

# السياسة الدولية

الحقبة الإيرانية الإيرانية؟

د. أسامة الغزالي حرب

الصين.. نموذج جديد للقوة الصاعدة

د. حنان قنديل

الصين.. إشكالية التوازن في مواجهة التناقضات

[ملف العدد]

الحماية الدولية للحق في المساواة

د. عبد الله صالح

الجيش والسياسة في لبنان

إبراهيم غالي

العرب ومخاطر أزمة الغذاء العالمية

د. حنان رجائي عبد اللطيف





## المحتويات

### الافتتاحية:

- ٦ الحقبة الإيرانية! ..... د. أسامة الغزالي حرب

### الدراسات:

- ٨ الحماية الدولية للحق في المساواة ..... د. عبدالله صالح  
٢٦ تطور الأهمية الإجرائية للفرد في القانون الدولي ..... محمد بويوش  
٢٨ الإرث التاريخي لتجربة الحكم والسياسة في إفريقيا ..... د. ميلاد مفتاح الحراشي

### المقالات:

- ٤٨ نحو تطوير حقيقي للشراكة الأورو-متوسطية ..... السفير/ هاني خلاف  
٥٦ المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي .. قراءة في التقارير الدولية ..... د. محمد عبدالشفيع عيسى  
٦٤ اتفاقية مونتريال وتنظيم مسئولية الناقل الجوي ..... د. خيرى الحسيني

### ملف العدد: الصين .. أشكالية التوازن في مواجهة التناقضات:

- ٧٠ واقع ومستقبل الدراسات الصينية في مصر ..... د. محمد السيد سليم  
٨٠ الصين .. نموذج جديد للقوة الصاعدة ..... د. حنان قنديل  
٨٦ الصين والتجارة الدولية .. من التنافس إلى الاعتماد المتبادل ..... د. مغاورى شلبى على  
٩٤ الاقتصاد الصينى ومخاطر التحول عن الزراعة ..... مدحت أيوب  
٩٨ بين النمو والتنمية .. الأبعاد الاجتماعية للصعود الصينى ..... خديجة عرفة محمد  
١٠٢ التلوث ومخاطر تدهور البيئة فى الصين ..... د. مصطفى عيد إبراهيم  
١٠٨ الصين وخيار الطاقة البديلة ..... د.م/ محمد مصطفى الخياط  
١١٢ الفساد .. خطر متزايد على النمو الصينى ..... خالد عبدالحميد  
١١٦ الحركات الانفصالية فى الصين ..... د. ماجدة صالح  
١٢٢ العلاقات الصينية - الأمريكية بين التعاون والصراع ..... أحمد دياب  
١٢٨ القدرات العسكرية الصينية ..... لواء أ.ح-م/ مسعد الششتاوى أحمد  
١٣٢ العلاقات الصينية بالدول النامية .. المنطلقات والأبعاد ..... رضا محمد هلال  
١٤٢ الصين والشرق الأوسط .. رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد ..... د. حسن أبوطالب  
١٤٦ الدور العالمى للصين .. رؤى مختلفة ..... أبو بكر الدسوقي

## السنة الرابعة والأربعون العدد الثالث والسبعون بعد المائة يوليو ٢٠٠٨

### لقاء العدد:

- ١٥٤ ليخ فاليسا .. زعيم حركة التضامن العمالية البولندية، رئيس جمهورية بولندا السابق: "معركتنا للتخلص من الشيوعية كانت انتصارا عالميا" ..... حوار: عائشة عبدالغفار

### قضايا السياسة الدولية:

#### لبنان :

- ١٥٨ الجيش والسياسة في لبنان ..... إبراهيم غالى  
١٦٢ الأزمة اللبنانية .. قراءة محلية وإقليمية ..... أمل عيتانى  
إسرائيل .. التحالف مع الخصوم  
١٦٦ ألمانيا وإسرائيل .. نحو شراكة استراتيجية ..... سامية بيبرس  
١٧٠ تحولات العلاقات الهندية - الإسرائيلية ..... أحمد طاهر  
١٧٤ الخليج فى سياسة إسرائيل الخارجية ..... سامح راشد  
١٨٠ مداخل إسرائيل إلى الدول المناوئة ..... أحمد صلاح البهنسى

#### إفريقيا :

- ١٨٤ إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا ..... د. حمدى عبدالرحمن حسن  
فى الشأن السودانى : (إشراف: هانى رسلان) :  
١٩٢ الهجوم على أم درمان .. الأبعاد والدلالات ..... هانى رسلان  
١٩٦ قراءة فى اتفاق "التراضى الوطنى" بين حزبى المؤتمر والأمة ..... بدر حسن شافعى  
تحت الضوء : أبعاد ومخاطر أزمة الغذاء العالمية :

- ٢٠٠ ملامح أزمة الغذاء العالمية ..... مى قابيل  
٢٠٤ المضاريات تشعل أسعار الغذاء ..... نزيهة الأفتدى  
٢٠٨ الرابحون والخاسرون من ارتفاع الأسعار العالمية ..... جميل حلمى عبدالواحد  
٢١٦ العرب ومخاطر أزمة الغذاء العالمية ..... د. حنان رجائى عبداللطيف

#### رؤى عالمية :

- ٢٢١ الولايات المتحدة .. صعود أم انحدار؟ ..... د. السيد أمين شلبى  
٢٢٢ الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال ..... عمرو عبدالعاطى  
٢٢٩ مكتبة السياسة الدولية

## الحقبة الإيرانية؟!

ليس من قبيل المبالغة القول إن تاريخ الشرق الأوسط في الأعوام القليلة القادمة سوف تغطي عليه، أكثر من أي شيء آخر، الحقيقة الإيرانية، أي إيران كقوة إقليمية ذات نفوذ قوى، يستند إلى أسس اقتصادية وعسكرية وسياسية متينة. غير أن ما هو أهم من ذلك أن الحضور الإيراني لن يكون فقط على المستوى الإقليمي، وإنما أيضا على المستوى الدولي، حيث سوف تكون إيران - أو هي أصبحت بالفعل - الطرف الآخر في مواجهة الولايات المتحدة، فيما ذهب توماس فريدمان إلى تسميته "الحرب الباردة الجديدة". وليس ذلك بالأمر المستغرب، ففي الوقت الذي حل فيه خطر الأصولية الإسلامية والإرهاب الإسلامي محل خطر الشيوعية الدولية، والمعسكر الشيوعي، يكون من الطبيعي أن تحل أطراف جديدة مثل إيران (وتنظيم القاعدة!) محل روسيا السوفيتية وحلفائها القدامى في السياسة العالمية.

بالنسبة لنا في المنطقة العربية، فإن تجليات هذه الحقيقة تبدو شديدة الوضوح.

- فالصراع "المركزي" في هذه المنطقة، أي الصراع العربي - الإسرائيلي، أصبحت إيران (غير العربية، والبعيدة نسبيا عنه) أكثر الأطراف إزعاجا فيه لإسرائيل، من خلال علاقاتها القوية مع حزب الله - فوق أرض لبنان - من ناحية، ومع حماس في غزة - فوق أرض فلسطين - من ناحية أخرى. ولا يقل عن ذلك تأثيرا الخطاب السياسي الإيراني المتشدد إزاء إسرائيل، الذي يعلن رفضه لأي مساومة على الحقوق الفلسطينية، بل والمبشر بنهاية إسرائيل. وفي هذا السياق، كان من الطبيعي تماما أن تكتسب إيران تعاطفا شعبيا عربيا هائلا في معركتها مع الولايات المتحدة (بل - بمعنى ما - مع العالم كله) في سعيها لامتلاك قدراتها النووية الخاصة. فالمسألة - في ذهن العربي العادي - تبدو بالغة البساطة، وهي: بأي منطق تُقبل القنبلة النووية الإسرائيلية، بل ويُتغاضى عنها، في حين تحرم منها إيران؟

والقضية العربية الأهم، طوال نصف العقد الماضي - أي الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق وسقوط نظام صدام حسين، بكل تداعياتها المساوية، والتي دفع الشعب العراقي ثمنها باهظا لها - كانت إيران هي الراجح الأكبر منها بلا أي شك. وليس سرا أن الفراغ السياسي الكبير في العراق، منذ سقوط النظام هناك وحتى الآن، إنما ملأته القوى الحليفة لإيران أكثر من أية قوى أخرى. وفي حين يكرر القادة العسكريون الأمريكيون - من وقت لآخر - شكاواهم من التدخل الإيراني في العراق بالبشر والسلاح والمال ...، فإن قدرتهم على مواجهة هذا التدخل محدودة. بل إننا إذا تصورنا - في ظل الإدارة الأمريكية القادمة بداية العام القادم - أي محاولة جادة لتنفيذ "انسحاب ما" من العراق، فإن إيران سوف تظل هي أيضا الراجحة من هذا الأمر، تماما مثلما هي مستفيدة بالقطع من الوضع الحالي، الذي تنتشر فيه القوات الأمريكية فوق أرض العراق كرهينة محتملة في متناول الإيرانيين أيضا.

والأزمة اللبنانية، التي أخذ فصلها الأخير في الانفراج مؤخرا باتفاق الدوحة في ٢١ مايو الماضي، كان الحضور الإيراني فيها أيضا أساسيا وثقيلًا بداهة، من خلال العلاقة العضوية "بحزب الله". وفي حين رأى الكثيرون - بمن فيهم قوى الغالبية اللبنانية (١٤ آذار) - أن سيطرة حزب الله على بيروت في ٩ مايو ٢٠٠٨ انطوت على دعم لاشك فيه للنفوذ الإيراني، فإن اتفاق الدوحة عكس أيضا - بشكل أو آخر - نوعا من تغيير موازين القوى في لبنان بعد السطوة العسكرية التي أبداها حزب الله وحلفاؤه على أرض الواقع.

وبداهة، فإن هذا كله يستند إلى حقيقة أن الحضور الإيراني المعاصر في العالم العربي يرتبط - إلى جانب الجوار الجغرافي والتفاعل التاريخي الممتد بالطبع - بالعلاقة الدينية والعاطفية والنفسية التي لا يمكن إنكارها بين



"الشيعية" العرب، وإيران، وهى حقيقة لا تلغيتها حساسية إثارته من حين لآخر. والخطورة هنا تكمن فى التداخل المحتمل غالبا بين المواجهة العربية - الإيرانية من ناحية، والمواجهة السنية - الشيعية من ناحية أخرى، خاصة فى مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية، والتى تجعل تصعيد أى منهما حافزا لتصعيد الأخرى.

غير أن المفارقة المهمة، هنا، هى أن مصير هذا الحضور الإيراني الثقيل فى شئون الشرق الأوسط والعالم العربى لن يتحدد بظروف العلاقة النسبية بين القوى العربية والقوة الإيرانية (التي هى محسومة اليوم لصالح تلك الأخيرة)، وإنما بظروف المواجهة الإيرانية مع العالم الغربى - والولايات المتحدة بالأساس - حول سعى إيران لامتلاك القنبلة النووية. وليس من قبيل المبالغة القول إن تصميم إيران على امتلاك السلاح النووى لا يماثله إلا تصميم الولايات المتحدة (بل والعالم الغربى كله) على حرمان إيران من امتلاكه، بما فى ذلك من خلال استخدام القوة العسكرية، إذا تطلب الأمر ذلك. وبعبارة أخرى، فإن "الحقبة الإيرانية" فى إقليم الشرق الأوسط قد تنتهى تماما، وقد تزدهر، تبعا لتداعيات تلك المواجهة مع الولايات المتحدة والعالم الغربى، وتصاعدها العسكرى، خاصة أكثر من أى عامل آخر.

وفى ورقة حديثة لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى (صدرت فى يونيو ٢٠٠٨) - ضمن سلسلة أوراق يصدرها المعهد حول أهم القضايا المطروحة على صانعى السياسة الأمريكين فى تعاملهم مع "التحدى الإيراني" بعنوان "الملاذ الأخير" - يناقش المؤلفان التداعيات التى يمكن أن تترتب على القيام بعمل عسكرى وقائى ضد إيران، باعتبار أن ذلك سوف يكون خيارا أخيرا لا مفر منه، إذا فشلت محاولات إقناع طهران سلميا بالتخلى عن طموحاتها النووية. فهناك، أولا، حاجة لتحديد معنى "النجاح" أو "الفشل" فى مثل تلك الضربة المفترضة، لأن تدمير المنشآت الحيوية أو العسكرية فى أى بلد لا يعنى بالضرورة تدمير إرادته السياسية أو تصميمه على تحقيق أهدافه المعلنة.

وهناك، ثانيا، نتائج عديدة ومتفاوتة للتأثيرات داخل إيران، بعضها يمكن التنبؤ به، وبعضها الآخر قد يستحيل تقديره أو التنبؤ به، مثل الأضرار غير المقصودة للتدمير العسكرى. وهناك، ثالثا، احتمالات عديدة للرد أو الانتقام الإيراني، يمكن تقديرها وفقا للسوابق الإيرانية (مثل عملية احتجاز الرهائن فى السفارة الأمريكية عام ١٩٨٠، أو الضرب الاستراتيجى ضد أهداف معادية أو مستهدفة كما حدث فى غمار الحرب العراقية - الإيرانية، أو هجمات صاروخية على السفن فى الخليج العربى، أو ضرب أهداف خاصة .. الخ). وهناك - قبل كل ذلك - بدائل عديدة مفترضة للضربة الوقائية، بدءا من العمليات السرية ضد أهداف محددة، وحتى الضربة العسكرية الشاملة، فضلا عن احتمالات تدخل إسرائيل فى تلك العمليات، والآثار المترتبة عليه. وهناك أخيرا ردود أفعال إيرانية محتملة عديدة، مثل الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووى، وتعويق تصدير النفط من المنطقة، وإيقاف تصدير النفط الإيراني، ومهاجمة القوات والقواعد والمصالح الأمريكية والحليفة فى منطقة الخليج، والهجوم على إسرائيل، سواء من لبنان، أو بمحاولة تدمير مفاعلها النووى فى ديمونة، فضلا عن القيام بعمليات "إرهاب" و"تخريب"، وصولا إلى الحرب الشاملة.

الحقبة الإيرانية، إذن، بمثل ما هى واقع قائم فى اللحظة الراهنة، فإن مآلها لا يزال تكتنفه تساؤلات جادة. غير أن النقطة الأخيرة هنا تتعلق بموقفنا نحن، فى العالم العربى، وفى مصر، إزاء تلك التطورات. ولا يخفى - للأسف - أن المجتمع الدولى - والولايات المتحدة خاصة - فى التعامل مع المسألة الإيرانية تتجاهل المنطقة العربية، اللهم إلا من زاوية الخوف على منابع النفط، من ناحية، والتأثير على إسرائيل، من ناحية أخرى. ولكن الحضور الثقيل لإيران فى قضايانا الحيوية المعاصرة - كما سبقت الإشارة - من ناحية، والتأثيرات المحتملة للطموح النووى الإيراني، وردود الأفعال الدولية المتوقعة إزاءه، مع وجود الترسانة النووية الإسرائيلية - من ناحية أخرى - تلقى علينا فى العالم العربى، وفى مصر خاصة، تحديات لا يمكننا تجاهلها، وينبغى وجود استراتيجية مصرية وعربية واضحة إزاءها .. وتلك قضية أخرى.

# الحماية الدولية للحق في المساواة

بسم الله الرحمن الرحيم

باحث في العلوم السياسية .

الدولى، يجب أن تستند إلى مبادئ الحياد والموضوعية، ولا تستخدم لتحقيق غايات سياسية(٢).

ويحتل الحق في المساواة مكان الصدارة بين كافة حقوق الإنسان، باعتباره ضماناً أساسية لكفالة التمتع بباقي الحقوق المعترف بها للأفراد فى أى مجتمع سياسى، بالنظر إلى أن توفير الحماية لأى حق من هذه الحقوق لابد أن يتم فى إطار من المساواة، وإلا كان ذلك إخلالاً بالحق ذاته وانتقاصاً منه. هذا فضلاً عن أن المساواة تعد مبدأ مهماً من مبادئ القانون، تحرص معظم المواثيق العالمية ودرساتير الدول على تضمينه نصوصها وتوفير آليات صونه وحمايته.

وترتكز الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ومن بينها الحق فى المساواة، إلى الوثائق العالمية الأساسية التى تضمنت مبادئ وقواعد حماية حقوق الإنسان، والتى صارت بمثابة مدونة لحقوق الإنسان، وفى مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان، إضافة إلى العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإلى جانب هذه الاتفاقيات الشاملة، هناك اتفاقيات خاصة تعنى بحماية حقوق معينة، مثل الحق فى منع التمييز، أو تهدف إلى حماية فئة معينة كالأطفال أو النساء، أو تهدف إلى حماية حق معين لفئة بشرية معينة، كمنع التمييز ضد النساء. كما صدر فى إطار الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة عدة اتفاقيات عالمية لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية اليونسكو لمنع التمييز فى مجال التعليم، والاتفاقيات المبرمة فى إطار منظمة العمل، مثل الاتفاقية رقم ١٠٠ الخاصة بمساواة العمال والعاملات فى الأجر لدى تساوى قيمة

يشهد العالم منذ عقود طفرة هائلة فى الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، ترافقت مع التطورات السريعة والمتلاحقة التى يشهدها النظام الدولى، وتزايد المطالب بتحقيق الإصلاح السياسى والديمقراطى على المستويين الداخلى والخارجى، الأمر الذى أدى إلى تبوؤ حقوق الإنسان مكانة متقدمة ضمن أولويات المجتمع الدولى، لتصير عالمية هذه الحقوق وضمان كفالتها للكافة دون تمييز، مرتبطة فى المقام الأول بتوحيدها فى دول العالم أجمع وتوفيرها لجميع بنى البشر، من خلال الآليات الدولية وكذا الأنظمة القانونية الوطنية للدول الأعضاء. فعالمية حقوق الإنسان لا تتحقق دون حمايتها على المستوى القطرى، كما أن حمايتها قطرياً تتعزز من خلال الحماية التى تكفلها الاتفاقيات الدولية، فكلما الأمرين مرتبط بالآخر ولا يستقيم بدون.

وإذا كانت الدول تعد مسئولة قبل مواطنيها والمقيمين على أراضيها عن توفير وضمان وحماية حقوق الإنسان، وفقاً للمعايير الدولية، فإنها أيضاً مسئولة أمام المجتمع الدولى عن إنفاذ المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان التى انضمت إليها أو أصبحت أطرافاً فيها، من خلال الآليات الدولية والإقليمية المشكلة بهدف حماية ورصد ومراقبة تنفيذها، رغم تباين القوة الإلزامية لما يصدر عن هذه الآليات من توصيات أو قرارات، وتشكك البعض فى فعاليتها، فضلاً عن ازدواجية المعايير والانتقائية فى التعامل معها من جانب بعض القوى الكبرى التى تميل إلى تسييس موضوعات حقوق الإنسان وتوظيفها لخدمة مصالحها، وهو ما أشارت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة حينما دعت(١) إلى تأكيد أن رعاية حقوق الإنسان وحمايتها، باعتبارها تمثل أولوية متقدمة للمجتمع

(١) بموجب القرار رقم ١٥٣/٥٦ الصادر فى ٣ فبراير ٢٠٠٢.

نضال طويل، ليسجل حقوق الشعب في مواجهة الملك، ثم الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان سنة ١٧٧٦، والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان سنة ١٧٨٩، كمحاولتين رائدتين لبلورة هذه الحقوق في إطار إعلانات وطنية، تعكس التجارب الخاصة التي خاضتها تلك الشعوب (٦).

أما على المستوى الدولي، فقد تبلور الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان منذ منتصف القرن التاسع عشر، كنتيجة مباشرة لمعاناة المجتمع الدولي مما ساد آنذاك من ارتكاب جرائم وانتهاكات فادحة لحقوق الإنسان، مثل إبادة الأجناس، والحروب، والرق، والاتجار بالنساء والأطفال. وقد أسفرت الجهود الدولية المتعلقة بمواجهة آثار الحروب عن إنشاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي أقرت اتفاقية جنيف سنة ١٨٦٤ بهدف توفير الحماية للمدنيين في أثناء الحروب. واستمرت الجهود الدولية لتسفر بعد ذلك عن توقيع اتفاقيات جنيف الأربع عام ١٩٤٩، والبروتوكولين الملحقين بها والصناديرين عام ١٩٧٧، بهدف حماية ومساعدة الأسرى والجرحى والمدنيين في أثناء المنازعات المسلحة، وهذه الاتفاقيات أصبحت تشكل الآن نواة لما يسمى بالقانون الدولي الإنساني (٧).

ومن جانب آخر، فقد تصاعد الاهتمام الدولي بمواجهة صور التمييز والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وتمثل ذلك في الاتفاقيات الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق، ومن أهمها "صك برلين" عام ١٨٨٥، وصك مؤتمر بروكسل عام ١٨٩٠، ثم الاتفاقية الدولية لمكافحة الرقيق الأبيض عام ١٩٠٤، وتلتها الاتفاقية المبرمة عام ١٩١٠ لمكافحة الاتجار في الرقيق الأبيض. ومع إنشاء عصبة الأمم، تصاعد الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الإنسان، وتمخضت الجهود الدولية آنذاك عن توقيع اتفاقية إلغاء الاتجار بالنساء والأطفال سنة ١٩٢١ (٨).

ومع إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، تسارعت وتيرة الجهود الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، ووضع الأسس والمفاهيم والمعايير الموضوعية المشتركة التي تكفل صونها من كل عدوان عليها. وقد عبرت الاعلانات والمواثيق والقرارات الدولية التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والهيئات التابعة لها عن الاهتمام البالغ الذي أصبحت تحظى به مبادئ حقوق الإنسان على المستوى الدولي. كما تمخض عنها العديد من آليات حماية حقوق الإنسان، وفي مقدمتها اللجنة الثالثة بالجمعية العامة للأمم المتحدة

العمل (٣)، والاتفاقية رقم ١١١ الخاصة بمنع التمييز في مجال الاستخدام والمهنة (٤). وبالإضافة إلى الاتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان، التي عقدت في إطار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، قامت المنظمات الإقليمية بعقد العديد من الاتفاقيات لحماية حقوق الإنسان، ومنها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والموقعة في روما في ٤ نوفمبر ١٩٥٠، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٩، وكذا الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الموقع في نيروبي في ١٨ يونيو ١٩٨١.

ومع ذلك، فقد كان التطور الأكبر في مجال الحماية الدولية لحقوق الإنسان هو بداية الاعتراف للفرد بالشخصية القانونية على المستوى الدولي، باعتباره المقصود من الحماية التي يوفرها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن كفالة وضمان هذه الحقوق يقتضيان الارتقاء بمركز الفرد والاعتراف له بالشخصية الدولية، بما يمكنه من الوقوف على قدم المساواة أمام دولته ومقاضاتها أمام محاكم قضائية دولية، إذا ما انتهكت أحد حقوقه واستنفدت كافة إجراءات ووسائل التقاضي الداخلية، دون أن يحصل على حقه، وإلا صارت الالتزامات التي يرتبها ميثاق الأمم المتحدة وغيره من المواثيق الدولية والإقليمية مجرد حبر على ورق (٥).

### المبحث الأول - الحق في المساواة في الاتفاقيات الدولية :

لاشك في أن من أهم الانجازات التي حققها المجتمع الدولي خلال القرن العشرين هو توافقه حول مبادئ حقوق الإنسان وإقرار عالميتها، والعمل على كفالتها وصونها من كافة صور الاعتداء عليها. ومع ذلك، فإنه لا يمكن القول إن حقوق الإنسان لم تحظ بأى اهتمام قبل تصاعد الاهتمام الدولي بها في إطار الأمم المتحدة، التي كان لها الفضل في تأكيد عموميتها وعالميتها في النصف الأخير من القرن العشرين. فقد بذلت العديد من الجهود على مر التاريخ من أجل توفير الحماية لحقوق الإنسان، ولكن هذه الجهود كانت بالأساس ذات طبيعة إقليمية أو محلية، وارتبطت في معظمها بالاديان السماوية، أو بجهود عدد من المفكرين والفلاسفة، بدافع إقرار قيم ومثل عليا يسعى إليها البشر في علاقاتهم ببعضهم البعض. كما أن بعض هذه الحقوق تم تضمينها في الأنظمة القانونية المختلفة. ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى العهد الأعظم، أو "الماجناكارتا" الذي صدر في إنجلترا عام ١٢٢٥، بعد

(٣) اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة في ٢٩ يونيو ١٩٥١، وبدأ نفاذها في ٢٣ مايو ١٩٥٣.

(٤) اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة في ٢٥ يونيو ١٩٥٨، وبدأ نفاذها في ١٥ يونيو ١٩٦٠.

(٥) مازال هناك جدل كبير بين فقهاء القانون الدولي حول مدى تمتع الفرد بالشخصية القانونية الدولية. فأنصار المدرسة الوضعية يرفضون اعتبار الفرد من شصوص القانون الدولي، ومن ثم ينكرون عليه الشخصية الدولية. وفي المقابل، يعتبر أنصار المدرسة الاجتماعية الواقعية أن الفرد هو الشخص الوحيد في القانون الدولي. وهناك رأي ثالث يرى أنه رغم انكار القانون الدولي الشخصية القانونية على الفرد، فإنه -أي القانون- لم ينكر الاهتمام بالفرد، فأكسبه العديد من الحقوق بمقتضى الاتفاقيات الدولية، وأتاح مساعته جنائيا عن المخالفات التي يرتكبها ضد أحكام القانون الدولي مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية:

[www.moj.gov.kw/InternationalRelations/page.4htm](http://www.moj.gov.kw/InternationalRelations/page.4htm)

(6) Ronald Dworkin, Taking Rights Seriously, London, Duckworth, 1978, p 66.

- Michael Freeman, Human Rights: An Interdisciplinary Approach, Cambridge, Polity, 2002p89

(7) Alan Gewirth, Human Rights: Essays on Justification and Applications, Chicago; University of Chicago Press, 1982, pp.56-59.

(8) [www.lum.edu/humanrts/arab/b.033html](http://www.lum.edu/humanrts/arab/b.033html)

وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء. كما حرص الإعلان في مادته الثانية على أن يبين أن لكل إنسان الحق في التمتع بكافة هذه الحقوق دون أى تمييز، على أساس الوضع السياسى أو القانونى أو الدولى للبلد أو الإقليم الذى ينتمى إليه الفرد، سواء كان هذا البلد، أو الإقليم مستقلاً، أو تحت الوصاية، أو غير متمتع بالحكم الذاتى، أو كانت سيادته خاضعة لأى قيد من القيود (١١).

وهكذا، نص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على الحق فى المساواة أمام القانون، وعدم التمييز الذى يجب أن تكفله كل دولة إن يعيش أو يتواجد على إقليمها، وذلك فى المادة السابعة بقوله: "كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق فى التمتع بحماية قانونية متكافئة دون أى تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق فى حماية متساوية ضد أى تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أى تحريض على هذا التمييز". كما أكد أيضا مبدأ المساواة أمام القضاء، بما أشارت إليه مادته العاشرة من حق كل إنسان، على قدم المساواة مع الآخرين، فى أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا، للفصل فى حقوقه والتزاماته، وأية تهمة جنائية توجه إليه. وأكد الإعلان أيضا المساواة بين الجنسين، بما نصت عليه المادة السادسة عشرة من أن "للرجل والمرأة، متى بلغا سن الزواج، حق التزوج، وتأسيس أسرة، دون أى قيد بسبب الجنس أو الدين، ولكل منهما حقوق متساوية عند الزواج، وفى أثناء قيامه، وعند انحلاله". ليس هذا فقط، بل وأكد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان أيضا حق كل فرد فى المساواة فى تقلد الوظائف العامة (الفقرة الثانية من المادة ٢١)، والحق فى الحصول على أجر متساو، متى تساوت الأعمال (الفقرة ٢ من المادة ٢٣)(١٢).

وبعيدا عن الجدل الذى أثير حول القيمة القانونية لنصوص هذا الإعلان، وما إذا كان مجرد إعلان مبادئ غير ملزم أم أنه بالفعل اتفاقية دولية، فمن المؤكد أن له قيمة سياسية وأدبية مهمة، لا يمكن اغفالها(١٣)، كما أنه كان أساسا للعديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية والدساتير والتشريعات الوطنية. ويعد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، كما أكدت ذلك الجمعية العامة مرارا، بمثابة مثل أعلى مشترك، يجب أن تصل إليه الشعوب والأمم، حتى يسعى كل فرد وهيئة فى المجتمع إلى توطيد احترام حقوق الانسان الأساسية التى ورد النص عليها فى مواد الإعلان، عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مستمرة على المستويين القطرى والعالمى لضمان الاعتراف بها. وقد كان لصدور الإعلان العالمى

والمترتبة بالقضايا الاجتماعية والإنسانية والثقافية، إضافة إلى لجنة حقوق الإنسان التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقتضى المادة (٦٨) من ميثاق الأمم المتحدة، والتي قامت بدور بارز في رصد انتهاكات حقوق الإنسان، باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة التي تعقد اجتماعات علنية بصدد انتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن قيامها بتلقي الشكاوى وإجراء اتصالات بشأنها مع الدول. كما أنشأت الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان عدة آليات لضمان احترام حقوق الإنسان، من خلال التقارير التي تقدمها الدول، إضافة إلى الشكاوى المقدمة ضد الدول الأطراف عن انتهاكات حقوق الإنسان(٩).

وفى حين أكدت بعض المواثيق الدولية ضرورة حماية كافة حقوق الانسان وكفالتها لجميع الأفراد على قدم المساواة، فقد اهتمت مواثيق دولية أخرى بتأكيد الحق فى المساواة فى حق أو أكثر من الحقوق كالحق فى التقاضى، أو فى مجال معين، مثل المساواة فى الأجر، أو التعليم، أو حظر التمييز بين الجنسين، أو التمييز العنصرى بوجه عام. ومن أهم هذه المواثيق الدولية ميثاق الأمم المتحدة، الذى تشكل مواده فى جملتها أساسا قانونيا تلتزم بموجبه الدول الأطراف باحترام حقوق الإنسان، والمساواة فى التمتع بها بين جميع البشر، على الرغم من عدم تحديد الميثاق لحقوق الإنسان محل الحماية على وجه التفصيل. حيث شدد الميثاق، فى ديباجته وفى المادة الأولى منه، على ضرورة احترام الحقوق الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك، دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، وبلا تفرقة بين الرجال والنساء. وقد أكد الميثاق (فى المادة ٥٥ منه) ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة على تعزيز احترام حقوق الإنسان فى العالم وتوفيرها للجميع بلا تمييز. كما أكدت المادة ٥٦ من الميثاق تعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة لإدراك هذه المقاصد (١٠).

ثم جاء بعد ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة ١٩٤٨، والذي تلاقى ما كان موجها من انتقادات إلى ميثاق الأمم المتحدة، من عمومية شديدة وعدم تحديد هذه الحقوق. فنص الإعلان على العديد من الحقوق، مثل الحق في التنقل، وكذا الحق في الإقامة، وفي الملكية، والحق في التعليم، وفي التعبير عن الرأي، مؤكدا في مابته الأولى الحق في المساواة بقوله "يولد جميع الناس أحرارا، متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا،

(9) [www.unhcr.ch/html/menu6/2/hrc.htm](http://www.unhcr.ch/html/menu6/2/hrc.htm)

(١٠) كمال فيلالى، نظام حقوق الانسان فى منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، محاضرة أقيمت على الدارسين فى الدورة الخامسة والعشرين لدراسات حقوق الانسان، المعهد الدول لحقوق الانسان، ستراسبورج، فرنسا، ١٩٩٥، ص ٢٠.

(١١) صدر الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، حيث اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثالثة، بقرارها رقم ٢١٧، بموافقة ٤٨ دولة دون اعتراض، وامتناع ثمانى دول عن التصويت.

- Charter of The United Nations and Statue of the International Court of Justice. United Nations, New York.2003.p5-35.

(12) [www.un.org/Overview/rights.html](http://www.un.org/Overview/rights.html)

(١٣) أكدت المحكمة الدستورية العليا في مصر القيمة الأدبية التي يحظى بها الاعلان العالمي لحقوق الانسان في حكمها الصادر بجلسة ٢ فبراير ١٩٩٢ في القضية رقم ١٢ لسنة ١٢ قضائية "دستورية"، مشيرة إلى أن الحق في المحاكمة المنصفة الذي كفله الدستور المصري يستمد أصله من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي يقرر أن لكل شخص حقا مكتملا ومتكافئا مع غيره في محاكمة علنية ومنصفة تقوم عليها محكمة مستقلة (المادة ١٠). كما أن اصل البراءة التي حرص الدستور على ابرازها في المادة (٦٧) منه هو تأكيد لما قرره المادة (١١) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.



الأطراف بتوفير شروط عمل مرضية وعادلة للجميع، وحق كل شخص في الحصول على أجر عادل، دون أي تمييز بين الرجل والمرأة، لدى تساوى قيمة العمل<sup>(١٧)</sup>.

أما العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فهو ينص على تعهد الدول المصدقة عليه بتوفير الحماية لحقوق الأفراد في الحياة والأمن والتعبير عن الرأي والتجمع السلمي، وكفالة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد لكافة الأفراد الموجودين على إقليمها والخاضعين لولايتها، دون تمييز بينهم بسبب اللون، أو العرق، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الأصل، القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب (الفقرة الأولى من المادة الثانية). ويؤكد كذلك المساواة بين كافة الأفراد أمام القانون "المادة ٢٦"، وتمتعهم بحق متساو في الحماية القضائية "الفقرة الأولى من المادة ١٤". وتنسحب المساواة أمام القانون على جميع الحقوق، وهذا ما أكدته المادة الثانية بقولها "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد في إقليمها دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو اللغة ... الخ".

ومقتضى ذلك أن نص العهد على المساواة في حقوق بعينها لا يعنى انحساره عن باقي الحقوق، فقد تضمنت نصوصه تأكيد أن لكل فرد الحق في الحياة (المادة السادسة) باعتباره أساساً لكافة الحقوق الفردية، وأيضاً الحق في الحرية وفي الأمان (المادة التاسعة) وكذلك الحق في التعبير عن الرأي (المادة التاسعة عشرة). فكافة هذه الحقوق يجب أن تقرر للجميع على قدم المساواة، ولا يحرم منها أي فرد لأسباب سياسية أو عنصرية أو عقائدية. كما شدد العهد (في المادة الثالثة) على تساوى الرجال والنساء في التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في العهد. وأكد المساواة بين جميع الناس أمام القضاء. وأشار (في المادة الرابعة عشرة) إلى حق كل فرد، عند الفصل في أية تهمة توجه إليه، أو في أية دعوى مدنية تتعلق بحقوقه والتزاماته، في أن تنظر قضيته من جانب محكمة مختصة مستقلة، وبشكل علني ومنصف وطبقاً للقانون. كما أكد العهد (في مادته الخامسة والعشرين) حق كل مواطن، دون أي وجه من وجوه

لحقوق الإنسان تأثيرات عديدة ومهمة على مسار تطور القانون الدولي الوضعي في مجال حقوق الإنسان، وعلى كافة الدساتير والتشريعات الوطنية كذلك<sup>(١٤)</sup>.

وإذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد تضمن صياغة عامة لمجموعة من المبادئ، ولم يرتب التزامات قانونية محددة، فإن الأمم المتحدة اتجهت بعد ذلك إلى صياغة هذه المبادئ في إطار معاهدات تقرر التزامات محددة على كل دولة مصدقة عليها، وانتهت إلى صياغة العهدين الدوليين المنفذين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد استغرق التوصل إلى صياغة مقبولة تراعى التباين في الثقافات والديانات جهداً كبيراً من جانب لجنة حقوق الإنسان، ثم من جانب اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة، إلى أن صدقت الجمعية العامة عليهما في ١٦ ديسمبر عام ١٩٦٦. ومع ذلك، لم يدخل العهذان حيز التنفيذ إلا بعد مرور نحو عشر سنوات على اعتمادهما وعرضهما للتوقيع والتصديق. فالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية دخل حيز التنفيذ بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع صك الانضمام أو التصديق الخامس والثلاثين لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك في ٣ يناير ١٩٧٦ (المادة ٢٧)، في حين أصبح العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية نافذاً في ٢٣ مارس عام ١٩٧٦ (١٥) مع البروتوكول الاختياري الأول الملحق به والخاص بتقديم شكاوى من قبل الأفراد. وقد وقعت مصر العهدين بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٦٧، وصدقت عليهما بتاريخ ١٤ يناير ١٩٨٢ (١٦).

وقد تضمن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأكيد ضرورة التزام الدول الأطراف بضمان ممارسة الحقوق المدونة في العهد دون تمييز من أي نوع، سواء كان ذلك بسبب العنصر، أو الدين، أو الجنس، أو اللغة، أو الرأي السياسي، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي أو غيره (المادة الثانية)، وحق كل شخص في العمل، وحقه أيضاً في الأمن الاجتماعي، وفي الرعاية الصحية، وحقه في التعليم. كما أكد العهد الدولي الحق في تشكيل النقابات العمالية والانضمام إليها. وشدد العهد، في مادته الثالثة، على المساواة بين الجنسين في التمتع بجميع الحقوق التي تتضمنها نصوصه. وأكد أيضاً، في المادة السابعة، التزام الدول

(١٤) صلاح الدين عامر، الحماية الدولية لحقوق الإنسان... نظرة عامة، في: أحمد فتحي سرور، دراسات في حقوق الإنسان في القانون المصري والشرعية الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٨-١٩.

(١٥) وذلك وفقاً لأحكام المادة ٤٩ من العهد التي تنص أيضاً على أن يبدأ نفاذ هذا العهد بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع صك الانضمام أو التصديق الخامس والثلاثين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

(١٦) انضمت مصر للاتفاقية الأولى بالقرار الجمهوري رقم ٥٣٦ سنة ١٩٨١، والثانية بالقرار الجمهوري رقم ٥٣٧ سنة ١٩٨١، ونشرت الاتفاقية الأولى بالعدد رقم ١٥ من الجريدة الرسمية، في ١٥ أبريل ١٩٨٢، كما نشرت الاتفاقية الثانية بالعدد رقم ١٤ من الجريدة الرسمية في ٨ أبريل ١٩٨٢، وعمل بهما اعتباراً من ١٤ أبريل ١٩٨٢ بعد مرور ثلاثة أشهر على التصديق، وذلك عملاً بالمادة ٤٩ من الاتفاقية الأولى والمادة ٢٧ من الاتفاقية الثانية. وقد ورد في المادة الأولى من كلا القرارين المشار إليهما عبارة "مع الأخذ في الاعتبار أحكام الشريعة الإسلامية وعدم تعارضها معها". وقد أثارت صياغة هذا الإعلان - ولا تزال تثير - مشكلة حقيقية بالنسبة للاعتراف الدولي بهذين التحفظين، حيث سجلت لدى السكرتارية العامة للأمم المتحدة "الجهة المودع لديها جميع وثائق تصديق الدول على العهدين"، باعتبارها إعلانات لا ترقى إلى كونها تحفظات.

(١٧) جدير بالذكر أن اختلاف مضمون وطبيعة الحقوق التي ينظمها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن تلك التي ينظمها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، انعكس على طبيعة الدور الذي طلب من الدول الأطراف الالتزام به. فالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي حقوق نسبية، ومن ثم فإن احترامها يتوقف إلى حد كبير على مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة، وبالتالي فإن كل دولة تلزم بضمان هذه الحقوق بقدر المستطاع وفقاً لإمكاناتها ومواردها. أما الحقوق المدنية والسياسية، فهي في معظمها مرتبطة بشخصية الإنسان وكرامته، فضلاً عن كونها ذات مضمون واحد ولا تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي، مما يستلزم امتداد الحماية القانونية لهذه الحقوق لجميع الأفراد دون تفرقة، إعمالاً لمبدأ المساواة.

والمتابعة، يعتمد على تلقى وفحص الرسائل التي ترد إليها من الأفراد والمنظمات غير الحكومية، فأصبحت، اعتباراً من عام ١٩٦٧، تعين ممثلاً، أو خبيراً، أو تشكل مجموعات عمل في دول بعينها في حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، مثل مجموعة العمل المعنية بحقوق الإنسان في جنوب إفريقيا، والتي صدر قرار اللجنة بإنشائها في ٦ مارس ١٩٦٧، بهدف التحقيق في الانتهاكات الخاصة بتعذيب السجناء و المعتقلين في جنوب إفريقيا (١٨).

وتجتمع اللجنة سنوياً في جنيف لمدة ستة أسابيع خلال شهري مارس وأبريل، وهي تتكون من ٥٢ دولة عضواً، ويشارك فيها مندوبون عن الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، ويقوم بمساعدتها في عملها كل من اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وعدد من فرق العمل، إضافة إلى شبكة من الخبراء والممثلين والمقررين النوط بهم تقديم تقارير بخصوص قضايا محددة (١٩). ومع ذلك، فقد كانت هذه اللجنة تفتقر إلى آليات عمل فعالة، وتعتمد على مجرد إصدار بعض التوصيات أو التدابير العامة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. ويرجع ذلك بالأساس إلى أنها تستند في عملها إلى تعهدات عامة، وافقت عليها الدول بتوقيعها ميثاق الأمم المتحدة، ولم ترد هذه التعهدات في إطار اتفاقية منشئاً للالتزامات، ومن ثم لم تستطع أن تؤدي دوراً فاعلاً لحماية حقوق الإنسان (٢٠). وقد استبدلت بهذه اللجنة المجلس الدولي لحقوق الإنسان UN Human Rights Council.

التمييز المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا العهد، في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، وفي الإدلاء بصوته في انتخابات نزيهة تجرى دورياً عن طريق الاقتراع العام، وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري الذي يضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين، وأن تتاح لكل مواطن فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده على قدم المساواة مع غيره.

وفي إطار الأمم المتحدة، هناك العديد من الآليات الخاصة بحماية حقوق الإنسان، منها ما أنشئ بموجب ميثاق الأمم المتحدة، مثل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

United Nations Commission On Human Rights، والتي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي كجهاز معاون له عام ١٩٤٦، لتقوم بصياغة المادة القانونية الدولية لحماية حقوق الإنسان. وبمرور الوقت، اتسع نطاق عملها ليشمل جميع مشاكل حقوق الإنسان، وأصبحت تتابع وضع المعايير الخاصة بحقوق الإنسان، وتعمل أيضاً كمحفل لاجتماع كل من البلدان الكبيرة والصغيرة، والمجموعات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان من العالم أجمع للتعبير عن مخاوفهم. كما تقوم بإجراء الدراسات وتقديم المقترحات والتوصيات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإعداد مشروعات اتفاقيات تتعلق بحقوق الأقليات، ومنع التمييز العنصري، وأية مسائل أخرى مرتبطة بحقوق الإنسان. وقد أضافت اللجنة إلى دورها المهم في الصياغة القانونية للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، نظاماً للمراجعة

(١٨) محمد الحسيني مصيلحي، حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

[www.ohchr.org/english/bodies/chr/complaints.htm](http://www.ohchr.org/english/bodies/chr/complaints.htm)

(١٩) الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان، المنصورة، مكتبة الجلاء الجديدة، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص ١٣٤.

[www.un.org/Pubs/chronicle/2006/e\\_alert/033006\\_unhrc.html](http://www.un.org/Pubs/chronicle/2006/e_alert/033006_unhrc.html)

(٢٠) ترجع فكرة تشكيل مجلس لحقوق الإنسان كبديل للجنة حقوق الإنسان إلى عام ٢٠٠٣، عندما قام فالتر كالين، أستاذ القانون الدولي، بإعداد دراسة بتكليف من وزارة الخارجية السويسرية حول لجنة حقوق الإنسان والمعوقات التي أدت إلى تراجع قدرتها على العمل. وفي سبتمبر ٢٠٠٤، تقدمت سويسرا بمبادرة ذاتية للأمين العام للأمم المتحدة عن طريق سفيرها في نيويورك "بيتر ماورد"، تتضمن استبدال لجنة حقوق الإنسان "مقرها جنيف" بمجلس يتمتع بثقل شبيه بالثقل السياسي لمجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقدمت سويسرا ثلاثة بدائل، أولها يقضى بإنشاء مجلس صغير لحقوق الإنسان يتراوح عدد أعضائه ما بين ١٥ و ٢٥ عضواً، بما يتيح دعوتهم في أي وقت لاتخاذ ردود فعل سريعة تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في أية دولة. ووفقاً لذلك، فإنه لن يتم تمثيل كل دول العالم في المجلس، وسيقتصر التمثيل على خبراء في مجال حقوق الإنسان. أما البديل الثاني، فهو إنشاء مجلس يتراوح عدد أعضائه بين ٥٠ و ٦٠ عضواً، ويتولى تمثيل الدول المعنية في المجلس مندوبون عنها، إلى جانب عدد قليل من الخبراء الممثلين فيه. والبديل الأخير يتضمن إنشاء مجلس يشبه الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتمثل فيه كافة الدول، ويتم تكليفه بمهمة التوصل إلى معاهدة دولية ملزمة في مجال حقوق الإنسان، إلا أنه سيكون عرضة لنفس التعقيدات والموازانات السياسية والمصالح الاقتصادية التي أدت إلى شلل عمل لجنة حقوق الإنسان. ودعت وزارة الخارجية السويسرية في ٢ مايو ٢٠٠٥ إلى اجتماع في "لوزان" ضم ممثلين من ٦٠ دولة (من بينها سوريا وقطر من الدول العربية) لمناقشة فكرة المجلس الجديد، ولم تحضر كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والصين، بينما أعربت ١٥ دولة من الحاضرين عن شكوكها في أهداف المجلس الجديد. وفي ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥، عقد اجتماع آخر بجنيف لمناقشة موضوع مجلس حقوق الإنسان، وشاركت فيه المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ورئيس ونواب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ورئيس المجموعة العربية، وسفراء الجزائر وليبيا وسوريا وسفراء دول أخرى، وعدد من المنظمات غير الحكومية، واتفقوا على أن التيسيس والانتقائية والكيل بمكيالين في مجال معالجة الانتهاكات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان، أدى إلى إعاقة عمل لجنة حقوق الإنسان. وبينما طالبت بعض الدول بإعطاء مجلس حقوق الإنسان إطاراً قانونياً يرقى لمستوى مجلس الأمن، فإن دولا أخرى رأت بقاءه كهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، وخاضعة لإجراءاتها. وكانت الجمعية العمومية بالأمم المتحدة قد ناقشت في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥ فكرة تشكيل مجلس لحقوق الإنسان بديل عن لجنة حقوق الإنسان، واقتصرت نقاط الاتفاق بين الدول الأعضاء حول ضرورة إبعاده عن التيسيس، وإزواجية المعايير، والكيل بمكيالين. كما اتفق على أن تكون جنيف مقراً له، وأن يعقد المجلس ثلاث دورات على الأقل سنوياً، وتكون العضوية فيه طبقاً للتوزيع الجغرافي. أما نقاط الاختلاف، فكانت تتمحور حول عدد الأعضاء والشروط التي يجب أن تتوافر فيها، مثل وجود سجل نظيف لها في مجال حقوق الإنسان، وتصديقها على الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان، وطريقة انتخاب الدول الأعضاء. وبعد عدة مشاورات، وفي ١٥ مارس ٢٠٠٦، ووفق على صيغة نهائية لإنشاء المجلس، أخذت بكل نقاط الاتفاق، ومنها أن تضم عضوية المجلس ٤٧ دولة، منها ١٣ دولة من إفريقيا، و ١٣ من آسيا، و ٨ لدول أمريكا اللاتينية، و ٧ أعضاء لمجموعة أوروبا الغربية، و ٦ أعضاء لأوروبا الشرقية، وأن تكون العضوية لمدة ثلاث سنوات تجدد مرة واحدة، بعد النظر في أوضاع حقوق الإنسان للدول المرشحة للعضوية. ويكون المجلس هيئة تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ترفع إليها تقاريرها، وأن تجري عملية مراجعة وتقييم لعمل المجلس بعد مرور خمس سنوات على إنشائه، وأن يكون بمقدور المجلس إسقاط عضوية أية دولة تقوم بأعمال تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، وذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين.

[www.un.org/apps/sg/sgstates.asp?nid=20090](http://www.un.org/apps/sg/sgstates.asp?nid=20090)



العام، والدعوة إلى عقد مؤتمرات بشأن قضايا حقوق الإنسان، إضافة إلى وضع ما يلزم من ترتيبات بشأن حقوق الإنسان، مع الدول والوكالات الدولية المعنية. ويباشر المجلس اختصاصاته فيما يتعلق بحقوق الإنسان عن طريق عدة أجهزة فرعية تابعة له، منها لجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، بالإضافة إلى بعض الأجهزة والبرامج ذات الصلة بحقوق الإنسان، مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الثالثة للأمم المتحدة (٢٣).

وتقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بدور رئيسي في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال دورها في دراسة وإعداد مشروعات المواثيق والإعلانات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وإقرارها من جانب الدول الأعضاء. كما تقوم الجمعية العامة بالرقابة على مدى احترام هذه المواثيق والإعلانات، وتصدر توصياتها للدول الأعضاء باتخاذ إجراءات معينة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، أو تطلب من مجلس الأمن القيام بعمل تنفيذي لوقف هذه الانتهاكات، أو تكلف الأمين العام للمنظمة بالقيام بمساع في هذا الشأن (٢٤).

ومن أهم آليات الرقابة على انتهاكات حقوق الإنسان التي أنشأتها الجمعية العامة، وفقا للاتفاقيات المبرمة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (Human Rights Committee) التي أنشئت بمقتضى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦. وتختص هذه اللجنة بمراقبة تنفيذ الدول لتعهداتها، طبقا للعهد، من خلال وسائل الرقابة المنصوص عليها، وهي التقارير المقدمة من الدول الأطراف (٢٥)، والبلاغات المقدمة من الدول. حيث إن لكل دولة طرف في هذا العهد أن تعلن في أى وقت، أنها تعترف باختصاص اللجنة في تسلم ودراسة بلاغات تنطوي على ادعاء دولة طرف بأن دولة طرفا أخرى لا تفي بالالتزامات التي يترتبها عليها هذا العهد، هذا إضافة إلى الشكاوى المقدمة من الأفراد، حيث يتيح البروتوكول الاختياري الأول، الملحق بالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، للجنة حقوق الإنسان بحث المعلومات الواردة إليها من أفراد يدعون أنهم وقعوا ضحايا لانتهاكات من

الذي وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إنشائه في ١٥ مارس ٢٠٠٦، بأغلبية (١٧٠) صوتا مقابل (٤) أصوات مع امتناع (٢) دول عن التصويت، حيث انضمت الولايات المتحدة إلى كل من إسرائيل، وجزر المارشال، وبالاو، في التصويت ضد القرار، في حين امتنعت كل من فنزويلا، وبيلاروسيا، وإيران عن التصويت (٢١).

ولاشك في أن إنشاء المجلس الدولي لحقوق الإنسان (٢٢) لن يعالج المشكلات التي واجهتها، ولا تزال تواجهها، الأمم المتحدة، حيث كان المآزق الحقيقي أمام لجنة حقوق الإنسان هو المآزق السياسي، والكيل بمكيالين في التعامل مع قضية حقوق الإنسان. وفي ظل عدم تغير الواقع السياسي للمجتمع الدولي، لن يكون للمجلس الجديد دور فاعل في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، خاصة مع اقتصار عضويته على الحكومات وعدم تمثيل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية فيه.

والى جانب البات حماية حقوق الإنسان التي أنشئت بموجب ميثاق الأمم المتحدة، هناك آليات أخرى تم إنشاؤها بموجب المعاهدات العالية لحقوق الإنسان لتنفيذ بنودها، ومنها اللجان المعنية بمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان. وتقبل بعض هذه اللجان، طبقا لشروط معينة، ادعاءات من الأفراد الذين يزعمون حدوث انتهاكات لحقوقهم المكفولة بموجب المعاهدات. وتنسق الآليات التي أنشئت بموجب هذه المعاهدات أنشطتها من خلال اجتماع سنوي لرؤساء هيئات الإشراف على معاهدات حقوق الإنسان، ومن خلال الاجتماعات المشتركة بين اللجان. وهناك العديد من الآليات الأخرى للأمم المتحدة تقوم بدور مهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، من خلال وضع النصوص التي تكفل هذه الحماية، ومتابعة تنفيذها، والرقابة على مدى التزام أعضائها بها، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يقع عليه العبء الأكبر في حماية حقوق الإنسان، لأنه مركز الاهتمام الرئيسي بها، وهو يعمل تحت إشراف الجمعية العامة، ويقدم لها تقريرا سنويا عن أعماله. ويختص المجلس بتقديم التوصيات اللازمة لتعزيز احترام حقوق الإنسان، وصياغة مشروعات اتفاقيات لتعرض على الجمعية

(21) [www.ohchr.org/english/bodies/treaty/index.htm](http://www.ohchr.org/english/bodies/treaty/index.htm)

(٢٢) تعد الجمعية العامة هي الجهاز صاحب الاختصاص العام والأصيل بمناقشة أية مسألة تدخل في نطاق ميثاق الأمم المتحدة. وتنص المادة الثالثة عشرة من الميثاق على حق الجمعية العامة في إجراء الدراسات وتقديم التوصيات بقصد المساعدة على إعمال حقوق الإنسان الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة. وتتصدى الجمعية العامة لقضايا حقوق الإنسان بناء على تقرير من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما ترافق أعمال الأجهزة التي ترتبط بها هيكلية كاللجنة المعنية بحقوق الإنسان التي أنشئت بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وقد قامت الجمعية العامة بجهود كبيرة في مجال حماية حقوق الإنسان، فاصدرت الاعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ليكون نموذجا لكل الدول في مجال حماية حقوق الإنسان. كما اقرت العديد من الاتفاقيات الدولية العامة التي تضمنت نصوصا واضحة بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مثل العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا اتفاقية مناهضة التعذيب. كما أنشأت الجمعية العامة العديد من هيئات الرقابة على احترام حقوق الإنسان، مثل اللجنة المعنية بمناهضة الفصل العنصري، واللجنة المعنية بمناهضة الاستعمار، واللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية المتعلقة بحقوق الإنسان في الاراضى المحتلة: الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(٢٣) يلاحظ أن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اكتفى بوسيلة واحدة للرقابة، هي تقديم الدول لتقارير عن أوضاع حقوق الإنسان بها، ولم يشر إلى الوسيطتين الآخرين وهما البلاغات والشكاوى، وإن كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أنشأ عام ١٩٨٥ لجنة للشكاوى تابعة له، [www.un.org/docs/ecosoc/structure.html](http://www.un.org/docs/ecosoc/structure.html) تتكون من ١٨ عضوا من الخبراء ينتخبهم المجلس لمدة ٤ سنوات، وتعقد دورتين لمدة ٣ أسابيع سنويا.

(24) [www.unhchr.ch.html.menu.2.6hrc.html](http://www.unhchr.ch.html.menu.2.6hrc.html)

(٢٥) اعتمد هذا البروتوكول وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار من الجمعية العامة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦، وأصبح نافذا في ٢٣ مارس ١٩٧٦. أما البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد، فهو خاص بعقوبة الاعدام، وقد اعتمدته الجمعية العامة في ١٥ ديسمبر ١٩٨٩ ودخل حيز التنفيذ في ١١ يوليو ١٩٩١، ولم تنضم مصر إلى أي من البروتوكولين سالف الذكر.

التي عقدت في إطار الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، مثل اتفاقية اليونسكو لمنع التمييز في مجال التعليم، والاتفاقيات المبرمة في إطار منظمة العمل الدولية، الخاصة بمساواة العمال والعمالات في الأجر لدى تساوي قيمة العمل (٣١).

ومن أهم الاتفاقيات المعقودة في إطار الأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والتي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ ديسمبر ١٩٦٥، وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها، وبدأ نفاذها في ٤ يناير ١٩٦٩، وصدقت عليها ١٥٢ دولة (٣٢). ويعد تمييزاً في حكم هذه الاتفاقية، كل تفرقة أو استثناء أو تقييد أو إقصاء على أساس العرق أو اللون أو الميلاذ أو الأصل الإثنى أو العرقى، يكون غرضها أو أثرها إبطال أو إفساد الاعتراف أو التمتع أو ممارسة حقوق الإنسان على قدم المساواة في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو أى مجال آخر من مجالات الحياة العامة (٣٣).

وتؤكد الاتفاقية أن المساواة بين البشر حق أصيل، وأن التمييز العنصري فيما بينهم له آثاره الضارة بالنسبة للنظام العالمى، وأيضاً بالنسبة للأفراد الذين يعيشون معاً في الدولة الواحدة، وأن وجود حواجز عرقية بين الجماعات هو أمر بغض وغير مقبول. وتتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وأن تعتبر نشر الأفكار القائمة على التفوق العرقى أو الكراهية العرقية، وكذا التحريض على التمييز العنصري، جريمة معاقبة عليها بمقتضى القانون الداخلى، وألا تسمح للمسلمات والمؤسسات العامة بالترويج للتمييز العنصرى أو التحريض عليه، وأن تعلن عدم شرعية جميع المنظمات والنشاطات الدعائية المنظمة التي تروج للتمييز العنصرى وتحظر نشاطها، وتعتبر المشاركة فيها جريمة معاقبة عليها قانوناً (٣٤).

كما تحظر الاتفاقية اتخاذ أى تدابير تشريعية أو غير تشريعية، يقصد بها حرمان فئة أو فئات بعينها من الحق في الحياة، أو الحرية الشخصية، أو إخضاعها لتعذيب أو لعقوبة قاسية أو غير إنسانية أو حاطة بالكرامة، أو إخضاعها لظروف معيشية يقصد منها أن تقضى بها إلى الهلاك العمدى كلياً أو جزئياً، أو حرمان

جانب دولة طرف في هذا البروتوكول لحق أو أكثر من الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد (٣٦). ولكن يجب على هؤلاء الأفراد قبل ذلك أن يكونوا قد استنفدوا جميع وسائل وإجراءات التقاضى الداخلية قبل التقدم بطلباتهم إلى لجنة حقوق الإنسان، وذلك وفقاً للمادة الثانية من هذا البروتوكول (٣٧).

وإذا كان العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتيح للدول الأطراف بموجب المادة الرابعة- أن تتدخل من الحقوق المقررة في هذا العهد، وتخضعها للقيود المقررة في قانونها بما يتماشى مع طبيعة هذه الحقوق ولغايات تتعلق بتعزيز الرفاه العام (٣٨)، فإن العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية أتاح للدول أن تتدخل من التزاماتها طبقاً للعهد فقط في أوقات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة والتي تعلنها بصفة رسمية، وفي الحدود التي تقتضيها متطلبات الوضع، على أن تطبق الإجراءات المتبعة في هذا الشأن على قدم المساواة وبدون تمييز على أساس العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الديانة، أو الأصل الاجتماعى. ومع ذلك، فقد نص العهد على حقوق معينة لا يجوز بأى حال تعليقها أو تقييدها (٣٩).

وفي حين أتاح العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول التدرج في العمل على ضمان تمتع مواطنيها بالحقوق المتضمنة فيه، وفقاً لما تسمح به مواردها، فإن العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية لم ينص على هذا التدرج، بالنظر إلى طبيعة الحقوق التي يتضمنها والتي لا تقبل بدورها التدرج، حيث أكدت المادة الثانية من العهد تعهد الدول الأطراف باحترام الحقوق المعترف بها وبكفالة هذه الحقوق وإصدار التشريعات اللازمة لذلك (٣٠).

## المبحث الثانى- الحق في المساواة في الاتفاقيات الدولية الخاصة :

يقصد بالاتفاقيات الدولية الخاصة، تلك الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، المعقودة في إطار الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى حماية حق معين، مثل الحق في منع التمييز، أو تهدف إلى حماية فئة معينة كالأطفال والنساء، أو حماية حق معين لفئة بشرية معينة، كمنع التمييز ضد النساء، إضافة إلى الاتفاقيات

(26) [www.unhchr.ch/html/menu6/2/hrc.htm](http://www.unhchr.ch/html/menu6/2/hrc.htm)

(٣٧) تلتزم الدولة التي استخدمت حق عدم التقيد بأن تخبر الدول الأطراف الأخرى فوراً، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بالأحكام التي لم تعد تقيد بها، وبالأسباب التي دفعها إلى ذلك، وعليها أيضاً، في التاريخ الذي انتهى فيه عدم التقيد، أن تعلمها بذلك مرة أخرى وبالطريق ذاته.

(٣٨) هذه الحقوق هي الحق في الحياة، ومنع التعذيب، ومنع الرق والعبودية، منع السجن لعدم الوفاء بالتزام تعاقدى، وحظر الأثر الرجعى للتشريعات الجنائية، وحق كل شخص في الشخصية القانونية، وحرية الفكر والعقيدة.

(29) [www.hrcr.org/docs/Civil&Political/intlcivpol.html](http://www.hrcr.org/docs/Civil&Political/intlcivpol.html)

(30) [www.hrcr.org/index.html](http://www.hrcr.org/index.html)

(٣١) انضمت مصر للاتفاقية بالقرار الجمهورى رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٦٧ بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٦٧، وصدقت عليها في أول مايو ١٩٦٧، وأبدت تحفظاً على نص المادة ٢٢ من الاتفاقية التي تقضى بإحالة أى نزاع يتعلق بتطبيق أو تفسير الاتفاقية إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيه. وقد أبدت العديد من الدول التحفظ نفسه المتعلق بآلية تسوية المنازعات ولا يتعلق بأحكام الاتفاقية، حيث تنص المادة ٢٠ على حظر التحفظ على هدف ومضمون الاتفاقية. وقد نشرت الاتفاقية بالجريدة الرسمية في العدد ٤٥ في ١١ نوفمبر ١٩٦٧ ومعمول بها في مصر اعتباراً من ٤ يناير ١٩٦٩، وهو تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ عملاً بالمادة ١٩ من الاتفاقية باكتمال تصديق ٢٧ دولة عليها.

(32) [www.hrcr.org/docs/CERD/cerd.html](http://www.hrcr.org/docs/CERD/cerd.html)

(33) [www.un.org/Depts/dhl/resguide](http://www.un.org/Depts/dhl/resguide)

(34) [www.un.org/Depts/dhl/resguide](http://www.un.org/Depts/dhl/resguide)

بها، وما يتعلق بجنسية الأطفال "المادة التاسعة". كما تناولت الحقوق الاجتماعية للمرأة، فتحدثت عن التعليم والتربية والمناهج والمنح الدراسية وغيرها "المادة العاشرة"، وعن العمل بوصفه حقاً ثابتاً لجميع البشر، وعن الحق في اختيار المهنة ونوع العمل، والحق في الرعاية الصحية وإجازات الأمومة، على نحو يتيح للمرأة التمتع بحقوقها ككائن بشري ومساهم في بناء المجتمع وتنميته بالتساوي مع الرجل "المادة الحادية عشرة". وتطرق الاتفاقية إلى الصحة، فأكدت دور المرأة بوصفها موفرة للرعاية الصحية لأسرتها، وكمستفيدة هي نفسها من توفيرها "المادة الثانية عشرة" (٣٩).

وتناولت الاتفاقية أيضاً المساواة أمام القانون أو المساواة القانونية بين الرجل والمرأة، فأكدت الأهمية القانونية "المادة الخامسة عشرة"، والحق الذي ينبغي أن تتمتع به المرأة بخصوص الزواج والعلاقات الأسرية، فحددت الحق ذاته في عقد الزواج وحرية اختيار الزوج والحقوق والمسئوليات في أثناء الزواج وعند فسخه بالنسبة للأطفال فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية وملكية الزوجين. كما منعت خطوبة الأطفال دون سن الزواج، وأوجبت جعل الزواج رسمياً "المادة السادسة عشرة". والزمّت الدول الأطراف في الاتفاقية باتخاذ كافة التدابير لتغيير الأنماط الثقافية والاجتماعية لسلوك الرجل والمرأة، من أجل القضاء على العادات الاجتماعية والأعراف التي تدعو للتحيز ضد المرأة والاعتقاد بأن أيًا من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو تحض على أدوار نمطية للرجل أو المرأة. وبمقتضى الاتفاقية، تم إنشاء لجنة للقضاء على التمييز ضد المرأة لمراقبة التزام الدول الأطراف بأحكام الاتفاقية، وتنفيذ تعهداتها، من خلال ما تقدمه تلك الدول من تقارير دورية بشأن ما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وتنفيذية من أجل القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

وقد انضمت مصر للاتفاقية بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨١، وصدقت عليها بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٨١، وأبدت التحفظات التالية:

١- التحفظ على نص الفقرة الثانية من المادة (٩) بشأن منح المرأة حقاً متساوياً مع حق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها، بأن يكون ذلك دون إخلال باكتساب الطفل الناتج عن الزواج جنسية أبيه، وذلك تفادياً لاكتساب الجنسيتين في حالة اختلاف جنسية الأبوين اتقاء للإضرار بمستقبله. إذ إن اكتساب الطفل لجنسية أبيه هو أنسب الأوضاع له ولا مساس في ذلك بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، إذ إنه من المألوف أن توافق المرأة - في حالة زواجها من أجنبي - على انتساب أطفالهما لجنسية الأب.

فئة أو فئات بعينها من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد، أو تعمد حرمان أعضاء في فئة أو فئات معينة من حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في العمل، والحق في تشكيل نقابات معترف بها، والحق في التعليم، والحق في مغادرة الوطن والعودة إليه، والحق في حمل الجنسية، والحق في التنقل والإقامة، والحق في الاجتماع والتعبير عن الرأي (٣٥).

وقد أنشأت الاتفاقية لجنة للقضاء على التمييز العنصري، مهمتها الرقابة على احترام الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية، وذلك من خلال وسيلتين إجباريتين تلتزم بهما الدول الأطراف، وهما التقارير والبلاغات المقدمة من الدول للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ووسيلة أخرى اختيارية هي الشكاوى المقدمة من الأفراد والجماعات حول جرائم التمييز العنصري، وهذه الوسيلة لا تلتزم سوى الدول التي تقبل باختصاص اللجنة في تسلم الشكاوى من الأفراد والجماعات (٣٦).

ومن أهم الاتفاقيات العالمية الخاصة والمتعلقة بحماية الحق في المساواة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٣٧). وتحظر هذه الاتفاقية أي تفرقة أو تقييد أو استبعاد يتم على أساس الجنس، ويكون من أغراضه أو آثاره إضعاف أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي مجال آخر، أو إضعاف أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها بغض النظر عن حالتها الاجتماعية، وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل (٣٨). وقد دعت الاتفاقية إلى سن تشريعات وطنية لحظر التمييز ضد المرأة ومساواتها بالرجل في جميع الميادين، وفرض حماية قانونية لحقوقها وذلك عن طريق المحاكم المختصة، وإبطال وتغيير القوانين النافذة والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضدها "المادة الثانية". ومؤدى ذلك أن الأمم المتحدة تسعى من خلال هذه الاتفاقية إلى وضع هيكل دستوري وقانوني ملائم يكفل المساواة، واتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء الممارسات التمييزية ضد المرأة، سواء كانت من قبل جهات حكومية أو أفراد.

وطالبت الاتفاقية أيضاً "في المادة الخامسة" بإلغاء التمييز، لكيلا يكون أحد الجنسين أدنى أو أعلى، كما دعت إلى مكافحة جميع أشكال استغلال المرأة "الناجمة عن التمييز" عن طريق البغاء أو الاتجار بها "المادة السادسة". وتناولت الاتفاقية أيضاً الحقوق السياسية للمرأة، والتي تشمل الحق في التصويت وفي الترشيح، وكذا في المساهمة في صياغة سياسات الحكومة، وفي المشاركة في أية منظمات أو جمعيات غير حكومية. وتناولت الاتفاقية الحقوق المتساوية بخصوص الجنسية واكتسابها وتغييرها أو الاحتفاظ

(35) [www.hrcr.org/docs/CERD/cerd.html](http://www.hrcr.org/docs/CERD/cerd.html)

(٣٦) اعتمدتها الجمعية العامة في ١٨ ديسمبر ١٩٧٩، وبدأ نفاذها في ٣ سبتمبر ١٩٨١.

(37) [www.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/N018/80pdf](http://www.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/N018/80pdf)

(38) [www.un.org/Depts/dhl/resguide/spechr.htm](http://www.un.org/Depts/dhl/resguide/spechr.htm)

(٣٩) نشرت الاتفاقية، مرفقاً بها التحفظات المذكورة، بالجريدة الرسمية، العدد رقم (٥١) في ١٧ أكتوبر ١٩٨١، ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ١٨ ديسمبر ١٩٨١، عملاً بنص المادة ٢٧ من الاتفاقية. وقد سحبت مصر تحفظها على الفقرة الثانية من المادة التاسعة من الاتفاقية، حيث أصبح التحفظ المصري غير ذي جدوى بعد صدور القرار رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل قانون الجنسية، والذي بمؤداه تحققت المساواة بين الرجل والمرأة المصريين في حالة الزواج من غير مصري في حق انتقال الجنسية لابنائهما.

النساء لتولى المناصب العامة، وممارسة جميع الوظائف العامة دون تمييز بينهم وبين الرجال (٤١).

وفي إطار الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة (٤٢)، صدرت عدة اتفاقيات عالمية لحماية حقوق الإنسان، مثل اتفاقية اليونسكو لمنع التمييز في مجال التعليم (٤٣)، والاتفاقيات المبرمة في إطار منظمة العمل، مثل الاتفاقية رقم ١٠٠ الخاصة بمساواة العمال والعاملات في الأجر لدى تساوي قيمة العمل (٤٤)، والاتفاقية الخاصة بمنع التمييز في مجال الاستخدام والمهنة (٤٥). وقد حظرت اتفاقية اليونسكو لمنع التمييز في مجال التعليم (٤٦) أي تفرقة أو استثناء أو تقييد أو أفضلية، قائمة على العنصر، أو اللون، أو النوع، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الظروف الاقتصادية، أو الميلاد، يترتب عليها عدم المساواة في المعاملة في مجال التعليم. وألزمت الدول الأطراف في الاتفاقية بعدم منع أي شخص أو جماعة من الالتحاق بأي نوع من التعليم وفي أي مستوى، وكذا عدم تقييد أي شخص أو جماعة من الأشخاص بنوع معين من التعليم أقل مستوى من باقي أنواع التعليم. وتلتزم الدول، بموجب المادة السابعة من الاتفاقية، بأن تضمن تقاريرها الدورية لليونسكو معلومات عن الخطوات التي اتخذتها لتطبيق الاتفاقية. كما تم إنشاء لجنة توفيق ومساعد حميدة (٤٧) للبحث في سبل تسوية ما قد ينشأ من مشكلات بين الدول الأطراف، تتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقية (٤٨).

وقد عقدت العديد من الاتفاقيات في إطار منظمة العمل الدولية لحماية حقوق العمال وتحريم السخرة والعمل القسري، وكفالة الحق في التنظيم النقابي، وتأكيد المساواة في الأجر لدى تساوي العمل، ومنها الاتفاقية رقم ١١١، التي تلزم الدول الأطراف فيها بأن تطبق سياسة وطنية تهدف إلى تحقيق المساواة في فرص العمل بالمهن المختلفة (٤٩). أما الاتفاقية رقم ١٥١، الخاصة بحماية حق التنظيم النقابي وإجراءات الاستخدام في المرافق العامة، فهي تكفل للموظفين العموميين الحماية من أية أعمال تمييزية تستهدف المساس بحقوقهم في التنظيم النقابي، وتضمن لهم الاستقلال عن

٢- التحفظ على نص المادة (١٦) بشأن تساوي المرأة بالرجل في كافة الأمور المتعلقة بالزواج وعلاقات الأسرة في أثناء الزواج وعند فسخه، بأن يكون ذلك دون إخلال بما تكفله الشريعة الإسلامية للزوجة من حقوق مقابلة لحقوق الزوج، بما يحقق التوازن العادل بينهما، وذلك مراعاة لما تنسجم به العلاقات الزوجية في مصر من قدسية مستمدة من العقائد الدينية الراسخة التي لا يجوز الخروج عليها، وبالنظر إلى أن من أهم الأسس التي تقوم عليها هذه العلاقات، التوازن بين الحقوق والواجبات على نحو من التكامل الذي يحقق المساواة الحقيقية بين الزوجين، بدلا من مظاهر المساواة الشكلية التي لا تحقق للزوجة مصلحة حقيقية من الزواج بقدر ما تثقل كاهلها بقيود. ذلك أن أحكام الشريعة الإسلامية تفرض على الزوج أداء الصداق المناسب للزوجة والإنفاق عليها من ماله إنفاقا كاملا، ثم أداء نفقة لها عند الطلاق، في حين تحتفظ الزوجة بحقوقها الكاملة على أموالها ولا تلتزم بالإنفاق منها على نفسها. ولذلك، قيدت الشريعة الإسلامية حق الزوجة في الطلاق، بأن أوجبت أن يكون ذلك بحكم القضاء، في حين لم تضع مثل هذا القيد على الزوج.

٣- التحفظ على الفقرة (٢) من المادة التاسعة والعشرين بشأن حق الدولة الموقعة على الاتفاقية في إعلان عدم التزامها بالفقرة (أ) من تلك المادة بشأن عرض ما قد ينشأ من خلاف بين الدول حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية على هيئة التحكيم، وذلك تفاديا للتقيد بنظام التحكيم في هذا المجال.

٤- تحفظ عام على المادة الثانية، يتعلق بعدم تعارض ما جاء بفقرات هذه المادة مع الشريعة الإسلامية (٤٠).

ومن الاتفاقيات المهمة التي أقرت المساواة بين الرجل والمرأة، اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، التي أكدت في مادتها الأولى حق النساء في التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينهم وبين الرجال دون أي تمييز. وأقرت المادة الثانية أهلية المرأة للمشاركة في انتخاب جميع الهيئات التمثيلية المنتخبة، دون تمييز بينها وبين الرجل. كما أقرت الاتفاقية -في مادتها الثالثة- أهلية

(٤٠) اعتمدتها الجمعية العامة في ٢٠ ديسمبر ١٩٥٢، وبدأ نفاذها في ٧ يوليو ١٩٥٤، وانضمت مصر إليها بموجب القرار الجمهوري رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٨١، وصدرت عليها بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٨١، ولم تحتفظ على أي من أحكامها، ونشرت بالجريدة الرسمية، العدد ٤٩، في ٣ ديسمبر ١٩٨١.

(٤١) الوكالات المتخصصة هي منظمات حكومية عالمية يقتصر نشاطها على مجال أو أكثر من مجالات العمل الدولي. ورغم كونها كيانات مستقلة، لها دستورها وأجهزتها الخاصة، فإنها ترتبط بعلاقة مؤسسية خاصة مع الأمم المتحدة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتتعاون معها في المجالات ذات الاهتمام المشترك، ومن أهمها مجال حقوق الإنسان، ولكل دولة الحق في أن تنضم لأي من هذه الوكالات المتخصصة.

(٤٢) اليونسكو UNESCO -منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة- هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تختص بشئون التعليم والثقافة والاتصالات والتربية، وتهدف إلى الإسهام في السلام والأمن من خلال تشجيع التعاون بين الأمم في مجالات التعليم والعلوم والثقافة، وتعزيز الاحترام العالمي للعدالة وحكم القانون وحقوق الإنسان، المقررة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، وذلك دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين.

UNESCO, Paris, 1996.

- UNESCO and Human rights, UNESCO, Paris, 1996.

(٤٣) اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة في ٢٩ يونيو ١٩٥١، وبدأ نفاذها في ٢٣ مايو ١٩٥٢.

(٤٤) اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة في ٢٥ يونيو ١٩٥٨، وبدأ نفاذها في ١٥ يونيو ١٩٦٠.

(٤٥) صدق المؤتمر العام لليونسكو عليها في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠، ودخلت حيز التنفيذ في ٢٢ مايو ١٩٦٢.

(٤٦) وذلك بموجب البروتوكول الذي أصدرته اليونسكو في ١٠ ديسمبر ١٩٦٢ ودخل حيز التنفيذ في ٢ أكتوبر ١٩٦٨.

(47) [www.unesco.org/education/en/ev.php](http://www.unesco.org/education/en/ev.php)

(٤٨) اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة في ٢٥ يونيو ١٩٥٨، وبدأ نفاذها في ١٥ يونيو ١٩٦٠.

(٤٩) اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة في ٢ يونيو ١٩٧٨، وبدأ نفاذها في ٢ فبراير ١٩٨١.

السلطات العامة (٥٠). وتتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات بأن تضمن تقاريرها الدورية معلومات عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ الالتزامات الواردة بها (٥١).

### المبحث الثالث - الحق في المساواة في الاتفاقيات الإقليمية :

أبرمت العديد من الاتفاقيات في إطار المنظمات الإقليمية، من أجل حماية حقوق الإنسان وكفالة الحق في المساواة في التمتع بهذه الحقوق، عبر اليات فعالة لضمان احترام هذه الاتفاقيات، ورصد الانتهاكات التي ترتكب بالمخالفة لأحكامها، والعمل على مواجهتها. ومن هذه الاتفاقيات، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والموقعة بروما في ٤ نوفمبر ١٩٥٠، ثم الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان عام ١٩٦٩. وقد أنشأت كلتا الاتفاقيتين لجنة ومحكمة للنظر والفصل في الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان، وهو ما يعد تطورا مهما في مجال إقرار مسئولية الدولة أمام غيرها من الدول الأعضاء بالاتفاقية، من خلال قضاء إقليمي متخصص، فضلا عما يمثلته منح الفرد الحق في مخاصمة الدول الأعضاء أمام هذا القضاء، من تطور كبير في مجال حماية حقوقه.

كما صدر، في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الموقع في ١٨ يونيو ١٩٨١ بنيروبي، والذي دخل حيز التنفيذ في ٢١ أكتوبر ١٩٨٦، وانضمت إليه جميع الدول الإفريقية. وقد انبثق عن هذا الميثاق لجنة لحقوق الإنسان والشعوب، تختص بتلقي التقارير الدورية من الدول الأعضاء ومناقشتها، وفحص الشكاوى وإصدار التوصيات اللازمة بشأنها. كما صدر بروتوكول ملحق بالميثاق الإفريقي لإنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، دخل حيز التنفيذ في ٢٥ يناير ٢٠٠٤. كذلك، فقد صدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي في أغسطس ١٩٩٠ إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام. كما اعتمد الميثاق العربي لحقوق الإنسان في ١٥ سبتمبر ١٩٩٤ بالقرار رقم ٥٤٣٧ من مجلس الجامعة العربية، وهو مفتوح حاليا للتوقيع، ولم

يكتمل بعد انضمام العدد اللازم من الدول لدخوله حيز التنفيذ (٥٢).

وسوف نتعرض هنا للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، باعتبارها تقدم نموذجا رائدا يحتذى للاتفاقيات الإقليمية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، إضافة إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي يعد أول معاهدة عربية شاملة لحقوق الإنسان. ورغم عدم دخول الميثاق حيز التنفيذ بعد، فإن من المفيد التعرض لأهم ما تضمنه من أحكام.

### الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان :

شكلت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان نموذجا متطورا لصون وحماية حقوق الإنسان، مستمدا من تجربة تاريخية عاشتها أوروبا، انضمت بها إلى الإيمان بأهمية احترام الحقوق المدنية والسياسية على وجه الخصوص. كما جاءت هذه الاتفاقية نتاجا لحركة أوروبية لصون التراث الأوروبي والمكتسبات الأوروبية في مجال حقوق الإنسان، التي تشكل تراثا مشتركا، وتسهل عملية التوحد بين أعضاء مجلس أوروبا. وقد وقعت الاتفاقية في روما في ٤ نوفمبر ١٩٥٠، وأصبحت سارية المفعول في ٣ سبتمبر ١٩٥٣، وهي تعد نموذجا يحتذى في مجال حماية حقوق الإنسان، وتطبيقها على جميع الأفراد الذين يخضعون لقضاء الدول الأطراف دون أدنى تفرقة، إعمالا لحق هؤلاء الأفراد في التمتع بهذه الحقوق على قدم المساواة (٥٣).

وتتعلق الاتفاقية بالحقوق المدنية والسياسية أساسا، وليست فيها أية إشارة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (٥٤). كما أنها لم تنص أيضا على الحقوق الجماعية كالحق في تقرير المصير والحق في التنمية، حيث اهتمت الاتفاقية بحقوق الفرد بالأساس، مثل الحق في الحياة، وفي السلامة الجسدية، والحق في الانتقال، وعدم التعرض للتعذيب أو لعقوبة حادة بالكرامة، إلى جانب الحقوق التي ترتبط بعلاقة الفرد بمجتمعه مثل الحق في الاجتماع، والتعبير عن الرأي، وحرية الفكر والعقيدة. كما نصت

(50) [www.ilo.org/public/english/protection/index.htm](http://www.ilo.org/public/english/protection/index.htm)

(51) [www.sis.gov.eg/Publications/300/299/296/295/301.htm](http://www.sis.gov.eg/Publications/300/299/296/295/301.htm)

(٥٢) أثبتت في إطار الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان قضية العلاقة بين نصوص الاتفاقية والقانون الداخلي، وبرزت العديد من الخلافات بهذا الشأن، على نحو دفع إلى عقد مؤتمر لبحث هذا الموضوع في ستراسبورج بفرنسا عام ١٩٦٠، كما عقد مؤتمر آخر في فيينا عام ١٩٩٥ لبحث الموضوع ذاته. وخلفت الآراء خلال هذين المؤتمرين إلى ضرورة توافق التشريعات الداخلية مع التعهدات الدولية، ولكن لم يتم حسم الجدل بشأن كيفية تنفيذ الدول لتعهداتها. وما إذا كانت ملزمة بإصدار تشريعات وطنية لتنفيذها، أم يكفي النص على كون الاتفاقية جزءا من التشريع الوطني، وما إذا كان على المحاكم الوطنية أن تطبق أحكام الاتفاقية حتى ولو لم يتمسك بها أطراف النزاع أم لا. وإذا كانت دساتير بعض الدول تتيح للمحاكم الوطنية تطبيق الاتفاقيات مباشرة في إقليمها دون الحاجة لتشريع داخلي لنفاذها، مثل ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا، فإن هذه الدول تصبح ملزمة بتطبيق قواعد الاتفاقية مباشرة. أما بالنسبة لدول أخرى، مثل بريطانيا والدنمارك والنرويج، فإن الأمر يستلزم إصدار تشريع جديد يضمن تبني نصوص الاتفاقية في إطار القانون الوطني، حتى تصبح الاتفاقية قابلة للتطبيق.

Richard Lillich, Invoking International Human Rights law in Domestic courts, American Bar Association, 1985. pp 1-8.

(٥٣) لتلاني هذا القصور، تم توقيع الميثاق الاجتماعي الأوروبي في توران بإيطاليا في ١٨ أكتوبر عام ١٩٦١، ودخل حيز التنفيذ في ٢٦ فبراير ١٩٦٥. وهذا الميثاق اهتم أساسا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق في العمل، والحق في التنظيم النقابي، والحق في أجر عادل، والحق في الخدمات الصحية والاجتماعية، ولكن معظم الدول لم تنضم لهذا الميثاق. كما أن الرقابة التي تضمنتها نصوصه ضعيفة واقتصرت على تقديم التقارير. أما نظام الشكاوى الجماعية الذي نص عليه البروتوكول المضاف إلى الميثاق، فلم توافق عليه سوى سبع دول فقط. وقد كان من الممكن إضافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في بروتوكول ملحق بالاتفاقية الأوروبية، حتى تتمتع بالرقابة المنصوص عليها في الاتفاقية. ولكن يبدو أنه كان هناك قصد من تقرير نوع من الرقابة الضعيفة على هذه الحقوق للحد من وضعها موضع التنفيذ.

(54) [www.europa.eu.int/pol/rights/index\\_en.htm](http://www.europa.eu.int/pol/rights/index_en.htm)



أرست اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان العديد من المبادئ لحماية حقوق الإنسان وضمان الالتزام بتطبيقها على قدم المساواة. ومن أمثلة ذلك، مبدأ تحريم الرق والسخرة، ومبدأ المساواة في الحق في الزواج وتكوين الأسرة بين الرجل والمرأة، وفي الحقوق السياسية (٥٧).

### ثانياً- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان:

أنشأت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان جهازاً قضائياً يختص بكافة الأمور المتعلقة بتفسير وتطبيق الاتفاقية، والتي تحال إليها من قبل الدول الأطراف في الاتفاقية، أو من قبل اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان. وتتكون المحكمة من عدد من القضاة مساو لعدد الأعضاء في مجلس أوروبا، وأعضاء المحكمة منتخبون، ومدة عضويتهم تسع سنوات. وتتبع الاتفاقية التقاضي أمام المحكمة للدولة الطرف في الاتفاقية التي وقع أحد رعاياها ضحية لانتهاك أحد حقوق الإنسان بالمخالفة لأحكام الاتفاقية، وأيضا للدولة التي أحالت القضية للجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، وكذلك للدولة أو الدول التي قدمت الشكوى في حقها. ولم تسمح الاتفاقية للفرد بأن يتقاضى مباشرة أمام المحكمة، وإنما سمحت له بالتقدم بشكواه إلى اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان. وتصدر أحكام وقرارات المحكمة بأغلبية الأصوات، وهي أحكام نهائية وملزمة للدول (٥٨).

### ثالثاً- لجنة الوزراء بمجلس أوروبا :

وهي الجهاز الذي أنشأته الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وعهدت إليه بمهمة انتخاب أعضاء اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان من بين القائمة التي يقدمها البرلمان الأوروبي، والإشراف على تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وتقرير مدى وقوع مخالفة لأحكام الاتفاقية من عدمه، في حالة عدم قيام اللجنة الأوروبية بالفصل في القضية، أو في حالة عدم إحالتها إلى المحكمة الأوروبية. وقرارات لجنة الوزراء تصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين لهم حق الحضور، وهي ملزمة للدول الأطراف (٥٩).

وقد أحدث البروتوكول الحادي عشر الملحق بالاتفاقية، والذي أبرم عام ١٩٩٤، ودخل حيز التنفيذ في أول نوفمبر ١٩٩٨، تغييراً جوهرياً في آليات حماية حقوق الإنسان من أجل زيادة فعاليتها، حيث استبدل باللجنة الأوروبية ومحكمة حقوق الإنسان، محكمة دائمة لحقوق الإنسان، تتكون من عدد من القضاة مساو لعدد الأطراف المتعاقدين، يتم انتخابهم كل ست سنوات من جانب برلمانات دولهم. وتختص المحكمة بنظر كافة المسائل التي تتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة بها، والتي تحال إليها. وعند النزاع بشأن اختصاص المحكمة تفصل المحكمة في

حقوق الفرد في مواجهة القانون، مثل الحق في الحرية لأمان، وعدم القبض عليه وحبسه إلا بالطرق القانونية، وحقه في عدم تعذيبه أو تعريضه لمعاملة وحشية (٥٥).

وقد حرصت الاتفاقية على كفالة الحق في المساواة في التمتع بهذه الحقوق لكافة الأفراد دون تمييز، حيث أكدت المادة ١٤ ضرورة تأمين الحقوق والحريات المبينة بهذه الاتفاقية دون أي تمييز، بسبب الجنس، أو العنصر، أو اللون، أو اللغة، أو بسبب الدين، أو الآراء السياسية، أو غيرها من الآراء، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الانتماء إلى أقلية قومية، أو بسبب الثروة، أو الميلاد، أو أي وضع آخر. وبالمطع، فإن واضع الاتفاقية لم يقصدوا بالمساواة هنا المساواة المطلقة التي ترفض أي تمييز في المعاملة مهما تكن المبررات، وهذا ما أكدته محكمة العدل الأوروبية، في قضية اللغات البلجيكية، بخصوص العلاقة بين المادة (١٤) من الاتفاقية والمواد التي تحدد حقوقاً أخرى تكفلها الاتفاقية. حيث إن هذه المادة لا تحظر التمييز في حد ذاته، في أي نص، وإنما تحظره فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المقررة في الاتفاقية. حيث أشارت المحكمة إلى قبولها بعض أنواع المعاملة المختلفة، بشرط استنادها إلى مبررات معقولة وموضوعية. وأوضحت أن المادة (١٤) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تستهدف إرساء المساواة الكاملة في التمتع بالحقوق المقررة في الاتفاقية، وأن التمتع بهذه الحقوق يجب ألا يخضع لأية معاملة تمييزية، باستثناء تلك التي تعد سمة أصيلة في طبيعة الحق المشار إليه، أو أن يكون القصد منها إصلاح حالة قائمة من عدم المساواة (٥٦).

وقد أنشأت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ثلاثة أجهزة أناطت بها ضمان تنفيذ الدول الأطراف لأحكامها، وكفالة الاحترام اللازم للحقوق المتضمنة في الاتفاقية دون تمييز، وهذه الأجهزة هي:

### أولاً- اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان:

عهد لهذه اللجنة نظر الطعون التي ترفع إليها من جانب إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية ضد دولة أخرى طرف بالاتفاقية خالفت أي حكم من أحكامها، وتلقي شكاوى الأشخاص الطبيعيين والمنظمات غير الحكومية من اعتداء إحدى الدول الأطراف على حقوقها المقررة بالاتفاقية. وقد شكل الاعتراف للأفراد بحق تقديم شكاوى وطلب الانتصاف أمام اللجنة، تطوراً كبيراً في القانون الدولي. وذلك على خلاف القواعد العامة لهذا القانون التي لا تسمح للأفراد بهذا الحق إلا بناء على نص صريح، مثل نص المادة ١/٢٥ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ولهذا، جعل واضعو الاتفاقية هذا الحق اختيارياً، بحيث لا يطبق إلا على الدول التي تعلن صراحة قبول اختصاص اللجنة بنظر شكاوى الأفراد. وقد

(55) [www.europa.eu.int/institutions/court/index/en.htm](http://www.europa.eu.int/institutions/court/index/en.htm)

(٥٦) عبدالعزيز محمد سرحان، الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، القاهرة، دار النهضة العربية، د.ت، ص ٣١٩.

(57) [www.hrcr.org/docs/Eur\\_Convention/euroconv.2html](http://www.hrcr.org/docs/Eur_Convention/euroconv.2html)

(58) Ibid.

(٥٩) ويشترط لقبول المحكمة للطلب، وفقاً للمادة ٣٥ من البروتوكول الحادي عشر الملحق بالاتفاقية الأوروبية، ألا يكون الطلب مجهول المصدر، أو سبق أن نظرت المحكمة من قبل، أو يكون متعارضاً مع أحكام الاتفاقية أو البروتوكولات الخاصة بها، أو تمت صياغته بشكل ردي، أو بشكل يعبر عن سوء استخدام الحق. وللمحكمة أن ترفض أي طلب تراه غير مقبول في أي مرحلة من الإجراءات.



المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، والزامها بدفع تعويضات للملاك الذين جبيت أموال منهم منذ أكثر من عشرين سنة (٦٣).

### الميثاق العربي لحقوق الإنسان :

لم يتعرض ميثاق جامعة الدول العربية لموضوع حقوق الإنسان من قريب أو بعيد. ومع ذلك، فإن الجامعة خطت عدة خطوات لتصحيح هذا الوضع، حيث أصدر مجلس الجامعة قراراً في ٢ ديسمبر ١٩٦٨ بإنشاء لجنة إقليمية عربية دائمة لحقوق الإنسان، إلا أن أدائها بصفة عامة لم يتعد المستوى النظري، ولم يترجم إلى خطوات عملية ملموسة لتعزيز حقوق الإنسان العربي. كما تضمنت بعض الاتفاقيات التي عقدت في إطار الجامعة النص على بعض حقوق الإنسان، على الرغم من أن هذه الاتفاقيات لم تكن مخصصة في المقام الأول لموضوع حقوق الإنسان. وأصدرت الجامعة العربية أيضاً ميثاق حقوق الطفل العربي، إضافة إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي يعتبر أول معاهدة عربية شاملة لحقوق الإنسان. وقد اعتمد ونشر هذا الميثاق بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٥٤٢٧ المؤرخ في ١٥ سبتمبر ١٩٩٧، وعهد إلى الأمين العام للجامعة بدعوة الدول للتوقيع والتصديق عليه. ورغم أن الميثاق لم يدخل حيز التنفيذ لعدم تصديق عدد كاف من الدول عليه، فإن من المفيد التعرض لأهم ما تضمنه من أحكام (٦٤).

يؤكد الميثاق العربي لحقوق الإنسان، بموجب المادة ٢٨ منه، تعهد كل دولة من الدول الأطراف بأن تكفل لكل إنسان موجود على أراضيها وخاضع، لسلطتها، التمتع بكافة الحقوق الواردة فيه، دون أي تمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو

ذلك. وأجاز البروتوكول، بموجب المادة ٣٢، لأي طرف متعاقد أن يحيل إلى المحكمة أي مخالفة مزعومة لأحكام الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة بها من قبل طرف متعاقد آخر. كما سمح للمحكمة أن تتلقى طلبات من أي شخص، أو منظمة حكومية، أو مجموعة من الأفراد تزعم وقوع انتهاك من قبل أحد الأطراف المتعاقدين للحقوق المذكورة في الاتفاقية أو البروتوكولات الخاصة بها. ويتعهد الأطراف المتعاقدون كذلك بعدم إعاقة الممارسة الفعالة لهذا الحق بأي حال (٦٥).

ولعل أهم ما جاء به هذا البروتوكول هو أنه سمح للأفراد، الذين يخضعون للقضاء الوطني في أية دولة عضو، بالتقدم مباشرة إلى المحكمة لرفع دعوى أمامها ضد الدولة العضو التي تنتهك حقوقهم، وهو ما يعد خطوة رائدة وتطوراً نوعياً غير مسبق (٦٦). وبموجب هذا البروتوكول، ألغيت كافة الوظائف القضائية المنوطة بلجنة الوزراء، وبقيت كجهاز سياسي مسئول عن متابعة ما تصدره المحكمة من أحكام وقرارات. وبذلك، أصبحت المحكمة هي الجهاز المنوط به مهمة التحقق من وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها، وفقاً للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والبروتوكولات الملحق بها.

ولقد ارتقت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بمركز الفرد كشخص دولي يمكنه استيفاء حقوقه بنفسه حتى في مواجهة دولته (٦٧). وصدر عن المحكمة الأوروبية العديد من الأحكام الملزمة للدول بناء على شكاوى من أفراد، تشير منها - على سبيل المثال - إلى الحكم الصادر عام ١٩٧٩ ضد بلجيكا بضرورة تعديل تشريعاتها لاستبعاد العنصرية وتقرير المساواة بين الأطفال غير الشرعيين والأطفال المولودين لزواج شرعي، ومنحهم الحقوق نفسها، وكذلك الحكم الصادر عام ١٩٨٤ ضد السويد بضرورة

(٦٥) كان البروتوكول رقم ٩ الموقع عام ١٩٩٠، والذي دخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٤، قد أجاز للدول الأعضاء أن تعلن موافقتها على منح الأفراد الحق في التقدم بطلبات مباشرة إلى المحكمة.

(٦٦) يلاحظ أنه باستثناء الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن تعدد أدوات واتفاقيات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، صاحبه الكثير من المشكلات في التطبيق العملي، بسبب تباين المفاهيم ومدلولاتها وتناقضها أحياناً من مكان آخر، إضافة إلى وجود فجوة كبيرة بين الإعلانات النظرية والتصريحات الشفوية بشأن حقوق الإنسان، وبين التطبيق العملي لهذه الحقوق. كما أن الحماية الدولية لحقوق الأفراد، في مواجهة إخلال دولهم بها، يظل أثرها محدوداً بالنظر إلى عدد من الاعتبارات:

أولاً- إن الأفراد لا يستمدون حقهم في رد إخلال دولهم بالحقوق التي كفلتها المواثيق الدولية إلا من خلال معاهدة دولية تكون هذه الدول أطرافاً فيها، وبمراعاة أحكامها التي يفيدون منها، وعن طريق طلب يقدمونه إلى الجهة التي عينتها المعاهدة. وهم كذلك لا يمكنون تنفيذ القرار الصادر من هذه الجهة في شأن طلباتهم، بل يعود تنفيذه إلى حسن نية دولهم وإرادتها. كما أنه ليس بوسعهم متابعة القرار قبل الفصل فيه. والاستثناء الواضح للأحكام المتقدمة تبلوره الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

ثانياً- إن التنظيم الاجرائي للفصل في طلبات الأفراد بشأن انتهاكات دولهم لحقوق الإنسان لا يتم إلا وفقاً لمعاهدة دولية، أو بناء على قرار صادر عن منظمة دولية، يتضمن بياناً واضحاً بالمسائل التي يجوز التظلم منها. وتتحفظ الدول في الغالب على النصوص التي تتضمن إثارة مسئوليتها الدولية أو تحريكها من خلال تظلم أحد الأفراد المضارين من إخلالها بحقوق الإنسان التي كفلتها المواثيق الدولية. ولهذا، فإن المعاهدة الدولية تتضمن أحياناً شرط تحويل إحدى المنظمات الدولية النظر في إخلال الدول أطرافها بحقوق الأفراد، ولا يعتبر هذا الشرط نافذاً في مواجهة هذه الدول إلا بموافقتها.

ثالثاً- إن التنظيم الاجرائي المقرر في المعاهدات الدولية يتمخض عن نوع من الرقابة على أعمال تمارسها الدول الأطراف، وليس فصلاً في خصومة يدعى أحد الأفراد خلالها الإخلال بأحد حقوقه. كذلك، فإن القرار الصادر في هذا التظلم لا يمكن تنفيذه بالقوة الجبرية كالحكم القضائي، فهو مجرد توصية صادرة عن المنظمة الدولية التي عهد إليها بفحص التظلم، وهو ما يعني أن الأفراد لا يحصلون على حقوقهم المدعى بها إلا بموافقة دولهم. وبطبيعة الحال، فإن التنظيم الذي أقامته الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والبروتوكولات الملحق بها يعد استثناء على ذلك.

(62) [www.worldlii.org/eu/cases/ECHR](http://www.worldlii.org/eu/cases/ECHR)

(٦٣) تنص المادة ٢/ب من الميثاق على أن يدخل هذا الميثاق حيز التنفيذ بعد شهرين من تاريخ ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام السابعة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أي أنه يشترط لدخوله حيز التنفيذ تصديق سبع دول عربية عليه. وحتى الآن، فإن دولة واحدة هي التي وقعت الميثاق ولم تصدق عليه وهي العراق.

(64) [www.arabhumanrights.org/regional/arleague/hr-declaration97a.html](http://www.arabhumanrights.org/regional/arleague/hr-declaration97a.html)

الدولية من حقوق، ولم يضيف أية حقوق تراعى الخصوصيات الثقافية، وحرص فقط على تأكيد الاعتراز بالقومية العربية ورفضه للصهيونية وإدانتها لها (٦٧). كما جاءت اليات الرقابة على تنفيذ حقوق الإنسان في الميثاق ضعيفة، واقتصرت على دراسة التقارير التي تقدمها الدول، دون النص على بحث الشكاوى أو البلاغات من الأفراد أو المؤسسات أو الدول عن أية انتهاكات لحقوق الإنسان الواردة بالميثاق.

ويلاحظ أن اعتماد الميثاق العربي لحقوق الإنسان جاء بعد مرور قرابة نصف قرن على توقيع ميثاق القاهرة، بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٤٥، والذي أنشأ جامعة الدول العربية. ومن المفارقات أن تكون جامعة الدول العربية هي أول تجمع إقليمي يظهر للوجود، وآخر من يعتمد وثيقة لحقوق الإنسان. ومن الغريب أيضا أن ميثاق جامعة الدول العربية لم ينص في أي من مواده على حقوق الإنسان. ويرجع البعض ذلك إلى أن حقوق الإنسان لم تكن تحظى آنذاك بالاهتمام الكافي من قبل واضعي ميثاق الجامعة، ولم يكن هناك إحساس بالحاجة وقتئذ إلى تأسيس هيئة أو لجنة مهمتها حماية هذه الحقوق أو مجرد إقرارها. كما أن المجتمع الدولي لم يكن مهتما في تلك الفترة، أي منتصف الأربعينيات، بحقوق الإنسان، لانشغاله بوضع حد للحرب العالمية الثانية (٦٨). والحقيقة أن ميثاق الأمم المتحدة، الذي تم توقيعه بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٤٥ في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية، أي بعد ثلاثة أشهر فقط من توقيع ميثاق جامعة الدول العربية، وما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة من مواد تشير بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى حقوق الإنسان، يحض هذا الرأي، ويؤكد، بما لا يدع مجالا للشك، وجود وعي كامل بضرورة احترام حقوق الإنسان وحمايتها آنذاك.

ورغم تأخر الميثاق العربي عن الصدور كثيرا، فقد صدر هزيلا وقاصرا عن مواكبة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وقد عزفت معظم الدول العربية، لأسباب متباينة، عن التوقيع أو التصديق عليه. كما أدت التحفظات العديدة التي سجلتها العديد من الدول

الثروة أو الميلاد. وقد حرص الميثاق العربي لحقوق الإنسان في البداية على تأكيد حق تقرير المصير لكافة الشعوب، ثم تناول بعد ذلك الحقوق السياسية والمدنية، وأتبعها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولم تختلف نصوصه كثيرا عما جاء في العهدين الدوليين بهذا الشأن (٦٥).

وقد أتاح الميثاق للدول الأطراف التحلل من التزاماتها بشأن كفالة بعض الحقوق الواردة فيه لاعتبارات عديدة، تضمنتها المادة الرابعة، وهذه الاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام العام وغير ذلك من الضرورات التي تقدرها كل دولة. وأباححت المادة ذاتها (فقرة ب) للدول الأطراف، في أوقات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة، أن تتخذ من الإجراءات ما يحلها من التزاماتها طبقا لهذا الميثاق وذلك وفقا لما تقتضيه بدقة متطلبات الوضع. وهكذا، فتح الميثاق الباب على مصراعيه أمام الدول الأطراف للتحلل من التزاماتها، فأتاح لها فرض قيود على حقوق الإنسان في الظروف العادية، بشرط أن ينص عليها في القانون، وأن تكون ضرورية لحماية الأمن والاقتصاد الوطنيين أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق الآخرين، وهذه قضايا عامة وغير محددة على وجه الدقة. كما أجاز الميثاق للدول، في أوقات الطوارئ، أن تتحلل من التزاماتها وفقا لمقتضى الحال، ولم يشترط الميثاق إعلان حالة الطوارئ رسميا، ولكنه اشترط أن تكون حالة الطوارئ قد وصلت إلى درجة تجعلها تهدد حياة الأمة، إضافة إلى اشتراطه عدم تجاوز الإجراءات التي تتخذها الدولة الذي تقتضيه، وهو أمر يمكن للجنة خبراء حقوق الإنسان التأكد منه (٦٦).

وهناك بعض الحقوق لم يسمح الميثاق بالتحلل منها، سواء في الأوقات العادية أو حتى في أوقات الطوارئ، وهي الحقوق الخاصة باللاجئين السياسيين، والعودة إلى الوطن، وحظر التعذيب والإهانة، والمحاكمة المنصفة، وعدم جواز تكرار المحاكمة عن الفعل ذاته أكثر من مرة. ومع ذلك، فإن مقارنة أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان بالاتفاقيات الدولية يكشف عن أنه أكد ما تضمنته المواثيق

(٦٥) نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان على إنشاء لجنة خبراء لحقوق الإنسان، تتكون من سبعة أعضاء منتخبين بالاقتراع السري من مرشحي الدول الأعضاء أطراف الميثاق، لمدة ثلاث سنوات، على أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال عمل اللجنة. وعهد الميثاق إلى اللجنة بمهمة مراقبة تنفيذ الدول الأطراف للحقوق الواردة فيه، وذلك من خلال دراسة التقارير التي تقدمها الدول، وتعد تقاريرها عنها لتقديمها إلى اللجنة العربية لحقوق الإنسان، والتي يجوز لها أن تنشر التقرير أو لا تنشره. وهذه اللجنة الأخيرة تتكون من ممثلي جميع الدول الأعضاء في الجامعة، حتى ولو لم يكونوا أطرافا في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، أي أن الميثاق أتاح لممثلين حكوميين عن دول غير منضمة للميثاق مراقبة تنفيذ بنوده.

[www.law.wits.ac.za/humanrts/arab/a.003htm](http://www.law.wits.ac.za/humanrts/arab/a.003htm)

(٦٦) أشار الميثاق إلى الصهيونية في موضعين، أولهما: في المقدمة التي نصت على: "ورفضا للعنصرية والصهيونية اللتين تشكلان انتهاكا لحقوق الإنسان وتهديدا للسلم العالمي". والآخر في المادة الأولى التي نصت على أن "العنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة الأجنبية هي تحد للكرامة الإنسانية وعائق أساسي يحول دون ضمان الحقوق الأساسية للشعوب، ومن الواجب إدانة جميع ممارساتها والعمل على إلزائها". وقد أثار النص في الميثاق على إدانة الصهيونية حكومة الولايات المتحدة، التي سارعت بإجراء اتصالات مع عدد من الدول العربية من أجل حذف هذا النص. وعند مناقشة مشروع الميثاق في اللجنة القانونية الدائمة للجامعة العربية في الفترة من ٢٠ يناير إلى ٣ فبراير ١٩٩٤، اقترحت مصر إعادة صياغة النص ليصبح "ورفضا لكافة أشكال العنصرية وحذف أي توصيف لطبيعة هذه العنصرية. والذي سبق أن أصدرته في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥، وأخذ في الاعتبار أن الميثاق يركز على المبادئ القانونية العامة، ولا ينبغي أن يفرق في التفاصيل. هذا إلى جانب أن الإشارة للصهيونية ستجعل الميثاق عرضة للنقد والدعاية السياسية المعادية للعرب، بدلا من استخدامه للنهوض بحقوق الإنسان والارتقاء بها. ولكن وفد فلسطين في اللجنة القانونية لم يوافق على حذف الإشارة للصهيونية، وأيدته بعض الدول الأخرى، ولذا احتفظ بالنص بإشارته السابقتين: محمد نعمان جلال، جامعة الدول العربية وحقوق الإنسان، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر ١٩٩٤، ص ٣٥.

(٦٧) الشافعي محمد بشير، ملاحظات حول مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان في: اتحاد المحامين العرب، حقوق الإنسان في الثقافة العربية والنظام العالمي، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢١٥-٢١٩.

تقرير عنه، ثم إحالته إلى اللجنة الدائمة للشئون القانونية قبل عرضه مجدداً على مجلس الجامعة. وكلف مجلس جامعة الدول العربية، بموجب قراره رقم (٦٣٠٢) في ٢٤ مارس ٢٠٠٣، اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان في ضوء الملاحظات والمقترحات الواردة من الدول العربية (٧٠).

وقد حدد الأمين العام لجامعة الدول العربية مفهوم "تحديث الميثاق" بأنه يعنى العمل على ضمان توافقه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وعدم التناقض معها. ونظراً لأهمية الموضوع ودقته، فقد عهدت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بدورها بمهمة تحديث الميثاق إلى لجنة يشارك فيها خبراء حكوميون في مجال القانون وحقوق الإنسان، على أن تقوم اللجنة بإعادة صياغة الميثاق على ضوء ما تقدمه الدول الأعضاء والمنظمات العربية ذات العلاقة من مقترحات، بما يجعله يستجيب لتطلعات الشعوب العربية، ويتلاءم مع المعايير الدولية، وينسجم مع مضامين الحضارة العربية الإسلامية (٧١).

وسعياً لدعم جهود أعضاء اللجنة ومساعدتها على القيام بمهمة التحديث التي أنيطت بها، وفي إطار مذكرات النوايا الموقعة بين جامعة الدول العربية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في أبريل ٢٠٠٢، تم الاتفاق بين الطرفين على تشكيل فريق من الخبراء العرب، يتم اختياره من بين أعضاء هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وأوكل لهذا الفريق مهمة تقديم مقترحات لتحديث الميثاق، حتى تستأنس اللجنة بها عند صياغتها لنصوص الميثاق المستحدث. وعرض هذا الموضوع رسمياً على اللجنة العربية الدائمة في دورتها الاستثنائية الثانية خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٣. وقد أبدت اللجنة موافقتها على ذلك، على أن تؤخذ ملاحظات هؤلاء الخبراء العرب على سبيل الاستئناس، مؤكدة بذلك موقف الأمين العام للجامعة، الذي عبر عنه في الرسالة التي وجهها لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في ٣١ يوليو ٢٠٠٣ (٧٢).

وقد تقدم فريق الخبراء بعدة مقترحات وملاحظات، مؤكداً في بدايتها ضرورة تجنب إقبال بنود الميثاق المقترح تحديثه بمطالب يصعب تحقيقها، والسعى إلى إعادة صياغة مختلف حقوق الإنسان بشتى أبعادها، السياسية، والمدنية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وغيرها، في ضوء المعايير الدولية، باعتبار أن معظم الدول العربية صدقت على العهدين الدوليين لحقوق الإنسان والمدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقيتي مناهضة التعذيب، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، كما صدقت معظمها على الاتفاقية الدولية الخاصة

على الميثاق إلى إفراغه من مضمونه، وإدخاله في بعض الأحيان في تعارض واضح مع بعض ما جاء في المواثيق الدولية التي وقعتها الدول الأعضاء (٦٩). كما أثار الميثاق منذ صدوره العديد من الملاحظات والانتقادات من جانب المهتمين والعاملين في مجال حقوق الإنسان، سواء من حيث مضمون الحقوق التي نص عليها، أو صياغاته العامة والمقتضية، أو غياب عدد من الحقوق عن نصوصه، مثل الحق في الانتخاب، والحق في تشكيل الأحزاب السياسية، وكذا الحق في تلقي المعلومات واستفتاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها دون قيد بالحدود الجغرافية، والحق في مستوى معيشة ملائم، والحق في التأمين الاجتماعي. كما لم ينص الميثاق صراحة على حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق ذوي الإعاقات.

ومن أهم ما يؤخذ على الميثاق أيضاً أنه لا يرقى إلى مستوى المعايير والضمانات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق المدنية والسياسية، أو أنظمة الحماية الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان. كما أن الميثاق يعطى الحكومات العربية حق التخلل من كافة الحقوق المتضمنة في نصوصه، ويجيز فرض قيود عديدة عليها (مادة ٤ فقرة ب). ولم يتضمن الميثاق تعهد الدول الأطراف باتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لتنفيذ ما ورد به من حقوق على غرار ما هو معمول به في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان أو المواثيق الأخرى. هذا فضلاً عن التعميم الشديد واستخدام ألفاظ وتعبيرات غير واضحة وغير محددة على غرار النظام العام، الصحة العامة، الأمن والاقتصاد الوطنيين، مما يعطى الدول والحكومات هامشاً واسعاً للتخلل من تنفيذ التزاماتها بسبب هذه البررات وعلى الرغم من ذلك، لم يحظ الميثاق بتوقيع معظم الدول العربية، رغم توقيعها وتصديقها على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللذين يفرضان معايير والتزامات أكثر صرامة من تلك التي يتضمنها الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وقد دفع تقاعس الدول الأعضاء عن توقيع الميثاق العربي لحقوق الإنسان اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان عام ٢٠٠١ إلى إصدار توصية تحث من خلالها الدول الأعضاء على التصديق على الميثاق، وهي التوصية التي تضمنها قرار مجلس الجامعة رقم ٦٠٨٩ الصادر في ١٢ مارس ٢٠٠١. وخلال العام التالي (٢٠٠٢)، صدر عن مجلس الجامعة قراران، الأول برقم ٦١٨٤، في ١٠ مارس ٢٠٠٢، والثاني برقم (٦٢٤٣) في ٥ سبتمبر ٢٠٠٢، وطلب فيهما من الأمانة العامة للجامعة العربية مخاطبة الدول الأعضاء لتقديم ملاحظاتها ومقترحاتها بشأن تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان. كما أحال مجلس الجامعة موضوع تحديث الميثاق العربي إلى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بقصد دراسته وإعداد

(69) [www.arabreformforum.org/ar/ImpDocs/AHRrenew.htm](http://www.arabreformforum.org/ar/ImpDocs/AHRrenew.htm)

(٧٠) تقرير الدورة الاستثنائية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٢.

(71) [www.aihr.org.tn/arabic/MenbarDH/charteAraMounia.htm](http://www.aihr.org.tn/arabic/MenbarDH/charteAraMounia.htm)

(٧٢) ومن الحقوق التي طالب الفريق بضرورة تضمينها في الميثاق، الحق في التنمية، وفي التمتع بفوائد الإنتاج العلمي والتكنولوجي والمعلوماتي، والحق في التضامن كقيمة حضارية تمكن الشعوب في الدول العربية فيما بينها ومع بقية شعوب وبول العالم من العمل على تأمين نسبة أعلى من العدالة بين الأفراد والشعوب، وكذا الحق في التنوع الثقافي كحق ثابت من حقوق الإنسان والشعوب في زمن العولمة، وما يطرحه ذلك من رهانات على الدول العربية من أجل تأكيد ذاتيتها كيفاً وكما، حتى تضمن لنفسها البقاء ككائن تاريخي حي، وتثبت جدارتها وقدرتها على المساهمة الفاعلة مع الآخرين في الحوار الثقافي والإبداعي وفي إثراء التراث الإنساني.

بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

ورأى فريق الخبراء أن تصديق معظم الدول العربية على مختلف هذه الاتفاقيات الدولية يجعلها ملزمة بها ومقرة في الوقت نفسه بعالية حقوق الإنسان وترباطها وعدم قابليتها للتجزئة، على نحو ما تم تأكيد إقراره في إعلان وخطة عمل فيينا الصادرين عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفيينا سنة ١٩٩٣. كما رأى فريق الخبراء ضرورة أن يؤكد الميثاق العربي لحقوق الإنسان صراحة التزام الدول العربية بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وألا تقل الحقوق المتضمنة فيه عن مستويات الحماية الدولية، مع العمل في الوقت نفسه على تلافى جوانب القصور الأساسية في نصوص الميثاق العربي، قبل وبعد التحديث المقترح، خاصة فيما يتعلق بالحقوق الأساسية المتضمنة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مع ضرورة أن يشمل الميثاق المرتقب الحقوق الأساسية التي لا تستقيم بدونها أية وثيقة دولية أو إقليمية أو وطنية تعنى بحقوق الإنسان، مع مراعاة ألا يتم التحفظ من جانب الدول، طبقا للعرف الدولي، على جوهر الحقوق أو على الحقوق ذات الحصانة والتي لا يمكن التحلل منها (٧٣).

وفي إطار دعم التوجه الإصلاحى للأمين العام لجامعة الدول العربية وأهداف الألفية التي وافق عليها الرؤساء والملوك في قمة الألفية لسنة ٢٠٠٠، ولواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة العربية، وتماشيا مع المستجدات الدولية، اقترح فريق الخبراء على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية النظر في اتخاذ خطوات ومبادرات إضافية لدعم حقوق الإنسان وتعزيز الجهود المبذولة، ومنها مناشدة الدول العربية استكمال التصديق على العهود والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ومراجعة تحفظاتها على الاتفاقيات المنضمة إليها، ودعوتها لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، والعمل على توسيع مهام اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، باعتبارها إحدى اللجان الفنية المتخصصة، لتشمل النظر في أوضاع حقوق الإنسان في كل البلدان الأعضاء، بغض النظر عن تصديقها أو عدم تصديقها على الميثاق العربي، وكذا تطوير برامج للتعاون الفني مع البلدان العربية ونشر الوعي والتعريف بمبادئ حقوق الإنسان (٧٤).

(٧٣) أعمال هذه القمة وتوصياتها منشورة في الموقع التالي:

[www.arabsummits.org/2000sum/proreort.html](http://www.arabsummits.org/2000sum/proreort.html)

(74) [www.arabreformforum.org/ar/ImpDocs/AHRrenew.htm](http://www.arabreformforum.org/ar/ImpDocs/AHRrenew.htm)

(٧٥) على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا في مصر، ينظر إلى عبارة "المعاهدة الدولية" بوصفها مصطلحا عاما ينصرف إلى كل أشكال الاتفاق بين دولتين أو أكثر، إذا كان مكتوبا، سواء في وثيقة واحدة أو في وثائق متعددة. وتتناول المعاهدة الدولية في موضوعها تنظيمًا لمسائل بذاتها يقع الاتفاق عليها أي كان نطاقها. ومن ثم، يندرج تحتها ما يتصل بمفهومها من صور هذا الاتفاق على اختلافها، عهدا أكانت أم ميثاقا أم إعلانا أم بروتوكولا أم نظاما أم تبادلًا لخطابين. راجع حكم المحكمة في القضية رقم ٣٠ لسنة ١٧ قضائية "دستورية"، بجلسة ٢ مارس ١٩٩٦. ويتباشر المحكمة الدستورية العليا رقابتها على المعاهدات الدولية التي تكون مصر طرفًا فيها من جهتين، أولاها، تتعلق بالتأكد من استيفائها للأوضاع الشكلية المتعلقة بإبرامها والتصديق عليها ونشرها، فضلا عن ضرورة موافقة السلطة التشريعية على المعاهدات المبينة حصرا في الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور، والمتعلقة بالتجارة والملاحة أو التي يكون موضوعها صلحا أو تحالفا أو متضمنا تعديلا للحدود الإقليمية للدولة، وكذلك التي تتعلق بحقوق السيادة التي تملكها، أو التي تحمل خزائن الدولة بنفقة غير واردة في الميزانية. أما الجهة الثانية، التي يتباشر بها المحكمة رقابتها على المعاهدات الدولية، فتتعلق بمدى اتفاق مضمونها مع الدستور. ذلك أن قوة المعاهدة، وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من دستور مصر، لا تزيد على قوة القانون، فلا تملوه. وهي تحوز هذه الصفة بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة. ولا يتصور بالتالي إعفاؤها من الرقابة القضائية على دستورتها. حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٢ مارس ١٩٩٦ في الدعوى رقم ٣٠ لسنة ١٧ قضائية "دستورية" في الموقع الرسمي للمحكمة على شبكة الانترنت:

[www.sccourt.gov.eg/Rules/getRule.asp](http://www.sccourt.gov.eg/Rules/getRule.asp)

(76) [www.loc.gov/law/guide/treaties.htm](http://www.loc.gov/law/guide/treaties.htm)

الدولية إلى قاعدة من قواعد القانون الوطني، من خلال إصدارها في صورة تشريع داخلي، وهذه الطريقة تعد تطبيقاً لنظرية ثنائية القانون. أما الطريقة الثانية، فهي الإدماج التلقائي للقاعدة الدولية في النظام القانوني الداخلي، والتي تعبر عن نظرية وحدة القانون، وبمقتضاها تصبح هذه القاعدة - بعد تمام الموافقة عليها - جزءاً من القانون الداخلي. ولا شك في أن الإدماج التلقائي للمعاهدات في القانون الداخلي يعتبر طريقة سهلة وسريعة لضمان النفاذ القانوني لها. ومع ذلك، فلكثيراً ما تكون الاتفاقية غير نافذة نفاذاً ذاتياً، إما بسبب طبيعة موضوعها، كان تكون نصوصها على درجة كبيرة من العمومية وتحتاج إلى تدخل تشريعي لوضعها موضع التنفيذ، أو بناء على نص فيها. ومن ذلك ما تنص عليه المادة (٥٣) من الدستور الفرنسي من أن معاهدات السلم والتجارة والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالتنظيم الدولي، وكذلك تلك التي تتعلق بحالة الأشخاص أو التي تفيد تنازلاً عن إقليم أو تبادل أو ضمناً لإقليم، لا يجوز التصديق أو الموافقة عليها إلا بقانون (٧٩).

إن تدخل السلطة التشريعية يصبح مطلوباً لتنفيذ المعاهدة الدولية، إذا كان موضوعها يقع في إطار المسائل التي عهد الدستور صراحة إلى السلطة التشريعية بتنظيمها، وعندئذ يدخل تنفيذ المعاهدة في إطار الاختصاص الذي كفله الدستور لهذه السلطة. أما في حالة كون موضوع المعاهدة ذات طبيعة دولية، ففي هذه الحالة لا تتدخل السلطة التشريعية لتنفيذ المعاهدة بناءً على نص مباشر في الدستور يخولها هذا الاختصاص، وإنما لأن ولايتها المقررة صراحة بالدستور يندرج تحتها إقرار كافة القوانين التي تراها ملائمة وضرورية لإعمال ولايتها.

وفي الدول الفيدرالية، لا يملك المشرع الفيدرالي تجريم الأفعال المخلة بالنظام داخل حدود الولاية، ولكنه يستطيع تقرير عقوبة على هذه الأفعال ذاتها، إذا كان من شأنها حرمان غير المواطنين بها من الحقوق التي كفلتها لهم معاهدة دولية، فلا يكون القانون الصادر عن المشرع الفيدرالي، سوى إجراء ضروري وملام لتتفقد هذه المعاهدة. ومؤدى ذلك أن جميع المسائل ذات الطبيعة الدولية، وما يتصل بها من حقوق الدول والتزاماتها، تنفر عن حقوق السيادة التي تباشرها كل دولة على امتداد إقليمها، وليس لسلطة محلية من شأنها، وإنما الشأن فيها إلى السلطة المركزية، التي تملك من خلال المعاهدة الدولية تنظيم هذه المسائل على المستويات القومية، ولو كان للسلطة المحلية بعض الحقوق في شأنها (٨٠).

وتختلف الدول فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين المعاهدات الدولية والقانون الداخلي. فهناك دول تعطي هذه المعاهدات مرتبة

وهناك نظريتان في شأن تحديد العلاقة بين القانون الدولي والقانون الداخلي، هما نظرية ثنائية القانون، ونظرية وحدة القانون. ويرى أنصار النظرية الأولى أن القانون الدولي نظام مستقل ومختلف عن القانون الداخلي، من حيث مصادره وموضوعه والمخاطبون به. فالقانون الدولي هو تعبير عن إرادة الجماعة الدولية، ومن ثم فهو يختلف عن القوانين الداخلية للدول، التي تعبر كل منها عن السلطة الاجتماعية الخاصة لكل دولة على حدة. كما أن القانون الدولي ينظم علاقات الدول بعضها ببعض، في حين ينظم القانون الداخلي علاقات الأفراد. كذلك، فإن المخاطبين بأحكام القانون الدولي هم الدول وغيرها من الشخصيات الدولية، في حين أن القانون الداخلي يخاطب الأفراد أو السلطات داخل الدولة. وإذا كان القانون الداخلي يشتمل على سلطتين: تنفيذية وقضائية إلى جانب السلطة التشريعية، فإن لا توجد سلطة تنفيذية في دائرة القانون الدولي، فضلاً عن أن السلطة القضائية الدولية لا تزال في بداياتها. وعلى هذا، فإن القوانين الداخلية لا تعد قواعد قانونية في إطار القانون الدولي العام، كما أن المحاكم الوطنية لا تطبق ولا تفسر سوى القانون الداخلي، ولا تتعرض للقواعد الدولية إلا إذا تحولت إلى قوانين داخلية (٧٧).

أما نظرية وحدة القانون، فتقوم على أن النظام القانوني، بجميع فروعه من داخلي ودولي، يشكل وحدة غير قابلة للتجزئة، فلا يمكن تفسير قاعدة من القواعد إلا بالرجوع للقواعد الأخرى، وهكذا إلى أن نصل إلى القاعدة الأساسية للقانون كله، وهي القاعدة التي يعتبرها البعض متضمنة في القانون الدولي العام، باعتباره القانون الأعلى مرتبة من القوانين الداخلية. وبناءً على ذلك، فإن الدول تصدر قوانينها الداخلية بتفويض من القانون الدولي. في حين يرى آخرون أن هذه القاعدة الأساسية متضمنة في القانون الداخلي (الدستوري)، باعتبار أنه لا توجد سلطة عليا فوق سلطة الدولة، وأن الدستور هو الذي يحدد طبيعة سلطات الدولة وحقوق مواطنيها، ومن ثم تصبح الصدارة لقواعد القانون الداخلي (٧٨). وبطبيعة الحال، فإن الأخذ بنظرية وحدة القانون وتغليب أحكام القانون الدولي على القانون الداخلي هو أمر يتفق وتطور المجتمع الدولي، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان. وحتى فيما يتعلق بالدول التي تتبنى نظرية ثنائية القانون، فإنها ملزمة في إطارها باحترام تعهداتها الدولية فيما تصدره من قوانين، وإلا تعرضت للمسائلة الدولية.

أما فيما يتعلق بكيفية استقبال قواعد القانون الدولي التعاهدية في القانون الداخلي، فهناك طريقتان، أولاهما: هي تحويل القاعدة

(٧٧) حامد سلطان، عائشة راتب، صلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٧، ص ٢٦-٢١.

(٧٨) Jon Stark, Introduction to international law, London, Butter works, 2003. pp45-49.

(٧٩) تأخذ بعض الدول، ومنها بريطانيا وألمانيا، بنظام تحويل المعاهدات التي تصدق عليها أو تنضم إليها، بحيث لا تصبح بذاتها جزءاً من التشريع الداخلي، بل لابد من صدور تشريع داخلي أو ما يسمى موافقة البرلمان. Enabling act of Parliament وفي مصر، لا تصبح المعاهدات التي يتم توقيعها جزءاً من التشريع الوطني إلا بعد التصديق عليها ونشرها بالجريدة الرسمية. ولا يعتمد إنفاذ القانون الدولي لحقوق الإنسان على المستوى الوطني على طريقة استقبال القانون الداخلي لأحكام هذا القانون فحسب، وإنما يعتمد أيضاً على دور القضاء في تفسير وتطبيق الدستور والتشريعات الوطنية بما يتفق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عن دور الضمانات الأخرى غير القانونية، مثل المجتمع المدني والرأي العام، والاطر الثقافية السائدة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية المطبقة.

(80) [www.loc.gov/law/guide/treaties.html](http://www.loc.gov/law/guide/treaties.html)



وقد يواجه القاضي الوطني عدة اتفاقيات دولية مختلفة لحقوق الإنسان، أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التشريع الداخلي، وتحمل فيما بينها نوعاً من التعارض أو التضارب، بالنظر إلى ما قد تفرضه إحدى هذه الاتفاقيات من حماية أوسع لحق أو أكثر من حقوق الإنسان، مقارنةً بغيرها من الاتفاقيات. وهنا، يكون على القاضي أن يزيل هذا التعارض أو التضارب، بتغليب إحدى الاتفاقيات على غيرها، حيث تتضمن معظم الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان صيغاً مختلفة توضح الاتفاقية الواجبة التطبيق في حالة التناقض بين الاتفاقيات. ومن هذه الصيغ ما يعطى اتفاقية ما تفوقاً على غيرها من الاتفاقيات، مثل اتفاقية محاربة التمييز في مجال التعليم الموقعة في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠. ويشير البعض إلى بطلان النصوص التي تكفل للاتفاقية بذاتها تفوقاً خاصاً على التعهدات المستقبلية، وعدم جواز التمسك بها، سواء في اتفاقية تعقد مع دول أخرى ليست طرفاً في الاتفاقية الأولى، أو في اتفاقيات لاحقة مع الأطراف ذاتها في الاتفاقية الأولى، باعتبار أن ذلك يعد مصادرة على إرادة الدول. وقد تنص بعض الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان على خضوعها لأحكام معاهدات سابقة أو لاحقة، مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (المادة ٦٠)، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (المادة ٢٢/٣). ويتعين على القاضي الوطني الالتزام بهذا الشرط التفضيلي عند الحكم في النزاع المطروح أمامه (٨٥).

وإذا كانت المعاهدات الدولية تستهدف بالأساس تنظيم العلاقات بين الدول، فإن التطور الراهن في مجال القانون الدولي جعل هذه المعاهدات بمثابة أداة للتقنين المتطور لقواعد القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان، ليس فقط من خلال بيان هذه الحقوق ورصدها، وإنما أيضاً من خلال العمل على ضمانها فيما بين الدول المتعاقدة، وفق الآليات التي تضعها هذه المعاهدات لضمان تنفيذها، وإن كانت هذه الآليات لم تصل بعد إلى حد إلزام الدول المتعاقدة بالعمل على صون حقوق الإنسان التي تكفلها المعاهدات، وتكتفي بإنشاء لجان لمراقبة تطبيق هذه الحقوق وتقديم

النصوص الدستورية، كما هو الحال في ألمانيا (٨١). ودول ثانية تعطي المعاهدة مرتبة وسطى بين القوانين العادية والنصوص الدستورية، مثل فرنسا (٨٢). وهناك دول أخرى تعطي المعاهدة، بعد اندماجها في القانون الداخلي، قوة القانون، كما هو الحال في مصر، حيث تنص المادة ١٥١ من الدستور في فقرتها الأولى على أن "... تكون للاتفاقية قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة" (٨٣).

وترتباً على ذلك، فإن الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان تعتبر، بعد الموافقة على الانضمام إليها ثم التصديق عليها ونشرها بالجريدة الرسمية، بمثابة قانون من القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية، وبالتالي تعتبر نصوصها من النصوص القانونية النافذة أمام جميع السلطات في الدولة. وفي حالة تعارض مضمون الاتفاقية مع قانون لاحق عليها، وكان للمعاهدة قوة القانون، فإن أولوية التطبيق تكون لهذا القانون دون الاتفاقية. ذلك أن كلا من الاتفاقية والقانون يتكافأ في الدرجة، فلا يكون القانون اللاحق على المعاهدة إلا معدلاً أو منهيها لها. فإذا كانت المعاهدة لاحقة للقانون، فإنها تعدل بشرط أن تكون نافذة بذاتها. وتعتبر الاتفاقية كذلك، إذا كان تنفيذها لا يرتبط بصور قانون ينقل أحكامها إلى النطاق الداخلي ويجعلها واجبة الاحترام. فإذا كان تنفيذها معلقاً على صدور قانون لاحق، فإن القانون السابق يظل قائماً إلى أن يصدر هذا القانون.

وتحظى الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بحماية خاصة، هي الحماية المقررة للنصوص الدستورية، وذلك في مواجهة أية قوانين قد تصدر بالمخالفة لأحكامها الموضوعية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. أي أن صدور قانون لاحق لها، يتضمن مخالفة لأحكامها الموضوعية، يعد بمثابة مخالفة دستورية، باعتباره خالف الأحكام المتعلقة بهذه المبادئ المقابلة لها والواردة بنصوص الدستور المصري. ومن ثم، فإن هذا القانون اللاحق يصبح عرضة للحكم بعدم دستوريته إذا ما قدم طعن بشأنه للمحكمة الدستورية (٨٤).

(٨١) تنص المادة ٢٥ من الدستور الألماني على أن القواعد العامة في القانون الدولي التي تتضمن عناصر حماية حقوق الإنسان يكون لها أثر مباشر وتطبق مباشرة في المحاكم الألمانية. وقد استخلص الفقه الألماني أن القواعد العامة للقانون الدولي التي تحمي حقوق الإنسان لها قيمة دستورية.

(٨٢) نصت المادة ٥٥ من الدستور الفرنسي على أن لكل اتفاق أو معاهدة دولية قوة تروبو على القانون، إذا كان التصديق أو الموافقة عليها قد تم وفقاً للأوضاع المقررة، وبشرط تبادل تطبيقها بين الدول أطرافها. كما أكد المجلس الدستوري الفرنسي في ٣ سبتمبر سنة ١٩٨٦ مبدأ سمو القانون الدولي على القانون الداخلي، مشيراً إلى أن هذا السمو لا يصل إلى مرتبة الدستور، وذلك وفقاً للمادة ٥٤ من الدستور، التي تنص على أنه إذا تضمن الاتفاق الدولي شراً يخالف الدستور، فإن الترخيص بالتصديق أو الموافقة عليه لا يصح قبل أن يتم تعديل الدستور.

(٨٣) أوردت الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور المصري الدائم لعام ١٩٧١ الاتفاقيات التي تتطلب موافقة مجلس الشعب عليها، وهي الاتفاقيات الخاصة بالصالح والتخالف والتجارة والملاحة، وجميع الاتفاقيات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة، أو التي تتعلق بحقوق السيادة، أو التي تحمل خزائن الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الموازنة.

(٨٤) يلاحظ أن المحكمة الدستورية العليا أشارت في العديد من أحكامها إلى الإعلانات والقرارات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك في معرض تفسيرها للحقوق محل بحثها وردها لأصلها الذي قامت عليه، لتخفيف بذلك لقضائها العديد من المبادئ الدستورية المهمة في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن المحكمة لم تخلع الحماية الدستورية على جميع حقوق الإنسان الواردة بالاتفاقيات الدولية لمجرد ورودها بتلك الاتفاقيات، ولكنها استخلصت ما يعتبر حداً أدنى في الدول الديمقراطية لكي تمنحه هذه الحماية الدستورية. وتبدو أهمية ذلك عندما يخلو التشريع الداخلي من هذه الحقوق. وهنا، لا يوجد تضارب بين كون الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان لها مرتبة القانون، وبين منح حماية دستورية لبعض النصوص في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، حتى وإن لم ينص عليها صراحة في الدستور أو القانون، ما دامت هذه الحقوق في نطاق المستوى المسلم به في الدول الديمقراطية. حكم المحكمة الدستورية العليا في جلستها بتاريخ ٥ فبراير ١٩٩٤ في الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١٥ قضائية "دستورية"، الجريدة الرسمية، العدد (٨) في ٢٤ فبراير ١٩٩٤.



السلطة القضائية، التي تتمتع أحكامها بخاصية التنفيذ الجبري في مواجهة من يجحدون قوتها. ويأتي القضاء الدستوري على قمة النظم القضائية التي تكفل الحماية لحقوق الإنسان التي أقرتها المواثيق الدولية، من خلال ما تقوم به المحاكم الدستورية من رقابة على مدى التوافق بين الدستور والمعاهدات المبرمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، مستعينة في ذلك بعدد من الضوابط التي استقر عليها القضاء الدستوري المقارن، وفي مقدمتها أن قائمة حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور غير مغلقة، أي غير منحصرة في تلك الحقوق المنصوص عليها صراحة في الدستور، ولكنها تشمل حقوقاً أخرى أساسية وإن لم ينص عليها، مثل الحق في الحياة، والحق في العمل، والحق في ضمان الوسائل الملائمة للعيش. وكما أكدت المحكمة الدستورية العليا في العديد من أحكامها، فإن التطور الراهن لحقوق الإنسان الأساسية جعل منها جزءاً لا يتجزأ من المعايير الدولية التي تبنتها الأمم المتحدة كقاعدة للتعامل بين الأفراد. فلا يجوز التمييز غير المبرر في مجال مباشرتها، ولو كان من يطلبها أجنبياً، وإلا اعتبر هذا التمييز نقضاً لها، يشكل إخلالاً بالحماية المقررة على صعيد تطبيقها. كما أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان لا يجوز تفسيرها على أنها تؤول فرداً أو جماعة أو تنظيمًا سياسيًا سلطة النيل من حقوق الإنسان، بمحوها أو بإيراد قيود عليها تزيد على تلك التي ارتضتها الدول الديمقراطية.

توصياتها إلى الدول المتعاقدة التي تخل بها، أو تمارس ضغوطها عليها لتحسين أحوال حقوق الإنسان.

والعلاقة بين المعاهدة الدولية والقانون الوطني يجب أن يحكمها مبدأ حسن النية، والذي يقتضي من الدولة إنفاذ المعاهدة كجزء من القوانين الوطنية فور استكمال إجراءات التصديق عليها ونشرها. ولهذا، حرصت المواثيق الدولية على حفز الدول أطرافها على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإدخال هذه المواثيق حيز التنفيذ في كافة الأقاليم الخاضعة لولايتها (٨٦). ومن ذلك ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة الثانية من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من تعهد كافة الدول، الأطراف في هذا العهد، بأن تتخذ من جانبها - سواء من خلال جهودها الذاتية أو عن طريق التعاون الدولي، وفي حدود أقصى الموارد المتاحة لها - كافة التدابير التي تكفل، بصورة مطردة، المباشرة الكاملة لهذه الحقوق، بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص، التدابير التشريعية (٨٧). والنص هنا على التدابير التشريعية موجه بالضرورة إلى الدول التي تعلق نفاذ المعاهدة في القانون الداخلي على صدور قانون خاص يدمجها في نظمها الوطنية ويجعلها جزءاً من تشريعاتها.

وإذا كانت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان توفر قواعد إجرائية غير قضائية لحماية هذه الحقوق، فإن هذه الحماية لن تؤتي ثمارها إلا عبر آليات الحماية الداخلية، وفي مقدمتها الحماية التي توفرها

# تطور الأهلية الإجرائية للفرد في القانون الدولي

محمد بويوش

باحث في العلاقات الدولية والقانون الدولي،  
جامعة محمد الخامس، أكادال، الرباط

## المبحث الأول - مدى أهلية اللجوء المباشر للفرد للقضاء الدولي :

وفقا للقواعد التقليدية في القانون الدولي، تتولى الدولة مطالبات رعاياها والدفاع عنها على المستوى الدولي، وذلك وفق نظام الحماية الدبلوماسية التي تباشرها الدولة لصالح رعاياها، والتي تتمثل في تبني الدولة لمطالبات رعاياها في مواجهة الدول الأخرى وذلك من خلال الطرق المتعارف عليها للمطالبة. وإذا نظرنا إلى موقف الفقه من مسألة لجوء الفرد إلى القضاء الدولي، فس نجد أن هناك اتجاهين: أولهما ظل متمسكا بالمبدأ التقليدي المستند إلى عدم توافر الشخصية القانونية لدولة الفرد، وبالتالي عدم أهليته للجوء إلى الطرق الدولية بغية حماية حقوقه (المطلب الأول)، وثانيهما - تحت تأثير متطلبات التطورات التي أصابت النظام الدولي - يرى أن يعترف للفرد بالحق في اللجوء الدولي لحماية حقوقه (المطلب الثاني).

أبدى القانون الدولي التقليدي، الذي تطور إلى ما عرف اليوم بالقانون الدولي لحقوق الإنسان - والذي يتميز بعلوه على سائر القوانين الوطنية والدولية مما جعل له ذاتية عن القانون الوطني<sup>(١)</sup> - اهتماما مباشرا بالفرد، باعتباره أحد عناصر الكيانات الاجتماعية والسياسية والتوسعات الجغرافية المتعددة. وكان هذا الاهتمام واضحا في الكتابات الأولى لمن أطلق عليهم بالأباء المؤسسين للقانون الدولي، ومع ذلك لم يتم منح أهلية إجرائية دولية للأفراد إلا في التطبيقات الحديثة للقانون الدولي. ولم يصبح هذا الحق مقبولا نظريا وعمليا إلا بعد وقت طويل، حيث لم تكن هناك قاعدة عامة للنظر حتى على المستوى القانون العرفي<sup>(٢)</sup>، والذي عادة ما يهتم بمخاطبة الأفراد مباشرة أو يمنحهم اتخاذ إجراءات على المستوى الدولي<sup>(٣)</sup>. غير أن الفقه اختلف حول مدى أهلية الفرد في اللجوء إلى القضاء الدولي، بسبب تنوع العمل الدولي في هذا الإطار.

١- انظر د. الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان، ذاتيته ومصادره، حقوق الإنسان .. دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية، المجلد ٢، إعداد د. محمد شريف بسيوني، محمد سعيد الدفاق، عبد العظيم وزير، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٩، ص ١٨.

٢- انظر د. جميل محمد حسين، التطبيق المباشر للقانون الدولي لحقوق الإنسان في النظام القانوني الأمريكي، المكتبة العالمية الجديدة بالمنصورة، مصر، ١٩٩٢، ص ٦، وما بعدها. وانظر أيضا:

84 - C.th Eustathiades "Les sujets du droit international et la responsabilit internationale: nouvelles tendances" collected courses, 1953, p.550, H. Lauterpacht: International Law and Human Rights, London, Stevens, 1950, p.48.

3- C.F: Eg.A Ch. Kiss "La conditions des etrangers en droit international et les droits de l'homme" Vol 1. Bruxelles/ Paris, Bruylant, LGDJ, 1972, pp: 449-509.

### المطلب الأول- الفرد ليس له حق في اللجوء المباشر:

وقد أثبتت هذه الخلافات الفقهية أمام لجنة الفقهاء (لجنة العشرة) (٤) التي كلفتها عصبة الأمم بوضع نظام المحكمة الدائمة للعدل الدولي. وقد انقسم الرأي داخل اللجنة، حيث وجد اتجاه يتزعمه الفقيهان "لابراديل" و"لودر"، يؤيد إعطاء المحكمة اختصاص نظر الخلافات بين الدول والأفراد، مما يقتضيه ذلك من اعتراف للفرد بحق اللجوء المباشر أمامها. ولقد لقي هذا الاتجاه معارضة من فريق آخر يرى أن الخلافات الدولية إنما تتور فيما بين الدول وحدها، وذلك لأن الأفراد ليسوا من أشخاص القانون الدولي، وعلى ذلك لا يعترف لهم بحق اللجوء الدولي المباشر. ومن أنصار هذا الرأي الفقيهان: "أنزيلوتي" و"ستروب".

ويقوم الاتجاه التقليدي على أساس من فكرة مؤداها أن اللجوء إلى المحاكم أمر مقصور على أشخاص القانون الدولي، وحيث إن الفرد لا يتمتع بالشخصية القانونية الدولية التي تلبي له الحق في الادعاء المباشر أمام هذه المحاكم (٥). ومن أنصار هذه الفكرة: "أنزيلوتي" Anzilotti و"تريبيل" Triepel و"ستروب" K. Strupp (٦). ويرجع عدم الاعتراف بالشخصية القانونية الدولية للفرد إلى عدة اعتبارات مختلفة، أهمها:

■ إن الفرد موضوع Object وليس شخصا Subject

في القانون الدولي (٧). فالحماية الدولية لحقوق الإنسان، مثلا، لا تعامل الأفراد كالأشخاص وإنما كموضوعات. كما أن ما يقرره القانون الدولي للأفراد من مزايا وفوائد لا يعد حقا يملكه الأفراد مباشرة من القانون الدولي، وإنما بمقتضى الحق الخاص للدول التي تتمتع الأفراد بجنسيتها (٨). ويحلل الأستاذ K. Strupp الفوائد التي يحصل عليها الفرد من القواعد الدولية بأنها ليست إلا انعكاسات للقانون الدولي العام (٩)، وذلك طبقا لنظرية الحقوق المنعكسة (١٠).

■ إن الشخص لا يمكن اعتباره شخصا دوليا بالمعنى الذي يقتضى أن تكون له إرادة ذاتية في مجال إنشاء قواعد القانون الدولي (١١).

وبناء على منطق هذا الاتجاه التقليدي، والذي يذهب إلى أن الفرد ليس له شخصية في المجتمع الدولي، فإن هذا الفرد لا يملك حقوقا دولية (١٢). وإذا كان الفرد لا يملك حقوقا مستمدة من القانون الدولي، فإنه لا يتمتع بناء على ذلك بحق الادعاء المباشر أمام المحاكم الدولية (١٣).

فالدول وحدها هي التي لها اللجوء إلى المحاكم الدولية، وهي التي تتدخل لحماية مصالح مواطنيها على الصعيد الدولي، هذا التدخل ليس ضرورة قانونية فحسب، وإنما يعد خير ضمان

٤- Comité des juristes وقد عرفت باسم "لجنة العشرة".

- G.Tenekides: L'individu dans L'ordre Juridique International, These, Paris. 1933 p: 243.

- Rapport de F.V Garcia Amador sur la "Responsabilite International", Devant la Commission de Droit International, Document A/CN 96/4 Annuaire de Droit International, 1956, Vol2. N 123, p:197.

5- G.Tenekides, op. cit, p:34 et ss.

D.schule, Le droit d'accès des particuliers aux juridictions international, These 1934, p:90 et ss.

٦- وينضم إليهم بقية فقهاء مدرسة ثنائية القانون والمدرسة الوضعية.

7- Cesary Bererowski, Les sujets non souvains des droits international. RCADI, 1938-3 Tom65., p:90 et ss.

8- "The rights is ■ right of the state, the individual is the subject of that right" Voir: D.Schule Op.cit, p93; Tenekides, op. cit, p: 31-32.

9- Voir: B.Taxil: Recherches sur la personnalite juridique internationale. l'individu, entre ordre interne et ordre international, These pour l'obtention du Doctorat en Droit International Public, Université Paris I Panthon- Sorbonne, 2005, op.cit, p:42 et ss.

10- Droit reflexe, pseudo droit, droit- miroir, il ne s'agit pas d'un droit subjectif, puisqu'il ne peut avoir d'autonomie: il n'existe pas seul, n'étant que le reflet d'une obligation. on peut l'assimiler a un "interet" defini comme un "avantage matriel ou moral non juridiquement protege que presente pour une personne, une situation donnee. L'objet de droit est alors le personne beneficiaire ou titulaire de l'interet qui affecte sa situation de fait mais non de droit. Voir La theorie de droit-reflexe etudie par S.Goyard Fabre, "Sujet de droit et objet de droit" en Cahier de philosophie politique et juridique, N 1992,22, Presses Universitaires de Caen, p:27 et ss.

١١- ما يسمى بالأهلية الشارعة Capacite normatif أى القدرة على إنشاء وتكوين قواعد قانونية دولية.

12- Phillip Marshall Brown: The individual and international Law. AJIL, 1924, Vol18., p:532.

١٣- يرى بعض الفقهاء أن عدم اهلية الفرد في اللجوء المباشر أمام المحاكم الدولية هو أحد العوامل الرئيسية التي تستتبع عدم الاعتراف له بالشخصية الدولية. فيرى الأستاذ Th. Eustathiades. أنه لكي يمكن اعتبار الفرد شخصا مباشرا للقانون الدولي، لا يكفي أن تطبق عليه قواعد قانونية دولية ويمنح حقوقا، وإنما يجب أن يكون في مكانه الدفاع عن هذه الحقوق بنفسه أمام القضاء أو أي هيئة دولية أخرى. Capact de faire valoir ces droits، وهنا يعتبر حقيقة شخصا قانونيا دوليا. انظر:

- Recueil des cours de l'institut de Droit International, 1953, Vol3., Tom84., p:410.

أما الفقيه R.QUADRI فيقول إن هناك بعض المعاهدات الدولية التي تنص على ما يسمى باللجوء المباشر للأفراد أمام القضاء الدولي، يتعلق الأمر - هنا - بظاهرة استثنائية ومحدودة ولا أهمية لها على الصعيد العملي. انظر:

R.Quadri: "Cours general de Droit International public, R.C.A.D.I, 1964-3,p: 402-403

## المطلب الثانى - الفرد له حق اللجوء المباشر:

يرتكز هذا الاتجاه المؤيد لحق الفرد فى اللجوء المباشر على اساس من النظرية الموضوعية فى تحليل النظام القانونى الدولى، وهى النظرية التى انشأها الفقيه ديجى "Leon Duguit" وناصرها فى القانون الدولى كثير من الفقهاء كجورج سل وكلسن، وليفيز، وبوليتسن، وفرو دروس وغيرهم. وتقوم الفكرة العامة لهذه النظرية على ان المبادئ القانونية الدولية تستمد مصدرها من واقع وجود علاقات اجتماعية دولية وليس من الإرادة المجردة للدولة والمعبر عنها فى المعاهدات. وبناء على ذلك، تفرض هذه المبادئ على الدول دون تفيد بإرادتها (١٩). ومن هذه الفكرة، يتوصل جانب من الفقه إلى ان للفرد حقوقا يستمدتها من مبادئ القانون الدولى متجردة من أى اتصال بإرادة الدولة، ومنها الحق فى اللجوء المباشر إلى المحاكم الدولية، ونظرا لان الحاجة التى يؤسس عليها الرأى التقليدى الذى لا يعترف للفرد بأهلية اللجوء إلى المحاكم الدولية لم تعد لها قيمتها اليوم.

١- فمن ناحية، القول ان الفرد لا يملك شخصية دولية لم يعد مأخوذا به لدى بعض الفقهاء، ومنهم الأستاذ "جورج سل"، الذى يرى- على أساس من الفكرة الاجتماعية - Sociologique ان النظام القانونى، سواء كان النظام الداخلى أو النظام الدولى، الذى تستمد فيه القاعدة القانونية من الحياة الاجتماعية وليس من خلق الدولة، هو الذى يحدد اختصاصات الممثلين القانونيين

Les agents juridique والممثل القانونى هو الفرد

L'individu، بمن فى ذلك الحكام والمحكومون على حد سواء. ثم إنه يرى لكى تتحقق فعالية النظام القانونى الدولى، من الضرورى أن يجد الشخص القانونى Le sujet de droit أو الممثل القانونى فى الجماعة الدولية، أى كان: قاضيا يمكنه أن يعرض أمامه كافة المنازعات التى تعنيه كمدع أو كمدعى عليه. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا مع وجود قضاء بولى من الممكن الالتجاء إليه، ويكون لأحكامه القوة التنفيذية الذاتية (٢٠). وعلى أساس من ثبوت المسؤولية الجنائية للفرد، بسبب الجرائم التى قد يرتكبها ضد القانون الدولى، يؤيد الأستاذ "سبيروبولوس"

"Spiropoulos" اعتبار الفرد شخصا قانونيا دوليا

لمصالح الأفراد، حيث إنه ينبغى لمصالح العدالة الكاملة أن يتحقق التساوى بين الأطراف فى الخصومة، ذلك الأمر الذى لا يتحقق فى خلاف بين فرد ودولة أجنبية إلا بتدخل دولة الجنسية لرعاية مصالح هذا الفرد (١٤). ثم إن لجوء الأفراد إلى التحكيم الدولى شىء مستبعد، حيث إن التداعى أمام المحاكم يكون بواسطة اتفاق التحكيم Compromis الذى ليس إلا اتفاقية تعقدها الدول (١٥). وقد لاقى هذا الاتجاه تأييد الأغلبية خلال مناقشات لجنة رجال القانون التى كلفت بوضع نظام محكمة العدل الدائمة، مما كان من شأنه تقييد حق التقاضى أمام هذه المحكمة على الدول وحدها ( المادة ٣٤ من النظام). وقد تأسس هذا الموقف على مجموعة من الاعتبارات تبلور المبادئ التى يرتكز عليها الاتجاه التقليدى (١٦). فقد قيل، أولا، إن النطاق المطلق

Le domaine exclusive للمحكمة هو القانون الدولى الذى لا يمكن للأفراد التمسك به، لأنهم ليسوا من أشخاصه.

ثانيا- إنه مما يخل بسيادة الدولة أن يكون فى إمكان الفرد إقامة الدعوى ضدها دون رضاها.

ثالثا- إن اللجوء المباشر للفرد إلى المحاكم الدولية غير مقبول لسببين:

١- إما أن القانون الداخلى يسن للفرد حقا فى مقاضاة الدولة أمام محاكمها، وفى هذه المسألة يملك ضمانات كافية، تجعل من غير المفيد أن تخول له ضمانات أخرى.

٢- وإما أن القانون الداخلى لا يسند له مثل هذا الحق، وفى هذه الحالة لا يمكنه مقاضاة الدولة، وذلك لأن قبول التعاقد مع الدولة التى لا يقر فيها قانونها حق الدعوى القضائية، يفيد قبوله عم التمتع بهذا الحق، وبالتالي يكون من غير المتصور والمقبول أن يستعمل هذا الحق بطريق آخر، أى المحاكم الدولية (١٧).

رابعا- قيل أخيرا إنه من غير المفيد أن يسند للفرد حق اللجوء المباشر إلى المحاكم الدولية، إذ إنه سوف يكون محميا بصورة أكثر فاعلية بواسطة الدولة التى لها تولى دعواه، حيث إنها ستميز عن دعواه الخاصة التى يباشرها بنفسه والتى لن تكون لها من الهيبة والإقناع ما لدعوى حكومتها (١٨).

14- G.TeneKides: op.cit, P: 35.

ويضيف أنه من المناقض لسيادة الدولة أن الفرد الخاضع لنظامها الداخلى بصفة إلزامية تكون له إمكانية الاحتفاء بنظام آخر، نفس المرجع، ص ٣٦.

15- Barrer et Mrcia: Travaux preparatoires de la session de lausane, Aout, Septembre, AIDI 1927-2, tom 33, p: 607.

16- N.Politis, Les nouvelles tendance de droit international; 1923, p:84 et ss, G.Tenekids op. cit, p: 243 et ss.

١٧- ن بوليتس، الاتجاهات الجديدة فى القانون الدولى، المرجع السابق، ص ٨٥.

١٨- نفس المرجع، ص ٨٧، وتنيكيس، المرجع السابق، ص ٢٤٢.

19- G.TeneKids, op. cit. p:42 et ss, D.Shule, op. cit, p:81-82.

20- G.Dcelle, Preface (ch. Carabiber), Les juridictions internationales de droit prive, 1947, p:7-31.  
F.Rigaux, Le double mouvement d'expansion et de retraction dans l'ordre juridique international, Revue de Droit International et de Droit Compar, 1960, 1-2, p:20.

21- Cite par: F.Baumgarten, La protection des intrts des particuliers devant les juridictions internationales, Revue de Droit International et legal Compare. 1932 p:775.

حماية الأقليات والعهدان الدوليان لسنة ١٩٦٦، والاتفاقية الدولية لإزالة كل أشكال التمييز العنصري التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ ديسمبر ١٩٦٥، وبخلت حيز التنفيذ في ٤ يناير سنة ١٩٦٩، والمعاهدة الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والتصديق عليها (٢٠ نوفمبر ١٩٧٢، بخلت حيز التنفيذ في ١ يوليو ١٩٧٦)، بالإضافة إلى قواعد القانون الدولي التي ترتب المسؤولية الجنائية من قبل الفرد لانتهاكه قواعد القانون الدولي المتعلقة بالقرصنة والاتجار في الرقيق وجرائم الحرب (٢٧). وكانت هذه القواعد السابقة التي اشتملت عليها تلك الاتفاقيات بالإضافة إلى القواعد العرفية كالقرصنة- بمثابة الدافع لكثير من الفقهاء في إضفاءهم الشخصية القانونية الدولية على الفرد، وذلك بالإضافة إلى العديد من السوابق الدولية التي مارس فيها الفرد بشكل مباشر الإجراءات القضائية أو شبه القضائية الدولية لحماية حقوقه ومصالحه.

#### • تقدير الرأي القائل بمنح الفرد حق اللجوء المباشر:

وقد وجه للرأي القائل بشأن أن الفرد له أهلية المطالبة الدولية المباشرة انتقادات، وأول هذه الانتقادات تأسيسه حق اللجوء المباشر على تمتع الفرد بالشخصية القانونية الدولية، وفي تلك، يقول "جريج": الواقع أن تطبيق قواعد القانون الدولي على الفرد لا يعني بالضرورة أن الفرد من أشخاص القانون الدولي إلا بإعطاء الشخصية الدولية تعريفاً واسعاً بشكل يكفي لدخول الفرد فيه، والأقرب إلى واقع الحياة الدولية هو التعريف الذي يعتبر الشخصية الدولية مقصورة على الدول، وبعض المنظمات الدولية التي تتمتع بالفاعلية والاستقلال وأهلية التعامل على المستوى الدولي ويرى "جيسوب" أن الجماعة الدولية منذ القدم تتألف من الدول، وأن الفرد يلزم بالقاعدة القانونية من خلال إرادة الدولة التي تعبر عنها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية أو فيما تضعه المنظمة الدولية بإرادة الدولة. فإرادة الدولة هي الأساس لتمتع الفرد بالحقوق وتحمله للالتزامات. ويضيف "جيسوب" قائلاً: "الحقيقة التي لا مناص منها هي أن عالم اليوم ينظم على أساس المساواة في الوجود بين الدول، وأن التغيرات السياسية التي ستحدث هي من خلال عمل الدولة فحسب". وقواعد القانون الدولي المتعلقة مباشرة بالفرد لا تسبغ على الفرد الشخصية الدولية، لأن هذه القواعد لا تكسب الفرد حقاً ولا تحمله التزاماً إلا عن طريق دولته، أو الدولة الأجنبية، التي تبني هذه القواعد الدولية في قوانينها الداخلية. فالحقوق الخاصة بالأفراد في الدول الأجنبية، وفقاً للمعاهدات المبرمة بين دولتين أو أكثر، لا تنشأ هذه المعاهدات في الحقيقة، ولكن المعاهدات تفرض واجباً على الدول المتعاقدة بإبراز هذه الحقوق إلى الوجود عن طريق قوانينها الداخلية. فعندما تعتمد الدول عن طريق المعاهدات الدولية- بمنافع

مباشراً، وثبت دوره المستقل أمام جهات القضاء الدولي (٢١) وقيل كذلك إن الحقوق المختلفة التي اعترف بها للفرد بواسطة القانون الدولي، بصرف النظر عن مداها أو طبيعتها، تعنى دون شك الاعتراف له بشخصية دولية في حدود معينة (٢٢)

٢- وإذا كان القانون والقضاء الدوليان يساندان الأفراد عن الأعمال والجرائم التي قد يرتكبونها مخالفة للقانون الدولي، فإنه مما يتفق مع المنطق وجوب تخويلهم الحق في حماية حقوقهم ومصالحهم مباشرة أمام المحاكم الدولية

٣- إن الاقتصاد على طرق الرجوع الداخلية قد لا يحقق للفرد ضماناً كافية في حماية حقوقه، أو قد لا يحققها على الإطلاق، خاصة إذا أدت إلى انكسار العدالة (٢٣)

قد يقال إن الحماية الدبلوماسية تحقق للفرد الضمان الكافي في مثل هذه الحالات، ولكن أوجه النقص التي يشوبها والاعتبارات التي تؤثر في فعاليتها وإيجابيتها من شأنها إبقاء الخطورة كما هي. ففي الواقع، ولو أن مثل هذه الحماية من جانب دولة الجنسية يمكن أن تكون فعالة في تحقيق الضمان الكافي للفرد، فإن هذا الأخير قد يجد نفسه مجرداً من السلاح على حد تعبير الأستاذ "تيكيس" أمام دولته، إذا ما رفضت هذه الأخيرة مباشرة الحماية الدبلوماسية أو قصرت في تحقيقها (٢٤).

٤- القول إن لجوء الفرد إلى المحاكم الدولية لمقاضاة الدولة مباشرة فيه خرق للنظام القانوني الداخلي لهذه الدولة، ليس له أساس إلا في ظل مبدأ السيادة المطلقة للدولة، بما يقتضيه من اعتبار الدولة القاضي الوحيد في تصرفاتها، ومثل هذه الفكرة لم يعد لها محل الآن.

ومن ناحية أخرى، ليس في حق اللجوء المخول للفرد أي مماس بسيادة الدولة المسنولة، حيث إنه يرتبط بنطاق الحقوق التي يمتلكها ذلك الفرد في مواجهتها (٢٥).

وخلاصة ما ينتهي إليه هذا الاتجاه هو أن فتح باب اللجوء المباشر للأفراد إلى المحاكم الدولية يعد عنصراً ضرورياً في التنظيم المنطقي للمجتمع الدولي، الذي يضم في إطاره الأفراد إلى جانب الدول والمجموعات الدولية الأخرى كما أنه أصبح من غير المقبول الادعاء بأن الفرد منفصل عن دولة الجنسية، ليس له أي مكان من وجهة النظر القانونية في العلاقات الدولية بدعوى أن دولته هي التي تتولى مباشرة دعواه على الصعيد الدولي (٢٦).

ومن القواعد الدولية التي تتعلق بالفرد مباشرة تلك القواعد العرفية والاتفاقية التي اشتمل عليها كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨، والاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المبرمة في روما بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٥٠، وبخلت حيز التنفيذ ١٩٥٢، واتفاقية

22- N.U Document AIC.N 96/4, ACDI: 1956 2, p: 197 Para: 123 AFDI. 1956, p:506.

23 - N.Politis, op. cit, p: 86.

24 - G. TenKides, op, cit, p: 244.

25 - N.politis, op, cit, p: 86.

26 - Ibid, p:83, F.Baumgarten, op, cit, p: 775.

٢٧- الدكتور عبدالغني محمود، المطالبة الدولية لإصلاح الضرر في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة الطبعة الأولى، ١٩٨٦-١٤٠٦، ص ٥١-٥٢.

القانون الدولي، ومساهمة الفرد مباشرة في الإجراءات القضائية الدولية، يكشف عن اتجاه واضح وهو الإقرار للفرد بذاتية دولية وما دام الفرد يتمتع بهذه الذاتية الدولية، فإن الحقوق والالتزامات التي يتلقاها على المستوى الدولي توصف بأنها حقوق والتزامات دولية، ويعبر عن هذه الذاتية الدولية بالاهلية الدولية المحدودة (٢١). فهو ينتهي إلى أن الفرد لا يتمتع بمركز دولي إلا على سبيل الاستثناء. ومن هنا، يكون حق اللجوء المباشر هو حقا لدولته، باعتباره من الحقوق التي يستقر عليها القانون الدولي العرفي، والتي لم تزل منها تلك الحالات الاستثنائية التي سمحت فيها الدول بمنح الأفراد حق اللجوء المباشر أو المطالبة الدولية المباشرة، لأن الدول ذاتها هي التي أعطت الأفراد هذا الحق المقرر لها بناء على الاتفاقيات التي أبرمتها. ومن هنا، فليس للفرد حق أصلي في المطالبة، حتى يمكن أن ينال من القاعدة التقليدية التي قررها القانون الدولي العرفي.

وهناك اختلاف كبير بين منح الفرد الاهلية الكاملة للمطالبة الدولية ومباشرة لها باعتبارها حقا أوليا له، وبين إشراكه في الدعوى التي تمارسها دولته أو المنظمة الدولية التي يعمل بها ليزود المحكمة الدولية بأرائه حول القضية التي تتعلق مباشرة بحقوقه ومصالحه. فنقديم الفرد المساعدة القانونية للمحكمة في هذه الحالة أمر ضروري (٢٢) لاستجلاء الحقيقة، إلا أنه لا يعطى للفرد حق المطالبة الدولية المباشرة. وقد يتعرض الفرد للضرر، نتيجة لتخلي دولته عن تقديم الحماية الدبلوماسية له. إلا أن إعطاء الفرد حق المطالبة الدولية لا يعطيه حماية كاملة بل قد يتعرض لضياح حقوقه، وذلك لأن مركز الفرد في المنظومة الدولية، بينه وبين الدولة المسؤولة، مركز ضعيف لعدم التساوي بينهما، مما يترتب عليه تحلل الدولة المسؤولة من التزاماتها نحوه (٢٣)، ولذا من مصلحة الفرد أن تتولى دولته المطالبة الدولية لصالحه.

#### المبحث الثاني- العمل الدولي واللجوء المخول للفرد :

إن تخويل الفرد الحق في اللجوء الدولي المباشر، على أساس اتفاق دولي ينظم الجهة التي يمكن للفرد اللجوء إليها، هو الإجراء الذي سار العمل الدولي وفقا له. وبمراجعة ما جرى عليه العمل الدولي في هذا الخصوص، نجد أن هذا الحق في اللجوء له طبيعة قانونية خاصة، إذ لا يمكن مباشرته إلا في ظل شروط وحالات محددة. وعليه، سنحاول إبراز التطبيقات العملية لحق اللجوء المخول للفرد (المطلب الأول)، والطبيعة القانونية لهذا الحق (المطلب الثاني).

#### المطلب الأول- التطبيقات العملية لحق اللجوء المباشر:

إن كثيرا من المحاولات قد جرت باتجاه تمكين الأفراد

لأفراد غير رعاياها، فإن هؤلاء الأفراد لا يكتسبون، كقاعدة، حقوقا دولية، وإنما نشأ لدولتهم، قبل هذه الدول، الحق في الرضاء بهذه المنافع بالنص عليها في قوانينها الداخلية. وهذه هي القاعدة، ولكن استثناء يجوز للدولة أن تمنح الأفراد، سواء أكانوا رعاياها أم أجانب حقوقا دولية، حقوقا يكتسبها الفرد مباشرة دون تدخل من التشريعات الداخلية، ويستطيع أن يمارسها باسمه هو أمام الدولة، لكن إرادة الدولة التي تلعب دورها في منح هذه الحقوق. فالفرد لا يستمدها مباشرة من القانون الدولي، والأصح أن تطلق على هذه الحقوق الدولية التي تتعلق بالفرد "الحقوق التي يتمتع بها الفرد وفقا للقانون الداخلي" (٢٨)، فهي حقوق يرتبها القانون الدولي للأفراد، لكنه لا يخاطب بها الأفراد مباشرة، وإنما يتمتعون بها وفقا للقانون الدولي، فالدول في جميع الأحوال هي التي تخاطب بأحكام القانون الدولي.

وتتجه المدرسة الحديثة إلى التفرقة بين اهتمام القانون الدولي بالفرد اهتماما مباشرا، وبين مخاطبة القانون الدولي للفرد مباشرة بأحكامه. وتسلم هذه المدرسة بأن الفرد كثيرا ما يكون موضع اهتمام مباشر من القانون الدولي، لكن هذا لا يسبغ عليه وصف الشخصية الدولية. إلا أنه في حالات نادرة، يخاطب القانون الدولي الأفراد خطابا مباشرا. وفي هذه الحالات الاستثنائية، يكون للفرد شخصية دولية بالمعنى الدقيق لهذا الاصطلاح. ويستند أصحاب هذه المدرسة إلى الحالات التي يسمح فيها للفرد باللجوء مباشرة إلى الأجهزة القضائية أو شبه القضائية الدولية، فهو يتمتع بالشخصية الدولية في نطاق هذه الحالات التي يسمح له فيها باللجوء إلى المحاكم الدولية لحماية حقوقه ومصالحه. لكن هذه الحالات الاستثنائية لا تؤثر على القاعدة العامة، وهي أن الفرد ليس من أشخاص القانون الدولي العاديين، وإنما هو موضوع لهذا القانون، وموضع اهتمامه في كثير من الحالات (٢٩). وتبقى الدولة التي يحمل المضرور جنسيتها - شخصا طبيعيا كان أو اعتباريا- هي صاحبة الحق في ممارسة المطالبة الدولية لإصلاح الأضرار التي تقع عليه نتيجة انتهاك دولة أجنبية لالتزاماتها وفقا لقواعد القانون الدولي.

ويرى الدكتور طلعت الغنيمي أن القانون الدولي قد اهتم بالفرد وبممارسة الفرد للحقوق وتحمله للالتزامات الدولية، بما في ذلك ممارسة المطالبة الدولية مباشرة أمام المحاكم الدولية الشارعة *Capacite' normatif*، التي تملكها الدول والمنظمات الدولية. ويرى أن التكليف الصحيح لمركز الفرد في القانون الدولي هو "أن نقر له بذاتية دولية وليس شخصية قانونية دولية، فنجعل منه بذلك وحدة قادرة على كسب الحقوق والالتزام بالواجبات الدولية دون أن ترتفع به إلى مستوى الشخصية القانونية الدولية" (٣٠). ويرى أن اهتمام القانون الدولي بالفرد عن طريق مخاطبته مباشرة بأحكام

٢٨- د. عبد الغنى محمود، المرجع السابق، ص ٥٨.

٢٩- د. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجماعة الدولية، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٩٨.

٣٠- د. محمد طلعت الغنيمي، الوسيط في قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ٤٠٤.

٣١- د. محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص ٤٠٤-٤٠٨.

٣٢- د. إبراهيم العناني، اللجوء إلى التحكيم الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٣، ص ٧٤.

32- Brownlie, Ian Principles of Public International Law, 3rd ed, Clarendon Press, Oxford, 1979, pp: 592-593.



حكوماتهم بتأييدها أم لا. ويشترط استنفاد طرق الطعن الداخلية أو أن يبرر الدعوى حالة إنكار للعدالة Deni de Justice (٢٨). وهذه المحكمة تعد في الواقع أول قضاء دولي منظم، يعمل بحق مبدأ اللجوء المباشر للفرد، دون ضرورة التدخل من جانب دولته، ومقر هذه المحكمة Centage بكوستاريكا (٣٩) وقد أنهت عملها - وفقا لنص الاتفاقية - عام ١٩١٨ دون أن يحدث تجديد لها. ومع ذلك، رفضت هذه الدول (دول أمريكا الوسطى) تحويل الفرد حقا في اللجوء المباشر في مشروع ١٩٢٣ الخاص بإنشاء محكمة دولية لدول أمريكا الوسطى (٤٠)، وكذلك في الميثاق الجديد لمحكمة العدل لدول أمريكا الوسطى الذي وضع عام ١٩٦٢ (٤١).

وقد رفع أمام هذه المحكمة ثمانى دعاوى، منها خمس رفعها أفراد، لم يقبل أربع منها لعدم استنفاد طرق الرجوع الداخلية، وقد حكم فى القضية الخامسة ضد طلب الفرد (٤٢).

٣- بمقتضى معاهدات السلام التى وقعت بعد الحرب العالمية الأولى فى الفترة من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٢٩، أسند للفرد حق لجوء مباشر وكامل إلى محاكم التحكيم المختلطة

Tribunaux Arbitraux Mixtes. التى أنشأتها هذه المعاهدات لتسوية المسائل والأضرار الناتجة عن الحرب (٤٣). فالأشخاص الخاصة Les personnes privées من رعايا دول الحلفاء أو المنضمة إليها، الذين أصابهم ضرر نتيجة الأعمال الحربية، لهم إمكانية تقديم الدعوى بطريق العريضة Le requée أمام هذه المحاكم من الدول تماما. إلا أن الدولة التى يكون أحد رعاياها طرفا فى قضية، ينبغى أن تمثل بوكيل عنها فى هذه القضية. وقد ظلت هذه المحاكم تعمل حتى عام ١٩٢٢ (٤٤).

وجماعاتهم من المساهمة فى الإجراءات القضائية الدولية، ولكن هذه المحاولات قد فشلت جميعا أو بقيت منفردة ومنعزلة لا يمكن أن تؤخذ كأساس لإضفاء شخصية قانونية دولية على الأفراد. من هذه المحاولات ما نصت عليه المادة الرابعة من اتفاقية لاهاي الثانية عشرة لعام ١٩٠٧ التى بقيت دون تصديق، والمتعلقة بإنشاء محكمة غنائم دولية (٣٤) La Cour International des Prises وهذا اللجوء خاص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الوطنية للغنائم من جهة، ومن جهة أخرى يمكن عرض الموضوع كاملا منذ البداية على المحكمة الدولية لإصدار حكم نهائى فيه. ويشترط فى لجوء الفرد من دولة محايدة أن تكون المحاكم الوطنية قد أضرت بممتلكاته، ومع الاحتفاظ بحق الدولة التى ينتمى إليها الفرد بأن تمنعه عن مباشرة اللجوء أو تتولى الدعوى بنفسها مكانه (٣٥). أما إذا كان الفرد من رعايا دول الأعداء، فيشترط إضرار المحاكم الوطنية بممتلكاته فى الحدود التى أوضححتها الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الاتفاقية (٣٦). غير أنه لم يتيسر دخول الاتفاقية الخاصة بمحكمة الغنائم الدولية حيز التنفيذ العملى لوجود عقبات تتعلق بالقانون المطبق والطريقة التى تتبع فى اختيار القضاة (٣٧). وفى العام نفسه فى ٢٠ ديسمبر ١٩٠٧، وقعت دول أمريكا الوسطى الخمس (نيكارجوا، السلفادور، الهندوراس، جواتيمالا، وكوستاريكا) فى واشنطن اتفاقية بإنشاء محكمة عدل لدول أمريكا الوسطى

La Cour de Justice Centre Amerique. وقد أسندت هذه الاتفاقية لرعايا الدول الأطراف حق توجيه الدعوى ضد أى من الحكومات المتعاقدة الأخرى، بسبب مخالفة المعاهدات أو الاتفاقيات والحالات الأخرى ذات الصلة الدولية، سواء قامت

٣٤- د. أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص ٢٩٥.

35- Article "le recours peut tre exerce: 2- par un particulier neutre, si la dcision des tribunaux nationaux aport a heinte a ses proprits (article 3-1), sous rserve toute fois du droit de la puissance dont il relve de lui interdire l'accs de la cour ou d'y agir elle-mme en ses lieu et plac"e.

٣٦- وهذه الفقرة خاصة بتحديد ممتلكات الأعداء التى يمكن اللجوء بصدد الإضرار بها إلى محكمة الغنائم الدولية.

37- Schwarzenberger, International Law, vol 1, 3rd ed (London, Stevens limited), 1957, p:143.

٣٨- هذا هو ما تقضى به المادة ٢ من الاتفاقية. وانظر:

- G.Tenekids, op, cit, p:65.

La cour connaitrae galement des debats engages par les sujets d'un pays de l'Amerique Centrale contre l'un des autres gouvernements contractants pour violation de traits ou couventions et les autres cas de caractre international que leur gouvernement soutienne ou nom la dite reclamation et dans le cas ou l'on puisse le recours que les lois du pays accordent contre une telle violation ou qu'il soit prouv equ'il DEM de justice".

39- D.Schule, op.cit, p:47, Guiseppe Sperduti. L'individu et le droit international, RCADI 1956-2, tom.p 90, p:788 ets.

40- Ch. Carabiber, Les Juridictions International de Droit Prive, 194 p:172.

41- H.Kelsen, Principales of International Law, 2nd edition, 1966, pp: 222.

٤٢- انظر:

- Brownlie (Ian), op, cit, p:581.

43- R.Pluhdom, Le fonctionnement de la jurisprudence des tribunaux arbitraux mixtes crees par les traites de Paris, RCADI, 1932 3, t41., p:137 ets.

٤٤- وعلى العكس، لم تعط معاهدات السلام، الموقعة بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٧، للفرد حقا فى اللجوء المباشر إلى لجان التوفيق التى نظمتها، وإنما احتفظت بالقاعدة التقليدية فى القانون الدولى التى لا تعترف للفرد بمثل هذا الحق. انظر الكتاب السنوى للجنة القانون الدولى ١٩٥٦، مجلد ٢، ص ١٩٨، رقم ١٢٥.

والدفاع في كل المنازعات التي واجهتها الاتفاقية في المادة الثانية ويتنفيذ احكامها او تسهيل تنفيذها(٤٩).

كما نص في اتفاق الزيت الجزائري - الفرنسي الموقع في ٢٩ يوليو ١٩٦٥، على حق الشركات الفرنسية في مقاضاة الحكومة الجزائرية امام محكمة التحكيم التي نظم جهازها في الاتفاقيات، اذا ما فشلت إجراءات التوفيق في تسوية الخلاف بينها بشأن تنفيذ او تطبيق او تغيير قانون بتحول الصحراء واتفاقيات الامتياز او هذا الاتفاق الحالي بمجرد تقديم عريضة دعوى.

- ومن الحالات التي خول فيها للفرد حق مباشرة المطالب الدولية لإصلاح ضرره، ما نصت عليه اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، التي أبرمت تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء والتعمير في ١٨ مارس سنة ١٩٦٥ (٥٠)، حيث أقامت مركزا دوليا لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات(٥١)، ويضم وسيلتين للتسوية هما: التوفيق(٥٢) والتحكيم(٥٣)، ويتم لجوء الفرد بطريقة مباشرة بمجرد توجب عريضة إلى السكرتير العام للمركز ( المادة ٢٨ بالنسبة للتوفيق والمادة ٣٦ بالنسبة للتحكيم). واختصاص المركز بنظر النزاع هو اختصاص اختياري، حيث تشترط الاتفاقية ( م ١/٢٥) أن يتفق أطراف النزاع كتابة على إحالة الموضوع إلى المركز(٥٤). وأهم ما في الاتفاقية هو إعطاؤها للأفراد - طبيعيين ومعنويين - حق مقاضاة إحدى الدول مباشرة أمام لجنة التوفيق أو محكمة التحكيم التابعة للمركز الدولي لمنازعات الاستثمار التابع للبنك الدولي، مما حدا بالأمين العام للمركز إلى الاعتراف بالفرد

- بموجب اتفاقية جنيف الموقعة بين ألمانيا وبولندا في ١٥ مايو سنة ١٩٢٢، أنشئت محكمة تحكيم سيليزيا العليا، والتي أعطت الأفراد أهلية التقديم بطلباتهم مباشرة إليها للحصول على حقوقهم ضد حكومتهم أو الحكومة الأجنبية، ولم تفرق قواعد إجراءات المحكمة - التي نصت عليها المواد ١٦ إلى ٢٤ من الاتفاقية - بين ممثلي الحكومات، والأفراد العاديين كأطراف في النزاع، فقد أعطى للفرد الأهلية الإجرائية الكاملة لأغراض هذه الاتفاقية(٤٥).

- اتفاقية تسوية المسائل الناتجة عن الحرب والاحتلال التي وقعت في بون في ٢٦ مايو ١٩٥٢ بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا من جانب، وألمانيا من جانب آخر، قد أقرت للأشخاص الطبيعيين والمعنويين من رعايا الدول المتعاقدة إمكانية تقديم دعواهم مباشرة أمام لجنة تحكيم الأموال والحقوق والمصالح في ألمانيا التي أنشأتها هذه الاتفاقية. وتمثل الدولة، التي أحد رعاياها طرف في خصومة، أمام اللجنة بوكيل مفوض بتقديم - بطريقة شفوية أو كتابية - الحجج والمستندات المؤيدة لدعواه(٤٦) (م ١١ من الاتفاقية).

- اتفاقية التعاون في استغلال وتنمية مصادر الثروات، خاصة البترولية الموجودة في باطن الصحراء Sous Sol الموقعة في ٢٦ يونيو ١٩٦٣ بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية(٤٧) على أساس من مبادئ التعاون التي اتفق عليها الطرفان في ١٨ مارس ١٩٦٣(٤٨) - نظمت جهازا للتحكيم لأجل تسوية الخلافات التي قد تنشأ بين السلطات العامة والأفراد أصحاب الحقوق (المادة الثانية). ونصت المادة الخامسة على تعهد الحكومتين الفرنسية والجزائرية بقبول اختصاص محكمة تحكيم دولية، المنشأة في حالتها الطلب

45- Voir: M.Korowicz: Une exprience de droit international, la protection des minirotres en haute Silesie, Paris 1946, Brownlie ( Ian), op. cit, p:582, Schwarzenberger, International Law, op.cit., p.:144

-FA. Von Der Heydte, l'individu et les tribunaux internationaux, R.C.A.D.I, 1926- 3, T107. p: .315

-Ch. Carabiber, op., cit, p:..125

-S.Rundstein, l'arbitrage international en mateire prive, R.C.A.D.I, 1928 -3, T23. p: 393 ets.

٤٦- المادة ١١ من ميثاق اللجنة المرفق بالاتفاقية، مجموعة الأمم المتحدة، مجلد ٢٢٢، ص٣١٧.

٤٧- الجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية، ٣١ أغسطس ١٩٦٣، ص٦٤- ٧٩ وما بعدها.

٤٨- الجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية، ٢٠ مارس ١٩٦٣، ص٢٦- ٣٠ وما بعدها.

٤٩- الجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية، ٣١ أغسطس ١٩٦٣، ص٦٤- ٧٩ وما بعدها.

انظر كذلك

- Ch.Vigner, L'accord FRANCO-ALG?RIEN de 26 juin 1963 en matire ptrolier pour le respect des droits acquis au Sahara, AFDI, 1964, p:383 et s.

50- M.Amadio: le contentieux international de l'investissement priv et la convention de la Banque Mondial de

18 Mars .1965 Paris, 1967.

٥١- المواد ١ إلى ٢٤، انظر ٢٥٠- ٢٤٦: M.Amadio op. cit.

٥٢- المواد ٢٨ إلى ٣٥ Ibid ٢٥١- 253 p:

٥٣- المواد ٣٦ إلى ٢٨ Ibid 259- 253 p:

٥٤- انظر: جيهارد فان جلان، القانون بين الأمم، ج ١، ص٢٥٢- ٢٥٤، الدكتور طلعت الغنيمي، الوسيط في قانون السلام، المرجع السابق، ص٤٢، هامش(٢)، وانظر الدكتور محمد يوسف طوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الاقطار العربية... دراسة في العقود الاقتصادية الدولية، جامعة الكويت، الطبعة الاولى (١٩٨٢م)، ص٤٤ وما بعدها.

٥٥- انظر

- Brochers (A), The Convention on the Settlelement of Investment Disputes Between States and Nationals of other States R.C.A.D.I. Vol 136, p:349.

الدولية، والحقيقة منافية تماما لهذا الرأي. فالحقوق والواجبات التي يتمتع بها موظفو الأمم المتحدة ليست مكرسة لهم لصفتهم الشخصية والفردية، بل لصفتهم الرسمية كموظفين وممثلين للمنظمة الدولية. فالشخصية الدولية هي شخصية الأمم المتحدة، كما أعلنت عن ذلك محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر في ١١ أبريل ١٩٤٩، وليست شخصية موظفيها.

إن الحصانات والامتيازات الدولية التي يتمتع بها هؤلاء الموظفون لا تقدم لذواتهم الخاصة، بل في سبيل تنفيذ المهام الموكولة إليهم من قبل منظمة الأمم المتحدة. أما إمكانية لجوء الموظفين إلى المحكمة الإدارية، في سبيل رفع حيف لحق بهم جراء خدمتهم في المنظمة، فهي منظمة من قبل ما يسميه بعض الفقهاء القانون الداخلي للأمم المتحدة (٦٠)، أي من قبل مجموعة القرارات والأحكام الإدارية والمسلكية التي تسود علاقتهم بالمنظمة وليس من قبل القانون الدولي. وإذا كانت المحكمة الإدارية للأمم المتحدة هي هيئة من هيئات المنظمة، أي ذات صفة دولية، كما أشارت إلى ذلك محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٥٦، فإن الأحكام التي تصدرها هي أحكام تتخذ ضمن إطار القانون الداخلي للأمم المتحدة ونظامها الإداري الخاص بها (٦١). إن الأفراد ومجموعاتهم لا يملكون إذن من الناحية القانونية الصرفة المزايا المطلوبة والكافية لاعتبارهم كأشخاص كاملين للقانون الدولي. وكما يلاحظ قاموس الدبلوماسية لهذا الأخير السوفيتي، "فالفرد ليس شخصا للقانون الدولي رغم هذا الأخير يحتوى على قواعد تضمن حقوق فئة أو أخرى من الأفراد. إن هؤلاء الأفراد لا يصبحون مجرد وجود هذه القواعد مشاركين في حياة الأسرة الدولية، ولا يكتسبون صفات شخص القانون الدولي كذلك خلال المؤسسات، ولا الجمعيات الكائنة داخل الدولة تكون اشخاصا للقانون الدولي (٦٢)".

فالمبدأ العام، بالنتيجة، هو أن الفرد لا يظهر على المسرح الدولي عموما إلا من قناة الدولة التي يحمل جنسيتها. وإذا كانت المادة ١٨٧، الفقرة (ج) من اتفاقية مونتيجويو جامايكا لعام ١٩٨٢ حول قانون البحار - وهي نص متقدم في هذا الشأن على

كشف من أشخاص القانون الدولي (٥٥).

- ووفقا للاتفاقية التي أنشأت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، التي وقعت في ١٨ أبريل سنة ١٩٥١ ودخلت حيز التنفيذ في ٢٥ يوليو ١٩٥٢، أنشئت محكمة للعدل في ديسمبر سنة ١٩٥٢، وذلك للنظر في المسائل القانونية المتعلقة بتسيير وتطبيق الاتفاقية المنشئة للجماعة، وقد سمح للأفراد برفع دعاوهم مباشرة أمام هذه المحكمة ووفقا للاتفاقية (المواد ٣١-٤٥) (٥٦).

وبموجب معاهدة سنة ١٩٥٧، أنشئت الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وفي سنة ١٩٥٨، أنشئت محكمة عدل للجماعات الأوروبية الثلاث، وهي الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والجماعة الأوروبية للفحم والصلب، واليورانيوم، وقد حلت محل المحكمة السابقة. وقد نصت معاهدة روما في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ على أن محكمة الجماعات الأوروبية تختص بمراجعة مشروعيات أعمال اللجنة والمجلس، وأن الأفراد والشركات الخاصة يمكنهم التقدم بدعاوهم إلى المحكمة والمجلس واللجنة. كما أعطى الأفراد بشروط معينة حق اللجوء إلى المحكمة بخصوص الأحكام الصادرة من المحاكم الوطنية. وبمقتضى المادة (١٧٣) من معاهدة روما والمادة (١٤٦) من اتفاقية اليورانيوم، أعطى الأفراد حق طلب إلغاء القرارات واللوائح والأعمال الأخرى التي تؤثر عليهم (٥٧) إلى اللجنة التي تحمل الإدانات أو الشكاوى التي خالفت بمقتضاها دولة عضو في هذه الاتفاقية (٥٨). واستنادا إلى الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦، بخصوص المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، والذي أكد الصفة الدولية لتلك المحكمة، يرى كثير من الفقهاء أن هذا الرأي يؤيد الطبيعة الدولية لحقوق وواجبات الموظفين الدوليين، حيث أعطى الموظف الدولي أهلية التقاضي أمام المحكمة الإدارية الدولية، أسوة بأجهزة الأمم المتحدة (٥٩).

وأخيرا، رأى البعض بالمحكمة الإدارية للأمم المتحدة سابقة لها وزنها في إظهار الطبيعة الدولية لحقوق وواجبات موظفي الأمم المتحدة، ومن ثم القول قياسا إن الأفراد لهم شخصيتهم القانونية

= Schawrzeberger, Foreign Investments and International Law, chap 9 (1969); Sutherland, the World Bank Convention on the Settlement of Investment Disputes, International and comparative law Quarterly, Vol, 28, p:367- 380 (1979).

56- Brownlie (Ian), op, cit, p:583.

- د. عبد الحق الجناتي الإدريسي، اختصاص المركز الدولي لفض منازعات الاستثمار بين النص الاتفاقي والاجتهاد التحكيمي، المجلة المغربية للمنازعات القانونية، مطبعة النجاح الجديدة، عدد مزدوج، ٢٠٠٨/٨-٧.

57- Greig, International law, op, cit, p: 838- 839; Brownlie, op, cit, p:584.

٥٨- د. حسن أبو الأصابع، التطورات الجديدة في القانون الدولي المتعلقة بالمنظمات الدولية والأفراد، مجلة الشريعة والقانون، العدد ٩، جمادى الثاني، نوفمبر ١٩٩٥، كلية الشريعة والقانون، جامعة دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٤٣٨، ص ٤٤٦-٤٤٢.

٥٩- الدكتور طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص ٤٠٨، وكذلك:

Ian Brownlie, op, cit, p: 588- 589.

٦٠- انظر حول موضوع المحاكم الدولية ومنها المحكمة الإدارية للأمم المتحدة: S.Btstid: Les tribunaux administratifs internationaux et leur jurisprudence, ■ C.A.D.I, 1957, p: 343 et ss.

٦١- راجع: B. Palieri: Le droit interne des Organisations Internationales, R.C.A.D.I, 1969, p1 et ss.

٦٢- أحمد سرحال، المرجع السابق، ص ٢٩٨.

قررت اتفاقية لاهاي ١٩٠٧ من حق الأفراد في اللجوء أمام محكمة الغنائم الدولية.

وينتقد الأستاذ "تنيكيدس" هذا التفسير من ناحية أن الأخذ به يفترض التسليم للفرد بالشخصية القانونية الدولية، وذلك لأن الممثل أو النائب يجب أن يكون شخصا من أشخاص القانون، لأن من لا يملك حق التصرف لا يمكن أن يعمل لحساب أشخاص قانونيين حقيقيين. وأكثر من ذلك، فإن المادة ٤، فقرة ٢ من اتفاقية لاهاي السابقة بخصوص محكمة الغنائم الدولية، قد استبعدت فكرة التمثيل، بصفة مطلقة (٦٤). وأخيرا، كثيرا ما يوجد بين الفرد والدولة في خصوص التصرف الواجب اتباعه بشأن الدعوى خلاف، بل أيضا نزاع في المصالح، مما يجعل مستحيلا وجود سند معقول لهذا التفسير (٦٥).

(ب) التفسير الثاني، يبنى على أساس من فكرة التفويض Delegation، وقد عرضها الأستاذ "لابراديل" بخصوص حق الدعوى المعطى للفرد أمام محاكم التحكيم المختلطة (٦٦)، فقد وصف هذا الحق بأنه حق مفوض (٦٧)، وذلك على أساس أن الدولة - من حيث المبدأ - هي التي تتولى حماية مصالح رعاياها في مواجهة الدول الأجنبية، على الصعيد الدولي، ومباشرة حقها في الحماية الدبلوماسية، ولكن يمكن لهذه الدولة أن تفوض الفرد في مباشرة هذا الحق. والواقع، أنه يمكن أن يوجه إلى هذا التفسير الانتقادات الموجهة إلى سابقه، حيث إنه يفترض وجود شخصين قانونيين هما: المفوض Le edleguant والمندوب Le deleguu (٦٨). ثم من ناحية أخرى، يمكن للأول - الذي هو صاحب الشأن الأول - أن يسحب التفويض من الثاني، في أي وقت ويقوم بمباشرة الدعوى بنفسه، أو حتى الامتناع عن مباشرتها أو الاستمرار فيها، وهذا يناقض وضع محاكم التحكيم المختلطة التي - بحسب اتفاقية فرساي (المادة ٣٠٤، الفقرة ٢) - كان يمكنها أن تعمل - ولو خلافا - لإرادة الدولة التي ينتمي إليها الفرد (٦٩)، كما أنه غير منطقي أن يعتبر صاحب الشأن الحقيقي - وهو الفرد - مجرد مندوب.

(ج) وأخيرا، قيل بنظرية الاشتراط لمصلحة الغير

La stipulation pour autrui كالتفسير لحق اللجوء المخول للفرد. وتوضيح ذلك أنه في حالة وجود معاهدة بين دولتين أو أكثر، نص فيها على أن يكون للفرد الحق في اللجوء إلى التحكيم الذي نظمت المعاهدة، لأجل تسوية الخلاف الذي يثور بينه وبين إحدى الدول المتعاقدة، فالفرد يكون في هذه الحالة في وضع

أي حال - تمكن الأفراد والشركات الموقعة لمعقود استغلال في المنطقة الدولية لقاع المحيطات من الظهور أمام الغرفة الخاصة بحل خلافات قاع المحيطات من المحكمة الدولية لقانون البحار، فإن هذه المادة باستنادها إلى المادة ٥١ تشترط إشراف وتبني

(Patronage) الدولة للشخص أو الشركة التي يحمل جنسيتها أو تراقبها (أو على الأقل التبني من قبل شركة حكومته)، ومثل هذا التبني لا يبتعد كثيرا عن الحماية الدبلوماسية. وهذا الأخير يسمح للفرد المتضرر، الذي لم يلق تعويضا مناسباً لقاء اتباعه الوسائل المفتوحة حسب القانون الداخلي للدولة أو حسب أنظمة الهيئة الدولية المعنية، بأن يطلب تدخل دولته ضد هذه الدولة الأخيرة أو المنظمة، ويدلل بالتالي على عدم قدرة الفرد على الاستواء على المسرح الدولي بصورة مباشرة ومستقلة عن دولته. أضف إلى ذلك أن السلطة الاستئنابية، التي تتمتع بها الدولة في قبول أو رفض طلب الحماية أو التبني الذي يتقدم به مواطنها المتضرر، تدل مرة أخرى على صحة ما أثبتنا به وعلى ارتباط الفرد عموما من الناحية القانونية بدولته.

المطلب الثاني - الطبيعة القانونية لحق اللجوء المخول للفرد :

الحق في اللجوء الذي تمنحه الاتفاقيات الدولية للفرد هو حق لجوء مباشر، مقيد بشروط وحالات معينة، ينبغي مراعاتها لقبول اللجوء. أمام هذه الجهات. ومع ذلك، فمسألة التقيد بحالات وشروط معينة قد أثارت البحث من أجل تحديد عام لها. وهنا، ينبغي أن يراعى منذ البداية أن القاعدة العامة مؤداها أن الدول ذات العلاقة هي التي تحدد في المعاهدة الدولية الحالات والشروط التي في إطارها يمارس الفرد حق اللجوء المباشر.

أولا - حق لجوء مباشر:

احتدم الجدل الفقهي قديما حول تكييف حق اللجوء المخول للفرد، خاصة بعد إنشاء محاكم التحكيم المختلطة بمقتضى معاهدات سلام باريس (١٩١٩)، والتي أنهت الحرب العالمية الأولى. وقد وضعت بصدد ذلك تفسيرات قانونية مختلفة، نوجزها فيما يلي:

(١) التفسير الأول: مستمد من فكرة النيابة أو التمثيل (٦٣) Representation، بمعنى أن الفرد في لجوئه أمام محكمة دولية لا يعمل بصفته الذاتية، وإنما بوصفه نائبا أو ممثلا Repesentant لدولته. وهذا القول سبق القول به عقب ما

٦٣- تنيكيدس، الفرد في النظام القانوني الدولي، رسالة ١٩٣٣، ص ١٩٧ وما بعدها.

سيشيل، حق لجوء الفرد إلى القضاء الدولي، رسالة ١٩٣٤، ص ١٠٩ وما بعدها.

٦٤- تنص هذه المادة على أن:

"Le recours peut tre exerc:e:3 par un particulier relevant de puissance ennemie".

65- Tenekides, op, cit, p: 198, Schule, op, cit, P: 110.

66- Cite par Schule, op, cit, p:111.

67- "Ce droit d'agir est un droit delegue".

68- Tenekides, op.cit, p: 198.

69- Ibid, p: 239, Schule, op, cit, p: 112-113.

(١) حق اللجوء المباشر يمارس في إطار حالات محددة

يشور التساؤل حول مدى تقييد حق اللجوء الممنوح للفرد بالحالات التي ليس فيها مساس بالمصلحة العامة لدولة (٧٣)

في الواقع، أن للدولة ذات الشأن الحق في أن تضمن المعاهدة تحفظاً مؤداه عدم سريان حق اللجوء المباشر المخول للفرد في الحالات التي تمس فيها الخصومة مصلحة عامة لها

فإن كان من المتفق عليه أن أي ضرر يصيب الفرد على إقليم دولة أجنبية يؤثر في دولة الجنسية بطريق غير مباشر، فإن الوضع المتصور هو أنه إذا كان الضرر الذي أصيبت به المصلحة العامة للدولة له أهمية معتبرة في نظرها، فإن هذه الدولة تقوم غالباً بمباشرة الدعوى بنفسها، حيث إن تدخلها الشخصي خير ضمان لحماية مصالحها، وذلك لما تملكه من إمكانيات مادية ومعنوية تتيح لها فرصة الحصول على حقها وحق رعايتها معاً إما إذا كان الضرر ليس له من الأهمية ما يستحق ذلك التقدير من جانب الدولة، فإنها غالباً ما تتيح للفرد أن يباشر دعواه والاقتصار على تزويده بالوثائق اللازمة لتقوية مركزه. وعلى أي حال، مادام لا يوجد نص مخالف في المعاهدة، فإن للفرد أن يباشر حق التقاضي، الممنوح له بمقتضى هذه المعاهدة، على الصعيد الدولي، دون التقييد بحالات معينة، مادام يباشره في حدود الغرض من المعاهدة. ومن الحالات التي يمكن أن يخول الفرد حق اللجوء المباشر بصدها:

أولاً: المنازعات الناتجة عن التبادل التجاري (٧٤) والتي تضم إلى جانب المنازعات التجارية ما يتعلق بالعقود الصناعية والمالية والخدمات الهندسية والاستثمارات الخاصة وغيرها.

ثانياً: المنازعات التي تدور حول المسؤولية التقصيرية

La responsabilite dillictuelle نتيجة الأضرار التي أصيب بها الفرد الأجنبي بسبب تصرفات موظفي الدولة أو ممثليها أو وكلاهما، وذلك مثل الحبس التعسفي Internement abusif وإجراءات الحراسة Sequestre أو المصادرة

المستفيد Beneficiaire، والدولة، الطرف الآخر في الخلاف مع الفرد، تكون في مركز المتعهد Promettant، ودولة الجنسية بالنسبة للفرد هي المشتراط Stipulant.

وقد انتقد هذا التفسير من حيث عدم اتفاه مع الوضع القانوني الدولي فالعقود في القانون الخاص موضوعها مصالح خاصة، وتقدم على مبادئ معينة من التوازن والتكافؤ في الأداءات المتبادلة. وليست هذه المبادئ علة وجود نظام المعاهدات الدولية، التي هي عبارة عن سبل تباشر بها الدول وظائفها وحقوقها على الصعيد الدولي كما أن هذه الأفكار تعتبر من بقايا المذهب الإجرائي في القانون الدولي، والذي لم يعد سائداً في الفقه الآن (٧٠) وأخيراً، فإن للمشتراط أن يسحب اشتراطه في أي وقت، ويحل المتعهد من تعهده.

(د) ورغم ذلك الخلاف الفقهي القديم، فقد ثبت في الفقه الآن أن الحق المعطى للفرد لمفاضاة الدولة الأجنبية هو حق مباشر وشخصي، يباشره الفرد دون حاجة لتدخل من جانب دولته، ودون تصوره لأي اعتراض عليه في مباشرته لهذا الحق، وذلك نظراً لأن الدول التي عقدت المعاهدة، مصدر الحق في اللجوء، قد قررت أن تنشئه مباشرة لرعاياها (٧١).

وقد أكدت تلك محاكم التحكيم المختلطة بتقريرها أن الحق المعطى للفرد، في ظل المادة ٢٩٧ من معاهدة فرساي الموقعة في ١٨ يونيو ١٩١٩، هو حق شخصي استعمله الفرد ضد الحكومة الألمانية دون أي تدخل من جانب الدولة التي يحمل جنسيتها (٧٢).

ثانياً- حق لجوء مقيد:

بالنظر إلى الواقع العملي، نجد أن الاتفاقيات الدولية، التي تنص على تخويل الفرد الحق في اللجوء المباشر أمام المحاكم التي نظمت أجهزتها، قد قيدت هذا الحق بحالات وشروط محددة مراعاة لقبول اللجوء أمام هذه المحاكم. ومع ذلك، فإن مسألة التقييد بحالات وشروط معينة قد أثارت البحث لأجل وضع تحديد عام لها. وينبغي أن نلاحظ منذ البداية أن القاعدة العامة هي أن الدول ذات الشأن هي التي تحدد في المعاهدة الموقعة الحالات والشروط التي في إطارها يمارس الفرد حق الادعاء المباشر.

٧٠- سيثيل، المرجع السابق، ص ١٧٧، تينيكيس، المرجع السابق، ص ١٩٨.

٧١- كاريبيي، القضاء الدولي للقانون الخاص، ١٩٤٧، ص ١٢٣.

- لوتريخت، أشخاص قانون الأمم، مجلة القانون الربع السنوية، ١٩٤٧، مجلد ٦٣، ص ٤٥٢.

٧٢- وقد أوضح ذلك أيضاً "ماريو أما ديو" في تعبيره عن الحق المعطى للمستثمر الخاص في إطار اتفاقية البنك الدولي عام ١٩٦٥، قائلا:

"l'investisseur prive recoit en application de convention un droit d'acces direct aux instances de entre, la conciliation de l'arbitrage. Devant l'instance internationale l'investisseur prive, individu ou societe privee, fait valoir, seul, ses droits, l'etat contractant s'interisation de lui accorder la protection diplomatique ou d'exercer en sa faveur toute revendication internationale". M.Amadro, op, cit, p: 104.

٧٣- أثير هذا التساؤل أمام لجنة للقانون الدولي في أثناء تعرضها لموضوع المسؤولية الدولية، الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي، ١٩٥٦، المجلد ٢، رقم ١٣٧، ص ١.

74 - Ch.Carabiber, L'arbitrage international entre les gouvernements et les individus, R.C.A.D.I 1950, Vol 1, Tom 76, p:300.

75- Schule, op, cit, p:123, Carabiber, op, cit, p: 301.

76- AIDI, 1927-2, Vol33, p:613 F,Baumgarten, op, cit,p: 798.

77- Schule, op, cit, p: 125.



**Confiscation أو الاستيلاء Requisition التحكيمي** للأموال (٧٥)، ويضاف إلى ذلك حالات إنكار للعدالة (٧٦) وكذا المساس بالحقوق المكتسبة للفرد الأجنبي (٧٧).

ثالثاً: يمكن أن نذكر أيضاً بالخلافات الناشئة عن تفسير وتنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بتنزع القوانين وتنزع الاختصاص، وكذلك الاتفاقيات المتعلقة بحماية الملكية الأدبية والصناعية والتجارية (٧٨).

(ب) توقف مباشرة حق اللجوء المباشر على توافر شروط معينة.

يثار التساؤل حول مدى ضرورة توافر جنسية معينة للفرد، ثم حول ضرورة استنفاد طرق الرجوع الداخلية.

ففيما يتعلق بالمسألة الأولى، وهي مدى ضرورة توافر جنسية محددة للفرد، وإن كان البعض قد رأى عدم ضرورة ذلك على أساس القول إن الفرد شخص قانوني دولي (٧٩)، فإن العمل الدولي قد استقر على توافر جنسية معينة في الفرد، وهي عموماً جنسية إحدى الدول المتعاقدة (٨٠)، أي الدول التي وقعت الاتفاقية التي يستمد منها الفرد حقه في اللجوء المباشر. وقد نص على ضرورة ذلك صراحة في ميثاق لجنة تحكيم الأموال والحقوق والمصالح في ألمانيا الموقع في ٢٦ مايو (٨١) ١٩٥٢. كما ورد النص على ضرورة ذلك أيضاً في اتفاقية تسوية المنازعات الخاصة بالاستثمارات بين الدول والرعايا من دول أخرى التي وضعها البنك الدولي في ١٨ مارس ١٩٦٥ (٨٢) (المادة ٢٥). أما فيما يتعلق بالمسألة الثانية الخاصة بضرورة أن يكون قد سبق للفرد استنفاد طرق الرجوع الداخلية، فقد رأى جانب من الفقه، قديماً، ضرورة توافر هذا الشرط، حتى يمكن قبول مقاضاة الفرد المباشرة لدولة أخرى على الصعيد الدولي، وذلك على أساس من الربط بين هذا الشرط وحالة إنكار العدالة. إلا أن الجانب الغالب من الفقه، والذي يؤيده العمل الدولي، يرى عدم ضرورة هذا الشرط (٨٣).

ومن حيث الواقع، مادام حق الدعوى المباشرة في الحالة الحاضرة للقانون الوضعي ليس إلا حقاً استثنائياً، يجب أن يستند إلى نص اتفاقي، يحدد في الوقت نفسه الجهة القضائية التي تقبل الدعوى أمامها، فإنه من غير المتصور - إذا ما أقر الاتفاق للفرد بهذا الحق - وجود أي اعتراض على مباشرته (٨٤)، مادام لم يخالف نصوص الاتفاق. ومن ناحية أخرى، لا يتصور الإبقاء على هذه القاعدة بسهولة أمام جهاز تحكيم منظم بواسطة الدول ذات الشأن، ولل فرد أمامه حق اللجوء المباشر والذاتي برضا من هذه الدول نفسها (٨٥). كما أن استبعاد هذا القيد تحتمه ذات الاعتبار المستمدة من طبيعة الحياة الاقتصادية الدولية، والتي جعلت الدول تفضل التحكيم لما يكفله من السرعة والمرونة (٨٦).

وأخيراً، فإنه يجب أن يلاحظ أن مسألة تحديد الشروط التي تقيد من حق الفرد في التقاضي المباشر دولياً، تحكمها دائماً اعتبارات الملاءمة، فقد تجد بعض الدول أحياناً من مصلحتها أن تشترط ضرورة استنفاد طرق الرجوع الداخلية (٨٧).

١- هل تثبت الصفة الدولية للمحاكم التي يعطى للفرد حق اللجوء المباشر إليها

ثار الخلاف في الفقه حول إطلاق الصفة الدولية على المحاكم التي تفصل في خلافات بين الدول والأفراد، وبصفة خاصة عقب إنشاء محاكم التحكيم المختلطة بعد الحرب العالمية الأولى. وبالنظر إلى هذا الخلاف، يلاحظ وجود رأيين متعارضين، أحدهما ينفي الصفة الدولية عن مثل هذه المحاكم، والآخر يؤيد توافرها.

وتتركز وجهة النظر الأولى في أن الصفة الدولية لمحاكمة تثبت بناء على توافر اعتبار أساسي، هو أن الخلاف الذي تفصل فيه يجب أن يكون بين دولتين. ومن أنصار هذا الرأي الأستاذ "أنزيلوتي" Anzilotti (٨٨). وهذا الاعتبار مؤسس على مبادئ النظرية الوضعية Theorie positiviste L التي ترى في القانون الدولي قانوناً منظماً للعلاقات بين الدول بصفة مطلقة (٨٩). فإذا ما أسند للفرد، بمقتضى معاهدة دولية، الحق في اللجوء

78- AIDI, o.p., cit. p:613, Carabiber, op, cit, p: 301

79- Schule, op, cit, p: 143.

٨٠- إذ يلاحظ أن معاهدة فرساي التي أنشأت محاكم التحكيم المختلطة قد حددت الأفراد الذين لهم حق اللجوء أمامها بأنهم المتمتعون بجنسية دول الحلفاء والدول المنضمة إليها. (المواد ٧٤، ٢٩٧ (ب)، ٢/٣٠٤)، شارل كارابيبير، القضاء الدولي للقانون الخاص، ١٩٤٧، ص ٢١٦ وما بعدها.

٨١- المادة ٦، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، مجلد ٣٣٢، ص ٣١٧.

82- M.Amadio, op. cit, p: 250.

83- Schule, op. cit, p:135 et s.

84- Ch.Carabiber, op. cit,p: 133.

85- Ibid, p:132; P.Reuter: La responsabilite internationale, 1955/ 1956, p:157.

86 - M.Amadio, op, cit, p: 132 ETS.

٨٧- ولقد كان للاعتبار السابق تأثيره عند وضع البنك الدولي لاتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات الخاصة عام ١٩٦٥، فلقد جاء في المادة ٣٦،

"Le consentement des parties l'arbitrage dans le cadre de la presente convention et sauf stipulation contraire, considr comme impliquant renonciation l'exercice de toute autre recours. Comme condition son consentement l'arbitrage dans le cadre de la prsente convention, un tat contactant peut exiger que les recours administratifs ou judiciaires internes soient epuises". Voir, m.Amadio, op,cit, p: 251.

٨٨- لويس كافاري، فكرة القضاء الدولي، الكتاب السنوي الفرنسي، ١٩٥٦، ص ٥٠٦.

88- D.Anzilotti, Cours de Droit International, Traduction Francaise de M.Gidel, 1er volume, pp: 135-136.

احترام هذا الحق للفرد. وبالتالي، فإن منع إحدى الدول لرعاياها من ممارسة هذا الحق يعد مخالفة لالتزام دولي يستتبع المسؤولية الدولية (٩١). وعلى ذلك، فإن هذه المحاكم محاكم دولية تستند على معاهدات دولية (٩٢).

وفي الحقيقة، فإن الصفة الدولية لمحكمة، تقبل تقاضى الفرد المباشر أمامها، تتوقف على عدة اعتبارات، منها اعتباران رئيسيان، هما:

أولاً: أن يتم تشكيل هذه المحكمة وفقاً للقانون الدولي، بمعنى ألا يكون للفرد أي دخل في هذا التشكيل (٩٣)، فتقوم الدولة المتعاهدة بتشكيل المحكمة، وينص في المعاهدة على وسائل تكملة هذا التشكيل إذا ما تخلت إحدى الدول عن القيام بواجبها في المساهمة فيه.

ثانياً: أن تصدر قرارات المحكمة باسم النظام الدولي الذي وصفتها المعاهدة، وليس باسم إحدى السلطات الداخلية للدول المتعاهدة، ولا باسم النظام الداخلي لهذه الدول مشتركة (٩٤).

من العرض السابق، يتبين لنا أن الفرد لا يملك أهلية ذاتية تمكنه من اللجوء إلى التحكيم والقضاء الدوليين، وذلك يرجع لما هو مستقر عليه في الوضع الحالي للقانون الدولي من أن الفرد لم تثبت له بعد الشخصية الدولية بعنصريها الأساسيين، وهما: إمكانية التعبير عن إرادة ذاتية في مجال القانون الدولي، وإمكانية التمتع بحقوق والالتزام بالواجبات. وقد رأينا أن كل ما يمكن أن يمنح للفرد هو حق مستمد من معاهدة دولية، في اللجوء أمام المحكمة التي نظمتها هذه المعاهدة، وهو حق استثنائي مقيد بشروط وحالات محددة.

المباشر إلى محكمة محايدة، مقاضياً لدولة أجنبية طرف في المعاهدة، فإن هذا الحق لا يستمد مباشرة من المعاهدة، وإنما يسند إليه بطريق غير مباشر، بواسطة دولة الجنسية. فالمعاهدة لا تخاطب مباشرة إلا الشخص المعنوي للدولة، ولا تطبق على الأفراد إلا عندما يستقبلها القانون الداخلي وتنشر في صورة تشريع داخلي. ومن هذا التشريع الداخلي، يستمد الفرد الحق في مقاضاة الدولة الأجنبية مباشرة وعلى ذلك، فإن الأمر لا يتعلق هنا بمحاكم دولية تستند على معاهدات دولية، وذلك لأن الفرد لا يستمد منها مباشرة حق اللجوء المباشر. وإنما تستند هذه المحاكم على التشريعات الداخلية المستقبلية لهذه المعاهدات. ونظراً لأن مثل هذه التشريعات متعائلة في أحكامها، فإن مثل هذه المحاكم تكتسب وصف محاكم مشتركة بين الدول (٩٥).

Tribunaux tatiques communs.

(ب) ويجب على ذلك الرأي المؤيد للصفة الدولية للمحاكم التي للأفراد - بمقتضى معاهدة دولية - حق التقاضى أمامها بالقول إن مثل هذا الحق منحه المعاهدة مباشرة للفرد. فعلى أساس من تصديق الدولة على المعاهدة، يكون للفرد حق الرجوع إلى المحكمة التي نظمتها هذه المعاهدة، حتى ولو لم تستقبل الأخيرة بواسطة التشريع الداخلي، بل حتى لو كان التشريع الداخلي يحرم الفرد من هذا الحق، وذلك لأن تقديم الفرد لدعواه أمام المحكمة التي نظمتها المعاهدة، والتي له حق اللجوء إليها، هو إجراء سليم دولياً، وعلى هذه المحكمة التزام النظر في الدعوى والفصل فيها. ومن جهة أخرى، فإن اتفاق الدول في المعاهدة على تخويل الفرد الحق في التقاضى المباشر، يضمن في الوقت نفسه تحملها بالتزام كفالة

90- Schulim Segal: L'individu et le droit international positif, These 1932, p:49.

- تنيكيس، الفرد في النظام القانون الدولي، رسالة ١٩٣٢، ص ٢٨.

91- Simon Rundstien, R.C.A.D.I, 1928 -3, Tom 23, p: 290 ets.

- سيجال، الفرد في القانون الدولي الوضعي، رسالة ١٩٣٢، ص ٥٠ وما بعدها.

٩٢- وفي نظر البعض أن الصفة الدولية للمحكمة تثبت على أساس من أن حق اللجوء المخول للفرد أمامها مبني على تفويض Une delegation حق الدولة إليه، وهو رأي الأستاذ "لايراندل" و Shatzel. انظر: سيجال، المرجع السابق، ص ٥١ وما بعدها.

٩٣- حيث إن إرادة طرفين، أحدهما دولة والثاني شخص خاص.

"... n'est pas suffisante a conferer l'arbitrage un caractere international a l'instar de l'arbitrage interetatique, ce qui lui donnerait une plein securite juridique".

٩٤- يرى الأستاذ كافاري "Cavare" أن أكثر الاعتبارات تأكيداً في تحديد الطبيعة الدولية لمحكمة معينة هو القائم على معيار "باسم من يصدر الحكم"، الكتاب السنوي الفرنسي، ١٩٥٦، ص ٥٠٨.

# الإرث التاريخي لتجربة الحكم والسياسة في إفريقيا

د. بلال محمد الحراني

جامعة قار بونس، الجماهيرية العظمى

وأخذ في التطور والانتعاش والتوسع، ولكنه ذهب بدون معرفة مركبة المفاهيمي والمعرفي.

لقد انتعشت هذه المفاهيم في معظم الممالك الإفريقية القديمة، ولا يزال صدها قائما إلى يومنا هذا، وإلا فبماذا نفسر رفض الثقافة الإفريقية لظاهرة الاستعمار والاحتلال، ورفض الأنماط الحياتية التي فرضت على الثقافة السياسية الإفريقية بفعل القوة؟ شعب البانتو Bantu كان ينتقل عبر جبال إفريقيا الوسطى إلى شعب الهامتيك Hametic مهاجرا ومتقللا إلى شرق القارة، يكون مجتمعات جديدة، ويؤسس أنماطه السياسية ومؤسساته التي يحتاج إليها وفق ما تقتضيه الحاجة والمكان والزمان (١). الفضاء كان فضاء سياسيا وثقافيا مفتوحا وبدون حدود، كانت القبائل الإفريقية تختار الفضاء الذي يحقق لها الاستقرار والعيش في عدل ومساواة وحرية، ومن ثم تختار أشكالها السياسية وتأسيس قوانين وأعراف مجتمعاتها.

لقد كانت القبائل الإفريقية وبهذه الآليات تؤسس لمفاهيم الديمقراطية المباشرة لإدارة شئونها وبدون الإعلان عنها، فكانت هناك مؤسسة "الجبروتوقراطية الإفريقية العريقة"، وهي أول مؤسسة لممارسة الحكم والسلطة في التاريخ السياسي، ألا وهي حكم الشيوخ أو حكم الكبار نوى الحكمة والخبرة والحنكة، والتي نطلق عليها في الزمن المعاصر "الحكومة الرشيدة والحكم الرشيد".

يعتبر الإرث الإفريقي في تجربة نظم الحكم والسياسة من أقدم الموروثات السياسية في العالم، وذلك لما يملكه هذا الإرث من قواعد فلسفية والتي شكلت إرثا عرفيا في الحكم والسياسة. بمعنى آخر، كانت هناك فلسفة سياسية إفريقية تقود وتوجه المركب المفاهيمي لتجربة الحكم والسياسة في أرجاء القارة في غياب مقومات الدولة العصرية وكذلك غياب الحدود والموانع الثقافية والسياسية، وفي ظل وجود المقومات اللغوية والأنماط المؤسساتية البسيطة التي عاشتها المجتمعات الإفريقية القديمة.

ولكن غياب الكتابات وضياع الذاكرة التي كانت تسجل لتلك الأشكال والنماذج السياسية من مؤسسات للحكم ومؤسسات للحياة الاجتماعية ومؤسسات للحياة الاقتصادية والثقافية، يجعلان الباحث في أحلك الظروف للوقوف على طبيعة ذلك المركب المفاهيمي والمعرفي لتجربة الحكم والسياسة في إفريقيا.

إلا أنه يمكن القول، واستنادا إلى دراسات علوم الإنسان وتاريخ الأديان والرحالة وحركات الاستكشاف وكذلك تاريخ استعمار القارة، إن هناك تراثا وديساتير وشرائع غير مكتوبة أفرزت حضارة شفوية وغير مكتوبة، وسجلت تقديما ملموسا في صنع أفكار النظرية السياسية وتركت تراثا عرفيا لا يقدر بثمن. فالمجتمعات الإفريقية تبنت أنظمة سياسية وثقافية عكست في مضامينها الفكر السياسي للجماعة آنذاك، فنشأ بذلك إرث فلسفي

(٥) تشير هيئة التحكيم إلى أن الكاتب لا يتبع مدرستى الجغرافيا والانثروبولوجيا في كلية الآداب بجامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية في كتابة ورسم حروف أسماء القبائل والعشائر الإفريقية.

هناك أشكالاً أخرى من السلطة تكتسب اكتساباً، ونماذج أخرى تتقاسم فيها جماعات المصلحة السلطة داخل تلك المجتمعات، أو سيطرة طبقة أو عرق محدد بعينه، والبعض الآخر من الأشكال السياسية المؤسساتية يعتمد على السلطة الدينية، أي بمعنى وجود العلاقة بين السلطة والمقدس.

فالتنوع الذي تتمتع به الأشكال السياسية الإفريقية قديماً خاصة من خصائص التعددية من حيث الكم والكيف، وتفق تعدديتها فكرة التعددية المعاصرة شكلاً ومضموناً. فمصطلح التعددية واستعمالاته المعاصرة هو منتج إفريقي قبل أن يكون منتجاً غربياً.

لقد فشلت أنظمة وحكومات الاستقلال في إفريقيا وكذلك حركة الاستعمار في الاعتراف بأهمية التنظيمات والأشكال التقليدية لعمليات بناء حكومات عصرية، ولذلك خسرت الحركة الاستعمارية وجودها في إفريقيا وفشلت في تحويلها إلى كيانات تابعة لها، وخسرت معها العديد من الحكومات الإفريقية استمراريتها.

لقد استفاد علم السياسة عند دراسته للنظم السياسية من نتائج ودراسات علم الأنثروبولوجيا، الذي قدر أن هناك مئات الآلاف من المجتمعات المختلفة في مختلف أرجاء القارة، بدءاً من أنظمة الإدارة وإنتاج الغذاء، وأنظمة جماعية عرقية قاعدتها العلاقة العائلية والعشائرية. فكانت هناك تنظيمات اجتماعية سياسية ذات أشكال وأنماط بديعة ومتعددة.

من الأوائل الذين اكتشفوا معالم المركب المفاهيمي التاريخي لتجربة الحكم والسياسة في إفريقيا (فورتز وإفانز برتشارد) (٤) من خلال تحقيقاتهم الأنثروبولوجية للمجتمع الإفريقي، فالأنظمة السياسية الإفريقية التي تعرفوا عليها كانت متطورة، حيث كانت تمثل المركز السياسي في إدارة شؤون الأفراد، ووضع ضوابط ومعايير للقوة متفق عليها جماعياً من خلال العلاقة بين النسب والقربى والسلطة السياسية، فذهب هؤلاء إلى استنباط ثلاثة أشكال للأنظمة السياسية الإفريقية، قاعدتها الجماعة والعمل الجماعي وعلاقات النسب، إلا أنها نمطية بدائية:

١- جماعات فرق الصيد.

٢- مجتمعات النسب والقربى المنفصلة.

٣- الدول البدائية.

ففرق الصيد كانت متمثلة في قبائل الكونغ والبيرقاداما والموبوتى، حيث يعتمد المركز السياسي للأفراد على طبيعة النسب

لقد كانت الأشكال والنماذج السياسية الإفريقية تعبيراً عن المضمون الفلسفي السياسي، وهي أيضاً مؤشرات للقيم الاجتماعية السائدة آنذاك التي أسست فعلياً أنظمتها السياسية، وشكلت بذلك القيم السياسية للجماعة الإفريقية.

إن المركب المفاهيمي والمعرفي لتجربة الحكم والسياسة في إفريقيا يرشدنا أيضاً إلى أن الشعوب الإفريقية القديمة طورت ذاتياً - بعيداً عن دعوات الإصلاح - أنظمتها السياسية لتتطابق فلسفتها السياسية المطبقة ضمن مجتمعاتها البسيطة. وسوف نحاول في هذه الدراسة استكشاف هذا التنوع البنائي والمؤسساتي لتجربة الحكم والسياسة في إفريقيا، استناداً على فرضية أن الافارقة قديماً صنعوا وابتكروا طبيعة "الجماعية الإنسانية"، وطبيعة التفاعل الاجتماعي وتحقيق وتأسيس العلاقة المطلوبة بين "القوة والسلطة"، من خلال تقاسم أهداف مشتركة وأساليب سياسية.

فالتنوع الذي شهدته تجربة الحكم والسياسة في إفريقيا يقدم لنا نموذجاً لكيفية صياغة الفكر السياسي في ظل التنوع البيئي والجغرافي والثقافي والبشري في تقارب زمني ومكاني.

لذلك وفي إطار بحثنا عن الانماط والنماذج للحكم والسياسة في إفريقيا، تخبرنا التجربة "الجبروتوقراطية الإفريقية" (٢) بأن موضوعات الفكر السياسي الإفريقي القديم، وهي متكررة ترسخت في نماذج وأشكال من خلال الشعب يختار ما يناسبه لترشيد وجهته. وستركز هذه الدراسة على موضوعات محددة، من خلالها يمكن أن يتحدد فهمنا لمرحلة مهمة - من حيث المدى والنطاق والتاريخ - للفكر السياسي الإفريقي المهمش.

أول هذه الموضوعات هي قضية: الجماعية أو التعددية بمفهومها العصري في الفلسفة السياسية الإفريقية، ويستمر التحليل إلى فحص فكرة المركزية وانتشار القوة السياسية ومحدودية استعمالاتها وضوابطها، وأهمية علاقات التفاعل بين الدين والفلسفة السياسية من خلال النزعة الثقافية الإفريقية نحو العلاقات التبادلية والارتباطية بين العمر والحكمة والمعرفة.

### مفاهيم التعددية "الجماعية":

إن مفهوم التعددية والجماعية يرتبط في هذا السياق بذلك التنوع البنائي المؤسساتي لأنظمة الحكم والسياسة في إفريقيا، وكذلك تنوع شعوبها. تفيد أدبيات الأنثروبولوجيا السياسية (٣) أنه يوجد في إفريقيا مجتمعات يعتمد نظامها السياسي على رابطة العائلة والدم، وهناك التوريث في السلطة من جيل إلى آخر. إلا أن

٢- مرجع سبق ذكره، ص ٥.

3- D. Eston. "Political Anthropology" in R. Siegel. Biennial Review of Anthropology, 1959. P.210-250.

- تعتبر مؤلفات الأنثروبولوجي، التي بدأت في الظهور في سنة ١٩٤٠، والتي اعتمدت على القراءات السياسية للمجتمعات ودراسة الأنماط السياسية من خلال المجتمعات والظواهر الاجتماعية، أهم مصدر للسلوك السياسي والتنظيمي. وهنا، لا بد من التذكير بأن علم الأنثروبولوجيا السياسية أسهم مساهمة مهمة في علم السياسة المعاصر من خلال تفحصه للمجتمع السياسي، ليس من ناحية المبادئ العامة والأفكار التي تنتجها المجتمعات، ولكن طبيعة الممارسة والأشكال والنماذج والاستراتيجيات في السياسة والحكم. فعلم الأنثروبولوجيا عبارة عن أداة لاكتشاف المؤسسات والممارسات التي تحكم الأفراد ونظم التفكير السياسي.

4- M. Fortes and E.E Evans-Pritchard (eds), African Political Systems (London: Oxford University Press, 1940), Peter C. Lloyd, "The Political Structure of African Kingdom, Political Systems and the Distribution of Power". American Sociology Association Monograph No. 2 New York: Paeger, 1965, P.105-120.

والقريبى. والشكل الثانى كان متمثلا فى قبائل موسى واللوا والايبو فى نيجيريا الجنوبية وقبائل النوير Nuer وقبائل تالانزى Tal-lensi وقبائل الزولو Zulu وقبائل البمبا Bemba وقبائل اشانتى Asanti وقبائل الباكاندا Baganda (٥). فكل من العمل السياسى والادارى مرتبطان فى حكم المجتمعات الإفريقية القديمة، فالأول يقع على مستوى القرار والبرامج اليومية والحاجات الأساسية، والثانى يقع على مستوى التنظيم والتنفيذ، حيث الارتباط الواضح بين السلطة والعمل السياسى من خلال العمل الإدارى المحكم المتسلسل لإدارة الشئون العامة وعلى مستويات مختلفة، وحسب قواعد دقيقة.

فالأشكال الأولى والثانية تتميز بوضوح مؤسساتها السياسية لاتخاذ القرار وتركز السلطة مركزيا. أما الشكل الثالث، فيعتمد على انتشار السلطة السياسية من خلال الحكم المنتشر للأفراد ويعدالة مختلطة ومتنوعة.

وعليه، فإن الأنظمة السياسية الإفريقية القديمة لا تتميز عن بعضها كثيرا إلا بمقدار ما تختلف فى درجة المفاضلة بين الأنساق التى تتبعها، بالرغم من أنها أنظمة متقطعة ومجزأة، ولكنها تلتقى جميعا فى التوافق السياسى والإدارى، وهذه خاصية تسجل للنظم الإفريقية وتستحق المزيد من الرصد والتحليل.

وهذه الأشكال من التنظيمات السياسية لاتخاذ القرار وممارسة السلطة فى إفريقيا إنما تعتمد بشكل واسع على قاعدة "جماعات القريبى والنسب" كوحدة منفردة تدير شئونها بشكل حر وديمقراطى، بعيدا عن السيطرة الخارجية وباستقلالية كاملة. إنه نظام تعددى وتنوعى وجماعى من حيث طبيعة السلطة السياسية ومنظومة الحقوق والواجبات والالتزامات الفردية والجماعية للسلطة، وكيفية حصول القادة فى تلك الأنظمة على الدور لقيادة المجتمع (٦).

وهناك مظاهر مزدوجة للسلطة وممارستها إفريقيا، بمعنى أن هناك علاقات سلطة داخلية وعلاقات سلطة خارجية. فنجد أن هناك معارضة مقيدة وتحكيما بين أنساب يربط بينها نسق النسب والمصاهرة والقريبى، وكذلك معارضة وعداوات منظمة وحذر دائم وحروب من أجل النفوذ والغنائم ومخازن الغلال، وكل ذلك يتم فى إطار "وجود زعامة تقليدية" جنباً إلى جنب وجود طبقة "كبار الوجهاء" كويبو-Kwipu- والذين يقومون بدور القادة العسكريين والمحاربين. فالسلطة فى هذه الأشكال يتم تأهيلها من

خلال ترابط العوامل الداخلية والخارجية وتنظيم الشئون العامة. ولقد كانت هناك عناية فائقة بالمساواة وبعض مظاهر التمييز حسب فئات الجنس والعمر والموقع النسبى والاختصاص والسمات الشخصية. بالرغم من ذلك، فهناك نزعة لإضفاء صفة "القداسة" على السلطة السياسية فى معظم المجتمعات الإفريقية، فالعلاقة "بالمقدس" تفرض وجودها، فهى دائما حاضرة. ومن خلال "المقدس"، يتعلم الأفراد أن هناك "مجتمعا سياسيا"، يقدم لهم التنظيم السياسى كنظام لممارسة الحقوق والواجبات واستقرار للاعراف والقوانين.

وقد برز على المسرح السياسى المؤسستى الإفريقى شكل آخر من الأنظمة السياسية "الحربية" والتى فيها يقسم المجتمع إلى فئات عمرية من شبان ومحاربين وكبار السن، حيث يذهب الذكر من نفس الفئة العمرية بعد انفصالهم عن مجتمعاتهم للتدريب لمدة أربع سنوات على شئون الحرب والإنتاج، بعدها يعودون إلى فئاتهم الاجتماعية. إلا أن الأسلوب الجيروتوقراطى لصنع القرارات السياسية والادارية هو السائد فى هذه الأنظمة، والانتاج معيار سياسى وقيادى لكل الأفراد، خصوصا فى شئون إدارة الحرب والسلام (٧).

إلا أن بعض المدارس المهتمة بالأنثروبولوجيا الإفريقية ذهبت إلى التقليل من الأهمية المفاهيمية لأنظمة الحكم والسياسة فى إفريقيا، واستندت فى أبحاثها ودراساتها إلى أن الوجود فى إفريقيا ليس بذلك المركب المفاهيمى للسياسة والحكم وإدارة شئون السلطة والدولة من خلال أنظمة "الجماعية الإنسانية" وأساليبها فى الديمقراطية الاجتماعية المباشرة، وفضلت التصنيف الثقافى لهذا المركب المفاهيمى، خصوصا المعيار اللغوى والثقافى، لوصف تلك الأشكال السياسية:

- ١- ثقافة الكواجيان، ٢- ثقافة الرعاع فى شرق إفريقيا، ٣- ثقافة قبائل أوغندا وجنوب السودان، ٤- ثقافة شرق السودان، ٥- ثقافة ولغات الكونغو، ٦- ثقافة ولغات سواحل غينيا، بدون تحليل المكونات القاعدية لأنظمتها السياسية، وفى تجاهل تام لأهميتها فى حقل الفكر السياسى الإنسانى (٨). وهناك مدرسة أخرى تجاهلت أيضا طبيعة التعددية والتنوع لأشكال الحكم والسياسة فى إفريقيا، واقتصرت تحليلاتها على معاينة نماذج وسائل جمع الغذاء والبناء الاجتماعى العشائرى من خلال منحها صفة الحضارات:

٥- مرجع سبق ذكره، ص ٨.

٦- Schapera, I, Government and Politics in Tribal Societies, (London: C. A. Watts) 1956, P.7-20.

٧- انظر فى هذا التطور المؤسستى الإفريقى إلى كل من:

(Baltimore: Penguin Books, 1962).  
- Lacy Mair, Primilive Government, (Chicago: Aldine, 1995).  
- Max Ghickman, Politics, Law and Ritual in Tribal Societies (London: Manchester University Press, 1964).  
- Jan Varsvelsen, The Politics of Kinship (New York: Thomas Crowell, 1974).  
- E.J Murphy, The Bantu Civilization of Southern Africa (New York: Vintage Books, 1967).

٨- انظر إلى المزيد من التحليل للمعيار الثقافى واللغوى فى:

- Melville J. Herskovits, The Human Factor in Changing Africa (New York: Vintage Books, 1967).



السياسية، حيث الأول يعتمد على انتشار القوة السياسية ضمن دائرة المجتمع السياسي بمعنى المشاركة في صياغة القرار السياسي وتنفيذه، والثاني يتمحور حول تركيز القوة السياسية بمعنى المركزية في اتخاذ القرار. ولتقريب المشهد السياسي للمركب المفاهيمي لتجربة إفريقيا، نباشر بتقديم بعض تلك الأشكال.

#### أولا - منظمة حكم الفرقة:

##### The Band Organization (١٠)

منظمة الفرقة عبارة عن جماعات صغيرة العدد تعتمد على الصيد وجمع المحاصيل كنمط سياسي سائد في تجارب الحكم والسياسة في إفريقيا لمدة ٢٠٠٠ سنة مضت تقريبا، ولا تزال بقايا هذه التجارب ممثلة في قبائل الحى الاوغندية - Jie Tribe وقبائل انا قوتا - Anaguta في نيجيريا، وقبائل تاوا - Twa في رواندا، وقبائل المبوٲو في زانير، وعشائر الكونغو Kung في صحراء كلهارى، وقبائل تنديقا وباهي

##### Tindiga & Bahi

في تنزانيا. وكل جماعة تشكل فرقة لا تتجاوز العشرة أشخاص، والعلاقات السياسية كانت تمارس في ظل حدود موحدة وعلاقات النسب والقربى العشائرية، وبالتالي فإن المجتمع السياسي والدولة وجهان لعملة واحدة، والقرارات كانت تتخذ وجهها لوجه من قبل كبار السن الذكور، وقواعد الممارسة كانت تتوزع وفق طبقات العمر والجنس.

#### ثانيا - الأنظمة المجزأة التقليدية :

##### The Classical Segmented Forms:

ويتميز هذا النظام عن غيره من نظم حكم الفرقة للصيد أو لجمع الغذاء والغلال من حيث الحجم والنطاق والمدى وطبيعة التفاعل لأفراده وكذلك طبيعة العلاقة ما بين السلطة السياسية وأفراد الجماعات. فهناك في هذا النظام ثقافة وطنية واحدة، وفكرة الأمة بمدلولها السياسي تبدو أكثر بروزا. إلا أن هذه الأمة تنقسم إلى وحدات صغيرة قاعدتها الرابط العشائري في مناخ تنافسي لتحقيق فلسفة الإنجاز وترسيخ الأعراف من ناحية، وتقديم الأفضل من الضمانات لتنظيم العلاقات بين الجماعات وتحقيق العدل في أوقات السلم وفي زمن الاختلاف، من ناحية أخرى. ويلاحظ في هذه الأشكال السياسية لممارسة السلطة قدرتها على إحداث التوازن الاجتماعي وتحقيق الاستقرار في زمن الصراعات والخلافات، ففكرة الضمان والتعويض كانت قائمة لحل الخلافات بأبعاد قد تتجاوز المجتمعات المعاصرة.

وكانت أشكال النظام المجزأ التقليدي سائدة في أوساط عشائر الكورو - Turu في ليبيريا وسيراليون، وقبائل إيبو - في نيجيريا، وقبائل اللوي لفلولتا العليا، وقبائل وعشائر Ibo التونجا - Tonga في تنزانيا والصومال وإثيوبيا وكينيا.

١- حضارة البو، وهى عبارة عن جماعات صغيرة كفرق الصيد المنتشرة بين عشائر المبوٲو Hbuti والكونغ Kung والناريم Narem.

٢- حضارة المفايضة، وتشمل جماعات الكيسى Kissi والمونغو Mongo، وعشائر الهмба Hamba.

٣- حضارة الحنطة والغلال، وتمثلت في قبائل الكوبا Kuba، واللوبا Luba، والكونغو Kongo، والبمبا Bemba، واللوزى Lozi.

٤- حضارة الرماح وشملت عشائر الزولو Zulu، وانكولا Ankole والكيوكيو Masai & Nuer، وموسى والنيور Kikuyu.

٥- حضارة المدن، وهى متمثلة في حضارة مدن ياروبا You-ruba، وحضارة الداومى (٩) Asante، والأشانتى Ashanti.

مما سبق، يتضح أن المعالجات العلمية الغربية، خصوصا بين رواد الفكر السياسي والانثروبولوجي، لم تتقدم إلى مسالة فكرة التنوع والتعدد في الفكر السياسي الإفريقي، ولم تتعرض للأشكال السياسية لممارسة السلطة والسياسة، بل اهتمت فقط بتحديد المجتمعات الإفريقية المجزأة وسلوكها الانتاجي والغذائي من خلال دراستهم للبيئة.

إن الموروث السياسي الإفريقي لأشكال الحكم والسياسة يخبرنا بأن هناك العديد من الأنظمة المتفرعة والمجزأة والمكونة لأنظمة وأشكال جديدة لا ترتبط بالمعيار الثقافي أو اللغوي أو نوعية الحضارة. فهناك أشكال مركزية، وأشكال ونظم وحكم فرق الصيد، وفرق الزراعة أو الرعاع، وهذا بدوره يعزز الاعتقاد بأن التراث الإفريقي كان مزروعة وحاضنة فكرية لأفكار التعددية والتنوع في أشكال السياسة والحكم، إضافة إلى التعددية والتنوع الثقافي والتاريخي واللغوي.

#### المركزية وانتشار القوة السياسية :

بعد أن القينا نظرة على أنواع وأشكال السلطة والحكم والسياسة في الموروث الإفريقي العريق، يجور للمراقب أن يتساءل: ما هى القواسم المشتركة لهذه الأشكال السياسية؟ وكيف تختلف عن بعضها؟ وماهى مكونات الاختيار إذا كان هناك تشابه لهذه الأشكال في الإدارة والحكم؟

إنها الية الابتكار السياسي الإفريقي عندما كان المجتمع الإفريقي البسيط يقبل بأشكال سياسية معينة ثم يختار ما ينسابه منها ويبقى على الأخرى، ثم يطور أشكالا جديدة كلية تلبي احتياجاته في ممارسة السلطة والحكم، وكأنه بذلك يتحكم في اختيار أداة الحكم التى تعكس حاجاته ورغباته.

وكما سوف نوضح لاحقا، فإن هناك في تجربة الحكم والسياسة الإفريقية نوعين من الأشكال التنظيمية للعملية

9- Robert, Tigner "Colonial Chiefs in Chiefless Societies". Journal of Modern African Studies, vol 9. no 3 (1971. pp.250-275).

10 - Chrisrian P.Potholm, The Theory and Practice of African Politics, Prentice Hall Inc. op. Cit . 1979. p . 13 .

وجعل المجتمع يستمر في أداء مهمته. ومن ناحية أخرى، هناك لحظة الحرب والمواجهة، وهي تحتاج إلى خصائص معينة، وبالتالي فإن النظام المجزا الشامل يتيح المجال للتخصص في ممارسة العمل السياسي وفق القدرة والإمكانات والاستعداد، والذي من خلاله يتحقق الإنجاز.

ومن ضمن المؤسسات التي يتمتع بها هذا النظام وجود مكتب "رسول الحرب" وشاغله يمثل أعلى المهام نظرا لوجوده بين القوة السياسية والقوة الدينية، ووظيفته الأساسية تحديد الوقت المناسب للذهاب للحرب والمواجهة. ليس ذلك فقط، ولكن له مهمة تحديد السياسات العامة ومضامينها وتطبيقها والوقت المناسب لها.

فمكتب "رسول الحرب" (١٢) هو بمثابة المكتب السياسي التنفيذي في الأشكال السياسية المعاصرة، إلا أنه يختلف عنه من حيث المهام والتسمية، ويقال له ليبون Laibon ضمن عشائر مارساي Masais في كينيا وتنزانيا، ويدعى أركويوت -

Orkoiot في عشائر الناندي في كينيا، ويقال له موقوي Mugwe ضمن عشائر الميرو Meru في كينيا أيضا. والمنافسة كانت شديدة للوصول إلى هذا المنصب لما له من دلالات متعلقة بطبيعة الانجاز المحقق سلفا. ويذكرنا التاريخ بأحداث قريبة في الفترة من ١٨٨٩ إلى ١٨٩٠ حصلت ضمن عشائر وقبائل الموسي Masai في كينيا، حيث الصراع والتنازع حول تقلد منصب - ليبون - Laibon فكانت المنافسة عالية الحدة نظرا لتقدم أكثر من ليبون لهذا المنصب، وهذا يوضح أهمية فكرة درجة الإنجاز والتي تعنى في هذه التجربة الكفاءة والقدرة والولاء.

#### رابعا - النظام المجزا التدرجي الروحي :

يتميز هذا النظام بوجود مكاتب دينية مقدسة وتدرج اجتماعي معين أو امتلاك أشياء معينة مكرسة للعبادة. ويقوم التفاعل السياسي في هذا النظام على تحقيق نوايا دينية وطقوس ذات صفات مقدسة.

فالقائد الديني أو الروحي في هذا النظام هو رمز للوحدة القومية للأمة، وفي الوقت نفسه هو الحاكم الفعلي للأمة في المناسبات الدينية والروحية، ولكنه لا يتمتع بسلطة سياسية، وهذه مفارقة في طبيعة الأداء للعمل السياسي والقيادي في هذا النظام (١٤).

#### في زائير، يطلق عليه بالملك الإله - Divine King

وهو يملك خصوصية روحية مقدسة، ولكنه لا يملك القوة السياسية كما تفيد تجربة الأشكال السياسية عند عشائر الأنكول في أوغندا، حيث إن المجتمع الأنجولي ينقسم إلى Ankole طبقتين (الباهيما والميريو - Bahima Mairu) (العامة من الأفراد والنبلاء). وتشير هذه التجارب المختلفة إلى أن الأغلبية الساحقة من المجتمعات الإفريقية التقليدية مجتمعات متساواتية

والعشيرة هي الوحدة الأساسية للعيش والسياسة معا، وكل عشيرة لها قائد من كبار السن أو مجموعة قادة أو لجنة من مجموعة القادة الكبار في السن، يدور كل ذلك في غياب مفهوم السلطة السياسية للأمة. والحقائب التنفيذية كان يتم توزيعها عبر الاختيار المباشر وفي الهواء الطلق، وفي الأحيان القليلة كانت متورثة بحكم الاعراف (١١).

يتميز هذا النظام بوجود تجانس ثقافي ولغوي وديني ولكن في ظل إقليم ضعيف المعالم والحدود. إلا أن غياب سلطة مركزية في هذا النظام الطبيعي تسبب في هزيمته أمام القوة الاستعمارية في معظم مناطق القارة، إلا أن فلسفته لممارسة السلطة بعقل الجماعة لا تزال باقية في الثقافة الإفريقية.

ومن خلال مرورنا على أنظمة الفرقة والمجزأة كأشكال لممارسة السلطة والعملية السياسية في إفريقيا، لاحظنا أن هناك غائتين أساسيتين تغقان وراء هذا التطبيق الديمقراطي، هما: تعميق معاني "اللامركزية" للقوة السياسية، والطبيعة المساواتية للعملية السياسية في ظل وجود كيان أنظمة فرعية ذات شخصية اعتبارية. وهذا بكل تأكيد يسجل لثراث الفكر السياسي الإفريقي الذي سبق العديد من النظريات السياسية وتطبيقاتها.

#### ثالثا - النظام المجزا الشامل (١٢):

يتملك النظام المجزا الشامل هو الآخر نفس الصفات والخصائص للنظامين السابقين إلا أنه يتميز بعمليات التنشئة الاجتماعية المشتركة، بمعنى أن قطاعات تمتلك كيانها السياسي من خلال العمليات المشتركة لممارسة السلطة. وإذا كان هناك من مصطلح يطلق على هذا النظام، فليس لدينا في قاموس السياسي إلا مصطلح "الشعبي" أو "الجماهيري".

وفي هذا النظام، لكل شعب إقليم، ولا يحدد الشعب بالضرورة بعلاقات النسب والقربى، ولكن من خلال انتشار المؤسسات حسب طبقات العمر والانتقال من قطاع إلى قطاع آخر لممارسة العملية السياسية. وقد كانت التنشئة الاجتماعية المشتركة والكيان للجماعات الفرعية إحدى خصائص التجربة السياسية لقبائل وعشائر موسي Masai في كينيا وتنزانيا، وعشائر سنداي، وعشائر نياكوسا في تنزانيا، وعشائر ناندي وكيبسي واليرو في كينيا. ففي هذه الأشكال التنظيمية، كانت القواعد السياسية توزع على خلفية الانجاز Achievement، بمعنى تحقيق الأهداف والقيم والمبادئ والولاء للجماعة ومعتقداتها، فكان نتيجة لذلك وجود طبقتين: طبقة "كبار السن للقرية" والقادة المحاربين.

ويكشف لنا هذا النظام أيضا عن فلسفة أخرى ومهمة في تجربة الحكم والسياسة في إفريقيا، وهي وجود قادة أو أفراد أداء مهمة محددة، وهو مبدأ التخصص. فمثلا، هناك قادة في زمن السلم يمكن الاستئناس بهم وذلك لوجود خصائص معينة لديهم وقدرتهم على إظهار إرادة المجتمع واحترام العرف وحل النزاعات

١١ - مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

١٢ - جورج بالاندي، الأنثروبولوجيا السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ترجمة على المصري ١٩٩٠، ص ٦١ - ٨٠.

١٣ - انظر إلى بوثلام، مرجع سبق ذكره، ص ١٦ - ١٧.

١٤ - مرجع سبق ذكره، بوثلام، ص ١٨.

الإفريقي التقليدي أشكالا للحكم والسياسة - مركزية ولا مركزية - عبرت عنها مجتمعات وممالك وامبراطوريات غانا ومالي من القرن الحادي عشر إلى القرن السادس عشر إلى قيام ممالك باكونغو والباقندا والاشانتي Bakongo.

سادسا - الأشكال السياسية الملكية (١٦):

Monarchy Political Forms :

وتنوع هذه الأشكال الى ثلاثة نماذج:

١ - الملكية الهرمية

The Pyramidal Monarchy

٢ - الملكية المندولة

The Federated Monarchy

٣ - الملكية المركزية

The Centralized Monarchy

والشكل الأول الهرمي المندول، يتشكل بالمبادئ الفيدرالية في إدارته السلطة وممارسة العمل السياسي من خلال وجود سلطة سياسية مركزية وقائد للدولة معترف به من قبل كيانات الجماعة الفرعية، والنقل السياسي يكون دائما للجماعات الفرعية في هذا النظام. إن عضوية الفرد في جماعة فرعية تكسبه الانتماء للنظام، والسلطة السياسية تتمثل في قدرة الجماعات الفرعية على جمع السلاح والغذاء وتحصيل الضرائب والديون، وحل المنازعات العشائرية والمحافظة على حدود الدولة.

بمعنى أن هناك قاعدة الشعب والمتمثلة في العشائرية والعائلات، يلي ذلك وجود مجلس وحاكم وهو الملك. فالألية في هذا الشكل لاختيار ممارسي السلطة تعتمد على اختيار أعضائه مباشرة من قاعدة العائلات والعشائر إلى المجلس، ويختار الحاكم أيضا مباشرة من قاعدة العشائر والعائلات، وهو بالطبيعة قائد إحدى العشائر والعائلات القوية.

وهذا النموذج يمكن القول إنه منتشر في معظم أرجاء القارة، على سبيل المثال، لدى عشائر الاشانتي في غانا، والبنمبا في تنزانيا، والهوسا في جنوب إفريقيا، والهايا والشمبالا في تنزانيا، وعشائر البالويا في زانير، وعشائر اللور والنج في أوغندا. إلا أن عشائر وقبائل الاشانتي في غانا لها فلسفة سياسية أكثر ديمقراطية في توطين معالم هذا النظام، حيث إن المجلس هو الجهة الوحيدة الذي يختار الحاكم الأعلى - الملك - ويملك حق إقصائه في حالة عدم وفائه بتحقيق مبادئ وأهداف المجتمع السياسي الاشانتي أو عدم قدرته على مواصلة مهامه. فكل جماعة فرعية في هذا النظام لها حاكم خاص بها ومجلس مصغر أو - بتعبير عصري - حكومة مصغرة، تمارس اختصاصات القضاء والزواج والمحاكم وجمع وصنع السلاح وجمع الأموال والديون والضرائب. إنه النظام الفيدرالي على الطريقة الإفريقية البسيطة، وهذه

ضمن مفهوم الطبقة الاجتماعية، وامثلة ذلك عشائر وقبائل سوازي والزولو

Swazi & Zulu في إفريقيا الجنوبية، وقبائل وعشائر الأمهرية Amharas في إثيوبيا، متخذة من التدرج الاجتماعي كفلسفة عقلية لهذا التنوع.

خامسا - نظام القرية الذاتي والمستقل (١٥):

وهذا هو الشكل الأخير في النظام المجزا لأشكال ممارسة السلطة في إفريقيا وهو نظام القرية الذاتي والمستقل، وساد في نيجيريا ولا يزال إلى الآن بين قبائل ايبوباس Ibibios

وقبائل البول وياكوي في ساحل العاج وفي شرق إفريقيا ضمن عشائر السواحلي، حيث يتشكل هذا النظام على Bakwe هيئة نول المدينة ففي الشريط الساحلي للمحيط الهندي للقارة الإفريقية، أقيمت - لأول مرة في تاريخ الفكر السياسي - دول المدينة، والتي اعتمدت على نظام المبادلات التجارية في ظل ثقافة ولغة مشتركة، ولكن في غياب وجود سلطة مركزية سياسية، إلا أنها دول مستقلة وذات حكم ذاتي.

لقد كانت تتبنى هذه الدول أشكالا سياسية متعددة ومنها شكل نظام الجمهورية أو حكومة جمهورية، والبعض الآخر يعتمد على التسلطية، والأشكال الأخرى تتخذ من المفاوضات والمساومات كعملية سياسية لإتمام عمليات الضبط والاستقرار بين قادة التجار. وما يميز هذه الأشكال وجودها ضمن نطاق إقليمي قوى ومحدد، وذلك نظرا لخصوصية بيئة الحياة في تلك المناطق والتي تعتمد على التجارة والحروب. فدول المدينة هذه كانت تتحدد فيها أيضا عمليات الأحداث وصنعها من خلال محددات سياسية واقتصادية، والنماذج هي :

النموذج الأول : دولة المدينة

في ظل حكم استبدادي، ويشمل وجود قوة سياسية مركزية ضمن وحدات عشائرية.

النموذج الثاني : يعتمد على وجود وحدات سياسية تدار من خلال فكرة المجلس، والمجلس يمكن اختياره مباشرة أو بالاستيلاء عليه بالقوة، والقيادة السياسية في هذا النموذج جماعية.

النموذج الثالث : ويعتمد على وجود سلطة سياسية مركزية قوية في ظل قبول القيادة الجماعية للحياة السياسية. ويختار حاكم معترف به لإدارة الدولة من داخل المجلس، يكون من الأكفاء وليس من العموم.

ويلاحظ أن هذه النماذج كانت تعتمد على مبدأ انتشار السلطة السياسية - بمضامين القوة والقدرة - ومبادئ الاختيار المباشر في ظل البيات التدرج الاجتماعي ودرجات الإنجاز والكفاءة. صحيح أن هناك توضيحات لهذه الأشكال التي ارتضتها المجتمعات الإفريقية، ولكنها فضلت في ظل هذه التوضيحات الحصول على منافع انتشار السلطة والقوة السياسية. وفي كلتا الحالتين، ابتكر المجتمع

١٥ - مرجع سبق ذكره، بوثلام، ص ٢٠.

١٦ - مرجع سبق ذكره، بوثلام، ص ١٩.



١٨ - يعتبر الفكر السياسي الأفريقي مزيجاً من الفلسفة السياسية الغربية، والفكر السياسي الأفريقي، والفكر السياسي الأفريقي، والفكر السياسي الأفريقي... الخ.

١٩ - وهذا التطور يمثل فكر جماعات المصلحت والمصلحة والتمتع الذي والنظريات والاعتقالات في الفلسفة السياسية المعاصرة.

٢٠ - راجع في هذه الموضوعات المتعلقة بالسياسة والفكر:

John S. Mbiti, *African Religions and Philosophies* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1970), pp. 200-206.

٢١ - تفيد أبحاث الفيلسوف في إفريقيا بأن العالم الغربي والسياسي، كغيره من المجتمعات، ليس له دور في الفلسفة السياسية.

٢٢ - تفيد أبحاث الفيلسوف في إفريقيا بأن العالم الغربي والسياسي، كغيره من المجتمعات، ليس له دور في الفلسفة السياسية.

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

آخر مصدر مصنفه بالخطبة وهم الختم، وكل السن كتاب من حيث هو - يعني العربي - بطرا للمسلمين على قواعدها  
التي هي من كتاب السن والسن في كل الخطبة، وهم الختم، وكل السن كتاب من حيث هو - يعني العربي - بطرا للمسلمين على قواعدها



## أهمية الجيرونوتوقراطية في الحكم والسياسة في إفريقيا (٢٢):

تفترض الثقافة السياسية الإفريقية أن هناك علاقة ارتباطية بين العمر والحكمة واكتسابها، فالعمر يعنى هنا مدى اكتساب الفرد لمقومات الحنكة والحكمة والتعلل والرشاد لقيادة وتوجيه الآخرين، إنها فلسفة حكم كبار السن.

ففى معظم الأشكال السياسية التى مرت بنا، كنا نلمس مدى أهمية الرجوع إلى كبار السن فى أخذ المشورة والنصيحة، وتحديد ما هو خطأ وما هو صحيح لقيادة المجتمعات الإفريقية والمشاركة فى فض النزاعات وصنع السياسات العامة، فكان لهم دور مهم فى صنع القرارات السياسية والمصيرية.

لقد طورت المجتمعات الإفريقية نفسها باتجاه بناء مجتمعات العائلات من خلال التوسع فى الفلسفة الجماعية، وكان هذا طبيعياً، فتلك المجتمعات لم تكن سريعة فى تطورها مثل مجتمعات اليوم، حيث لم يكن هناك تراكم ثقافى متسارع، وبالتالي ظهرت أهمية كبار السن فى أن يتركز التراكم الثقافى والسياسى والمعرفى فى شخصهم لخدمة المجتمع.

فالجيرونوتوقراطية، كنظام سياسى ومصدر للسلطة والقوة السياسية، تفترض أن العمر الطويل يعنى التوصل إلى تراكم معرفى والحكمة والحنكة والرشد. وفى ظل تطور الأنماط الاجتماعية الإفريقية، فكبار السن هم بمثابة مخازن للمعرفة والثقافة والرشد والترشيد للمجتمع. وبالتالي، فإن المعرفة السياسية والدينية تتحول إلى قوة مختلفة المظاهر والمعانى لدى كبار السن.

وتتم عملية التنشئة السياسية للشباب من خلال غرس التجارب والمفاهيم والأفكار السياسية والاجتماعية وتعلمها من كبار السن. وعندما يتقدمون فى السن بدورهم، فيعتبرون من فئة كبار السن الحكماء. ففى تنزانيا، على سبيل المثال، وضمن عشائر وقبائل أروشا Arusha الكبار والشباب ينقسمون إلى درجتين، كل درجة من فئة الشباب أو كبار السن، يتم إعطاؤها تعليمات حول كيفية صنع القرار واستعمال الأسلحة وكيفية جمع والاحتفاظ بالطعام. وتهدف هذه التنشئة السياسية إلى اكتساب المهارات والحكمة والمعرفة والتى سوف تؤثر فى حياة الجميع. وكل ذلك يتم فى ظل وجود حكماء أكبر سناً من الجميع يصنع القرارات المصيرية لهم ويمشاركتهم.

إن تجربة المؤسسة الديمقراطية الشعبية والعائلية العشائرية فى إفريقيا تعكس دائماً هذا النمط من التفكير السياسى ضمن أفراد المؤسسة الاجتماعية، للبحث عن مفاهيم الشرعية والمشروعية. وقد اتخذت من قاعدة العمر وسيلة لحمل الأمانة السياسية والبناء المجتمعى معاً، وخدمت المجتمعات الإفريقية ولدة زمنية طويلة.

### الخلاصة :

لقد أوضح الاستطلاع التحليلى هذا، على أن التراث السياسى الإفريقى كان مزرعة حاضنة لأفكار النظرية السياسية وبكل مقوماتها من خلال مدرسة الديمقراطية المباشرة، إلا أنها لم تكن مدونة أو مكتوبة.

فالواقعية السياسية التاريخية الإفريقية لتجربة الحكم والسياسة أفرزت بناءات عمرانية سياسية، وكونت معماراً من المعرفة السياسية وكيفية إدارة شئون السلطة وممارسة القوة وتوزيعها بشكل مساواتى وعادل. فقدمت هذه المدرسة نفسها إلى قضايا المعرفة السياسية والحكم الرشيد والتعددية المركزية، والتزاوج بين السياسى والمقدس، وتوزيع السلطات والقيود السياسية كمرجعية للشرعية، وقدمت أيضاً أشكالاً وانماطاً سياسية كثيرة، فكانت المؤسسة الجيرونوتوقراطية تعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسة الدينىسياسية ومؤسسات المجتمع السياسى للرجال، ومؤسسات المجتمع السياسى للنساء، مؤسسات من خلالها يجد الأفراد فضاءات الحرية والعدل فى امتلاك مقومات "السلطة والثروة والسلاح".

وذهب الاستطلاع إلى استنتاج المصدر المعرفى الرئيسى لمفاهيم التعددية الجماعية كبذور كانت منتشرة فى التراث والفكر السياسى الإفريقى، ومعرفة أصول التعددية المركزية ووسائط انتشار ممارسة القوة السياسية. وقدم التحليل السبق الفكرى السياسى الإفريقى لموضوعات المرجعية والمراقبة والقيود وكيفية صنع البات فصل السلطات ضمن آلية ممارسة السلطة جماعياً.

واتضح من التحليل الاستطلاعى للمركب المفاهيمى التاريخى لتجربة الحكم والسياسة فى إفريقيا، وتحديدًا فى تراث الفكر السياسى الإفريقى، الخصوصية الثقافية فى تلازم "المقدس" مع "السياسى" كمصدر مؤسساتى لبناء علاقات القوة داخل المجتمع.

إن التنوع فى الأشكال السياسية الإفريقية التراثية يعبر عن غزارة وغنى الحياة السياسية الإفريقية، وهذا التنوع ليس له إلا البقاء كما كان فى الماضى، ويبقى فى الحاضر والمستقبل.

سوف يلاحظ القارئ ندرة الكتابات باللغة العربية حول موضوعات الفكر السياسي الإفريقي، خصوصاً في شقه التراثي والفلسفي وواقعيته السياسية التاريخية وعدم العناية بهذا الجانب، وحتى وإن وجد في غالبها تكراراً لوجهات نظر كتاب غير العربية، وهي كتابات تعكس في عمومها وجهة النظر الغربية الاستكشافية والاستغلالية، التي لا تعطي وزناً لتراث وإسهامات الأمم والشعوب.

- Adam, Thomas. Government and Politics in Africa, (N.Y: Random House, 1967).
- Bretton, Henry, Power and Politics in Africa (Chicago: Aldine Atherton, 1972).
- Carter, G. (ed). Politics in Africa, (Ny. Harcourt Bruce-Jovanovich, 1966).
- Achille, Mbembe, Independence and Sovereignty, in Africa, CODRIA, African Council for Social Research Development, No. 37, 1999.
- Brooks, Lester, Great Civilization of Ancient Africa, (Ny: Four Winds Press, 1971).
- Davidson, B., The Lost Cities of Africa (Boston: Little Brown, 1979).
- ., The African Genius (Boston: Little Brown, 1969).
- Douglas, M. and P. Kaberry (eds.), Man in Africa Garden (Ny: Doubleday, 1971).
- Eisnstadt, S.N., Primitive Political Systems (1959).
- Fortes M. and E. Evans Pritchard, African Political Systems (London: Oxford University Press, 1940).
- July, Robert, Precolonial Africa (NY: Scribner's Sons, 1976).
- ., A History of the African People (NY: Scribner's Sons 1970).
- Gluckman, M. "The Rise of the Zulu Empire", Scientific American, Vol. 202, No. 4 (1960).
- Halett, R., "African Politics in the Middle of the 19th Century", (University of Michigan Press, 1970).
- John, S. Mbiti, African Religions and Philosophies (Garden City, NY: Doubleday, 1970).
- Jan Vansina, Kingdoms of the Savanna (Madison: University of Wisconsin Press, 1969).
- Maquet Jacques , Power and Society in Africa (NY: McGraw-Hill, 1971).
- Jan van Velsen, The Politics of Kinship (London, Manchester University Press, 1964).
- J.E. Murphy, The Bantu Civilization of Southern Africa (NY: Thomas Crowell, 1975).
- John, Middleton and David Tait, Tribes Without Rulers (London: Routledge & Kegan Paul, 1959).
- Leutzion, Nehemia, Ancient Ghana and Mali (London: Methen, 1974).
- Markovitz (ed.), African Politics and Society (NY: Free Press, 1970).
- Melville, J. Herskovits, The Human Factor in Changing Africa (NY: Vintage Books, 1967).
- Maquet, Jacques, Civilization of Black Africa (London: Oxford University Press, 1972).
- Mandani, M., Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism (Cape Town, South Africa 1996).
- Max, Gluckman, Politics, Law and Ritual in Tribal Society (Chicago: Aldine, 1966).
- Murdock, George, Africa: Its Peoples and Their Culture History (NY: McGraw-Hill, 1960).
- Ottenberg, S. (ed.), Cultures and Societies of Africa (NY: Random House, 1965).
- Pothlom, C.P., The Theory and Practice of African Politics (Prentice-Hall of Canada, 1979).
- Radcliff-Brown, A.P. and D. Ford (eds.), Structure and Function in Primitive Society (Ny: Free Press, 1953).
- Robert, W. July, Precolonial Africa (NY: Scribner's, 1976).
- Roland, Joan, Africa: The Heritage and the Challenge (NY: Fawcett, 1975).
- Schapera, I., Government and Politics, Tribal Societies (NY: Schoken, 1968).
- ., Warrior King (London: Heineman, 1975).
- Said & Abdula, The Africa Phenomenon (Boston Allyn & Bacon, 1969).
- Trrell, Barbara, Tribal Peoples of Southern African (Cape Town, South Africa: Books of Africa, 1972).
- Tessler, Mark, Traditions and Identity in Changing Africa (NY: Harper & Ro., 1974).

# نحو تطوير حقيقى للشراكة الأورو - متوسطة

السفير/ هانى خلاف \*

الحساسية داخل فرادى الدول الأعضاء. كما يشمل هذا الشق الثقافى والاجتماعى والإنسانى جوانب دقيقة للغاية تتعلق بوضعية الأديان، ووضعية الأقليات، ومسائل حقوق الإنسان، وحركة السكان وغير ذلك من موضوعات تحمل بطبيعتها اختلافات وتنوعات فى الفهم والتطبيق بين أطراف الشراكة منذ زمن ليس قصيرا.

وقد يضيف البعض أسبابا أخرى لظاهرة التعطل النسبى التى شابت أنشطة التعاون الأورو-متوسطى فى الجوانب الاجتماعية والثقافية، ومنها عدم كفاية الهياكل المؤسسية المتخصصة فى تخطيط التعاون فى تلك المجالات داخل المنظومة العامة للمشروع. وقد يرتبط بذلك أيضا غياب المشاركة الكافية من جانب الفاعلين الثقافيين وممثلى هيئات المجتمع المدنى فى تشكيل الوفود الرسمية باجتماعات اللجان العامة ولجنة التسيير، والاكتفاء فى معظم هذه الوفود بعناصر ذات خلفيات دبلوماسية وقانونية وسياسية، وأحيانا اقتصادية ومالية.

وفى وقتنا البحثية الراهنة، نحاول تلمس جوانب المفارقة بين الطموحات التى

ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب، الأول يرتبط بالصدمة التى أحدثتها تفجيرات لندن ومديرى والربط بينها وحادث ١١ سبتمبر المساوى فى الولايات المتحدة، الأمر الذى يبدو أنه أدى إلى بعض الارتباك والميل إلى مراجعة بعض القناعات والمفاهيم والمشروعات وسرعات العمل التى كانت تحملها بعض الأطراف عند صياغة المشروع الأورو-متوسطى عام ١٩٩٥، خاصة فى المجالات المتصلة بحقوق الإنسان والنظرة إلى الأديان والثقافات، وقواعد ونظم الهجرة والسفر والسياحة والإعلام، والإنتاج الثقافى، والتعليم ودور المجتمع المدنى.

ويرتبط السبب الثانى بالطابع الخاص الذى تتسم به الالتزامات الواردة على الدول الأعضاء فى هذه السلة والتى يتداخل بعضها -من وجهة نظر البعض- مع مسائل سيادية دقيقة وأوضاع تتعلق بما يسمى بالشئون الوطنية والداخلية. فالمسائل التى تشغلها السلة الثالثة تمس فى أغلبها عناصر محورية تؤثر فى تشكيل أو إعادة تشكيل الهويات الوطنية للدول، كما تمس قواعد المشاركة المجتمعية وبعض الأوضاع الديموجرافية والإثنية

رغم التأكيد النظرى، من جانب أطراف إعلان برشلونة عام ١٩٩٥، على ضرورة تحقيق التوازن بين السلات الثلاث لمشروعهم فى الشراكة الأورو-متوسطة، إلا أن السلة الثالثة المعنية بالمسائل الاجتماعية والثقافية والإنسانية قد واجهت عددا من المشكلات والأعطال خلال السنوات المنقضية، أدت إلى تباطؤ فى بعض سرعات الإنجاز وتبديل فى بعض الأولويات.

من ناحية أخرى، فإن هناك من بين النخب والنظم العربية من لا يزال متمسكا بالرؤية القديمة في فهم الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان، ويرفض أية أفكار أو دعاوى تتعلق بأسبقية القانون الدولي على التشريع المحلي، كما يرفض أية قواعد مطلقة للتدخل في حالات الضرورة الإنسانية، وحالات الاضطهاد العرقي أو الديني للأقليات. والملاحظ أن معظم دول جنوب وشرق المتوسط ترفض حتى الآن إنشاء محاكم وطنية أو إقليمية للنظر في دعاوى حقوق الإنسان، وتحفظ حتى على تدخل الدول الشقيقة لها في الإطار العربي والإسلامي فيما يتعلق بأية مزاعم أو أحداث أو قضايا تمس ما تعتبره من الشئون الداخلية ومن خصائص السيادة الوطنية(١).

وتكمن الإشكالية الحقيقية التي تواجه مشروع الشراكة الأورو-متوسطية في مجالات حقوق الإنسان في عنصرين أساسيين، الأول: استمرار الخلط لدى الشركاء في الشمال والجنوب بين حقوق الإنسان وقواعد حمايتها من ناحية، وبين الرؤى والمواقف إزاء المشكلات السياسية من ناحية أخرى. ويؤدي ذلك إلى تسييس قضايا حقوق الإنسان واستخدامها بمعايير مزدوجة كعناصر ضغط وأوراق تفاوضية لتحقيق أغراض سياسية واستراتيجية. والعنصر الثاني: تمسك بعض الدول بفكرة أن المفهوم الأساسي لمبدأ (السيادة الوطنية) هو سيادة النظم الحاكمة فقط، واعتبار كل رأي وكل تدخل يمس تلك السيادة "شرا" بالضرورة أو عملا عدائيا ضد الدولة ينبغي التصدي له وعدم السماح به. لقد شهد المجتمع الدولي، على مدى العقود الخمسة الماضية، تطورات جريئة شارك فيها وشهد عليها العالمان العربي والإسلامي، أدخلت تطبيقات وأبعادا جديدة لمفهوم (السيادة الوطنية) ونطاق (الشئون الداخلية). أعطت هذه التطورات اعتبارا أكبر لقيمة "المواطن" وحقوق الفرد والجماعات السكانية والثقافية، بما جعل مساحات التداخل بين البيئة المحلية والبيئة الخارجية أكثر اتساعا مما كانت عليه في السابق. ورغم ذلك كله، فإن هناك من يتمسك بالفهم القديم لمبدأ السيادة الوطنية ومفهوم الشئون الداخلية، ويعتبر أن أي مشروع للشراكة أو التعاون أو الجوار ينبغي ألا يتجاوز كثيرا أبعاد هذا الفهم وتلك النطاقات الفاصلة بين ما هو محلي وما هو خارجي(٢).

وفي التقدير، فإن الأمر يحتاج إلى معالجات عقلانية عميقة وهادئة بأكثر من المواجهات السياسية المرحجة والبيانات العلنية أحادية الجانب. وقد يحتاج الأمر في البداية إلى دعم تطوير المعالجات الخاصة بحقوق الإنسان داخل فرادى الأقطار الواقعة في جنوب وشرق المتوسط وفي إطار النظم الإقليمية التي تجمع بين هذه الأقطار، بما يؤهل أطرافها للتعامل في هذه المجالات بما يلزم من شفافية ومسئولية وشجاعة سياسية. كما يحتاج الأمر في المقابل إلى صياغة سياسات ومواقف أوروبية موضوعية تطبق معايير موحدة في كل المواقف والحالات والمواقع، وتعتمد على تعزيز القدرات الوطنية لفرادى الدول أطراف الشراكة في مجالات إدارة العدالة، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتمكين المرأة وسائر الفئات الاجتماعية الأضعف. كما تعتمد على تقديم النموذج القدوة الخالي من وجوه النقص والعوار فيما يتعلق

وردت في نص إعلان برشلونة والتصورات القائمة آنذاك بشأن جوانب الشراكة في المسائل الاجتماعية والثقافية والإنسانية من ناحية، وبين ما ألت إليه الأحوال في نفس هذه الجوانب بعد نحو ١٣ عاما. ولعل مناقشاتنا في هذا الشأن تقدم إسهاما يمكن الاستفادة به في تطوير هذا الجانب الاجتماعي والثقافي والإنساني، خاصة ونحن على اعتاب صياغة مشروع الاتحاد المتوسطي الجديد الذي يستهدف تعزيز التفاهم والترابط بين أطراف الشراكة الأورو-متوسطية، وتجاوز ما قد يكون هناك من أعطال وعقبات. وسوف يتركز البحث هنا حول الموضوعات التالية:

\* مقارنة مسائل حقوق الإنسان والتطوير المطلوب لبعض المفاهيم والوسائل.

\* تطوير النظرة إلى الأديان وكيفية التعامل مع ظواهر الاختلاف.

\* قضايا الهجرة وأوضاع المهاجرين.

\* تطوير الاتصال الإنساني للأفراد والجماعات عبر الحدود الدولية.

\* أنشطة الإعلام والتعليم والإنتاج الثقافي.

**أولا- حقوق الإنسان في إطار الشراكة الأورو-متوسطية والحاجة إلى مقاربات ومناهج جديدة :**

شاركت العديد من الدول العربية والإسلامية، الأطراف في الشراكة الأورو-متوسطية، في صياغة وتطوير معظم الإعلانات والاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بتقنين وحماية حقوق الإنسان، وأعلنت التزامها بها ابتداء من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، وما لحق عليه من مواثيق وإعلانات واتفاقيات أخرى بخصوص الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، وحقوق المرأة والطفل، ومكافحة الاتجار في البشر، ومناهضة أشكال التمييز والتعذيب. إلى جانب ذلك، فإن الثقافة العربية والخبرة الإسلامية -التي تمثل شعوبها أغلبية سكان دول جنوب وشرق البحر المتوسط- بها من النماذج والخبرات ما يدل على احترام مبكر لجوهر حقوق الإنسان، ومكانة خاصة لمفاهيم نصرة المظلوم وإغاثة الملهوف وحماية الضعيف، وتكريم المرأة، واحترام الحق في الاختلاف، ومنع التمييز على أسس عرقية أو جنسية، وغير ذلك من قواعد عرفية ومبادئ فقهية في الثقافة العربية والإسلامية. رغم كل ذلك، فإن هناك في الجانب الأوروبي من يرى أن الدول العربية والإسلامية، الأطراف في مشروع الشراكة، لا تزال في حاجة إلى تطوير تشريعاتها والياتها الوطنية الخاصة بإدارة العدالة وحماية حقوق الإنسان، وأن المطبق فيها لا يتفق تماما مع المستويات والمعايير العالمية. ويركز هؤلاء الأوروبيون على عدد من المجالات، أهمها: حرية الاعتقاد وتغيير الدين، ومساواة المرأة بالرجل، وعقوبة الإعدام، وعلاقة الدين والمؤسسات الدينية بالنظم السياسية والتشريعية، إلى جانب مسائل أخرى تتعلق بنظم الزواج والأسرة، وحقوق الأقليات، وقواعد إدارة العدالة، وأوضاع المجتمع المدني.

بمكافحة العنصرية ومنع التمييز على أساس ديني أو عرقي أو مذهبي.

وعلى المستوى المؤسسي، قد يكون من الملائم أن يبتكر الاتحاد المتوسطي الجديد في هياكله التنظيمية آليات جديدة ومناسبة لمتابعة مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك على سبيل المثال:

أ- تخصيص جائزة ذات قيمة كبيرة لأفضل المؤسسات العاملة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان بدول الشراكة الأورو-متوسطة (مع وضع معايير محددة للترشح والاختيار بين هذه المؤسسات).

ب- اختيار عدد من الشخصيات القضائية المرموقة وذات الخبرة من دول جنوب وشرق المتوسط للمشاركة في بعض أعمال المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، خاصة حين يتعلق الأمر ببعض القضايا أو الدعاوى المرفوعة من جانب مواطنين من أصول غير أوروبية.

ج- إنشاء آلية متخصصة في إطار الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطة لمتابعة مسائل حقوق الإنسان، بحيث تسند إليها إعداد تقارير سنوية مشتركة عن أوضاع حقوق الإنسان في الفضاء الأورو-متوسطي بمنهجية موضوعية ومحايدة ومتوازنة تغطي كل أطراف الشراكة وليس طرفاً وحيداً منها.

د- إنشاء آلية مشتركة متخصصة في مسائل حقوق المهاجرين تتفرغ للنظر في دعاوى التعرض لممارسات عنصرية أو اضطهاد ديني أو جنسي بين أوساط المهاجرين والمقيمين خارج بلادهم الأصلية.

هـ- التوسع في الدورات التدريبية وورش العمل المشتركة لضباط الشرطة، ومسئولي السجون ومراكز الاحتجاز، ووكلاء النيابة، وشباب القضاة، وغيرهم من فئات تعمل في مجال إدارة العدالة، وذلك بهدف رفع قدراتهم المهنية وتبادل الخبرات والتعرف على نماذج الأداء الناجحة وطبيعة المشكلات المعقدة لإنفاذ حقوق الإنسان.

و- إعداد برنامج خاص لتطوير البنية الأساسية للسلطة القضائية وأجهزة إدارة العدالة في الدولة الفلسطينية المأمولة، بما في ذلك العمل على إنشاء أبنية نموذجية للمحاكم ومراكز الاحتجاز، ونظم الأرشفة وحفظ الوثائق وتحديث الوسائل والتقنيات الخاصة بالأدلة الجنائية والطب الشرعي ووسائل الاستجواب والتحقيق (٣).

## ثانياً- تطوير المقاربة لمسائل "الأديان" في إطار العلاقات الأورو-متوسطة :

شهدت أوروبا طوال سنوات القرن العشرين موجات مختلفة من الاهتمام بتأصيل العلاقة بين "الديمقراطية والمسيحية"، وتأسيس أحزاب سياسية على ضوء هذه العلاقة، كما شهدت في الربع الأخير من ذلك القرن محاولات متعددة لإحياء دور الكنيسة في روسيا ودول أوروبا الشرقية ضمن الضغوط السياسية التي

مورست من أجل إحداث التغيير الحاسم للنظم الشيوعية في تلك البلدان. إلى جانب ذلك، فقد تأسست أبنية الاتحاد الأوروبي وترتيبات الأمن والتعاون الأوروبية على أسس ومنطلقات تعتمد معايير العقلية المشتركة والميراث الحضاري المشترك

(like minded states) كأساس لهذا البناء والتوسع فيه، مما أدى إلى رفض انضمام تركيا -مثلاً- ذات الأغلبية السكانية المسلمة -إلى عضوية هذه المنظمات. من ناحية أخرى، توسع الفاتيكان -الذي يمثل رأس الكنيسة المسيحية الكاثوليكية- في سياسة الإرساليات التبشيرية في إفريقيا وبعض الدول العربية والآسيوية، وقام بأدوار ووساطات سياسية مباشرة في بعض قضايا الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

ورغم هذا الرصيد الكبير من ظواهر التوظيف السياسي للدين في أوروبا الحديثة، إلا أن كثيراً من الدوائر الأوروبية رأت أن مظاهر الصحوة الوطنية والدينية المقابلة التي ظهرت في العالمين العربي والإسلامي -خاصة بعد اندلاع الثورة في إيران وانتقال بعض أعمال العنف والانتقام المنسوبة إلى بعض عناصر من الشباب المسلم إلى بعض المدن الأوروبية- تمثل خطراً كبيراً وإخلالاً غير مقبول في موازين القوى. وراحت بعض تلك الدوائر تروج لنظرية المواجهة الحتمية والحاسمة بين الأديان، وذهب البعض منها إلى بدء ممارسات ميدانية لهذه المواجهة في مجال النشر الأدبي والتعبير بالكاريكاتور والأعمال السينمائية. كما ذهبت بعض الدوائر السياسية والأمنية أشواطاً بعيدة في ملاحقة المهاجرين المقيمين في أوروبا من ذوى الأصول العربية والإسلامية، والتضييق عليهم في تحركاتهم وأنشطتهم وممارساتهم للشعائر الدينية، وظهرت تصريحات استفزائية لبعض القيادات السياسية الأوروبية تتحدث عن المفاضلة بين هذا الدين وذاك، والتراتب بينها في درجات التحضر والتسامح.

وإذا كان إعلان برشلونة الخاص بالشراكة الأورو-متوسطة قد انتبه في سلته الثالثة إلى أهمية متابعة الرؤية المتبادلة للأديان، ودعا إلى حوارات بناءة بين المؤسسات الدينية المختلفة بهدف إشاعة روح التسامح والتكافل الإنساني، ومكافحة التعصب والتطرف الديني، فإن برامج العمل المتفق عليها لتحقيق هذه الأهداف المهمة لم تكن -في التقدير الشخصي- من الكفاءة والكفاية والعمق بحيث تستطيع التصدي بفاعلية لمواجهة تيارات العداء المتصاعدة وأشكالها المختلفة في الفضاء الأورو-متوسطي.

والمأمول -بصدق- أن يولى مشروع الاتحاد المتوسطي الجديد اهتماماً خاصاً بهذا المجال، وأن يصيغ برامج أكثر قدرة على التعامل مع الإشكاليات الحقيقية في مسألة العلاقة بين الأديان عموماً، وفي الإطار الأورو-متوسطي على وجه الخصوص.

وقد يكون من المفيد التقدم هنا ببعض العناصر والأفكار المقترحة تضمينها في هذه البرامج الجديدة الخاصة بتطوير العلاقة بين الأديان، والتي يمكن صياغتها في شكل وثيقة سياسية أو إعلان مبادئ، أو حتى في إطار اتفاقية تعاهدية ذات



جنوب وشرق المتوسط إلى أوروبا، حيث بدأت الأطراف الأوروبية في اتباع سياسات التضييق والمنع لتحركات الوافدين إليها من تلك المنطقة تحت ذرائع الوقاية من الإرهاب. وفي إطار هذه السياسات، تعرضت أيضاً أوضاع المهاجرين المقيمين في أوروبا من أصول عربية وشرق أوسطية لمراجعات وملاحظات لم تخل من بعض مظاهر التضييق والتعسف (٤).

ورغم ما أعلن في التقارير الدولية والأوروبية من مؤشرات عن التراجع المتوقع لأعداد السكان في أوروبا، واحتياج أسواق العمل إلى ما يقرب من ١٢٠ مليون عامل مع حلول عام ٢٠٢٥ لسد العجز المتوقع حدوثه في قوة العمل داخل المجتمعات الأوروبية (٥)، إلا أن المقاربات الأوروبية لهذا الموضوع اكتفت حتى الآن بتقديم حزمة غير واضحة المعالم من الخيارات، سميت بشراكات التنقل (Mobility Partnership). وتقوم هذه الخيارات على أسس القبول الانتقائي والمؤقت والتحكمي لفئات أو شرائح معينة من العمالة الأجنبية، وبدون توضيح لطبيعة الحقوق وفرص الاندماج التي سيتمتع بها هؤلاء المهاجرون الجدد والمؤقتون في المجتمعات الأوروبية، ومدى التزام الأطراف المستقبلية لهم بما نصت عليه الاتفاقيات الدولية بشأن حماية حقوق العمالة المهاجرة وعائلاتهم. وظهرت في إطار الأدب السياسي الأوروبي الراهن طروحات وأفكار عما يسمى بالهجرة الدائرية (Circular) والهجرة الموسمية (Seasonal) والهجرة الاقتصادية. كما ظهر الاهتمام بمسألة إعادة التوطين والترحيل لكل العناصر الأجنبية المقيمة في أوروبا بصفة غير قانونية، ومكافحة تيارات الهجرة غير النظامية (٦).

وعلى الجانب الآخر، ترى الدول النامية، خاصة تلك الواقعة في جنوب وشرق المتوسط، أن تركيز الجانب الأوروبي على الأبعاد والاحتياطات الأمنية في معالجة قضايا الهجرة والتشغيل، واستبدال الحراك الاجتماعي والإنساني الطبيعي للسكان على ضفتي المتوسط وآليات السوق الحر بنظم وقواعد انتقائية وتحكيمية، والاقتصار في منح التأشيرات على فئات بعينها كالمترددين وموردي الخدمات والدارسين وأصحاب الشهادات العليا والمتخصصة من شأنه -أولاً- أن يخفض من سقف الشراكة التي بنيت عليها الأفكار والطموحات الواردة في إعلان برشلونة عام ١٩٩٥، ومن شأنه -ثانياً- أن يؤثر في مدى تكافؤ العوائد المنتظرة من مشروع الهجرة لدى أطرافها المختلفة. وكان المفترض أو المطلوب، في تصور دول جنوب وشرق البحر المتوسط، أن تبني سياسات الهجرة الأوروبية على عناصر أكثر توازناً وواقعية على النحو التالي (٧):

١- أن تتبنى دول الاتحاد الأوروبي، مثلاً، سياسة الحصص العددية السنوية لاستقدام مهاجرين جدد بما يتناسب مع الاحتياجات المتطورة لأسواق العمل في كل منها. ويمكن أن يتم تجميع تلك الحصص في حصص أوسع تقدم باسم الاتحاد الأوروبي إلى الدول المصدرة للعمالة في إطارات تفاوضية رسمية ثنائية أو متعددة الأطراف. ويطلب من حكومات الدول المصدرة لتلك العمالة توفير ضمانات كافية تعكس مسؤولياتها عن تأهيل وتدريب مواطنيها قبل هجرتهم، حسب المستويات والمؤهلات

طابع قانوني بين مختلف أطراف الشراكة.

## عناصر البرنامج الجديد لتطوير العلاقة بين الأديان :

يمكن أن يتصدى البرنامج الجديد للإشكاليات والموضوعات التالية، وأن يكون هذا التصدي أولاً على المستوى المفاهيمي ثم على مستوى البرامج العملية والأنشطة التنفيذية.

(أ) المؤهلات المطلوبة في ثقافة وسلوك رجال الدين وعلماء الدين في العصر الحديث.

(ب) العلاقة بين المؤسسات الدستورية والسياسية من ناحية، والمرجعيات والمؤسسات الدينية من ناحية أخرى.

(ج) الضوابط اللازمة لتنظيم عمليات التبشير والدعوة الدينية خارج الحدود الدولية.

(د) حقوق وضوابط ممارسة الشعائر الدينية للأقليات المقيمة في مجتمعات ذات أغلبية مغايرة.

(هـ) قواعد النشر والتعبير المتعلق بالأديان وتجريم الإساءة إلى الرموز الدينية.

(و) حقوق غير المتدينين.

(ز) الدور الاجتماعي للمؤسسات الدينية وإمكانيات التعاون بين مؤسسات الأديان المختلفة في مجالات الإغاثة الإنسانية والتوعية الصحية والحفاظ على البيئة.

(ح) قواعد وضوابط تمويل الأنشطة الدينية وبناء دور العبادة.

(ط) الشكل التنظيمي الأمثل للتنسيق والتشاور بين ممثلي الأديان المختلفة في الإطار الأوروبي-متوسطي.

ونظراً للطابع الشائك والحساس لكثير من تلك الموضوعات المشار إليها والتداخل القائم بينها وبعض المفاهيم اللاهوتية والأصول الفقهية الواردة في بعض النصوص المقدسة، ونظراً أيضاً لمساس البعض منها بالأوضاع الدستورية والنظم السياسية القائمة في بعض البلدان المتوسطية، فقد يكون من الملائم والضروري أن يبدأ العمل في صياغة "مدونة السلوك" أو "مشروع الاتفاق الجديد" من خلال فرق مختلفة من علماء الأديان والمتخصصين في القانون الدستوري والقانون الدولي. ويستحسن في المراحل الأولى أن تتميز هذه الفرق بالعضوية المحدودة، وأن يحاط عملها بما يلزم من هدوء وجدية بعيداً عن "الفرقات" الإعلامية والتصريحات العلنية. وعندما تتوصل هذه المجموعات إلى مشروعات اتفاق محددة الملامح، يمكن عندئذ إحالة هذه النتائج إلى مستويات سياسية أوسع في إطار هيكل الشراكة الأوروبي-متوسطية. وفي تقديرنا، فإن إنجاز اتفاق حول عنصرين أو ثلاثة من العناصر المقترحة يمكن أن يكون خطوة تاريخية مهمة، تعقبها خطوات أخرى بالتدرج في اتجاه تطوير حقيقي للعلاقة بين الأديان في الفضاء الأوروبي-متوسطي.

## ثالثاً- قضايا الهجرة .. وأوضاع المهاجرين :

تركت حوادث الإرهاب، خاصة تفجيرات لندن في مارس ٢٠٠٤ ويوليو ٢٠٠٥، تداعيات سلبية على ملف الهجرة من دول

التواصل بين الشعوب ومؤسسات المجتمع المدني والجماعات المهنية المتخصصة في نطاق الشراكة الأورو-متوسطة، إلا أن العمل في هذا الاتجاه اقتصر على بعض الأنشطة الانتقائية والمتناثرة وذات الطابع المؤقت والثنائي، ولم يتطور إلى ترتيبات قانونية وتنظيمية محددة الملامح على نحو ما شهدته بعض النظم الإقليمية والأقاليمية الأخرى.

فالتابع لخبرات وأدبيات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE مثلا يمكنه أن يلاحظ أن "البعد الإنساني للأمن" قد شكل منذ إعلان هلسنكي عام ١٩٧٥ -ولا يزال يشكل- عنصرا أساسيا وفاعلا في تطوير علاقات دولها الأعضاء في شرق أوروبا وغربها، وذلك من خلال ترتيبات التواصل الشعبي عبر الحدود (People to People Exchange)، وتواصل الأفراد (Person to Person Contact)، ومن خلال القواعد الخاصة بمعاملة وحماية المهاجرين، وجمع شمل العائلات الموزعة بين البلدان، وتنظيم قواعد الزواج المختلط، ومنح التأشيرات في حالات السفر للدراسة أو العلاج أو زيارة الأقارب والأصدقاء، وفي حالات السياحة، والمشاركة في البطولات والأنشطة الرياضية، والمؤتمرات العلمية وغير ذلك.

وإذا كان الأساس السياسي والجغرافي والديموجرافي لإنشاء منظمة الأمن والتعاون الأوروبي يعتمد في معياره الرئيسي على فكرة الدول ذات أنماط التفكير المتشابهة، فإن هذا الأساس لا ينبغي أن يحول دون انتقاء بعض النظم والآليات المعمول بها في نطاق هذه المنظمة والأخذ بها في إطارات إقليمية أو أقاليمية أخرى كمشروع الشراكة الأورو-متوسطة، أو مشروع الاتحاد المتوسطي الجديد.

وسوف يساعد في تحقيق ذلك حقيقة أن بعض الدول الواقعة في جنوب وشرق المتوسط تشارك فعلا ومنذ منتصف التسعينيات تقريبا في كثير من أنشطة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، بصفتها شركاء في التعاون (Co-operation Partners).

وفيما يلي بعض العناصر والترتيبات المقترحة الأخذ بها في إطار تطوير التواصل الاجتماعي والإنساني بين الشعوب والجماعات لدول الشراكة الأورو-متوسطة، والمقتبسة -مع بعض التصرف والمواءمة- من بعض وثائق والتزامات منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (٨):

\* الاستجابة لطلبات الزواج بين أطراف ينتمون إلى جنسيات مختلفة، مع توافر الموافقة من جانب الدول التي سينتقل إليها المتزوجون للإقامة بعد الزواج.

\* العناية الخاصة بطلبات التحاق الأطفال القصر بذويهم المقيمين في بلدان أوروبية.

\* الاهتمام -على وجه استثنائي- بطلبات السفر لأغراض طبية أو صحية تتعلق بعلاج مطلوب لأحد أفراد العائلة أو حضور جنازة لأخر في دولة أخرى.

الفنية المعتمدة من المنظمات الدولية المتخصصة، وحسب الاحتياجات الفنية المطلوبة لأسواق العمل، وتعكس أيضا مسئوليتها عن انضباط والتزام هؤلاء المهاجرين في أثناء وجودهم بالخارج وضمان احترامهم لقوانين ونظم الدول المستقبلية لهم.

ب- أن تقبني دول الاتحاد الأوروبي سياسات واضحة ومتجانسة لتشجيع اندماج المهاجرين الأجانب داخل المجتمعات الأوروبية بطرق ووسائل تراعى حقوقهم الإنسانية والثقافية، ولا تشير لديهم الشعور بأنهم مواطنون من درجات أدنى. وأن يدرك الأوروبيون أن الاندماج لا يعني، ولا ينبغي أن يعني بالضرورة- الإذابة الكاملة لعناصر الهوية الثقافية الخاصة بهؤلاء المهاجرين، أو حرمانهم من حرية الاعتقاد والممارسات الدينية والاجتماعية التي اعتادوا عليها في بلادهم الأصلية، ما دامت هذه المعتقدات وتلك الممارسات لم تتجاوز حدود حياتهم الشخصية والعائلية.

ج- وبالنسبة لمعالجة الجوانب القانونية للهجرة ومحاربة الهجرة غير النظامية، فإن الدول الأوروبية كانت -ولا تزال- مطالبة باتباع سياسات أكثر كرما وجرأة لتشجيع ودعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول جنوب وشرق المتوسط، وربما أيضا في الدول الواقعة على الحزام الجنوبي والشرقي المحيط بتلك المنطقة، بما يخلق المزيد من فرص العمل والتشغيل ومكافحة البطالة ورفع مستويات المعيشة بها، وبما يجعل الهجرة إلى أوروبا خيارا غير ضروري وغير حتمي، وبما يخفف من ضغوط العبور والنزوح.

د- وتؤكد الأطراف النامية في شرق وجنوب المتوسط أن تعزيز قدراتها على إدارة اقتصاداتها الوطنية بصفة عامة وإدارة مشكلاتها السكانية، ورفع مستويات نظمها التعليمية والتدريبية من خلال قنوات وآليات التعاون الدولي، من شأنهما تحسين قدراتها في ضبط وتطوير سياساتها إزاء تدفقات الهجرة وتأمين هذه التدفقات والتحركات بما يعزز أمن الدول المستقبلية للهجرة أيضا.

هـ- وهناك من بين أطراف جنوب وشرق المتوسط من يرى أن تسوية المشكلات السياسية القائمة في منطقة الشرق الأوسط والتوصل إلى سلام حقيقي وشامل ودائم بين دول المنطقة، من شأنهما أن يخففا الضغوط الاقتصادية والسياسية والأمنية الدافعة إلى هجرة المواطنين إلى الخارج. ويحاول أصحاب هذه الرؤية إقناع الاتحاد الأوروبي بضرورة القيام بمساع وجهود أكثر نشاطا، وربما أكثر استقلالية، في اتجاه تسوية مشكلات الصراع العربي - الإسرائيلي مثلا، والإسراع بخطوات إقامة الدولة الفلسطينية، وتفعيل مشروع إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط .. وغير ذلك مما لا تزال هياكل الشراكة الأورو-متوسطة عاجزة عن التحرك فيه بفاعلية، رغم كل الاجتماعات والحوارات واللقاءات والأنشطة السياسية والدبلوماسية التي تتم في هذا الصدد.

رابعاً- التواصل الإنساني بين الأفراد والجماعات عبر صفتي المتوسط :

رغم أن إعلان برشلونة قد شجع منذ عام ١٩٩٥ عمليات

الأوروبية من تجارب الاحتكاك والتواصل التاريخي المباشر مع الشعوب والثقافات الواقعة في جنوب وشرق المتوسط. إن هناك عددا متزايدا من الدول المنضمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي، جاء احتكاكها مع الجانب الآخر فقط في إطار أزمات البترول، والإرهاب، أو من خلال عمليات تزوير العملة والتخريب وتجارة المخدرات في أثناء فترات الحكم الشيوعي السابق بها، أو من خلال الذاكرة التاريخية المحفوظة عن فترات الخضوع للإمبراطورية التركية.

وعلى الجانب الآخر -أي جنوب وشرق المتوسط- لا تزال تسود أيضا في كثير من الأعمال الإعلامية والثقافية وفي وسائط التعبير الفني الأخرى صور غير مكتملة وغير دقيقة، وربما مشوهة، عن ثقافة الأوروبيين وأنساقهم القيمية وعاداتهم الاجتماعية. ولا تزال بعض هذه الصور والإصدارات تحفل بإيماءات عن مؤامرات كبرى خفية يشارك فيها الأوروبيون وتستهدف النيل من مصالح الشعوب العربية، أو قد تستهدف هدم الإسلام، كديانة وثقافة وشريعة. وتضاف صور أخرى تخلط بين سياسة الحرية في أوروبا وظواهر الإباحية والانحلال الخلقي والاستغلال الاقتصادي والعنصرية.

وسوف يحتاج الأمر، من أجل تعزيز روح الشراكة الأوروبية-متوسطية، إلى سياسات وبرامج جادة للعمل الإعلامي والثقافي والإبداع الفني، تقوم على عدة جوانب وعناصر، نقترحها فيما يلي:

١- إعداد خطة متكاملة لمراجعة المناهج الدراسية المقررة لعلوم التاريخ والحضارة بالمدارس والجامعات بهدف تنقيتها من الصور المشوهة أو الحقائق المزيفة عن الآخر، وتأكيد ضرورة إبراز جوانب العطاءات الحضارية والإنسانية المتبادلة التي تمت بين ضفتي المتوسط، حتى في مراحل الصراع والعداء السابقة. ومن بين ذلك مثلا الجوانب العلمية الإيجابية في الحملة الفرنسية على مصر ومنطقة شرق البحر المتوسط، ودور البعثات التعليمية العربية إلى فرنسا وإيطاليا في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وتأثيراتها في حركة النهضة والتنوير بالبلاد العربية، ودور العمالة المهاجرة في إعادة بناء أوروبا الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية.

٢- صياغة برنامج معلوماتي دقيق لرصد وتوثيق دور الهجرات العربية المبكرة من دول شمال إفريقيا العربية في بناء النهضة الأوروبية الحديثة. وفي ذلك، يمكن الرجوع إلى الوثائق والدراسات المتاحة لدى المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ومجلداتها الصادرة عام ١٩٩٥ بعنوان (هوية المسلمين وثقافتهم في أوروبا). وفيها توثيق تاريخي واضح لهجرة العمالة المغاربية إلى أوروبا، ابتداء من نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ودور العمال المغاربة والجزائريين في تنمية مناجم الفحم وبعض الصناعات الأخرى، وفي الحلول محل المجندين الفرنسيين في الأعمال المدنية خلال الحرب العالمية الأولى، وفي تكوين فرق عسكرية مغربية وجزائرية وتجهيزها للالتحاق بالقوات الفرنسية، حين أنزل الحلفاء مع

■ الاهتمام، في حالة رفض الطلبات المقدمة لمثل هذه السفريات الإنسانية والعائلية، بإبداء الأسباب مكتوبة وبتوفير فرص المراجعة القانونية والقضائية لقرار الرفض.

■ التزام الحكومات بالإعلان عن كافة القوانين واللوائح والإجراءات الوطنية المعمول بها في نظم السفر والهجرة والتجنس والعلاج بالخارج، وتوفير الشفافية الكاملة لها على كافة المستويات الداخلية والخارجية.

■ الالتزام بعدم التمييز في معاملة الطلبات المقدمة للسفر على أساس من العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس أو لأسباب اجتماعية أو اعتقادية، وعدم الربط بين رفض طلب لأحد الأفراد بمصير طلب فرد آخر من أقاربه أو معارفه.

■ تيسير إجراءات السفر -الفردى أو الجماعي- لأغراض مهنية أو لأغراض السياحة، والعمل على تخفيض الوقت المستغرق للموافقة على الطلبات المقدمة في هذا الشأن.

■ النظر في عقد اتفاقيات تكميلية لتحسين المعاملات القنصلية والإجراءات القانونية والإدارية بغرض توفير وتيسير المساعدة المطلوبة للمواطنين الزائرين من بلاد أخرى.

■ تشجيع الاتصالات المباشرة بين الشباب والاتحادات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال رعاية الطلاب والشباب، وعقد اتفاقيات وبرامج ثنائية أو متعددة الأطراف لتنظيم وتشجيع المشاركة في أعمال ثقافية وتعليمية مشتركة لصالح الشباب.

\* تيسير الاتصالات الهاتفية والبريدية بحرية عبر الحدود وتخفيض أسعارها وزيادة كفاءتها الاتصالية واحترام خصوصية هذه الاتصالات والرسائل واستخدام الخطوط الدولية في هذه الاتصالات.

### خامسا- تطوير العمل الإعلامي والتعليمي والثقافي لتعزيز الشراكة :

لا تزال الصور المقدمة في الصحف ووسائل الإعلام وبعض قنوات التعبير والإبداع الأخرى، القائمة في ضفتي المتوسط عن ثقافة الطرف الآخر ونسجته القيمية وعاداته الاجتماعية، أسيرة لبعض القوالب النمطية السلبية المرسومة منذ عصور الصراع القديمة، وفترات الدفع والجذب والتحفز والعداء التي سادت العلاقات التاريخية بين أوروبا والعالم العربي حتى منتصف القرن الماضي. ورغم المحاولات الجادة التي ظهرت في بعض قنوات التعبير الثقافي والإبداع الفني من جانب كلا الطرفين، والتي سعت إلى إبراز بعض الجوانب الحضارية والمساهمات الفكرية والإنسانية والأدوار التنويرية التي قام بها كلا الطرفين تجاه الآخر، إلا أن هذه المحاولات ظلت متناثرة وموزعة واجتهادية، ولا تحكمها رؤية جماعية متجانسة ولا سياسات رسمية داعمة(٩).

وقد يؤدي اتساع رقعة العضوية للاتحاد الأوروبي إلى استمرار، وربما تعزيز هذه الظاهرة، بسبب تباين نصيب الدول

(مصطفى كامل - أحمد لطفى السيد - طه حسين - حسين مؤنس - محمد حسين هيكل - توفيق الحكيم - زكي نجيب محمود).

٤- إنشاء هيئة أورو-متوسطية لتقييم الشهادات العلمية والمهنية وإجراء المعادلات اللازمة لها، وذلك فى إطار تسهيل عمليات التبادل العلمى والتدريبى بين الجامعات ومراكز التدريب، وتيسيرا أيضا لعمليات التعاقد مع العمالة المطلوبة لأسواق العمل الأوروبية.

٥- إنشاء صندوق لتمويل الأعمال الفنية والسينمائية والمعارض المشتركة، بحيث يتم التخطيط لموضوعات هذه الأعمال المشتركة على نحو يستكمل النواقص، ويصحح بعض الصير والمفاهيم المغلوطة، وينمى قيم التعاون والتكامل واحترام الآخر.

فرنسا الحرة جيوشهم فى شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية. كما لعبت العمالة العربية -التي استقدمت إلى أوروبا فيما بعد انتهاء تلك الحرب- دورا فى تنفيذ مشروعات إعادة البناء والتعمير، خاصة ما يتعلق منها بشبكات المياه والصرف الصحى، والكهرباء، والتشييد، والعمل فى الصناعات ذات الأخطار الصحية والبيئية وخدمات المطاعم والفنادق والأعمال البلدية الأخرى(١٠).

٢- صياغة برنامج لرصد وتحقيق التوجهات الفكرية والأدبية نحو البحر المتوسط فى تاريخ الفكر والأدب العربى. وقد يمكن بعد ذلك ترجمة وتعميم المنتجات الأدبية والروائية التى حفل بها الإنتاج اللبنانى والمصرى والفكر المغاربى فى هذا الشأن، علما بأن هناك رصيذا كبيرا من الكتابات المصرية فى هذا الشأن

## هوامش ومراجع :

(١) انظر فى ذلك الدراسة النقدية المتميزة التى أعدها الدكتور إبراهيم بدوى الشيخ عن الميثاق العربى لحقوق الانسان، مكتبة النهضة، القاهرة، ٢٠٠٥.

(٢) هانى خلاف وأحمد نافع (الوطن العربى .. قضايا مستقبلية)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٨، انظر الفصل الخاص بتطور مفاهيم السيادة الوطنية والشئون الداخلية فى العلاقات الدولية المعاصرة.

(٣) يمكن أن يتولى برنامج الامم المتحدة الإنمائى UNDP هذا المشروع ضمن أنشطته التنفيذية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، بما فى ذلك قطاع غزة.

(٤) خصص مجلس أوروبا Council of Europe تقريره السنوى عام ٢٠٠٥ لرصد ظواهر عدم التسامح والتمييز العنصرى وما يسمى بالإسلاموفوبيا، وذلك بناء على الوقائع التى رصدها له المركز الأوروبى لمراقبة الحقوق الاساسية European Monitoring Center on Racism and Xenophobia

(5) Green Paper on an EU Approach To Managing Economic Migration by the Commission. Bruxelles, 11 May 2005.

ولزيد من التفاصيل والإحصاءات الخاصة بتوقعات السكان فى أوروبا، انظر:

- World Migration: Costs and Benefits of International Migration. IOM, Geneva, 2005. PP. 139-140.

(٦) عقد معهد الجامعة الأوروبية اجتماعا تمهيدا للخبراء وصانعى السياسات بدول الشراكة الأورو-متوسطية لطرح واستطلاع الجوانب المختلفة لمفهوم وتطبيقات الهجرة الدائرية وذلك بمدينة فلورنسا بإيطاليا يومى ٢٨ و٢٩ يناير ٢٠٠٨.

Euro -Mediterranean Consortium for Applied Research on International Migration. (CARIM). w.w.w. carim.org / circular migration.

(٧) يمكن الرجوع إلى النصوص الأصلية للطرح العربى ومواقف الدول الواقعة جنوب وشرق المتوسط من خلال بيان السيدة وزيرة القوى العاملة والهجرة فى جمهورية مصر العربية أمام الحوار العالمى رفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية، الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، أكتوبر ٢٠٠٦. وكذا فى بيان منسق المجموعة العربية، ممثل مصر، أمام الاجتماع الأول لوزراء الهجرة بدول الشراكة الأورو-متوسطية المعقود فى إقليم الجارف، البرتغال، ١٨-١٩ نوفمبر ٢٠٠٧.

(٨) إعلان هلسنكى للامن والتعاون فى أوروبا عام ١٩٧٥، وثيقة مدريد عام ١٩٨٨، وثيقة فيينا عام ١٩٨٩ بشأن الاتصالات الإنسانية.

(٩) انظر: هانى خلاف وأحمد نافع، (نحن وأوروبا)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٧، (الفصل الخاص "صورة العرب والمسلمين في السينما الأوروبية" والفصل الخاص "ظواهر التواصل والتبادل حتى في فترات الصراع").

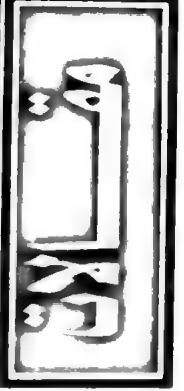
(١٠) تضمنت الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع الأول لوزراء الدول العربية المعنيين بالهجرة والمغتربين، تحت رعاية الجامعة العربية، القاهرة ١٨ - ١٩ فبراير ٢٠٠٨، النص على "دعوة الأمانة العامة للجامعة العربية، بالتنسيق مع المنظمات العربية ومعاهد البحوث المتخصصة، إلى تجميع الدراسات والأبحاث القائمة حول أحجام وأشكال المساهمات المختلفة التي قدمها ويقدمها المهاجرون العرب في تنمية الإنتاج والخدمات بالدول الأجنبية المستقبلية لهم، والإفادة بنتائج هذه الدراسات في محافل الحوار وإطارات الشراكة التي تتم بين المجموعة العربية والتجمعات والقوى الدولية، وفي تعزيز المواقف التفاوضية للدول العربية فيما يتعلق بعوائد وأفاق الهجرة القانونية من البلدان العربية".

ولمزيد من التفاصيل حول دور المهاجرين العرب في أوروبا، انظر: أعمال الندوة الدولية التي نظمتها جامعة الدول العربية، القاهرة، أبريل ٢٠٠٧، حول موضوع (المغتربون العرب في المهجر الأوروبي ودراسة حالة دول شمال إفريقيا) وعلى الأخص منها:

- دراسة د. عمار جفال، مدير مخبر البحوث والدراسات بكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

- ودراسة د. سمير بoudinar، رئيس مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية، وجدة، المملكة المغربية بعنوان (الوضع القانوني للمغتربين المغاربة في دول غرب أوروبا).





## المواقع الراهنة للقوى فى النظام الاقتصادى العالمى .. قراءة فى التقارير الدولية

د. محمد عبد الشفيق عيسى \*

يساوى ألف مليار كما هو معروف). وأما متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى، فقد قدر بنحو ٤٢ ألف دولار أمريكى. وبما أن إجمالى الدخل الكلى على مستوى العالم يبلغ نحو ٦٠,٦ تريليون دولار، فإن الاقتصاد الأمريكى يولد خمس الناتج العالمى على وجه التقريب، كما أن متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة يبلغ خمسة أضعاف المتوسط العالمى الذى يصل إلى ٩٤٠٠ دولار.

وتأتى الصين بعد الولايات المتحدة مباشرة من حيث حجم الدخل القومى، بمستوى يقدر بنحو ٨,٦ تريليون دولار وفق طريقة تعادل القوة الشرائية أيضا. أما إذا استخدمنا الطريقة العادية، فإن حساب الدخل لن يزيد على ٢,٦ تريليون دولار تقريبا. ولكن شتان، فتعداد الصين يبلغ ١٣٠٠ مليون نسمة. ويقسمة الدخل القومى على عدد السكان، يصبح متوسط نصيب الفرد فى الصين ٦٦٠٠ دولار، أى نحو سئس المتوسط الأمريكى. ومن المثير للاهتمام أن تعداد الولايات المتحدة السكانى وصل عام ٢٠٠٥ إلى ٢٩٦ مليون نسمة، وبذلك فهم، بعد استبعاد الصين والهند، من أكبر دول العالم من الناحية السكانية، ولا يناهزها فى العدد سوى

ولكننا فى هذا المقال، سنحاول تقديم تفسير لمظاهر القوة والتفوق على المستوى الدولى، وما يقابلهما من الضعف والتهميش من خلال قراءة للتقارير الدولية المتخصصة التى تتناول هذا الموضوع من وجهة نظر اقتصادية. ويجب أن نشير هنا إلى الطبيعة "النسبية" للنتائج التى توردها تقارير المنظمات الاقتصادية الدولية، والمنتديات الفكرية، ومراكز البحث، والتى يجب أن تستخدم بحذر بوصفها دليلا عاما إرشاديا، وليست من قبيل الحقائق الثابتة.

ولنبدا بمجموعة الدول المسيطرة على النظام الاقتصادى العالمى أو الدول الصناعية المتقدمة وتضم: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وكندا، وإيطاليا، واليابان.

**القوى المسيطرة:**

إن أكبر اقتصاد منفرد فى العالم هو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، ويعبر عن ذلك بمؤشرات عديدة، أولها حجم الدخل القومى. ووفقا لتقرير البنك الدولى "التنمية فى العالم ٢٠٠٧"، فإن مستوى الدخل الأمريكى لعام ٢٠٠٥، بالطريقة الحسابية المسماة تعادل القوة الشرائية، بلغ ١٢ و٤ تريليون دولار: (التريليون

ظهرت نظريات عديدة فى علم العلاقات الدولية تفسر أنماط السلوك الخارجى والعلاقات المتبادلة فى المنتظم الدولى، مثل النظرية المثالية، والنظرية الواقعية، والمدرسة السلوكية والنظامية، وما بعد السلوكية، وما بعد النظم، ومدرسة الاقتصاد السياسى، ومقتربات تحليل الصراعات وتسوية النزاعات، وغيرها كثير مما يعنى به دارسو العلاقات الدولية.

(\*) استاذ العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة.

بالحصول على سلع وخدمات أجنبية عبر إصدار كميات إضافية من الدولار، كما تتدفق عليها الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، من خلال حيازة سندات وأذون الخزانة الأمريكية ومعاملات البورصة، بالإضافة إلى الودائع المصرفية في البنوك الأمريكية، أكبر بنوك العالم.

ويشير ذلك كله إلى أن الولايات المتحدة تحصل على ما يسمى ريع السيطرة، بمعنى أن مركزها العالمي الحاكم، سياسيا وعسكريا وثقافيا، يمكنها من جني مكاسب اقتصادية كبرى.

### القوى الصاعدة في النظام الدولي الجديد:

تتعدد القوى الصاعدة الجديدة، ومن أهم مراكزها آسيا الشرقية بالتحديد. وهذه القوى الآسيوية لها أكثر من صنف، فهناك ما يسمى بالجيل الأول للبلاد حديثة التصنيع منذ السبعينيات من القرن الفائت، وهي أربع دول: كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة، وهونج كونج الصينية. وهناك أيضا، من الجيل الثاني للثمانينات والتسعينات، دولة واحدة صعدت واستمر صعودها (ماليزيا) بينما هبط آخرون من بعد صعود قصير، وهي: إندونيسيا، وتايلاند، والفلبين. ثم هناك (دولتان - قارتان): الصين والهند.

من ناحية أخرى، برزت بعض دول أمريكا اللاتينية، ونخص بالذكر البرازيل، التي عالجت جراح التضخم والركود منذ مطلع الألفية، خاصة مع رئاسة (لولا دي سيلفا)، والمكسيك التي - مع صعود نسبي - تعاني ما تعاني، ولم تفلح في إنقاذها تماما منظمة التجارة الحرة التي تنضم إليها مع الولايات المتحدة وكندا، باسم (نافتا). وهناك إلى حد معين الأرجنتين، خاصة بتزايد صادراتها من السلع الغذائية، وشيلي، التي حققت نجاحا معينا في برنامجها (المثير للجدل) للتكيف الهيكلي. وكل هذا الصعود رافقه هبوط أو بقاء في موضع (محلل سر) - كما يقال - لدول كانت تحسب من (الجيل الأول للبلاد حديثة التصنيع) في السبعينات، خاصة كولومبيا، وبوليفيا، وأوروغواي.

منطقة أخرى شهدت بعضا من صعود الصاعدين، وهي منطقة أوروبا الشرقية والوسطى والبلقان، ونستثنى هنا روسيا الاتحادية، كحالة خاصة لدولة صعدت بعد الهبوط الذي صاحب فقدان موقعها المسيطر في النظام العالمي السابق. وقد حققت هذه المنطقة إنجازات متنوعة حتى منتصف السبعينات، اقتصاديا واجتماعيا، خاصة في التصنيع الثقيل، والتعليم العام، والصحة العامة، ثم أصابها ما أخذ يصيب الاتحاد السوفيتي من علل ثقيل. بعد انهيار المنظومة السوفيتية كلها، انضمت عشر من دول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوربي. وقد برز العديد من دول أوروبا الشرقية في السنوات القليلة الأخيرة، منها التشيك، وبولندا، وسلوفينيا، وكذا: المجر، وكرواتيا. ولكن البعض هبط بصورة حادة، خاصة: البوسنة، والبنان، إلى حد ما، ومقدونيا، ومنطقة كوسوفا ذات الوضع الخاص. ومن المثير للتأمل أن تكون هذه البلدان الأخيرة منتمية، بدرجات متفاوتة، للعالم الإسلامي.

ونورد هنا بعض المؤشرات عن واقع هذه الدول الصاعدة.

تتمتع الصين بأحد أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم ٩,٦٪ كمتوسط للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، كما أن الهند حققت معدل نمو بلغ ٦,٩٪. ولكن، إذا كانت الهند - ذات التعداد السكاني البالغ نحو ١١٠٠ مليون نسمة (عام ٢٠٠٥) - حققت حجما للناتج المحلي الإجمالي، في العام نفسه، يقدر بنحو

إندونيسيا بتعداد يبلغ ٢٢١ مليون نسمة، تليها البرازيل (١٨٦ مليوناً). ويلاحظ أنه في أيام نظام "القطبية الثنائية" الأمريكي - السوفيتي السابق، كان الاتحاد السوفيتي يتجاوز تعداد الولايات المتحدة، وكان يشغل سدس مساحة اليابسة الأرضي. أما الآن، فقد هبط تعداد روسيا الاتحادية - وريثة الاتحاد السوفيتي - إلى ١٤٣ مليون نسمة، وهو ينمو بالسالب (أي يتناقص عبر الزمن) وبمعدل بلغ ٠,٤٪ خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥. وروسيا حاليا لا يزيد حجم الدخل القومي فيها على ١,٥ تريليون دولار، وبمتوسط لنصيب الفرد ١٠ آلاف دولار، أي أقل من ربع الرقم الأمريكي.

ومن بين الدول الصناعية المتقدمة، فإن أقرب الدول إلى الولايات المتحدة هي اليابان (١٢٨ مليون نسمة) ولكن بحجم للدخل القومي لا يزيد على ٤ تريليونات دولار تقريبا، أي أقل من ثلث الدخل الأمريكي، مع متوسط لنصيب الفرد ٣١,٤ ألف دولار. بينما أن بريطانيا (٦٠ مليون نسمة فقط) يبلغ دخلها ١,٩ تريليون، بمتوسط للفرد ٣٢,٦ ألف دولار، وقريب من ذلك: فرنسا، وألمانيا.

وفي ظل تمتع الولايات المتحدة بتعداد سكاني كبير وارتفاع في دخل الأفراد، فهي تشكل أكبر سوق استهلاكية في العالم، خاصة مع ارتفاع الميل للاستهلاك في المجتمع الأمريكي، مما يميز هذا الاقتصاد الذي يعتمد على الاستهلاك، قبل الادخار والاستثمار، كآلية لدفع مسيرة النمو الاقتصادي. ولذلك تتهاوت مختلف الدول على التصدير للولايات المتحدة التي يبلغ نصيب الاستهلاك العائلي من الناتج المحلي الإجمالي فيها ٧١٪ (عام ٢٠٠٥) مقابل ٥٧٪ في اليابان على سبيل المثال. وتبلغ قيمة الواردات الأمريكية ١,٧ تريليون دولار من إجمالي الواردات العالمية المقدرة بنحو ١٠,٦ تريليون دولار مقابل واردات بنحو نصف تريليون دولار تقريبا لكل من بريطانيا وفرنسا واليابان، و ٠,٧ تريليون لألمانيا.

الولايات المتحدة أيضا هي أكبر مستثمر عالمي، بحكم كونها صاحبة أكبر نصيب من ملكية الشركات عابرة الجنسيات على امتداد العالم. وقد بلغت قيمة "الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة" للولايات المتحدة ١٠٧ مليارات دولار تقريبا عن عام ٢٠٠٤، بفارق هائل مع أقرب الدول إليها وهي بريطانيا (٧٢,٥ مليار). ولا يزيد نصيب فرنسا على ٢٤,٥ مليار، بينما قدرت حصة ألمانيا بالسالب، وقدمت اليابان ٧,٨ مليار دولار.

للولايات المتحدة الأمريكية باع طويل أيضا في مضمار البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ووفقا لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عام ٢٠٠٥، والمكرس لموضوع تدويل البحث والتطوير، نجد أن الولايات المتحدة تحتل المركز الأول في العالم من حيث الإنفاق على البحث والتطوير بالمقايير المطلقة، تليها اليابان فألمانيا وفرنسا ثم بريطانيا. وهذه خمس دول من مجموعة الدول الصناعية السبع، ومن بعدها تجيء الصين ثم كوريا، وتعود دولتان من (السبع) هما كندا وإيطاليا، تتلوهما السويد.

تضاف إلى مقومات القوة الاقتصادية الأمريكية، على الصعيد العالمي، السيطرة النقدية، بحكم أن الدولار الأمريكي يشكل عملة الاحتياطي الأولى في العالم، تستخدمه البنوك المركزية كغطاء لإصدار العملة ومواجهة الاحتياجات إلى السيولة، بل ويستخدم كعملة (موازية) إلى جانب العملات الوطنية في العديد من دول العالم، كما تقيم به أبرز سلع التجارة الدولية، وفي مقدمتها النفط. وتعطى هذه الحقيقة ميزة إضافية تسمح للولايات المتحدة

التكنولوجى فى مجال الاتصالات (٢٠٠٧/٢٠٠٦)، فإنه لا يضم من بين الدول ذات المواقع الخمسة عشر الأولى - سوى نفس البلدين "الصغيرين جداً" - سنغافورة وهونج كونج. فهل معنى ذلك أن "القوى الصاعدة"، عموماً، لا يزال أمامها شوط صعب فى مضمار التنافسية التكنولوجية؟ يبدو ذلك.

## الصفار المتفوقون فى النظام العالمى :

لا تحوز هذه القوى الصغيرة المتفوقة مقومات السيطرة، سواء من الجانب الاقتصادي: قاعدة الموارد الطبيعية، مستوى الناتج المحلي الإجمالي، حجم السكان، أو من الجانب السياسي والعسكري. غير أنها تحوز مقومات التفوق، أى الرقى فى مضمار محيط اهتمام هذا الموضوع وهو الأداء الاقتصادي.

ولنبدا بمؤشر دافوس عن التنافسية العالمية، حيث نجد أن الدول الأربع الأولى على مستوى العالم، والتي تتصدر قائمة "النافسين- المتنافسين" في تقرير ٢٠٠٦ هي على التوالي: سويسرا، وفنلندا، والسويد، والدنمارك، وكل منها تلخصها كلمة "شركة": نستلة- نوكيا- إريكسون- دانون. فهذا مما يشير إلى موضع "الميزة التنافسية" لكل منها في الاقتصاد العالمي، الميزة: دولة ذات شركة متفوقة في التصنيع الغذائي الجديد، بعد ميزة سابقة في الأجهزة الدقيقة والساعات السويسرية، ودولة ثانية تتفوق شركتها في تصنيع أجهزة الهواتف النقالة، وثالثة تتفوق شركتها في صناعة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، والرابعة في الغذاء مرة أخرى. وهذه الدول الأربع كلها أوروبية، من الشمال الأوربي الغني، لكن غير القوى بالمعايير العالمية. ومن يأتي بعدها في المركز الخامس "البلد- الميناء" الآسيوية: سنغافورة، صغيرة الحجم جدا، وقليلة السكان مثل غيرها من المتفوقين. وبعد المقاعد الخمسة الأولى التي حجزها المتفوقون الصغار، يأتي دور الكبار على استحياء شديد: الولايات المتحدة، "أقوى" دولة في العالم، في المركز السادس. واليابان في المركز السابع، وألمانيا في الثامن. إلى آخر القائمة. وتشير البيانات الواردة عن هذه الدول من حيث حجم السكان ومستوى الدخل القومي الإجمالي، من واقع تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ٢٠٠٧، إلى أن هذه الدول المتفوقة تعتبر من الدول الصغيرة.

إن تعداد سكان سويسرا هو ٧ ملايين، ولا يزيد حجم الدخل القومي فيها عام ٢٠٠٥ - بطريقة تعادل القوة الشرائية - على ٢٧٦ مليار دولار، مقابل ١٩٠٠ مليار تقريبا لكل من بريطانيا وفرنسا مثلاً. ويبلغ تعداد السكان في فنلندا ٥ ملايين، بحجم الدخل القومي لا يتجاوز ١٦٣ مليار، والسويد ٩ ملايين، مع دخل قومي يبلغ ٢٨٤ مليار دولار، والدنمارك ٥ ملايين، وحجم دخلها القومي يبلغ ١٨٢ مليار دولار، وسنغافورة ٤ ملايين نسمة، مع دخل قومي يبلغ ١٣٠ مليار دولار.

رغم محدودية حجم الدخل القومي في الدول الخمس المتفوقة، فإن قلة عدد سكانها يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بما يمثل مؤشرا آخر على التفوق الاقتصادي. وقد بلغ متوسط الدخل الفردي في سويسرا ٢٧ ألف دولار، مقابل ٢٢,٦ ألف دولار في بريطانيا، و ٢٠,٥ ألف دولار في فرنسا، وفق نفس المرجع للبنك الدولي، عن العام المذكور ٢٠٠٥. وبلغ الرقم المقابل في فنلندا ٢١ ألفا، وفي السويد ٣١,٤ ألفا، وفي النرويج ٣٣,٧ ألف، وبنسبة ٢٩,٧ ألف.

اما مؤشر القدرة على الابتكار، الذي طوره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - انكاد، وضمنه تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٥.

٤, ٧٨٥ مليار دولار (بطريقة الحساب العادية)، فإن كوريا - ذات التعداد السكاني الذي لا يتجاوز ٤٨ مليون نسمة - حققت حجما للناتج المحلي الإجمالي (٧, ٧٨٧ مليار دولار)، أى بما يزيد على الهند بمقدار ٢, ٢ مليار دولار. ولك أن تتصور مستوى الإنجاز الكورى. ثم إن ماليزيا - ذات الـ ٢٥ مليون نسمة - حققت ١٣٠ مليار دولار (مقارنة على سبيل المثال بجمهورية مصر العربية ذات الـ ٧٤ مليون نسمة والتي حققت ٨٩ مليار دولار). أما إندونيسيا - ذات الـ ٢٢١ مليون نسمة - فقد حققت ٢٨٧ مليار دولار، أى نحو ثلث الناتج الكورى.

وإننا إذ نقدم شفرات متفرقة عن وقائع الصعود لبلد أو لبلدان قليلة داخل كل مجموعة، ومن مصادر متباينة، بفرض تقريب الحقيقة للأنهان - فإننا نذهب إلى أمريكا اللاتينية لنجد أن البرازيل (١٨٦ ملون نسمة) ارتفع حجم الناتج لديها إلى ٧٩٤ مليار دولار، ولكن تعدادها الضخم يهبط بمتوسط نصيب الفرد إلى نحو ٣٥٠٠ دولار (مقابل ٥٦٠ دولار في نيجيريا - مثلاً - ذات الـ ١٣٢ مليون نسمة، و ٦٩٠ دولار في باكستان ذات الـ ١٥٦ مليون نسمة). وجميع هذه البيانات من تقرير "التنمية في العالم" للبنك الدولي عام ٢٠٠٧.

أما وفق "تقرير التنمية البشرية" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن البرازيل تأخذ المرتبة رقم ٦٩ على مقياس التنمية البشرية، من بين البلدان المشمولة في التقرير، والبالغ عددها ١٧٧ بلدا، بينما تقفز الأرجنتين إلى المرتبة رقم ٣٦، وشيلي ٣٨، والمكسيك ٥٢. هذا بينما تحتل عدد من الدول العربية -غير النفطية - مواقع دون ذلك، حيث تأخذ الأردن المرتبة ٨٦، وتونس ٨٧. والشئ بالشئ يذكر، فإن من بين مجموعات القوى الصاعدة في العالم عددا من دول أوروبا الشرقية والوسطى والبلقان ذات مواقع متقدمة، ضمن الفئة الأعلى تطورا في مجال التنمية البشرية بالعالم، إذ تتربع سلوفينيا على عرش المرتبة رقم ٢٧، والتشيك رقم ٣٠، والمجر ٣٥، وبولندا ٣٧، وسلوفاكيا ٤٢، وكرواتيا ٤٤.

من ناحية أخرى، فإن مؤشر الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي - بالقيم النقدية المطلقة - وفق تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٥، يشير إلى وجود دولتين من الدول الصاعدة من شرقي آسيا بين الدول العشر الأولى على مستوى العالم، وهما: الصين في المركز رقم ٦، وكوريا في المركز رقم ٧. أما على مستوى العالم غير الصناعي، فإن البلاد العشرة الأولى هي: الصين، وكوريا، وتايوان، والبرازيل، وروسيا، والهند، والمكسيك، وسنغافورة، وتركيا، وهونج كونج. وأكثر المواقع جذباً لطاقت البحث والتطوير في العالم خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ يبلغ عددها ٣٣ دولة، تقف على قمتها ثلاث دول هي، على التوالي: الصين فالولايات المتحدة فالهند.

ولكن البيانات المتاحة من مصادر متتدى دافوس عن موضوعى التنافسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدم صورة ذات طبيعة "تشاؤمية" نسبيا حول القوى الصاعدة، مع أخذنا بيانات دافوس بقدر من الحذر المطلوب، لكونه متتدى خاصا، وليس من طبيعة عامة كمنظمات الأمم المتحدة التى استقينا منها بياناتنا السابقة. إن المراتب الثمانى الأولى مثلا على "مؤشر التنافسية العالمى" (٢٠٠٧/٢٠٠٦) ليس من بينها دولة من الدول الصاعدة المذكورة أنفا، عدا سنغافورة فى المركز الخامس. وكذلك الحال فى مؤشر "تنافسية قطاع الأعمال"، إذ ليس من بين البلدان العشرة الأولى سوى هونج كونج الصينية. أما مؤشر الاستعداد

أما إذا استخدمنا طريقة الحساب العادية فإن الناتج الإجمالي للمجموعة يقدر بحوالى ١,٤ تريليون دولار فقط، من الناتج العالمى المقدر بنحو ٤٥ تريليونا، أى بنصيب يقل عن جزء واحد من ثلاثين جزء. وهكذا يأخذ ثلث سكان العالم نحو ٢٠/١ من الناتج العالمى.

وهذه المجموعة منخفضة الدخل تعتبر المجموعة الضعيفة فى النظام الاقتصادى العالمى، وتنطبق عليها وضعية الهبوط مقابل وضعية القوى الصاعدة التى تحدثنا عنها سابقا.

ولو شئنا التوسع فى تعريف الطرف الضعيف فى النظام الاقتصادى العالمى، فإن هناك مجموعة فرعية تسمى الشريحة المنخفضة من المجموعة متوسطة الدخل، ويزيد عدد سكانها على عدد سكان الدول منخفضة الدخل نفسها، إذ يبلغ ٢٤٧٥ مليون نسمة، بإجمالى للناتج المحسوب بالطريقة العادية يقدر بنحو ٤,٧ تريليون دولار. فهذا إذن ثلث آخر لسكان العالم، يحصل على أكثر قليلا من ١٠/١ من الناتج العالمى.

وبإضافة الدول منخفضة الدخل إلى الشريحة المنخفضة من المجموعة متوسطة الدخل، فإن القوى الضعيفة اقتصاديا - بالمعنى الواسع - تشكل ثلثى البشرية تعدادا، بينما تحصل على ١٣٪ تقريبا من الدخل العالمى. فإيا لها من قسمة ضيزى.

ولكن فلنعد إلى "الضعفاء - الضعفاء"، أى منخفضى الدخل فحسب، أو فقراء العالم، ولنحاول استكمال ملامح الصورة، ولو جزئيا. إذ نجد أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد بلغ عام ٢٠٠٤ ٥٨ سنة للرجال، و٦٠ سنة للنساء، مقابل: ٧٦ عاما للرجال، و٨٢ عاما للنساء فى الدول مرتفعة الدخل). ويمثل العمر المتوقع أحد مكونات مؤشر التنمية البشرية. ومن هنا، ننتقل إلى "التقرير العالمى للتنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى - ٢٠٠٧"، فنجد أنه قد صنف دول العالم إلى ثلاث مجموعات: الدول ذات المستوى العالى من التنمية البشرية، وذات المستوى المتوسط، وذات المستوى المنخفض. ورغم أنه لا يوجد تطابق - بالضرورة - بين هذا التصنيف والتصنيف السابق، فإنه من الممكن اعتبار البلدان منخفضة الدخل منخفضة المستوى فى التنمية البشرية أيضا. وتبلغ القيمة القصوى للمؤشر المذكور الواحد الصحيح، وتصنف الدول حسب النسبة التى تحصل عليها من هذا المؤشر. وتصل النسبة فى المجموعة المنخفضة أو الضعيفة إلى أقل من النصف (٤٢٧)، بينما تبلغ فى المجموعة متوسطة المستوى (٧٠١)، وفى المجموعة ذات المستوى العالى (٩٢٣).

كما أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فى تقريره عن الاستثمار العالمى (٢٠٠٥)، صنف دول العالم، من حيث مستوى القدرة الابتكارية، إلى الدول ذات القدرة الابتكارية العالية، والمتوسطة، والمنخفضة، وقام بقياس هذه القدرة بمؤشر حسابى، قيمته الإجمالية مساوية للواحد الصحيح أيضا. ويلاحظ أن الدول الضعيفة، بالمعنى الواسع، هى دول ذات قدرة ابتكارية منخفضة. وفى عام ٢٠٠١ مثلا، بلغ عدد هذه الدول - فى عينة الدراسة - ٣٩ دولة، تبدأ بسريلانكا، حيث تصل النسبة الخاصة بها من المؤشر إلى (٠,٣١٧) وتنتهى بأتجولا (٠,٠١٩). هذا بينما تتراوح قيمة المؤشر فى الدول متوسطة القدرة بين ٠,٥٩٥ فى حالة الأردن، و ٠,٣١٩ فى حالة الإكوادور. أما الدول مرتفعة القدرة، فتراوحت القيمة بين ٠,٩٧٩ فى حالة السويد، و ٠,٦٢٦ فى حالة سلوفاكيا.

وقد حاولت مراكز أبحاث غربية وأمريكية، ومنظمات غير حكومية على الصعيد العالمى، ومفكرات خاصة، أن تقدم بطريقتها،

فقد صنف دول العالم إلى ثلاث مجموعات: ذات القدرة الابتكارية العالية، والمتوسطة، والمنخفضة، حسب بيانات ٢٠٠١. وقد تصدرت المجموعة الأولى كل من السويد فى المركز الأول، وفنلندا فى المركز الثانى، ومن بعدهما الولايات المتحدة، ثم الدنمارك فى المركز الرابع، والنرويج فى الخامس، علما بأن بلجيكا احتلت المركز الثامن، وحلت هولندا فى التاسع، واليابان فى العاشر. وبذلك، فقد احتلت دول صغيرة بالمعايير العالمية ستة مقاعد من العشرة الأولى، ضمن المجموعة الأولى فى العالم.

لا يقتصر التفوق على المؤشرات الثلاثة السابقة: التنافسية، ومتوسط الدخل الفردى، والقدرة على الابتكار.

هناك أيضا مؤشر الجاهزية التكنولوجية

Technological Readiness فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذى طوره منتدى دافوس. فقد ورد فى التقرير العالمى لتكنولوجيا المعلومات ٢٠٠٧/٢٠٠٦ أن الدول ذات المواقع الخمسة عشر الأولى على المؤشر المذكور هى: الدنمارك، السويد، سنغافورة، فنلندا، سويسرا، هولندا، الولايات المتحدة، أيسلندا، بريطانيا، النرويج، كندا، هونج كونج، تايوان، اليابان، أستراليا.

فهل رأيت كيف أن الصغار زاحموا الكبار هنا، حتى لم يبق من (الكبار جدا) سوى ثلاث دول هى الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان، بينما أخذت الدول الصغيرة تسعة مقاعد من بين المقاعد الخمسة عشر، باستثناء كندا، وتايوان، وأستراليا؟ وهل رأيت أن (الصغار المتفوقين) أخذوا المواقع الستة الأولى كلها، دون منازع؟

لا يبق الأمر عند هذا الحد. وإليك مؤشر التنمية البشرية، وفق "التقرير العالمى للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٦"، والذى يصدره (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى). ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس: (توقع العمر عند الميلاد)، و(معدل إجابة القراءة والكتابة للبالغين)، و(معدل القيد للتعليم الأساسى والثانوى). وقيمة المؤشر الكلية مساوية للواحد الصحيح، ويتم ترتيب الدول تنازليا، حسب النسبة التى تحصل عليها من الواحد الصحيح. وقد احتلت النرويج الموقع الأول على مستوى العالم بدرجة (٠,٩٦٥)، والثانية هى أيسلندا (٠,٩٦٠)، والثالثة أستراليا (٠,٩٥٧)، والرابعة أيرلندا (٠,٩٥٦)، والخامسة السويد (٠,٩٥١). وللعلم، فإن تعداد سكان أيسلندا بلغ أقل من ثلث مليون نسمة (٢٩٥ ألف نسمة بالضبط) عام ٢٠٠٥، وأيرلندا ٤ ملايين. فإيهما من بلدين صغيرين. ولم يتجاوز عدد سكان أستراليا ٢٠ فيالهما من بلدين صغيرين. ولم يتجاوز عدد سكان أستراليا ٢٠ مليون نسمة (بحجم للدخل القومى بلغ نحو ٦٢٠ مليار دولار أمريكى ومتوسط لنصيب الفرد ٣٠,٦ ألف دولار). وإذا استبعدنا أستراليا، فإن الدول الصغيرة المتفوقة احتلت أربعة مقاعد من الخمسة الأولى فى ترتيب "التنمية البشرية" على مستوى العالم.

القوى الضعيفة فى العالم :

طبقا لبيانات البنك الدولى عن التنمية فى العالم - ٢٠٠٧، فإن مجموعة الدول منخفضة الدخل بلغ العدد الإجمالى لسكانها عام ٢٠٠٥ نحو ٢٣٥٢ مليون نسمة، من إجمالى سكان العالم البالغ عددهم ٦٤٢٨ مليون نسمة، أى بحصة تتجاوز ثلث البشرية عددا. وفى المقابل، بلغت القيمة الكلية للناتج القومى الإجمالى لهذه المجموعة (بطريقة الحساب المسماة "تعادل القوة الشرائية") نحو ٥,٨ تريليون دولار، من القيمة الإجمالية للناتج العالمى، والقدرة بنحو ٦٠,٦ تريليون دولار، أى بنصيب يقل عن العشر.

محتوى فعال، يقوم ، من الناحية السالبة، ناحية النفي، على عدم المبالاة بذريعة الواقعية، ويقوم، من الناحية الموجبة، على نزوع صوب المشاركة في إعادة صياغة النظام الدولي، عبر إعادة بناء، النظم الإقليمية المعنية. وبالتطبيق على الإقليم العربي- الإفريقي، والمنطقة العربية-الإسلامية المركزية المسماة -غربيا- بالشرق الأوسط، فإن الممانعة تعنى، من ناحية أولى، عدم الاندراج فى سلك استراتيجية الهيمنة الأمريكية الصهيونية، استراتيجية الإمبريالية الكبرى والإمبريالية الصغرى، إن شئت، أو استراتيجية المفاوضات، بتعبير نصير عارورى فى كتابه الموسوم: أمريكا الخصم والحكم. وتعنى الممانعة، من ناحية أخرى، المساهمة فى صياغة استراتيجية بديلة، تقوم على الصمود والتصدى، إذا صح هذا التعبير.

ذلك ما ينبغى إزاء قوى الهيمنة. أما بإزاء المجموعات الدولية الأخرى، فحسبنا رعوس أقلام، أو ما هو أكثر قليلا.

ثانيا- الموقف إزاء مجموعة القوى الصاعدة: (العمل على الاستفادة المتبادلة على قاعدة المصالح المشتركة).

ويحضرنا هنا "مثال سلبي"، هو نموذج العلاقة بين مصر وكوريا الجنوبية، خلال العقدين الماضيين. فمن حيث المبدأ، لم تختر مصر كوريا، بقدر ما أن كوريا الجنوبية هي التي اختارت مصر، كبوابة للعلاقة مع المنطقة العربية. ومن حيث المضمون، فقد أقيمت علاقة اقتصادية، ولم تنجح مصر فى توظيفها سياسيا فى اتجاه بناء قاعدة للقوة الوطنية-القومية، أو لم تحاول ذلك بالأحرى، لعدم وجود (مشروع وطنى - قومى) عريض. ثم إن هذه العلاقة الاقتصادية كانت "غير متكافئة" من حيث الجوهر: تصدير سلع زراعية ومعدنية مصرية (القطن والبتترول)، مقابل استيراد سلع مصنعة عالية المحتوى التكنولوجى (الإلكترونيات) من كوريا.

على النقيض من ذلك، يجب علينا اختيار الطرف الأنسب فى شرق آسيا، من وجهة نظر الاستفادة، ونراه: اليابان. ويجب السعى نحو تطوير مضمون العلاقة المتبادلة باتجاه التكافؤ، للاستفادة المتبادلة على قاعدة المصالح المشتركة.

ثالثا- الموقف إزاء القوى الصغيرة المتفوقة: (التقليد الخلاق):

ليكن الموقف المناسب هنا هو العمل على استكناه أسرار التفوق لدى البلدان الصغيرة المعنية، و "تقليدها" بصورة مبدعة أو خلاقة، خاصة من طرف البلدان العربية صغيرة الحجم قليلة السكان.

رابعا- الموقف إزاء القوى الضعيفة والمستضعفة فى العالم: (فلننهض معا). ونرى أن يكون هذا شعارا لأسلوب تعاملنا المتبادل مع سائر القوى الضعيفة والمستضعفة فى العالم، على رقعة آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. فلنعمل على النهوض معا، من أجل بناء الكيان العريض لحركة تحرر وطنى، عربية، وعالمية، جديدة، بحيث تكون امتدادا خلاقا لحركة التحرر (القديمة) فى الخمسينات والستينات والنصف الأول من السبعينات من القرن المنصرم.

وإننا لنتوجه بالخطاب إلى قوى التحرر والممانعة والتقدم العربى-الإفريقي، والعالم الإسلامى، والكتلة العريضة من عالم قاعده إنسانية راقية داخل العالم الصناعى الرأسمالى المتقدم اقتصاديا.. وتلك جميعا- على التتابع- هى دوائر الانتماء الحقيقية للمجتمع العربى.

ومن وجهة نظرها، مقاربات متعددة لواقع الدول الضعيفة فى النظام العالمى، وصممت مؤشرات موجهة لقياس ما تعتبرها ظواهر مرتبطة بهذه الدول، ارتباطا لا انفصام له تقريبا. ومثال ذلك مؤشر الدول الفاشلة، ومؤشر إدراك الفساد، دع عنك مؤشر التنافسية من دافوس، حيث حصدت الدول الضعيفة المراكز والمراتب المتأخرة على مقياس التنافسية العالمى. علما بأن المنتدى قسم دول العالم إلى مجموعات ثلاث أيضا: مجموعة (دنيا) تقتصر تنافسياتها على ما يسمى المتطلبات الأولية للنمو، وهى الدول منخفضة القدرة التنافسية، ومجموعة متوسطة، تنافس على الكفاءة، ومجموعة (عليا) تنصب تنافسياتها بجدارة على قوة الابتكار والقدرة المؤسسية. ومرة أخرى، نجد أن الضعفاء يفقدون القدرة التنافسية، وتزدحم بهم ردهات المستوى الأولى المنخفض لهذه القدرة.

ومن الملاحظ أن القوى الضعيفة فى العالم تتركز أساسا فى منطقتين:

\* إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٤٨ دولة تقريبا من أنجولا إلى زيمبابوى).

\* آسيا الوسطى الإسلامية ( ٦ دول من بلدان "الاتحاد السوفيتى السابق"). وليست كل دول المنطقتين من الدول الضعيفة بالتحديد، وإن كان معظمها كذلك. وهناك مناطق أخرى يوجد فيها عدد ملحوظ من القوى الضعيفة، ولو بكثافة أقل، وهى:

\* جنوب آسيا ( أفغانستان- بنجلاديش-نيبال...إلخ)

\* القطاع "الشرقى" من آسيا الشرقية: كمبوديا- كوريا الشمالية- لاوس-ميانمار...

\* منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبى ( جواتيمالا، جرينادا، هاييتى...إلخ).

إن القوى الضعيفة اقتصاديا تعتبر المنطقة الرخوة فى النظام العالمى، وبذلك فإنها أيضا تمثل أكثر مناطق العالم قابلية للانفجار، ويكفى أنها تحتوى على نوعين من القنابل الزمنية: قنبلة الفقر والجوع، والقنبلة الديموجرافية.

من ناحية أخرى، فإن القوى الضعيفة-بالتعريف الواسع- هى القوى المهمشة سياسيا فى النظام الدولى القائم. ثم إن فيها أكبر عدد من الدول ذات الطابع الرمادى، أى التى يشوب مستقبلها الاقتصادى، وربما السياسى، قدر كبير من عدم اليقين، كما هى الحال بالنسبة لبنجلاديش وباكستان، وإلى حد ما إندونيسيا ونيجيريا.

**نحو جدول أعمال لحركة التحرر الوطنى العربية والعالمية :**

فى ضوء العرض التحليلى السابق، يمكن أن نتصور مجموعة عناصر لجدول أعمال مفترض لحركة التحرر الوطنى-القومى، العربية والعالمية، الجديدة، أو لمجموعة مواقف مبدئية إزاء كل مجموعة من المجموعات الدولية السابقة، وذلك على النحو التالى:

أولا- الموقف إزاء مجموعة القوى المسيطرة على النظام الاقتصادى العالمى خصوصا، والنظام العالمى عموما: موقف "الممانعة". إن هذا التعبير الذى قام بنحته عدد من مثقفى المشرق العربى دقيق جدا فى التعبير عما نريده هنا. فهو أدنى من "المقاومة" من حيث الشحنة الحركية، ولكنه أعلى عمليا، وأرقى خلقيا، من موقف "المسايرة" ومن "التكيف". إنه أقرب إلى روح "التحرد"، فى



## التنافسية في العالم

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي الشهير بمنتهى دافوس في الفترة الأخيرة أهم وثائقه الدورية على الإطلاق، وهو تقرير التنافسية في العالم لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

فلنشر بداية إلى أن المنتدى ليس أول من اهتم بموضوع التنافسية، فقد أخذ هذا الموضوع حيزاً واسعاً من اهتمام واضعي السياسات في العالم الصناعي، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما بعد انهيار الامبراطورية السوفيتية في مطلع التسعينات، وكذا بعيد حرب الخليج الثانية. لقد انتهت المهمة المقدسة لإسقاط "امبراطورية الشر"، من وجهة النظر الأمريكية، وانتهت معها سياسة استقطاب المؤلفة قلوبهم في شرق آسيا، القائمة على استثناء بعض من الدول "حديثة التصنيع" مثل كوريا وتايوان من سياسات الحماية التجارية الأمريكية، وفتح السوق الأمريكية الواسعة أمام منتجاتها، لقاء تحالفها الاستراتيجي "المقدس" مع الولايات المتحدة في معركتها ضد السوفيت، دون انتظار فتح الأسواق الآسيوية بنفس الدرجة أمام المنتجات الأمريكية.

لذلك أراد الأمريكيون أن تعاد صياغة العلاقات التجارية مع الشركاء والحلفاء القدامى وإقامتها على سياسة المنافسة والتنافس دون محاباة، وقلب المائدة على روس أصحابها، ما أمكن ذلك، عن طريق فتح أسواق آسيا أمام المنتجات الأمريكية خاصة، على قاعدة من الحرية التي دشنتها الاتفاقيات المنشئة لمنظمة التجارة العالمية، وفق مؤتمر مراكش لعام ١٩٩٤.

ترافق ذلك مع انتهاء مهمة مقدسة أخرى قادها الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في الخليج، لدرجة أن الشعب الأمريكي عرّف عن التجديد له في انتخابات الرئاسة الأمريكية، واختار بيل كلينتون، رائد السياسة الجديدة المتصالحة مع الطبقة الوسطى داخلياً باسم "الطريق الثالث"، والميالة إلى درجة من التصالح مع العالم الجديد بعد الاتحاد السوفيتي. كان ذلك إيذاناً برغبة أمريكية عارمة في أخذ هدية من السياسات ذات الطابع العسكري والهجومى على المستوى الدولي، والالتفات، قليلاً أو كثيراً، إلى الساحة الداخلية وتحدياتها الاقتصادية والاجتماعية. ولم تنتظر إدارة كلينتون كثيراً، فقد وضعت نصب عينيتها تأهيل الاقتصاد الأمريكي لخوض المعركة القائمة - ذات الطابع الاقتصادي - مع الحلفاء والشركاء خاصة، وعلى قاعدة من المنافسة ومن حرية التجارة والفتح المتبادل للأسواق. وأما ذلك التأهيل، فقد أخذ صورة التفوق في حرب التكنولوجيا العالية والابتكار، وبناء منظومة قومية للابتكار، تليق بمرحلة ما بعد الحرب الباردة وحروبها الساخنة المحدودة الكثيرة. وهكذا، وعلى الصعيد المؤسسي، تأسس مجلس التنافسية الأمريكي. أما على صعيد الفكر والسياسات، فقد ظهرت صحيفة مايكل بورتر في كتابه "الميزة التنافسية للأمم"، ربما كبديل عصري لمقولة آدم سميث منذ قرنين ونصف، حول ثروة الأمم. فإذا كان سميث قد ركز على استغلال موارد الأمة من هبات الطبيعة وعنصر العمل، أفضل استغلال، بالمقارنة بالأمم الأخرى، تحت شعار "الميزة التنافسية"، فإن المهم في العصر الجديد - وفق بورتر - هو بناء ميزة تنافسية للأمة، من خلال إعادة بناء قاعدة المهارات البشرية المكتسبة وإعادة تأسيس القاعدة الإنتاجية للدولة بشكل عام، من خلال المؤسسات والشركات، بالمقارنة بغيرها. وقد حدث ذلك في الوقت نفسه الذي شهد بدء موجة هبوط للاقتصاد الياباني، فيما سمي بنهاية الاقتصاد الفقاعي.

ورائن، فإن منتدى دافوس لم يخترع التنافسية اختراعاً، وإنما سار على الموجة الجديدة المتصاعدة، حسب الخط الذي تبناه كلاوس شواب، مؤسس المنتدى، وعراب الشركات العملاقة، في ظل صيحة تنافسيتها ومنافساتها الجديدة وفي عصر حرية السوق. وهناك عدد من تقارير التنافسية التي تصدرها هيئات دولية أخرى، مثل البنك الدولي، والمعهد الدولي للإدارة. كما توجد محاولة أولية على المستوى العربي قام بها المعهد العربي للتخطيط مع الإشارة إلى تقرير إقليمي عربي يصدر عن دافوس، في إطار إصداراته الإقليمية عموماً.

فماذا وجدنا في أحدث تقرير لمنتدى دافوس لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧؟

لقد تضمن التقرير إعادة صياغة وتركيب المؤشرات التي تقاس من خلالها تنافسية الدول، وقام بترتيب الدول الداخلة في العينة المختارة وفق المؤشرات المذكورة، وعددها ١٢٥ دولة، بالإضافة إلى بعض من الدراسات الأساسية.

المهم أن المؤشر العام لدافوس تم تركيبه من مؤشرين كبيرين: أولهما يسمى (المؤشر العالمي) وقام بتركيبه فريق بحثي بقيادة زافيير مارتن، ليخلف المؤشر السابق الذي استمر خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهو مؤشر النمو، الذي كان قد تولى بناءه جيفري ساكس وجون ماكارثر. والمؤشر الثاني يخص تنافسية قطاع الأعمال، ويقوم ببنائه مايكل بورتر.

ومن المهم أن نلقى نظرة - ولو خاطفة - على هذين المؤشرين، بادئين بالمؤشر الأول، العالمي، لنعرف كيف تسيّر دول العالم الآن وإلى أين تقودها مصائرهما، وأين نحن العرب منها.

يتكون المؤشر العالمي من تسعة أعمدة، ينظر إليها باعتبارها القوة الدافعة لزيادة الإنتاجية التي تمثل المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي. هذه الأعمدة هي:

• المؤسسات.

• البنية الأساسية.

• الاقتصاد الكلي (والمالية العامة).

• الصحة والتعليم الأولي.

• التعليم العالي والتدريب.

• كفاءة السوق.

• الجاهزية التكنولوجية أو (تمام الاستعداد التكنولوجي).

• تشابك وتكامل قطاع الأعمال (بالإشارة إلى مدى الكثافة أو "التعقيد" فيما يسمى (Business Sophistication).

• الابتكار.

وهذه الأعمدة لا يعمل أي منها منفردا، ولا يضمن أي من هذه الأعمدة تحقيق تنافسية الدولة بمعزل عن غيره. فإذا ما تمت مثلا زيادة الإنفاق على التعليم وكفاءته، فإن ذلك لا يجدي فتيلة، في حالة جمود سوق العمل وضعف المؤسسات الأخرى، بحيث لا يتمكن خريجو النظام التعليمي من العثور على فرص العمل الملائمة.

ويتميز المؤشر العالمي في التقرير الجديد بميزة مهمة، هي بيان موقع كل دولة من خريطة التنافسية الدولية، حسب مرحلة التطور التي تمر بها، فليست كل الدول من هذه الناحية سواء. ومن هنا، يقسم التقرير دول العالم إلى ثلاث مجموعات مختلفة: مجموعة الدول التي يقوم نموها على عوامل الإنتاج المتوافرة، والمجموعة التي يقوم النمو فيها على الكفاءة، وأخيرا مجموعة يقوم نموها على الابتكار. وبناء على ذلك، تصنف أعمدة التنافسية التسعة السابقة إلى ثلاث فئات فرعية: الفئة الأولى الخاصة بالدول التي تقع في مرحلة التطور الأولى، وهذه الأعمدة، هي: المؤسسات، والبنية الأساسية، والاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأولي. أما الفئة الثانية من الأعمدة، فتخص الدول الأكثر تطورا، في المرحلة الثانية، حيث النمو بالكفاءة، وهي: التعليم العالي والتدريب، وكفاءة السوق، وتمام الاستعداد التكنولوجي. أما الفئة الثالثة، فتتعلق بالدول المنتمية للمرحلة الثالثة - أعلى مراحل التطور - وتشمل كلا من: مدى تعقد وقوة المؤسسات، والابتكار.

بناء على ما سبق، قام معدو التقرير بترتيب جميع دول العالم المشمولة في العينة الخاصة بالعام الحالي، ومنها، عشر دول عربية هي: تونس، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، والبحرين، والأردن، ومصر، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا. وقدم التقرير ملخصا لترتيب الدول في المناطق المختلفة من دول العالم. ومن ذلك وجدنا أن المواقع الأربعة الأولى على مستوى العالم كله احتلتها سويسرا الدولة الأولى تليها دول ثلاث من شمال أوروبا هي على التوالي: فنلندا، والسويد، والدنمارك، واحتلت سنغافورة المركز الخامس، تليها الولايات المتحدة في المركز السادس، ثم اليابان سابعاً، وألمانيا ثامناً. إلى آخر القائمة. وعن الدول العربية، فقد احتلت تونس المركز رقم ٣٠، كأفضل دولة عربية حسب ترتيب دافوس، ثم الإمارات (٣٢)، وقطر (٣٨)، والكويت (٤٤)، والبحرين (٤٩)، والأردن (٥٢)، ومصر (٦٣)، والمغرب (٧٠)، والجزائر (٧٦)، وأخيرا موريتانيا (١١٤).

هذا، وقد قام التقرير، بعد ذلك الترتيب العام، بترتيب دول العالم حسب كل فئة من الفئات الثلاث لأعمدة التنافسية: المتطلبات الأولية، والكفاءة، والابتكار، والتشابك والتعقد المؤسسي. وسوف نعرض باختصار للترتيب الخاص بالدول العربية

المشمولة في عينة التقرير لهذا العام. حسب مؤشرات الابتكار، نظرا لأهميته البالغة في سياق تحليل التنافسية وسليمة طريقة العرض الواردة في نسخة التقرير باللغة الإنجليزية. حسب التسلسل الأبجدي لأسماء الدول في هذه اللغة لقد احتلت الجزائر المرتبة رقم (٩٠) على مستوى العالم فيما يتعلق بذلك المؤشر عموما، والبحرين (٧٧)، ومصر (٦٥)، والأردن (٦١)، والكويت (٤٦)، وموريتانيا (١٠٥)، والمغرب (٧٢)، وقطر (٥٥)، وتونس (٢٨)، وبولة الإمارات (٤٠)

ولابد من اشارة إلى أفضل الدول على مستوى العالم في موضوع الابتكار والتشايك المؤسسي، للمقارنة والتذكرة، والذكرى تنفع المؤمنين الدولة الأولى هي اليابان، والثانية سويسرا، والثالثة ألمانيا، والرابعة هي الولايات المتحدة الأمريكية، والخامسة السويد، والسادسة فنلندا، والسابعة الدنمارك تلك إن بعض أهم دول المركز في العالم، من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والشمالية واليابان أما اضعف مناطق العالم أداء، فهي إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، عدا بولة جنوب إفريقيا

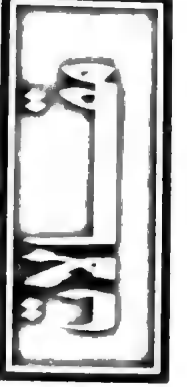
وكل ما سبق عن ترتيب الدول يتعلق بالمؤشر الكبير الأول (العالمى) أما المؤشر الكبير الثانى الخاص بتنافسية قطاع الأعمال، من حيث استراتيجيات وعمليات الشركات الإنتاجية، ومدى جودة بيئة الأعمال على مستوى الدولة، فإن الدول العشر الأولى على مستوى العالم هي الولايات المتحدة، ألمانيا، فنلندا، سويسرا، الدنمارك، هولندا، السويد، بريطانيا، اليابان، هونج كونج

والشىء بالشىء، يذكر وبضدها تتميز الأشياء. وقد احتلت الدول العربية المعنية مراتبها وفق مؤشر الأعمال تونس (٢٦)، الإمارات (٣١)، قطر (٣٤)، الكويت (٤٤)، البحرين (٥١)، الأردن (٥٢)، المغرب (٦٦)، مصر (٧٦)، الجزائر (٨٥)، موريتانيا (١٠١)

#### وهكذا تحددت مراتب الدول ومراكزها:

دول تزيد فيها الإنتاجية، ويرتفع مستوى معيشة شعوبها، وتتوطر بها قوة الابتكار، وتتعظم فاعلية المؤسسات الإنتاجية، كل ذلك تحت راية الفكرة التنافسية الوطنية، ودول أخرى تتأخر عن الركب، ودول لم تنهيا بعد للسفر، فهل يأكل القوى الضعيف؟ ومتى يمكن أن يحدث ذلك يا ترى؟

د. محمد عبد الشفيق عيسى



# اتفاقية مونتريال وتنظيم مسؤولية الناقل الجوي

د. خيرى الحسينى \*

قيام اللجنة بتنفيذها. وقد أدركت الحكمة من حرص المجلس على أن تقوم اللجنة بالفراغ من مهمتها فى إعداد مشروع الاتفاقية الجديدة فى دورة واحدة، نظرا لتشعب موضوع الاتفاقية وتضارب مصالح الدول بشأنها، وخشية المجلس من تشعب المناقشات بسبب ذلك وطولها. لذلك، تم وضع اللجنة أمام مسئوليتها فى إطار زمنى محدد لا يستغرق أكثر من دورة. وقد سارعت بإرسال خطاب فى ٢٥ مارس ١٩٩٧ للسيد رئيس المكتب القانونى بالأمانة العامة للمنظمة وسكرتير اللجنة قبل عقد الدورة، كشفت له فيه عن خطى فى إدارة المناقشات فى اللجنة، تنفيذاً لتعليمات المجلس بحيث تقتصر المناقشة على النواحي الموضوعية للمسائل المثارة، وترك صياغة ما يتم الاتفاق عليه للجنة مصغرة من عدد محدود من الدول تشكلها اللجنة القانونية.

كما أوضحت أيضاً أن تقوم اللجنة القانونية بالاحتفاظ - كلما أمكن ذلك - فى مشروع الاتفاقية الجديدة بالنصوص الأصلية الواردة فى وثائق نظام وارسو.

باعتبارها وثيقة دولية قصد بها دمج الاتفاقيات والبروتوكولات الثمانية - التى يطلق عليها "نظام وارسو"

"Warsaw system" نسبة إلى اتفاقية وارسو لسنة ١٩٢٩، الخاصة بمسؤولية الناقل الجوي - فى وثيقة واحدة جديدة وكذلك تحديث هذا النظام. وفى إطار هذين الهدفين، وجه مجلس المنظمة تعليماته للجنة القانونية وهى إحدى اللجان المهمة، التابعة له، وتختص بإعداد مشروعات الاتفاقيات الدولية للطيران المدنى يبذل قصارى جهدها للانتهاء من إعداد الاتفاقية الجديدة بانتهاء دورة اللجنة الثلاثين، التى عقدت بمقر المنظمة فى مونتريال بكندا فى الفترة من ٢٨ أبريل حتى ٩ مايو ١٩٩٧. وقد حرص المجلس على قيام اللجنة بالإسراع فى إنجاز هذه المهمة فى دورة واحدة، حتى يتسنى له توجيه الدعوة على وجه السرعة لعقد مؤتمر دبلوماسى لإقرار مشروع الاتفاقية الجديدة فى أسرع وقت ممكن. وقد تلقت هذه التعليمات من المجلس بصفتى رئيساً للجنة القانونية للمنظمة آنذاك، عملاً على

واجه كل من المكتب القانونى بسكرتارية منظمة الطيران المدنى الدولى، واللجنة القانونية للمنظمة فى دورتها الثلاثين سنة ١٩٩٧، والمؤتمر الدبلوماسى سنة ١٩٩٩ الذى أنيط به الموافقة النهائية على اتفاقية مونتريال بشأن توحيد بعض قواعد النقل الجوى الدولى المفتوحة - تحدياً كبيراً،

(\*) منسوب مصر السابق لدى مجلس المنظمة الدولية للطيران المدنى، والرئيس السابق للجنة القانونية للمنظمة التى أعدت هذه الاتفاقية.

دولة متعاقدة من بينها (٢٤) دولة إفريقية و(٨) دول عربية. كما شاركت بصفة مراقب (١١) منظمة حكومية وغير حكومية للطيران المدنى، من بينها منظمة الطيران المدنى، الإفريقية. وقد نجح المؤتمر، بعد مداوالات بناءة وإيجابية طيلة ثلاثة أسابيع، فى التوصل إلى إقرار اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوى الدولى بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٩٩ وفتحها لتوقيعها فى اليوم نفسه من جانب الدول التى شاركت فى المؤتمر(٢).

وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٠٣ بإيداع وثيقة التصديق من جانب الدول الثلاثين. وقد بلغ إجمالى عدد الدول الأطراف فى الاتفاقية (٨١) دولة فى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٧ بقيام جمهورية كوريا بتقديم وثيقة انضمامها للاتفاقية فى ذلك التاريخ لدى منظمة الطيران المدنى الدولى(٣).

وسوف ننظر فيما بعد إلى أهم الجوانب التى عالجتها الاتفاقية، وكلها تدور حول تجميع نظام مسئولية الناقل الجوى فى وثيقة دولية واحدة وتحديث هذا النظام، مع إشارة خاصة إلى مواقف كل من المجموعتين العربية والإفريقية إزاء هذه المسائل.

#### ١- تجميع نظام مسئولية الناقل الجوى فى وثيقة دولية واحدة :

لاشك فى أن قيام كل من اللجنة القانونية للمنظمة والمؤتمر الدبلوماسى السابق الإشارة إليه بإقرار مشروع اتفاقية دولية واحدة تغطى بالتنظيم مسئولية الناقل الجوى قبل الراكب والشاحن فى حالات حوادث الطيران قد حقق بذاته عملية التوحيد وقضى إلى الأبد على ما اعتور نظام وارسو من تجزئة وتوزيع بين عدة وثائق دولية، عبارة عن اتفاقيتين وستة بروتوكولات على نحو ما أوضحنا سابقا. وقد علق رئيس مجلس المنظمة آنذاك على بزوغ هذه الوثيقة الدولية المهمة، مبرزاً عنصر التوحيد، وأشاد بالنجاح الذى حققته المنظمة فى توحيد مجموعة من وثائق القانون الدولى الخاص التى مضى عليها نحو سبعين عاماً منذ إبرام اتفاقية وارسو سنة ١٩٢٩، وجعل منها وثيقة قانونية دولية واحدة تتعامل مع نظام مسئولية الناقل الجوى لعدة سنوات قادمة. وقد أيدت كل من الدول العربية والإفريقية فى اللجنة القانونية والمؤتمر الدبلوماسى عملية التوحيد هذه. وقد قضت عملية التوحيد على ما كان يتعرض له القضاة والباحثون والخبراء القانونيون للطيران المدنى والقراء العاديون من حيرة بالغة عند تطبيق وتفسير وثائق نظام وارسو، الأمر الذى تم التغلب عليه بظهور الوثيقة الموحدة. ومن الجدير بالذكر أن مجموعات الدول الأخرى، بخلاف الدول العربية والإفريقية، سواء فى أمريكا اللاتينية أو خلافه، قد أيدت عملية التوحيد التى يمكن القول إنها لاقت ترحيباً عالمياً يصل إلى حد الإجماع.

#### ٢- مسئولية الناقل الجوى ومدى التعويض فى حالات وفاة الراكب أو إصابته :

أرست اتفاقية وارسو لسنة ١٩٢٩ فى المادة (١٧) منها مبدأ

والاقتصار فقط على إدخال التعديلات التى تتطلبها عملية التحديث. وقد عرضت هذه الخطة على اللجنة القانونية فى بداية الدورة، وأقرتها كخطة عمل لإدارة المناقشات، وقد عقدت دورة اللجنة بمقر المنظمة فى مونتريال بكندا فى الفترة من ٢٨ أبريل حتى ٩ مايو ١٩٩٧، وحضرتها وفود (٦١) دولة متعاقدة، من بينها (١٢) دولة إفريقية و(٨) دول عربية. كما حضر الدورة (٤) مراقبين يمثلون عدداً من المنظمات الحكومية وغير الحكومية للطيران المدنى، من بينها منظمة الطيران المدنى الإفريقية، والهيئة العربية للطيران المدنى(١).

وقد نجحت اللجنة بعد عشرة أيام عمل، التى استغرقتها دورتها الثلاثون، فى التوصل إلى مشروع اتفاقية جديدة، وحدثت بين جنباتها الاتفاقيات والبروتوكولات الثمانية التى يتكون منها نظام وارسو، بالإضافة إلى تحديث هذا النظام طبقاً للتوجيه الصادر من المجلس قبل عقد الدورة. وأسرد فيما يلى الاتفاقيات والبروتوكولات الثمانية التى يتكون منها نظام وارسو، حتى يتسنى للقارئ مدى الجهد الذى بذل من اللجنة فى عملية التوحيد كما تعكسها الاتفاقية الجديدة.

#### ١- الاتفاقية الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالنقل الجوى الدولى لسنة ١٩٢٩ .

#### ٢- بروتوكول لاهى لسنة ١٩٥٥ المعدل للاتفاقية المذكورة.

#### ٣- اتفاقية جوادالاهارا لسنة ١٩٦١ المكمل لها.

#### ٤- بروتوكول جواتيمالا المعدل للاتفاقية وبروتوكول لاهى.

#### ٥- بروتوكول مونتريال الإضافى رقم (١) لسنة ١٩٧٥ المعدل لاتفاقية وارسو.

#### ٦- بروتوكول مونتريال الإضافى رقم (٢) لسنة ١٩٧٥ المعدل لبروتوكول لاهى.

#### ٧- بروتوكول مونتريال الإضافى رقم (٣) لسنة ١٩٧٥ المعدل لبروتوكول جواتيمالا ١٩٧١ .

#### ٨- بروتوكول مونتريال الإضافى رقم (٤) المعدل لاتفاق وارسو وبروتوكول لاهى. وقد اعتبرت الأوساط الدولية أن ما توصلت إليه اللجنة يعتبر بكل المقاييس إنجازاً رائعاً وخطوة كبيرة للامام فى تاريخ قانون الطيران المدنى الدولى.

وقد قام المجلس على ضوء هذه النتائج بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسى لإقرار الاتفاقية الجديدة بصفة نهائية وفتحها لتوقيعها من جانب الدول. وقد عقد هذا المؤتمر فى مونتريال بكندا فى الفترة من ١٠ إلى ٢٨ مايو ١٩٩٩، وشاركت فيه (١١٨)



أو نتيجة عمل خاطئ أو امتناع من الناقل، أو خدمة وكرانه، أو إثبات أن الضرر نتج فقط عن إهمال أو فعل خاطئ أو امتناع صادر عن طرف ثالث وذلك طبقاً لما جاء بالمادة (٢١) فقرة (٢) من الاتفاقية الجديدة. ويعتبر هذا المستوى الذي فتح الحد الأعلى للتعويض متماسكاً مع أوضاع الدول المتقدمة ذات مستوى المعيشة المرتفع، والتي تتطلب مستوى أعلى من التعويض في حالة وفاة أو إصابة أحد من رعاياها في حوادث الطائرات. ومن ذلك، يتضح أن نظام المستويين الذي جاءت به الاتفاقية يعد حلاً وسطاً يرضى كلا من الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية وشركات الطيران التابعة لها، الصغير منها، والمتوسط والكبير.

### ٣- قيام الاتفاقية الجديدة بخلق آلية للمراجعة الدورية لحدود المسؤولية الواردة بها :

تجنباً لما اعتور نظام وارسو من تدنٍ لقيمة حدود المسؤولية الواردة به بمرور الوقت، نتيجة لعامل التضخم وارتفاع مستوى المعيشة في العديد من الدول، أوجدت الاتفاقية الجديدة في مادتها (٢٤) على خلاف نظام وارسو، آلية للمراجعة الدورية لحدود التعويض الواردة بها، حفاظاً على قيمتها الفعلية بمرور الوقت. فقد ألزمت الفقرة الأولى من المادة (٢٤) من الاتفاقية منظمة الطيران المدني الدولي - باعتبارها جهة الإيداع للاتفاقية - بأن تقوم بمراجعة حدود المسؤولية المشار إليها في المواد أرقام ٢١، ٢٢، ٢٣ من الاتفاقية كل خمس سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك حفاظاً على قيمتها الفعلية. وسوف تجرى المراجعة الأولى بنهاية السنوات الخمس التالية لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ما لم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ قبل انقضاء هذه السنوات الخمس، اعتباراً من تاريخ فتح الاتفاقية الجديدة لتوقيعها، والذي تم اعتباراً من ٢٨ مايو ١٩٩٩. وبناءً على ذلك، مع الأخذ في الحسبان أن الاتفاقية دخلت فعلاً حيز التنفيذ، اعتباراً من ٤ نوفمبر ٢٠٠٣، فإن المراجعة الأولى يلزم أن تجريها المنظمة قبل نهاية العام الحالي ٢٠٠٨. وتتم المراجعة الأولى على أساس احتساب متوسط عامل التضخم خلال السنوات الخمس، المحددة على الوجه السابق شرحه. أما المراجعات اللاحقة على المراجعة الأولى، فيتم حساب التضخم منسوباً إلى مستواه في المراجعة السابقة. وتقضى الاتفاقية بأنه إذا زادت نسبة التضخم على ١٠٪، فإن المنظمة تقوم بإخطار الدول الأطراف في الاتفاقية لإجراء المراجعة اللازمة. ويسرى مفعول الحدود المعدلة نتيجة للمراجعة بمعنى ستة أشهر من تاريخ الإخطار المشار إليه الذي وجهته المنظمة للدول الأطراف، ما لم تسجل غالبية الدول الأطراف اعتراضها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطار المنظمة للدول سالفة الذكر. وفي هذه الحالة، تلزم الاتفاقية المنظمة، باعتبارها جهة الإيداع، بدعوة الدول الأطراف لعقد اجتماع لبحث هذا الموضوع. كما نصت الاتفاقية على عقد مثل هذا الاجتماع أيضاً في حالة إبداء ثلث عدد الدول الأطراف في الاتفاقية رغبتها في عقده، وذلك بشرط أن تتجاوز نسبة التضخم ٣٠٪.

مسئولية الناقل عن الضرر الذي ينشأ في حالة وفاة الراكب أو إصابته بجروح أو أية إصابة بدنية أخرى. وحددت المادة (٢٢) من الاتفاقية مسؤولية الناقل الجوي قبل كل راكب في حدود مبلغ مائة وخمسة وعشرين ألف فرنك من الذهب وتعادل (٨٣٠٠) دولار أمريكي تقريباً. وضاعف بروتوكول لاهاي لسنة ١٩٥٥ المعدل للاتفاقية، هذا المبلغ إلى ٢٥٠ ألف فرنك ذهب الذي يعادل (١٦٦٠٠) دولار أمريكي تقريباً. وصار تطبيق هذه الحدود لعشرات السنين بدون مشاكل كبيرة، إلا أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العالم، وبخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، قد أدت إلى تقسيم المجتمع الدولي إلى الدول المتقدمة التي تتمتع بدخل قومي مرتفع وشركات طيران قوية، ودول أخرى نامية ذات دخل قومي متوسط أو متدن، وتتبعها شركات طيران متواضعة في الغالب الأعم. ومع مرور الوقت، تكشف لعدد أكبر من الدول المتقدمة عدم كفاية الحدود المقررة في وارسو أو لاهاي، نظراً لاستمرار ارتفاع مستوى المعيشة وغلاء الأسعار وعوامل التضخم بها الأمر الذي حدا ببعض هذه الدول والتجمعات التي تتبعها إلى الارتفاع بالتعويض إلى حدود غير متصورة، وليست في مقدور غالبية الدول النامية وشركات الطيران التابعة لها. كل ذلك أدى إلى شيوع الإحساس لدى مختلف دول العالم وكافة منظمات الطيران الحكومية وغير الحكومية، وعلى رأسها منظمة الطيران المدني الدولي، بالحاجة للمراجعة الشاملة لنظام وارسو ومحاولة معالجة نظام التعويض فيه بما يراعى مصالح كافة الدول، صغيرها وكبيرها، وشركات الطيران التابعة لها. وقد نجحت اتفاقية مونتريال لسنة ١٩٩٩ في التوصل إلى حل وسط عملي وفق بطريقة رائعة بين مصالح الدول المتقدمة والدول النامية وشركات الطيران التابعة لها.

وقد عكست الاتفاقية ذلك في مادتها (١٧) التي نصت على مستويين للتعويض المستوى الأول يتعلق بالمسؤولية بمجرد وقوع الضرر، سواء لوفاة أو إصابة الراكب. ويتأسس هذا المستوى على نظام المسؤولية المطلقة

**A Regime of Strict Liability** في حدود مائة ألف وحدة سحب خاصة **Special Drawing Rights** التي تعادل ما يساوي مائة وخمسين ألف دولار أمريكي بصرف النظر عن خطأ الناقل. وقد لاقى هذا المستوى ترحيباً من الدول النامية، حيث إنه يستجيب إلى حاجة هذه الدول وشركات الطيران التابعة لها إلى حد عادل ووسط من التعويض، لا يعتبر عبئاً على شركات الطيران التابعة لها إذا تعرضت طائراتها للحوادث. كما حقق هذا النظام ميزة أخرى، هي سرعة الحصول على مبلغ التعويض بمجرد وقوع الضرر بدون الدخول في إجراءات التقاضي التي عادة ما تستغرق من الوقت الكثير.

أما المستوى الثاني، فيقوم على نظام للمسؤولية لا يقرر حداً أعلى للتعويض، ويفترض خطأ الناقل ما لم يعف نفسه من المسؤولية بإثبات أن الضرر لم يكن نتيجة لإهماله أو إهمال خدمه

## ٥- التزام الناقل بدفع مبالغ عاجلة مقدما للأشخاص الطبيعيين الذين يحق لهم المطالبة بالتعويض لأسباب إنسانية:

تعالج المادة (٢٨) من الاتفاقية مسألة جديدة لم ترد فى نظام وارسو. فقد نصت المادة على أن "يقوم الناقل إذا تطلب ذلك قانونه الوطنى ولأسباب إنسانية، وبدون تأخير، بدفع مبالغ مقدما للشخص أو الأشخاص الطبيعيين الذين يحق لهم المطالبة بالتعويض وذلك للصرف على حاجاتهم الاقتصادية العاجلة". ولم تحدد المادة مبلغا معيناً تاركة ذلك للقانون الوطنى وتقدير الناقل. وقد أوضحت المادة أن دفع هذه المبالغ لا يعد اعترافاً بالمسئولية، كما يجوز للناقل خصم هذه المبالغ من أية تعويضات قد يدفعها فى وقت لاحق. ومن الجدير بالذكر أن هذه الفكرة الجديدة قد تقدمت بها للمؤتمر الدبلوماسى دول المجموعة الأوروبية، ولاقت قبولا من كافة الدول والتجمعات الإقليمية، ومن بينها المجموعتان العربية والإفريقية.

## ٦- السماح لمنظمات التكامل الاقتصادى الإقليمى بالتوقيع والانضمام للاتفاقية:

تتيح الاتفاقية فى مادتها (٥٣) فقرة (٢) لمنظمات التكامل الاقتصادى الإقليمى، وبترخيص من الدول الأعضاء فيها، توقيع الاتفاقية أو التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها. وتعد هذه الحالة من بين الحالات القليلة فى مجال القانون الدولى للمعاهدات التى تتيح للمنظمات الدولية أن تكون طرفاً فى المعاهدات الدولية. وقد عرفت المادة (٥٣) المشار إليها فى الفقرة نفسها منظمة التكامل الاقتصادى الإقليمى بأنها "أى منظمة تنشئها دول ذات سيادة تقع فى إقليم معين والتى تمتلك الصلاحية المتعلقة ببعض الأمور التى تحكمها هذه الاتفاقية". ومن بين الأمور التى تتضمنها الاتفاقية، ويمكن للدول الأطراف تفويض منظمات التكامل الاقتصادى التى تتمتع بعضويتها هذه الدول القيام بها، موضوع مراجعة وتحديث مبالغ التعويض المشار إليها فى الاتفاقية، وكذلك تفويضها فى التنسيق بين مواقف هذه الدول فيما يخص أية تطورات تستجد على الاتفاقية مستقبلاً. وعلى سبيل المثال، فإنه بالنسبة للعالم العربى وبإمكان الدول العربية الأطراف أن توكل هذه المهام إلى الهيئة العربية للطيران المدنى، باعتبارها منظمة إقليمية عربية. كما بالإمكان قيام مجلس التعاون الخليجى بأى من هذه المهام بتكليف من دولة.

وفى إفريقيا، هناك العديد من المنظمات الإقليمية على مستوى القارة، مثل الاتحاد الإفريقى، أو على المستوى الإقليمى أو دون الإقليمى مثل السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)، وتجمع شرق إفريقيا (EAC)، والتجمع الاقتصادى لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، وتجمع جنوب إفريقيا للتنمية (SADC). فبإمكان الدول الإفريقية الأعضاء

ويتضح مما تقدم أن الاتفاقية قد أعطت المنظمة، باعتبارها جهة الإيداع، دوراً مهماً فى عملية المراجعة، ولكنها أعطت للدول الأطراف فى الوقت نفسه رقابة فعالة ومباشرة على هذا الدور الذى تقوم به المنظمة من خلال الاجتماعات بين الدول الأطراف على الوجه السابق تفصيله لممارسة هذه الرقابة.

## ٤- الاختصاص القضائى الخامس:

### Fifth Jurisdiction

احتفظت الاتفاقية الجديدة فى مادتها (٢٣) فقرة (١) بالاختصاصات القضائية الأربعة التى أخذ بها نظام وارسو، والتى تجيز للمدعى رفع دعوى للمطالبة بالتعويض فى إقليم أية دولة متعاقدة، سواء أمام محكمة محل إقامة الناقل، أو مركز استغلاله الرئيسى، أو محكمة المكان الذى به منشأة له، تم بواسطتها إبرام العقد، أو محكمة مكان الوصول. وقد أضافت الاتفاقية الجديدة فى مادتها سالف الذكر فى فقرتها الثانية اختصاصاً قضائياً خامساً بأن أجاز للمدعى أن يرفع دعوى قضائية أمام محاكم الدولة التى كان المدعى، وقت وقوع الحادث الذى تسبب فى الضرر، يوجد بإقليمها محل إقامته الرئيسى والدائم، بشرط توافر شروط معينة تتأكد بها ممارسة الناقل لأعماله فى إقليم تلك الدولة.

ومن هنا، اشترطت الفقرة الثانية من المادة سالف الذكر أن يقوم الناقل بتشغيل رحلات جوية لنقل الركاب من أو إلى ذلك الإقليم، سواء على طائرات تابعة له أو تابعة لناقل آخر فى إطار اتفاق تجارى بينهما. كما ذكرت الفقرة أيضاً أن يباشِر الناقل أعمال نقل الركاب بالجو من ذلك الإقليم فى منشأة مملوكة أو يستأجرها الناقل بنفسه أو بواسطة ناقل آخر يرتبط معه باتفاق تجارى.

وفى هذا الصدد، أظهرت المناقشات حول هذا الموضوع - سواء فى اللجنة القانونية للمنظمة أو المؤتمر الدبلوماسى الذى أقر الاتفاقية - إصرار الولايات المتحدة على أن تتضمن الاتفاقية الجديدة الاختصاص الخامس كشرط للتصديق عليها مستقبلاً. ولكن غالبية الدول، ومن بينها الدول العربية والإفريقية، قد عارضت إضافة هذا الاختصاص على إطلاقه، نظراً لأنه يفتح الباب على مصراعيه لرفع الدعاوى أمام محاكم الدول التى يرفع فيها مستوى التعويض (٤). وقد اتخذت غالبية الدول الأوروبية - بزعامة فرنسا - وكذلك غالبية الدول النامية فى أقاليم أخرى من العالم الموقف المعارض نفسه. إزاء هذا الانقسام الحاد، فقد أخذت الاتفاقية بشأن الاختصاص الخامس بحل وسط جاءت به المادة (٢٣) بأن جعلته متوافراً، ولكن فى حالات محدودة وبشروط عديدة لتضييق نطاق تطبيقه. وقد أدى ذلك فى نهاية المطاف إلى قبول الجميع له بالإجماع فى المؤتمر الدبلوماسى.

فى أى من هذه المنظمات أن يسمح لها بالانضمام للاتفاقية، ويوكل إليها الاختصاص نيابة عنها فى مسائل معينة واردة فى الاتفاقية.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية ليست الأولى التى تضمنت نصا يعالج منظمات التكامل الاقتصادى الإقليمى على هذا الشكل، فقد سبقتها إلى ذلك الاتفاقية الخاصة بالحقوق الدولية على المعدات المتحركة والبروتوكول الملحق بها الخاص بالطائرات،

The Convention on International Interests  
in Mobile Equipment and its Aircraft Protocol .

وقد وافق على هذه الاتفاقية وملحقها المؤتمر الدبلوماسى الذى دعيت إليه كل من منظمة الطيران المدنى الدولى، والمعهد الدولى لتوحيد القانون الخاص حيث عقد المؤتمر بمدينة كيب تاون بجنوب إفريقيا من ٢٩ أكتوبر إلى ١٦ ديسمبر ٢٠٠١ (٥). وقد تم تعريف اتفاقية المعدات المتحركة لهذا الموضوع فى مادتها (٤٨).

ختاما، لا اجد كلمات تبرز لاتفاقية مونتريال ١٩٩٩ قدرها، وتثنى على الجهود الذى بذل لنهوضها، إلا أن أقول إن هذه الاتفاقية تعد علامة بارزة على طريق تطور القانون الجوى، وتمثل خطوة كبيرة إلى الامام فى مجال الطيران المدنى الدولى.

#### الهوامش :

١- انظر:

ICAO Doc.9693.-LC/ 190-1997.

٢- انظر التقرير النهائى للمؤتمر الدبلوماسى الخاص باتفاقية مونتريال فى وثيقة منظمة الطيران المدنى رقم ٥٨ المؤرخة ٢٨ مايو ١٩٩٩ .

٣- انظر:

ICAO Journal, Vol. 63, No. 1, 2007, page 32

٤- انظر ورقة العمل المؤرخة ١٢ مايو ١٩٩٩، المستند رقم ٢٣، المقدمة من ٥٣ دولة إفريقية للمؤتمر الدبلوماسى للمنظمة سنة ١٩٩٩ فيما يتعلق بالاختصاص الخامس.

٥- انظر:

The Final Act of ICAO Diplomatic Conference of 2001, DCMF Doc. No. 76, Dated 16/11/2001.

## الصين .. إشكالية التوازن في مواجهة التناقضات

- واقع ومستقبل الدراسات الصينية في مصر
- الصين .. نموذج جديد للقوة الصناعية
- الصين والتجارة الدولية .. من التنافس إلى الاعتماد المتبادل
- الاقتصاد الصيني ومخاطر التحول عن الزراعة
- بين النمو والتنمية .. الأبعاد الاجتماعية للصعود الصيني
- التلوث ومخاطر تدهور البيئة في الصين
- الصين وخيار الطاقة البديلة
- الفساد .. خطر متزايد على النمو الصيني
- الحركات الانفصالية في الصين
- العلاقات الصينية - الأمريكية بين التعاون والصراع
- العلاقات الصينية بالدول النامية .. المنطلقات والأبعاد
- الصين والشرق الأوسط .. رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد
- الدور العالمي للصين .. رؤى مختلفة



د. محمد السيد سليم

أهم المشكلات التي تواجه دراسة الصين في مصر. ونحن نعرف الصين في إطار هذا البحث بوصفها تشمل جمهورية الصين الشعبية، وتايوان، وهونغ كونج، ومكاو.

ينقسم البحث إلى تسعة أقسام، يتناول الأول منها الموجة الأولى من الدراسات الصينية في مصر ما بين عامي ١٩٣٤ و ١٩٤٩، يتبعه قسمان يتناولان الموجة الثانية في الخمسينيات من القرن الماضي، والموجة الثالثة التي بدأت مع بداية الستينيات من ذلك القرن والمستمرة إلى الآن. وتتناول الأقسام التالية "جزر" الدراسات الصينية في مصر، والتي تتضمن ما نشر عن الصين في الكتب والدوريات الأكاديمية والرسائل الجامعية، وإسهامات مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، بالإضافة إلى أقسام دراسة اللغة الصينية في الجامعات المصرية. ويتناول القسم الأخير مستقبل الدراسات الأكاديمية عن الصين في مصر.

#### (١) الموجة الأولى من الدراسات الصينية في مصر:

##### دور المسلمين الصينيين ١٩٣٤ - ١٩٤٩:

بدأت دراسة الصين في مصر في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي على يد المسلمين الصينيين الذين وفدوا إلى مصر في ذلك الوقت لدراسة الإسلام في جامعة الأزهر. وقد ألفوا وترجموا مجموعة من الكتب التي تتناول في الأغلب الإسلام والمسلمين في الصين. وكان أول كتاب صدر عن الصين في مصر من تأليف محمد مكين، وهو صيني مسلم درس في الأزهر لمدة عشر سنوات، وكان بعنوان نظرة جامعة على تاريخ الإسلام في الصين وأحوال المسلمين فيها. وقد صدر الكتاب عام ١٩٣٤ عن المطبعة

حظيت الصين بالاهتمام الأقدم والأشمل في إطار الدراسات الأكاديمية الآسيوية في مصر، كما تعد منظومة الدراسات الصينية في مصر هي الأكثر تفصيلاً وتقدماً مقارنة بنظيراتها في العالم العربي والشرق الأوسط وإفريقيا.

بدأ الاهتمام بدراسة الصين في مصر قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وازداد هذا الاهتمام بشكل ملحوظ نتيجة لقيام الثورة الصينية في عام ١٩٤٩، ثم تبادل العلاقات الدبلوماسية بين مصر والصين في عام ١٩٥٦. وقد نشرت العديد من الكتب عن الصين في مصر في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ولكنها كانت في الأغلب تعبيراً عن محاولات فردية من مثقفين مصريين لفهم التجربة الثورية الصينية وتداعياتها في الداخل والخارج. ولكن بعد نهاية الحرب الباردة، بدأت الدراسات عن الصين تأخذ الشكل المنهجي العلمي، مدفوعة بإنشاء عدد من المراكز الأكاديمية المتخصصة في الدراسات الآسيوية، والتي أبدت اهتماماً خاصاً بدراسة الصين واللغة الصينية. ويمكننا القول إن مصر تمتلك اليوم الأعمدة الأساسية اللازمة لدراسة الصين، وهي مناهج تعليم اللغة الصينية، ومراكز البحث المتخصص في مجال العلوم الاجتماعية، وحركة التأليف والترجمة. ولكن الملاحظ أن هذه الأعمدة تعمل في شكل جزر منعزلة، وهناك غياب للمنهج المتكامل الذي يجمعها في إطار لدراسة الصين من مختلف الزوايا.

نستعرض في هذا البحث نشأة وتطور الدراسات الصينية في مصر، وأهم القضايا التي ركزت عليها، ومدى اتساقها أو اختلافها مع الدراسات الصينية في مناطق أخرى، بالإضافة إلى



زيتون أول كتاب ألفه مصري عن العلاقات العربية - الصينية باسم، *الصين والعرب عبر التاريخ*، وقد صدر عن دار المعارف. كما اتسمت هذه الحقبة بترجمات عربية عن اللغة الصينية لعل من أهمها الترجمة التي نشرها يوسف أحمد لكتاب بعنوان *ماوتسى تونج*، وترجمة أحمد بهي لكتاب بعنوان: *القصة الحقيقية لايكو*، وقد صدر كلاهما سنة ١٩٥٧، هذا بالإضافة إلى ترجمات أخرى عن اللغة الانجليزية. وعموما قد صدر في تلك الحقبة عشرون كتابا منها ستة كتب مترجمة، كما استمر صدور الكتب عن أحوال المسلمين في الصين.

### (٣) الموجة الثالثة: ظهور "الجزر المؤسسية" للدراسات الصينية في مصر ( من سنة ١٩٦١ حتى الآن):

كان تبادل العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وبكين عام ١٩٥٦ علامة فارقة في تاريخ الاهتمام بدراسة الصين في مصر. كانت الصين في ذلك الوقت تنظر إلى مصر بوصفها حليفا رئيسيا في حملتها ضد الإمبريالية، وكان هناك اتفاق بين مواقف الدولتين تجاه العديد من القضايا الدولية والإقليمية. كما كانت مصر تنظر إلى الصين لتسهيل صفقاتها للسلاح مع الاتحاد السوفيتي. ولم تتأثر العلاقات المصرية الصينية بتغير القيادات السياسية في البلدين خلال هذه الفترة، بل إن البلدين شهدا تغيرا متشابها في توجهات سياساتهما الخارجية أثناء عقد السبعينيات من القرن الماضي.

بدأت دراسات اللغة الصينية في مصر تزدهر بإنشاء قسم دراسة اللغة الصينية في جامعة عين شمس، والذي تلاه إنشاء أقسام مشابهة في جامعات مصرية أخرى. كما كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد المؤلفات المنشورة عن الصين، وبدأت أعداد متزايدة من الخريجين في اختيار الصين كموضوع لرسائلهم الجامعية لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه. وفي يوليو ١٩٦٥، أصدرت مؤسسة الأهرام دورية "السياسة الدولية"، التي أعطت اهتماما خاصا لدراسة الصين. كما تم إنشاء مركز الدراسات الآسيوية ومعهد الدراسات الآسيوية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أوليا أيضا اهتماما خاصا بدراسة الصين، ووسعا من إطار هذه الدراسة لتشمل العلاقات الصينية المصرية. ومن الواضح أنه ليس هناك مركز محدد معنى بدراسة الصين في مصر في إطار منهجي متكامل، بل إن الدراسات الصينية منقسمة بين الدراسات اللغوية الصرفة والدراسات الإقليمية الآسيوية. وبهذا، فهناك جزر منعزلة تدرس الصين في مصر، وهو ما سنحاول أن نستعرضه هنا بغرض الوصول إلى خلاصات محددة تتعلق بمستقبل هذه الدراسات.

### (٤) الكتب المنشورة عن الصين في مصر :

منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن، نشر ما يقرب من أربعين كتابا في مصر عن الصين، منها ما هو مؤلف وما هو مترجم، تتراوح موضوعاتها بين القضايا التاريخية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالثقافة والأدب. ولا يتضمن هذا العدد الكتب التي تتناول نواحي

السلفية، وهي دار نشر إسلامية كانت تعمل في مصر في ذلك الوقت. وفي عام ١٩٣٥، نشر مكيون كتابا آخر، صدر عن الدار نفسها، وكان عبارة عن ترجمة لكتاب كونفوشيوس "الحوار". وقد شجع ذلك المصريين على اقتحام مجال دراسة الصين. وكان أول كتاب مصري على الإطلاق عن الصين من تأليف مصري اسمه زكي حسن، وكان عنوان الكتاب *الصين وفنون الإسلام*، وصدر سنة ١٩٤١. وقد تزايد عدد المصريين المهتمين بدراسة الصين، حيث صدر في عام ١٩٣٩ كتاب مترجم بعنوان دور الحزب الشيوعي الصيني في الحرب من تأليف ماوتسى تونج، ولكن اسم المترجم لم يذكر على الكتاب. كما نشرت في عام ١٩٤٢ ترجمة لكتاب من تأليف موريس لوبلان بعنوان *اللغز الصيني*، وقام بالترجمة محمد بدر الدين خليل. تلى ذلك نشر ترجمة لكتاب بعنوان *الوعد .. صفحة من البطولات الخالدة في الحرب الصينية* من تأليف بيرل باك. وقد نشر الكتاب، الذي قام بترجمته شمس الدين الغرياني، في عام ١٩٤٥.

وقد توالى اهتمام المسلمين الصينيين بدعم دراسة الإسلام في الصين والعلاقات الصينية الإسلامية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فصدر في عام ١٩٤٥ كتاب بعنوان *الصين والإسلام* عن دار الطباعة والنشر الإسلامية للإخوان المسلمين، من تأليف محمد تواضع، وهو صيني كان يدرس في مصر بدعم من جماعة الإخوان المسلمين. كما صدر في عام ١٩٥٠، عن دار النهضة المصرية للطباعة والنشر، كتاب *العلاقات بين العرب والصين* من تأليف صيني مسلم آخر هو بدر الدين حي الصيني. ويبدو واضحا أن الصينيين المسلمين في مصر قد لعبوا دورا مهما في هذه المرحلة المبكرة من الكتابات عن الصين في مصر، وأن محور الاهتمام كان هو التعريف بمسلمي الصين المسلمين.

### (٢) الموجة الثانية: "تصير" الدراسات الصينية في مصر: ١٩٥٠-١٩٦٠ :

أعطت التغيرات الثورية التي وقعت في الصين عام ١٩٤٩، وتبادل العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وبكين عام ١٩٥٦، دفعة قوية للدراسات المصرية عن الصين، والتي أخذ معظمها شكل الكتب المؤلفة أو المترجمة. وقد وجدنا في دار الكتب المصرية عشرين كتابا عن الصين تم نشرها في هذه الفترة، منها أربعة عشر كتابا مؤلفا، وست ترجمات، تمثل الأساس الذي قامت عليه الدراسات الصينية في مصر. وكانت معظم هذه الكتب بمثابة محاولات لفهم الصين الجديدة، ومنها ما كان يتضمن انطباعات لبعض الكتاب عن الصين بعد زيارات قاموا بها، مثل الكتابين اللذين ألفهما حلمي مراد ومحمد عودة. ومن المهم أن نشير هنا إلى كتابين كان لهما تأثير بالغ على رؤية عدة أجيال من المصريين للصين. الكتاب الأول من تأليف الأستاذ عباس العقاد عن *صن يات صن*، والكتاب الثاني من تأليف الأستاذ محمد عودة، *الماركسي المصري*، والذي زار الصين وضمن الكتاب انطباعاته عن الصين الجديدة بزعامة ماو، ولكن السياسة لم تكن المحور الرئيسي للكتاب. وتناولت أربعة مؤلفات أخرى أبعادا ثقافية وأدبية عن الصين. وفي سنة ١٩٦٤ أصدر محمد محمود

## أوائل الكتب المنشورة عن الصين في مصر

[١٩٤٩-١٩٥٩]

- (١) خيرت البیداوی ، حرب التحرير في الهند الصينية ، ١٩٥٣ .
- (٢) عباس العقاد ، صين يات صين .. ابو الصين ، ١٩٥٤ .
- (٣) محمد عودة ، الصين الشعبية ، ١٩٥٥ .
- (٤) عبد الله عبيد ، سوداني في الصين ، ١٩٥٦ .
- (٥) عبد المنعم الصاوي ، في الصين ، ١٩٥٦ .
- (٦) نور محمد خان ، القصة الحقيقية لحياة المسلمين في ظل الحكم الروسي والصيني ، ١٩٥٧ .
- (٧) حسن سفعان ، كونفوشيوس : .. النبي الصيني ، ١٩٥٧ .
- (٨) جمعية الصين الإسلامية ، مسلمو الصين في تقدم ، ١٩٥٧ .
- (٩) ماوتس تونج ، الديمقراطية الجديدة ، ترجمة يوسف أحمد ، ١٩٥٧ .
- (١٠) لوشون ، قصة اكوي الحقيقية ، ترجمة بهي الدين ، ١٩٥٧ .
- (١١) لين بوتانج ، أشهر القصص الصينية ، ترجمة محمد فتحى عمر ، ١٩٥٧ .
- (١٢) كلود روا ، أضواء على الصين .. حياة ماوتس تونج ، ترجمة ظريف عبد الله ، ١٩٥٧ .
- (١٣) محمد حلمى مراد ، رأيت وسمعت في الصين الشعبية ، ١٩٥٨ .
- (١٤) محمد سيد اسماعيل ، المسلمون في الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية ، ١٩٥٨ .
- (١٥) عبد الحميد حمروش ، الصين حديقة ، ١٩٥٨ .
- (١٦) السيد شحاتة ، عند سور الصين العظيم ، ١٩٥٨ .
- (١٧) محمد حبيب ، الصين ، ١٩٥٨ .
- (١٨) محمد خليل ومحمد الدهميس وحلمى مراد ، مترجمون ، قصص من الصين الحديثة والقديمة ، ١٩٥٨ .
- (١٩) حسن جوهر ، الصين ، ١٩٥٩ .

وبينما ارتفع الاهتمام نسبيا في العقدين التاليين، إلا أنه لم يبلغ مستوى الاهتمام الذى كان عليه فى الستينيات.

كانت أغلب هذه الكتب من تأليف كتاب مصريين، حيث شكلت نسبة الكتب المترجمة عن اللغة الصينية أو اللغات الغربية نحو ٢٧٪ فقط، مما يعنى أن غالبية الكتب كانت كتب ألفها باحثون مصريون. وقد تناول ٣٢٪ من الكتب المنشورة عن الصين قضايا ثقافية تتعلق بالأدب والفكر الاجتماعى الصينى، بينما ركزت النسبة الباقية على القضايا المتعلقة بدراسات العلوم الاجتماعية. وتناولت نسبة ٢٩٪ من هذه المجموعة الأخيرة قضايا داخلية تتعلق بالصين، مثل دور الحزب والثورة الثقافية والإصلاح الاقتصادى، بينما ركزت النسبة الباقية (٧١٪) على العلاقات

تقنية صرفة مثل فنون الخزف، والطب الصينى، والرياضات الصينية، وما إلى ذلك.

وقد نشر أثناء عقد الستينيات من القرن الماضى وحده أربعة عشر كتابا عن الصين، مقارنة بتسعة كتب أثناء عقد السبعينيات، وأربعة كتب أثناء الثمانينيات، وسبعة كتب أثناء التسعينيات. وفى هذا العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، تم نشر تسعة كتب عن الصين حتى الآن. وبذلك تعتبر الستينيات العقد الذهبى للاهتمام المصرى بدراسة الصين. وقد عكس الانخفاض الحاد فى عدد الكتب المنشورة عن الصين فى الثمانينيات التغيرات الداخلية، التى حدثت فى الصين، وانعزال الصين النسبى عن السياسة الدولية فى ذلك الوقت للتركيز على الشؤون الداخلية.

وتسعة عشر موضوعا خلال الثمانينيات بنسبة ١٦,٥٪. أما خلال التسعينيات، فتم نشر ثلاثة وثلاثين موضوعا بنسبة ٢٨,٧٪ من الموضوعات المنشورة عن الصين، مقابل أربعة وثلاثين موضوعا في الفترة ما بين يناير ٢٠٠٠ وأبريل ٢٠٠٧ (بنسبة ٢٩,٧٪). ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الموضوعات المنشورة عن الصين في المجلة بنهاية هذا العقد.

ويعكس ارتفاع نسبة المادة المنشورة عن الصين في العقدين الماضي والحالي في مجلة السياسة الدولية، الاهتمام المتزايد للباحثين المصريين بالصين، إذ إنه نشر خلال هذين العقدين ٥٨,٤٪ من الدراسات والتقارير الإجمالية التي نشرتها المجلة عن الصين منذ بدايتها. والحق أن السنوات السبع الأولى من القرن الحادي والعشرين شهدت صعودا واضحا في الاهتمام المصري بالصين، بفعل ماحققته الصين من صعود اقتصادي، ولبحث المصريين عن البدائل الدولية في عصر الأحادية القطبية. كما يشير تحليل مضمون الموضوعات المنشورة في "السياسة الدولية"، إلى أن ٧١,٣٪ من الدراسات والتقارير تناولت موضوعات تتعلق السياسة الخارجية الصينية، وهو الاتجاه نفسه الذي سبق أن أشرنا إليه عند حديثنا عن الكتب المنشورة عن الصين في مصر خلال الفترة ذاتها.

#### (٦) الصين في الرسائل العلمية :

اهتم طلاب الدراسات العليا المتخصصون في العلوم الاجتماعية في مصر باختيار الصين موضوعا لرسائلهم العلمية مما أسفر عن اجازة عدد من الرسائل تشكل في ذاتها حقلا متكاملا للدراسات الصينية في مصر. وقد قمنا بتحليل الاهتمام العلمي بالصين في الرسائل التي قدمت الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بأقسامها المختلفة. وقد اخترنا تلك الكلية لأن بها أكبر عدد من الرسائل العلمية عن الصين، دون أن ينفي ذلك وجود رسائل في جامعات ومعاهد أخرى. وقد أجزيت بالكلية منذ انشائها ثلاث عشرة رسالة علمية. كانت أولى هذه الرسائل تلك المقدمة من طارق مسعود لنيل درجة الماجستير بعنوان "العلاقات السياسية بين الهند وجمهورية الصين الشعبية" في عام ١٩٦٤، وتلتها رسالة لنيل درجة الماجستير من عبدالحليم هريدي في عام ١٩٦٩ بعنوان "السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية".

وقد تزايد بشكل ملحوظ عدد الرسائل العلمية عن الصين في السبعينيات من القرن الماضي، حيث قدمت أربعة رسائل علمية عام ١٩٧٣. حيث قدمت هناء أحمد ضياء رسالة لنيل درجة الماجستير بعنوان "الصراع الصيني - السوفيتي ١٩٥٦ - ١٩٦٩"، وقدم محمد نعمان جلال رسالة لنيل درجة الماجستير بعنوان "الثورة البروليتارية والتغير السياسي في الصين". وقد تدرج محمد نعمان جلال في سلك الدبلوماسية المصرية، حتى تقلد فيما بعد منصب سفير مصر في الصين. وفي عام ١٩٧٨، نال يوسف يوسف درجة الماجستير عن رسالته "دور الحزب الشيوعي الصيني في صناعة قرارات السياسة الخارجية". وفي

الخارجية للصين. وقد اهتم الكتاب المصريون بصفة خاصة بفهم دور الصين على المستوى العالمي، لما لهذا الدور من تداعيات مباشرة على الوضع في منطقة الشرق الأوسط.

ومن المفيد أن نستعرض هنا بعض هذه الكتب الصادرة حديثا عن الصين للتعرف على تيارات الاهتمام المصرية الرئيسية في هذا الصدد. فقد صدر في عام ٢٠٠٦ عن دار الهلال كتاب للمفكر المصري الدكتور أنور عبدالمكع بعنوان *الصين في عيون المصريين*، متضمنا سلسلة مقالات للمؤلف نشرت على امتداد عدة سنوات، يعبر فيها عن اعتقاده القوي بأن صعود الصين يصب في مصلحة الدول النامية. وفي العام نفسه، صدر عن المجلس المصري للشئون الخارجية كتاب بعنوان *الصين في القرن الحادي والعشرين*، من تحرير د. السيد أمين شلبي. وتضمن الكتاب خلاصة مؤتمر عقده المجلس المصري وشارك فيه خبراء من الصين، حيث ناقش علاقات الصين الخارجية وتدابير الصعود الصيني على البلاد العربية. كما أصدر مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة كتاب *الصعود الصيني في عام ٢٠٠٦*، من تحرير د. هدي ميتكيس وخديجة عرفة عن مؤتمر عقده المركز عن الصعود الصيني. تضمن الكتاب إحدى عشر فصلا تتناول الدعامات الأساسية للصعود الصيني واستراتيجياته وإنجازاته والعقبات التي تواجهه. وقد تناول الكتاب علاقة الصين بمنظمة التجارة العالمية، والسياسة الخارجية للصين والنظام العالمي الجديد، والعلاقات الصينية - الأمريكية، والصين والاتحاد الأوروبي، والتعاون الصيني - العربي.

#### (٥) الصين في الدوريات العلمية المصرية :

أظهرت الدوريات العلمية المعنية بدراسة العلوم الاجتماعية في مصر اهتماما بدراسة الصين، خاصة دورية "السياسة الدولية" التي تواصل صدورها منذ يوليو ١٩٦٥ وحتى الآن. وتجمع "السياسة الدولية" - التي أسسها د. بطرس بطرس غالي، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، وتولى رئاسة تحريرها منذ عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٩١ - بين الدراسات الأكاديمية البحتة والدراسات السياسية ذات الطابع العملي. وقد اتضح اهتمام هذه الدورية بالصين منذ العدد الأول، الذي تضمن دراسة بقلم د. بطرس بطرس غالي تحت عنوان "القفلة النووية الصينية". كما تضمن العددان الثاني والثالث دراستين عن الحزب الشيوعي الصيني بقلم الدكتور محمد الخطيب، الذي أصبح فيما بعد عميدا لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. وما بين يوليو سنة ١٩٦٥ وأبريل سنة ٢٠٠٧، نشرت المجلة ١١٥ موضوعا عن الصين، ما بين دراسات وتقارير. وقد خصصت ملفات خاصة عن الصين في أعداد يناير ١٩٧٢، ويناير ١٩٧٧، وأبريل ١٩٩٨، ويوليو ٢٠٠١. وتبدو درجة اهتمام المجلة زمنيا متسقة مع عدد الكتب الصادرة في الفترات المختلفة عن الصين. فقد نشرت مجلة "السياسة الدولية" في الستينيات عشرة موضوعات عن الصين (وإن كان يجب لفت الانتباه إلى أن المجلة لم تصدر إلا في عام ١٩٦٥) بما يوازي ٩,٧٪ من إجمالي موضوعاتها، كما نشرت تسعة عشر موضوعا خلال السبعينيات (بنسبة ١٦,٥٪)،

شمس. وكان هذا أول قسم لدراسة اللغة الصينية فى العالم العربى والشرق الأوسط وإفريقيا. ولكن يبدو أن إقبال الطلاب على دراسة هذه اللغة كان ضعيفا، مما أدى إلى إغلاق القسم عام ١٩٦٥، بعد أن تخرجت فيه ثلاث دفعات.

وقد أعيد افتتاح هذا القسم عام ١٩٧٧، ولا يزال مستمرا فى العمل حتى الآن، وإن ظل عدد الطلاب فيه محدودا. وقد شهد القسم طفرة فى إقبال الطلاب عليه فى بداية التسعينيات، وبلغت به سنويا ما يقرب من ٢٠٠ طالب. وقد بلغ عدد طلاب القسم عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ ما يقرب من ٩٢٥، منهم ٢٥٠ طالبا فى السنة الأولى، و٣٢٠ طالبا فى السنة الثانية، و١٦٠ فى السنة الثالثة، و٩٥ طالبا فقط فى السنة الرابعة. ويعكس ذلك مستوى عاليا من تحويل الطلاب إلى خارج القسم، وذلك بسبب صعوبة تعلم اللغة الصينية والتي تختلف جذريا عن اللغة العربية. وقد كان القسم فى البداية يعتمد بالكامل على أعضاء هيئة تدريس وافدين من الصين، ثم بدأ فى تكوين كوادر من الخريجين الذين واصلوا دراساتهم العالية فى الجامعات الصينية. ويوجد حاليا بالقسم ثلاثة وعشرون عضوا فى هيئة التدريس من حاملى درجة الدكتوراه، ستة منهم حاصلون على درجة الأستاذية. وقد أهدت الصين هذا القسم أدوات تعليمية حديثة، منها معمل للغات، وأجهزة كمبيوتر مزودة ببرامج اللغة الصينية، وأدوات إيضاح سمعية وبصرية، وأجهزة تليفزيون متصلة عبر الأقمار الصناعية بالقنوات التليفزيونية الصينية. وبمكتبة القسم أيضا مجموعة كبيرة من الكتب والمجلات والقواميس باللغة الصينية.

وقد افتتحت كلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر قسما لدراسة اللغة الصينية فى العام الدراسى ٢٠٠١-٢٠٠٢. ويختلف هذا القسم عن نظيره فى جامعة عين شمس فى أنه ينقسم إلى شعبتين: شعبة لدراسة الآداب وتقدم دراسات باللغة الصينية والآداب الصينى، وشعبة للدراسات الإسلامية، وتقدم دراسات إسلامية باللغة الصينية لطلبة من المسلمين الصينيين. ويوجد بالقسم عشرون طالبا فى كل شعبة، وقد تخرجت فيه حتى الآن ثلاث دفعات. ويعتمد القسم أساسا فى تدريس مناهجه على هيئة تدريس جامعة عين شمس، وعضو هيئة التدريس الوحيد التابع لجامعة الأزهر هو د. عبدالعزيز حمدى.

كما أسست كلية الآداب بجامعة القاهرة أيضا قسما لدراسة اللغة الصينية فى العام الدراسى ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويقبل القسم ما بين ٢٠ و٢٥ طالبا كل عام، ويبلغ اجمالى عدد طلابه ٦٥. وفى الصين، ويعتمد أيضا على هيئة تدريس جامعة عين شمس فى تدريس أغلب المواد. وقد أنشأت كلية الآداب بجامعة قناة السويس فى العام الدراسى ٢٠٠٦-٢٠٠٧ رابع قسم لدراسة اللغة الصينية فى الجامعات المصرية.

وبينما تتوافر فى مصر مجموعة من خريجي الجامعات المتخصصة فى اللغة الصينية، فإن امكانياتهم ليست مستغلة بشكل كامل، مع استثناء من يعملون مع بعض الشركات المصرية

العام التالى، نالت ليلى اسكندر درجة الماجستير عن رسالة بعنوان "تجارب الصين واليابان فى التنمية".

خلال عقد الثمانينيات، تمت إجازة ثلاث رسائل علمية، كانت الأولى لنيل درجة الدكتوراه عن (العلاقات الصينية - اليابانية ١٩٤٩ - ١٩٧٢) وقدمها محمد نعمان جلال عام ١٩٨٠. وقد كانت هذه أول رسالة دكتوراه عن الصين فى مصر، رغم أنها لم تتناول الصين بشكل منفرد. تلى ذلك إجازة رسالة دكتوراه للدبلوماسى المصرى محمد الساكت -والذى تولى فيما بعد رئاسة مكتب الجامعة العربية فى بكين- بعنوان "الاجراءات القسرية فى العلاقات الدولية وتطبيقها على الصين". وكانت الرسالة الثالثة من تقديم حنان قنديل لنيل درجة الماجستير بعنوان "عملية التغيير السياسى فى الصين"، وذلك فى عام ١٩٨٩.

تميز عقد التسعينيات بانخفاض الاهتمام بدراسة الصين فى إطار الرسائل العلمية، وذلك بسبب التحولات الداخلية التى كانت الصين تمر بها فى ذلك الوقت، والتى أدت إلى شعور جيل من الباحثين المصريين بالإحباط، وبالعجز عن تكوين إطار نظرى يمكن من خلاله دراسة هذه التحولات. وقد اهتم الباحثون المصريون بالتحولات المهمة التى كانت تجرى على المستوى العالمى خلال تلك العقد، والذى بدأ الدور الصينى فيها يتغير.

ولكن مع بزوغ القرن الجديد، وبروز الصين مرة أخرى كقوة اقتصادية على المستوى العالمى، بدأ الباحثون المصريون فى الاهتمام بالصين مرة أخرى. وقد أجيّزت رسالتان فى هذه الفترة، الأولى قدمها أحمد عبدالعظيم لنيل درجة الماجستير بعنوان "التحول الديمقراطى فى الصين" عام ٢٠٠٣، والثانية قدمها سيد فؤاد التقر بعنوان "أثر تغيرات النظام العالمى على سياسة الصين الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية" عام ٢٠٠٤.

والجدير بالذكر أن كل هذه الرسائل الجامعية قد اعتمدت بشكل كامل على المصادر الغربية، نظرا لعدم إلمام الباحثين باللغة الصينية، ولذلك فهى لا تعكس فهما للصين من خلال عيون الصينيين أنفسهم. من ناحية أخرى، فإن عدد الرسائل المقدمة عن الصين فى جامعة القاهرة لا تعكس الوزن الحقيقى للصين فى الاقتصاد العالمى. ويرتبط ذلك بندرة المراجع العلمية، خاصة الدوريات الصادرة فى الغرب، فى مكتبات الجامعات المصرية. ومن المفيد أن يتوافر فى هذه المكتبات الإصدارات والكتب التى تصدرها المؤسسات البحثية الصينية حاليا باللغة الانجليزية، ليتسنى للطلاب والباحثين دراسة المصادر الصينية بدون الحاجة لتعلم اللغة الصينية.

## (٧) تدريس اللغة الصينية فى الجامعات المصرية :

تضم جامعات عين شمس، والقاهرة، والأزهر، وقناة السويس أقساما لتعليم اللغة الصينية والآداب الصينى. وقد بدأ تدريس اللغة الصينية فى الجامعات المصرية بصفتها حقلا علميا عام ١٩٥٦. وقت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والصين، وذلك بإنشاء قسم اللغة الصينية فى كلية الآلسن بجامعة عين

هى عدم وجود تعاون بينه وبين مؤسسات بحثية صينية. وخلال رئاستى للمركز بين عامى ١٩٩٤ و ٢٠٠٢، كان غياب هذا التعاون العائق الاساسى امام قدرته على تطوير الدراسات الصينية.

#### (٩) مستقبل الدراسات الصينية فى مصر :

كما اسلفنا، ابدت مصر اهتماما مبكرا بالصين بسبب إسهامات الصينيين المسلمين، وبسبب التأثير الكبير الذى أحدثته الثورة الصينية عام ١٩٤٩، وما أعقبها من تبادل العلاقات الدبلوماسية بين مصر وجمهورية الصين الشعبية. وقد تطور هذا الاهتمام سريعا، فبدأت دراسة الصين على المستوى الاكاديمى، إضافة إلى اهتمام الكتاب والمفكرين بشكل عام. ويوجد بمصر الآن أربعة أقسام لدراسة اللغة الصينية وهناك تزايد مستمر فى عدد الكتب، المؤلفات والمترجمة، التى تتناول الصين من الزاويتين الاقتصادية والسياسية، بالإضافة لتلك المهتمة بالفلسفات الصينية وترجمة الأدب الصينى. ونلاحظ بشكل عام أن معظم الدراسات المصرية عن الصين تهتم فى المقام الاول بسياسات الصين الخارجية، بينما يأتى الاهتمام بالسياسات الداخلية فى مرتبة أقل، على عكس الاتجاه السائد فى دراسة الصين عالميا (٥).

إن انقسام الدراسات الصينية فى مصر بين عدة جزمؤسسية منعزلة يؤدى إلى قصور فى تطوير حقل الدراسات الصينية فى مصر. فمن يدرسون اللغة الصينية لا يتفاعلون مع من يدرسون الصين من منظور العلوم الاجتماعية، كما أن دارسى العلوم الاجتماعية لا يتقنون اللغة الصينية، وبالتالي لا يستطيعون التعامل مع المصادر الصينية الأولية، بل يعتمدون بشكل يكاد يكون كاملا على المراجع الغربية. إن هناك حاجة ملحة لخلق علاقة تكاملية بين من يتخصصون فى اللغة الصينية ومن يدرسون الصين من منظور العلوم الاجتماعية. وبالرغم من الدور الرائد الذى لعبه مركز الدراسات الآسيوية، فلا تزال هناك حاجة لإنشاء مركز متخصص فى دراسة الصين، وتكوين جماعة من الباحثين المصريين المتخصصين الذين يجمعون بين معرفة اللغة والدراسة من منظور اجتماعى. ويمكن للمؤسسات البحثية الصينية أن تلعب دورا مهما فى هذا المجال، وذلك بالتواصل مع نظرائهم فى مصر لخلق تعاون بحثى ييسر للباحثين المصريين دراسة الصين من خلال مصادر صينية. ومن المفيد فى هذا الصدد أن توفر هذه المؤسسات إصداراتها باللغة الانجليزية للمراكز البحثية والاكاديمية المصرية لينجح الباحثون فى خلق توازن بين المصادر الغربية والمصادر الصينية. لقد لعبت الصين دورا مهما فى إرساء الاهتمام بدراساتها فى مصر، وهناك اليوم حاجة، أكثر من أى وقت مضى، لأن تلعب دورا مماثلا.

التي لها تعاملات تجارية مع الصين. وبالنسبة للمسلك الدبلوماسى المصرى لا تعتبر اللغة الصينية من اللغات المؤهلة للاتحاق به، ولا يكاد يكون هناك بين المتحقيقين به من تخرج فى أقسام دراسة اللغة الصينية، حيث يفتقر هؤلاء إلى الخلفية العلمية السياسية، التى تشكل مع إتقان اللغتين الانجليزية والفرنسية أهم مؤهلات الالتحاق به، هذا بخلاف الحال مع الصين، إذ إنها لا ترسل دبلوماسيها الى العالم العربى إلا من بين من درسوا اللغة العربية.

وقد طالب خريجو أقسام اللغة الصينية مرارا ووزارة الخارجية المصرية بالاعتراف باللغة الصينية كلغة أجنبية أولى تؤهل للاتحاق بالسلك الدبلوماسى المصرى.

#### (٨) الدراسات الصينية بمركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة :

شكل إنشاء مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة عام ١٩٩٤ علامة فارقة فى تاريخ الدراسات الصينية فى مصر. فبالاول مرة، وجدت هيئة أكاديمية متخصصة فى الدراسات الآسيوية، ومن بينها دراسة الصين. وقد كان للمركز نشاطات متعددة فى مجال دراسة الصين، وأصدر عدة كتب عن الصين، من أهمها مستقبل هونج كونج عام ١٩٩٨ من تحرير د. محمد سليم، والصعود الصينى عام ٢٠٠٦ من تحرير د. هدى ميتكيس وخديجة عرفة. كما أصدر المركز عدة كتب عن آسيا تضمنت فصولا مهمة عن الصين، لو تم جمعها فى كتاب واحد لأعطت صورة متكاملة عن أهم ملامح السياسة والفكر والاقتصاد فى الصين (١). كما كان للمركز إصدارات أخرى عن آسيا، تناول عد منها الصين من منظور آسيوى.

وقد أصدر المركز سلسلة "أوراق آسيوية" التى تضمنت عددا من الأوراق عن الصين فى حد ذاتها (٢)، أو باعتبارها جزءا من عدد من القوى الآسيوية الكبرى (٣). كما عقد عدة مؤتمرات مشتركة مع هيئات صينية منها المؤتمر، الذى عقد بالاشتراك مع الجمعية الصينية لدراسة حقوق الانسان فى القاهرة، ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٢، وكان عنوانه "المنظور الصينى - المصرى لقضية الحوار بين الحضارات". كما عقد مؤتمر "المنتدى العربى - الصينى" فى ١٦ سبتمبر ٢٠٠٤، ومؤتمرا آخر عن "الصين بين الطموحات والمعطيات العالمية" فى ٧ مايو ٢٠٠٧. وكانت هناك للمركز ندوات متعددة عن الصين، اشترك فيها باحثون ودبلوماسيون فى الصين، ومتخصصون فى الدراسات الصينية (٤). وقد نجح المركز خلال عشر سنوات فى أن يؤسس لتوجه فى الدراسات الصينية يجمع ما بين التخصصات المختلفة فى العلوم الاجتماعية. والمشكلة الاساسية التى يواجهها المركز



## الهوامش :

### ١- ومنها :

- د. محمد السيد سليم، د. نيفين مسعد، محرران، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا، ١٩٩٧.
- د. علا أبوزيد، محرر، الحركات الإسلامية فى آسيا، ١٩٩٨.
- د. محمد السيد سليم، محرر، آسيا والتحول العالمى، ١٩٩٨.
- د. ماجدة صالح، محرر، الإسلام والتنمية فى آسيا، ١٩٩٩.
- د. محمد السيد سليم، السيد صدقى عابدين، محرران، التحولات الديمقراطية فى آسيا، ١٩٩٩.
- د. محمد السيد سليم، د. إبراهيم عرفات، محرران، العلاقات المصرية - الآسيوية، ٢٠٠٠.
- د. ماجدة صالح، محرر، عظماء آسيا فى القرن العشرين، ٢٠٠٠.
- د. سيف الدين عبدالفتاح، السيد صدقى عابدين، محرران، الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى فى القرن العشرين، ٢٠٠١.
- د. محمد السيد سليم، د. جابر عوض، د. نورهان الشيخ، محررون، طريق التحرير الجديد، ٢٠٠١.
- د. محمد السيد سليم، السيد صدقى عابدين، محرران، آسيا والعولمة، ٢٠٠٣.
- د. محمد السيد سليم، د. رجاء سليم، محرران، الأطلس الآسيوى، ٢٠٠٣.
- د. هدى ميتكيس، السيد صدقى عابدين، محرران، العلاقات العربية - الآسيوية، ٢٠٠٥.
- د. هدى ميتكيس، خديجة عرفة، الصعود الصينى، ٢٠٠٦.

### ٢- سلسلة أوراق آسيوية، ومنها :

- السيد أمين شلبي، الصين وروسيا .. من الخصومة إلى المشاركة الاستراتيجية، فبراير ١٩٩٨.
- د. محمد سعد أبو عامود، العلاقات الصينية - الأمريكية، أكتوبر ١٩٩٨.
- د. محمد عبدالوهاب الساكت، د. محمد السيد سليم، العلاقات العربية - الصينية، ديسمبر ١٩٩٩.
- جعفر كرار، المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعى الصينى، أبريل ٢٠٠٣.
- د. أحمد فارس عبدالمنعم، منظمة شنغهاى للتعاون، ديسمبر ٢٠٠٣.
- د. جعفر كرار، صناعة النفط والبتروكيماويات فى الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية - الصينية، فبراير ٢٠٠٤.

### ٣- ومنها :

- د. هالة سعوى، محرر، آسيا واتفاقية الانتشار النووى، يونيو ١٩٩٥، (باللغة الانجليزية).
- مختار الجمال، نماذج التنمية فى شرقى آسيا، أغسطس ١٩٩٥.
- أحمد طه محمد، الصراعات الإقليمية فى آسيا، فبراير ١٩٩٦.
- د. الكسندر برزن، "البونية وتأثيرها على آسيا"، يونيو ١٩٩٦.
- سوسن حسن، رؤى غربية للقارة الآسيوية، ديسمبر ١٩٩٦.
- د. طلال عترسى، صورة الدول الآسيوية فى الكتب المدرسية العربية، أبريل ١٩٩٧.
- د. عبدالمنعم طلعت، توازن القوى فى النظام العالمى الجديد، المنظور الآسيوى، أكتوبر ١٩٩٧.
- د. رجاء سليم، العلاقات الثقافية المصرية - الآسيوية، ديسمبر ١٩٩٧.
- د. محمد السيد سليم، المشروعات الإقليمية المصرية وأبعادها الآسيوية، أغسطس ١٩٩٨ (باللغة الانجليزية).
- د. محمد السيد سليم، القوى الآسيوية الكبرى وقضايا الشرق الأوسط، أبريل ٢٠٠١.
- د. حسن حنفى، وآخرون، الحوار الحضارى الإسلامى الآسيوى، أغسطس ٢٠٠١.

# ١ سلسلة محاضرات سيمينار اسيا، ومنها :

- المروفييسور/ وانج ديلي والبروفيسور/ سونج جيشو، البحوث الصينية في قضايا ضبط التسليح، ٩ يوليو ١٩٩٤
- تشن تشوى رونج، الدور الصينى فى العلاقات الدولية، ٣ مايو ١٩٩٥.
- السفير/ يانج فوتشانج، جمهورية الصين الشعبية، التحديات والاستراتيجيات الجديدة، ٢٥ أكتوبر ١٩٩٥.
- السفير/ زو زونج جى، اتجاهات جديدة فى السياسة الخارجية الصينية، ١٣ مارس ١٩٩٦.
- السفير/ احمد توفيق خليل، ود فتحى عبدالفتاح، مشاهدات من الصين، ١٥ مارس ١٩٩٧.
- د وانج تشياو تشو، نائب رئيس معهد شنغهاى للدراسات الدولية، الصين والشرق الأوسط، ٢٥ يونيو ٢٠٠٠.
- د محمد عبدالوهاب الساكت، العرب والصين فى القرن الحادى والعشرين، ٢٧ مارس ٢٠٠١.
- السفير/ نبيل بدر، اسيا وحوار الحضارات، ٢٩ مارس ٢٠٠٣.
- السفير/ وو سايكه، العلاقات المصرية - الصينية من منظور استراتيجى، ٢٤ فبراير ٢٠٠٤.
- السفير/ على الحفنى، رؤية لآفاق العلاقات المصرية - الصينية، ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤.
- د محمد الساكت، د ماجدة صالح، نحو استراتيجية جديدة لتعزيز العلاقات الصينية - المصرية، ٦ يونيو ٢٠٠٦.

5- Kwang-ok Kim, "Chinese Studies Overseas", Asia Journal, 1 (1), June 1994, pp. 37-71.

## من ملامح الصعود الاقتصادي الصيني

لا يقل الصعود الاقتصادي للصين الحديثة إعجازاً عن الإسهامات التاريخية للحضارة الصينية العريقة، الممتدة عبر ٤ آلاف سنة دون انقطاع، في مجالات السياسة والفنون والتكنولوجيا. ويعتبر أهم ما يميز هذا الصعود هو المعدلات العالية للنمو في مختلف المجالات، وفي فترة وجيزة نسبياً. فمن المعروف أن جمهورية الصين الشعبية ظلت معزولة عن النظام الدولي، منذ اندلاع الثورة وحتى عام ١٩٧١، عندما أصبحت الصين الشعبية عضواً في منظمة الأمم المتحدة، كما تبوأ مقعدها كعضو دائم في مجلس الأمن. وعلى المستوى الاقتصادي، لم يبدأ اندماج الصين في الاقتصاد العالمي إلا منذ عام ١٩٧٨، مع تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي على يد دنج زياو بنج.

وعلى مدى العقود التالية، بلغت معدلات النمو الاقتصادي في الصين نحو ٩.٨٪ سنوياً، وصلت في بعض السنوات إلى ١٢٪. وقد قارن بعض المحللين تأثير هذا النمو السريع على الاقتصاد العالمي، بالتأثير الذي أحدثته كل من الثورة الصناعية الأولى في بريطانيا، والثانية في الولايات المتحدة، بل وذهبوا إلى أن تأثير الصعود الصيني كان أكبر.

\* يبلغ عدد سكان الصين ١.٣ مليار نسمة، مما يوازي ١/٥ سكان العالم.  
\* تبلغ مساحة الصين ٩,٥٩٦,٩٦٠ كيلومتراً مربعاً، وهي بذلك رابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة.

### \* الصين أسرع اقتصادات العالم نمواً

- في عام ١٩٧٨، كان الناتج المحلي الصيني يسهم بنحو ١٪ فقط في الاقتصاد العالمي، وقد ارتفع نصيبه ليجاوز ٥٪ بنهاية عام ٢٠٠٧.

- كان نصيب الصين من التجارة العالمية أقل من ١٪، لكنه قفز ليصل إلى نحو ٨٪ عام ٢٠٠٧.

- هناك توقعات بأن يتجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام ٢٠٢٠ الضعف ونصف الناتج المحلي الأمريكي.

- ارتفعت تجارة الصين الخارجية بنحو ٣٠٪ سنوياً منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١.

\* يوجد بالصين أكبر قوة عاملة في العالم، يبلغ قوامها ٨٠٣,٣٠٠,٠٠٠ عامل وعاملة.

\* تنتج الصين وتستهلك ما يقارب ثلث إنتاج العالم من الصلب، متجاوزة بذلك اليابان، وألمانيا، والولايات المتحدة مجتمعة، كما أنها تنتج الحديد الخام والأسمدة والأقمشة القطنية بكميات تفوق أي دولة أخرى في العالم. وتنتج الصين ما يوازي ٧٠٪ من إنتاج العالم من المظلات، و ٦٠٪ من إنتاجه من الأزار.

\* بلغت احتياطات الصين من النقد الأجنبي في مارس ٢٠٠٨ نحو ١,٦٥٠ مليار دولار، وهو أكبر احتياطي في العالم.

\* احتلت الصين المركز الأول بين دول العالم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام ٢٠٠٢، ولكنها تراجعت منذ ذلك الحين لتحل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

\* بلغ حجم الاستثمارات الصينية المباشرة خارج الصين ٢,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، وقد تضاعف هذا الرقم ليلبلغ ٢٦ مليار دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨.

### الصين والطاقة

\* الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة، ومن المنتظر أن تتجاوزها لتحل المركز الأول بحلول عام ٢٠١٠.

\* الصين ثالث أكبر مستورد للنفط في العالم، ومن المنتظر أن تتضاعف واردات الصين من النفط من ٣٠٥ ملايين برميل يومياً عام ٢٠٠٦ إلى ١٣٠١ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠.

\* من المنتظر أن يتضاعف الطلب على وقود السيارات في الصين أربع مرات بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٢٠، وسيشكل ذلك أكثر من ٢/٣ الزيادة المتوقعة في استهلاك الصين من النفط.

### الاستهلاك في الصين

\* احتلت الصين في عام ٢٠٠٦ المركز الأول كأكبر سوق لأجهزة الكمبيوتر الشخصية في العالم، كما كانت سابع أكبر سوق للتجزئة في العالم سنة ٢٠٠٥.

\* تتضاعف حجم الواردات الصينية بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ و ٣٠٪ في السنوات الأخيرة، مما يرشحها لأن تكون في المستقبل المنظور أكبر سوق للسلع الاستهلاكية في العالم.

\* بلغت مبيعات السلع الاستهلاكية الكمالية غالبية الثمن ما يتجاوز ملياري دولار في الصين عام ٢٠٠٥ - وهو ما يوازي ١٢٪ من حجم السوق العالمية لهذا النوع من السلع - محتلة بذلك المركز الثالث بعد الولايات المتحدة واليابان. ويتوقع الخبراء أنه بحلول ٢٠١٥، سوف يباع ثلث إنتاج العالم من هذه النوعية من السلع في الصين، بحيث تحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة.

\* كانت الأسر الصينية تنفق ما يقرب من نصف دخلها على الطعام في عام ١٩٩٧، لكن هذه النسبة تناقصت في عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ما يقرب من ٤٠٪.

\* في عام ٢٠٠٦، بلغ عدد المطاعم التي افتحتها سلسلة ماكدونالد الأمريكية في الصين ٧٠٠ مطعم، ولا تزال تفتح أكثر من ١٠٠ مطعم جديد هناك كل عام

### الأثرياء الجدد

\* يوجد بالصين ما يقدر بـ ٣٠٠ ألف مليونير (تحتسب ثرواتهم بالدولار)، وتشير التقديرات إلى أن عددهم يتزايد بنحو ٥٠ ألف شخص كل عام

\* في عام ١٩٩٩، قدرت ثروة الشخص الذي احتل المركز الخمسين في قائمة أغنى الشخصيات الصينية بنحو ٦ ملايين دولار، بينما قدرت ثروة الشخص الذي احتل المركز نفسه عام ٢٠٠٦ بنحو ٥٢٥ مليون دولار

\* كانت أغنى شخصية في الصين عام ٢٠٠٦ سيدة تبلغ من العمر ٤٩ عاما، قدرت ثروتها بنحو ٣.٤ مليار دولار

\* بلغت مبيعات شركة BMW من السيارات الفارهة في الصين ما يقرب من ٢٥ ألف سيارة في عام ٢٠٠٥

\* بلغ عدد الصينيين الذين سافروا للسياحة في مختلف أنحاء العالم ٣٠ مليون شخص في عام ٢٠٠٤، ويتوقع الخبراء أن يزيد هذا العدد إلى ١٠٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠١٥

\* تقدر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية أنه في عام ٢٠٠٣ بلغ عدد الأشخاص المنتمين إلى الطبقة المتوسطة أكثر من ٢٥٠ مليون شخص، أي نحو ١/٥ تعداد الصينيين

### التفاوت الاجتماعي

\* بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في الصين ما يوازي ١٧٤٠ دولارا في عام ٢٠٠٥

\* يشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ إلى أن عدد الصينيين الذين يعانون من الفقر الشديد قد تراجع خلال ربع قرن من ٢٥٠ مليون شخص إلى ٢٦ مليون شخص فقط

\* يتزايد الفرق في الدخل بين قاطني المدن والريف في الصين باستمرار، فقد بلغت النسبة بين دخل الفريقين ١:٣,٢٣ في عام ٢٠٠٣، ثم ارتفعت إلى ١:٣,٢٨ في عام ٢٠٠٦، وذلك بالرغم من أن صافي الدخل في المناطق الريفية تزايد بنسبة ٦٪ خلال السنوات الأربع الماضية

\* يقدر المحللون أن دخل الفرد من سكان المناطق الريفية في الصين، والبالغ عددهم ٩٠٠ مليون نسمة، قد وصل إلى ٥٤٦ دولارا خلال عام ٢٠٠٧، بزيادة قدرها ٧٪ عن العام السابق

\* بحسب المصادر الحكومية، أنفقت الحكومة الصينية ٤٣١.٨ مليار يوان على قطاع الزراعة والمناطق الريفية والفلاحين في عام ٢٠٠٧، بزيادة قدرها ٨٠,١ مليار يوان عن العام السابق. ورغم ذلك، لا تزال إنتاجية القطاع الزراعي الصيني أقل بنسبة ٤٠٪ عن إنتاجية الدول المتقدمة

\* تزايدت حوادث "الإخلال بالنظام العام" في السنوات الأخيرة، ويتركز جزء كبير منها في المناطق الريفية. وقد ارتفع عدد هذه الحوادث من ٨٧٠٠ في عام ١٩٩٣ إلى ٧٤ ألفا في عام ٢٠٠٤، ثم إلى ٨٧ ألفا بحلول عام ٢٠٠٦. كما ازداد بشكل مواز عدد الإضرابات العمالية، والتي بلغ عددها ١,٤٨٢ في عام ١٩٩٤، حيث شارك فيها ٥٢,٦٣٧ عاملا، حتى بلغ عددها ١١ ألف إضراب في عام ٢٠٠٣، شارك فيها ٥١٥ ألف عامل

### الصين وتكنولوجيا الاتصالات

\* تم إرسال أول رسالة بالبريد الإلكتروني (e-mail) من بكين إلى ألمانيا في سبتمبر ١٩٨٧. وتم إنشاء أول شركة تجارية لتقديم خدمات الإنترنت في الصين عام ١٩٩٥. وقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت ٤ ملايين شخص في يونيو ١٩٩٩، قفز إلى ٦١,٩ مليون شخص في يونيو ٢٠٠٠، ثم إلى ١٢٣ مليون شخص في يونيو ٢٠٠٦. وتشير التقديرات الصينية إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في الصين قد وصل في يونيو ٢٠٠٧ إلى نحو ١٦٢ مليون شخص، مما يجعلها ثاني دولة في العالم استخداما للإنترنت بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا استمرت معدلات النمو على حالها، فمن المتوقع أن يصل عدد مستخدمي الإنترنت في الصين إلى ٢١٠ ملايين شخص بحلول عام ٢٠٠٩

وبينما تنتشر خدمات الإنترنت في ٢٠٪ من المناطق الحضرية في الصين، فإنها لا تصل إلا إلى ٣٪ في المناطق الريفية. ويشكل الطلاب نحو ثلث مستخدمي الإنترنت، بينما يشكل قطاع الأعمال ثلثا آخر. ولا تزيد نسبة الفلاحين والمزارعين على ٤٪ من مستخدمي هذه الخدمة. وتشير الإحصاءات إلى أن ٧٠٪ من مستخدمي الإنترنت في الصين تحت سن الثلاثين، وأن ٦٠٪ منهم من الرجال

\* في عام ٢٠٠٠، كان ٢٨ من كل ١٠٠ شخص في الصين مشتركين في خدمة تليفونية (خط أرضي أو محمول)، وقد تزايدت هذه النسبة إلى ٥٤ شخصا في عام ٢٠٠٥، ثم ٥٩ شخصا في عام ٢٠٠٦

\* بلغ عدد المشتركين في خطوط التليفون المحمول في الصين ٥٢٣,٣ مليون مشترك بنهاية سبتمبر ٢٠٠٧، وذلك بزيادة قدرها ١٣,٥٪ عن نهاية عام ٢٠٠٦، بحسب الإحصاءات الرسمية. وتعتبر شركة خدمات المحمول China Mobile، أكبر شركة من نوعها في العالم، من حيث عدد المشتركين، حيث بلغ عددهم ٣٠٠ مليون مشترك في عام ٢٠٠٦



## د. جنان قنائل

على أنها بصدد طرح نموذج لا يقل تفردا على مستوى تفاعلاتها مع العالم من حولها، بحيث ترسم صورة جديدة لسلوك الدولة الصاعدة على سلم القوة العالمية. وكلا النموذجين ينهض على بعض القواعد الرئيسية التي ترسمتها الصين منذ أواخر السبعينيات في القرن الماضي ولا تزال تتبعها حتى اليوم. ولكن، لنبدأ أولا بالإجابة على هذا السؤال.

### هل يمثل صعود الصين خطرا على العالم ؟

لعل أنصار المدرسة الواقعية في مجال العلاقات الدولية هم أقرب المبادرين للرد بالإيجاب على هذا السؤال. فالواقعيون يتمسكون دوماً بمقولتهم المعروفة، وهي أن القوة المادية هي المحرك الأول لسياسات الدول ولسلوكها الخارجي إزاء محيطها العالمي. وفي العادة، فإن الاقتصاد القوي الذي يتمتع بمعدلات نمو سريعة لا بد أن يغري الدول بالتفكير في بناء القوة العسكرية لحماية تلك القوة الاقتصادية وتأمين اتساعها إذا اقتضت الحاجة. ومتى شعرت الدول بصلابة قاعدتها الاقتصادية والعسكرية، فإن هذا لا بد أن يفضي إلى نتيجة حتمية هي محاولتها تعديل الأوضاع الإقليمية أو العالمية (أو الاثنين معا) بما يتلاءم والمكانة الجديدة التي تهيأت لها بفضل عنصرى القوة المادية. والمثالان الألماني والياباني قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية هما المفضلان عند أصحاب هذه المدرسة، حين يتعلق الأمر بتقديم الحجج المؤيدة لرؤاهم. فكلتا الدولتين اندفعتا دون تردد إلى حرب ضروس عندما اعتقدتا أن نموها الاقتصادي وقدرتهما العسكرية يؤهلانها لتبوأ مكانتين إقليميتين وبولية تختلفان عن تلك التي أرادها لهما العالم آنذاك. وكان مما لاحظته الواقعيون أن الدولتين لم تظهرتا في بداية رحلة صعودهما ميولا عدوانية تجاه محيطيهما الإقليمى والعالمى، بل لقد خدعتا الجميع بالحديث عن أهداف "محدودة" تجاه هذين المحيطين. وأما هذه الأهداف، فهي تعظيم المصالح القومية اليابانية والألمانية في إطار النظامين الإقليمى والعالمى القائم بالفعل، وبدون السعى إلى تعديلهما أو تبديلهما بشكل جذرى. ولكن ما لبثت التطورات اللاحقة أن أظهرت حقيقة الأهداف المراجعة الثورية للدولتين، وبينت أنهما ما أراستا إلا كسب الموقف للانقضاض في

عندما طيرت وكالات الأنباء العالمية في عام ٢٠٠١ خبر وقوع اختيار اللجنة الأولمبية على الصين لتستضيف دورة الألعاب، قوبل النبا بمشاعر متضاربة في أنحاء العالم. أما في الصين، فإن مئات الآلاف قد تدفقوا إلى شوارع بكين وإلى ساحة ميدان تيان أن مين (السلام السماوى) ليحتفلوا بالمناسبة. ويومها، أعلنت القيادات السياسية لشعبها أن هذا الاختيار إنما يمثل في حقيقته اعترافا دوليا متجددا بالصين باعتبارها عضوا كاملا في المجتمع الدولي، وأنها دولة جديدة بتنظيم هذا الحدث العالمى.

غير أن الخبر نفسه لم يلبث أن أثار شجونا ومخاوف لدى كثيرين، خاصة في النصف الغربى من الكرة الأرضية. لقد استعاد بعض المراقبين في هذا القسم من العالم ذكريات أليمة عن دورة برلين الأولمبية، التي بدأت في عام ١٩٣٦ تحت الحكم النازى. ومن وجهة نظر هؤلاء، سمح العالم يومها لهتلر بأن يذلف إلى الجماعة الدولية من خلال هذا الحدث الذى أكد صعوده العالمى. وانتهز الرجل الفرصة بدوره، فمضى في دعم قوته العسكرية إلى أن بدأ حملته الكبرى لإرساء الإمبراطورية الألمانية، بعد ثلاثة أعوام فقط من عقد دورة ألعاب برلين. ولم يلبث العالم أن انصرف إلى هاوية حرب قضى فيها على ملايين البشر، ودمر في أثنائها من البنى والمؤسسات ما استغرق سنوات لأربيه وإحيائه. وثمة دلائل في رأى هذا الفريق على أن الصين باتت تسير حثيثا نحو وضع ينذر بأن يشبه ما حدث في الماضى. والمقارنة هنا لن تكون مع ألمانيا النازية فحسب، ولكن مع اليابان "الآسيوية" أيضا التي أغراها كل من نموها الاقتصادى وقوتها العسكرية باجتياح الأقاليم المحيطة بها أولا في ثلاثينيات القرن الماضى، ثم الإقدام بعد هذا على الصدام مع الولايات المتحدة في عام ١٩٤٠ (١).

وإذا كان موضوع الصعود الخطير للصين مسألة تجتذب اهتمام عدد كبير من المحللين، فإنه قد يكون أيضا مقبلة لا بأس بها لمناقشة عدد من الموضوعات المهمة التي تثيرها الصحوة الكبرى للعملاق الأصفر. وتعتقد كاتبة هذه السطور أن الصين إذا كانت قد قدمت للعالم نموذجا فريدا في التحول "الداخلى" إلى اقتصاد السوق تحت حكم حزب شيوعى، فإن هناك من الأمارات ما يدل

بالتضيق على الدولة الصاعدة وعلى مصادر قوتها، حتى لا تتوسع فتهدد موازين القوة القائمة في النظام الدولي. ويصم الواقعيون أذاتهم حين يعرض بعض المحللين فكرة خطب ود الصين أو مساعدتها على أن تسلك سلوكا غير عدائي تجاه إقليميها أو تجاه العالم (ويكون هذا بتشجيعها ومساندتها، ما دامت أظهرت استعدادا للتعاون في مختلف القضايا الإقليمية والعالمية). ففي اعتقاد الواقعيين، تبدو سياسة خطب الود استراتيجية محفوفة بالمخاطر، لأنها قد تعطي انطبعا خاطئا للقوة الصاعدة بضعف الآخرين حيالها. وقد اتبعت القوى الكبرى هذه الاستراتيجية بالفعل مع هتلر في الماضي، حين تفاضت عن استعادته بعض الأقاليم الألمانية المحتلة في الحرب العالمية الأولى، فكانت النتيجة أن فتح هذا شهية لاعتداءات جديدة على كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا. وقد جرى كل هذا لإحساسه بقوته من ناحية، ولاستشعاره تخاذل القوى المهيمنة عن مواجهته ومحاولتها استيعابه (بدلا من التصدي الحازم له) من ناحية أخرى (٦).

غير أن الحجج التي ساقها الواقعيون حتى الآن عاجزة مع ذلك عن الصمود أمام مجموعة من الحقائق الموضوعية. ومن ذلك مثلا أن النمو الاقتصادي الكبير، والقدرات العسكرية المتفوقة التي توافرت لكل من اليابان وألمانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، لم تدفعهما إلى انتهاج ذات السياسات العدوانية التي مارسها من قبل. بل لقد انخرطت الدولتان -رئيسر ملحوظ- في هياكل وأبنية النظام الدولي الذي برز عقب الحرب، واندمجتا في عملياته وظهرتا معا باعتبارهما من الدول الأقل ميلا نحو اتباع سلوك العدوان والاعتداء. لذا، يحق لنا قدي المدرسة الواقعية التساؤل عن جدوى تنبؤاتهم بالنسبة للصين، خاصة أن الأخيرة تبذل بالفعل جهودا كبيرة للتعامل مع قضاياها الإقليمية ومحيطها العالمي بأسلوب ينم عن رغبة في التعامل السلمي لا التوثب العدواني. لقد انضمت الصين إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) وتدرجت فيها من مستوى "العضو المراقب" إلى درجة الشراكة الكاملة Full Dialogue Partnership ثم تعاونت مع دول إقليميها في التقليل من آثار الأزمة المالية التي عصفت بآسيا في التسعينيات من القرن الماضي. ليس هذا فحسب، بل إنها ساهمت مؤخرا في نزع فتيل الأزمة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، حين أقنعت الأخيرة بضرورة التفاهم حول هذا الموضوع.

أما إزاء العالم، فالظاهر أيضا أن الصين تصرف كعضو مسئول في المجتمع الدولي، عندما قبلت المشاركة في مؤسساته وارتضت الخضوع لقواعده. ولعل سعيها الدؤوب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ونجاحها في الالتزام بمقتضياتها، ثم توقيعها اتفاقيتي حظر النوى الشاملة BCBT والحد من الانتشار النووي NPT، هو مما يثبت التزامها بسلوك خارجي يعتمد التفاهم والتعاون سبيلين أساسيين للتعامل مع العالم (٧).

ومن ناحية أخرى، لا تثبت التوازنات الداخلية التي تحدث عنها الواقعيون أن الصين تنفق على قدراتها العسكرية ما يمكنها من منازعة القوى العظمى مكانتها في هذا الصدد. فالثابت حتى الآن أن ميزانية الدفاع الأمريكية تفوق ميزانيات الدول الست التالية عليها مجتمعة (بما فيها الصين). كما أن نسبة الإنفاق العسكري الصيني إلى إجمالي الناتج القومي لا يكاد يصل إلى ١٪ (وفي أقوال أخرى ٤٪)، وهو ما يجعل الاقتصاد الصيني بعيدا تماما عن سمة "العسكرة" التي ميزت الاقتصاديين الياباني والألماني قبيل

وبالنسبة للواقعيين، فإن حال الصين المعاصرة بل وماضيها البعيد أيضا يعرزان معا الاعتقاد بأن مصير الصعود الصيني هو أقرب ما يكون إلى ما حدث في البارحة، وعلى الرغم من إنكار قانتها لهذا الأمر، فإن معدلات النمو الاقتصادي التي فاقت كل تصور، والحرص على تطوير القدرات العسكرية، والتهديد باستخدامها صراحة (خاصة إذا تعلق الأمر بـتايوان)، هو بالتأكيد مما يدعم الشكوك ويغذيها. وعلى صعيد آخر، فإن الشعور بالتميز والاختلاف عن الآخرين، والاعتقاد في استحقاق مكانة الدولة العظمى، لهما أمور عميقة الجذور في الماضي الصيني. ففي اعتقاد أباطرتها القدامى، لم تكن الصين هي أوسع الدول الآسيوية مساحة فحسب، ولكنها كانت العالم بأكمله، والذي يحكمه الامبراطور المكلف من السماء.

### Heavenly Mandated Emperor. ومن الناحية

النظرية، لم تكن هناك حدود من أي نوع بين الامبراطورية والعالم الخارجي، وكذا كان الأمر أيضا بالنسبة للدول المجاورة. فالصين في أوج مجدها الامبراطوري لم تعتبر نفسها أبدا جزءا من آسيا، وإنما كانت آسيا كلها هي "حدود الصين" (٣). ومن الناحية التاريخية، فقد خبرت الصين نوعين من النظم الإقليمية والعالمية. أما أولهما، فهو ما اصطاح الصينيون على تسميته بـ Wang أو الملك، ويشير إلى وجود قوة عظمى مسيطرة تمارس هيمنتها بصورة ودود وعادلة. وأما ثاني هذه النظم، فهو ما أطلق عليه نظام وهو يشير إلى قيام القوة العظمى بفرض (أو الرئاسة العليا) Ba سيطرتها على محيطها باستخدام وسائل العنف والقمع والإكراه. وبينما ألف الصينيون في عهودهم الإمبراطورية - ممارسة النظام الأول على الأراضي الصينية وحدودها الآسيوية، فإن النظام الثاني كان الأكثر اتباعا مع البرابرة Barbarians الموجودين خارج نطاق هذه الحدود (٤). وهكذا، يصدق الواقعيون على تنبؤاتهم بالاستناد إلى الميراث الثقافي الصيني. وهم اليوم يؤكدون أن الصين ماضية في تحقيق هدف توازن القوى.

### Balance of Power

وهو الهدف الذي اتبعته القوى الصاعدة من قبل حين أرادت أن تضع طموحاتها إلى القوة العالمية موضع التنفيذ. وتوازن القوى قد يتم داخليا (حين تسعى الدولة الصاعدة مثلا إلى تعظيم قدراتها ومصادر قوتها في الداخل بما يحميها من الانسحاق أمام القوى المهيمنة)، أو قد يحدث على المستوى الخارجي (عندما تحاول الدولة الصاعدة تعويض النقص في موارد قوتها بالتحالف مع دول أخرى بغية التصدي للقوى المهيمنة على النظام الدولي). وكلا الأمرين واضح تماما في السلوك الصيني، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي (لاسيما إذا أخذ في الاعتبار ما تقوم به الصين في إطار منظمة الآسيان مثلا من دعم لتحالفاتها الآسيوية لمواجهة ما تتعرض له من ضغوط أمريكية بخصوص عدد من القضايا (كتايوان والإغراق التجاري وحقوق الإنسان) (٥).

وفي هذا الإطار، يذهب الواقعيون إلى أن أفضل الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها مع القوة الصاعدة ذات الخطر هي أن توجه إليها حرب وقائية Preventive War تجهض قدراتها ومصادر قوتها قبل أن تتطور إلى ما يهدد الأوضاع المستقرة. وبلى ذلك في العملية استراتيجية الاحتواء containment التي تكفي



## نشوب الحرب العالمية الثانية.

القضية يبدو مفهوما، ولا يشير إلى تلك الدلالات السلبية التي يستنتجها الواقعيون منه. لذا، يتبنا الإنشائيون للصين أن تستمر في ممارساتها الإيجابية تجاه إقليمها والعالم، ما دامت البيئة الدولية تبدو مواتية لهذا الأمر، وما دامت الصين تلقى تشجيعا دوليا للمواظبة على هذا السلوك. وهنا، يؤكد الإنشائيون -على عكس الواقعيين- أهمية أن تجد الصين محيطا دوليا يحفزها على الاستمرار في ممارساتها الخارجية الإيجابية، بدلا من أن يتم الصدام معها، فتستنفر المشاعر والسياسات في اتجاه الغضب والعداء (٩).

## الزحف السلمى إلى القمة :

والواقع أنه مع وجاهة الحجج التي استند إليها الإنشائيون لتفسير السلوك الصينى الخارجى والتنبؤ به فى المستقبل، إلا أن تحليلاتهم تقصر مع ذلك عن الالتفات إلى جانب مهم من الصورة. أما هذا الجانب، فهو أن تعديل الصين لهويتها الداخلية وتبديلها لسلوكها الخارجى (سواء إزاء إقليمها أو إزاء العالم) هما أمران قد بدا بالفعل قبل أن تتبلور الملامح "المعيارية" أو "القيمية" لنظام ما بعد الحرب الباردة. فقد بدأت الصين مسيرتها الداخلية لتغيير شكل نظامها الاقتصادى نحو الأخذ بمبادئ السوق الحرة منذ أواخر السبعينيات، كما استهلكت طريقها لرأب صدوع علاقاتها الإقليمية والدولية، بدءا من هذه الفترة أيضا. بعبارة أخرى، كانت "الخيارات الاستراتيجية" لقياداتها السياسية هي مصدر التغيير والدافع إليه. وإذا كان النظام الدولى قد قدم الفرص المناسبة التي اقتنصتها الصين من أجل بلوغ أهدافها فى بناء دولة قوية ومسئولة، فإن هذا ما كان ليؤتى ثماره لولا حرص القيادة هناك على بذل جهود مستمرة لإبراز الصين فى صورة جديدة أمام عيون العالم وأبصاره.

وفى كل ما اتخذته الصين من سياسات، كان نبراسها هو مبدأ التدرج فى الوصول إلى الأهداف المختلفة وتجنب القفز إليها. فالتغيير العنيف -الذى يصطدم بما استقر لفترات طويلة- قد لا يكون هو الخيار الأمثل إذا كان المراد هو ضمان "الاستمرار" لهذا التغيير، والحيلولة دون تعرضه لاضطرابات فى تنفيذه، والأهم من هذا كله حظوته بالشرعية والرضاء عنه. وتعتقد الكاتبة أن اتباع الصين أسلوب التدرج فى تنفيذ سياساتها الداخلية أو الخارجية هو الذى يؤيد النظر إليها باعتبارها نموذجا جديدا فى الصعود السلمى.

يقول "جانج أويينج"، أحد الأساتذة المرموقين فى جامعة بكين وواحد من كبار المثقفين الصينيين المعاصرين: "هناك قصة معروفة فى تراثنا الشعبى حول الطريقة الأكثر فعالية التى يمكن أن يتبعها القائد من أجل تبديل الأفكار والممارسات نحو هدف معين. كانت هناك قرية يعتمد أهلها على الخيول فى النهوض بمختلف الأنشطة التى تقتضى قوة ونشاطا. وفى فترة من الفترات، تبين الكبار فى القرية أن المناطق المجاورة تبلى بلاء أفضل باستخدام الحمير التحول إلى الاعتماد على الدابة الجديدة. ولكن وقفت فى وجههم عقبة كبيرة وهى تلك الأفكار التى سيطرت على عقول الأهالى لفترة طويلة عن جدوى الخيول دون غيرها فى أداء المهام المطلوبة. وبعد طول تدبير، تفتقت الأذهان عن خطة رأى الكبار أن يبدأوا فى تنفيذها. وهكذا، وفى كل ليلة عندما يكون الجميع نياما، كان كبار القرية يدهنون الجياد البيضاء بخطوط سوداء، فإذا ما استيقظ

فإذا راقبنا "التوازنات الخارجية"، لوجدناها لا تؤيد بدورها مقولات الواقعيين ومن ذهب مذهبهم. فقد كان منتظرا مثلا أن تقوم الصين بتقوية علاقاتها مع شركائها الاستراتيجيين (مثل باكستان وكوريا الشمالية) الذين ساءت علاقاتهم بالولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، وحتى تكون هذه العلاقات موزانة للضغوط الأمريكية. غير أن الصين لم تمد باكستان بالسلاح إلا لموازنة القوة الهندية، كما أن علاقاتها بكوريا الشمالية قد شابها التوتر طيلة الفترة التى رفض فيها الكوريون الاستجابة للضغوط الصينية عليهم بالانضمام إلى معاهدة الحظر النووى. فضلا عن هذا وذاك، فإن الصينيين لم يعملوا على إحباط علاقات الولايات المتحدة بحلفائها أو بالفاعلين الرئيسيين فى النظام الدولى. فقد حبذت دوما الصين وجود علاقة أمنية وثيقة بين اليابان والولايات المتحدة، بحيث يوفر هذا نوعا من الرقابة الأمريكية على السلوك اليابانى (وتواكب هذا مع توطد العلاقات بين بكين وكلتا الدولتين). كما سارع الصينيون أيضا إلى تحسين علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع كوريا الجنوبية، وتبادلت الدولتان الاعتراف ببعضهما فى عام ١٩٩٢، وذلك فى الوقت نفسه الذى اتسمت فيه العلاقات الأمريكية - الكورية بقوة الروابط وعمقها. والأمر نفسه حدث أيضا بالنسبة لروسيا، وهو ما يؤكد فى النهاية ضعف التحليل الواقعى وعجزه عن تفسير سلوكيات الصين باستخدام أطرها ومقولاته النظرية (٨).

وقد التفت عدد من الأكاديميين فى حقل العلاقات الدولية الخيط ليؤكدوا الاحتمالات فى أن تسلك الصين الصاعدة سلوكا لا يثير المشكلات بالنسبة لإقليمها أو للعالم من حولها. وهؤلاء الأكاديميون الذين ينتمون لما اصطلح على تسميته بالمدرسة الإنشائية

## Constructivism

يرون أن النظام الدولى الذى ولد عقب الحرب الباردة أصبح ينطوى على قيم ومعايير تفرض نفسها على سلوكيات الدول (بما فيها الدول الصاعدة)، وبحيث يكون الالتزام بهذه القيم والمعايير مصدرا للمكاسب، والابتعاد عنها مجلبة للخسارة وللرفض الدولى. إن النظام الدولى الذى يقوم اليوم على تشجيع آليات السوق، وعلى حفز الجهود من أجل عالم أكثر ديمقراطية وأشد حرصا على حقوق الإنسان، وعلى الدعوة إلى إيجاد عالم يخلو من أخطار السلاح النووى والتلوث البيئى -هذا النظام الدولى بات يضع حدودا على سلوكيات الدول الخارجية، بل ويعدل من هوياتها الداخلية ويعيد "إنشائها" للتوافق مع قيم ومعايير هذا النظام. والدولة التى تبذل جهدها لتوائم بين سياساتها الداخلية والخارجية من ناحية، وبين هذه القيم من ناحية أخرى، مرشحة لأن تحظى بمكاسب كثيرة تجنيها من النظام الدولى، وذلك عندما ينظر إليها باعتبارها عضوا دوليا ملتزما. وهذا هو ما تجتهد الصين فى القيام به إلى اليوم، على الرغم من تفاوت درجة نجاحها فى الملامة بين سياستها ومعايير النظام (فهى مثلا أكثر توفيقا فى مجال الأخذ بآليات السوق والالتزام بالحدس النووى وأقل نجاحا فى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان). وحتى السلوك الذى قد يبدو عدوانيا (كالتهديد باستخدام القوة إزاء محاولات تايوان للاستقلال عن الوطن الأم)، فإن الصينيين لا يبدون فى هذا خارجين عن قيم النظام الدولى، حيث لا تزال قيمة المحافظة على السيادة من القيم .. بعبارة أخرى، فإن الموقف الصينى المتشدد من هذه

المنظرين والمراقبين لبحثه وتحليله في الدولة الصينية (خاصة ان المقولة الشائعة تؤكد دائما ان النظم الديمقراطية لا تدخل في حروب مع بعضها بعضا). لقد اجتمع عدد من المبع الاكاديميين في مجال دراسات الديمقراطية، وكذلك مجموعة من الخبراء في الشؤون الصينية عام ١٩٩٨، ليقدموا رؤاهم عن مسيرة الديمقراطية ومستقبلها في الصين. وعلى الرغم من اختلاف وجهات نظرهم حول عدد من الأمور، إلا انهم اتفقوا فيما يشبه الإجماع على أن الصين لا تزال تقاوم مقولة نظريات التحديث التي تذهب إلى ضرورة ظهور التحولات الديمقراطية بفعل النمو الاقتصادي (١٣). أما المقاومة، فيعود الفضل فيها إلى الحزب الشيوعي الصيني الذي لا يزال يقبض على زمام الأمور ويتحرك ببطء ملحوظ نحو التحولات الديمقراطية. وأما أهم الآليات التي بات الحزب يعتمد عليها، فهي تشجيع انخراط رجال الأعمال (وهم قاطرة النمو في الصين) في صفوفه، في الوقت الذي لا يكون فيه اعتراض على تحول رجال الحزب أنفسهم إلى أرباب أعمال. وتبدو النتيجة واضحة، كما يذهب أحد الباحثين في دراسته عن علاقة السلطة بالثروة في الصين. فالحزب -من ناحية- يحتفظ برقابته وإشرافه على النشاط الاقتصادي الخاص، وهو -من ناحية أخرى- يضمن ألا تتطور قوة رجال الأعمال إلى معارضة منظمة للحزب (١٤). وبالطبع، فإن هذا الوضع هو مما يثير انتقادات كبيرة ضد قيادات الصين. غير أن هؤلاء لا يرون فيما يفعلون ما يستوجب النقد العنيف. إن الأسلوب الأفضل -مرة أخرى- هو أن تختبر الممارسة الديمقراطية عند مستويات معينة كالانتخابات المحلية على مستوى القرى مثلا، في الوقت نفسه الذي يحتفظ فيه الحزب الشيوعي بدور في مراقبة النشاط السياسي للقوى الاجتماعية الرئيسية في النظام. كل هذا -من وجهة نظر القيادات- حتى يمكن تجنب الاضطرابات التي اجتاحت دولا أخرى فاطاحت بتماسكها بل وبوجودها نفسه. بعبارة أخرى، فإن تعجل الإنجاز السياسي قد يؤدي إلى الإضرار بهدف عزيز على كل الصينيين، وهو ضمان استقرار المسيرة الاقتصادية والإبقاء على حيوية الاقتصاد الصيني (١٥).

والمشاهد أن الصين قد نقلت العمل بهذا الأسلوب لطبيع سلوكها الخارجي، وليس فقط ممارساتها داخل حدودها.

ففي إطار إقليمها، سارت الصين منذ عقد الثمانينيات في طريق شائكة لكسب مودة جيرانها الإقليميين بعد فترة المد الثوري التي بمرت علاقاتها معهم. لقد نظر هؤلاء الجيران إلى الصين في البداية نظرة شك وارتياب، حتى بعد إبدائها الرغبة في أن تنضم إلى منظماتهم الإقليمية. ولكن الصينيين واطبوا وثابروا على اتخاذ الخطوات التدريجية التي تدعم فكرة التعاون وتجعلها واقعا ناجحا، وصولا إلى التسليم من قبل هؤلاء الجيران بجدوى بل بضرورة التواصل والتفاهم مع الجارة التي كانت خطيرة في الماضي. لقد انضمت الصين كعضو مراقب في منظمة الآسيان، وبدأت في تطبيق خطة للتعاون الاقتصادي بين دول الإقليم لدفع عجلة النمو فيها جميعا (بما في ذلك الصين بالطبع). وعندما اجتاحت الأزمة المالية بلدان آسيا في عام ١٩٩٧، ساندت الصين اقتصادات ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا، عندما ثبتت قيمة العملة الصينية ولم تخفضها، فضلا عما قدمته من فرص هائلة لهذه البلدان من أجل الاستثمار في الصين، إنقاذها لها من عثرتها الاقتصادية. ومع استمرار التعاون التدريجي، تحولت الصورة تلقائيا لتحل أخرى

الاهالي في الصباح، قيل لهم إن الخيول لم تتغير، وإن ما حدث فقط هو إضفاء بعض اللمسات الجمالية عليها. وشيئا فشيئا بدأ كبار القرية يتخلصون من الخيول المدهونة مستبدلين إياها بحمير وحشية حقيقية. ولم يلبث هذا الأمر أن أفضى إلى انتعاش تدريجي ومستمر في أحوال القرية. وبعد أن مرت فترة على استخدام الحمير الوحشية ونعم الاهالي بخير وفير بفضل الاعتماد عليها، أعلن كبار القرية عن سرهم الدفين، ولكنهم كانوا على ثقة في هذه المرة بأن ما فعلوه لن يلقى سوى الترحيب والتشجيع. لقد كانت النتيجة رائعة دون الحاجة إلى الصدام ودون الإضرار باستقرار مسيرة العمل في القرية... لقد انتصر الكبار ونجت قريتهم بلا حرب (١٠).

وسواء كانت هذه القصة في خلفية القيادة الصينية أم لا، فالأمر المؤكد أن ما نفذته تلك القيادة من سياسات داخلية وخارجية قد التزم تماما بمضمون القصة وبجوهر ما تدعو إليه.

فعلى المستوى الداخلي، أنجزت الإصلاحات الاقتصادية عبر تطبيق مبدأ "الإصلاح ثنائي الاتجاه"

### Double-Track Reform

.. فعندما بدأ التحول مثلا من اقتصاد يتم فيه تحديد الأسعار والأثمان بواسطة موظفي الدولة إلى آخر تتغير فيه تلك الأسعار وفقا لمقتضيات السوق -وكان هذا في عام ١٩٨٣- لم يكن من الحكمة الإعلان عن نية طرائق العمل السابقة أو الدخول في صدام مع من لهم مصلحة في استمرار الأوضاع على ما هي عليه. وفي ظل هذا الوضع، كانت بعض السلع والخدمات تباع وفقا للأسعار التي تحددها الدولة، بينما بيعت أخرى وفقا لأسعار السوق. وبمرور الزمن، زادت نسبة السلع المتداولة طبقا للنظام الأخير، حتى كان أوائل التسعينيات، عندما أصبح نظام التسعير كله خاضعا لقواعد السوق. وهكذا، جمع هذا الأسلوب بين البراجماتية والتدرج، وهو ما سمح لقيادات الصين بأن تلتف من وراء المشكلات وتصل فيها إلى حلول تحظى بالقبول، بدلا من مواجهتها بشكل عنيف، مضحية بالاستمرار والاستقرار (١١).

ولم يقف استلزام هذا الأسلوب عند حد التغييرات الاقتصادية، بل امتد ليشمل أيضا الإصلاحات القانونية والسياسية. وهنا يبدى أحد الباحثين ملاحظته على التعديلات القانونية التي اتخذتها الصين مثلا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، فيقول: لقد كان الطريق طويلا وبدأت أولى خطواته في الثمانينيات.. وفي كل الأحوال، اهتمت الصين بمصادقية ما يتم تغييره من قوانين وليس بكثرة ما يسن منها (١٢).

### Credibility rather than flexibility

ولعل هذا الباحث قد قصد تأكيد الفكرة نفسها التي سبق أن أشرنا إليها من قبل، وهي أن التغيير يكتسب قدرته على الاستمرار والاستقرار، بل والحظوة بالقبول والرضا عنه، عندما يثبت تدريجيا نجاحا على أرض الواقع. وفي حالة التغييرات القانونية، فإنها -على بطنها واستقطابها في كثير من الأحيان لانتقادات الأكاديميين الغربيين- قد نجحت، من وجهة نظر القيادات الصينية، في تأمين الشروط الأساسية لنجاح مسيرة الصين الاقتصادية، بحيث اكتسبت تلك المسيرة الثقة في الداخل وفي الخارج معا.

فماذا عن التحول السياسي والانتقال من نظام شمولي إلى آخر تعدي بل وديمقراطي؟ ربما كانت هذه القضية من أهم ما اجتنبت

الدولية، كالبانك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، بعد طرق أبوابها لفترة طويلة، وإرسال أربعة آلاف جندي صيني ليعملوا تحت إمرة الأمم المتحدة في مهام حفظ السلام، واتباع برنامج عمل سنوي لتنفيذ مقررات مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية عام ١٩٩٢... كل هذا هو ما اتخذته الصين من خطوات لدعم وتطوير الفكرة عن دورها الدولي الإيجابي (٢٤).

#### كلمة أخيرة :

قيما، قال سون زى، أحد أقدم المفكرين الاستراتيجيين في الصين الذين عاشوا إبان حكم أسرة "منج" : "ليس صحيحا أن المارك تكسب أو تخسر لحظة المواجهة. في حقيقة الأمر، تحسم المارك -فوزا أو خسارة- قبل خوضها" (٢٥). وإذا كان الحكيم الصيني قد قصد بعبارة هذه الإشارة إلى الاستعدادات السابقة على المواجهة، فإن صين القرن الحادى والعشرين تبدو مهيةا لكسب معركتها في إقناع محيطيها الإقليمى والعالمى بمسألة صعودها السلمى، وذلك استنادا إلى "استعدادات" متواصلة عملت على تأمينها طيلة عقدين من الزمن. لقد قررت الصين أن تتخطى تدريجيا مع العالم فى عملياته ومؤسساته، وكان هدفها أن تنشئ بيئة آمنة تتحقق فى ظلها طموحاتها إلى دولة حديثة وقوية. وقد نجحت فى ذلك حتى الآن نجاحا كبيرا، وليس من المتوقع أن تنكسر عن هذ السبيل ما دامت تجنى من ورائه -وباستمرارها فى اتباعه- مكاسب جمة. والأمر الأهم أنها ليست وحدها فى تحقيق المكاسب، وإنما يشاركها فى ذلك الآخرون، حتى من أعدائها التقليديين. بعبارة أخرى، لم تعد المباراة العالمية اليوم ذات نتيجة صفرية، بالضرورة zero sum game فيها إما رابع أو خاسر، فالجميع يستطيع أن يربح (ولو بدرجات متفاوتة)، والجميع ممكن أيضا أن يتعاون لتقليل الخسائر.

لقد وفقت الصين إلى إنجاز تعديل كبير فى صورتها القديمة التى خشبها كثيرون بسببها، كما أظهرت حتى اليوم انحيازها واضحا للتراث السلمى فى ثقافتها الاستراتيجية (٢٦). حين أيدت -بصفة عامة- ضرورة تجنب القوة العسكرية كأداة لحل الصراعات والمشكلات. وقد بلغت هدفها بأسلوب متدرج، غير صدامى، يهتم بخلق التغيير على أرض الواقع أولا، حتى تتحقق له المصادقية والثقة فيه. ويبدو أن محيطا عالميا يرحب بالصين ويحفرها على مواصلة طريقها قد بات أمرا ضروريا، ليس فقط لدعم التوجهات السلمية للدول الصاعدة، وإنما لمعاونتها على حل مشكلات نموها التى باتت تتجاوز أحيانا حدود دولتها للتأثير على من حولها (ونقصد بذلك مثلا مشكلة التلوث البيئى واحتدام أزمة الطاقة العالمية بسبب ارتفاع الاستهلاك الصينى، بل حتى الفساد الذى أصبح يؤثر على تكافؤ الفرص بين المستثمرين).

إن محبذى فكرة الخطر الصينى قد يصنفون لعبارة الفيلسوف الأمريكى جورج سانتايانا، والتى يقول فيها "من لا يتعلم من الماضى محكوم عليه بتكراره فى المستقبل". ففى رأى هؤلاء، لا بد للعالم أن يستعيد تجارب الدول الصاعدة فى الماضى، حتى لا يجازف بمواجهة أخطارها فى المستقبل. ولكن يبدو أن الوقت قد حان لنعدل هذه العبارة قليلا فنقول: "من لا يتعلم إلا من الماضى، لابد أن يصبح المصير هو تكراره فى المستقبل". وقد يكون من الحكمة أن ينظر العالم اليوم إلى الصين بعيدا عن الماضى، ما دام هناك من الأطر الدولية والممارسات الصينية المستمرة ما يجعل هذه الطريقة فى التفكير... "غير واقعية".

محلها، وفيها تظهر الصين باعتبارها الجارة "الأم" التى تسهم بجدية فى حل مشكلات الإقليم وترغب فى التطوير الإيجابى لروابطها معه. وقد أثر هذا بالفعل عن نتائج أقل ما يقال عنها إنها باهرة. فقد زاد حجم التجارة بين الصين ودول منظمة الآسيان ليبلغ ١٣٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٢٢٪ عن العام الذى سبقه (١٦). ووقعت الصين اتفاقيات شراكة استراتيجية مع كل من الفلبين وإندونيسيا فى العامين الماضيين، وبمقتضاها تعهدت الصين بضخ استثمارات فى البلدين بما يوازى عشرة مليارات دولار سنويا فى كل منهما. فضلا عن هذا وذاك، اتفقت الصين مع دول آسيان فى أكتوبر ٢٠٠٦، وفى أحد اجتماعات القمة، على ضرورة أن يتجاوز التعاون بين الطرفين القضايا الاقتصادية إلى موضوعات أخرى كمقاومة الإرهاب، والجريمة العابرة للحدود، والأمن البحرى، والتضافر فى مواجهة الكوارث الطبيعية (١٧). ولم يكن غريبا بعد هذا أن يصرح مسئول حكومى كبير فى الفلبين قائلا: "لقد أخذت الحكومة قرارها بالتعامل مع الصين باعتبارها صفقة اقتصادية. إننا لا نستطيع النظر إليها اليوم على أنها تهديد لنا، فنحن نتوقع زخما اقتصاديا كبيرا لبلادنا بفضل التعاون معها" (١٨). كما لم يكن غريبا أيضا أن ترد الدول الآسيوية على مبادرات الجارة الكبرى بمساندتها فيما قد تواجهه من مشكلات. وليس أدل على هذا من موقف تلك الدول عندما أعلنت تفهمها للطريقة التى تصرف بها الصين فى اضطرابات التبت الأخيرة، ورفضت أن يكون ما حدث من الدولة الصينية مبررا لمقاطعة العابها الأولمبية (١٩).

وقد أثبت هذا النهج نجاحا مماثلا فى علاقات الصين بمناطق أخرى فى العالم. فهناك الاتحاد الأوروبى الذى طورت مع دولة علاقات شراكة استراتيجية على امتداد عقد التسعينيات (٢٠). وهناك روسيا التى تحالفت معها لإنشاء منظمة شنغهاى للتعاون فى عام ٢٠٠١، بغرض حل المشكلات الحدودية، والتعاون فى مجالات مكافحة الإرهاب، والحركات الاقتصادية، والهجرة غير الشرعية، وتجارة السلاح. وجاء هذا التحالف تنويجا لفترة من تقوية التعاون الاقتصادى والأمنى بينهما فى تسعينيات القرن الماضى (٢١). وهناك دول الخليج التى تتقرب منها الصين، أملا فى تأمين احتياجاتها المستقبلية من الطاقة. وقد نتج عن هذا التقارب تضاعف حجم التبادل التجارى بين الطرفين منذ عام ٢٠٠١ (عندما بدأت الاستثمارات الخليجية تواجه مشكلات فى الولايات المتحدة)، ولитوقع له المراقبون أن يصل إلى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥. هذا فضلا عن التنبؤات حول قرب إبراج الشركات الصينية فى بورصات الخليج (٢٢). وأخيرا، هناك الولايات المتحدة، التى لم تنجح الصين فقط فى مقاومة محاولتها لإبرازها فى صورة الدولة الخطيرة على الأمنين الإقليمى والعالمى، وإنما "استدرجتها" عبر وشائج اقتصادية عميقة تطورت عبر السنوات إلى اتفاق حول عدد من القضايا التى تجدها الصين بالغة الأهمية بالنسبة لها، وعلى رأسها مثلا قضية تايوان. فعلى الرغم من عبارات الاستهجان التى اعتاد الأمريكيون إطلاقها حول التعسف الصينى إزاء موضوع استقلال الجزيرة الصغيرة، إلا أن هذه العبارات لم تتجاوز أبدا حد تشجيع التايوانيين على إعلان استقلالهم (٢٣).

وفضلا عن هذا وذاك، أفلحت الصين فى إقناع المؤسسات الدولية وغير تعاملات متصلة فى مجالات عدة -اقتصادية، وأمنية، وبيئية- بأنها عضو دولى مسئول لا يخشى منه وإنما يرجى التعاون معه. إن الانضمام كعضو عامل فى المؤسسات الاقتصادية

١- راجع فى مقولات الخطر الصينى

Khalid R. Al-Rodhan, A Critique of the China Threat Theory: A systematic Analysis, Asian Perspectives. Vol .31 no. 3, 2007, p. 42.

٢- حنان قنديل، القوة الصينية الصاعدة .. المخاوف والأمال .. دراسة فى نظريات الصعود الصينى، هدى ميتكيس وخديجة عرفة (محررتان)، الصعود الصينى (مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ٤٠-٤٣.

٢- المرجع السابق، ص ٤٢.

4- Mark Leonard, China's New Intelligentsia

[http://www.prospect-magazine.co.uk/article\\_details.php?id+10078](http://www.prospect-magazine.co.uk/article_details.php?id+10078)

p.5.

٥- حنان قنديل، مرجع سابق، ص ٤٥.

٦- المرجع السابق، ص ٤٦.

٧- المرجع السابق، ص ص ٦٠-٦١.

٨- المرجع السابق، ص ص ٥١-٥٢.

٩- المرجع السابق، ص ص ٥٦-٦٦.

10- Mark Leonard, op. cit., p. 2.

11- Ibid, p.2.

12- Donald C. Clarke, Legislating for a Market Economy in China, The China Quarterly, September 2007, no. 191.

13- Will China Democratize, Journal of Democracy, vol. 19, no. 1, January .1998 pp. 4-63.

14- Bruce J. Dickson, Integrating Wealth and Power in China: The Communist Party's Embrace of the Private Sector, The China Quarterly, December 2007, no. 192, p. 827.

١٥- راجع فى هذا الرأى

Melanie Manion, Chinese Democratization in Perspective: Electorates and Selectorates at the Township level, The China Quarterly, December 2000, p. 780

16- China, ASEAN Vow to Expand links. <http://chinadaily.com.cn/china/2007-1013>

17- Ibid.

١٨- تهديد لا .. بل شريان حياة اقتصادى، نيوزويك، ١٠ مايو ٢٠٠٥، ص ٣١.

19- 2008 Tibetan Unrest: Possible Olympic Boycott

[http://en-wikipedia.org/wol/2008\\_unrest\\_om\\_Tibet](http://en-wikipedia.org/wol/2008_unrest_om_Tibet).

20- Donald W. Klein, Japan and Europe in Chinese Foreign Relations, in Samuel S.Kim, China and the World, Fourth Edition (Westview Press: 1998) pp. 133-151.

21 John. W. Garver, Sino-Russian Relations, in Samuel S. Kim, pp. 114-133.

٢٢- طريق الحرير العصرية، نيوزويك، ٢٧ مايو ٢٠٠٨، ص ص ٢٦-٢٧.

٢٣- حنان قنديل، مرجع سابق، ص ٥٧.

٢٤- المرجع السابق، ص ص ٦٠-٦٣.

٢٥- نوع جديد من التحدى، نيوزويك، ١٠ مايو ٢٠٠٥، ص ٣٢.

٢٦- الثقافة الاستراتيجية هى نظام المعتقدات والمفاهيم الدائمة التى تتعلق بتجهيز دور القوة العسكرية فى العلاقات الدولية، وكذا بتعيين أنجع الوسائل وأشدّها فعالية فى استخدام هذه القوة.

# الصين والصعود الاقتصادي العالم إلى الاقتصاد العالمي



د. مفاروي شلبي علي

الصعود الصيني والسياسات المستخدمة لتحقيقه، وحول توزيع نسب الاستفادة من هذا الصعود الاقتصادي؟

هذا الموضوع يحاول الإجابة على هذه التساؤلات من خلال تحليل طبيعة السياسات الاقتصادية والتجارية للصين، ودورها في تعاضد حجم التجارة الصينية، وتحليل أبعاد الخلافات التجارية الصينية مع القوى الكبرى الرئيسية، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ونظرة كل طرف للسياسات التجارية والاقتصادية للطرف الآخر، وحقيقة المصالح المشتركة التي تدفع بالعلاقات الاقتصادية لهذه القوى مع الصين بعيدا عن الصدام.

**الصين .. سياسات اقتصادية ومكاسب تجارية :**

الأمر الواضح الذي لا تخطنه العين هو الصعود الاقتصادي الصيني المتسارع، والذي تترجمه العديد من المؤشرات المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي وأداء المنشآت، حيث تحقق الصين معدل نمو مرتفعا ومتواصلا منذ الثمانينيات لم يقل متوسطه عن ٩.٨٪ سنويا خلال هذه الفترة، ووصل في بعض السنوات لما يقارب ١٢٪. كما حدث نوع من التأثير المتبادل بين النمو الاقتصادي وانتعاش التجارة الخارجية للصين، خاصة على جانب الصادرات، حيث ارتفعت تجارة الصين الخارجية بنحو ٣٠٪ سنويا منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١. لقد أحدثت ثلاثة عقود من الإصلاح والانفتاح تغييرات تاريخية في علاقات الصين مع باقي دول العالم، حيث تعد الصين حاليا جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي وتؤثر فيه بشكل كبير مقارنة بما

ثمة مخاوف يطلقها البعض من خطورة النمو الاقتصادي الهائل للصين، خاصة ما يتعلق بحجم التجارة الخارجية، وما قد يمثله على مصالح القوى الاقتصادية الرئيسية في العالم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وقد أبرزت العديد من المواقف للمسؤولين في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هذه التخوفات. ففي مارس ٢٠٠٧، اشتكى المفوض التجاري للاتحاد الأوروبي، في أثناء زيارته للصين، من الحجم الضخم للسلع الصينية المتوجهة إلى أوروبا، ودلل على ذلك بما لاحظته في أثناء زيارته لمحطة الحاويات في ميناء شنغتشن بجنوب الصين بأن ثلاثا من كل أربع حاويات تنطلق من شنغتشن إلى الاتحاد الأوروبي تعود إلى الصين (فارغة) (١). كما أن الأمريكيين دائما ما يؤكدون عدم رضاهم عن السياسات التجارية الصينية، متهمين الصين باتباع سياسات تقوم على المنافسة غير العادلة، وأن هذا هو السبب الرئيسي للعجز التجاري الضخم المتراكم في الميزان التجاري الأمريكي مع الصين.

ونتيجة لتزايد وتيرة الخلافات التجارية لأهم القوى الاقتصادية الكبرى مع الصين حول سياساتها الاقتصادية والتجارية، وتصعيد العديد من هذه الخلافات لمنظمة التجارة العالمية، فإن السؤال المطروح هنا هو: هل هذه الخلافات مرشحة لمزيد من التفاقم لتصل إلى حد الحروب التجارية ضد الصين من قبل هذه القوى الاقتصادية؟ أم أن هذه الخلافات لن تتفاقم لكون القوى الاقتصادية الرئيسية في العالم مستفيدة من الصعود الاقتصادي للصين، وأن جوهر الخلاف هو خلاف حول سرعة

ووصلت الخلافات في هذا الشأن إلى منظمة التجارة العالمية، وأصبحت هذه السياسات جزءاً من الحوار الاستراتيجي بين الصين وتلك الدول، خاصة الحوار الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية (٤).

### إعادة رسم خريطة التجارة الدولية :

لقد أصبحت تخوفات القوى الاقتصادية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، من الصعود الاقتصادي للصين غير خافية، وذلك لاعتقاد هذه القوى أن هذا الصعود سيكون خصماً من دورها في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي. ومع ذلك، ما زالت هذه القوى الاقتصادية لا تكسب هذه التخوفات طابعاً عادياً، حيث تبدي عدم ممانعتها في الصعود الصيني، ولكنها تتحفظ وتعترض فقط على السياسات التي تتبناها الصين في سبيل تحقيق هذا الصعود، خاصة في مجال التجارة الخارجية. كما أن هناك بعض الأصوات في الولايات المتحدة لا ترى في الصعود الاقتصادي الصيني أي تهديد للولايات المتحدة (٥)، ولكن هذه الأصوات خافتة بعض الشيء، وتغطي عليها الأصوات التي تطالب بممارسة المزيد من الضغوط الأمريكية على الصين لتعديل سياساتها الاقتصادية، خاصة سياسة سعر الصرف.

وتوجه الولايات المتحدة العديد من الانتقادات للصين في النواحي المتعلقة بحقوق الإنسان والحقوق الدينية، وغيرها من الجوانب السياسية والاجتماعية. أما في المجال الاقتصادي، وبرغم إشادة الولايات المتحدة بالإصلاحات الاقتصادية في الصين في بعض المناسبات، فإن الغالب على الخطاب العام الأمريكي تجاه السياسات الاقتصادية في الصين هو الانتقاد والمطالبة بمزيد من الإصلاحات والانفتاح على الاقتصاد العالمي، والتوقف عن تبني سياسات تجارية تتنافى مع مبادئ المنافسة العادلة. والملاحظ أن اللهجة الانتقادية الأمريكية للصين تتزايد باستمرار كلما انتعشت التجارة الخارجية للصين، وكلما تفاقم العجز التجاري الأمريكي معها، وكذلك كلما رصدت الولايات المتحدة تزايد النزعة الاستقلالية في الخطاب العام الصيني المصاحب لتزايد نفوذها الاقتصادي عالمياً.

وتشارك الولايات المتحدة في هذه الانتقادات بعض الدول الصناعية مثل دول الاتحاد الأوروبي واليابان. وتتمثل أهم الانتقادات والاتهامات الموجهة للسياسات الاقتصادية والتجارية الصينية في الآتي:

١- اتهام الصين بأنها تتبع سياسات صناعية تدخلية مثيرة للمشاكل، وتعمل في تجارتها الخارجية على سياسات تجارية ضارة بحرية التجارة، مثل الشروط الخاصة بوضع حد أدنى للمكونات المحلية للبضائع، والقيود على الواردات والصادرات، والنظم التمييزية، والإعانات الحكومية المحظورة المقدمة للصادرات، خاصة في مجال الضرائب. وفي هذا الصدد، تطالب

كانت عليه في الماضي. ففي عام ١٩٧٨، كان الناتج المحلي الصيني يسهم بنحو ١٪ فقط من الاقتصاد العالمي. أما في نهاية عام ٢٠٠٧، فقد ارتفع نصيبه ليتجاوز نحو ٥٪. وكان نصيب الصين من التجارة العالمية أقل من ١٪، ولكنه قفز ليصل إلى نحو ٨٪ عام ٢٠٠٧. وهناك توقعات بأن يتجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام ٢٠٢٠ الضعفين ونصف الناتج المحلي الأمريكي (٢).

والأمر الجدير بالتحليل هنا هو طبيعة السياسات الاقتصادية والتجارية التي تتبناها الصين لتحقيق هذه الطفرة الاقتصادية، ومدى انسجام هذه السياسات مع عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية، ومع توجهاتها نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي، وذلك لأن هذه السياسات هي جزء أصيل من جوهر الخلافات التجارية بين الصين والقوى الاقتصادية الرئيسية في العالم. فقد أعلنت الصين أن الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسية التي تتمسك بها، بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية، وتشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية.

ولكن بالتدقيق في تفاصيل السياسات الاقتصادية الصينية طوال السنوات الماضية، يتأكد أن الصين في توجهاتها نحو اقتصاد السوق لم تتبن السياسات التي تروق للقوى الرأسمالية الكبرى في العالم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث صيغت هذه السياسات وفق الفكر الصيني الذي حاول تهجين الرأسمالية- كما تتبناها الرؤية الأمريكية - مع تعديل الاشتراكية، وعدم التشبث بها بعد أن أصبحت الصين عضواً في منظمة التجارة العالمية. وانطلقت الصين في ذلك من اعتبارها أن كلا من الرأسمالية والاشتراكية ليست عقيدة، ولكنها صيغة قابلة للتطوير، ويمكن تهجينها وفقاً لظروف المجتمع الذي تطبق فيه (٣). وكان ذلك واضحاً في تبني الصين لسياسات التنمية متعددة السرعات، وعدم اللجوء للخصخصة على الطريقة الغربية، وعدم فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي دون ضوابط منطقية. وربما كان ذلك هو مصدر الخلافات التجارية بين الصين والقوى الاقتصادية الكبرى في العالم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى فترة قريبة، كانت هذه الخلافات مكتومة من قبل تلك القوى ولا يعبر عنها صراحة، وكانت الصين رغم علمها بها لا ترد عليها صراحة، وتتبنى سياسة التهدئة وعدم استفزاز الآخرين بصعودها الاقتصادي، بل وكانت تروج في معظم المحافل الدولية بأنها دولة نامية تجتهد لتعويض سنوات التخلف التي عاشتها لقرون طويلة. ولكن في السنوات الأخيرة، أصبحت الاعتراضات الغربية على السياسات الاقتصادية الصينية، خاصة في مجال التجارة، اعتراضات علنية وواضحة في الخطاب العام لدول مثل الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، بل



النفط، وهى الاتهامات نفسها الموجهة للهند. حتى إفريقيا - على سبيل المثال - يتخوف الاتحاد الأوروبي من فقدان مراكزه فى إفريقيا بسبب نمو التجارة بين الدول الإفريقية وكل من الصين والهند، ويحث الاتحاد الدول الإفريقية على تبني اتفاقيات تهدد الشراكة الاقتصادية مع المفوضية الأوروبية، لأنها اتفاقيات تهدد إلى تشجيع التنمية فى هذه الدول ومساعدتها على الاندماج فى الاقتصاد العالمى، وذلك دون أن يكون وراءها أهداف تجارية للدول الاتحاد الأوروبى (١٠).

### من التنافس إلى الاعتماد المتبادل :

لقد أصبحت الصين أكثر إدراكا وتفهما للتخوفات الدولية من صعودها الاقتصادى، وأصبحت تتعامل بشكل أكثر فاعلية لتقليل الانتقادات الموجهة لسياساتها الاقتصادية، خاصة فى مجال التجارة الخارجية، والدليل على ذلك أن هناك حوارا صينيا داخليا بشأن هذه القضايا وكيفية التعامل معها. ولكن الملاحظ أن الخطاب العام الصينى يركز على طمأنة القوى الكبرى بشأن النمو الاقتصادى الصينى المتسارع، ويدعو هذه القوى إلى عدم النظر إليه على أنه تحد ولكن اعتباره فرصة للاستفادة. وفى مناسبات كثيرة، تدافع الصين، بكل ما لديها من قوة، عن سياساتها التجارية، وتنفذ الاتهامات الموجهة ضدها فى هذا المجال، حيث يمثل موقف الصين من هذه الانتقادات والاتهامات فى الآتى:

١- ترى الصين أنها دولة حديثة العهد بالنظام الاقتصادى الحر وبمنظمة التجارة العالمية، وأنها تنفذ التزاماتها ولكن بشكل متدرج، وتدعو منتقدي سياساتها الاقتصادية إلى النظر لما تم تنفيذه من سياسات اقتصادية إصلاحية فى سنوات قليلة. وتؤكد السياسات التى اتخذتها للحد من إنتاج السلع غير الآمنة، حيث قامت السلطات الصينية بإلغاء أكثر من ٧٠١ ترخيص للمنشآت صناعية بعد فحص أكثر من ٣٠٠٠ منشأة صناعية بسبب عدم التزام هذه المنشآت باشتراطات سلامة المنتجات (١١). وتؤكد الصين فى مناسبات كثيرة أنها ستواصل دعمها للسياسات الاقتصادية الانفتاحية، وستواصل احترامها للقواعد التقليدية للنظام التجارى العالمى.

٢- ترى الصين أن هناك إفراطا أوروبيا - أمريكيا فى اتهام منتجاتها بالإغراق، وأن كثيرا من هذه الاتهامات غير حقيقى ويلحق الضرر بالشركات الصينية، فى الوقت الذى تسمح فيه الصين لمنتجات الدول الأخرى بدخول أسواقها دون أى معوقات. وترجع الجهات الرسمية الصينية اتهام منتجاتها بالإغراق من قبل الدول الأخرى لعدة أسباب، من أهمها (١٢):

\* هاجس الخوف المسيطر على العديد من دول العالم من غزو المنتجات الصينية الرخيصة لأسواقها، وتأثيرها على الإنتاج المحلى المماثل لهذه السلع، وهو ما يجعلها تفرط فى اتخاذ الإجراءات الحمائية ضد هذه المنتجات بدون مبررات كافية.

الولايات المتحدة الصين باحترام آليات السوق، وتقليل التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى بشكل يخالف حرية التجارة وحرية المنافسة.

٢- اتهام الصين بأنها لا تحترم حقوق الملكية الفكرية، وأن كثيرا من صناعاتها تقوم على التقليد الكامل لمنتجات هذه الدول، وأن الحكومة الصينية لا تتخذ من الإجراءات القانونية ما يمنع هذه الممارسات غير المشروعة، وأنها بذلك تكبد هذه الدول خسائر فادحة، وتقتل روح الابتكار والاختراع فى كثير من دول العالم (٦).

٣- اتهام الصين بأنها تنتج وتصدر منتجات غير آمنة، تضر بالصحة العامة وتهدد حياة البشر، حيث ذكرت المفوضية الأوروبية لشئون حماية المستهلك أن أغلب السلع الاستهلاكية غير الآمنة التى تباع فى أسواق الاتحاد الأوروبى صناعة صينية، وأن ثلث هذه المنتجات هى لعب أطفال. مؤكدة أنه رغم إدراك الحكومة الصينية أهمية سلامة المنتجات وحماية سمعة شعار "صنع فى الصين"، فلا يزال نحو ٥٢٪ من السلع والمنتجات غير الآمنة تصل إلى أوروبا قادمة من الصين (٧).

٤- اتهام عدد كبير من دول العالم للصين بأنها تفرق أسواقها بالمنتجات الرخيصة، وأن هذا يؤدى إلى تشويه التجارة العالمية، ويحد من المنافسة، ويكبد الشركات فى الدول المختلفة خسائر كبيرة، سواء كانت هذه الشركات شركات محلية منتجة، أو شركات مصدرة للأسواق الأخرى. وقد تم تحريك عدد كبير من قضايا الإغراق، ضد الصين فى منظمة التجارة العالمية، كان أغلبها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان، وأصبحت قضايا الإغراق ضد الصين تمثل نحو ١٢٪ من إجمالى قضايا الإغراق المنظورة أمام منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٧، وموجهة ضد نحو ٤٠٠٠ منتج صينى (٨).

٥- اتهام الولايات المتحدة الصين بأنها لا تتعاون بالقدر الكافى لإنجاح مفاوضات جولة الدوحة التى بدأت منذ عام ٢٠٠١، وما زالت متعثرة حتى الآن، وتضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى على الصين لتقديم تنازلات أكبر وعروض أفضل لتحرير تجارتها الخارجية وفتح أسواقها أمام الصادرات الأجنبية. وتركز الولايات المتحدة على فتح قطاع الخدمات المالية الصينى، خاصة الخدمات المصرفية أمام موردي الخدمات الأجانب. وتستند هذه الضغوط الأمريكية الأوروبية على أن الصين أكثر المستفيدين من النظام التجارى الدولى الراهن، وأكثر الدول استفادة من عضوية منظمة التجارة العالمية، ومن ثم عليها أن تجتهد فى تنفيذ التزاماتها أمام المنظمة بشكل أكثر فاعلية (٩).

٦- اتهام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى الصين بأنها تعمل فى علاقاتها التجارية مع الدول النامية، خاصة فى إفريقيا، على دعم النظم الديكتاتورية، ونهب الموارد الطبيعية، خاصة

التجارية مع الدول النامية، خاصة فى إفريقيا، وتوضح أنها تتبنى منهج الاستخدام فى مجال التعاون الاقتصادى وفى علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى، خاصة الدول الإفريقية. كما أنها لا تربط علاقاتها مع شركائها التجاريين بدعم الأنظمة السياسية، ولا تضع شروطاً تجارية لتعاونها مع هذه الدول. وهناك ما يشير إلى أن الصين محقة فى هذا المجال، حيث تساندها فى هذا الرأى بعض المنظمات الدولية. فقد أكد مدير لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن الصين لا تستحق التأييد والانتقاد من الغرب فى هذا الشأن، ودعا الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى إلى أن تتعلم من سياسات الصين فى هذا المجال (١٤). أيضاً تؤيد بعض الدول الإفريقية هذا الرأى، وترى أنها تفضل التعاون التجارى مع الصين، لأنها تقدم أسعاراً أعلى مقابل الحصول على الموارد الطبيعية، كما أنها لا تجبر هذه الدول على خفض رسومها الجمركية أمام منتجاتها، كما تفعل دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة (١٥).

بجانب هذه الدفوعات الصينية عن الاتهامات والانتقادات الموجهة لسياساتها من قبل القوى الاقتصادية الكبرى، فإنها توجه العديد من الانتقادات لهذه القوى، ومن أهمها انتقاد الصين لسياسات الدعم الأمريكية والأوروبية، خاصة فى المجال الزراعى (يقدر هذا الدعم بنحو مليار دولار يومياً)، ودور هذه السياسات فى تشويه التجارة الدولية، والإضرار بالفقراء فى الدول النامية ومنها الصين. وتحمل الصين هذه الدول المسؤولية عن تراجع أسعار الصادرات الزراعية فى الدول الفقيرة بسبب هذا الدعم، فى الوقت الذى تمارس فيه تلك الدول ضغوطاً متزايدة على الدول النامية من خلال منظمة التجارة العالمية لإجبارها على إلغاء الرسوم الجمركية وفتح أسواقها أمام منتجاتها. كما تذهب الصين، فى ردها على الانتقادات الأمريكية لسياساتها، إلى دعوة الولايات المتحدة لعدم تحميل الصين مسؤولية فشل السياسات الاقتصادية الأمريكية، وأن عليها أن تبحث عن حلول لهذه المشاكل بدلاً من ممارسة الضغوط عليها.

والملاحظ خلال الفترة الأخيرة أن الصين تؤكد فى خطابها العام النقاط التالية (١٦):

١- إنها ستلتزم التزاماً صارماً بنهج التنمية السلمية، باعتبار ذلك قراراً استراتيجياً اتخذته حكومة الصين وشعبها، وأن هذا القرار يقوم على الحقائق الصينية، ويتمشى مع تيار العصر، ويبرهن على أن سياساتى الصين الخارجية والمحلية تتسقان فيما بينهما، وأن المصالح الأساسية للشعب الصينى والمصالح المشتركة لشعوب العالم تتناغم.

٢- تأكيد احترام الصين لحقوق الشعوب الأخرى فى الاختيار المستقل لنهج تنميتها، وأنها لا تتدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى ولا تحاول أن تفرض إرادتها الخاصة على الآخرين. كما أنها ملتزمة بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية

\* تعود كثير من دول العالم على التعامل مع الصين على أنها دولة خارج منظمة التجارة العالمية، مما جعلها تبالغ فى كثير من الأحوال فى تقييم هامش الإغراق للسلع الصينية، وفرض رسوم تعويضية مرتفعة ضدها، وهو الأمر الذى ترى الصين أنه ما زال مستمراً بشكل نسبى رغم انضمام الصين للمنظمة منذ عام ٢٠٠١، وما يفرضه ذلك على الدول الأخرى من معاملة المنتجات الصينية معاملة غير تمييزية.

■ التعديل فى هيكل الصناعة الصينية بعد السياسات الاقتصادية الإصلاحية التى اتخذتها الصين فى السنوات الأخيرة، وبقاء الإدارة الحكومية دو أن تتكيف بالقدر الكافى مع التطور السريع للتجارة الخارجية، وهو غالباً ما يسبب اضطرابات فى التصدير.

■ عدم إلمام الأجهزة الحكومية الصينية بالآليات والأساليب الفعالة للتعامل مع قضايا مكافحة الإغراق، ومن ثم عدم قدرتها على إرشاد الشركات الصينية لكيفية مواجهة مثل هذه القضايا، وبالتالي عدم تحمس هذه الشركات لمواجهة الاتهامات الخارجية لمنتجاتها بالإغراق، وهو واقع تعترف به الجهات الرسمية الصينية.

■ افتقار القطاع الخاص الصينى وتنظيماته للمعلومات الضرورية للاستيراد فى دول العالم الأخرى، وقيام الشركات الصينية بتصدير منتجاتها بكميات كبيرة، وهو ما يثير شكوك هذه الدول ويحفزها لاتهام المنتجات الصينية بالإغراق، رغم أن ذلك غير صحيح.

٣- تنتقد الصين التخوفات من الصادرات الصينية المبنية على الكمية الكبيرة لهذه الصادرات، وترى أن المنطقى هو النظر إلى القيمة وليس الكمية. وفى هذا المجال، يرى الناطق باسم وزارة التجارة الصينية أن قضية الحاويات التى تحدث عنها المفوض التجارى للاتحاد الأوروبى فى أثناء زيارته للصين فى مارس ٢٠٠٧، والتى أشرنا لها فى بداية الموضوع، تعتبر مثلاً جيداً فى هذا المجال. ويوضح أن نحو ٧٠٪ من الصادرات الصينية إلى الاتحاد الأوروبى - على سبيل المثال - هى منتجات كثيفة العمل، منخفضة القيمة، كبيرة الكمية، فى حين أن ٨٠٪ من الواردات الصينية من الاتحاد الأوروبى هى منتجات رأسمالية كثيفة التكنولوجيا، وذات قيمة عالية وكميات محدودة، وهو واقع ينطبق على صادرات الصين لمعظم دول العالم. ويضرب مثلاً أكثر توضيحاً فى هذا المجال بطائرة الإرباص التى تشتريها الصين من الاتحاد الأوروبى، بأنها تعادل ٨٠ مليون زوج من الأحذية التى تصدرها الصين من حيث القيمة. ويخلص من ذلك إلى أن التجارة بين الصين والدول الأخرى، ومنها الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، تكمل بعضها بعضاً، وتحقق فائدة متبادلة لكافة الأطراف، ولا داعى للتخوف من نموها (١٣).

٤- تغند الصين التهم الموجهة لسياساتها فى مجال علاقاتها

وتتبع سياسة تتميز بأنها ذات طبيعة دفاعية، ولن تسعى مطلقاً للهيمنة أو التوسع.

٣- تأكيد أنها ستتبع بثبات استراتيجية الانفتاح للكسب المتكافئ، وستلتزم بتعزيز النمو المستدام والمطرّد للاقتصاد العالمى.

٤- تأكيد أن الصين ستوسع فرص دخول المنتجات الأجنبية لأسواقها بما يتفق مع القواعد الاقتصادية والتجارية الدولية المقبولة على وجه العموم.

٥- تأكيد أن الصين مستعدة للتكيف مع المخاوف المشروعة للدول الأخرى، خاصة الدول النامية، وأنها سوف تساند الجهود المبذولة من أجل تحسين التجارة والأنظمة المالية الدولية، وتعزيز تحرير التجارة وتسهيلات الاستثمار، والسعى نحو حل جماعى للمخاطر المالية وأمن الطاقة.

٦- تأكيد أن الصين تتبنى التشاور والحوار والتعاون لحل النزاعات الاقتصادية والتجارية، انطلاقاً من إيمانها بأن الدول ينبغي أن تشترك فى فرص التنمية والتصدى المشترك للتحديات.

#### الصين ومحاولات احتواء الشركاء التجاريين :

إن المخاوف التى تساور الشركاء التجاريين الرئيسيين للصين فى أوروبا والولايات المتحدة، نتيجة حجم وسرعة الصعود الاقتصادى الصينى منذ أوائل الثمانينيات، واصطدام الطوفان الهائل من السلع الصينية بصناعاتهم المحلية، أمر يمكن تفهمه ولكن فى حدود معينة. وهذه الحدود محكومة بعنصرين أساسيين، الأول: ألا يكون الصعود الاقتصادى الصينى خصماً من رصيد القوى الاقتصادية الكبرى فى العالم، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. والثانى: ألا يشجع الصعود الاقتصادى الصينى على تبنى توجهات وبناء تحالفات سياسية تهدد المصالح الأمريكية فى العالم. وفيما عدا ذلك، فهناك ترحيب غير معلن بالصعود الاقتصادى للصين، وذلك لأن هذه القوى الكبرى هى أول المستفيدين من انتعاش الاقتصاد الصينى. ويؤكد ذلك ما يلى:

١- إن النمو الاقتصادى الصينى المتسارع قد فتح سوقاً ضخمة لرأس المال الدولى، حيث اجتذبت الصين ما يزيد على ٧٨٠ مليار دولار من صافى الاستثمارات الأجنبية على مدى الثلاثين عاماً الماضية، وذلك بجانب ما حققته الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات الصينية من نمو جوهري.

٢- إن إجمالى الاستثمارات الصينية فى الخارج قد قارب نحو ١٠٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٧، وهذه الاستثمارات تتم من خلال ١٠ آلاف شركة موزعة على ١٧٢ دولة فى العالم، ومن ثم فإن الانتعاش الاقتصادى الصينى يعود بالنفع على هذه الدول، نتيجة لأن تجارة الصين ارتبطت بهذه الشركات فى تلك الدول. ومن ثم، يمكن القول إن أى تباطؤ فى الاقتصاد الصينى

سيؤدى إلى فقدان ملايين العمال لوظائفهم فى بلدان كثيرة حول العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- إن الصعود الاقتصادى للصين عزز من نمو الاقتصاد والتجارة العالميين، حيث زاد نمو واردات الصين بمعدل سنوى متوسط هو ١٦,٧٪ منذ عام ١٩٧٨، وأصبحت الصين ثالث أكبر سوق للواردات فى العالم، وأكبر سوق للواردات فى آسيا وتسهم الصين حالياً بما يزيد على ١٠٪ من نمو الاقتصاد العالمى، وأكثر من ١٢٪ من توسع التجارة العالمية. وبلغ حجم متوسط الواردات الصينية السنوية ما يقارب ٥٦٠ مليار دولار منذ عام ٢٠٠١، مما وفر نحو ١٠ ملايين وظيفة للشركاء التجاريين للصين خلال هذه الفترة.

٤- تشير الأرقام إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول استفادة من الصعود الاقتصادى للصين، حيث ارتفعت الصادرات الأمريكية للصين بنسبة ١٩٠٪ منذ انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، وأصبحت الصين ثالث أكبر سوق تجارية للصادرات الأمريكية، وأصبحت الولايات المتحدة ثانياً أكبر شريك تجارى للصين (١٧).

٥- إن الاقتصاد الأمريكى أصبح مرتبطاً بحبل سرى مع البنك المركزى الصينى، الذى يضخ أكثر من مليار دولار كل صباح فى الاقتصاد الأمريكى، من خلال مشتريات الصين لأذون الخزانة الأمريكية التى تصدرها الولايات المتحدة لتمويل العجز المتفاقم فى الميزانية العامة. وبدون هذا الدور من قبل البنك المركزى الصينى، سترتفع أسعار الفائدة بنسب عالية فى الولايات المتحدة، وهو عكس ما تقوم به حالياً من تخفيض لسعر الفائدة للتغلب على أزمة الرهن العقارى المتفاقم منذ منتصف عام ٢٠٠٧.

٦- أن الصين أنشأت أكثر من ١٢ منطقة تجارة حرة مع ٢٩ دولة، وأصبح حجم التجارة بها يمثل ربع إجمالى التجارة الخارجية للصين.

٧- إن السياسات الاقتصادية الصينية التى تتعرض للنقد من القوى الاقتصادية الكبرى قد حققت منافع كبيرة لبعض هذه القوى دون غيرها، ومن أمثلة ذلك سياسة سعر الصرف المتبعة فى الصين، والقائمة على ربط اليوان الصينى بالدولار الأمريكى. فرغم انتقاد الولايات المتحدة لهذه السياسة واتهام الصين بأنها تقيم عملتها بأقل من قيمتها لتشجيع صادراتها، فقد حققت هذه السياسة فائدة كبيرة للأوروبيين، حيث نجم عنها ارتفاع قيمة اليورو وارتفاع القوة الشرائية للأوروبيين، ومن ثم تخفيف تأثيرهم بارتفاع أسعار النفط، بالإضافة لخفض تكلفة وارداتهم. فى الوقت نفسه، كانت هذه الاستفادة متفاوتة فيما بين دول الاتحاد الأوروبى نفسها، فدولة مثل فرنسا تأثرت صادراتها بقوة بسبب ارتفاع قيمة اليورو، مما دفع الرئيس ساركوزى للذهاب إلى الصين وإبداء تحفظ فرنسا على سياسة سعر الصرف الصينية

علاقاتها مع الصين وروسيا، ناهيك عن أنه ليس هناك ما يضمن أن تفوق الهند اقتصاديا على الصين لن يكون على حساب المصالح الأمريكية.

والخلاصة بشأن مستقبل الخلافات التجارية الصينية مع القوى الاقتصادية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، هي أن أسلوب التفاهم والحوار هو الذي سيتغلب في النهاية على لهجة الانتقادات والانتهاكات المتبادلة، وذلك إما لأن الولايات المتحدة لم تعد تملك زمام المبادرة ولم يعد بمقدورها توجيه ضربة اقتصادية لإجهاض الصعود الاقتصادي الصيني، وإما لأن مصالحها تقتضي منها الجنوح نحو التفاهم والحوار وعدم التصعيد الاقتصادي ضد الصين، أو كلا الأمرين معا. ويؤكد ذلك أن أغلب القضايا التي قدمتها الولايات المتحدة ضد الصين لمنظمة التجارة العالمية تمت تسويتها وديا (١٩). كما يعمل كثيرا على أن الحوار الاستراتيجي الذي بدأ بين الصين والولايات المتحدة سوف يقلص الخلافات بين الطرفين في القضايا المختلفة، ومنها قضايا الاقتصاد والتجارة.

والنتيجة الجوهرية، التي تهتم بلداننا العربية، هي أن عالم اليوم أصبح التوجه فيه نحو تعددية الأقطاب أمرا لا تراجع عنه، وذلك بسبب أن الارتباط بين مستقبل الصين ومستقبل العالم أصبح أقوى من أي وقت مضى. والسؤال الذي يطرح نفسه بعد هذا التحليل وفي ضوء هذه النتيجة هو: هل ستظل بلداننا العربية مرتبطة بالفلسفة الاقتصادية الغربية، وستبقى على النصيب الأكبر من تجارتها مع الغرب؟ وهل ستظل تنهل من ثقافته ونظرياته التنموية والاستهلاكية التي لم تحقق للشعوب العربية أي شيء طوال العقود الماضية؟ أم أن النموذج الصيني ودوره في تغيير موازين القوى الاقتصادية في العالم سيحفز راسمي السياسات ومتخذي القرار في البلدان العربية للاتجاه نحو الشرق للاستفادة من تجربته والتعلم منه، والتعاون الاقتصادي معه؟ سؤال نطرحه لعل أحد الباحثين أو المعنيين يجيب عليه.

عام ٢٠٠٨، وهو ما لم تفعله المستشارة الألمانية، لأن صادرات بلادها لم تتأثر بالقدر نفسه من ارتفاع قيمة اليورو. ولكنها ركزت على قضية حماية حقوق الملكية الفكرية وموقف الصين منها، باعتبار أن ألمانيا تتضرر من سياسة الصين في هذا المجال أكثر من تضررها من سياستها في مجال سعر الصرف (١٨).

وبجانب استفادة القوى الكبرى من الصعود الاقتصادي للصين ووجود مصالح اقتصادية مشتركة، فإن هناك العديد من العوامل التي تجعل احتمالات تصعيد الخلافات التجارية مع الصين، لدرجة تصل للصدام والحروب التجارية، احتمالات ضعيفة. ومن أهم هذه العوامل تجاوز العلاقات الصينية-الأمريكية للحدود الوطنية لتتخذ بعدا دوليا، حيث أصبحت هناك مصالح مشتركة واسعة للطرفين في قضايا دولية مثل إصلاح الأمم المتحدة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة الإرهاب، والوقاية من الكوارث الطبيعية، والسيطرة على النزاعات الإقليمية في المناطق الساخنة من العالم. ولذلك فبعد أن أصبحت الصين شريكا أساسيا في النظام الدولي، وكونها عضوا في أكثر من مائة منظمة حكومية دولية، وطرفا فيما يزيد على ٣٠٠ معاهدة دولية، ومشاركتها بنشاط في الشؤون الدولية والإقليمية، يمكن القول إن أغلب المشاكل العالمية لا يمكن حلها إلا مع الصين وليس بدونها.

وبالإضافة لما سبق، فليس من الوارد التصعيد الأمريكي ضد الصين، وذلك في ظل التخوفات الراهنة من التحالف الصيني - الروسي - الهندي في المجالات التجارية والعسكرية والسياسية. فقد يؤدي التصعيد ضد الصين إلى تعزيز هذا التحالف لتكوين قوة ضد الولايات المتحدة، ومن ثم فالتعاون مع الصين قد يكون بديلا أفضل للولايات المتحدة، خاصة في ظل تباين المواقف الأمريكية - الروسية بشأن العديد من القضايا الثنائية والدولية والإقليمية. كما أنه ليس من الوارد أن تقوم الولايات المتحدة بدعم الهند وتعزيز مواقفها لتتفوق على الصين، وذلك لأن الواقع يؤكد أن أدوات حماية المصالح الاقتصادية تختلف في تطبيقاتها عن أدوات حماية المصالح السياسية. كما أن الهند تتجه لتدعيم

## الهوامش والمراجع :

(١) وكالة الأنباء الصينية شينخوا، تجارة الصين الخارجية.. ابتهاج ممتزج بالأسى، ١٧ مارس ٢٠٠٧.

[http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2007-17/03/content\\_402611.htm](http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2007-17/03/content_402611.htm)

(٢) صحيفة الاقتصادية السعودية (نقلا عن وكالات الأنباء)، الصين تتوقع تجاوز الاقتصاد الأمريكي عام ٢٠٣٠، العدد ٥٣١٩، ٤ مايو ٢٠٠٨، ص ٤.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول السياسات الصينية، يمكن الرجوع إلى:

- د. مغاوري شلبي، الصين وأمريكا .. التنين يرفض الرقص على الأنغام الأمريكية، موقع إسلام أون لاين.

[Http://islamonline.net/arabic/economic/01/2001/article.7.shtml](http://islamonline.net/arabic/economic/01/2001/article.7.shtml)

(٤) لمزيد من التفاصيل حول موضوعات الحوار الاستراتيجي الصيني - الأمريكي، يمكن الرجوع إلى:

- أندريه زوانيكي، الحوار الجارى بين الولايات المتحدة والصين يمثل فرصة لمعالجة القضايا العالمية، موقع يو إس إنفو، نشرة واشنطن، ٢١ مايو ٢٠٠٧.

[http://usinfo.state.gov/ar/international\\_security/us\\_and\\_world\\_organizations.html](http://usinfo.state.gov/ar/international_security/us_and_world_organizations.html)

(٥) هنرى بولسون (وزير الخزانة الأمريكي)، نمو الاقتصاد الصينى لا يشكل تهديدا للولايات المتحدة، صحيفة الاقتصادية السعودية، العدد ٥١٩٤، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

(٦) لقد أدت هذه الممارسات التجارية الصينية إلى توجيه ألمانيا انتقادات عنيفة للصين على لسان المستشار الألمانية عام ٢٠٠٨، التى اتهمت الصين صراحة فى إحدى كلماتها بالتعدى على حقوق الملكية الفكرية للشركات الألمانية من خلال سرقة وتقليد التصميمات الألمانية فى مجال صناعة السيارات. وقد ذكر اتحاد الصناعات الهندسية الألمانى أن الشركات الهندسية الألمانية خسرت سبعة مليارات يورو، أى ما يعادل ١١ مليار دولار، بسبب سرقة حقوق الملكية الفكرية عام ٢٠٠٦، معتبرا الصين المتهم الرئيسى. ومؤكدا أن ٤٦٪ من المنتجات المقلدة بيعت فى الصين، إلا أن نحو ١٧٪ منها وصلت إلى ألمانيا نفسها.

(٧) وكالة الأنباء الألمانية (دى بى آى)، الاتحاد الأوروبى .. الصين أكبر منتج للسلع غير الآمنة فى العالم، ٢٣ أبريل ٢٠٠٨.

(٨) الدورة الأولى للمجلس الوطنى العاشر لنواب الشعب والمؤتمر السياسى العاشر للشعب الصينى، منظمة التجارة العالمية ومواجهة مكافحة إغراق الصادرات الصينية، شبكة الصين، مارس ٢٠٠٣.

(٩) أندريه زوانيكي، الممثلة التجارية الأمريكية: الصين لا تقيد بالتزاماتها أمام منظمة التجارة العالمية، موقع يو إس إنفو، نشرة واشنطن، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦.

<http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfilearabic&y=2006&m=December&x=20061214154605bsibhew0.1075556>

(١٠) مريم ماناك، التجارة الحرة .. أوروبا تخاف الصين فتشدد قبضتها على إفريقيا، وكالة الأنباء العالمية (آى بى إس) فبراير ٢٠٠٨. ولمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:

<http://ipsinternational.org>

(١١) وكالة الأنباء الألمانية (دى بى آى)، الاتحاد الأوروبى: الصين أكبر منتج للسلع غير الآمنة فى العالم، مرجع سابق.

(١٢) الدورة الأولى للمجلس الوطنى العاشر لنواب الشعب والمؤتمر السياسى العاشر للشعب الصينى، منظمة التجارة العالمية ومواجهة مكافحة إغراق الصادرات الصينية، مرجع سابق.

(١٣) وكالة الأنباء الصينية شينخوا، تجارة الصين الخارجية .. ابتهاج ممتزج بالأسى، مرجع سابق.

(١٤) جاء ذلك فى مقابلة لوكالة الأنباء الألمانية (آى بى إس) مع راميش جورا، مدير لجنة مساعدة التنمية. ولمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:

<http://ipsinternational.org>

(١٥) لقد ظهرت أصوات إفريقية تنادى بالتركيز على التعاون الاقتصادى بين الدول الإفريقية وكل من الصين والهند.

لأنهما تتيحان للدول الإفريقية اتفاقيات أفضل من الخيارات التي تقدمها "الاسياد المستعمرون القدماء". وفي هذا الصدد، يذكر روب ديفيز، نائب وزير التجارة والصناعة في جنوب إفريقيا، أن أوروبا تزعم أن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع إفريقيا ليست لها دوافع تجارية، وهذا ليس صحيحاً، حيث تربط هذه الاتفاقيات بتخفيض الرسوم الجمركية، وتقسّم إفريقيا إلى فئات وهذا لا يدعم وحدة إفريقيا. ولزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:

- مريم ماناك، التجارة الحرة .. أوروبا تخاف الصين فتشدد قبضتها على إفريقيا، مرجع سابق.

(١٦) انظر في ذلك النص الكامل لخطاب الرئيس الصيني هو جين تاو خلال حفل افتتاح المؤتمر السنوي لمنتدى بواو الآسيوي لعام ٢٠٠٨، شبكة الصين، ١٢ أبريل ٢٠٠٨.

[http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2008-13/04/content\\_614031.htm](http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2008-13/04/content_614031.htm)

(١٧) التقرير السنوي لمكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة للكونجرس بشأن تقييد الصين بالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية.

Annual USTR Report to Congress Finds Mixed Record by China in Implementing World Trade Organization Obligations 12 /2006/11

[http://www.ustr.gov/assets/Document\\_Library/Reports\\_Publications/2006/asset\\_upload\\_file688\\_10223pdf](http://www.ustr.gov/assets/Document_Library/Reports_Publications/2006/asset_upload_file688_10223pdf)

(١٨) ملفين كراوس، هدية الصين إلى أوروبا .. ربط عملتها بالدولار، جريدة الاقتصادية السعودية، عدد ١٧ مايو ٢٠٠٨.

(١٩) الصين تتوصل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة والمكسيك إزاء إجراءات الدعم التجاري، صحيفة الشعب الصينية اليومية.

<http://Arabic.peopledaily.com.cn>



وقد اعتمدت السياسة الاقتصادية الصينية في إطلاق هذا النمو على التحول من اقتصاد يقوم على التخطيط المركزي المنغلق، إلى اقتصاد السوق المتوجه إلى الخارج، المعتمد على مبدأ متزايد للقطاع الخاص. وقد لعبت استثمارات الصينيين في الخارج، خاصة من تايوان وهونغ كونج، والفائض المحول من القطاع الزراعي الدور الأكبر في تمويل المراحل الأولى من هذا الصعود. وكانت الإصلاحات قد بدأت بتحرير القطاع الزراعي بالتخلي عن نظام المزارع الجماعية، وتحرير الأسعار، واللامركزية المالية، والإدارة الذاتية للقطاع العام، وتأسيس نظام مصرفي متنوع، وتطوير سوق للأوراق المالية، وتحقيق الانفتاح أمام التجارة والاستثمارات الخارجية، واتبعت الصين منهجا متدرجا في هذه الإصلاحات، شمل بيع حصة أقلية في أكبر أربعة مصارف بها مستثمرون أجانب، ورفع سعر اليوان بـ ٢٠١٪ إزاء الدولار الأمريكي في ٢٠٠٥ وتحويل سعر الصرف إلى الربط بسلة عملات.

### تداعيات الصعود الاقتصادي على الزراعة:

إذا كان القطاع الزراعي قد تحمل العبء الأكبر في إطلاق عملية الصعود الصيني، فقد أنتج هذا الصعود عددا من النتائج التي يتعين تدارك تداعياتها السلبية، قبل أن يأخذ القطاع الزراعي هذا الصعود إلى أسفل، وهذه النتائج، أهمها:

١- التحول الكبير عن العمل في القطاع الزراعي إلى المدن، حيث الصناعة والخدمات، حيث شهدت الصين موجات نزوح أعداد كبيرة من سكان المناطق الريفية والداخلية إلى المدن والمناطق الساحلية الشرقية، وتدفقت أعداد هؤلاء المهاجرين فيما يطلق عليه أكبر موجات الهجرة البشرية تاريخيا. فبينما كان

على مدى ما يناهز العقود الثلاثة، حققت الصين معدلات نمو اقتصادي هي الأعلى على المستوى العالمي، وهو ما أمكنها من أن تصبح الاقتصاد الثاني في العالم بمعيار تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي (٧ تريليونات دولار في ٢٠٠٧)، والرابع بمعيار سعر الصرف الرسمي (٢,٨٧٩ تريليون دولار). وبهذه الضخامة، يمكن القول إن معدلات النمو العالية المتحققة كان لها أثر كبير في موازنة الآثار السلبية الناتجة عن تباطؤ الاقتصاد الأمريكي وانخفاض سعر الدولار الأمريكي. ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الصيني قد حقق معدل نمو ١١,٤٪ في عام ٢٠٠٧، بينما كان معدل النمو العالمي ٥,٢٪، والدول المتقدمة ٢,٥٪، والولايات المتحدة ١,٩٪، ومنطقة اليورو ٢,٥٪، واليابان ٢٪، والدول النامية ٨,١٪، وكان المعدل المحقق في الصين في عام ٢٠٠٧ هو الأعلى في سنوات الألفية الثالثة التي استمر فيها يلامس حد الـ ١٠٪ سنويا.

وقد ارتكز هذا الصعود على نهج النمو غير المتوازن الذي قاده قطاع الصناعة المتوجه للتصدير، والذي اكتسب قوة دفعه من الإنتاجية الكلية العالية، وانخفاض تكلفة مدخلات الإنتاج، خاصة العمالة، وانخفاض قيمة العملة الصينية "اليوان"، وهي الأمور التي جعلت هذا القطاع يكتسب ميزة تنافسية عالية في وقت أخذت فيه مفردات هذا القطاع في منطقة النمرود الآسيوية تشهد تراجعا في هذه الميزة، مما جعل الصين تمثل مركز جذب لا يبارى للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغ حجمها التراكمي ٦٩٦,٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٦ الذي تدفقت فيه بمفرده استثمارات قيمتها ٦٣ مليار دولار، وهذه الأرقام هي الأعلى على مستوى البلدان النامية.

التجارة الخارجية الصينية (نحو ١٠٪ مقارنة بالصناعة).

٥- التحول في السياسة الزراعية الصينية، ابتداء من عام ٢٠٠١، حيث تحول التركيز من الاكتفاء الذاتي الذي كان سمة هذه السياسة في تسعينيات القرن الماضي في الحبوب - حيث كان يتعين على كل تقسيم إداري في الصين تسليم حصة محددة من الإنتاج للدولة بغض النظر عن ظروفه الإنتاجية واقتصادات هذا الإنتاج - إلى التركيز على الميزة التنافسية. وقد ترتب على هذا أنه بينما لم تكن الصين تستورد فول صويا في التسعينيات بلغت وارداتها منها ٢٦ مليون طن في عام ٢٠٠٥. وإذا كانت الصين قد حققت هدف الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي في عام ١٩٩٥، فقد تراجعت هذه النسبة الآن بسبب التوسع في استيراد فول الصويا إلى أقل من ٩٠٪ (٣).

إن الصين لديها واحد من أكبر الاقتصادات الزراعية في العالم ومن أكثرها تنوعا، وتقف على رأس المنتجين في إنتاج الأرز والقطن والطباق، كما أنها منتج رئيسي للقمح والذرة والشعير والشاي والجوت، وتتمتع بتنوع في المناخ وظروف الزراعة، كما تسهم بنصيب لا بأس به في تجارة السلع الغذائية، إما كمصدر أو مستورد. ولكن الصين تحتاج إلى نظام زراعي ناجح حتى تستطيع إطعام أكثر من ١,٣ مليار نسمة يمثلون ٢٢٪ من سكان العالم باستخدام ٧٪ فقط من أراضي العالم الصالحة للزراعة، وهذا القطاع أيضا مطلوب منه أن يوفر المواد الخام للصناعة، كما يوفر عملات أجنبية لتمويل وارداته وواردات القطاعات الأخرى.

وفضلا عن هذه النتائج، فقد أخذت الصين تتعرض بشكل متزايد للتأثير السلبي للتغيرات المناخية. وقد ذكر تقرير أصدرته ست هيئات حكومية صينية في يناير ٢٠٠٧، من بينها وزارة التكنولوجيا والأكاديمية الصينية للعلوم ومكتب الأرصاد الجوية، أن التغيرات المناخية ستلحق ضررا بالغاً ببيئة الصين واقتصادها، مسببة خسائر فادحة للإنتاج الزراعي، وأنه إذا لم تتخذ إجراءات وقائية، فإن الإنتاج المتوقع من القمح والذرة والأرز سينخفض بمقدار ٣٧٪ في النصف الأخير من القرن الحالي، وأن ارتفاع درجة الحرارة في الصين سيكون بين ٢ و٢ درجات مئوية في الـ ٥٠-٨٠ سنة القادمة، مما يسارع في هذه النتائج، وأن سرعة البحر في الأنهار ستزيد بـ ١٥٪. وبالفعل، فإن الصين تعاني حاليا من نقص المياه، خاصة في شمالي البلاد. وقد أبرزت هذه التقارير أن عام ٢٠٠٦ قد سجل بالفعل ارتفاعا في معدلات الحرارة بلغ ١ درجة عن المعتاد، بما تسبب في نقص محصول الأمطار بمقدار نصف بوصة عن المعتاد. وقد تسببت الأعاصير والفيضانات والجفاف في مقتل ٢٧٠٤ أشخاص، وخسائر اقتصادية بلغت ٢٣,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. وفي كل عام، تتسبب الكوارث الطبيعية في التأثير سلبيا على حياة ٤٠٠ مليون نسمة و ٥٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية وما بين ٣ و ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي (٤).

وإذا كانت الصين قد حققت زيادة كبيرة في إنتاج الحبوب خلال الـ ٥٠ سنة الأخيرة، بسبب التوسع في نظم الري، فقد بدأت كثير من الأسئلة تدور حول مدى استدامة هذه النظم مع تضائل الموارد المائية. ورغم المنافسة من قطاع الصناعة

عدهم ٧٠ مليون مهاجر عام ١٩٩٠، فقد ارتفع إلى ١٤٠ مليون في عام ٢٠٠٣ وإلى ١٤٧ مليون في عام ٢٠٠٥، أي نحو ١١,٣٪ من عدد السكان، وبلغ عدد العمال الزراعيين من هؤلاء المهاجرين عام ١٩٩٤ ما يقرب من ٦٠ مليون مهاجر، وارتفع إلى ٨٨ مليون مهاجر عام ٢٠٠٠ وإلى ٩٤ مليون مهاجر عام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٣، هاجر ما يقرب من ١١٤ مليون شخص (١)، فقد أصبح القطاع الزراعي بالنسبة لأولئك المهاجرين غير مربح اقتصاديا. وقد أدى ارتفاع معدلات الهجرة هذه إلى رفع نسبة المسنين في المناطق الريفية، وهو ما سينعكس سلبيا على مستقبل القطاع الزراعي. ومن الجدير بالذكر أن إجمالي قوة العمل في الصين بلغ ٨٠٢ ملايين فرد عام ٢٠٠٧، وما زالت الزراعة تستوعب النسبة الأكبر وهي ٤٣٪ (كانت ٧٠٪ في ١٩٧٨) مقابل ٢٥٪ للصناعة و ٣٢٪ للخدمات. إلا أن إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي هو الأقل بين هذه القطاعات إذ يبلغ ١١٪ فقط، مقابل ٤٩,٥٪ للصناعة و ٣٩,٥٪ للخدمات (٢) (وكان ٣٠٪ عام ١٩٨٠).

٢- تحول الصين من دولة مصدرة صافية للنفط الخام إلى دولة مستوردة كبيرة بمعدل يومي يبلغ ٣,٦ مليون برميل (يبلغ استهلاكها حاليا نحو ٧ ملايين برميل يوميا) وهو ما أحدث تغيرا كبيرا في معادلة سوق النفط العالمية، وكان أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع سعره الذي جاوز ١٢٥ دولارا للبرميل في مايو ٢٠٠٨، مما دفع في اتجاه البدائل. وقادت الإدارة الأمريكية التحول في اتجاه إنتاج الوقود الحيوي المدعم الذي اقتطع بدوره مساحات كبيرة من الذرة كانت مخصصة للغذاء الإنساني والحيواني، وكان ذلك أحد العوامل الرئيسية التي قادت الارتفاع الكبير في أسعار الحاصلات الزراعية والمواد الغذائية، وقد جاء هذا في الوقت الذي لم تأخذ فيه الزراعة الصينية حظها من الاهتمام بما يرفع من فاتورة الواردات.

٣- تحول نحو ٢٠٠ مليون صيني من تحت خط الفقر إلى الطبقة الوسطى بما يرفع الطلب على استهلاك الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان والفواكه والخضراوات، وبالتالي انخفاض المتاح من هذه المنتجات للتصدير وزيادة عبء الاستيراد (في السبعينات كان نحو ثلثي سكان الصين يصنفون كفقراء يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وحاليا فإن أقل من ١٠٪ من السكان فقط تحت هذا التصنيف).

٤- تسببت حركة التصنيع الكبيرة في منطقة الساحل الشرقي، وهجرة السكان من الريف إلى المدن، والتوسع العقاري في استمرار التدهور البيئي الناتج عن تلوث الهواء وتجريف التربة وهبوط منسوب مياه الأنهار، خاصة في الشمال. وقد أدت هذه الضغوط البيئية إلى سعي الحكومة الصينية لتطوير مصادر طاقة أخرى بخلاف الفحم والنفط، خاصة الطاقة الكهرومائية، بإقامة سدود على نهر اليانغتسي أو الطاقة النووية، ولكن هذا التلوث كان قد نال من تنافسية المنتجات الزراعية، وفرض قيودا على إمكانية نفاذها للسوق الدولية، خاصة بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، وهو الانضمام الذي فرض على المنتجات الزراعية الصينية تحديات جديدة، خاصة في الأجل القصير وذلك بسبب محدودية نصيب المنتجات الزراعية في

وانما على العمل في الصناعات الريفية، أن يبيعوا حق الملكية لمزارع أكبر وأكثر إنتاجا، وهذا من شأنه رفع الإنتاجية الزراعية الصينية.

٤- من الناحية الاقتصادية، لا ضرورة لمزيد من الضغط على الفلاحين لإنتاج أكثر من نوع من الحبوب لتحقيق أقصى درجات الاكتفاء الذاتي. فالمساحة المحددة لأراضي المحاصيل في الصين يمكن استخدامها بكفاءة أكبر في الزراعة كثيفة الاستخدام للعمالة عالية القيمة المضافة كالخضراوات والفواكه، إضافة إلى المحاصيل التصديرية، وبهذا يمكن للصين موازنة وارداتها من الحبوب الغذائية بصادراتها من هذه السلع، وبالطبع في إطار الموازنة بين اعتبارات الأمن الغذائي واعتبارات العائد الاقتصادي.

٥- بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٥، خسرت الصين ٨٥٦ ألف هكتار من أراضي المحاصيل بسبب الفيضانات (٥)، وهو ما يقتضي ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة للحد من هذه الخسائر، وهناك ما يزيد على ٣٣ ألف سد متوسط وصغير في الصين في حاجة إلى صيانة وإصلاح وحتى إلى إعادة بناء.

٦- طبقا للمسح، الذي أطلقتته وزارة الأراضي والموارد الصينية في مارس ٢٠٠٦، نجد أن الصين قد خسرت نحو ٨ ملايين هكتار أو نحو ٦,٦ من أراضيها الزراعية خلال العقد الماضي (٦). وفي نوفمبر ٢٠٠٥، كان لدى الصين ١٢٢ مليون هكتار من الأراضي الزراعية، أي بنسبة ١٣٪ من اقليمها وبمعدل ٠,٢٧ هكتار للفرد، وهو ما يقل بنسبة ٤٠٪ عن المعدل العالمي ونصف نظيره الهندي وثمن نظيره الأمريكي. وقد نتجت هذه الخسارة في الأراضي الزراعية عن النمو الاقتصادي والحضري الكبير في شرق الصين، وتحول مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في هذه المنطقة إلى أراضي مبان، وهو ما ترتب عليه بمفرده خسارة ٢,١٩ مليون هكتار. وفي المناطق الغربية، أدت السياسات الحكومية بتحويل الأراضي الزراعية منخفضة الجودة إلى أراضي مراعي أو غابات إلى خسارة سنوية بلغ معدلها نحو ٨٥٪ من إجمالي خسارة الأراضي الزراعية في السنوات بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٥، هذا في الوقت الذي يتزايد فيه سكان الصين بمقدار ١٠ ملايين نسمة سنويا، مما أثار قلقا بشأن الأمن الغذائي. ومنذ عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٤، كان إنتاج الحبوب في تراجع استمر ٥ سنوات متعاقبة. وتحتاج الصين إلى إنتاج ٥٠٠ مليون طن سنويا بحلول عام ٢٠١٠ حتى يمكنها توفير الأمن الغذائي، مع وجود عجز في الإنتاج المحلي يصل إلى نحو ٢٠ مليون طن. ويزيد فقدان الأرض الزراعية من احتمالات زيادة هذا الرقم، خاصة فيما يتعلق بالأراضي الجيدة التي تمثل فقط ٢٨٪ من أراضي الصين الزراعية. أضف إلى هذا أنه طبقا للإحصاءات الحكومية، فإن سدس أراضي الصين الزراعية غدت ملوثة بالمعادن الثقيلة، وأن ٤٠٪ منها تتعرض لعوامل التصحر وتجريف التربة.

٧- دعم البحث في التكنولوجيا الحيوية، وتعد الصين بالفعل أحد البلدان القائدة في مجال بحوث التكنولوجيا الحيوية منذ منتصف الثمانينات، وتوصلت إلى نتائج مهمة في زيادة الإنتاجية ومقاومة الآفات والتكيف مع الظروف المناخية القاسية، وهي

والاستهلاك المنزلي والحضري، فما زالت الزراعة تستأثر بثلاثي مياه الصين حتى في مناطق الأزمات. ويؤدي النقص الشديد في موارد المياه، خاصة في سهول الصين الشمالية المعتمدة على الري المكثف، والمتعرضة أيضا للاستنزاف المكثف، إلى التأثير الشديد على الإنتاج الزراعي، حيث تنخفض قدرة الصين الإجمالية على إنتاج الحبوب وارتفاع كبير في استيرادها، وهو ما يدفع أيضا إلى التغير والتحول إلى محاصيل أقل استهلاكًا للمياه.

### تحديات المستقبل :

السؤال الذي يبرزه وضع القطاع الزراعي في أثناء الصعود الاقتصادي الصيني هو: هل يمكن لهذا القطاع أن يمكن الصين من تغذية نفسها؟ إن الصين قد يكون لديها من الأراضي الزراعية والمياه بما يمكنها من تغذية عدد سكانها المتوقع البالغ ١,٥ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٢٥ حتى باستخدام التقنية السائدة حاليا، حيث لديها إمكانية إنتاج ٦٥٠ مليون طن من الحبوب، ويفترض هذا الرقم استخدام ٢٥٪ من الأراضي الزراعية لإنتاج زراعي آخر كالخضراوات والفواكه، إضافة إلى الأراضي المخصصة للبنية الأساسية. ولكن هذا الافتراض يقوم على ضمان أن الصين ستطور زراعتها واقتصادها بالطريقة التي تمكنها من استغلال هذه الإمكانيات، إذ يتعين على الصين أن تحل الإشكاليات التالية:

١- تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة، حيث تعتبر المياه هي المحدد الرئيسي للزراعة في الصين حاليا، فمناطق كثيرة في سهول الصين الشمالية لا يمكن زراعتها بطاقتها الكاملة بسبب نقص المياه، كما يوجد نحو ٣٠ مليون هكتار لا تزرع إلا إذا توافر لها الري، ويفرض هذا على الحكومة المركزية والمحليات حل إشكالية المياه بمشروعات توفرها في مناطق العجز، وتحسين جودتها لتحسين كفاءة الري. ويقدر فاقد المياه بنحو ٦٠٪، ويعتبر توفيره مصدرا مهما للمناطق التي يصيبها الجفاف في شمال الصين. وخلال العقد القادم، فإنه ليس فقط السهول الشمالية ستحتاج إلى مزيد من المياه من أجل الري، ولكن هناك طلبا منافسا ينمو بسرعة من المناطق الحضرية والصناعية، ومن ثم فإن تحسين معروض وكفاءة استخدام المياه، وإن كان ضروريا، إلا أنه يتطلب أيضا تحويلا من نهر اليانغتسي إلى النهر الأصفر حتى يمكن تحقيق التنمية المستدامة في السهول الشمالية.

٢- حل الاختناقات في البنية الأساسية والتكنولوجيا، حيث يعاني القطاع الزراعي من عدم كفاءة البنية الأساسية للنقل وضعفها التكنولوجي واللوجيستي، خاصة الموانئ والسكك الحديدية والطرق الممهدة في الداخل، وفي هذا يقول الصينيون إن رحلة إلى شتوان أصعب من رحلة إلى السماء.

٣- توسيع مساحة الحيازة لكل مزارع، حيث إن معظم الحيازات الصينية أقل من هكتار واحد، مما يحول دون التحديث واستخدام التكنولوجيا الأفضل، فحجم الحيازة دون الحد الاقتصادي، ويتطلب هذا تطويرا في التشريعات بما يسمح بالبيع والدمج وإنشاء سوق للأراضي الزراعية، حيث يستطيع صغار الفلاحين، الذين لا يعتمدون في دخلهم الأساسي على الزراعة

يوجد في الصين نظام شبيه بنظام محمد يونس في بنجلاديش. وفي آخر إصدار لمركز الدولة، متعلق بالسياسة الزراعية، نجد أن البنوك الحكومية هي التي تقوم بالتمويل فقط ويمنع بتاتا أي نظام خاص في هذا الشأن.

وإضافة إلى إشكالية التمويل التي تعوق نمو الاستثمار في القطاع الزراعي، توجد إشكالية زيادة عدد سكان الريف الصيني، حيث يقم نحو ٦٠٪ من إجمالي السكان ينتجون ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما مواطنو الحضر ٤٠٪ ينتجون ٨٨٪ من هذا الناتج، ومن ثم فمتوسط الدخل للفرد الحضرى ١٠ أمثال الدخل الريفي، وقد شكل هذا في ذاته أحد أهم معوقات تطوير الزراعة الصينية، حيث مثل كما ذكرنا قوة دفع للهجرة من الريف إلى المدن، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر في المناطق الريفية. ويضاعف من إشكاليات تنمية هذا القطاع انتشار فساد الإدارة على نطاق واسع، وهو ما يجعل كثيرا من الموارد المخصصة له لا تذهب إلى الأغراض المخصصة لها.

وتأتى تحديات استدراك النهوض بالقطاع الزراعي وسط عدد من التحديات الأخرى التي تواجه الصعود الصيني، وأهمها تحدى خلق فرص عمل للملايين المتحولين من تصفية شركات القطاع العام والداخلين الجدد لسوق العمل والمهاجرين من الريف إلى المدن (نحو ٢٠٠ مليون شخص)، والحد من الفساد، واحتواء الآثار البيئية السلبية الناتجة عن التحول الاقتصادي السريع، ونقل النمو الذي تركز في الساحل الشرقي إلى الدواخل.

وإذا كان التركيز الذي تم في السابق على التصنيع المتوجه إلى التصدير قد مكن الصين من صادرات بلغت ١.٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧ واحتياطي نقد أجنبي وذهب بلغ نحو ١.٥ تريليون دولار في هذا العام، فإن المخاطر التي يسببها قصور الاهتمام بالقطاع الزراعي، مع التحولات الأخيرة في الحاصلات الرئيسية في السوق الدولية، خاصة القمح والذرة وفول الصويا، ومع التحديات التي تواجه نمو القطاع الزراعي الصيني التي أشرنا إليها سلفا، قد تجعل من هذا القطاع الذي بدأت منه انطلاق الصعود الصيني نقطة الضعف التي تشد هذا الصعود إلى أسفل.

٨- الحد من التدخل الحكومي في قطاع الحبوب، حيث تشتري الحكومة الصينية الحبوب من الفلاحين بسعر محدد بعد التفاوض، ويسمح فقط للفلاحين بنسبة صغيرة للبيع بسعر السوق، ولكن وضع نظام تحفيزي في الأسعار يمكن أن يدفع إلى زيادة الإنتاج.

٩- التخطيط الأسرى للحد من التوسع في الطلب، فهذا الطلب يمكن أن ينمو بما هو أكثر من المتوقع، إن لم تتم السيطرة على حجم الأسرة، خاصة بعد أن أدى ارتفاع المستوى الصحي إلى ارتفاع نسبة المعمرين.

ويعنى كل ما سبق أن السياسة الزراعية في الصين في حاجة إلى إعادة نظر حتى يمكنها مواجهة التحديات الجديدة. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن المجاعة الكبرى التي حدثت في الصين بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦١ لم تكن نتيجة نقص الأرض أو المياه أو التكنولوجيا أو الطلب الغذائي السائد، ولكنها كانت بسبب خطأ السياسات.

وفي فبراير ٢٠٠٧، وضع مجلس الدولة الصيني سلسلة من السياسات التي تتناول تحديث القطاع الزراعي الصيني. وفي كل عام منذ عام ٢٠٠٤، يصدر هذا المجلس وثيقة تسمى الوثيقة رقم ١ بهدف حل مشاكل الزراعة والمزارعين والمناطق الريفية، حتى إن الوثيقة الصادرة في عام ٢٠٠٧ تعد التاسعة في هذا الشأن (٧). وتتاول هذه الوثيقة زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي ودعم الابتكار في التكنولوجيا الزراعية، واستكمال اقتصاد السوق الزراعي والتدريب، وتعميق الإصلاح الزراعي، وتطوير البنية الأساسية للقطاع الزراعي.

وأهم جوانب هذه السياسات هو الاستثمار، وبدونه لا مجال للحديث عن إعادة التعليم والتكنولوجيا والتدريب. وما زالت نظم التمويل الريفية والحضرية قاصرة، وهي تسمح فقط بخدمة الأبخار ولكنها لا تسمح بخدمة الإقراض، وهذه المدخرات تحول إلى ميادين أخرى ولا تستفيد منها الزراعة. وعليه، نجد أن القطاع الزراعي يفقد أفراداه بالهجرة إلى المدن ويفقد أمواله بتحويلها إلى أغراض أخرى كبناء المدن الكبرى والمطارات. ولا

## الهوامش:

١- خديجة عرفة، هجرة العمالة داخل الصين .. تحديات التنمية والديمقراطية، السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٦، ص ٨٠.

2- CIA World Fact Book.

3- The Hindu, Aug10th, 2006.

4- www.enn.com

5- www.iiasa.com

6- www.worldwatch.org

7- www.en-epochtimes.com

## خلاصة عرفة محمد

٢٨، ٠ في عام ١٩٨١ إلى ٢٨٢، ٠ في عام ١٩٨٨. وفي هذا العام، بلغ نصيب أعلى مجموعة من الدخل ٧، ٢ مرة مقارنة بمن هم أقل نصيباً من الدخل. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ معامل جيني ٠، ٤٦، حيث حصل أغنى ٥٪ من السكان على ٢٠٪ من إجمالي الدخل، كما بلغ نصيب أغنى ١٠٪ من السكان نحو ٣٢٪ من إجمالي الدخل (١). وفي عام ٢٠٠٤، بلغ معامل جيني ٠، ٤٦٩، حيث بلغ نصيب أفقر ١٠٪ من السكان ١، ٦٪ من الدخل، بينما بلغ نصيب أغنى ١٠٪ من السكان ٣٤، ٩٪ من الدخل (٢).

هذا التفاوت الكبير في نصيب الأفراد من الدخل يرجع إلى التفاوت في مستويات الدخل بين العمالة في الريف والحضر الصينيين، حيث يرتفع دخل العامل في الصناعة والخدمات خمس مرات أكثر مقارنة بالعامل في الزراعة. كما يرجع هذا التفاوت إلى أن سياسات الحكومة الصينية في بدايات فترة الإصلاح ارتكزت على تنمية بعض المناطق دون غيرها مع إهمال الريف الصيني، وهو الأمر الذي انعكس ليس فقط على مستويات الدخل بين المناطق المختلفة، وإنما أيضاً على مستوى الخدمات التعليمية والصحية التي يتمتع بها سكان تلك المناطق. فمع بدء مرحلة الإصلاح الاقتصادي، وتحديدًا في عام ١٩٧٩ وفي محاولة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلاد، أصدرت الصين مجموعة جديدة من القوانين بغية جذب الاستثمارات، وفي الوقت نفسه، قامت الصين بإنشاء مجموعة من الشركات يملكها صينيون وأجانب. وقد تم إنشاء تلك الشركات في مناطق اقتصادية أربع. وقد تم اختيار الساحل الجنوبي والشرقي للصين ليكون مركزاً لتلك الشركات. وقد جاء اختيار هذه المناطق نظراً لقربها من الموردين وكذلك محطات الشحن، بحيث أصبحت العمالة هي التي تهاجر إلى أماكن العمل. وقد أسهم هذا الوضع في خلق تفاوت كبير بين المناطق الساحلية والمدن الصينية عموماً من ناحية، والريف الصيني من ناحية أخرى.

ويتضح هذا التفاوت بين الريف والحضر في الصين عند النظر إلى مؤشر الثروة الفردية. فوفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٢، قدر

رغم نجاح الصين، خلال العقود الثلاثة الماضية، في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في ضوء سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها البلاد منذ أواخر السبعينيات، إلا أن الحكومات الصينية لم تكن على قدر ذاته من النجاح في المجال الاجتماعي، حيث صاحب التحولات الاقتصادية التي شهدتها الصين مجموعة من المشكلات الاجتماعية الخطيرة، التي أصبحت تهدد التنمية الصينية ككل. وتتمثل أبرز تلك المشكلات في اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وبين المدن والريف، وبين المناطق المختلفة. هذه الفجوة لم تقتصر على التفاوت في الدخل وتوزيع الثروة فحسب، بل تخطت ذلك إلى التفاوت في المستويات التعليمية والصحية، وما صاحب ذلك من اضطرابات وقلق اجتماعية، وكذلك استشرى الفساد في الصين. يضاف لذلك تأثير التحولات الاقتصادية على بعض الطبقات الاجتماعية في الصين. ويمكن مناقشة أبرز تلك التحولات على النحو التالي:

### ١- الفقر النسبي والتفاوت الإنمائي في الصين :

قامت الصين منذ أواخر السبعينيات بتنفيذ مجموعة من السياسات، هدفت من خلالها إلى محاربة الفقر، وأحد الإنجازات المهمة التي حققتها الصين في هذا الصدد هو التخفيض الشديد للفقر المطلق. فوفقاً لتقديرات البنك الدولي، انخفضت نسبة الأسر الصينية التي تعيش في فقر مدقع من ٥٠٪ في عام ١٩٨١ إلى ٧٪ في عام ٢٠٠٢. إلا أنه على الجانب الآخر، فإن تلك السياسات، وإن أسهمت في تقليل حدة الفقر، إلا أنها زادت من درجة عدم المساواة، كما أنها ساعدت على زيادة الهجرة من الريف للمدن.

فالفقر النسبي في الصين زاد منذ منتصف الثمانينيات، نظراً لأن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي للقسم الفقير من السكان كانت أقل بكثير مقارنة بالفئات الأخرى، وهو ما زاد من درجة عدم المساواة في الصين. فمعامل جيني - الذي تتراوح قيمته بين صفر و١، حيث يشير الصفر إلى المساواة التامة، في حين أن ١ يعني عدم المساواة التامة - قد زاد في الصين من

الجغرافية والجماعات المختلفة في الصين. فرغم التقدم المهم الذي حققته الصين في المجال التعليمي، إلا أن نظام التعليم في الصين يعاني من خلل وعدم توازن شديدين بين الريف والحضر. ففي عام ٢٠٠٠، كان معدل الأمية بين من هم أكبر من ١٥ سنة نحو ٤٠,٦٪ في المدن، بينما كان ١١,٦٪ في القرى. كما أن برنامج الحكومة الخاص بتطوير وإصلاح التعليم لعام ١٩٩٣ قد وضع هدفا أساسيا هو أنه بحلول عام ٢٠٠٠، تكون الصين قد نجحت في التخلص من الأمية بين الشباب، وكذلك تحقيق الهدف الخاص بالزامية حصول كافة الأطفال على التعليم الأساسي، الذي يبلغ بالصين ٩ سنوات. ورغم النجاح العام في تحقيق هذا الهدف، إلا أنه بحلول عام ٢٠٠٢ فشلت ١٥٪ من المقاطعات الريفية في تحقيق هذا الهدف (٦).

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن جزءا كبيرا من المشكلة يكمن في إدارة وتمويل عملية التعليم الأساسي للصين، والتي يجري تفويض العمل بها للقرى، ومعظم هذه الأخيرة تواجه معوقات مالية وصعوبات في الدفع للمدرسين والموظفين، حيث يتم التركيز بصورة أساسية على التعليم الثانوي وذلك على حساب التعليم الأساسي.

من ناحية ثانية، تنعكس هذه الفجوة بين الريف والحضر على الشق الخاص بجودة التعليم. وهنا، تشير الإحصاءات إلى أن ٥٧٪ من المدرسين في المدارس التي تقع في حضر الصين قد حصلوا على تعليم ما بعد جامعي بينما تبلغ تلك النسبة نحو ٢٥٪ في الريف الصيني. كما أن الفجوة بين الريف والمدن تتسع بعد فترة التعليم الإلزامي. فخلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢، زادت حصة من كانوا في المدارس الإعدادية والتحقوا بمدارس عليا في المدن من ٥٥٪ إلى ٧٤٪، بينما ارتفعت النسبة ذاتها في المناطق الريفية من ١٩٪ إلى ٢٩٪ فقط. كما أن التوسع في عدد الجامعات أكبر في الحضر عنه في المناطق الريفية (٧).

وعلى هذا الأساس، يتضح أن الوضع في الصين يتسم بوجود علاقة قوية بين الخلفية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، والمستوى التعليمي من ناحية أخرى.

أما فيما يتعلق بالخدمات الصحية، فهناك اتفاق عام على أن توزيع خدمات الرعاية الصحية عبر المناطق الجغرافية والجماعات السكانية في الصين يعد مشكلة اجتماعية خطيرة.

فالمستوى الصحي في بعض المناطق في الصين يعد الأسوأ مقارنة ببعض المناطق في العالم، في حين أنه في بعض المناطق، مثل شنغهاي، فإن الوضع الصحي يقترب من المعايير العالمية. أحد أسباب التفاوت في الأوضاع الصحية والتعليمية بين المناطق المختلفة في الصين هو التفاوت في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين المناطق المختلفة. فعندما تحولت الصين تدريجيا إلى نظام اقتصادي جديد وانهارت الترتيبات التقليدية الخاصة بالتعليم والصحة، فإن السلطات الصينية كانت بطيئة في بناء ترتيبات جديدة، وتوازى مع هذا البطء تشييد أنظمة جديدة للتأمين الاجتماعي في الريف الصيني، بحيث يصلح هذا الخلل في مستويات الدخل بين الريف والحضر في الصين.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن التحولات الاقتصادية لم تكن

متوسط قيمة الثروة الفردية في الصين بـ ١٢٤.٤٦ يوان في المناطق الحضرية، بينما بلغ في المناطق الريفية نحو ١٢.٦٣٨ يوان، أي أن المعدل بلغ ٣.٧ : ١، وهو ما يعني أن هناك فجوة في توزيع الثروة بين الريف والحضر في الصين. والأكثر من ذلك، فإن معظم الأفراد في المدن يصنفون ضمن الجماعات مرتفعة الثروة، بينما يصنف معظم المقيمين في القرى ضمن الجماعات منخفضة الثروة (٣).

وقد انعكس هذا التفاوت على انتشار ظاهرة الهجرة من الريف للمدن. فوفقا للتعداد الصيني لعام ٢٠٠٠، وصل عدد السكان المهاجرين إلى نحو ١٣١ مليون، من بينهم ٤٣.٧٪ يعدون مهاجرين داخل المقاطعات أما النسبة الباقية، فكانت مهاجرين عبر المقاطعات.

وهو ما انعكس أيضا على سوق العمل الصينية. فمزد متدني التبعينيات، شهدت سوق العمل في الريف والحضر الصينيين تغيرا كبيرا، حيث أصبح عدد العمال ينمو بصورة أكبر من فرص العمل المتوافرة، وهو ما فرض ضغوطا متزايدة على العمالة في الحضر. فخلال الفترة من عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٣، زاد إجمالي قوة العمل من ٦٦٠ مليون عامل إلى ٧٦٠ مليون عامل، كما ارتفع إجمالي عدد الموظفين من ٦٥٥ مليون إلى ٧٤٤ مليون موظف. كما أن البطالة زادت بشكل كبير في الصين. فبحلول عام ٢٠٠٢، زاد عدد المتعطلين بنحو ٨٠ مليون (من ١٧٥ مليون إلى ٢٥٦ مليون). وبنهاية عام ٢٠٠٤، ارتفع عدد المتعطلين بنحو ٨,٢٧ مليون عاطل (٤).

وفي هذا السياق، تشير التحليلات إلى أنه حتى لو تمتع العمال المهاجرون من الريف بالفرص ذاتها المتاحة للعمال في المدن، فإنهم لا يحصلون على الأجور والمزايا ذاتها، إضافة إلى أن العمال في الحضر يتمتعون بأشكال عدة من الإعانات مثل الرعاية الصحية، والمعاشات، والإجازات مدفوعة الأجر، وإجازات الوضع بالنسبة للسيدات، وكذلك الإعانات التي تحصل عليها الأسرة ذات الطفل الواحد. على الجانب الآخر، فإن العمال المهاجرين يتلقون أجورا تتحدد بناء على العرض والطلب في سوق العمل. وفي المتوسط، يحصل العمال المهاجرون على ٨٠٪ من الأجور الخاصة بالعمال في المدن ذوي المهارات ذاتها، دون مزايا مرتبطة بالإسكان والتأمينات. يضاف لذلك أن فرصهم في الحصول على عمل أقل بكثير، وهو ما يعود بشكل رئيسي إلى انخفاض مستواهم التعليمي (٥).

وبذلك، يتضح أن إحدى المشكلات الرئيسية التي تعانيها أوضاع التنمية البشرية في الصين تتمثل في عدم المساواة في توزيع الدخل، وعدم المساواة في الثروات الفردية، ومشكلة التفاوت الإنمائي بين المناطق الصينية المختلفة، بالإضافة إلى أوضاع التمييز بين العمال من حيث فرص العمل والأجور.

ورغم أن هذا التفاوت ظاهرة منتشرة في غالبية دول العالم، إلا المقلق في الصين هو حدة هذا التفاوت، والتي تؤثر بشكل كبير على ما حققته الصين من تنمية طوال السنوات الماضية.

**٢- التفاوت في مستوى وجودة التعليم والأوضاع الصحية :**

فيما يتعلق بالتعليم، هناك تفاوت في توزيع التعليم عبر المناطق



السبب الرئيسي وراء التحولات الاجتماعية التي شهدتها الصين، والتي أكدت الحاجة لأنظمة جديدة للأمان الاجتماعي، فهناك عاملان آخران، هما التغيرات الديموجرافية وعملية التحضر

### Urbanization

فيما يتعلق بالتغيرات الديموجرافية في الصين، فهناك تغيرات جذرية فيما يتعلق بمعدل الخصوبة والعمر المتوقع عند الميلاد. فيما يتعلق بمعدل الخصوبة، فقد انخفض بفضل السياسة الإنجابية في الصين من ٦ أطفال لكل أم بعد الحرب العالمية الثانية إلى ١,٥ طفل لكل أم في عام ٢٠٠٥. أما العمر المتوقع عند الميلاد، فقد زاد من ٣٥ سنة إلى ٧٢ سنة في عام ٢٠٠٥. هذه التحولات أسهمت في تحسين التركيبة العمرية للقوى العاملة في الصين (١٥-٥٩) والتي زادت من ٥٣٪ في عام ١٩٧٥ إلى ٦٧٪ في الوقت الحالي. لكن كنتيجة لتزايد العمر المتوقع عند الميلاد، فقد تحولت تلك الميزة إلى مشكلة، حيث تزايد عدد السكان المسنين دون توافر نظام شامل للتأمين والمعاشات (٨). أما فيما يتعلق بالتحضر، فوفقا لإحصاءات عام ١٩٧٥، فقد بلغت نسبة سكان الحضر في الصين ١٧,٤٪ من السكان، زادت لتصل إلى ٤٠,٤٪ في عام ٢٠٠٥. ومن المتوقع أن تزيد تلك النسبة لتبلغ ٤٩,٢٪ في عام ٢٠١٥ (٩). هذا الضغط على الحضر في الصين خلق مشكلات اجتماعية خطيرة، حيث أخذت تنمو العشوائيات بجوار المدن الصينية. هذا الوضع أكد أن هناك حاجة لتطوير أنظمة الضمان الاجتماعي بما يتلاءم مع تلك التحولات.

### ٣- التحولات الاقتصادية والطبقات الاجتماعية في الصين :

أثرت التحولات الاقتصادية التي شهدتها الصين عبر العقدين الماضيين على إعادة تشكيل التركيبة المجتمعية في الصين، حيث تضررت بعض الفئات من هذه التحولات. كما صاحب النمو الاقتصادي الصيني استفادة بعض الفئات الأخرى، حيث تشكلت طبقات اجتماعية جديدة وأصبحت أكثر قوة. وفيما يتعلق بالآخيرة، فقد صاحب التحولات الاقتصادية في الصين تزايد في عدد المشروعات الخاصة. وتشير بعض المصادر إلى أن هناك نحو ٥٠ مليون صيني في الوقت الحالي يشكلون ما يسمى بالطبقة الاجتماعية الجديدة New Social Class أو البرجوازية الصينية، حيث يدير هؤلاء أصولا بنحو ١٠ تريليونات يوان صيني. وتلعب تلك الطبقة في الوقت الحالي دورا مهما في الاقتصاد الصيني لدرجة أن المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام ٢٠٠٢ وصفهم بأنهم "بناة اشتراكية بخصائص صينية" (١٠).

ويرجع نمو تلك الطبقة إلى تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي في الصين في أواخر السبعينيات، خاصة أن هؤلاء الأفراد استفادوا من توافر العمالة المهاجرة، حيث تقبل الآخيرة باجور أقل، ولا توجد تأمينات اجتماعية، كما استفاد أعضاء تلك الطبقة من بعض السياسات الحكومية.

وفي فبراير عام ٢٠٠٣، ووفقا لإحصاءات حكومية، فإن ٢٩,٩٪ ممن يطلق عليهم أعضاء الطبقة البرجوازية هم أعضاء في الحزب الشيوعي الصيني، وربما يفسر ذلك كيف أن تلك الطبقة مسئولة عن إدارة ما بين ٧٥٪ و ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي

في الصين، في حين أنها تدفع ثلث الضرائب فحسب، وهو ما يرجعه البعض إلى استئراء الفساد في الصين (١١)

على الجانب الآخر، فقد أدت التحولات الاقتصادية إلى تضرر بعض الفئات في الصين، وفي مقدمتهم الفلاحون والمزارعون. فمع بدء الإصلاح الاقتصادي في الصين في منتصف الثمانينيات، فإن مستويات الدخل للسكان في المدن ارتفعت بشكل كبير مقارنة بالفلاحين، مما اضطر معه عدد كبير من الفلاحين إلى الهجرة إلى المدن بحثا عن فرص عمل. ففي عام ١٩٩١، بلغ عدد الفلاحين المهاجرين الذين يعملون في المدن نحو ١١٣ مليوناً. وفي عام ١٩٩٣، زاد العدد ليبلغ ١٤٥ مليوناً. وفي عام ٢٠٠٦، بلغ عددهم نحو ١٥٠ مليوناً. وبذلك، يمثل عدد العمالة المهاجرة في الصين في الوقت الحالي ما يزيد على ١٠٪ من إجمالي سكان البلاد و ٣٠٪ من إجمالي العمال في الريف، خاصة أن ما يزيد على ٧٠٪ من هؤلاء الأفراد هم من الفئة العمرية من ١٥ وحتى ٢٥ عاماً. وهؤلاء يعانون من أوضاع سيئة في المدن، حيث يعملون بلا تأمينات، كما اضطر الملايين منهم، في ظل ارتفاع نسبة البطالة في المدن، للعودة إلى القرى مرة أخرى، مما ضاعف أوضاعهم سوءاً (١٢).

### ٤- الاضطرابات والقلق الاجتماعي في الصين :

شهدت الصين في السنوات الأخيرة مجموعة كبيرة من الاضطرابات والاحتجاجات، التي جاءت كنتيجة للتحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد. ووفقا لتقديرات وزارة الأمن العام الصينية، فقد شهد عام ٢٠٠٥ نحو ٨٤ ألف اضطراب كبير (يضم ١٥ شخصا فاكثراً) شارك فيهم نحو ٣٦٧ مليون صيني، بينما كان عدد تلك الاضطرابات ٨٧٠٠ عام ١٩٩٣.

وتأتي تلك الاضطرابات كرد فعل لبعض السياسات الاقتصادية التي شهدتها البلاد. ويؤكد ذلك أن أكثر عامين شهدا تصاعدا في تلك الاضطرابات (عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٤) كانا قد أعقبا موجة من السياسات الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الحكومات الصينية في ذلك الوقت. ففي عام ١٩٩٨، زادت الاضطرابات في الصين بنسبة ٦٧٪ مقارنة بالعام السابق، وهو ما جاء كرد فعل لقيام الدولة بفصل عشرات الملايين من العاملين، إضافة إلى فرض زراعة أنواع من القمح قليلة الربح على المزارعين، مما كبدهم خسائر كبيرة. أما الاضطرابات المتزايدة التي شهدها عام ٢٠٠٤، فقد جاءت كرد فعل لسياسات الحكومة التي اتبعتها عام ٢٠٠٣، من خلال تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار، وذلك خشية أن يؤثر وباء "سارس" سلبا على النمو بالبلاد. وقد أدى تخفيف تلك القيود إلى زحف أنشطة البناء والتشييد الحضرية على المناطق الريفية.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن هناك أربعة عوامل كانت السبب الرئيسي وراء تفشي الاضطرابات والقلق الاجتماعي بالصين بالشكل الذي أصبحت عليه الآن. وتمثل تلك الأسباب في إجراءات الحكومة الصينية الخاصة بتعديل الأسعار، وتركز الاستثمارات في المناطق الساحلية فحسب وما خلفه ذلك من تفاوت أدى إليه من تزايد في حدة المنافسة حول فرص العمل، وأخيرا وإذا كانت الأسباب الثلاثة الأخيرة تمت مناقشتها، فإن

أعلى، مما أدى إلى تفاقم خسائر بعض الشركات، مما دفع بالحكومة إلى تقديم إعانات ضخمة لتلك الشركات لتعويضها عن الخسائر، كما اضطرت تلك الشركات لتسريح الملايين من العاملين بها، مما أجج الاضطرابات في الصين. وكان المتضرر الرئيسي هو سكان الريف، خاصة أن شبكة الأمن الاجتماعي في الحضر لا تشمل العاملين القادمين من الريف.

#### خاتمة :

يتضح أن ما تحقق بالصين خلال العقود الثلاثة الماضية لا يمكن وصفه بالتنمية، ولكن كل ما تحقق هو نمو اقتصادي فقط. فالتنمية بمعناها الشامل لم تتحقق بعد في الصين، خاصة في ظل ما تواجهه الصين من مشكلات ترتبط بأوضاع التنمية الاجتماعية والسياسية، التي قد تهدد ما حققته الصين من نمو اقتصادي. وخطورة هذا الأمر إنه إذا لم تتم مواجهته بترتيبات ملائمة، فستواجه الصين تحديات ضخمة خلال السنوات القادمة.

إجراءات الحكومة الصينية لمعالجة تشوهات الأسعار التي كانت سائدة طوال الفترة الماوية كانت أحد العوامل المساهمة في توليد قدر من المعاناة الاجتماعية، مما أثر على زيادة الاضطرابات بالصين. فقد قامت الحكومة الصينية في بدايات عهد ماوتسي دونج بتحديد أسعار منخفضة للمنتجات الريفية وأسعار مرتفعة لمنتجات المدن التي تباع في الريف، وذلك بغية توفير مستويات معيشية مرتفعة للعمال في المدن. وبعد عهد ماوتسي دونج، فقد أسهمت السياسات الرامية إلى تصحيح تلك التشوهات في خلق تضخم عام، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات في الريف الصيني أسرع مقارنة بالمدن، مما أثار سخط العمال في المدن الصينية. وقد انعكس ذلك على الموجه الأولى من الاضطرابات التي شهدتها الصين في النصف الثاني من عقد الثمانينيات. وفي محاولة لتصحيح تلك الأوضاع، قامت الحكومة الصينية في أوائل التسعينيات بتحرير أسعار الطعام بشكل كامل، إضافة إلى إلغاء كوبونات حصص الطعام، وأجبرت الشركات على تقديم أجور

#### الهوامش :

1- Assar Lindbeck, Economic Reforms and Social Change in China, World Bank Policy Research Working Paper 4057, November, 2006.

2- China Human Development Report 2005, United Nation Development Program and China Development Research Foundation, 2005.

3- Human Development Report 2008, United Nations Development Program, 2008.

4- China Human Development Report 2005, Op. Cit.

5- Ibid.

6- AJIT k. Ghose, "Employment in China: Recent Trends and Future Challenge", Employment Strategy Papers 14/2005, Employment Analysis Unit, Employment Strategy Department.

7- China Human Development Report 2005, Op. Cit.

8- Ibid.

9- Assar Lindbeck, Economic Reforms and Social Change in China, Op. Cit.

10- Human Development Report 2008, Op. Cit.

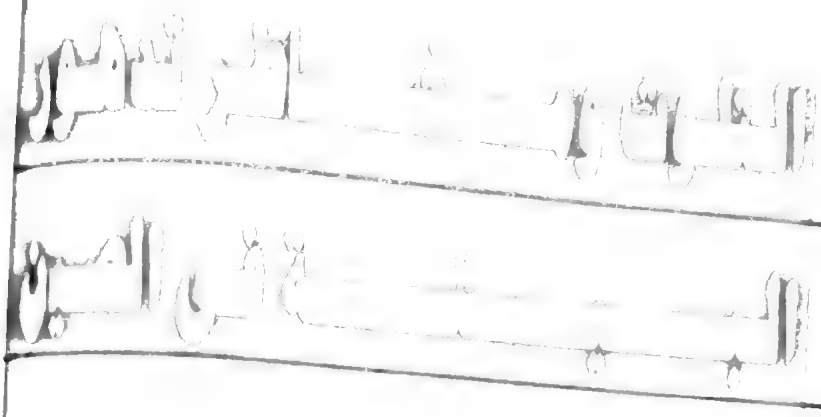
11- The New Social Class in China,

[www.davisosler.com/08/2007](http://www.davisosler.com/08/2007)

12- Social Structure of Imperial China,

[www.en.wikipedia.org/wiki/Social\\_strcutre\\_of\\_china](http://www.en.wikipedia.org/wiki/Social_strcutre_of_china)

13- John W. Lewis and Xue Litai, "Social Change and Political Reform in China: Meeting the Challenge of Success", The China Quarterly, 2003.



د. مصطفى عيد إبراهيم

يانجستى، كما تتسبب فى انتشار الجفاف فى معظم البلاد. أما فى الصيف، فتتسبب الرياح الدافئة الرطبة التى تأتى من المحيط الهادى فى هبوب أعاصير حلزونية، ولا تتسبب الرياح الآتية من البحر فى سقوط كثير من الأمطار. أما الأحواض المائية البعيدة الواقعة فى الشمال الغربى، فمعدل الأمطار عليها قليل. وهكذا الحال فى معظم أنحاء الصين، رياح من سيبيريا وكميات أمطار ضئيلة فى معظم الأنحاء وعواصف ترابية. وتواجه البلاد مشكلة نقص المياه فى الأماكن الحضرية، لأن معظم أنهار البلاد، وبالأخص فى المناطق الحضرية ملوثة بشدة. وتشير الإحصاءات إلى أن معدل نصيب الفرد الصينى من المياه أقل من ٢٤٠٠ متر مكعب سنوياً، وهذا الرقم يشكل ربع نصيب الفرد فقط من المياه فى العالم، ويؤثر شح المياه على الأنشطة الإنتاجية والحياة فى أكثر من ٤٠٠ مدينة صينية، وامتدت الأراضي الصحراوية إلى ١٦ مليون كيلو متر مربع وانخفض سطح الأرض، ونضبت الأنهار والبحيرات فى بعض الأماكن بسبب الإفراط فى استخراج المياه الجوفية.

#### التحدى البيئى فى الصين :

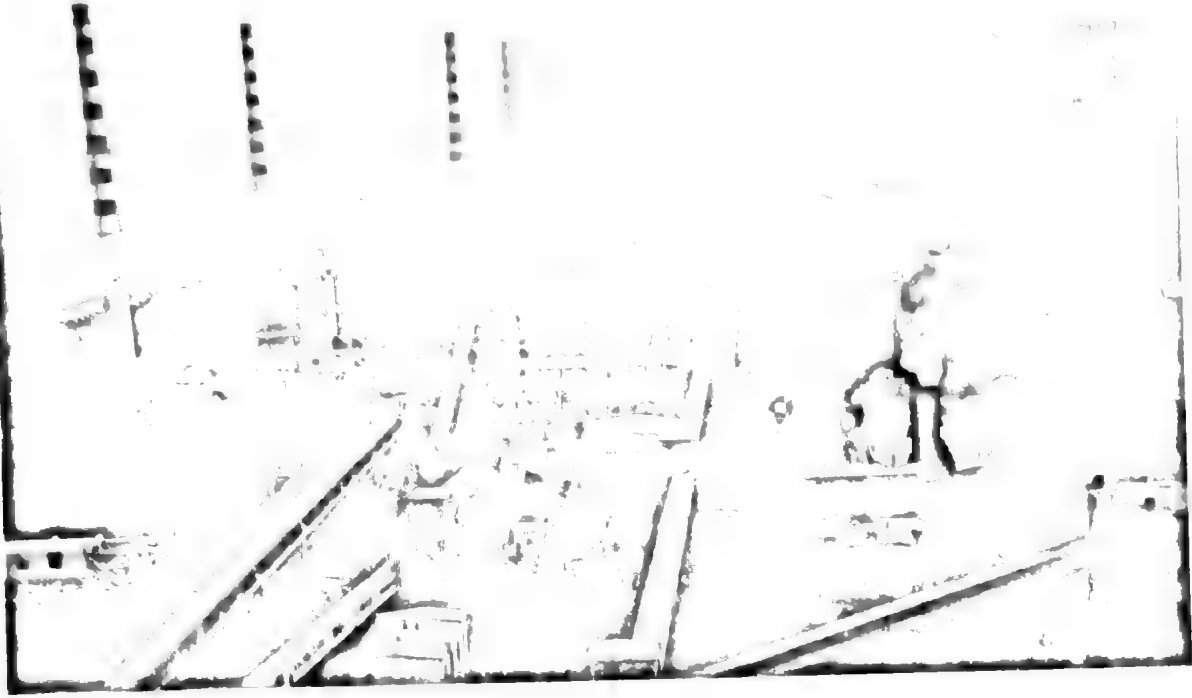
تعتبر الصين ضمن أسوأ ٢٠ دولة فى العالم من حيث الإضرار بالبيئة وذلك منذ عام ٢٠٠٤، وتنافس الولايات المتحدة الأمريكية بشدة فى انبعاث غازات الاحتباس الحرارى المكونة من مجموعة من الأكاسيد الكبريتية والكربونية، التى تؤدى لرفع حرارة كوكب الأرض، حتى إن دراسة أجرتها وكالة التقييم البيئى الهولندية فى عام ٢٠٠٦ ذكرت أن الصين أنتجت نحو ٦٣٠٠ مليون طن ثانى أكسيد الكربون، مقابل ٥٨٠٠ مليون طن من الولايات المتحدة.

وأدى النمو الصناعى الكبير، مع عدم تطبيق المعايير البيئية، إلى انتشار ظاهرة "الأمطار الحمضية" فى ثلث مساحة الصين تقريباً، ونجم هذا عن تصريف كميات كبيرة من ثانى أكسيد الكبريت الناجمة عن النمو الصناعى الكبير. وفى هذا الإطار، صرح

لا ينافس الاقتصاد الصينى فى نموه المتسارع سوى معدل التلوث، حيث تمر الصين حالياً بمرحلة تصنيع سريعة التطور تستهلك معها الموارد بشكل كبير مع وجود ضغوط أكبر على البيئة. لقد أدت عملية التنمية السريعة وتطوير الصناعات الثقيلة والكيمائية والتعدين إلى توسيع الطلب على المنتجات المعدنية والأراضي والموارد المائية، وإلى توسيع الفجوة بين العرض والطلب، فضلاً عن أن قدرة الصين على التحمل البيئى ضعيفة للغاية بسبب عدم تطبيق قوانين الاقتصاد البيئى. والحقيقة أنه بسبب اتساع مساحة الصين وزيادة عدد سكانها والنمو الاقتصادى الملحوظ، فإن للصين القدرة على التأثير على بيئة العالم كله.

#### الخصائص البيئية والجغرافية للصين:

تشغل الجبال نحو ٤٣٪ من مساحة الصين والهضاب الضخمة نحو ٢٦٪. أما أحواض الأنهار ذات الطبيعة السهلية، والتى تقع فى المناطق الجافة، فتشغل نحو ١٩٪ من مساحة الصين، و١٢٪ من المساحة الكلية للبلاد سهول. كما يوجد بالصين صحراء تاكلاماكان الرملية وهى أجف صحراء فى آسيا، ويوجد بها منابع عدد من الأنهار الكبيرة بجنوب وشرق آسيا، منها أنهار السند والجانب وبراهما بوترا وميكونج ويانجتسى والنهر الأصفر. وأطول ثلاثة أنهار بالصين هى يانجتسى، وهوانجهر، وسى جيانج، وهى تتدفق من الغرب إلى الشرق نحو المحيط الهادى، ونحو ٥٠٪ من أنهار الصين تصب فى المحيط الهادى، و١٠٪ فى المحيط الهندى والمحيط القطبى الشمالى. أما الـ ٤٠٪ الباقية، فلا تصب فى البحر، بل تصب فى الأحواض الجافة للغرب وللشمال، حيث تتبخّر أو تمتص مياه هذه الأحواض لتكون مياهها جوفية، ويعتبر نهر التاريم أهم هذه الأنهار. وبالنسبة لمناخ الصين، تسيطر الرياح الموسمية الآسيوية على مناخ الصين. ففي فصل الشتاء، تتسبب الرياح الباردة الجافة التى تهب فى وسط سيبيريا فى انخفاض درجات الحرارة على معظم المناطق الواقعة شمال نهر



ورصدت الابحاث التي أجريت على صنايعر المنازل في مقاطعة "جوجنج" ٨٠ ملوثا من واقع ١٠١ مادة ملوثة موجودة في دائرة الخطر، ووجود ١٦ مليون طن من مياه الصرف، ومليون أخرى من مخلفات المصانع، أي يتم إلقاء ما يعادل ٤ أطنان ملوثات في الدقيقة الواحدة، فضلا عن كوارث أخرى مثل زج ١٠٠ طن من البنزين في أواخر عام ٢٠٠٥ في نهر سونجيهو في شمال البلاد، مما أحدث تسربا طوله ٥٠ ميلا وشرب ٣٠٨ ملايين من المياه الممزوجة بالبنزين، وتسرب مادة الكايم شديدة السمية والمسببة للأمراض العصبية وأمراض الكلى والكبد عندما أغلق سد في جنوب مقاطعة "جونجدونك".

من ناحية أخرى، تعد الصين من الدول الأولى في استغلال الموارد المعدنية في العالم. ففي عام ١٩٤٩، كان عدد المناجم المتكاملة عبر تاريخ الصين ما يقرب من ٢٠٠ منجم فقط، وكان إنتاج البترول الخام السنوي نحو ١٢٠ ألف طن، وإنتاج الفحم السنوي ٣٢ مليون طن، وإنتاج الفولاذ السنوي نحو ١٦٠ ألف طن، وإنتاج المعادن غير الحديدية السنوي ١٣ ألف طن، وإنتاج بيليت الحديد السنوي ١٠ آلاف طن. وعبر جهود لمدة أكثر من ٥٠ سنة، نجحت الصين في إنشاء قواعد بترول ضخمة، منها قاعدة "داتشينج" و"شنجلي" و"لياوخي" وقواعد للفحم، منها قاعدة "داتونج" وغيرها، وكذلك الحال بالنسبة للحديد والصلب ومناجم الصناعات الكيماوية. وأصبحت الصين في مقدمة العالم من حيث إنتاج المنتجات المعدنية وكميات استهلاكها، فبلغ عدد المناجم الضخمة حتى عام ٢٠٠٢ نحو ٤٨٩ منجما ضخما، و١٠٢٥ منجما متوسطا، و١٤٠ ألف منجم صغير، ويعمل فيها نحو ١٠ ملايين شخص.

شنج هوارن، نائب رئيس وسكرتير اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، بأن مصانع الصين صرفت في عام ٢٠٠٦ ما يقرب من ٢٥٠٥ مليون طن من ثاني أكسيد الكبريت، المتسبب الرئيسي في الأمطار الحمضية، وتزيد هذه النسبة بمقدار ٢٧٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٠.

وقد بلغت كمية صرف غبار الدخان في الصين نحو ١١٨,٢ مليون طن، وكمية صرف غبار المسحوق الصناعي ٩,١١ مليون طن، وهي تؤدي إلى تكون الجسيمات العالقة ذات التأثير السيء على صحة الإنسان. كما تنتج الصين أكثر من ٣,٥ طن من مخلفات الصرف كل يوم. ولعلاج نصف هذه الكمية، تحتاج الصين إلى الاستثمار في ١٠ آلاف محطة معالجة.

أما عن تلوث المياه، فتركز موارد المياه في الصين في سبعة أنهار كبرى، هي نهر اليانجستي، والأصفر، وسونجيهوا، ولياوخي، واللؤلؤ، وهايخه، وهوايخه، ومستوى التلوث في نهر هايخه ونهر لياوخي أخطر نسبيا بالمقارنة بالأنهار الخمسة الأخرى. والملوثات الرئيسية في الأنهار السبعة الكبرى هي ملوثات النفط، والنشادر، والنيتروجين، والفينول، والزئبق. وتعاني بعض البحيرات الكبرى من مشكلة كثرة الطحالب في المياه بسبب كثرة النيتروجين، والفوسفور. وتعاني المياه الجوفية في بعض المدن الكثيفة السكان والعالية المستوى التصنيعي من تلوث شديد نسبيا، يتجسد في أن محتويات المياه من النترات والنشادر والنيتروجين والحديد والمنجنيز والكلوريد والسلفات قد تجاوزت المعايير المحددة. وكان محصلة هذا أن نحو ٧٠٪ من أنهار وبحيرات الصين ملوثة، إلى جانب أن أكثر من ٧٥٪ من المناطق المتحضرة تعاني التلوث.

## التلوث ونُدرة المياه في الصين

تعتبر المياه سلعة نادرة في الصين، البلد الذي يتساوى مع الولايات المتحدة في كمية مواردها المائية، بينما يبلغ عدد سكانها ٩ أضعاف سكان الولايات المتحدة. وتتركز الأزمة المائية بشكل حاد في شمال الصين، حيث يعيش ما يقرب من نصف السكان على ما لا يزيد على ١٥٪ فقط من الموارد المائية. وقد فاقمت نهضة الصين الصناعية بشدة من الأزمة المائية نتيجة لتلوث المياه، خاصة مياه الأنهار، بالمخلفات الصناعية، مما حدا بالبنك الدولي أن يحذر من النتائج الكارثية على الأجيال القادمة، نتيجة لتلوث مصادر المياه. ويعد النهر الأصفر من أكثر أنهار الصين تأثراً بهذه المشكلة. ولهذا النهر، الذي يلقيه الصينيون بالنهر الأم، مكانة خاصة في التاريخ والثقافة والحضارة الصينية، تماثل مكانة نهر النيل في الحضارة المصرية. ويبلغ طول هذا النهر ما يقرب من ٢.٤٠٠ ميل، ويعتمد على مياهه أكثر من ١٥٠ مليون شخص، ولكن الخبراء يحذرون من أن ٥٠٪ من مياهه لم تعد صالحة للشرب. ويقام من مشكلة تدهور مياه النهر الأصفر تعدد السدود الكبيرة عليه، ويوجد حالياً ٢٠ سداً كبيراً على هذا النهر، ومن المنتظر تشييد ١٨ سداً آخر بحلول عام ٢٠٢٠. وقد أدت الحاجة المتزايدة للطاقة في الصين بالحكومة إلى أن تتوسع في بناء السدود على الأنهار المختلفة. والجدير بالذكر أن ما يقرب من نصف السدود الكبيرة المشيدة حول العالم (وعدها ٥٠ ألفاً) يقع في الصين، ويعادل ذلك ثلاثة أضعاف السدود المشيدة في الولايات المتحدة. وللتغلب على أزمة المياه في الشمال، وضعت الصين خطة طموحاً لنقل المياه من جنوب البلاد إلى شمالها عبر شبكة من القنوات المبطنة بالأسمت المسلح، تبلغ تكلفتها ٦٢ مليار دولار، يتم عبرها نقل ١٢ تريليون جالون من الماء من نهر اليانغتسى في الجنوب لمسافة ٧٠٠ ميل. وسوف تمر هذه الشبكة تحت مجرى النهر الأصفر في مكانين. ومن المفترض أن تبدأ هذه الشبكة في إمداد العاصمة بكين بالمياه هذا العام ٢٠٠٨. ونتيجة لتلوث مياه الأنهار، فإن ثلثي الاستهلاك الكلي للمياه في الصين يعتمدان على مصادر المياه الجوفية، مما يجعل منسوب هذه المياه في انخفاض مستمر. المصدر: مجلة ناشيونال جيوغرافيك، مايو ٢٠٠٨، عدد خاص عن الصين.

خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢ .  
ووفقاً لتقديرات شاملة من قبل البنك الدولي وأكاديمية العلوم الصينية، فإن حجم الخسائر الناتجة عن التلوث البيئي في الصين كل سنة يبلغ نحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهناك أسباب عديدة لهذا التدهور البيئي في الصين، منها:  
- تصدير الغرب الحصاة الأكبر من صناعاته الملوثة إلى الصين، فقد أصبحت الصين تحتل المركز الأول في إنتاج الأسمت على سبيل المثال.  
- عدم الاهتمام الكافي بمسألة حقوق الإنسان وحقه في أن يحيا في بيئة نظيفة.  
- إعطاء الحكومة الصينية أهمية قصوى للتنمية الاقتصادية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الصادرات والفائض التجاري مهما يكن الثمن، حتى إنه يجري تصنيع بعض المنتجات بأسعار تقل عن تكلفة المواد الخام المستخدمة، مما يؤدي إلى استخدام مواد وأصبغ وريئة ذات تأثير سيئ، على الإنسان والبيئة.  
- أسباب تتعلق بانخفاض الأجور وتدنى الأحوال المعيشية

ووصل حجم إنتاج البترول الخام إلى نحو ٢٠٠ مليون طن، وإنتاج الغاز الطبيعي إلى نحو ٤٠ مليار متر مكعب، وحجم استخراج المعادن الخام والحجارة والصلصال إلى ٤ مليارات و٨٥٠ مليون طن، موزعة على الفحم الخام وخامات الحديد والفسفور.

كما يؤدي الرعي الجائر - وفق تقرير منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة - إلى تآكل التربة في مقاطعة "شانجسي"، وأشار التقرير إلى أن هناك ما يقرب من ٢٧٠ مليون نسمة من سكان المناطق الجبلية والريفية يعانون من تآكل الأمن الغذائي نتيجة التصحر الناجم عن الرعي الجائر.

ومن الطبيعي، نتيجة لهذا الكم الكبير من التلوث، أن تتعرض الحالة الصحية في الصين للتدهور والخطر، فقد ذكر تقرير لمنظمة الصحة العالمية حول الأمراض غير المعدية في غرب المحيط الهادئ، الذي يمتد من الصين إلى فيجي، أن الخدمات الصحية يمكن أن تنهار تحت وطأة الأمراض المزمنة. وأشار التقرير إلى أنه في الصين كان هناك ارتفاع بنسبة ٣١٪ في الإصابة بارتفاع ضغط الدم لدى ١٦٠ مليون شخص فوق سن ١٨ بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٢. وخلال ستة أعوام حتى ٢٠٠٢، كانت هناك زيادة بنسبة ٤٠٪ في الإصابة بمرض السكر في الصين، شملت نحو ٢٠ مليون مواطن، وارتفعت الإصابة بالسمنة بنسبة ٩٧٪ لتشمل ٦٠ مليوناً

للعمال وعدم مراعاة حتى الحدود الدنيا من قواعد الحفاظ على البيئة.

### انعكاسات تدهور البيئة في الصين :

الصين دولة مترامية الأطراف، ولذلك فإن أية مشاكل بيئية تعاني منها تؤثر على نحو مباشر أو غير مباشر على العالم بأسره، ومن هنا يأتي الاهتمام بتحليل حالة البيئة في الصين ففضلا عن التأثير المحلي، والذي يتجلى في أن أكثر من ٦٠٠ مليون صيني لا يشربون مياهها صالحة للشرب، وتلوث الأنهار والهواء والأمطار الحمضية واستغلال العمال، نجد أن الصين عامل رئيسي في استنزاف الموارد العالمية، حيث تعتمد على بلدان العالم الأخرى لتغطية نحو ٧٠٪ من وقودها. كما أن الصين تصدر تلوث بيئتها إلى بعض الدول المجاورة لها، مثل روسيا (تدفق بقعة الزيت السامة إلى روسيا في ديسمبر ٢٠٠٥)، والدخان فوق المحيط الهادئ متجها إلى الساحل الغربي من الولايات المتحدة، والأمطار الحمضية في كوريا الجنوبية واليابان، وتدمير الغابات في مناطق تمتد حتى إفريقيا، وهذا يفقد الثقة في الصين في أن تكون قوة عالمية مسئولة. وقد ظهر امتداد تأثير تلوث الصين إلى بقية دول العالم، عندما سحب مصنع الألعاب الأمريكي "ماتل" من الأسواق ولرتين ألعابا كان أحد المصانع الصينية قد زوده بها، وكانت الأصباغ المستخدمة تحتوي على نسبة عالية من الرصاص الذي يؤثر سلبا على الصحة. كما تم اكتشاف بضائع صينية المنشأ تشمل قمصانا وبنطلونات تحتوي على مواد مركزة تسبب السرطان. وفي هولندا، أعاد مصنع "بيتريد" شحنة من المفروشات لاحتوائها على مواد سامة وضعت للتخلص من الحشرات. كما سحبت محلات "تويوتا" في الولايات المتحدة ٢٧ ألف طقم أقلام وألوان صينية الصنع بعد اكتشاف أن عبواتها الخشبية تحتوي على الرصاص. وقامت شركة نيسان اليابانية لصناعة السيارات باسترجاع الآلاف من الأكواب قدمتها الصين هدايا في اليابان، لأن الرسوم الموجوبة على الأكواب تحتوي على رصاص أكبر من المعدلات المسموح بها بـ ٣٠٪. وعلى صعيد الدول العربية، أصدرت مديرية الجمارك العامة في سوريا - إثر تحذير من منظمة الجمارك العالمية - تعميما بمنع منظفات أسنان ملوثة قادمة من الصين، وتتشابه هذه المنتجات مع ماركات عالمية مثل معجون كولجت. وهناك مشكلة أخرى تصدرها الصين للعالم من خلال منتجاتها الرخيصة، فإن عمر السلعة دائما قصير للغاية، بعضه يصل لعدة دقائق فقط مثل حجر البطارية، وهذا يعني استنزاف موارد وعدم استخدامها على نحو أمثل. وعلى صعيد آخر، تزيد من المخلفات الصلبة على مستوى العالم، والتي قد يصعب التخلص منها فتسبب مشكلات عديدة للبيئة وصحة الإنسان.

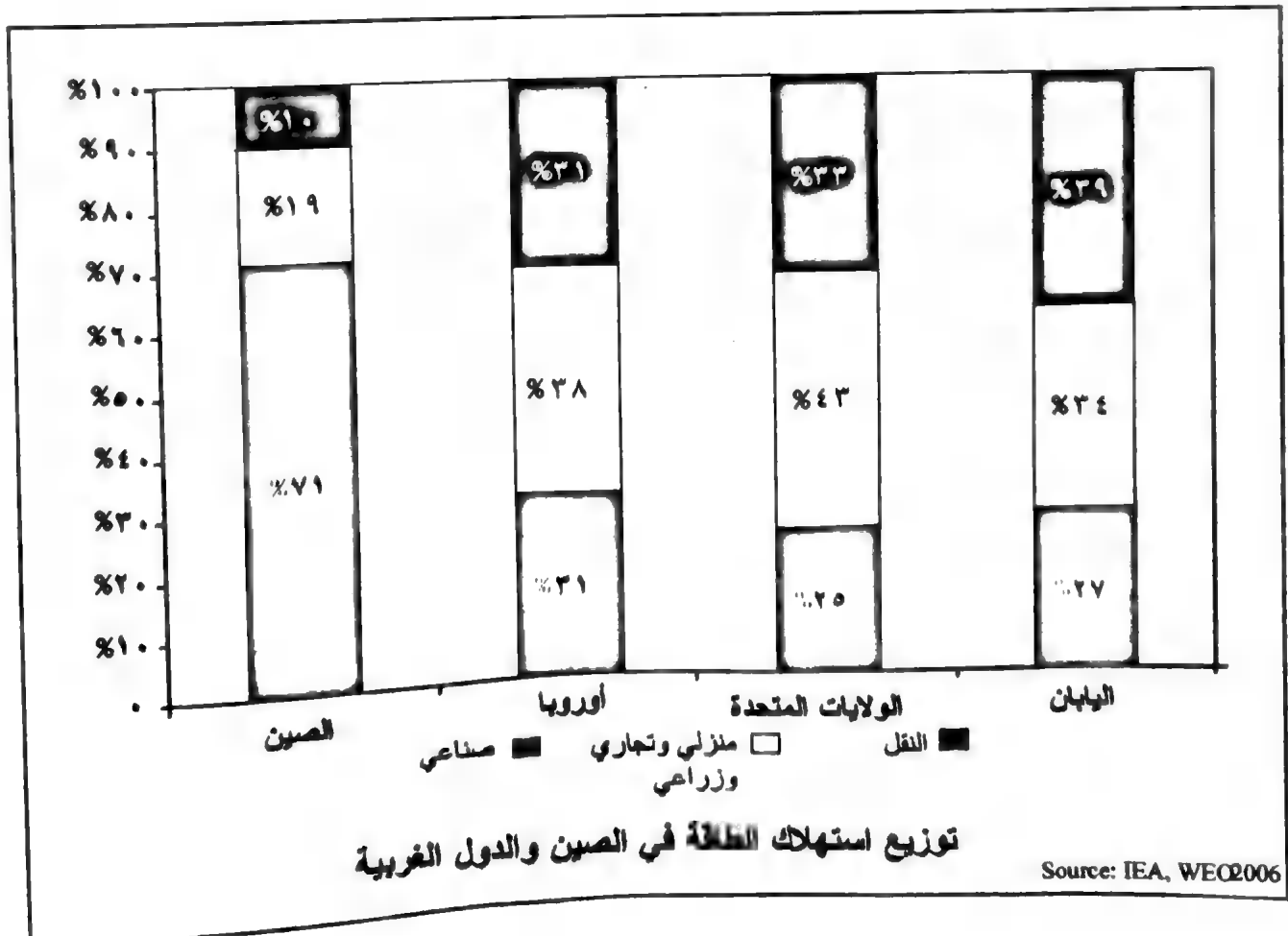
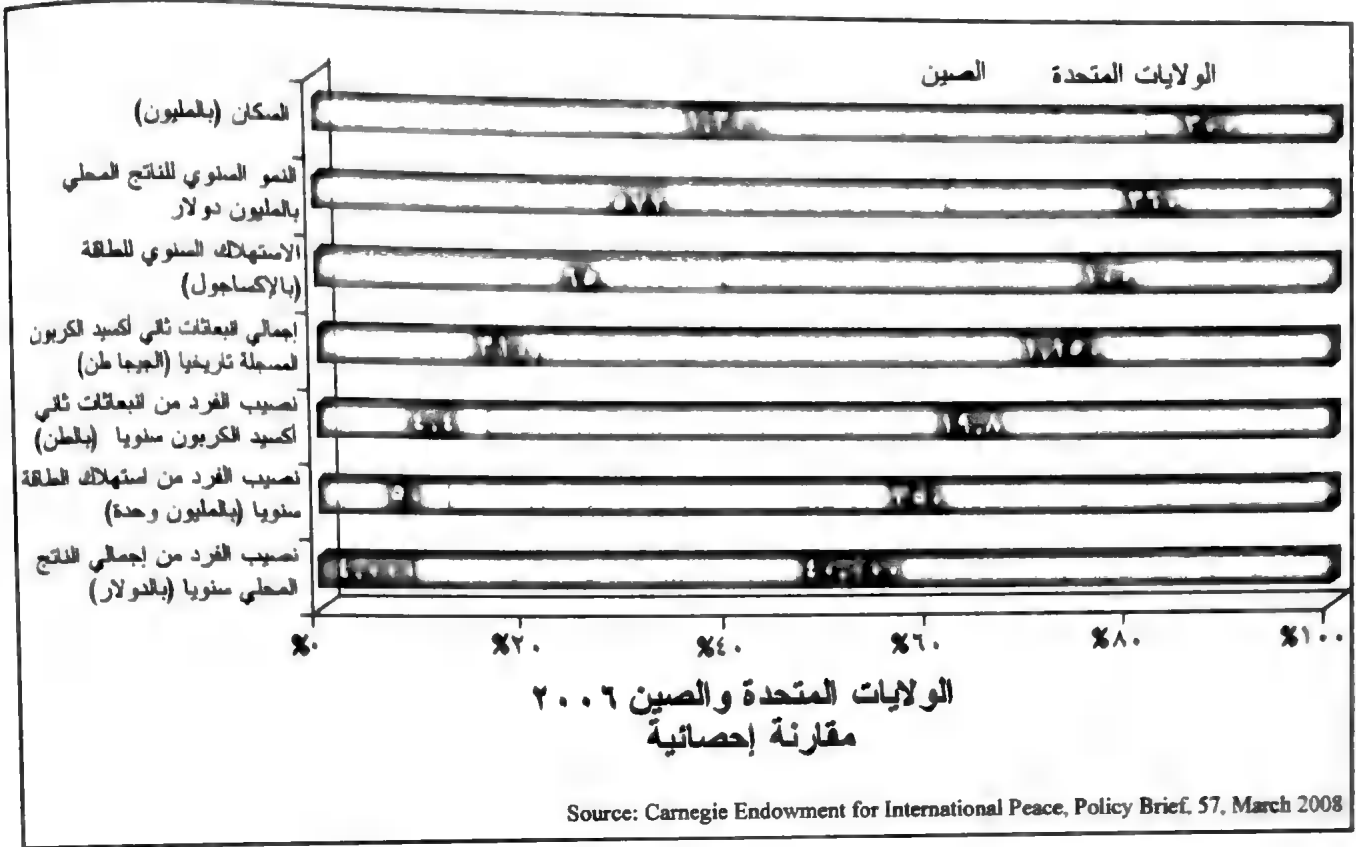
### جهود مكافحة التلوث البيئي :

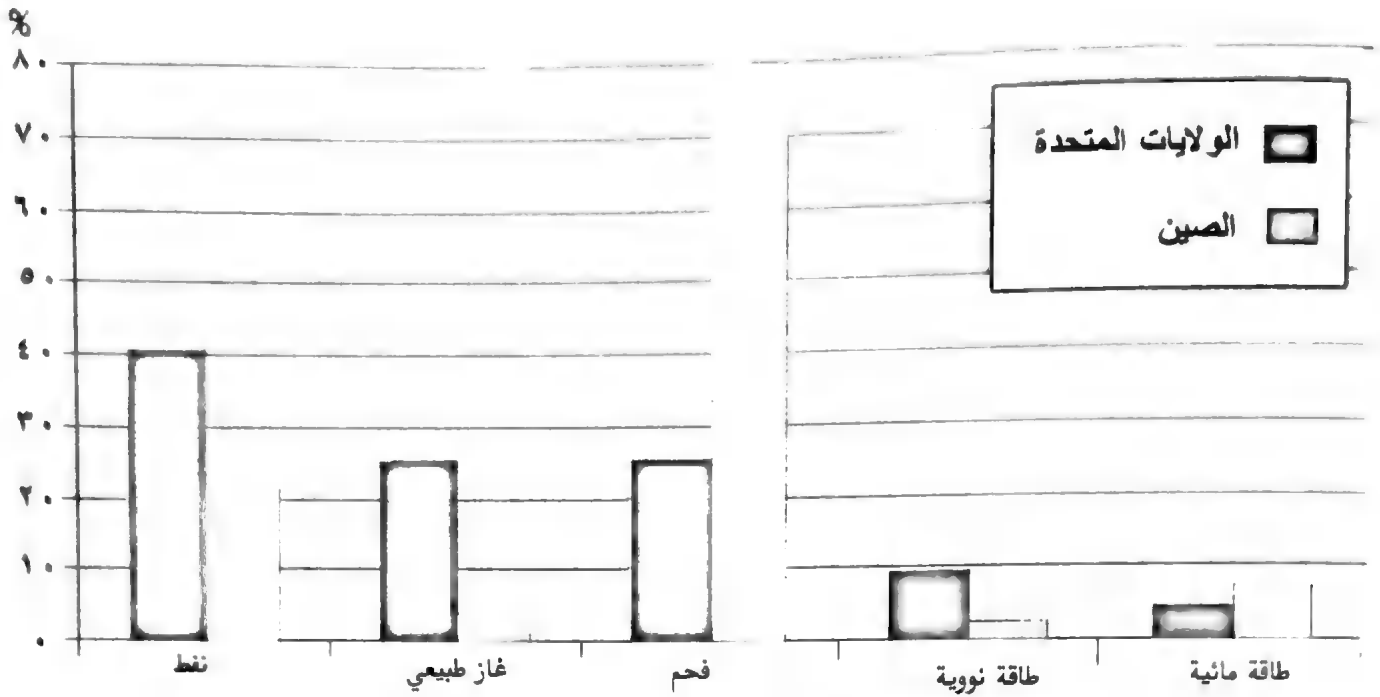
أدركت الصين أن حالة النمو لا يمكن أن تستمر مع انتهاك البيئة والتعدي على صحة الإنسان، لذلك، نجد جهودا لتصحيح مسار التنمية والسير تجاه التنمية المستدامة ومن هذه الجهود: ظهور مشروع "٢٢٣ مدينة"، وهو مشروع بدأ في ٢٢٣ مدينة تلتزم بكافة المعايير البيئية واستخدام الطاقة النظيفة. كما سارعت مناطق عديدة في الصين لمعالجة التلوث الجوي عن طريق تعديل هياكل الطاقة والتدفئة المركزية، ورفع مقياس عوادم السيارات واستخدام

السيارات، الهجين التي تعمل بالديزل أو البنزين والمحركات الكهربائية لتحسين استهلاك الوقود. وتسعى الحكومة الصينية إلى خفض نسبة التلوث إلى نحو ١٠٪ بحلول ٢٠١٠. وعقدت الحكومة الصينية ندوات خلال انعقاد اجتماعات المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني والمؤتمر الاستشاري للشعب الصيني، ابتداء من عام ١٩٩٧ لسبع سنوات متتالية، وتم الاهتمام بتقارير حول أعمال حماية البيئة. وفي عام ١٩٨٨، استقلت مصلحة الدولة الصينية لحماية البيئة عن وزارة بناء المدن والأرياف وحماية البيئة لتصبح تابعة مباشرة لمجلس الدولة الصيني. وفي عام ١٩٩٢، أصبحت مصلحة تابعة مباشرة لمجلس الدولة تتمتع بمستوى بين وزارة ومصلحة. وفي عام ١٩٩٨، أصبحت مصلحة تابعة لمجلس الدولة بمستوى وزارة، حيث تغير اسمها إلى مصلحة الدولة الصينية العامة لحماية البيئة. وعلى صعيد السيطرة على التلوث، أغلقت الصين العديد من المؤسسات (نحو ٩٠ ألف مؤسسة صغيرة) تلوث البيئة. وعلى صعيد تعزيز حماية البيئة الإحيائية وبنائها، أنشأت الصين ١٢٢٧ منطقة محمية طبيعية مختلفة الأنواع في كافة أنحاء البلاد، وأنشأت أربع مقاطعات إحيائية، وتم إغلاق السفوح الجبلية أمام الرعي وقطع الأشجار العشوائى لحماية الغابات. وعلى الصعيد التشريعي، عدلت الصين قانون الوقاية من تلوث الهواء ومعالجته، وقانون الوقاية من تلوث المياه ومعالجته، وقانون حماية بيئة البحار، ووضعت قانون الوقاية من التلوث الضجيجي للبيئة ومعالجته، وبلغ عدد القوانين المتعلقة بالبيئة عشرة قوانين. وعلى صعيد التمويل، بلغ مجموع الاستثمارات الصينية في مجال حماية البيئة نحو ٢٦٠ مليار يوان صيني خلال الفترة من ١٩٩٦ ونهاية ٢٠٠٠ بزيادة قدرها ٢٣٠ مليار يوان صيني عن الفترة من ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٥. كما ارتفع الوعي الجماهيري وأصدرت الصين كتابا أبيض عن حماية البيئة يقع في ٤٥ صفحة. وهناك اتجاه إلى استغلال التكنولوجيا لعمل استمطار صناعي، وإزالة الضباب والسحب والبرق والوقاية من الصقيع، وكذلك استخدام "بلع البحر" في تطهير المياه الملوثة.

وعلى الصعيد الدولي، قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بحشد خبراتهما لمساعدة الصين في تخفيض كثافة استخدام الطاقة بنسبة ٢٠٪، وذلك من خلال التعاون مع شركات خدمات الطاقة ESCOs التي تشمل مهامها مساعدة الصناعات على ترشيد التكلفة من خلال ترشيد استخدام الطاقة، وبلغت فروع هذه الشركة أكثر من مائة في الصين. كما تم التعاون بين الاتحاد الأوروبي والصين، حيث أصبح التعاون فيما بينهما شديد الأهمية لمواجهة تهديدات غير تقليدية انتشرت مؤخرا، مثل الإرهاب وانتشار الأوبئة والأمراض. وتم إنشاء كلية صينية - أوروبية لإدارة الأعمال للتشجيع على الاستثمار في الموارد البشرية، ومساعدة الصين على الانفتاح على الاقتصاد العالمي، والأخذ بالنيات الاقتصادية المفتوح. وفي أكتوبر ٢٠٠٦، تم عقد اجتماع في بكين لمنع تلوث البيئة البحرية من مصادر الأنشطة البرية، وأهم ما دعا إليه العمل على تنشيط دور القطاع الخاص والهيئات الدولية والجهات المانحة للوصول إلى التمويل الكافي لمكافحة التلوث، والتركيز على ذلك في برامج الاستثمار، ودمج الاعتبارات البيئية في موازنة الحكومة، وإتاحة تمويل حكومي مبدئي لتشجيع مشاركة المجتمع المحلي في برامج المخلفات.

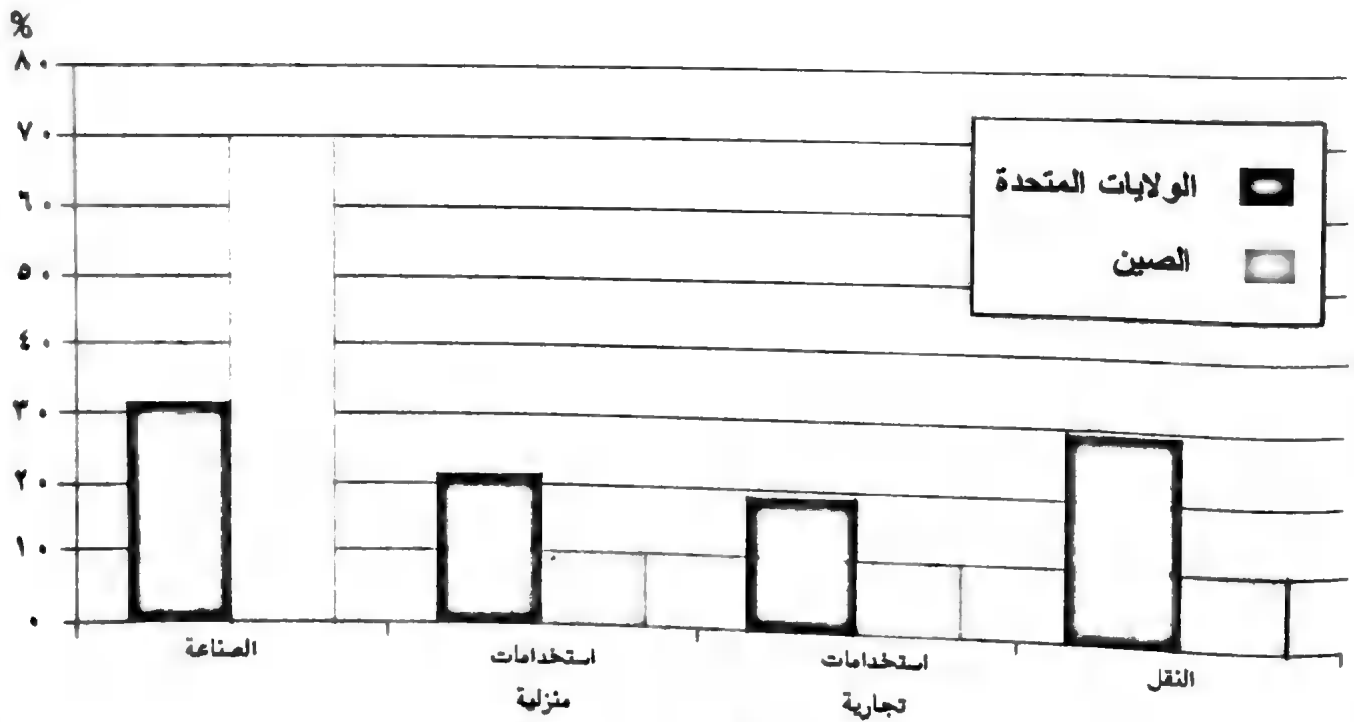






توزيع موارد الطاقة في الولايات المتحدة والصين ٢٠٠٦

Source: Carnegie Endowment for International Peace, Policy Brief. 57, March 2008



استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة والصين ٢٠٠٦

Source: Carnegie Endowment for International Peace, Policy Brief. 57, March 2008



د.م. محمد مصطفى الخطاط

العالم (أفريقيا، الشرق الأوسط، روسيا الاتحادية، شرق وجنوب شرق آسيا، وشمال وجنوب الولايات المتحدة). ففي مصر، يوجد العديد من الشركات الصينية العاملة، سواء في عمليات الحفر والتنقيب أو الاستخراج.

وقد أدى الاستخدام الكثيف لمصادر الطاقة في الصين إلى نفث نحو ٥,١ مليار طن ثاني أكسيد كربون في عام ٢٠٠٥ ليفصلها عن الولايات المتحدة (أكبر ملوث للبيئة) ٠,٧ طن فقط، ويتوقع بحلول عام ٢٠١٥ أن تصل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين إلى ٨,٦ مليار طن لتحتل المركز الأول عالميا، تليها الولايات المتحدة بنحو ٦,٤ مليار طن (٤). ففي مجال الطاقة الكهربائية، بلغ إجمالي التوليد ٢٣٦٤ تيراوات ساعة (٥)، ساهمت فيها المحطات الحرارية المعتمدة على الفحم بـ ٧٩٪، في حين مثلت مصادر الطاقة المائية ١٢٪ ليستفيد منها نحو ٥٠ مليون أسرة في إمدادات الطاقة الكهربائية.

وبالنسبة لمشاركة باقي المصادر المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية، فقد كانت أقل من ٢٪، إلا أن اللافت للنظر تضاعف القدرة المركبة من طاقة الرياح عما كانت عليه في يناير ٢٠٠٧ لتصل إلى ٥٩٠٦ ميجاوات في بداية ٢٠٠٨، وتحتل بها الصين المركز الخامس على مستوى العالم في القدرات المركبة من الرياح (٦)، هذا بخلاف إنشاء العديد من الشركات العالمية الكبرى العاملة في مجال طاقة الرياح للعديد من المصانع وخطوط إنتاج توربينات الرياح ومستلزماتها، لتستفيد من السوق الواعدة التي التزمت حكومة بكين بدعمها والعمل جديا على تنميتها.

تتمتع ٦٥٪ من الأراضي الصينية بسطوع الشمس لفترات تصل إلى ٢٥٪ من أوقات السنة، لذا ينشط ويكثر في هذه المناطق استخدام الطاقة الشمسية لأغراض تسخين المياه والتوليد المباشر للكهرباء، فلدى الصين ٩٧ مليون متر مربع من المجمعات المستخدمة في تسخين المياه بالطاقة الشمسية، تمثل ٦٥٪ من إجمالي العالم (٧). أما استخدام الطاقة الشمسية في التوليد المباشر للكهرباء (الخلايا الشمسية/الفوتوفلطية)، فيوجد منها ٧٠

دفعت الزيادة في أسعار النفط الكثير من الدول إلى وضع أبحاث الطاقة البديلة في مرتبة الأولويات القصوى. وفي هذا المجال، تحتل كل من ألمانيا والصين المراكز المتقدمة في استثمارات الطاقة بنحو ٧ مليارات دولار في عام ٢٠٠٥، وهو ما يزيد بنحو مليار دولار عن استثمارتهما في عام ٢٠٠٤ (١).

ومع توقع الدراسات ارتفاع القدرات المركبة لإنتاج الطاقة الكهربائية في الصين إلى ١٣١٢ جيجاوات بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يتطلب ٣,٧ تريليون دولار كاستثمارات مباشرة (٢)، هذا بخلاف التغيرات في أسعار الوقود الأحفوري، والتي يكتوى العالم الآن بنيرانها، تمثل الطاقة البديلة مخرجا يقي الصين تجنب الزيادة الدراماتيكية في وارداتها من النفط والغاز. فالطاقة البديلة تعتبر خيارا متفردا من منظور التنمية المستدامة، لأنها تمكن من توليد كميات كبيرة من الطاقة دون انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وفي الوقت نفسه تلبي متطلبات السوق.

يأتي الطلب المتزايد على الطاقة في الصين نتيجة زيادة الاستثمارات في قطاع الصناعة الذي يمثل ٧١٪ من إجمالي الطلب على الطاقة ليقف مثيله في أوروبا مجتمعة والولايات المتحدة بحسب بيانات عام ٢٠٠٥ كما في الشكل المرفق، لتسهم عائدات هذا القطاع بنحو ٤٨٪ من إجمالي الناتج القومي الصيني، أي أن الصين -ببساطة- تعمل كمصنع (٣).

#### مصادر الطاقة في الصين :

في عام ٢٠٠٥، مثل الفحم نسبة ٧٠٪ تقريبا من إمدادات الطاقة الأولية في الصين، وهي نسبة مرتفعة يعززها رخص سعر الفحم وانخفاض تكلفة استخراجه على الرغم من آثاره السلبية على البيئة. أما البترول والغاز الطبيعي، فيشاركان بنحو ٢٣,٨٪، والصين هي ثاني أكبر مستهلك عالمي للبترول بعد الولايات المتحدة، حيث بلغت وارداتها منه ١٢٠ مليون طن بنسبة ٢٥٪ من إجمالي استهلاكها. ويهدف تأمين مصادر البترول الذي يعد أحد أركان الاستراتيجية الصينية في تأمين الطاقة، اتجهت شركات البترول الصينية للعمل خارج حدود أراضيها في العديد من دول ومناطق

(\*) خبير في شؤون الطاقة الجديدة والمتجددة.

تسعى إلى تحقيق تغييرات أوسع وأكثر تأثيراً، أى تغييرات هيكلية على المستوى القومى، لتساهم هذه الاستراتيجيات فى بناء مشاريع ضخمة على المدى الطويل بنظام الأسهم، ودخول حاملى الحصص فى شراكات مع الحكومة والقطاع الخاص وجهات فاعلة أخرى (٩).

### الطاقة البديلة ... الفرص والمخاطر:

منذ نحو مائة عام، صرح الألماني رودلف ديزل - مخترع محرك ديزل - بأن استخدام زيوت الخضراوات فى تشغيل المحركات يبدو شيئاً غير مألوف فى هذه الأيام (عام ١٩١٢)، إلا أن هذه الزيوت ستصبح ذات يوم فى مثل أهمية منتجات ومشتقات البترول والفحم، كانت هذه نبوءة ديزل منذ نحو قرن من الزمان. والآن، تتحقق هذه النبوءة لتصبح الزيوت النباتية فى أهمية مشتقات البترول، على الرغم من أنها لا تحتوى على أية مشتقات بترولية، ويمكن استخدامها بمفردها أو بخلطها مع البنزين، وهى زيوت طبيعية، غير سامة، وخالية من الكبريت (١٠). ويوجد نوعان أساسيان من الوقود الحيوى هما: الديزل الحيوى والإيثانول.

ينتج الديزل الحيوى من عباد الشمس، وفول الصويا، والنخيل، وجوز الهند، وبلغ إنتاجه مليارى لتر عام ٢٠٠٥، وتستحوذ ألمانيا وفرنسا وإيطاليا على ما يقرب من ٩٠٪ من الإنتاج العالمى، مستخدمة بذور اللفت بشكل أساسى. بينما يصنع الإيثانول من قصب السكر، وحبوب الذرة، والبنجر، والقمح، والذرة السكرية، ووصل إنتاجه إلى ٢٢ مليار لتر عام ٢٠٠٦. وفى حين تستخدم البرازيل قصب السكر لإنتاج الإيثانول، تستخدم الولايات المتحدة حبوب الذرة وبعض فول الصويا، وهو ما يؤثر على ميزان الغذاء. وتعد البرازيل والولايات المتحدة المنتجين الرئيسيين عالمياً للإيثانول بنسبة ٧٠٪. ومن الجدير بالذكر أن كلا من الإيثانول والديزل الحيوى يمثل ٣٪ من الاستهلاك العالمى للبنزين (١١).

جاء إنتاج الوقود الحيوى فى الصين، من خلال تحويل الذرة وغيرها من الحبوب إلى مصدر بديل للطاقة - مما أدى إلى ارتفاع أسعار الحبوب، وإثارة المخاوف من تأثر الإمدادات الغذائية للسكان - ليضع السلطات الصينية أمام معادلة صعبة قررت الصين على أثرها البدء فى تطوير تكنولوجيات "الجيل ١،٥" المعتمدة على مصادر غذاء أقل أهمية مثل عصير الذرة السكرية ونبات الكاسافا، وتطوير تكنولوجيات وقود "الجيل ٢" المصنوع من مصادر غير غذائية، مثل السليولوز المستخرج من النباتات والأشجار والحشائش والفضلات. إلا أن عملية تحويله إلى وقود سائل تتسم بالصعوبة وارتفاع التكلفة (١٢).

الجدير بالذكر أن قطاع النقل بالاتحاد الأوروبى يستهلك نحو ٣٢٪ من إجمالى مصادر الطاقة، يصاحبها نفث نحو ٢٨٪ من إجمالى غاز ثانى أكسيد الكربون الصادر عن دول الاتحاد. وتهدف استراتيجية الاتحاد الأوروبى إلى استخدام الوقود الحيوى فى تسخير المركبات بنسبة ٥،٧٥٪ بحلول عام ٢٠١٠، وإلى تحويل نحو ٢٠٪ من وسائل النقل المعتمدة حالياً على البنزين والديزل لتعمل بتكنولوجيا الوقود الحيوى بحلول عام ٢٠٢٠ (١٣).

تتركز القدرات الكامنة من طاقة الرياح فى المناطق الواقعة شمال وشرق الصين، حيث تشير دراسات حصر المصادر إلى توافر نحو ٢٠٠ جيجاوات من طاقة الرياح. وللاستفادة من هذه القدرات، وضعت الصين خططا طموحا لتعزيز استخدامها فى

ميجاوات قدرة مركبة تستخدم بشكل رئيسى فى توفير الطاقة للمناطق النائية وبعض المناطق الريفية (٨). من ناحية أخرى، تعمل الصين على إنتاج وقود الإيثانول والديزل الحيوى، حيث تحتل المرتبة الرابعة عالمياً، أخذاً فى الاعتبار أن الولايات المتحدة والبرازيل تصدران دول العالم فى هذا المجال، وتشكلان وحدهما ٨٠٪ من الإنتاج العالمى.

تأتى هذه الأنشطة كنتيجة مباشرة لتفعيل قانون الطاقة المتجددة الذى أقره البرلمان الصينى فى فبراير ٢٠٠٥، ووصفه الخبراء بأنه "قانون مستقطب للاستثمار المحلى والأجنبى فى مجال الطاقة النظيفة". فقد أدرك المسؤولون الصينيون فى وقت مبكر أن تعجيل الانتقال إلى استخدام موارد الطاقة الفعالة والمتجددة ستنتج عنه فوائد كبرى اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. وقد أيقن الصينيون أن هذا التحول ضرورى ولا مفر منه، ليس بسبب اضمحلال موارد الوقود الحفري، ولكن بسبب الارتفاع النسبى المتواصل للتكاليف والمخاطر المرتبطة باستخدامه، فالرياح والشمس والماء موارد مجانية. ويضع القانون الذى أقره البرلمان حوافز تشجع الصينيين على استخدام الطاقة البديلة بأنواعها، مع التركيز على طاقة الرياح لرخص تكلفتها بالمقارنة بالمصادر البديلة الأخرى.

وفى مجال تسعير الطاقة، تعد أسعار الفحم والغاز الطبيعى فى الصين أرخص منها فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وبخاصة فى المقاطعات التى تغطى بتوافر هذه (OECD) للوارد. ولا يتأتى رخص أسعار هذه المصادر نتيجة دعمها، بل لأسباب أخرى، فالفحم مثلاً تعد تكلفة استخراجها فى الصين أقل القيم عالمياً. على نحو آخر، يخضع الغاز الطبيعى لسيطرة بكين، وبذلك لمواجهة ضغوط السوق، وبخاصة القادمة من الشرق الأوسط، والتى تحاول جذب الاستثمارات العالمية فى مجال صناعة البروكيمياويات، فقد بقيت أسعار الغاز الطبيعى منخفضة لفترة طويلة. إلا أن هذه السياسة لم تلق النجاح اللازم لترتفع مرة أخرى أسعاره فى الصين، وإن ظلت أقل من مثيلاتها فى الكثير من الدول الأوروبية. وعلى النقيض، تبدو أسعار الكهرباء.

وفى إطار تنفيذ خطة ترشيد الطاقة المتوسطة والطويلة المدى، التى أقرها البرلمان فى عام ٢٠٠٤، تعمل الصين فى مجال ترشيد الطاقة بهدف خفض استهلاكاتها بنحو ٢٠٪ بحلول عام ٢٠١٠ عما كان عليه الاستهلاك عام ٢٠٠٥، وهو ما سينعكس مباشرة على خفض انبعاثات غازات الدفيئة. كما تنتهج الصين ثلاثة محاور أساسية تهدف إلى تحسين كفاءة الطاقة هي: (١) اقتصادات الوقود: باستخدام أنواع من الوقود تتميز بانخفاض تكلفتها إلى جانب استدامتها، (٢) رفع جودة الوقود: بزيادة الاعتماد تدريجياً على الوقود العالى الجودة مثل الغاز الطبيعى وأبحاث تكنولوجيا إنتاج الفحم المنخفض الكربون، (٣) تنوع مصادر الوقود: بإدخال إنتاج الطاقة من المصادر البديلة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والوقود الحيوى، إلى جانب الطاقة النووية بهدف تأمين مصادر الطاقة.

يتأتى هذا إلى جانب عمل الصين مع العديد من الكيانات الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى، فى تنمية مصادر الطاقة لديها وفى تطبيق برامج لترشيد ورفع كفاءة الطاقة. فمن خلال مرفق البيئة العالمى، استطاعت الصين تطوير برامج واستراتيجيات جديدة، تتعدى نطاق المشاريع المؤقتة المستقلة، حيث

توليد الكهرباء إلى ٢٠ ألف ميجاوات بحلول عام ٢٠٢٠، وإلى ٥٠ ألف ميجاوات بحلول عام ٢٠٣٠. أيضا، تتضمن مصادر الكتلة الإحيائية في الصين قش الأرز وبعض مخلفات النباتات الأخرى ومخلفات الغابات وروث الحيوانات والعديد من المصادر الأخرى. فمن إجمالي ٦٠٠ مليون طن من المخلفات الزراعية، يمكن إنتاج نحو ٣٠٠ مليون طن فحم مكافئ لتستخدم كوقود.

هذا، وقد أنشأت الصين المجلس الوطني لألية التنمية النظيفة للاستفادة من إنشاء مشروعات تعنى بخفض (CDM) الانبعاثات، يصدر بموجبها شهادات موثقة بمقادير ثاني أكسيد الكربون المعادلة لمقادير الانبعاثات التي يتم خفضها عند إقامة المشروع، وتشتري هذه الشهادات الدول الصناعية المطالبة بخفض انبعاثاتها، نظير مقابل مادي تدفعه للدولة النامية التي أقيم بها المشروع (١٤). وتعد الصين أكبر أسواق بيع الكربون في العالم، حيث حازت ٦,٦ مليار يورو (نحو ٧٠٪ من إجمالي سوق ألية التنمية النظيفة)، وهو ما يوفر دعما مباشرا وتشجيعا لمشروعاتها الخاصة بإنتاج الطاقة من مصادر نظيفة (١٥).

### مصادر الطاقة المتجددة:

تتطلب الأهداف التي وضعتها الصين في مجال الطاقة المتجددة إجراءات وسياسات تتعاون على تنفيذها كافة القطاعات ذات الصلة في الصين. فالأهداف الصينية في مجال طاقة الرياح وتطوير إنتاج الوقود الحيوي من مصادر غير غذائية لتفادي تأثير سلة الغذاء الصينية، والعمل على رفع مشاركة البديل النووي لأغراض إنتاج الطاقة الكهربائية - كل هذه الأهداف تتطلب العمل الجماعي لتنفيذ السياسات التالية تحت رعاية الحكومة الصينية (١٦):

- إنشاء سوق طاقة مستقرة ومستدامة: بتقوية وتنمية التوسع في قطاعات الإمداد بالطاقة على أسس من الجودة العالية ومناسبة السعر وتوافر الإمدادات، وتحديد مساهمات الوقود الأحفوري في سلة الطاقة، وحصر القدرات الكامنة منه بغية التأكد من توافر الاحتياطات للاعتماد عليها، وتوفير إمدادات طاقة تتميز بتنوعها وارتفاع جودتها عالية. وفيما يخص الكتلة الإحيائية وباقي أنواع الطاقة المتجددة، تهدف الاستراتيجية إلى التأكد من كفاية واستدامة إمداداتها لمواجهة الطلب عليها، مع مراعاة الأبعاد البيئية، هذا إلى جانب زيادة مساهمة المصادر المتجددة في منظومة الطاقة.

- تحسين بيئة السوق: طبقا لقانون الطاقة المتجددة، تلتزم شركات نقل الطاقة الكهربائية وشركات توزيع المنتجات البترولية بشراء الطاقة الكهربائية المنتجة من المصادر المتجددة والوقود الحيوي المنتج من مصادر زراعية، على الترتيب. وتختص هيئات إدارة الطاقة بوضع ومتابعة القوانين اللازمة لإنتاج ونقل وإدارة وتوزيع الطاقة من المصادر المختلفة. ونظرا لتأثير بعض مصادر الطاقة المتجددة بظواهر طبيعية تتغير من حين لآخر، مما يؤثر على الإنتاج (مثل: طاقة الرياح والطاقة الشمسية)، يقع على عاتق شركات نقل الطاقة الموازنة بين إنتاج الطاقة من المصادر المختلفة، بمعنى إعطاء أولوية للطاقة المتجددة وقت إتاحتها، وإيجاد بديل سريع لتعويضها، حال نقصانها أو غيابها.

- وضع تعريف للطاقة وتطبيق سياسة اقتسام التكلفة: تعمل هيئات الطاقة الإدارية على وضع تعريف تراعى تحسين أسعار بيع الطاقة المنتجة من مصادر متجددة، مع العمل على وضع مناقصات

تنافسية لإنشاء مزارع رياح، والتوسع في إنتاج الطاقة البديلة أما بالنسبة للتكلفة الزائدة لإنتاج الطاقة المتجددة، بالمقارنة بالمصادر التقليدية المعتمدة على الوقود الأحفوري، فيتم تقسيمها على فوائير بيع الطاقة الكهربائية على كل المشتركين، وهو ما يعرف بسياسة اقتسام التكلفة.

- زيادة الحوافز المالية والضريبية: تعمل وزارة المالية - طبقا لقانون الطاقة الجديدة والمتجددة - على تدبير الموارد المالية التي تتطلبها تنمية الموارد المتجددة. وتحدد الأطر المالية اللازمة للموارد المتجددة طبقا للخطط القومية ومتطلبات التنمية التي تحددها الخطط القومية. وأيضا - طبقا لقانون الطاقة المتجددة - تلتزم جهات التمويل المحلية بتدبير الموارد اللازمة لإقامة مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة. ومن جهة أخرى، تدعم الحكومة إجراءات البحث والتطوير وتصنيع معدات ومتطلبات أنظمة الطاقة المتجددة محليا.

- الإسراع بتطوير التكنولوجيات: يتطلب تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة تكامل الجهات المعنية، من قبيل معاهد الأبحاث بتحسين تكنولوجيات وخدمات التصنيع والإسراع بتنمية الموارد البشرية ونظم التصنيع. وتتنوى الصين إنشاء نظام جديد للطاقة المتجددة وخدمات التصنيع في عام ٢٠١٠، يتم بموجبها إنشاء قاعدة تصنيع تعتمد بشكل رئيسي على السوق الصينية في الوفاء بمتطلبات أنظمة الطاقة البديلة المختلفة.

التوجهات المستقبلية للطاقة البديلة: تعمل الصين على تعجيل خطواتها في تنفيذ سياساتها المتعلقة بالطاقة، والمعتمدة بشكل رئيسي على تنويع الإمدادات للمحافظة على التوازن بين العرض والطلب. ويتمحور جهود الصين حول تنفيذ هذه الاستراتيجية في تنمية قطاعي الغاز الطبيعي والطاقة النووية من جهة، وزيادة مشاركة الطاقة البديلة من جهة أخرى، بما يرفع نصيبهما في هيكلية الطاقة الصينية.

وبشكل عام، تخضع بدائل الطاقة التي يمكن إضافتها إلى حزمة الطاقة في بلد ما لثلاثة محددات، أولها: الإتاحة التكنولوجية أو تحقق نسبة مشاركة محلية مقبولة. وثانيها: توافر الكفاءات البشرية، وأخيرا الجدوى الاقتصادية (١٧). فعلى سبيل المثال، تعد تكنولوجيات طاقة الرياح متاحة أمام جميع البلدان (النامية والمتقدمة)، ولا توجد محاذير عليها، سواء بالتصنيع أو الشراء (بالمقارنة بالطاقة النووية)، مع توافر إمكانية تنمية المشاركة المحلية وزيادتها، وأيضا إعداد الكوادر البشرية، هذا بخلاف أن تكلفة إنتاج وحدة الطاقة من الرياح تقل حاليا مع ارتفاع أسعار البترول (١٢٢ دولارا للبرميل) عن نظيرها الحراري.

ولقد شهد مستوى بناء المحطات النووية الصينية تطورات كثيرة في السنوات الأخيرة، وارتفع إلى ما كانت عليه الدول المتقدمة في سبعينيات القرن الماضي، حين شهد قطاع الطاقة النووية نموا سريعا في هذه الدول. ويتوقع أن تشكل سعة المولدات المركبة في المحطات الكهرونووية ٢٠٪ من إجمالي سعة المولدات الكهربائية المركبة في عموم الصين بحلول عام ٢٠٣٥. يأتي هذا كنتيجة للنقص في إمدادات الطاقة، إضافة إلى حوادث الإصابات في كثير من مناجم الفحم لتظهر كمؤشرات لتحذير الصين من أنها تسير حاليا على مدار بناء صناعة الطاقة بسرعة فائقة. هذا بخلاف تعرض الصين حاليا لضغطين كبيرين ناجمين عن الطلب الهائل

في مصادر الطاقة (١٨)، وبخاصة بشأن توقع أن الزيادة الضخمة في الانبعاثات الملوثة خلال العقدين القادمين سيكون مصدرها كلا من الصين والولايات المتحدة (١٩).

إن ارتفاع درجة حرارة الجو بمقدار درجتين أو ثلاث درجات، بحلول عام ٢٠٥٠، كفيل بانصهار جزء من طبقات الجليد التي تغطي القطبين الشمالي والجنوبي للأرض، وانصهار الجليد المغطى لقمم الجبال في بعض المناطق، مما سيؤدي لارتفاع مستوى سطح الماء في البحار والمحيطات، وإلى إغراق كثير من حواف القارات بما عليها من مدن ومنشآت (٢٠). بالإضافة لذلك، فإن الشواطئ والدلتا في كثير من دول العالم بما فيها مصر، وبنجلاديش، وإندونيسيا، والهند والصين وغيرها سوف تغمر بالمياه كنتيجة لزيادة منسوب مياه البحار، والمحيطات، وستلوث المياه الجوفية نتيجة زحف مياه البحار والمحيطات، بالإضافة لفقد كثير من الأراضي الزراعية لصلاحياتها نتيجة زيادة الملوحة.

على الطاقة وتدهور البيئة الطبيعية، لتجد أنه لا مفر من تعديل هيكلية الطاقة، وتغير تقاليدھا المتمثلة في الإفراط في الاعتماد على الفحم لتضاف إليه موارد طاقة بديلة أخرى.

إلا أن مثل هذه التحركات يجب ألا تجعلنا نتصور تغير أنماط الاعتماد على الفحم بين يوم وليلة. فبحسب دراسة الوكالة الدولية للطاقة، يتوقع عدم تأثر الفحم كثيرا بتغيير أنماط مصادر إنتاج الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠، فسيظل الفحم متربعا ومنفردا بالمركز الأول في إنتاج الطاقة في الصين. إلا أن مشاركة المصادر البديلة سوف يرتفع، وبخاصة طاقة الرياح والطاقة النووية. إذن، فالطاقة تمثل الأداة الرئيسية التي ستمكن الصين من مواجهة تحديات التنمية وزيادة السكان ورفع مستوى المعيشة. وإذا لم يكن هناك تطور مستدام في الطاقة، فلن تتمكن الصين من تحقيق تنمية مستدامة. ولهذا، ترى كل من الصين وغيرها من دول آسيا أن الطاقة من مصادر نووية تشكل خيارا ضروريا لتحقيق الاستدامة

## الهوامش:

١) محمد مصطفى الخياط، الطاقة البديلة ودورها في تأمين مصادر الطاقة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "البترول والطاقة .. اهتمامات عالم وهموم أمة"، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أبريل ٢٠٠٨.

2) International Energy Agency, IEA, "World Energy Outlook 2007: China and India Insights".

3) Daniel Rosen and Trevor Houser (May 2007), "China Energy: A Guide for the Perplexed", Peterson Institute for International Economics.

4) IEA, "World Energy Outlook 2007", op.cit.

5) International Energy Agency, IEA, "Key World Energy Statistics", 2007.

6) <http://www.windpower-monthly.com/WPM:WINDICATOR:1896351940>, accessed (15.05.08)

7) REN21, "Renewables Global Status Report 2006 Update", [www.ren.21net](http://www.ren.21net)

8) National Development and Reform Commission in China, NDRC, (Sept. 2007), "Medium and Long-Term Development Plan for Renewable Energy in China".

9) <http://www.un.org/arabic/climatechange/projects/china.shtml>, accessed (15.05.08)

10) John Deer (January 4, 2007), "Agriculture, bio-fuels and striving for greater energy independence", John Deere bio-fuels white paper on the realistic role US agriculture

11) Charlotte de Fraiture, Mark Giordano, Liao Yongsong: Biofuels and implications for agricultural water use, [www.iwen.cgiar.org/EWMA/files/papers/Biofuels%20-%20charlotte.PDF](http://www.iwen.cgiar.org/EWMA/files/papers/Biofuels%20-%20charlotte.PDF), PP3.-4

12) <http://www.beeaty.tv/index.cfm?method=home.con&ContentID=1697>

١٢- محمد مصطفى الخياط، الطاقة المتجددة ... تجارب أوروبية، مجلة السياسة الدولية العدد ١٦٨، أبريل ٢٠٠٧.

١٤- محمد مصطفى الخياط، السوق العالمي للكربون، مجلة التكنولوجيا والصناعة العدد ٢٢، أبريل ٢٠٠٧.

١٥- "Carbon Point 2006: Towards a Real Global Market", (Feb., 2006), <http://www.pointcarbon.com/Carbon Point>

16) NDRC, (Sept. 2007), op.cit.

١٧- محمد مصطفى الخياط (أبريل ٢٠٠٨)، تقنيات الطاقة الجديدة والمتجددة وإمكانات تطبيقها في المنطقة العربية، ورشة عمل: السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى تعزيز استخدامات الطاقات الجديدة والمتجددة، (تم إعدادها بتكليف من جامعة الدول العربية)، جامعة الدول العربية - القاهرة - مصر.

18) Zeng Wenxing, "The Role of Nuclear Power for a Sustainable Development in China", ILK-Symposium "Opportunities and Risks of Nuclear Power", ibid.

١٩- رضا عبد السلام، الطاقة النووية السلمية وأهداف التنمية المستدامة، مؤتمر "البترول والطاقة .. اهتمامات عالم وهموم أمة"، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أبريل ٢٠٠٨.

20) (ac-, <http://www.sternreview.org/>, 20) (accessed 20 June, 2007)





# الفساد في الصين

✻ خالد عبد الحميد ✻

كانوا من المسئولين أو الموظفين العاملين في مشاريع البنية التحتية وصفقات الأراضي وقطاع النقل. وتشير الدراسة إلى استخدام هؤلاء المسئولين أدوات غير شرعية، تصل إلى حد العنف، للحصول على أراض زراعية بأسعار منخفضة على أن يبيعوها بعد ذلك بأسعار أعلى. وقد اكتشف مسح، أجرته وزارة الموارد الأرضية في عام ٢٠٠٥ على ١٦ مدينة، أن نصف الأراضي المستخدمة من قبل رجال أعمال قد تم الحصول عليها بشكل غير قانوني. وطبقا لرئيس مكتب التنفيذ التنظيمي في الوزارة، فقد كشفت الحكومة عن أكثر من مليون قضية لحالات الملكية غير القانونية في الفترة بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٥ (٣).

ولا يختلف الحال في قطاع النقل، حتى إنه صدرت أحكام بالسجن على نصف كبار المسئولين عن هذا القطاع، وأدين بعضهم بالسجن مدى الحياة، مثال ذلك الحكم الذي صدر في أغسطس عام ٢٠٠٧ بالسجن مدى الحياة ضد هو شينج، نائب المدير السابق في قطاع النقل بمقاطعة يوننان جنوب الصين، والذي استخدم سلطاته ليتلقى رشاي بمبلغ يصل إلى ٤٠ مليون يوان، أي ٣,٣ مليون دولار أمريكي (٤).

وينتشر الفساد أيضا بدرجة كبيرة في القطاع التجاري. فحسب نشرة صادرة عن أكاديمية العلوم الاجتماعية، فقد ارتفعت قضايا الرشوة التجارية التي تتناولها المحاكم الصينية إلى ٤٤٠٦ قضايا خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٨,٢٪ عن الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٦. وقد تورط في قضايا الرشوة التجارية عدد من المسؤولين الكبار، من بينهم تشانج أن تشاو، الرئيس السابق لبنك التعمير الصيني، وليو ون جي، أحد كبار مسئولي وزارة المالية (٥).

أما القطاع المصرفي، فهو الآخر متخبط بالفساد، إذ ينبغي دفع رشاي (تصل إلى ٩٪ من قيمة القرض المطلوب) من أجل الموافقة على القروض البنكية. كما كشفت المؤسسات المصرفية في عام ٢٠٠٤ عن تبديد ٥٨٤ مليار يوان من الأرصدة المالية. وفي عام ٢٠٠٥، اكتشفت الجهات المختصة تبديد ٧٦٧ مليار يوان، وحكم

خلقت عملية الإصلاح والنمو الاقتصادي السريع في الصين مصالح جديدة، ومراكز قوة اقتصادية سعت لاستغلال الأوضاع الجديدة لصالحها. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى ما يتميز به الاقتصاد الصيني من اختلاط بين قواعد اقتصاد السوق وسيطرة الدولة على الاقتصاد. فالقطاع العام الصيني لا يزال يسهم بأكثر من ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يسيطر على الشركات الكبرى، ويحتكر الصناعات الرئيسية مثل الأعمال المصرفية، وتوليد الطاقة. كما تمتلك الدولة ما قيمته عدة تريليونات من الدولارات من الأصول الثابتة، وتتحكم في الأسعار الرئيسية، خاصة أسعار الأراضي وسعر الفائدة. وقد خلق هذا الوضع أرضية خصبة لنمو الفساد، بالإضافة إلى قصور النظام القانوني والقضائي، خاصة على مستوى المحليات، حيث يفتقر هذا النظام إلى الاستقلالية، والكفاءة في المراقبة والمحاسبة. ولهذه الأسباب، ينتشر الفساد في الصين في القطاعات التي لها ارتباط بالدولة، حيث يتغلغل في المحليات، والحزب الشيوعي، والقطاعات الحكومية، بل ويصل إلى المؤسسة القضائية.

وبذلك، يمكن القول إن الفساد في الصين ليس ظاهرة فردية، وإنما هو فساد مؤسسي منظم. وقد عكست بعض التقارير الدولية حجم هذا الفساد، حيث جاءت الصين ضمن الدول الأكثر فسادا في تقرير منظمة الشفافية الدولية، حيث احتلت المركز الـ ٨٧ من بين ١٥٨ دولة عام ٢٠٠٥، والمركز الـ ٧٠ من بين ١٦٣ دولة عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٧، صنّف التقرير الصين في المركز رقم ٧٣ من إجمالي ١٨٠ دولة (١).

من ناحية أخرى، احتلت الصين مركزا متأخرا في تصنيف البنك الدولي للدول، وفقا لمؤشرات الحكم، خاصة فيما يتعلق بمؤشر "حكم القانون"، حيث جاءت الصين في المرتبة الـ ١٢٤ من بين ٢٠٨ دول في هذه الفئة (٢).

## ارتباط الفساد بالمؤسسات الرسمية :

كشفت إحدى الدراسات الصادرة في عام ٢٠٠٦، والتي تناولت ٣٠٦٧ قضية فساد، عن أن نحو نصف المتورطين في هذه القضايا

شهر مارس ٢٠٠٨، أجريت المحاكمات الخاصة بواحدة من أسوأ فضائح الفساد في الصين، والتي حوكم فيها تشين ليانجيو، الزعيم السابق للحزب الشيوعي في شنغهاي بتهمة سوء استخدام أموال المعاشات (١٢).

### فساد المؤسسة القضائية :

ينتشر الفساد داخل المؤسسة القضائية، خاصة في الأقاليم والمقاطعات البعيدة، وترتبط الأشكال الرئيسية للفساد القضائي بشكل رئيسي إما بالرشوة الواضحة أو على الحالات الحساسة - بالتدخل من قبل الحكومة أو المسؤولين الحزبيين. وقد أظهرت بعض القضايا أن الفساد في السلطة القضائية يتسم بقدر كبير من الشمول والتنظيم

وتتضمن بعض الطرق الأكثر شيوعا للفساد في السلطة القضائية: اختلاق الأحكام بواسطة المال، وابتزاز الخصوم بالدفع لتقديم أو استبعاد دليل ما، وصنع قرارات مستندة على أوامر من الحكومة المحلية أو الحزب أو كبار المسؤولين القضائيين، بدلا من القانون أو الحقائق، واستبعاد أو تأخير أو رفض قبول قضايا، أو رفض تنفيذ قرارات المحكمة بشكل صحيح، وابتزاز رسوم من الوسطاء لتمرير القضايا إلى قضاة معينين، والمتاجرة بخدمات تطبيق القانون من أجل المكسب الشخصي، وأخذ رشاوى من المدعى والمتهم أو من كليهما، وتلقي قضايا المحكمة، واختلاس أموال المحكمة، والامتنال لطلبات المسؤولين المحليين، وشبكات الإجرام، والعشائر المحلية، والشبكات الاجتماعية أو المصالح الاقتصادية، وانتهاك سلطة القضاة لطلب تطبيق أعمال مصادرة ملكية، وطرد مستأجرين، أو تعويض عادل وحقوق عمل (١٣).

ومن أبرز مظاهر الفساد في المؤسسة القضائية ما عرف بقضية محكمة ووهان في محافظة هيوبي، حيث اتهم ٩١ قاضيا بالفساد في عام ٢٠٠٢، من بينهم نائب رئيس المحكمة العليا الإقليمية، واثنان من رؤساء المحاكم المتوسطة، ورئيسان من رؤساء المحاكم الأساسية. وقد أدين اثنان من نواب المحكمة السابقين بالفساد، وأرسل عشرة قضاة كانوا تحت إشرافهم إلى السجن. واكتشفت مجموعة مكونة من ١٣ عضوا اختلست ٤ ملايين يوان، بما يوازي ٥١٠ ألف دولار. وأدان التحقيق أكثر من ١٠٠ قاض ومسنول محكمة آخرين. ومؤخرا، تم التحقيق مع ٤٤ محاميا، اتهم ١٣ منهم بالرشوة (١٤).

وقد وصلت درجة انتشار الفساد في المؤسسة القضائية إلى وجود قناعة لدى الرأي العام بأن هذه المؤسسة تعد إحدى أكثر المؤسسات الحكومية فسادا. فقد كشف مسح ميداني على ١٢ ألف شخص في عشرة أقاليم، أجرته اللجنة المركزية للتفتيش والانضباط التابعة للحزب الشيوعي في أواخر ٢٠٠٣، عن أن المحاكم، مع الشرطة ووكلاء الأعمال، تعتبر من بين المؤسسات الخمس العامة الأكثر فسادا (٣٩ بالمائة قالوا إن الفساد في هذه المؤسسات الثلاث كان "خطيرا جدا") (١٥).

ويعود انتشار الفساد في المؤسسة القضائية إلى امرين، أولهما: درجة التسييس الكبيرة التي تتعرض لها المحاكم، وثانيهما: حرمان المحاكم من الاستقلالية الضرورية لعملها. وفيما يتعلق بالتسييس، فإن الجهاز القضائي مسييس من أعلى إلى أسفل، حيث يتم تعيين كل رئيس محكمة ونائب رئيس من قبل الحزب، وتمول المحاكم من قبل حكومات الأقاليم. وتعمل بيروقراطية المحكمة بنفس القواعد الإدارية التي تعمل بها بقية الإدارات الحكومية، مع

بالسجن على عدد كبير من أعلى المديرين التنفيذيين في أكبر البنوك الصينية وقد أظهر مسح ٣٥٦١ من موظفي البنوك والمشاريع المملوكة للدولة والشركات الخاصة وشركات سمسرة المساكن أن ٨٢٪ من المشاركين قالوا إن الفساد "واسع الانتشار" أو "واسع الانتشار جدا" في المؤسسات المالية (١٦).

وفي عام ٢٠٠٥ وحده، كشفت اللجنة الرقابية المصرفية عن ١٢٧٢ قضية جنائية، وأصدرت أحكاما تأديبية على ٦٨٢٦ من موظفي البنوك، بمن في ذلك ٣٢٥ من كبار المديرين. وطبقا لمدير عام النيابة الشعبية العليا، بي فينج، فقد شهدت كل أنواع المؤسسات المالية تقريبا حالات جنائية تتضمن قبول الرشوة مقابل تيسير القروض (١٧).

### الفساد في المحليات :

في ضوء نفوذ المسؤولين الرسميين في المقاطعات والبلدات والقرى، والذي يكاد يكون مطلقا، فإن الفساد ينتشر بشكل كبير في المحليات. وطبقا لبيانات النيابة الشعبية العليا، فقد تم التحقيق مع أكثر من ٤٢ ألف مسنول حكومي سنويا خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ بتهمة الفساد، حيث واجه ٣٠ ألفا منهم كل عام اتهامات جنائية (١٨). وفي مارس عام ٢٠٠٧، تم الكشف عن تسعة مسنولين كبار على مستوى الأقاليم والوزارات أدينوا بالفساد لنشاطاتهم في عام ٢٠٠٦. وكان ٤٠٠٤١ موظفا حكوميا قد أحيلوا إلى التحقيق بسبب الفساد والإهمال في ذلك العام (١٩).

وطبقا لنتائج الفحص السنوي التي أعلنتها وكالة الصين الوطنية للمراجعة (China's National Audit Agency)، فقد بلغ حجم الأموال العامة التي تم اختلاسها وتبديدها نحو ١٧٠ مليار دولار من الأرصدة العامة. وتتضمن الممارسات غير القانونية في هذا المجال المبالغة في أعداد الموظفين، وإساءة استغلال أموال خاصة، وجمع أجور غير قانونية (٢٠).

وتعتبر الممارسات التي يطلق عليها

"maiguan maiguan" (بيع وشراء التعيينات في الحكومة) من أكثر أشكال الفساد تفشيا منذ التسعينيات، خصوصا في المناطق الأقل تنمية. وبالرغم من أن الحكومة الصينية لا توفر بيانات كلية، فإن تقارير صحفية متكررة تشير إلى أن هذه الممارسة منتشرة في السلطات القضائية، وفي الحكومات المحلية، حتى إنه قد تورط ٢٥٦ من كبار المسؤولين المحليين في إقليم ميلونجيانج، من بينهم الحاكم، وخمسة من نوابه، في بيع وشراء تعيينات حكومية. وقد حقق الجاني الرئيسي في هذه الفضيحة أرباحا تصل إلى ٢٤ مليون يوان خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢.

وتتحدث العديد من التقارير الصحفية عن امتداد فساد المحليات إلى الحزب الشيوعي الحاكم، وعن المبالغ الكبيرة التي استولى عليها فاسدون من الحزب الشيوعي، حتى إن المسؤولين الأقل مستوى نسبيا يمكن أن يجمعوا ثروة تضم عشرات ملايين اليوانات. وعلى سبيل المثال، فإن أحد سكرتيري الحزب الشيوعي الصيني في مقاطعة جيانوى التابعة لإقليم سيشوان جمع ثروة تكونت من ٢٤ مليون يوان، وأخفى رئيس محلي للحزب في مدينة جنوبية ٣٢ مليون يوان عندما تم اعتقاله في عام ٢٠٠٦. وطبقا لإحصاءات اللجنة المركزية للانضباط والتفتيش، فإن الحزب الشيوعي يعاقب ما بين ١٣٠ ألفا و ١٩٠ ألفا من أعضائه كل عام بسبب جرائم فساد مختلفة منذ أوائل الثمانينيات (٢١). وخلال

لجنة حزبية تراقب كل درجة من درجات المحكمة. ويصدر القضاة القرارات في أغلب الأحيان بأمر اللجنة أو الحكومة، بعيداً عن حيثيات القضية القانونية. ولا يزال العديد من القضاة يفتقرون للتدريب القانوني الرسمي، والأغلبية منهم من ضباط الجيش المتقاعدين. وعندما لا يتمكن الحزب من التأثير على القضاة في قضية ما، فإنه يمكن أن يستخدم تأثيره على الشرطة من أجل عدم تنفيذ حكم القضاة. ومن ثم، يمكن تفسير ذلك التراجع الكبير في نسبة تنفيذ الأحكام. وعلى سبيل المثال، فقد تم تنفيذ ٤٠٪ فقط من قرارات المحكمة العليا الإقليمية (١٦).

والى جانب تسييس المحاكم، فإنها تعاني من عدم الاستقلالية، حيث تمارس الحكومات المحلية تأثيراً هائلاً على المحاكم - من خلال سيطرتها على التعيينات القضائية وتمويل المحكمة - للتعامل مع القضايا انطلاقاً من المصالح الاقتصادية والسياسية للحكومات والمسؤولين المحليين. وكما سبقت الإشارة، تدار المحاكم الصينية مثل البيروقراطيات الحكومية الأخرى، وتتبع طريقة عمل مماثلة. فتصنيف الرتب أو الأقدمية الإدارية، وليس المؤهلات والخبرة القضائية، هو الذي يقرر الهيكل الهيراركي في المحاكم. وعلى سبيل المثال، فإن لجان المحاكم، التي لها السلطة النهائية في تقرير الأحكام، تتكون من الأفراد ذوي الأقدمية الإدارية، بدلاً من أفضل المؤهلات القضائية (١٧).

#### تكلفة الفساد :

طبقاً لتقديرات هيو أنجانيج، أستاذ الاقتصاد بجامعة شينجهوا في بكين، فقد تسبب الفساد في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١ في خسائر اقتصادية بلغت ١٢٩٢ مليون يوان، أو ما يعادل ١٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للصين. وكان قطاع الخدمات المالية هو الأكثر تضرراً بسبب الفساد، حيث خسر ٥٤٧ ألف مليون يوان (٦,٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما تكبدت الصين ٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الإنفاق العام الزائف، وبلغت عائدات الخصخصة المتسربة ما يقرب من ٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتحملت الصين أيضاً خسائر تزيد قيمتها على ١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للتهريب (١٨).

من جهة أخرى، قدر تقرير حديث أن التكلفة المباشرة للفساد في الصين كانت عام ٢٠٠٢ نحو ٨٦ مليار دولار بنسبة ١٠٪ من الإنفاق الحكومي والصفقات، وهذا يقابل نحو ٣ - ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي. وبين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٥، كشفت وكالة الصين الوطنية للمراجعة اختلاس وتبديد ١,٢٩ تريليون يوان (١٧٠ مليار دولار أمريكي) من الأموال العامة (١٩).

وقد أشار بعض المحللين إلى أن تدفق نسبة كبيرة من الثروة في الصين - على الأقل ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً - إلى مجموعة صغيرة جداً من النخب يزيد من التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي في الصين ومن الشعور العام بالظلم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من التكاليف غير المباشرة للفساد التي تتمثل في خسائر الكفاءة، والتبديد، وتضرر البيئة، والصحة العامة، والتعليم، ومصداقية المؤسسات العامة الرئيسية، وهذه الخسائر غير محسوبة. وبصفة عامة، تدفع الصين ثمناً باهظاً يشكل دليلاً كافياً على أن ضريبة الفساد ليست نظرية. وعلى سبيل المثال، تقترب فاتورة كفاءة الصين للبنوك المملوكة للدولة - الضحايا الرئيسيين للفساد في القطاع المالي - من ٥٠٠ مليار دولار (٢٠). كما أشارت دراسة المسح الخاصة بالمناخ الاستثماري، التي

يقوم بها البنك الدولي، إلى أن ٢٧٪ من نحو ٤٠٠٠ شركة كانت لها أعمال في الصين في عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وصفت الفساد هناك بأنه "معوق رئيسي" أمام عملياتها التجارية. بينما أكدت ٥٥٪ من هذه الشركات في تقاريرها أنها دفعت رشاً إلى موظفين حكوميين و/أو شركاء، عمل محللين في سبيل تيسير إنجاز أعمال (٢١).

وفي ظل ندرة الموارد اللازمة لسلوك السبل القانونية، يلجأ عدد متزايد من ضحايا الفساد إلى إجراءات غير قانونية مثل الإضرابات، والمظاهرات، والاعتصام بهدف شد انتباه الرأي العام وأجهزة الإعلام. حتى إن بعض الضحايا يحملون نزاعاتهم إلى السلطات الإقليمية والمركزية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حاد في معدلات "الإخلال بالنظام العام" على مستوى الدولة بالكامل. وبينما سجلت وزارة الأمن الشعبي ٨٧ قضية فقط من قضايا الإخلال بالنظام العام خلال عام ١٩٩٢، فقد تضخم الرقم في عام ٢٠٠٥ بمقدار عشرة أمثال، فبلغ ٨٧ ألف قضية (٢٢).

#### التعامل الحكومي مع الفساد :

فضلت الصين التعامل مع الفساد وفق مدخل من الأعلى للأسفل، عن طريق إصدار قوانين وتوجيهات وتعليمات قاسية بشكل دوري لكبح الفساد في المستوى المحلي، بلغ عددها أكثر من ١٢٠٠ قانون وقاعدة وتوجيه ضد الفساد. وتقوم الحكومة بتدوير رؤساء الأقاليم الذين يكافحون الفساد، وتم تعيين مسؤوليين حكوميين مركزيين لترؤس لجان مكافحة الفساد الإقليمية، ووضع رؤساء لجان مكافحة الفساد في الوزارات والوكالات والمشاريع الرئيسية المملوكة للدولة، كما أرسلت فرق تفتيش إلى المحافظات والأقاليم للتفتيش على رؤساء الحزب الإقليميين (٢٣).

إلى جانب ذلك، أصبحت اللجنة المركزية للتفتيش والانضباط بالمشاركة مع لجان التفتيش والانضباط الإقليمية الـ ٢٥، هي "المحرك الأيديولوجي" للتعامل مع الفساد. وقد عملت اللجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي على وضع خطة خمسية ضد الفساد تجمع بين وسيلتي العقاب والمنع. وفي هذا الصدد، قال سكرتير اللجنة المركزية، هي جيوكيانج، لدى إعلانه الخطة إن جهوداً خاصة ستتركز على الحماية البيئية وتأمين الغذاء والدواء. كما تشرف وزارة الرقابة على التحقيقات الرسمية في قضايا الفساد التي تحال إلى المحكمة. وفي عام ٢٠٠٧، ترأس وزير الرقابة ماون المكتب الوطني لمنع الفساد (٢٤).

وقد قدم كبار الفاسدين إلى المحاكمة خلال السنوات القليلة الماضية، وصدرت أحكام بالسجن الطويل وأحكام بالإعدام. ومن أهم الأمثلة كان إعدام رئيس شركة الصين الدوائية الذي حصل على مليون دولار رشاً في الموافقة على أكثر من ألف نوع دواء مشكوك في فعاليتها (٢٥).

وفي إطار مكافحة الفساد في مجال القضاء، اتخذت محكمة الشعب العليا عدة تدابير، كما قامت في ٢٠٠٢ بتبني المحاكمات المفتوحة وفصل المحاكمات عن تنفيذ الأحكام والمراقبة، وتقييم القضاة، وإدخال تعديلات على قانون العقوبات بمد فترة السجن إلى ١٠ سنوات كعقوبة لإساءة استخدام السلطة القضائية (٢٦).

وبالرغم من هذه الترسات من القوانين، فإن البيانات الرسمية تشير إلى نوع من التساهل أو التراخي في مواجهة الفساد. وعلى سبيل المثال، فقد حصل نصف المدانين في قضايا فساد خلال السنوات الأخيرة على أحكام مؤجلة، ولذا فإن نسبة دخول مسؤول فاسد السجن تبلغ في الأغلب ٣ لكل مائة، وهو ما يجعل الفساد

للمغاية على المستويين التشريعي والتنفيذي، وهو ما يسمح باستمرار مشكلة الرشاوى فى هذا القطاع المهم (٢٩).

وقد أرجع بعض المراقبين التراخى أو التساهل الحكومى فى مواجهة الفساد إلى الخشية من أن يؤدى استخدام استراتيجية أكثر فعالية إلى تهديد الحزب الشيوعى الصينى. فمقاومة الفساد ستطلب إصلاحات سياسية صعبة مازالت بكين تتجنبها بشدة، مثل تقليل دور الدولة فى الاقتصاد، وزيادة استقلال القضاء، وتحرير أجهزة الإعلام، وكفالة حرية المجتمع المدنى. ومن ثم، فإن إجماع الصين عن تنفيذ هذه الإصلاحات سيؤدى إلى استمرار وجود الفساد، بل وانتشاره وتغلغه فى مؤسسات الدولة كافة.

إلى جانب ذلك، فإن الحزب الشيوعى، وليس عناصر نظام العدالة الرسمى، هو المسئول عن التحقيق فى معظم قضايا الفساد، حيث يحدد القضايا التى تحال إلى المحاكم وتلك التى يتم التعامل معها داخل إطار الحزب. وتظهر الإحصاءات أنه خلال عام ٢٠٠٦، عوقب ٩٧١٦٠ من أعضاء الحزب بسبب الفساد من خلال اليات الحزب، بينما قدمت ٢٣٧٣٣ قضية فقط إلى المحاكم (٢٨).

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك ثغرات فى التشريعات التى وضعت لمحاربة الفساد، مثال ذلك أن القوانين الحالية الخاصة بالرشوة التجارية ليست صارمة بما يكفى، كما أن العقوبات هيئة

## الهوامش :

- 1- Transparency International's Global Corruption Report 2007 [www.transparency.org](http://www.transparency.org)
- ٢- فريدريك وو، الصين تخسر معركتها ضد الفساد، [www.Project-syndicate.org](http://www.Project-syndicate.org)
- 3- Mixing Pei, Corruption Threatens China's Future, Carnegie Endowment for International Peace, Policy Brief 55, October, 2007.
- ٤- السجن مدى الحياة لمسئول صينى بتهمة الفساد، [www.arabic.people.com](http://www.arabic.people.com) 8/8/2007
- ٥- الصين تحتاج إلى قوانين وعقوبات أشد صرامة لمعالجة الفساد، [www.arabic.people.com](http://www.arabic.people.com) 10/23/2007
- 6- Minxin Pie, Corruption Threatens China's Future, op. cit.
- ٧- فريدريك وو، مصدر سابق.
- ٨- المصدر السابق.
- 9- [www.chinabalancesheet.org](http://www.chinabalancesheet.org)
- 10- Minxin Pie, Corruption Threatens China's Future, op cit.
- 11- Minxin Pie, Corruption Threatens China's Future, op. cit.
- ١٢- محاكمة الزعيم السابق للحزب الشيوعى فى شنغهاى بتهمة الفساد، صحيفة اليوم السعودية، ٢٢ مارس ٢٠٠٨.
- 13- Keith Henderson, The Rule of Law and Judicial Corruption in China: Half-Way over the Great Wall, Global Corruption Report 2007, Transparency International. [www.transparency.org](http://www.transparency.org)
- 14- Ibid.
- 15- Minxin Pie, Statement to the Senate Foreign Relations Committee, June 7, 2005. <http://www.carnegieendowment.org/files/PeiTestimony.050607pdf>.
- 16- Will Hutton, Power, Corruption and Lies, The Guardian, January 8, 2007, <http://www.guardian.co.uk/world/2007/jan/08/china.bookextracts>.
- 17- Minxin Pie, Statement to the Senate Foreign Relations Committee, op. cit.
- ١٨- فريدريك وو، مصدر سابق.
- 19- Matti Joutsen, Corruption with Chinese Characteristics. How Should the International Community Respond? Council on Foreign Relations, April 31, 2008.
- 20- Minxin pie, Corruption Threatens China's Future, op cit.
- ٢١- فريدريك وو، مصدر سابق.
- ٢٢- فريدريك وو، مصدر سابق.
- 23- Minxin pie, Corruption Threatens China's Future, op cit.
- 24- Matti Joutsen, Corruption with Chinese characteristics.. How should the International community Respond?, Council on Foreign Relations, April 3, 2008.
- 25- Matti Joutsen, op cit.
- 26- Keith Henderson, op cit.
- 27- Minxin Pie, The Tide Of Corruptions Threatening China's Prosperity, Op Cit.
- 28- Matti Joutsen, op cit
- [www.arabic.people.com](http://www.arabic.people.com), 23/10/2007.
- ٢٩- الصين تحتاج إلى قوانين وعقوبات أشد صرامة لمعالجة الفساد،

الصينية اسم سنكيانج الذى يعنى باللغة الصينية الحدود الجديدة، وهو السبب الذى دعا عددا من الباحثين للاستناد للاسم فى مجال توضيحهم إلى أن هذه المنطقة لم تكن جزءا من الصين من قبل.

وقد شهد الإقليم قتالا عنيفا بين سكانه الأصليين من المسلمين والأتراك والصينيين إلى أن تمكن الصينيون من السيطرة عليه عام ١٨٧٨، بعدها قام المسلمون بثورات عدة فى محاولة لتحقيق انفصال تركستان الشرقية كدولة مستقلة، ولكن لم يحققوا هدفهم هذا إلا خلال فترات قليلة تمثلت فى الأعوام (١٩٣٣-١٩٣٤) و(١٩٤٤-١٩٤٩) فقط (٢).

ويتمثل الهدف الأساسى للحركة الإسلامية فى الإقليم فى التخلص من الحكم الصينى ليقوموا دولتهم الأصلية تركستان الشرقية، وهو الهدف الذى ترفضه الصين رفضا باتا، ويعمل أبناء الإقليم على المطالبة به، والسعى لتحقيقه على الرغم من حجم التضحيات المبذولة. وقد كون أبناء الإقليم عددا من الحركات الانفصالية تتمثل فى منظمات عدة، منها المنظمات الأربع التالية (٣):

١- الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية: ويحمل أصحابها إطارا فكريا يميل إلى الفكر السننى التركى، وتتولى قيادة التمرد ضد السلطات الصينية. وهى المنظمة التركستانية الوحيدة التى اعتبرتها الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢ منظمة إرهابية.

٢- مؤتمر شباب الأيجور الدولى: وهو حركة تعمل من الخارج، حيث تأسست عام ١٩٩٦ فى ميونخ فى ألمانيا، ورئيسها الحالى دولفون عيسى ويعد أحد المطلوبين فى الصين. وهى حركة قوامها الطلاب والشباب من المهاجرين من تركستان الشرقية بعد عام ١٩٨٥.

٣- المركز الإعلامى لتركستان الشرقية: وهو حركة تعمل أيضا من الخارج، حيث إن مقرها ميونخ فى ألمانيا ويديرها عبد الجليل قراقاش، وتصدر جريدة أسبوعية باسم أوجفون.

٤- منظمة تحرير تركستان الشرقية: وأسستها عام ١٩٩٩ بعض الشباب الأيجورى ويرأسها حاليا محمد أمين المهاجر إلى تركيا.

تعد الحركات الانفصالية فى القارة الآسيوية أحد المصادر الأساسية لتهديد الأمن والاستقرار السياسى بها، وهى المشكلة التى تعود بصورة أساسية إلى التركيبة السكانية لدول القارة التى تشهد تنوعا شديدا إثنيا ووطنيا ودينيا.

وتعد الحركة الانفصالية حركة سياسية تعبر عن مطلب مشترك لجماعة من الناس لتحقيق هدف أساسى يتمثل فى التغيير الكلى لجوهر النظام القائم بطريقة تتيح لهم الاستقلال عن هذا النظام، وتكوين نظام آخر خاص بهم يتفق مع أهدافهم ونظامهم للقيم وسلوكهم الجمعى، وذلك من خلال وسائل عدة تتراوح بين السلم والعنف. وتتعدد الأسباب التى تنفع هذه الحركات للانفصال ما بين أسباب عرقية، أو سياسية، أو دينية، أو ثقافية، أو لغوية، وقد يتوافر فى الحركة عامل منها أو مجموعة من العوامل (١).

وفى هذا الإطار، تواجه الصين مطالب ملحّة بالانفصال فى منطقتى سنكيانج (تركستان الشرقية) والتبت الواقعتين فى أقصى غربى الصين، وهما نموذجان لحركات انفصالية يعد البعد الدينى العنصر المحرك للأولى، والبعد القومى العامل الأساسى للثانية.

#### أولا- قضية سنكيانج:

المتبع لتاريخ انتشار الإسلام فى الصين يعلم وصوله إليها فى مرحلة مبكرة. إذ يذكر التاريخ فتوح القائد قتيبة بن مسلم والى خراسان وبلوغه تخوم الصين فى عام ٩٦هـ. كما عرض مشاهير الرحالة أمثال ماركو بولو وابن بطوطة لدور التجار المسلمين فى نشر الإسلام بها، خاصة فى المناطق الساحلية. ومع مرور الزمن، تزايد اندماج المسلمين مع الصينيين واتخذوا عاداتهم وملابسهم فى عهد أسرة مينج. غير أنه ومنذ أن حكمت أسرة مانشو عام ١٦٤٤، اشتدت وطأة حكمها على المسلمين فثاروا عليها ثورات عديدة.

وتعد تركستان الشرقية من أكبر ولايات الصين التى تقع فى شمالها الغربى، وتشغل مساحتها ١.٦ كم ٢، أى نحو سدس مساحة الصين، ويتركز بها مسلمو الصين وهم الأيجور، وينتمى نحو ٧٠٪ منهم إلى الجنس التركى. وقد أطلقت عليها الحكومة



وبجمع هذه المطالبات الأربع أن توسعها من الشبكات الذين درسوا في المدارس الصينية في تركستان الشرقية ثم هاجروا منها عام ١٩٨٥. وفيها عدا النشطة الأولى. فإن الباقي ليست لهم صفة إسلامية كسرة تؤهلهم لقيادة جماعة إسلامية أصولية. الأمر الذي يجعلهم كجماهير منظمة العفو الدولية خاصة النوعين الثانية والثالثة ممنوعين سياسيين نعتلان من الخارج من أجل التهديد بالانتهاكات الصينية لحقوق الإنسان في الإقليم. فضلا عن المطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال (١).

هذا وقد أعطت الحركات الإسلامية في دول آسيا الوسطى دفعة معنوية هائلة لهذه الحركات. وازداد قوتها عقب عام ١٩٩٦ مع ظهور نظام طالبان في أفغانستان الذي عمل جهيدا على تقديم الدعم اللام لها. وإن قل هذا الدعم الآن.

مؤلف الصين من الحركة الانفصالية في الإقليم:

نظر الدولة الصينية إلى الإقليم وما يحدث فيه على ضوء ثلاثة من الاعتبارات الجوهرية هي (٥):

الأهمية الجغرافية والاقتصادية للإقليم فالإقليم يعادل سدس مساحة الصين. ويشغل منطقة جغرافية استراتيجية. فضلا عن كونه بعد جسر الصين لوسط آسيا. وهو بذلك يلعب دورا في سعي الصين للحفاظ على بقودها ومصالحها الاقتصادية مع جمهوريات آسيا الوسطى من ناحية أخرى. يتمتع الإقليم بثروات متنوعة من الموارد المعدنية والاحتياطى المنزولى الضخم غير المستغل وبإمكانات زراعية بالاضافة الى ذلك. يشكل الإقليم أداة لها تساهم في دعم علاقات الصين مع دول العالم الإسلامي.

تحتسب الدولة الصينية من أن تسهم موافقتها على استقلال الإقليم في تشجيع إقاليم صينية أخرى على الاستقلال ويتعارض ذلك مع السياسة التي تسير الصين عليها منذ فترة من أجل تنفيذ فكرة الصين العظمى. حيث استعادت هونغ كونج، وماكاو، وتايوان. فضلا عن عدد من الجزر المتنازع عليها مع عدد من الدول الآسيوية المجاورة. مثل جزر سبراتشي، وباراسيل، ودياويو.

إن موافقة الصين على استقلال الإقليم بعد إيدانها بقيام دولة إسلامية على حدود الصين الشمالية الغربية. الأمر الذي يحمل معه عبء من المشكلات الخارجية الحادة، خاصة في حالة تحالف هذه الدولة المنتهجة مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وما لحويه من حركات إسلامية.

وتلجسها على هذه الاعتبارات الثلاثة، صاغت للصين سياسات عدة للتعامل مع الحركة الانفصالية بالإقليم. منها القرار رقم ١٩٩٠ الذي عرف بالتوجيه رقم (٧) نص القرار على عشرة أحكام واضحة التنفيذ تبدأ بحظر التعليم الإسلامي. ومنع النشاط النهي والاضهاد على الفصح والاعتقال والإعدام لمن يعارض الحكم الشيوعي أو يدعو لاستقلال الإقليم عن الصين. وقد بدأت الصين تنفيذها السياسية في أبريل ١٩٩٦. من خلال الحملة التي أطلقت عليها اسم بقوة ضد الجانحين (٦).

السياسات الصينية في السيطرة على الإقليم (٧):

تلجس الدولة لاتخاذ كافة الأساليب القانونية التي تحوز لها عناية خاصة كبيرة. أيا كان نوعها. مخالفة لسياساتها ضد سني تركستان الشرقية. حيث أعطت الصين بالفعل عددا من الامتيازات في القانون الجنائي الصيني. وهي الناحية التي نوهت

أ. ضم الشباب المسلم ممن هم دون السن القانونية ١٨ عاما من التعليم الديني مع معاقبة الدارسين والمدرسين بالاعتقال والجزاءات المالية. ومنع التعليم الإسلامي في غير المعاهد الحكومية.

ب. منع الشباب والنساء المسلمات من ارتداء المساجد والجماعات لاداء الصلوات والتعلم وحفظ القرآن. مع أن هذا الأمر مسموح به للمسلمين الصينيين في غير تركستان الشرقية. مع إجماع الشباب والطلاب على عدم الصوم في رمضان بتفهم الوجهات القومية واجبارهم على تناولها وطرد وحسن من بشه. ضياعه أما الفلاحون. فيجبرون على العمل في معسكرات السخرة لمدة شهر.

ج. عدم المساجد المجاورة للمدارس خشية من تردد الطلاب أو المدرسين عليها مع رفض بناء المساجد. وحظر رفع الأذان بمكبرات الصوت.

د. إلزام أئمة وخطباء المساجد بقراءة خطبة الجمعة من كتاب عنوانه الوعظ والتبليغ الجديد. وضعت الهيئة الصينية للإشراف على الشؤون الدينية الإسلامية عام ٢٠٠١. ولا يسمح لأي إمام بالخروج عن نصوصه.

هـ. مصادرة الكتب الإسلامية الواردة من الدول الإسلامية مع حرقها. ومنها كتاب ترجمة معاني القرآن الكريم باللغة الأيغورية المطبوع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة عام ١٩٩٥. هذا مع منع نشر المقالات الإسلامية في الصحف وإزاعتها في وسائل الإعلام.

و. إخضاع المدارس للمناهج التعليمية الصينية دون اعتبار للخصوصية الدينية والعرقية. مع منع استخدام الأحرف العربية في الكتابة.

ز. سحب آلاف المواقع الإلكترونية والأخبارية والمدونات والمواقع التي تسمح بتبادل التسجيلات مع أبناء الإقليم من المسلمين. ومعاينة من يفعل ذلك بتهم مطاطة. منها إنشاء أعمار الدولة. والتشهير. والتخريب.

من ناحية أخرى. اتجهت الدولة الصينية لخططة الإقليم من سكان الأصليين. حيث عمدت إلى تهجير الصينيين الهونيين إلى الإقليم تحت شعار الذهاب إلى الغرب أيها الشباب. وقد بلغ عدد هؤلاء المهاجرين نحو ٧,٤٢١,٩٩٣ نسمة بنسبة ٤٠٪ أما المسلمون الأيغور. فبلغوا ٨,٥٠٦,٥٧٥ نسمة بنسبة ٤٥٪ من جملة عدد سكان الإقليم البالغ عددهم ١٨,٧٦١,٩٠٠ نسمة عام ٢٠٠١ (٨). هذا مع إحلال المعارضين للحكومة والحزب الشيوعي في الإقليم بأنحاءهم بظهور الولاء للحزب. خاصة في المناصب العليا أما السكان المحليون. فلا تقاح لهم إلا فرص محدودة في العمل. فضلا عن طردهم من مساكنهم وأراضيهم إلى أطراف القرى والأراضي القاحلة.



السلمية بقدر الإمكان، حيث إن الوسائل العنيفة لا تتناسب مع ما يؤمنون به من مبادئ ومعتقدات تتمحور حول الديانة البوذية التي ترى في الزعيم، الذي يمثل الدلاي لاما (ويعنى بحر الحكمة)، الرمز الذي يجسد مبادئ البوذية التي يعد من أبرزها عدم العنف، واتباع طريق الكمال الأخلاقي بالانسحاب من الحياة، أو ما يسمونه "الانعقاد الجميل" (١١).

وتعود أساس القضية إلى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، عندما أضحت التبت محمية لأسرة المانشو الحاكمة في الصين. وفي القرن التاسع عشر، ونتيجة لعدد من الضغوط الخارجية الكبرى التي واجهتها الصين، ضعف نفوذها على التبت، مما شجع أهلها على التخلص من هذا النفوذ، وهو ما نجحوا في تحقيقه عام ١٩١٢، عندما تمكنوا من طرد الجنود والإداريين الصينيين منها. تمتعت التبت بعد ذلك بقدر كبير من الاستقلال حتى عام ١٩٥٠ - وهو العام التالي لتأسيس الدولة الصينية - حين اجتاحت الصين الإقليم في محاولة لتأكيد سيادتها عليه. وفي إطار الجهود التفاوضية التي تمت بين الطرفين في هذا الصدد، توصل الفريقان لاتفاقية عام ١٩٥١، التي تم بموجبها الاعتراف بسيادة الصين على التبت مع ترك إدارة الإقليم للدلاي لاما. لكن التوتر تصاعد في التبت عام ١٩٥٦ لرفض الدلاي لاما واتباعه الهيمنة الصينية على الإقليم، فكان أن شحذت الصين قواها لمهاجمة الإقليم، مما جعل الدلاي لاما يفر إلى الهند ومعه نحو ٨٠ ألفا من أتباعه، ولا يزال بها إلى الآن (١٢). ولا تزال القضية مثارة في إطار موقفين متعارضين، فضلا عن الموقف الدولي المعارض للصين، حيث ستنتم الإشارة لهذه المواقف الثلاثة فيما يلي:

#### موقف الدلاي لاما وأهالي التبت :

يتمثل هذا الموقف في رغبة أهالي التبت في الانفصال أو حتى تحقيق الحكم الذاتي للإقليم. ويرفض الدلاي لاما ما يطالب به خصومه داخل الكنيسة البوذية بإعلان الاستقلال من طرف واحد، وعليه فإنه يتمسك بسياسة النفس الطويل المتمثلة في التفاوض، تمسكا بروح المبادئ البوذية. وتوجد في الإقليم سبع منظمات انفصالية تبتية هي: مؤتمر شباب التبت، رابطة المرأة التبتية، طلاب من أجل التبت الحرة، حركة فو- تشو، سوم التبتية، الحزب الديمقراطي الوطني للتبت، الشبكة الدولية لدعم التبت، منظمة كتاب التبت. وقد أصدرت هذه المنظمات معا - عقب الأحداث التي اندلعت أخيرا في التبت - إعلانا أطلق عليه "إعلان حركة انتفاضة أهالي التبت"، حيث أشار الإعلان إلى أنها حركة عالمية للتبتيين داخل وخارج التبت، هدفها خلق أزمة للصين من خلال إثارة أهالي التبت وتنسيق تحركاتهم. وتعمل الحركة من هذا المنطلق على تقويض النظام العام وممارسة ضغط على الحكومة الصينية بمناسبة دورة الألعاب الأولمبية - التي ستبدأ فعالياتها في الصين في أغسطس ٢٠٠٨ - من أجل الاستقلال أو الحكم الذاتي (١٣). وتعد ثورة الرهبان البوذيين - التي تزامنت مع الذكرى الثلاثين للإصلاح والانفتاح في الصين، والذكرى التاسعة والأربعين لانتفاضة التبت التي أدت لرحيل الدلاي لاما للهند - هي الثورة الأكبر من نوعها منذ عقدين من الزمان، حيث جاءت لتفتح مرة أخرى وبقوة سجل حقوق الإنسان في الصين. هذا وقد دعا الدلاي لاما المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، وأولاها الأمم المتحدة، إلى التدخل لإنقاذ التبت من القمع الصيني، واصفا ما يحدث بأنه إبادة ثقافية للتبت، ومن قبيل الإرهاب وذلك في محاولة من الدلاي لاما

وتتجه الدولة الصينية لمحاولة نشر الاستقرار بالإقليم من خلال تقوية ما يسمى "بمليشيات جيش الإنتاج والبناء" البالغ قوامه نحو ٣.٢٨ مليون جندي، وتحديث فصائل جيش التحرير الشعبي وتسليحه، مع العمل على وضع خطة مشتركة تتكون من مكاتب وإدارات الحكومة والدولة والحزب والأمن والجيش، ووحدات جيش التحرير الشعبي ومليشيات جيش الإنتاج والبناء لإعداد قوة عالية التجهيز والتدريب لقمع أي حركة أو أعمال عنف في الإقليم.

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن الإقليم أصبح يعرف بـ"سبييرا العظمى" نظرا لتحوله لمعسكر من معسكرات السخرة لآلاف من السجناء السياسيين، فضلا عن المجرمين، حيث يدير هذه المعسكرات جيش الإنتاج والبناء الذي يجبر الأفراد كعقوبة على العمل لصالح حكومة الإقليم لمدة تتراوح من شهر إلى ستة أشهر في السنة.

والجدير بالذكر أن الحكومة الصينية قد جعلت الإقليم حقلا لعديد من تفجيرات النوية منذ عام ١٩٦٤، الأمر الذي ساعد على انتشار أمراض السرطان والإجهاض وتشوه المواليد ومعااناة الأطفال من أمراض عدة. كما استغلت السلطات الصينية قلة الوعي الصحي والاجتماعي لأفراد الإقليم بترويج الكحول والمخدرات بثمن زهيد، وأحيانا بالمجان. ومن المستجدات الخطيرة في هذا المجال أن المخدرات جلبت معها مرض الإيدز لمناطق المسلمين. ففي نهاية عام ١٩٩٦، كان واحد من كل ٤ يتعاطون المخدرات يعاني إصابة إيجابية بالفيروس، حيث وصلت نسبة الإصابة به إلى ٣٠٪ في الإقليم.

وإذا كان كل ما سبق يمثل الإجراءات التي اتبعتها الصين في الإقليم في النطاق الداخلي، فقد اتبعت أيضا عددا آخر من الإجراءات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

فعلى الصعيد الإقليمي، تتجه الصين إلى التعاون مع دول آسيا الوسطى الإسلامية من أجل مواجهة التيارات الإسلامية، وذلك من خلال دعوتها لتشكيل منظمة شنغهاي للتعاون - التي أسست عام ١٩٩٦ - بالاشتراك مع روسيا وقازاقستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان. ويعد أحد أهداف المنظمة الأساسية - كما أوضحها إعلان بشيك - مواجهة ظواهر الانفصال القومي والتطرف الديني. وقد اتجهت دول المنظمة في قمة شنغهاي، المنعقدة بالصين عام ٢٠٠١، لإقرار اتفاقية تهدف للقضاء على الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى مع تأسيس مركز لمكافحة الإرهاب (٩).

وعلى الصعيد الدولي، اتجهت الصين لاستغلال حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لكي تصف الحركة الانفصالية بكونها حركة إرهابية، كما اتجهت - من ناحية أخرى - لتأييد الجهود الأمريكية في حربها ضد الإرهاب (١٠).

#### ثانيا - قضية التبت :

تشغل التبت مساحة ١.٢ كم<sup>٢</sup>، وتعد من المناطق المنعزلة التي تحاصرها الجبال وسط القارة الآسيوية وتحدها الصين من الشرق، وتركستان الشرقية من الشمال، وكشمير من الغرب، والهند من الجنوب. ويبلغ عدد سكانها نحو ٣ ملايين نسمة، منهم ربع مليون مسلم. وفي السنوات الأخيرة، قامت الصين بمد خط سكة حديد يصل المناطق الصينية بالتبت.

وتعد قضية التبت نموذجا لقضية أقلية قومية يسمى أصحابها للحصول على الاستقلال أو الحكم الذاتي بالوسائل السياسية

مع وقف التشويش والتخريب على الجهد الذى تقوم به الصين لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية. كما واصلت الصين تأكيداتها - على نحو واضح - بعدم قبول التنازل عن الإقليم (١٨). وفى هذا الإطار، تصاعدت مؤخرا اتجاهات جديدة فى الصين تردد أنه إذا كانت دورة الألعاب ستؤثر سلبا على وحدة أراضي الصين، فلتذهب الدورة إلى الجحيم. وهو بلا شك تعبير شديد الإيحاء.

وقد حثت الصين الدول المجاورة على عدم تقديم يد المساعدة للدلاى لاما واعوانه. ودعت الصين الهند مؤخرا إلى العمل على وقف الاحتجاجات التى يقوم بها التبتيون الذين يعيشون فى الهند بعد أن تحولت مدينة دارامالا الواقعة فوق مجموعة تلال فى شمال الهند - وهى مقر حكومة التبت فى المنفى - إلى بؤرة احتجاجات ضد حملة القمع الصينية فى التبت. وفى محاولة منها لاسترضاء الصين، حثت الهند الدلاى لاما على عدم القيام بأنشطة سياسية تضر علاقاتها بالصين (١٩).

#### استراتيجيات المجابهة :

عملت الصين على تأكيد هوية التبت الصينية عن طريق اتباع سلسلة متصلة من الإجراءات الساعية لإحداث تغييرات حقيقية فى الثقافة السياسية لأهل التبت لإضعاف ولائهم للدلاى لاما، فضلا عن تأسيس مجموعة من الكوميونات الزراعية وتحطيم نظام الرهينة (٢٠).

كما استخدمت قوات حرس الحدود الشدة ضد الأهالى وأطلقت النار على المشتبه فيهم، وتم اتخاذ إجراءات أمنية على طول حدود الصين مع نيبال لمنع أية اقتحامات حدودية من جانب الجماعات الساعية لانفصال التبت، وذلك فى إطار الأحداث الأخيرة.

#### الموقف الدولى :

تعد قضية التبت من القضايا التى لا يمكن غض الطرف عن بعدها الدولى، انطلاقا من رغبة الغرب الثابتة، خاصة الولايات المتحدة، فى العمل على تحجيم القوة الصينية، خوفا من صعود الصين، ودور الصين المتصاعد فى إفريقيا، وما تمثله من خطورة فى مجال سياستها الخارجية تجاه دارفور، وموقفها من احتلال العراق، ورفضها انفصال كوسوفو. يضاف إلى هذا تحالفها القوى مع روسيا ودول آسيا الوسطى فى إطار منظمة شنغهاى للتعاون. وعليه، فقد انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية للتحرك على عدة جبهات للدفع بانفصال التبت وتايوان وإقليم سنكيانج.

كونت وكالة المخابرات الأمريكية فى عام ١٩٥٥ جيشا للثورة المضادة فى التبت، وأقامت عددا من القواعد العسكرية خارج الصين لتدريب هذا الجيش. كما قام سلاح الجو الأمريكى خلال خمسينيات القرن الماضى بأكثر من ٧٠٠ رحلة فوق التبت لإلقاء الأسلحة والعتاد للمتمردين. وحسبما أشار الكاتب اليسارى الأمريكى مايكل بارنت، فإن وثائق الخارجية الأمريكية المفرج عنها للجمهور فى عام ١٩٩٨ تشير إلى أن المخصصات السنوية للحركة الانفصالية فى التبت خلال الستينيات من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بلغت ١,٧ مليون دولار سنويا للقيام بأعمال عنف مسلح ضد الصين خلال تلك الفترة.

وقد بلغت المخصصات الشخصية للدلاى لاما من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، منذ بداية الخمسينيات حتى نهاية السبعينيات، ما يقرب من ١٨٦ ألف دولار سنويا. وكان يفترض أن ينتهى دعم الولايات المتحدة الرسمى للحركة مع قيام العلاقات

استخدام لغة الغرب. ومن المعروف أن الدلاى لاما أسس حكومة التبت فى المنفى على أسس ديمقراطية، حيث شكل عام ١٩٦٠ هيئة منتخبة من ممثلى الشعب. وفى عام ١٩٦٣، أعلن مشروع دستور من أجل التبت المستقبلية. كما اتجه فى عام ١٩٩٠ لاتباع مزيد من الإجراءات الديمقراطية من خلال زيادة عدد البرلمانين ليصل إلى ٤٦ عضوا ومنحهم سلطة انتخاب مجلس الوزراء، مع اختيار ميثاق جديد للحكومة. من ناحية أخرى، تم تكوين جيش فى نيبال لشن هجمات مسلحة ضد الأراضي الصينية، كما تعاون الدلاى لاما مع الجيش الهندى ووكالة المخابرات المركزية، وأقام مكاتب تمثيل فى بعض الدول، ونظم مؤتمر شباب التبت والحزب الديمقراطى الوطنى للتبت، حيث اندمجت هذه التنظيمات معا لممارسة أنشطة انفصالية فى الخارج (١٤).

وتركز المطالب الحالية للقوى السياسية المختلفة للتبت فى ضرورة السماح بعودة الدلاى لاما للتبت، ومغادرة كل الصينيين للإقليم، مع إطلاق سراح كافة السجناء السياسيين. كما طالبت جمعية الصداقة بين التبت وسويسرا للجنة الأولمبية المنظمة لدورة الألعاب بالصين بالسعى لدى الصين لتنفيذ وعودها بإصلاح حقوق الإنسان، مع استبعاد الإقليم من طريق الشعلة الأولمبية، وهو المطلب الذى سعت المنظمات السبع لاستقلال التبت للضغط لتحقيقه من خلال الاحتجاجات الضخمة والهجمات العنيفة على بعض السفارات الصينية. ومن جانبه، فإن الدلاى لاما يحرص دائما على ترديد فكرة أنه لا يسعى لاستقلال الإقليم عن الصين بقر ما يرغب فى توسيع الحكم الذاتى لشعبه (١٥).

#### موقف الصين :

فى إطار الموقف الكلى العام الرافض الذى تتخذه الصين إزاء كافة القضايا الانفصالية، فإنها ترفض استقلال الإقليم أو حتى حصوله على حكم ذاتى، حيث ترى فى هذا الحكم مقدمة من شأنها تكريس الأهداف الانفصالية للإقليم، على اعتبار أن الدلاى لاما كثيرا ما نادى باستقلال التبت (١٦). وتتخذ الصين - فى سبيل حل مشكلة الإقليم - مجموعة من الإجراءات التى تتراوح ما بين الاحتواء والمجابهة.

#### استراتيجيات الاحتواء :

من أجل تأكيد تبعية التبت لها، اتجهت الحكومة الصينية لإنشاء شبكة طرق تربط التبت بالصين، مع دفع رواتب العاملين بهذه الشبكة، كما تتولى القيام بتعليم أبناء العبيد والأقنان بالإقليم. وتبج لتعريف التبت على أنه الإقليم الواقع فى جنوبها الغربى (١٧).

كما قبلت الصين مبدأ الحوار مع مبعوث الدلاى لاما. ومن المعروف أن الطرفين قد أجريا حوارا مطولا عام ١٩٧٩ عقب تولى نج شياو بنج الحكم فى الصين، حيث عرض الدلاى لاما بعد فشل عديد من الحوارات حلا وسطا مرحليا يتمثل فى جعل التبت إقليما ذا حكومة ديمقراطية على الطراز الغربى، ويصبح للإقليم الحق المطلق فى إدارة شئون التبتيين. أما بالنسبة للعلاقات الخارجية، فنشئوها الحكومة الصينية، فيما عدا المجالات الخارجية الأقل أهمية، مثل التجارة والتعليم، فيتولاها مكتب للشئون الخارجية، وهو المقترح الذى رفضته الصين تماما. وعقب اندلاع أعمال العنف الأخيرة فى الإقليم وتعرض الصين لكثير من الانتقادات من جانب منظمات حقوق الإنسان، أعلنت الصين فى ٢٥ أبريل ٢٠٠٨ استئناف لقاءاتها مع ممثل الدلاى لاما، بهدف حث الدلاى لاما على اتخاذ خطوات إيجابية لوقف الأنشطة الرامية لانفصاله عن الصين،

بينما نظمت في فرنسا والنمسا وهولندا وبلجيكا العديد من المظاهرات الصاخبة، احتجاجا على قمع الصين لأهالي التبت مع مطالبتهم بمقاطعة دورة الألعاب الأولمبية. وقد نددت منظمة العفو الدولية ومنظمة "الصحفيون بدون حدود" بالانتهاكات الصينية لحقوق الإنسان (٢٣).

وفي النهاية، فإن مشكلتي سنكيانج والتبت لا تنفصلان عن الدعوات التي تندلع من فترة لأخرى على الساحة العالمية لتؤكد المطالب الانفصالية، والتي كان آخرها اعلان استقلال كل من تيمور الشرقية وكوسوفا، مما سيكون له تداعياته على الحركات الانفصالية في اقاليم عدة من العالم. غير أنه من الملاحظ أن اهتمام الدول الغربية ومنظماتها الدولية بقضية التبت يفوق اهتمامها بقضية سنكيانج، ربما لأن الایجور يفنقرون لشخصية شهيرة مثل الدلاي لاما للدفاع عن قضيتهم في الخارج وتحفيزهم في الداخل. بالإضافة إلى نجاح الصين - لحد بعيد - في محاصرتهم بالقمع العسكري، والإجراءات القانونية المحكمة، وسد منافذ تقديم يد المساعدة الإقليمية لهم من الدول المجاورة. وعليه، يمكن القول إنه وعلى الرغم من أنه في كافة الحالات الانفصالية تكون الدولة هي الطرف الأقوى، والحركات المطالبة بالانفصال هي الأضعف، إلا أن الحركات الانفصالية لا تزال تعمل دون ملل على تحقيق هدفها. وهناك بشكل عام العديد من الأسباب لاستعصاء حل هذه النزاعات الانفصالية، نشير هنا إلى بعض منها:

- عنصر التضامن العرقي الذي أشار دونالدهور ویتز إلى أن له قوة هائلة في راب صدع الجماعات الانفصالية.
- إن المصالح التي تكمن خلف النزاع تعد بالنسبة لطرفي النزاع ذات أهمية قصوى لا يمكن التنازل عنها.
- إن التجربة الدولية في التعامل مع النزاعات الانفصالية لم تطرح إلى الآن إلا بدائل قليلة لحل النزاعات العرقية، لا يمكن تعميمها على كافة الحالات. ولا يوجد قانون ينظم الحقوق والنزاعات العرقية على المستوى الدولي، وبالتالي يتم التعامل مع هذه النزاعات الانفصالية كقضايا داخلية، على الدولة صاحبة المشكلة (والطرف الأقوى غالبا) حلها. وعادة ما تتجه الدولة صاحبة المشكلة للتعامل معها بما يتلاءم مع اعتبارات المصلحة القومية بالسعى للحفاظ على وحدة الوطن وعدم التنازل عن أي جزء منه، كما في حالة الصين.

الدبلوماسية مع الصين عام ١٩٧٩، إلا أنه استمر بعدها من خلال مجموعة من مراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية، حسب تقرير لوكالة نوفوستي الروسية في مارس ٢٠٠٨.

من ناحية أخرى، اتجهت وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية لجعل الدلاي لاما بمثابة "الأيقونة المقدسة"، في الوقت الذي تعتبره الصين منسقا سياسيا وليس رجل دين. ومن المعروف أن الدلاي لاما حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٩ بسبب دعوته لتحرير التبت عن طريق اللاعنف، وحصل على أكثر من شهادة دكتوراه فخرية تقديرا لرسالة السلام واللاعنف التي يحملها. وقد ألف الدلاي لاما أكثر من ٥٠ كتابا تحث على نشر مبادئ الحب والتسامح، كما منحه الكونجرس الأمريكي في سبتمبر ٢٠٠٦ أعلى وسام أمريكي مدني، وهو ميدالية الكونجرس الذهبية. ويمثل إقدام الولايات المتحدة على منح هذه الجائزة تجاهلا تاما لاحتجاج الصين على التدخل الخارجي في سياستها في ناحية تعتبرها شأنًا داخليًا محضًا.

وقد زار الدلاي لاما إسرائيل مرتين، الأولى عام ١٩٩٩ والثانية عام ٢٠٠٦ للمشاركة في إحياء الذكرى المئوية لهجرة رئيس الوزراء الأسبق ديفيد بن جوريون لإسرائيل كأول رئيس وزراء لها. وقد احتجت القنصلية الصينية في تل أبيب حينذاك على استقبال إسرائيل للدلاي لاما، ولم تشفع لها علاقاتها التجارية مع إسرائيل، التي تتفق مع السياسة الأمريكية العاملة على تفكيك الصين وإضعافها بقدر الإمكان (٢١).

وفي رد فعل دفاعي، أصدرت الصين تقريراً من وزارة الخارجية الصينية، رداً على تقرير حقوق الإنسان الذي تصدره الخارجية الأمريكية. شن التقرير الصيني هجوماً حاداً على ما سماه "السجل الخرب والصادم لواشنطن"، بدءاً من حرب أفغانستان والعراق، وصولاً إلى انتهاكات حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة، مروراً بالاعتقالات التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تحت مسمى مكافحة الإرهاب، واعتقال ٨٧ ألف مواطن أجنبي مع التنديد بالسجون التي أقامتها الولايات المتحدة في الخارج. وتعتبر هذه النبذة الهجومية على الولايات المتحدة مخالفة لسياسة الدبلوماسية الهادئة التي اتبعتها الصين مع الغرب على مدى العقود السابقة (٢٢).

من ناحية أخرى، اعتبرت روسيا المسألة شأنًا داخليًا للصين،

#### المصادر :

- (١) د. عبد العاطي محمد أحمد، نحو تعريف الحركة الإسلامية، في د. علا عبد العزيز (محرر)، الحركات الإسلامية في آسيا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨)، ص ٥-٨.
- Paul Wilkinson, Social Movement (London: Pall Mall Press Ltd, 1971) p 20-25.
- (٢) د. عبد الجليل طاشكندی (محرر)، المملكة العربية السعودية ودعم الأقليات المسلمة في العالم، (جدة: مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، ١٤١٢هـ-١٩٩٢)، ص ٨٠.
- (٣) www.uyguryari. Spaces.msn.com.
- (٤) www.maariponline.org.
- (٥) د. جمال زهران، الحركة الإسلامية في الصين.. التطور والاتفاق في د. علا عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٣٠٥-٣٠٦.

(6) [www.alyurt.com](http://www.alyurt.com).

(٧) المرجع السابق.

- [www.alkaheraneews.gov.eg](http://www.alkaheraneews.gov.eg).

- [www.amensty.org](http://www.amensty.org), [www.maaripon line.org](http://www.maaripon line.org).

- ود. ماجدة على صالح، *الحركات الانفصالية في القارة الآسيوية*، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الحادي عشر للدراسات الآسيوية - العلاقات الآسيوية - الآسيوية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٧-٨ مايو ٢٠٠٦)، ص ١٠-١١.

(٨) ويلاحظ أن الرقم الرسمي لعدد الصينيين المهجرين لا يشمل إلا المسجلين في مكتب الإحصاء لمقاطعة تركستان الشرقية، لأن جيش سنكيانج للإنتاج والبناء الذي يتولى مهمة توطين المهجرين الصينيين لا يعلن إلا عن الأرقام التي يتم توظيفها وتوطينها في الأجهزة والشركات الرسمية، بينما لا يتم الإعلان عن عدد من يعمل في مزارعها ومؤسساتها، وهو ما يجعل الباحثين يرجحون أن عدد المهجرين الصينيين يزيد على عشرة ملايين، وأن كثافتهم الحالية تفوق نسبة المسلمين الأيجور. وعلى ضوء هذا، يؤكد الباحثون أنه في كثير من مدن تركستان الشرقية تبدلت النسبة من ٩ أيجوريين وصيني واحد إلى نسبة ٩ صينيين وواحد أيجوري. أما في أورومجي - عاصمة تركستان الشرقية - فقد تحولت النسبة من ٨٠٪ أيجورا و٢٠٪ صينيين إلى ٨٠٪ صينيين و٢٠٪ أيجورا. كما بدأ التذويب السكاني الصيني يهدد مدينة كاشغر، التي كانت تعرف نظرا لمكانتها العلمية الإسلامية بنجاري الصغرى. ويبلغ عدد المهجرين الصينيين إلى تركستان الشرقية ما بين ٥٢ ألفا و٥٥ ألفا حاليا في السنة، بعد أن كان عددهم سنويا ٣٥٠ ألفا في عام ١٩٥٠، و٢٥٠ ألفا عام ١٩٦٥، حسبما أشار كتاب "سكان الصين في القرن الحادي والعشرين" الذي نشرته دار إحصائيات الصين في بكين عام ١٩٩٤.

(٩) عن الصين ومنظمة شنغهاي، انظر:

- [www.chinahuston.org/news](http://www.chinahuston.org/news).

- ود. ماجدة على صالح، *الحركات الانفصالية في دول آسيا الوسطى*، بحث مقدم إلى مؤتمر آسيا الوسطى والتنافس العالمي (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٧ نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ١٧-٢٠.

(10) [www.Islamon line](http://www.Islamon line).

(١١) لمزيد من التفاصيل حول التعاليم البوذية، انظر: جين هوب وبورن فان لون، *اقدم لك بوذا*، ترجمة إمام عبد الفتاح (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣).

(١٢) د. إبراهيم عرفات، *الدلائل لما الرابع عشر*، في د. ماجدة على صالح (محرر)، *عظماء آسيا في القرن العشرين*، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٠)، ص ٢٢٦-٢٢٩.

(13) [www.xinhuanet.com](http://www.xinhuanet.com).

(14) [www.egynews.net](http://www.egynews.net).

(15) [www.news syiarose.com](http://www.news syiarose.com).

(١٦) د. ماجدة صالح، *الحركات الانفصالية في القارة الآسيوية*، مرجع سابق، ص ١٣.

(17) [www.egynews.net](http://www.egynews.net).

(١٨) المرجع السابق.

(19) [www.tibet.net/av](http://www.tibet.net/av).

(٢٠) المرجع السابق.

(21) [www.rian.ru/world](http://www.rian.ru/world).

(22) [www.ynet.news.com](http://www.ynet.news.com), [www.freear abvoice.org](http://www.freear abvoice.org).

(٢٣) المرجع السابق.



المتحدة في قضايا الإرهاب، والمخدرات، وغسل الأموال، واسلحة الدمار الشامل(٢).

ولم يمنع ذلك ظهور نظريات وآراء تثير المخاوف من نهضة الصين. ففي أواخر التسعينيات الماضية، ظهر كتاب لمؤلف أمريكي يدعى ألستير جونستون عن "الواقعية الثقافية"، يدور حول الثقافة الاستراتيجية في تاريخ الصين، ويتتبع الحروب التي شنتها الإمبراطورية الصينية ضد جيرانها، كانت هي المعتدية فيها كلها تقريبا، وذلك رغم تعاليم كونفوشيوس التي تدعو إلى السلم وتعارض اللجوء إلى القوة والعنف. وينقل جونستون عن بعض الدراسات الأكاديمية أنه في الفترة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٥، دخلت الصين في ١١ أزمة سياسية، لجأت في ٨ منها (بنسبة ٧٢٪) إلى العنف والحرب، وأن هذه النسبة تفوق كل المعروف عن حالات العنف التي لجأت إليها أي من القوى العظمى الأخرى طوال القرن العشرين(٣). وقد انعكست هذه الأفكار في رؤية إدارة الرئيس بوش الابن للصين، حيث كان شاغلاها الاستراتيجي أوائل عام ٢٠٠٠ - وقبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ - واندلاع الحرب على الإرهاب - هو نهوض الصين كقوة منافسة يمكنها أن تتحدى الهيمنة الأمريكية مستقبلا، حيث اعتبرتها إدارة الرئيس بوش "منافسا استراتيجيا".

#### محددات العلاقات الصينية - الأمريكية :

بوجه عام، يحكم العلاقات الصينية - الأمريكية مجموعة من المحددات، لعل أبرزها أربعة:

١- الاحتياج الاستراتيجي Strategic Need، ويقصد بذلك وجود إدراك متزايد ومتبادل بين الطرفين بأهمية الطرف

تشكل العلاقات الصينية - الأمريكية نمطا غاية في التعقيد والتشابك، فلا يمكن توصيفها بأنها علاقة عدا، ولكن من الناحية الأخرى، لا يمكن وصفها بأنها علاقة صداقة. تتأرجح العلاقات الصينية - الأمريكية ما بين التعاون والصراع، بالغه أقصى درجات التوتر، مما يندر بحدوث مواجهة عسكرية بين الطرفين، في بعض الأوقات، ثم لا تلبث أن تحدث انفراجة، حيث تعود العلاقات إلى نمط التعاون، ويتم تبادل الوفود والزيارات رفيعة المستوى(١). ومنذ الزيارة السرية التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر إلى بكين في فبراير عام ١٩٧٢، جسدت الصين للرأي العام الأمريكي فكرة الشرق الغامض المليء بالأسرار والمؤامرات، بينما نظر إليها الساسة في إطار الحرب الأمريكية الباردة مع الاتحاد السوفيتي، حيث تم تبني وجهة النظر القائلة بتشجيع هذا العملاق على النهوض ليقفل الاتحاد السوفيتي، خاصة بعد حدوث الانشقاق الكبير بين الصين والاتحاد السوفيتي في منتصف الستينيات من القرن الماضي. وبينما تعددت النظريات والآراء المؤيدة لخطة إقامة تحالف سياسي أمريكي - صيني موجه ضد الاتحاد السوفيتي، فقد أكد الرؤساء الأمريكيون، بداية من عهد الرئيس نيكسون، أهمية علاقات التعاون مع الصين والتزموا جميعا بسياسة "صين واحدة".

غير أن تزامن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق مع نهوض الصين، أعاد طرح الرؤية الأمريكية القائلة إن الصين تمثل "تحديا" و"عدوا" محتملا، خاصة في ظل ظهور نظرية "صراع الحضارات". لكن إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون لم تتبن هذا الطرح، بل واصلت السياسة الأمريكية التقليدية تجاه الصين، وعمدت إلى اعتبار الصين "شريكا استراتيجيا"، يساعد الولايات

(\*) باحث في العلوم السياسية .

الصادرات الصناعية الصينية وعالية التقنية، الذي أغرق أسواق العالم ووضع الصين في المرتبة الأولى عالميا كأكبر دولة مصدرة للسلع، متجاوزة كل الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى. ولو استمرت معدلات النمو الحالية (٩٪ سنويا في المتوسط)، فإن الصين سوق تنتقل إلى دول الدخل المتوسط المرتفع بحلول عام ٢٠١٥، توطئة لانتقالها إلى دول الدخل المرتفع عام ٢٠٢٠ على أقصى تقدير (٦).

وتحتل الصين المرتبة الأولى عالميا في تعداد السكان، والثالثة في المساحة (بعد روسيا وكندا)، والمرتبة نفسها من حيث القدرات النووية (بعد الولايات المتحدة وروسيا)، ولا ننسى أن الصين هي إحدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

وحسب تقرير معهد استكهولم لأبحاث السلام الذي نشر في ٩ يونيو الماضي، فإن الصين تحتل المرتبة الثالثة عالميا أيضا في الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة وبريطانيا. ففي أواخر مايو ٢٠٠٨، أعلنت الصين أنها ستزيد إنفاقها الدفاعي بمقدار الخمس تقريبا هذا العام (٢٠٠٨) ليرتفع إلى ٤١٨ مليار يوان (٦٠,٢ مليار دولار).

وتقول الصين إن إنفاقها على الدفاع يزيد بمعدل أقل كثيرا من الزيادة في الإيرادات الحكومية، ويشكل ١,٤٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي بها، أي أقل من الإنفاق العسكري للولايات المتحدة أو بريطانيا أو الهند.

وقد برر رئيس الوزراء الصيني، وين جيا باو، هذه الزيادة في صيف ٢٠٠٧ قائلا: "إذا ما أخذنا بالحسبان حقيقة أن عدد سكان الصين يبلغ ١,٣ مليار نسمة، يعيشون في ٩,٦ مليون كيلومتر مربع من الأرض، لها ٢٢ ألف كيلومتر من الحدود، و١٨ ألف كيلومتر من الحدود البحرية، فسوف يتضح أن إنفاق الصين، سواء كان ذلك بالقيمة المطلقة أو النسبية، لا يزال يتلخّ خلف الكثير من دول العالم" (٧).

وفور الإعلان عن موازنة الدفاع الصينية لعام ٢٠٠٨، صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية، توم كيسى، بأن الولايات المتحدة ودولا أخرى تريد أن تعرف نيات الصين وأهدافها من زيادة الموازنة العسكرية. وقد حذر التقرير السنوى الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية من أنه: "توجد علامات استفهام كثيرة حول مستقبل الصين، ولا سيما ما يتعلق بتوسع قوتها العسكرية، والطريقة التي يمكن أن تستخدم بها هذه القوة".

ويعتقد المخططون في البنتاجون بأن عمليات تطوير الجيش الصينى حاليا تهدف إلى مواجهة طويلة الأمد ضد الولايات المتحدة في آسيا والمحيط الهادى، وأن الجيش الصينى يعمل على تحديث عقيدته وتكتيكاته العملياتية، بالتخلي عن الاعتماد الكبير على الرادع النووى، وتطوير القدرة على توجيه ضربات هجومية حاسمة لمراكز القيادة والسيطرة والاتصالات، والحاسبات، ومجموعات حاملات الطائرات الأمريكية المتمركزة في المنطقة، والقواعد الأجنبية لحلف شمال الأطلسى، باستخدام الأسلحة التقليدية، مع تطوير نظم الدفاع السلبى والإيجابى ضد القوات الجوية، والأسلحة الهجومية الأمريكية البعيدة المدى في حال

الآخر واحتياجه له وإن اختلف معه، وربما يفسر هذا الأمر مستوى التعاون بعد كل خلاف تشهده علاقات البلدين.

٢- سيطرة المنظور أو الفكر الواقعى فى إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الآخر. وعدم الرغبة فى تقديم أية تنازلات. فالولايات المتحدة تضغط على الصين فى محاولة للتحكم فى صعودها، حتى لا يضر المصالح الأمريكية. والصين من ناحيتها ترفض فكرة الهيمنة الأمريكية وقيادة الأخيرة لشئون العالم، كما تترك الرغبة الأمريكية فى احتوائها. لذا، تسعى إلى الحفاظ على مصالحها فى مواجهة الضغوط الأمريكية.

تعكس علاقة الشد والجذب بين الطرفين التفاعل بين هذين المحددين. فالولايات المتحدة وإن كانت لا ترغب فى صعود الصين كقوة كبرى منافسة لها، فهى فى الوقت نفسه لا ترغب فى انهيار الصين. ورغم وجود خلافات كبيرة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هناك مصالح تجارية مهمة بينهما يسعى الطرفان للحفاظ عليها.

٣- تتأثر العلاقات الصينية - الأمريكية بتغير الإدارات الأمريكية، دون أن تتأثر بتغير القيادات الصينية. ومن الملاحظ أن معظم الإدارات الأمريكية بمجرد وصولها للبيت الأبيض تتبع سياسة متشددة تجاه الصين، منتقدة الإدارة السابقة لضعف سياستها، ثم لا تلبث أن تغير من موقفها.

٤- أما المحدد الرابع، فيتمثل فى تأثير العوامل الداخلية على العلاقات الصينية - الأمريكية. إن الإعلام والكونجرس الأمريكى، وكذلك جماعات حقوق الإنسان، كلها تلعب دورا فى الضغط على الإدارات الأمريكية لدفعها لاتباع سياسات متشددة تجاه الصين. ويتكرر هذا المشهد داخل الصين، فما يشهده المجتمع الصينى من تحولات جعل سياسة الصين الخارجية أقل اعتمادا على الاعتبارات الأيديولوجية وأكثر اعتمادا على اعتبارات المصلحة، ولذلك تؤثر القوى الاقتصادية بداخلها على سياسة الصين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (٤).

#### ماهية التحدى الصينى :

خلال النصف الثانى من القرن العشرين، اضطرت الولايات المتحدة إلى مواجهة أعداء ومنافسين فى مجال واحد، إما اقتصادى (اليابان - ألمانيا وغيرهما)، أو سياسى - عسكرى (الاتحاد السوفيتى السابق)، لكن الصين هى أول قوة عظمى فى القرن الحادى والعشرين ستحوّز القوتين: السياسية والاقتصادية معا (٥). ففي الصين، تجرى أهم تجربة تحديث اقتصادى منذ الحرب العالمية الثانية. فالصين، التى كانت تعتبر بلدا ناميا، تحولت خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة إلى عملاق صناعى وأسرع الاقتصادات العالمية نموا، كما تتحول الآن وبسرعة من بلد مصدر للسلع الرخيصة إلى عملاق استهلاكى يستورد كل شئ من الطاقة وخامات المعادن، حتى أجهزة التليفزيون والكمبيوتر الذى تتضاعف مبيعاته فيها كل ثلاث سنوات.

وتحتل الصين حاليا المرتبة الثالثة اقتصاديا بعد الولايات المتحدة واليابان، حيث تجاوز الاقتصاد الصينى نظيره الألمانى فى العام الماضى، وسوف يتجاوز نظيره اليابانى عام ٢٠١٥. كما تدعمت الصورة العالمية للاقتصاد الصينى فى ظل طوفان



## اندلاع مواجهة بين الطرفين (٨).

وكشف تقرير وزارة الدفاع الأمريكية في العام الماضي عن أن الصين طورت وسائل للتسلل والتحكم في شبكات الكمبيوتر فيما وصفه السنولون في وزارة الدفاع الأمريكية بأنه تهديد جديد وخطير. وأوضح التقرير أن التسلل إلى شبكات في وزارة الدفاع الأمريكية وغيرها من الوكالات الأمريكية، بما في ذلك مراكز الأبحاث، يبدو أنه انطلق من الصين. وإضافة إلى ذلك، تبين أن التسلل إلى شبكات الكمبيوتر في ألمانيا يتم عبر قرصنة صينيين أيضا، وهذا يتم يوميا، وكذلك في فرنسا وبريطانيا، طبقا لما ذكره البنتاجون. وحذر مستنولون في أجهزة الاستخبارات البريطانية المؤسسات المالية من أنها أصبحت هدفا لعمليات استغلال لشبكات الكمبيوتر تتم بتأييد من الدولة قادمة أيضا من الصين.

ومع ذلك، لم يقم تقرير البنتاجون المؤسسة العسكرية الصينية بتلك العمليات مباشرة، ولكنه ذكر أنها متماشية مع التفكير العسكري الأخير في هذا البلد. وقال ديفيد سيدنى، نائب مساعد وزير الدفاع لشئون شرق آسيا، إن فكرة الحرب الإلكترونية تثير قلقا متزايدا، وطالب الصينيين بتوضيح نياتهم، لأن الوسائل المستخدمة، والطريقة التي تتم بها عمليات التدخل، متماشية مع ما تحتاج إليه إذا كنت ستشن حربا إلكترونية، ونوعية النشاطات التي تنفذ متماشية مع كثير من الكتابات الآتية من المؤسسة العسكرية الصينية والمنظرين العسكريين الاستراتيجيين الصينيين.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية، أهم عدو محتمل للصين، لا تزال قادرة على استخدام قوتها العسكرية لتوجيه ضربات قاسية للصين، سواء على أطراف البلاد أو في العمق. ولذلك، يعتبر المستنولون العسكريون الصينيون أن التقدم الذي حققته الصين في مجال الحرب الإلكترونية، بالإضافة إلى مواهبها المتزايدة في تحييد الأقمار الاصطناعية المتخصصة في نقل المعلومات وغيرها من القدرات، هو جزء من تطوير قدرتها على شل العدوان المحتمل. كما أوضحت وزارة الدفاع الصينية أنها تسعى إلى تطوير قدرة هجومية برية تتمتع بإمكان الاختراق، بهدف نشرها بحلول عام ٢٠١٨، كما تعمل على تحديث القاذفات من طراز تى ١ وتى ٢ وتى ٥٢، وأكد خبراء عسكريون أن مثل هذه الأنظمة العسكرية في القرن ال ٢١ يمكنها أن تعمل بطيارين أو من دونهم، ويمكن أن تضم مزيجا من الصواريخ والقاذفات وأشعة الليزر. وفي غياب استراتيجيات أمريكية مضادة، يمكن للصين، عن طريق إدخال تقنيات عسكرية حديثة، موازنة التقدم العسكري الأمريكي التقليدي مع مرور الوقت. ولهذا، أوصى التقرير بعدد من التدابير السرية، لضمان تفوق القوة العسكرية الأمريكية على القدرات الصينية، من بينها الهيمنة على الأجواء، وامتلاك قدرات هجومية طويلة المدى، وتحسين العمليات الرئيسية والاستراتيجية (٩).

وقد أشار التقرير السنوي الذي نشره البنتاجون لعام ٢٠٠٨ إلى أن الصين عززت بنائها العسكري بمزيد من الصواريخ المتطورة، وأجهزة الليزر التي تعطل عمل الأقمار الاصطناعية ومنشآت تحت الأرض، وكلها تهدف إلى كسب صراع محتمل مع

تايوان. ويعتبر التقرير أن الاستعداد لأحداث محتملة في مضيق تايوان، بما فيها إمكانية التدخل الأمريكي في حالة نشوب أزمة، من أبرز دوافع الصين لتحديث قواتها العسكرية. ومن ناحيتها، جددت الصين تحذيرها لواشنطن من تزويد تايوان بالصواريخ مقابل وفائها بعدم استخدام أسلحة نووية ضد تايوان. واعتبرت مقابل المسألة التايوانية تدخل في صميم المصالح الخاصة بالصين، علاوة على اعتبارها مسألة داخلية بحتة. وتجدر الإشارة إلى تغير مفهوم الأمن القومي والإقليمي للصين بعد نهاية الحرب الباردة، وإعلان المفهوم الأمن الجديد الذي تبنت فيه الصين مبدأ الشراكة متعددة الأطراف لجهة إنشاء البيئة الأمنية، ورفض إقامة التحالفات، أو اللجوء إلى استخدام القوة.

من ناحية أخرى، عبر وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيس، عن رؤيته بأن الصين تشكل مصدر خطر استراتيجيا على المدى البعيد. وبينما ربط دعوته لتعزيز قدرة الردع النووي الأمريكي بحرص واشنطن الكبير على ما سماه احتمال وصول السلاح لجماعات أو دول مناهضة مثل إيران، إلا أنه بدا لافتا قول جيس: "إنه لا يستبعد أن تجد الولايات المتحدة نفسها مستقبلا في حالة صراع مع الصين"، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أنه من غير الحكمة استنفاد القوة العسكرية الأمريكية التي تخوض حربا في الوقت الراهن، من أجل الاستعداد لحرب قد تقع أولا تقع (١٠).

## الولايات المتحدة وخيارات مواجهة صعود الصين:

في دراسة نشرتها مؤسسة كارنيجي للأبحاث في يونيو ٢٠٠٥، طرح روبرت كاجان أربعة خيارات أمام الولايات المتحدة لمواجهة تحدى "صعود الصين، هي:

- الخيار الأول: استدراج الصين إلى حالة عداء متبادل تتطور بعد فترة من المعاناة الصينية إلى تحالف يعقبه السماح لها بدور شريك "إمبراطوري" في الساحة الدولية، ولكن بإنز أمريكي.

- الخيار الثاني: تشجيع النمو الاقتصادي الصيني وزيادة التجارة الدولية مع الصين، استنادا إلى قاعدة أن التجارة تمنع الحرب. ويقوم هذا الخيار على تقديم حفنة من الحوافز إلى الصين لتشارك في قيادة النظام الدولي بشروط الغرب وليس بشروطها.

- الخيار الثالث: هو تطوير الصين، باعتبارها دولة معادية، وإقامة سلسلة من التحالفات والقواعد العسكرية حول الصين، وإثارة كل أنواع المشكلات للصين من داخلها ومن حولها.

- الخيار الرابع: هو الانسحاب من آسيا، والسماح للصين بممارسة هيمنتها الإقليمية في القارة (١١).

وباستعراض هذه الخيارات، نجد أن الخيارين الأول والرابع مستبعدان تماما. الخيار الأول، ويعتبر تكرارا للطريقة التي حاولت الولايات المتحدة بها إدارة الصعود السوفيتي، غير منطقي في حالة الصين. فهي دولة قائمة في حدودها الحالية منذ أكثر من ألفي عام، ولم يعرف عنها أنها دولة توسعية، حتى في عهود عصرها الإمبراطوري، في حين كان الاتحاد السوفيتي السابق وريثا لتقاليد استعمارية، أخرجت روسيا، في الفترة

## دولار

والحقيقة أن اقتصاد الدولتين وصل إلى حد يجعل من انفصال أحدهما عن الأخرى، لى سبب وتحت أى ظرف من الظروف، أمرا شديدا الصعوبة وباهظ التكلفة. وكان توماس فريدمان، الكاتب الصحفي الأمريكى فى صحيفة نيو يورك تايمز، قد أطلق على هذا الوضع تعبير "التوأم السيامى"، إن تم فصلهما هلكا معا أو هلك أحدهما وعاش الآخر شبه هالك. فقد شجعت الولايات المتحدة الصين على استخدام عائدات صادراتها فى شراء بضائع من الولايات المتحدة أو الاستثمار فيها، وشراء سندات مالية لتحافظ على سعر الفائدة منخفضا، واستجابت الصين لأنها إن لم تفعل لتباطأ النمو الاقتصادى الأمريكى، ولانكشمت السوق الأمريكية فى وجه الصادرات الصينية. فالولايات المتحدة فى أمس الحاجة إلى الصين لتمول لها الدين القومى المتفاقم (نحو ٩ تريليونات دولار أوائل ٢٠٠٨)، والصين فى أمس الحاجة إلى الولايات المتحدة لتمول لها عملية النمو الاقتصادى الهائل الذى تحققه.

لكن هذه العلاقة غير متكافئة من حيث درجة استفادة كل طرف منها، الأمر الذى يعتبر عقبة فى سبيل تعزيز تطوير العلاقات الشاملة بينهما. وبرغم أن الطرفين قد حققا مكاسب لا بأس بها من خلال علاقات الاعتماد الاقتصادى المتبادل، لكن استفادة الصين واضحة نسبيا فى الوقت الحاضر، ويتجسد ذلك بصورة رئيسية فى الفائض التجارى الكبير لصالحها سنويا. وفى الجانب الاقتصادى، فإن اعتماد الصين على الولايات المتحدة يفوق بكثير اعتماد الأخيرة على الصين.

ولا تشعر الولايات المتحدة بالرضا عن مكاسبها من العلاقات التجارية الثنائية، وتحاول زيادة صابراتها إلى الصين وزيادة انفتاح السوق الصينية. وتتخذ الولايات المتحدة موقفا متشددا تجاه الخلافات التى تعانى منها العلاقات الثنائية من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، فإن التنمية الاقتصادية المتسارعة فى الصين زادت من قوة الجذب للسوق الصينية، مما يتوافق مع الأهداف الأمريكية طويلة الأجل فى أسواق منطقة آسيا والباسيفيك، ويؤثر ايجابيا فى الاستثمارات والصادرات الأمريكية فى الأجل القريب.

غير أنه من الواضح أن العوامل السياسية وغير الاقتصادية تتبوأ المكانة العليا دائما فى سياسة واشنطن التجارية تجاه بكين، وبعض الخلافات التجارية يكون من الصعب إيجاد حلول لها بسبب تأثير العوامل غير الاقتصادية. لكن برغم حدوث خلافات تجارية متكررة، إلا أن الطرفين يتوصلان إلى تفاهم بشأنها فى نهاية المطاف. ففى ظل تأثير العلاقات الاقتصادية ونمو علاقات الاعتماد المتبادل المستمر بين الدولتين، فإن التعاون الاقتصادى والتشاور قد أصبحا تيارين لا يمكن وقفهما (١٤).

## ٢- خيار الاحتواء والتطويق العسكرى :

إن إنشاء شبكة من العلاقات المتداخلة بين الصين والولايات المتحدة له مثالبه مثلما له مغانمه. ففى حين أن مثل هذا التطور قد يدفع الصين إلى تغيير سلوكها فى جبهة ما، فإنها ستقيد الولايات المتحدة وتعرقل مرونة السياسة الأمريكية بطريقة مماثلة.

الممتدة بين عهد بطرس الأكبر فى أوائل القرن السادس عشر وعهد ستالين فى نهاية الحرب العالمية الثانية، من المنطقة المحيطة بموسكو حتى وسط أوروبا.

وبينما واجهت روسيا دولا ضعيفة على حدودها، واعتمدت على سياسة التخويف، فإن المعادلة الاستراتيجية فى آسيا مختلفة تماما. فإذا كانت الصين تزيد من نفقاتها العسكرية، فهى بالكاد أكبر من ميزانية اليابان العسكرية، وبالطبع فهى أقل بكثير من الميزانيات العسكرية المشتركة لكل من اليابان والهند وروسيا، وكلها على حدود الصين. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك الهند وروسيا أسلحة نووية (١٢)، ولا تحتاج اليابان إلا إلى قرار سياسى لامتلاك هذه الأسلحة.

أما الخيار الرابع، وهو انسحاب الولايات المتحدة من آسيا، فهو مستبعد أيضا فى ضوء حجم المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية التى تربط واشنطن بالقارة الآسيوية، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على الأقل. فالولايات المتحدة، التى تقدم ٢٨٪ من إجمالى الناتج الاقتصادى العالمى، لا تستطيع تجاهل التوقعات التى تشير إلى أن اقتصادات الصين والهند واليابان ستكون من بين أكبر أربعة اقتصادات فى العالم خلال الأعوام العشرين المقبلة. وتضم رابطة دول جنوب شرق آسيا ثلث سكان العالم، وربع ناتجه القومى، ونصف مخزونه من العملات الأجنبية. وتستورد الولايات المتحدة نحو ٤٠٪ من الصادرات الآسيوية. كما أن النهضة الاقتصادية فى شرق آسيا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات، وأغلبها أمريكى.

إن، يتبقى الخياران الثانى والثالث، أى الاندماج والتورط الاقتصادى مع الصين، والاحتواء والتطويق العسكرى لها. وللإشارة أن الولايات المتحدة تستخدمهما معا لكبح وتقيد سرعة انطلاق وصعود الصين نحو القمة الدولية، وهما يشكلان مزيجا غريبا بين عناصر التلاحم والتنافر (١٣) أو "الخل والعسل" لو استعرنا عنوان الكتاب الذى حرره ريتشارد هاس وميجان سوليفان بالعنوان نفسه، والصادر عن معهد بروكنجز عام ٢٠٠٠.

## ١- خيار الاندماج والتورط الاقتصادى :

منذ تبادل العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين، تشهد العلاقات التجارية بين البلدين تطورا مطردا، حيث بلغ حجم التبادل التجارى بينهما ٢٤ مليار دولار عام ١٩٧٩، ليزاد إلى ٦١٤,٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٩، منها صادرات صينية إلى الولايات المتحدة بقيمة ٤١٩,٤ مليار دولار، مقابل صادرات أمريكية إلى الصين بقيمة ١٩٥,٢ مليار دولار. وفى الوقت الحاضر، أصبحت الولايات المتحدة أول شريك تجارى للصين، فى حين أصبحت الصين ثانيا أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة، وبلغ العجز التجارى الأمريكى عام ٢٠٠٦ نحو ٨٤٢ مليار دولار و ٧٥٠ مليارا فى عام ٢٠٠٧. ويتم تمويل هذا العجز من الفائض التجارى للصين (بلغ ٢٢٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧). فمنذ اعوام، تستثمر الصين فى سندات الخزنة الأمريكية من خلال احتياطياتها من العملات الأجنبية التى بلغت رقما قياسيا وصل فى أواخر مارس ٢٠٠٨ إلى نحو ١٦٨٢ مليار

ولا يحتاج المرء إلا إلى ملاحظة الاقتراع السنوي المعتاد في الكونجرس بشأن العلاقات التجارية مع الصين، ليرى أن عملية التورط تعمل في الاتجاه العكسي أيضا، فهو يخلق حالة تبعية عكسية، ويجعل تغيير اتجاه السياسة الأمريكية تجاه الصين عملية مكلفة (١٥).

بالإضافة إلى ذلك، فإن الصين ليست دولة ديمقراطية ولا حليفة لواشنطن، وهي أشد ضخامة وتعقيدا من أن تستطيع الأخيرة التلاعب بها، تحقيقا لهدف استراتيجي أو اقتصادي (١٦).

كل هذا قد يشجع واشنطن على تبني الخيار الثالث، أي استراتيجية "الاحتواء والتطويق" التي يتحمس لها غلاة وصقور اليمين المحافظ، ورجال المجمع الصناعي العسكري الباحثون عن عدو يتيح لهم الاستمرار في سباق التسلح والميزانيات العسكرية الضخمة (١٧). وهناك مؤشرات على أن الولايات المتحدة ماضية فعلا في هذا الخيار، حيث أصرت واشنطن على تنفيذ مبادرة الدرع الصاروخية في الفضاء، وبدأت في نشر صواريخها في الأسكا لاعتراض أي صواريخ روسية أو صينية، وأقامت نحو ١٣ قاعدة عسكرية في دول آسيا الوسطى وأفغانستان القريبة من الصين. كما دفعت الولايات المتحدة اليابان إلى تعديل معاهدة الدفاع والأمن المشتركة لزيادة القوة العسكرية اليابانية. وأخيرا، نسجت الولايات المتحدة خيوط تحالف جديد مع الهند لإقامة "توازن قوى" جديد في آسيا بهدف احتواء الصين.

وقد كشفت صحيفة واشنطن تايمز في ٢٠ أبريل ٢٠٠٦ عن أن وزارة الدفاع الأمريكية تعمل على رفع القدرات العسكرية للقوات الأمريكية في المحيط الهادي، في إطار استراتيجية سرية لتقوية موقعها ومواقع الدول الحليفة لها، استعدادا لمواجهة التهديد الذي يشكله تطور الجيش الصيني، موضحة أن جزيرة "جوام" ستكون رأس الحربة في استراتيجية "تطويق الصين" التي تتضمن وضع حاملات طائرات نووية وقاذفات قريبا من أهداف في الصين وأخرى في آسيا. وكانت واشنطن قد سعت خلال السنوات الماضية إلى تحديث وتغيير مواقع قواتها العسكرية، حيث عززتها في منطقة آسيا - المحيط الهادي على حساب أوروبا - المحيط الأطلسي، كما أعادت تنظيم تحالفها العسكري مع اليابان، وعززت علاقاتها العسكرية مع الهند ودول أخرى في آسيا الوسطى وجنوب شرقي آسيا. وقرر الجيش الأمريكي نقل نحو ٨ آلاف جندي منتشرين حاليا في جزيرة أوكياناوا في جنوبي اليابان إلى قاعدة "جوام" بحلول عام ٢٠١٢، وتدريب جنود أمريكيين على تعلم اللغة الصينية. كما أرسلت البحرية الأمريكية سادس حاملات طائرات إلى المحيط الهادي، وقررت نشر ٥٢ غواصة هجومية (تحتوي كل واحدة منها على ١٥٠ صاروخ كروز)، أي ما يعادل ٦٠٪ من أسطولها في هذه المنطقة بحلول عام ٢٠١٠. ويتم استثمار مليارات الدولارات أيضا لاقتناء مقاتلات "إف ٢٢" الباهظة الثمن، وتطوير قاذفة جديدة تستطيع العمل على نطاق واسع. وبموجب الاتفاق، تعهد الأمريكيون واليابانيون بالتنسيق فيما يتعلق بنشر نظم صواريخ "باتريوت" و"إيه سي ٣" المضادة للصواريخ في اليابان في أسرع وقت.

ويأمل الأمريكيون في تحويل قاعدة جوام إلى مركز حيوي للقاذفات من نوع "ب ١٢" وطائرات الاستطلاع والدعم اللوجيستي، وبعض الغواصات "ترايندنت"، والصواريخ الباليستية، فضلا عن مقاتلات "إف ٢٢" التي سبقتها إلى الجزيرة غواصات نووية وطائرات مقاتلة من طراز "ب ٢". كما يتم الإعداد حاليا لاستقبال حاملات الطائرات في موانئ الجزيرة (١٨). وكجزء من اتفاق أمني بين واشنطن وطوكيو، ستقوم الأخيرة بدفع ٦,١ مليار دولار من تكلفة إسكان قوات المشاة الأمريكية في "جوام" (١٩).

وفي مايو ٢٠٠٧، كشفت وزارة الدفاع الأمريكية عن خطة استراتيجية جديدة تشير إلى أن "القوى الكبرى والناشئة بما فيها الهند وروسيا والصين، ستكون مهمة بالنسبة لأجواء الأمن الدولي في القرن الحالي. كما تشير الخطة إلى أنه من بين القوى الكبرى والناشئة، تتمتع الصين بالقدرة الأكبر على منافسة الولايات المتحدة عسكريا، وتلفت النظر إلى استمرار بكيين في سياسة الاستثمار في الصواريخ العابرة للقارات والصواريخ والأنظمة الدفاعية الجوية، وتوصي باتخاذ عدد من التدابير السرية، لضمان تفوق القوة العسكرية الأمريكية على القدرات الصينية.

وفي هذا السياق، يعتبر الخبراء الاستراتيجيون أن استعانة روح التحالف المتعدد الأقطاب بين روسيا والصين والهند - الذي لاحت بوادره خلال عام ٢٠٠٦ بتوقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية الصينية - الهندية، ثم إقامة محور للشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين - بمثابة إطار تحالف مواجهة يستهدف الولايات المتحدة. ويرى الخبراء أنه أبعد من تعاون صناعي تجاري عسكري مشترك، الأمر الذي يثير قلق الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة جنوب شرقي آسيا. وكان معهد الدراسات الاستراتيجية القومية الأمريكي ومعهد أميركان إنتربرايز، قد نظما مؤتمرا مشتركا للبحث في الدور الصيني في آسيا، وكيفية مواجهة الولايات المتحدة له، تركزت أعماله على ثلاث مسائل، هي: تزايد القوة العسكرية والاقتصادية للصين، ومواجهة دول جنوب شرقي آسيا لهذا الأمر، والدور الأمريكي المطلوب للتخفيف من حدة التقارب الصيني مع الدول الآسيوية. وخلص المؤتمر إلى أن التكتيكات التي يجب على الولايات المتحدة اعتمادها لمواجهة القوة المتزايدة للصين، إذا لم تكن تريد احتواءها، تتلخص في دعم إنشاء مراكز قوة أخرى، مثل الهند واليابان. ولعل هذا ما دفع الرئيس جورج بوش، في زيارته للهند في يوليو ٢٠٠٦، إلى توقيع اتفاق نووي معها لموازنة علاقات الاستراتيجية مع الصين وروسيا، وإلى التخلي عن إقامة تحالف آسيوي إقليمي واسع (٢٠).

وفي سبتمبر ٢٠٠٧، بحث زعماء الولايات المتحدة واليابان وأستراليا سبل ضم الهند لتكتلهم الثلاثي، واتفقوا على التعامل البناء مع الصين لتبديد مخاوفها من تحول قمتهم الثلاثية إلى تحالف لاحتوائها. وكان من المتوقع أن يحث القادة الثلاثة الصين علانية على أن تكون أكثر شفافية فيما يتعلق بتعزيز قوتها العسكرية. ولكن مسئول حكومي ياباني رفيعا قال إن تفاصيل المحادثات لن تكشف، وشدد على وجود تفاهم مشترك بشأن

استراليا واليابان على اتفاقية دفاعية غير مسبقة في مارس ٢٠٠٧، وتوصلت استراليا إلى اتفاقية مع الولايات المتحدة اعطتها حق الوصول إلى تكنولوجيا عسكرية غاية في السرية (٢١). ومن الملاحظ أن رئيس الوزراء الياباني دعا، خلال زيارته للهند في أغسطس ٢٠٠٧، إلى تكوين شراكة آسيوية تضم الدول الديمقراطية، وتشمل، إلى جانب اليابان، الهند والولايات المتحدة واستراليا، ولكنه استبعد الصين.

اهمية التعامل البناء مع الصين، وعلى عدم وجود خطط في الوقت الحالي لجعل هذه المحادثات الثلاثية تعقد بشكل منتظم.

وقد أبدت الصين شكوكا بشأن تطويقها إذا تم توسيع المحادثات لتشمل الهند، مثلما اقترحت اليابان، خاصة وقد شاركت سفن من استراليا واليابان وسنغافورة في مناورات حربية قادتها الولايات المتحدة والهند أوائل سبتمبر ٢٠٠٧ في خليج البنغال. كما عززت الدول الثلاث علاقاتها في ظل اتفاق

## المصادر :

- ١- خديجة عرفة محمد، العلاقات الصينية - الأمريكية، ص ٢٦٩، في كتاب "صعود الصين"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٧.
- ٢- جميل مطر، الحياة، ٢٦ يوليو ٢٠٠١.
- ٣- د. أحمد أبوزيد، الحياة، ١٧ أكتوبر ٢٠٠١.
- ٤- خديجة محمد عرفة، المصدر السابق، ص ٢٧٠.
- ٥- دانييل بورشتاين وأرنه دي كيزا، التنين الأكبر .. الصين في القرن الحادي والعشرين، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٧١، يوليو ٢٠٠١.
- ٦- أحمد السيد النجار، الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد ١٧٩، سبتمبر ٢٠٠٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- ٧- براكيثي جوبتا، جيش التنين، حصاد الأسبوع، الشرق الأوسط، ٣١ أغسطس ٢٠٠٧.
- ٨- كمال مساعد، الحياة، ١٣ مايو ٢٠٠٧.
- ٩- كمال مساعد، الحياة، ١٥ مارس ٢٠٠٨.
- ١٠- الجزيرة، ١٠ يونيو ٢٠٠٨.
- ١١- جميل مطر، الحياة، ٢٠ يونيو ٢٠٠٥.
- ١٢- هنري كيسنجر، الشرق الأوسط، ٢٠ مايو ٢٠٠٥.
- ١٣- جميل مطر، الحياة، ١ أغسطس ٢٠٠٥.
- ١٤- جميل مطر، الحياة، ٥ ديسمبر ٢٠٠٥.
- ١٥- توماس فريدمان، الشرق الأوسط، ٢١ يوليو ٢٠٠٥.
- ١٦- الصين والولايات المتحدة .. خصمان أم شريكان؟، ص ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، تحرير: ليوشيه تشنج ولى شى دونج، ترجمة: عبدالعزيز حمدي عبدالعزيز، المشروع القومي للترجمة، العدد ٤٧٨، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٣.
- ١٧- الخل والعسل .. الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، تحرير: ريتشارد هاس وميجان سوليفان، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ط ١، عام ٢٠٠٢.
- ١٨- ماجد الشيخ، الحياة، ٩ يناير ٢٠٠٧.
- ١٩- بلاين هاردين، الاتحاد الإماراتية، ٢٩ يناير ٢٠٠٨.
- ٢٠- كمال مساعد، الحياة، ١٣ مايو ٢٠٠٧.
- ٢١- الشرق الأوسط، ٩ سبتمبر ٢٠٠٧.



لواء أ.ح.م/مسعد الششتاوي أحمد

(١٩٣٧-١٩٤٥)، وحرب التحرير (١٩٤٥-١٩٤٩).

ومنذ تأسيس الصين الجديدة في عام ١٩٤٩، شهد جيش التحرير الشعبي الصيني تطورا من قوات برية منفردة إلى قوات مسلحة مركبة تضم القوات البحرية والجوية والفنية المزودة بأسلحة متقدمة.

وتضم المناطق العسكرية لجيش التحرير الشعبي الصيني منطقة بكين العسكرية، ومنطقة شنيانج العسكرية، ومنطقة جيانا العسكرية، ومنطقة قوانجشيتو العسكرية، ومنطقة تشنجدو العسكرية، ومنطقة لانتشو العسكرية، إضافة إلى وحدات حامية جيش التحرير الشعبي الصيني (حامية بكين - حامية شنغهاي - حامية تيانجين - فوج الحرس المركزي).

#### الإنفاق العسكري الصيني :

لا يوجد رقم ثابت يشير إلى الأموال التي تنفقها الحكومة الصينية على الدفاع. لكن هناك العديد من المصادر التي تعطي أرقاما مختلفة حول هذا الموضوع. وتطبق الحكومة الصينية - وفقا لقانون الدفاع الوطني - الإنفاق العسكري المتوازي مع الدخل القومي، بحيث تزيد باستمرار نفقات الدفاع الوطني إلى حد مناسب على أساس التنمية الاقتصادية وزيادة الإيرادات المالية للدولة. ووفقا للمعلومات الرسمية الصينية، فقد ظلت القيمة المطلقة لنفقات الدفاع الوطني الصينية أقل مما لدى الدول المتطورة لمدة طويلة، ونسبتها منخفضة نسبيا قياسا على مجمل الناتج المحلي ونفقات الدولة المالية. ففي عام ٢٠٠٣، كانت نفقات الدفاع الوطني الصينية تعادل فقط ٥,٦٩٪ من نفقات الدفاع الوطني للولايات المتحدة، و ٥٦,٧٨٪ من النفقات نفسها لليابان، و ٣٧,٠٧٪ لبريطانيا، و ٧٥,٩٤٪ لفرنسا.

وعلى الرغم من التقديرات المختلفة، فإن الثابت أن الصين زادت بنسبة كبيرة من إنفاقها العسكري خلال الـ ١٥ سنة الماضية. وتتراوح التقديرات الرسمية الصينية، فيما يتعلق بأرقام الإنفاق

تشير الدلائل إلى أن القرن الحالي سيكون مسرحا لتفوق العملاق الصيني في كافة الميادين العسكرية منها والصناعية، وهو ما يعد مصدر قلق جدي لدول الغرب واليابان، وبصفة خاصة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى عادة إلى البقاء متفوقة لضمان تنفيذ سياستها الدولية دون عراقيل. ولعل الزيادة المستمرة والتطور المطرد للتخصيص العسكري الصيني يجعلان الطريق ممهدا لولادة حرب باردة جديدة، يكون قطباها الولايات المتحدة والمارد الصيني في هذه المرة، هذا على الرغم من التصريحات المطمئنة من جانب بكين.

ومما يزيد من القلق الدولي قيام العملاق الصيني في يناير ٢٠٠٨ بتجربة لسلح مضاد للأقمار الصناعية لتصبح بذلك البلد الثالث بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، الذي يسقط جسما في الفضاء على بُعد مئات الكيلومترات، حيث اعتبرت الولايات المتحدة - على لسان نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني بعدها مباشرة - أن هذه التجربة، إضافة إلى قيام الصين ببناء سريع لقواتها العسكرية يتناقضان مع الهدف المعلن لتنمية سلمية. ولا تدخر الولايات المتحدة أي مناسبة لاتهام الصين بإخفاء حقيقة النفقات المخصصة للدفاع.

#### جيش التحرير الشعبي الصيني:

وقيل أن تتعرض للقوة العسكرية الصينية والتخوف الأمريكي من قدرة الصين العسكرية مستقبلا، نرجع بخلفية تاريخية سريعة حول جيش التحرير الشعبي الصيني. فهو جيش الشعب الذي أسسه وقاده الحزب الشيوعي الصيني، وتقع على عاتقه مهمة مقدسة، وهي صيانة سيادة الصين وسلامة أراضيها وحمايتها من العدوان الخارجي. فقد تأسس جيش التحرير الشعبي هذا في أول أغسطس عام ١٩٢٧، واجتاز مراحل الجيش الثوري للعمال والفلاحين الصينيين، وجيش الطريق الثامن، والجيش الرابع الجديد، وحمل اسمه الحالي في أكتوبر عام ١٩٤٦، وشارك في حرب الثورة الأرضية (١٩٢٧-١٩٣٧)، وحرب المقاومة ضد اليابان

(\*) زميل كلية الحرب العليا، أكاديمية ناصر العسكرية العليا.

العسكرية البرية والبحرية حماية هذه الممرات المائية والإمدادات النفطية. ومثل هذه الخطوة ستجعل البحرية الصينية أول بحرية تتنافس مع البحرية الأمريكية للسيطرة على البحار منذ انتهاء الحرب الباردة.

### طبيعة التطوير والتحديثات فى القوات الصينية المسلحة :

يقوم التطوير والتحديث للقوة العسكرية الصينية على النقاط الأساسية التالية (وذلك طبقا لما جاء بالكتاب الأبيض الصادر عن المكتب الإعلامى التابع لمجلس الدولة الصينى بعنوان "الدفاع الوطنى الصينى فى عام ٢٠٠٤"):

١- خفض أفراد الجيش بمقدار ٢٠٠ ألف جندي، والهدف من هذا الإجراء تحسين الهياكل ورفع النوعية على حساب الكمية (الكيف وليس الكم)، وتحسين النسبة بين الضباط والجنود، وتحسين نظام القيادة والسيطرة، وتقليل حجم السلاح البرى، وزيادة السلاح البحرى والجوى، وتعميق إصلاح نظام الدعم اللوجيستى المشترك.

٢- تقوية بناء الأسلحة البحرية والجوية ووحدة المدفعية الثانية، بينما يتم الاهتمام ببناء السلاح البرى باستمرار، سعيا وراء التنمية المتناسقة لهيكل قوات العمليات، ورفع قدرة السيطرة على السيادة البحرية والجوية، وقدرة الرد الاستراتيجى.

٣- تسريع عملية تطبيق المعلوماتية: فى إطار ثورة المعلومات، يقوم جيش التحرير الشعبى باعتبار هذا الأمر موضوعا استراتيجيا رئيسيا، حيث جرى إيجابيا بحث وتطبيق بناء المعلوماتية بأسرع وقت ممكن.

٤- تنفيذ البرنامج الاستراتيجى لتدريب الأفراد، والهدف منه الحصول خلال عشر سنوات إلى عشرين سنة على كوارى من ضباط القيادة الذين يستوعبون فن قيادة الحرب المعلوماتية، وبناء الجيش المعلوماتى، وكوارى من أركان الحرب الماهرين فى التخطيط، خاصة فيما يتعلق بمسائل العمليات وبناء الجيش، وكوارى أو صف من العلماء القادرين على تنظيم ورسم الخطط الخاصة بتحديث وتطوير الأسلحة والمعدات والتجهيزات، والتغلب على المشاكل التكنولوجية الرئيسية، وكوارى من الخبراء المتخصصين المتقنين لخواص الأسلحة والمعدات الحديثة، وما يستجد منها، وكوارى من ضباط الصف البارعين فى استيعاب الأسلحة والمعدات واستخدامها.

٥- تكثيف التوريبينات المشتركة على مختلف المستويات والأسلحة لرفع قدرة العمليات المشتركة على ضوء الخصائص والأنماط الرئيسية للحرب الحديثة.

### التخوف الأمريكى من قدرة الصين العسكرية مستقبلا:

تعمل الصين من الناحية العسكرية حاليا على الاهتمام بعدد من الأولويات، منها: تطوير قدراتها العسكرية الجوية والبحرية (كما سبقنا الإشارة)، مع زيادة قدراتها الخاصة بالمراقبة والرصد والصواريخ المتطورة وأنظمة الأسلحة الحديثة. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الصين إلى تطوير صواريخها الباليستية العابرة للقارات (ICBMS)، وإضافة تصميمات خاصة بها لغواصات وطائرات روسية الأصل، وإلى أنظمة إطلاق صواريخ نووية من الغواصات

العسكرى، بين ٣٠ و ٣٥ مليار دولار سنويا، والتى يعتقد البعض انها ارقام اقل من الإنفاق الحقيقى للحكومة الصينية فى المسائل العسكرية.

وبينما يقدر عدد من المحللين أن يكون الرقم الحقيقى للإنفاق العسكرى الصينى يتراوح بين ٥٠ و ٦٥ مليار دولار سنويا، تتضمن عمليات الأبحاث والتطوير، يرى البنجاجون الأمريكى أن الرقم أكبر من ذلك أيضا، حيث يتراوح بين ٧٠ و ١٠٥ مليارات دولار سنويا. إلا أن هذا الرقم يبدو مبالغا فيه، وقد يكون مضطربا من قبل الولايات المتحدة لإثارة بلبلة حول قدرات الصين العسكرية وإنفاقها العسكرى.

وبالمقارنة بأرقام الإنفاق العسكرى الأمريكى، نجد أن موازنة الدفاع الأمريكية لعام ٢٠٠٦ بلغت نحو ٤٢٠ مليار دولار، أى ما يعادل الإنفاق العسكرى لجميع دول العالم مجتمعة، ولعل هذا هو السبب الذى يدفع الولايات المتحدة إلى التضخيم من قدرات الصين العسكرية حاليا، وذلك من أجل إيجاد هاجس عالمى، وأيضا من أجل تبرير تزايد الموازنة الأمريكية الدفاعية والعسكرية.

### مواكبة تزايد القوة العسكرية الصينية مع رخاء اقتصاد الدولة:

لطالما كانت الصين متحفظة من الناحية العسكرية، فقد كان الاهتمام الصينى ينصب بداية على الوضع الداخلى الاقتصادى والسياسى. لكن وبعد أن بلغ الاقتصاد الصينى مرحلة ضخمة وضعت فى مصاف الدول الكبرى من حيث أرقام الدخل والادخار والاحتياطيات الأجنبية من العملة الصعبة والتجارة الدولية، فلا بد أن تواكب القوة العسكرية الصينية الوضع الاقتصادى والسياسى للبلاد، وإلا فإن الصين ستخسر موقعها الاقتصادى الذى يحتاج إلى تدعيم عسكرى. وفى هذا الإطار، يذكر التقرير الأمريكى السنوى - الذى يرفعه البنجاجون إلى الكونجرس عن القوة العسكرية الصينية (٢٠٠٦) - أن صحيفة رسمية صينية نشرت مؤخرا موضوعا يقول: "إنه ينبغي على بكين أن تطور قوة عسكرية تتناسب مع مكانتها العالمية. وما دامت المصالح الاقتصادية والديبلوماسية الصينية تمتد عبر العالم، فإن مثل هذا التفكير الاستراتيجى مطلوب".

من هذا المنطلق، تسعى الصين إلى زيادة قوتها العسكرية، ليس طمعا فى السيطرة وبسط نفوذها فى آسيا بالدرجة الأولى بقدر ما هو حماية إمداداتها الحيوية الاستراتيجية، وأهمها على الإطلاق فى هذه المرحلة "النفط". فقد تفوقت الصين على اليابان فى عام ٢٠٠٣ لتصبح ثانيا أكبر مستهلك للمنتجات البترولية فى العالم بعد الولايات المتحدة. وتستورد الصين حاليا ٣٢٪ من حاجتها النفطية من الخارج، ومن المتوقع أن يتضاعف استيرادها للنفط ليصل إلى ٦٥٪ بحلول عام ٢٠١٠. هذا فيما تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تستورد الصين من النفط ستساوى فى عام ٢٠٣٠ ما تستورده الولايات المتحدة من النفط اليوم.

هذا التزايد السريع لحجم طلب الصين لطاقة ما وراء البحار يظهر مدى الأهمية القصوى والمحة لضمان الممرات البحرية لها، والتى تسيطر عليها الولايات المتحدة من مضيق هرمز فى الخليج إلى مضيق ملقا الذى يقع بين شبه الجزيرة الماليزية وسومطرة. لذلك، فمن بين أهداف الصين فيما يتعلق بتطوير جيشها وقوتها



من أى مكان فى المحيط الهادى

وفرض هيبتها كروسيا. ولاشك فى أن القلق الأمريكى والخوف سيزداد أكثر كلما ازداد انغماسها فى أتون الحروب والتشتت الذى سيفقدنا فى النهاية توازنها وسيطرتها العالمية، وعندما تكون الصين جاهزة لتبوء مركز مهم فى النظام العالمى الجديد.

وانطلاقاً مما سبق حول التخوف الأمريكى من قدرة الصين العسكرية، نعرض فيما يلى تقريرين للبنتاجون يتعلقان بالقدرات العسكرية الصينية، الأول عن عام ٢٠٠٧، والثانى عن عام ٢٠٠٨.

**أولاً- تقرير البنتاجون المرفوع إلى الكونجرس الأمريكى عن عام ٢٠٠٧ :**

اصدرت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" فى شهر يونيو ٢٠٠٧ تقريراً عن القدرات العسكرية للصين ضمن سلسلة تقاريرها السنوية المرفوعة إلى الكونجرس عن هذا الموضوع.

وقد ركز التقرير على قدرات الصين العسكرية فى ظل نهوضها كقوة سياسية واقتصادية ذات طموح إقليمى وعالمى. ويرحب التقرير فى مقدمته بما يسميه النهوض السلمى للصين وبضرورة مشاركتها فى النظام العالمى عبر تحمل المزيد من المسؤوليات. إلا أن التقرير يشكك فى نوايا القيادة الصينية مستقبلاً فى ظل جهودها الحديثة والرامية إلى تطوير ترسانة الصين العسكرية وقوتها الهجومية. ويعكس قلق وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) من القوة العسكرية المتنامية للصين، ولاسيما فى مجال الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، وسياسة الغموض وعدم الشفافية التى تلف موضوع الإنفاق العسكرى لديها.

ويرى التقرير أن الصين تعمل على تطوير وتحديث قدراتها العسكرية فى كافة المجالات وفى جميع الميادين. كما ينقل التقرير فى هذا الإطار القول: "إن الصينيين يتبعون استراتيجية عسكرية توسع حقل المعركة الحديثة بأبعادها: البرية والبحرية والجوية إلى الفضاء". ويعرب التقرير عن قلقه من تطوير الصين صواريخ باليستية جديدة عابرة للقارات من طراز "D.F. 31A" القادرة على إصابة أهداف فى الولايات المتحدة، ومن طرق تجاوز أنظمة الدفاع المضاد للصواريخ فى وقت تطور فيه واشنطن درعها المضاد للصواريخ. وقد أشار التقرير أيضاً إلى قيام الصين ببناء خمس غواصات جديدة من فئة "جين" القادرة على حمل صواريخ بعيدة المدى من الجيل الجديد.

ورأى أن الجيش الصينى فى طور التحول من جيش دفاعى إلى جيش هجومى. وفى هذا الإطار، يذكر التقرير أن بكين مشغولة بالتطورات العسكرية فى مضيق تايوان، ولكن القوات الصينية تعمل أيضاً على تحسين وتطوير قدراتها للانتصار فى النزاعات المحتملة على الموارد والأراضى. وفى هذا المجال، يؤكد أن تحليل المكسبات العسكرية للصين وعقيدتها الاستراتيجية يشير إلى أن بكين تطور أيضاً قدرات لمواجهة أحداث إقليمية أخرى.

وعلى الرغم من أن التقرير يشير إلى أن الجيش الصينى لم يخض أى معركة حديثة، كما أن معظم القادة الصينيين يفتقرون إلى الخبرة العسكرية، إلا أنه أكد أن الجيش الصينى حول نفسه من جيش دفاعى ضد الاعتداءات المحتملة إلى جيش قادر على الانتصار بحملات عسكرية خاطفة ومكثفة ضد أعداء على قدر عال من التفوق التقنى.

توجد هذه الأولويات تخوفاً كبيراً لدى الولايات المتحدة، حيث ينعكس التخوف الأمريكى من هذه القدرات الصينية المستقبلية فى التقارير الاستراتيجية الثلاثة الأكثر أهمية فى الولايات المتحدة إزاء الصين، وهى

١- استراتيجية الأمن القومى الأمريكى لعام ٢٠٠٦، والتى ترى فى زيادة عناصر القوة فى الجيش الصينى وتوسيع التجارة الصينية نقاطاً مثيرة للقلق، تدعو الولايات المتحدة إلى تشجيع الصين على اتخاذ الاختيارات الاستراتيجية الصحيحة لشعبها مع قيام الولايات المتحدة فى الوقت نفسه بالتحوط لكافة الاحتمالات الأخرى.

٢- أما المراجعة الدفاعية الرباعية الأمريكية الصادرة عام ٢٠٠٦، والتى تصدر كل أربع سنوات، فقد وصفت الصين بأنها أكبر تهديد عسكرى مستقبلى للولايات المتحدة. ورصد التقرير التخوف الأمريكى من قدرة الصين المستقبلية على خوض حرب معلوماتية، إثر دراسة الأخيرة ومراقبة نظام المعلوماتية الأمريكية والتركيز على نقاط ضعفه.

٣- وقد كان تقرير القوة العسكرية للصين ٢٠٠٦، وهو تقرير سنوى يرفعه البنتاجون إلى الكونجرس، من أكثر التقارير التى تحدثت عن الهاجس من القوة العسكرية الصينية لدرجة دفعت البعض إلى القول إنه يؤرخ لمرحلة حرب باردة جديدة مع الصين. ويقول التقرير إنه ما دامت القوة العسكرية الصينية متنامية، فإن المهام الاستراتيجية لتلك القوة ستتغير أيضاً، والتاريخ الأمريكى نفسه يعلم جيداً أنه مع زيادة القوة العسكرية للامة تنمو معها الطموحات. كما يضيف التقرير أنه إذا ما أخذنا فى الاعتبار الطبيعة الغامضة للتخطيط العسكرى الصينى وأساليب اتخاذ القرارات الحكومية، فإنه لا يكون أمام المحللين الغربيين إلا التخمين بالاتجاهات التى ستأخذ القوة العسكرية الصينية المتنامية. وإذا ما فتحت الصين نظامها السياسى، لأمكن للولايات المتحدة والقوى الإقليمية الأخرى أن تعرف بصورة أفضل طموحات بكين للمدى البعيد. ولكن يبدو أن هذا أمر غير ممكن على الأقل فى وقت قريب. فالسرية والخداع والمفاجأة تبقى هى المكونات الأساسية للاستراتيجية الصينية.

والتابع لهذه التقارير والهاجس الأمريكى يمكن له أن يدخل هذا التخوف فى إطار الفبركة المصطنعة والتضخيم المقصود للقوة العسكرية الصينية من أجل العمل على صنع العدو الذى تحتاج الولايات المتحدة دائماً إليه لاستنفار واستغلال طاقاتها العسكرية والمالية ولتبرير مخططاتها من جهة، أو يمكن له أن يعد ذلك أيضاً تخوفاً حقيقياً إزاء تدهور سيطرة الولايات المتحدة العالمية وصعود القوة الصينية الاقتصادية والعسكرية، التى تعد المنافس الأقرب والأكبر للولايات المتحدة من بين جميع القوى العالمية الأخرى.

وفى كل الأحوال، هناك تحولات كبيرة تحدث فى جوهر النظام العالمى بدأت منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومن ثم الحرب على أفغانستان والعراق، وهى مستمرة حتى كتابة هذا المقال. ونستطيع أن نرى أن عدداً من الدول تحاول استغلال هذه المرحلة التاريخية فى الحرب الدائرة بين القاعدة والولايات المتحدة من أجل زيادة نفوذها وقوتها كالصين، أو إثبات موقعها فى العلاقات الدولية

تسمح باستقلال تايوان، كما لن تسمح لأحد بفصل الجزيرة عن الوطن الأم، وبالتالي أسرع تايوان بدق ناقوس الخطر في رد فعل على إعلان بكين.

### القوات الصينية المسلحة :

وأخيرا، ومع تطور العلوم الحديثة والتكنولوجيا، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتقدم السريع في إنتاج أدوات الصراع المسلح عالية التقنية، فإن المنافسة العالمية في الشئون العسكرية قد تكثفت وأدت إلى التحول الحالي من حرب الآليات إلى حرب المعلومات التي أصبحت تلعب دورا متزايدا الحسم، الأمر الذي دفع بالقيادة الصينية إلى خفض قواتها العسكرية من الأفراد بمقدار ٢٠٠ ألف جندي.

وارتكازا إلى النمو الاقتصادي المستمر، فإن الإنفاق الدفاعي للصين قد زاد بالطبع، حيث أصبح قوام القوات المسلحة الصينية يتلخص في الآتي:

تمتلك الصين حاليا أكبر جيش في العالم، إذ يصل مقدار جيش التحرير الشعبي الصيني الذي يرمز له بـ (P.L.A) إلى ما بين ٢,٣ مليون إلى ٣ ملايين جندي "إذا تم حساب القوات شبه العسكرية حسب تقرير C.N.N". وتقوم الصين في الوقت الحالي ببذل جهود كبيرة لتحديث وتطوير جيشها وتزويده بالمعدات والآليات والأسلحة والتكنولوجيا الحديثة، مما من شأنه أن يرفع من حجم الموازنة المالية الصينية المخصصة للدفاع. ويبقى الهدف الرئيسي للاستراتيجية الصينية هو الوصول إلى جيش منظم ومدرب تدريباً جيداً، ومجهز بأحدث القوات العسكرية في عام ٢٠٢٠.

وهذه الملايين من جيش التحرير الشعبي الصيني مزودون بما يقرب من عشرة آلاف دبابة وأكثر من ١٨ ألف قطعة مدفعية، وترسانة كبيرة من الصواريخ التكتيكية والبالستية والعابرة للقارات.

أما الأسطول البحري، فهو يتكون من ١٢٠٠ قطعة بحرية تضم ٦٣ غواصة، و١٨ مدمرة، وأكثر من ٧٠٠ زورق صاروخي، و١١٩ كاسحة ألغام، و٧٣ سفينة إنزال برى، وعشرات السفن للدعم والتموين. كما أن لدى الصين أسطولا تجاريا ضخما يمكن استخدامه في عملية نقل الجنود.

أما سلاح الجو، فهو يضم ما يقرب من ثلاثة آلاف مقاتلة عبارة عن نسخ مطورة من "ميج ٢١" و"الميج ٢٣" تعرف باسم "جى ٧". وتصنع الصين حاليا المقاتلة "جى ١٠"، وهي إحدى أكثر المقاتلات تطورا. كما تمتلك الصين حاليا أكثر من مائة مقاتلة "سوخوى ٢٧". وقد وقعت الصين مع روسيا صفقة لشراء أكثر من مائة طائرة قتال من طراز "سوخوى ٣٠" التي تنافس الشبح الأمريكية، حيث تعتمد على السرعات العالية، ولا يستطيع إلا عدد محدود ومتطور من الرادارات الحديثة التقاطها.

كما أطلقت الصين أكثر من مائة قمر صناعي للتجسس والاتصالات وبدأت برنامجا فضائيا طموحا.

كذلك تمتلك ترسانة هائلة من الأسلحة النووية تقدرها المصادر الأمريكية بما يقرب من مائة صاروخ نووى.

وحول الإنفاق العسكرى الصينى، يقول التقرير إنه يتزايد بصورة سريعة تفوق التوسع فى الاقتصاد مع زيادة بكين لميزانياتها الدفاعية بنحو ١٨٪. كما كشف التقرير عن أنها (أى الصين) أعلنت فى مطلع مارس ٢٠٠٧ رفع موازنتها العسكرية لعام ٢٠٠٧ بنسبة ١٧,٨٪ لتصل إلى ٤٥ مليار دولار غير أن جهاز الاستخبارات العسكرية الأمريكية C.I.A قدر إجمالى الإنفاق العسكرى الصينى لعام ٢٠٠٧ بين ٨٥ و ١٢٥ مليار دولار.

وقد خلاص التقرير الأمريكى إلى القول: إنه إذا كانت تايوان تبدو الهدف الرئيسى للإنفاق العسكرى الصينى فى المدى القصير، فإن هذا الإنفاق يمثل تهديدا محتملا للولايات المتحدة على المدى البعيد. ولم تبد الصين تعقيدا رسميا على هذا التقرير ولكنها ردت بطرق غير مباشرة وغالبا عبر الصحف الرسمية، حيث حملت الصين بعنف على الولايات المتحدة ووصفت تقرير البنتاجون بشأن تحديث قدراتها العسكرية بأنه "مبالغ فيه ومضلل"، مشيرة إلى أن مثل هذه البيانات تهدد مساعى تطوير الروابط الثنائية.

### ثانيا- تقرير البنتاجون فى ٣ مارس ٢٠٠٨ عن القدرات العسكرية الصينية لعام ٢٠٠٨ :

ركز التقرير على القدرات العسكرية الصينية الحديثة والمتنامية فى الصاروخ الصينى الذى أسقط قمرا صناعيا كان يدور على مدار حول الأرض فى يناير ٢٠٠٨ ومدى دقة إصابة هذا الصاروخ. كما أشار التقرير المرفوع إلى الكونجرس إلى أن إجمالى نفقات العام الماضى بلغ ٩٧ مليار دولار إلى ١٣٩ مليارات. إلا أن عدم شفافية حكومة بكين حال دون تحديد كيفية إنفاق تلك الأموال. وفى المقابل، بلغ حجم الموازنة المطلوبة للجيش الأمريكى للعام الحالى ٢٠٠٨ (٤٨١,٤ مليار دولار) ولا تتضمن متطلبات الحرب. كما يذكر التقرير أن الصين تابعت الاستثمار فى الصواريخ النووية عابرة القارات وتقنيات تدمير الأقمار الصناعية، كما أنها ضاعفت الجهود لاختراق أنظمة حواسيب الجيش الأمريكى.

ويقول مسئولون فى البنتاجون إن بكين خصصت معظم تلك النفقات على "الحرب الإلكترونية"، حيث شهدت أنظمة حواسيب العام الماضى ٢٠٠٧ زيادة ملحوظة فى عمليات التسلل. ورجحت المصادر أن جيش تحرير الشعب الصينى يقف وراء محاولات التسلل تلك، والتي تضمنت اختراق أنظمة معلومات غير سرية ونقل معلومات منها. ويشتبه البنتاجون فى أن جيش تحرير الشعب الصينى يدير خلايا سرية. وكانت وزارة الدفاع الأمريكى قد رجحت فى تقريرها عن الجيش الصينى عام ٢٠٠٧ وجود تلك الخلايا، وجاء فيه أن الجيش الصينى أسس وحدات لحرب المعلومات تعكف على تطوير فيروسات لمواجهة أنظمة كمبيوترات وشبكات العدو.

وتأتى هذه الزيادة فى الميزانية العسكرية الصينية فى أوج التوتر الدبلوماسى المتجدد بين واشنطن وبكين بخصوص ملف تايوان الشائك. فتأكيد الولايات المتحدة أنها ستبيع مئات الصواريخ الأمريكية إلى تايوان أثار حفيظة وغضب الصين التى تعتبر الجزيرة المتمردة جزءا لا يتجزأ من أراضيها وتوعدت بالقضاء على أى محاولة للانفصال. كما سبق أن أكد المتحدث الرسمى الصينى لرئيس اللجنة العسكرية المركزية "جيانج زيمين" أن الصين لن



رضا محمد طلال

ترى الصين في الدول النامية ميدانا حيويا لتحقيق الطموح الاستراتيجي لها في طرح "مفهوم جديد للأمن

New Security Concept"، الذي يؤمن الصعود السلمي للصين كقوة عالمية، ويمنحها صك "الشرعية" من المجتمع الدولي، بالإضافة إلى تحقيقها هدفها طويل المدى بإقامة نظام دولي ديمقراطي متعدد الأقطاب، ويحقق العدالة والمساواة بين أطرافه (١).

لذا، فإن هناك مصالح قومية واحتياجات استراتيجية ملحة تقف وراء الاهتمام الصيني بالدول النامية، تتعلق بقدرتها على الحفاظ على استدامة تنميتها الاقتصادية، وبالتالي استقرارها السياسي. إن الصين تحتاج إلى هذه الدول لإمدادها بالموارد الضرورية لأهداف التنمية الصينية، كما أن الأسواق الهائلة لهذه الدول تلعب دورا مهما في استدامة نمو اقتصادها.

وتعتقد القيادات الصينية أن لدى الصين خبرة تاريخية ونموذجاً في التنمية يمكن أن يكونا مدخلا للتعاون الاستراتيجي مع الشركاء في الدول النامية، وهو ما يخلق ميزة مهمة للسياسة الصينية مقارنة بنظيرتها الغربية. فقد تمكنت الصين من الخروج من قبضة الاستعمار، وتجنب الفوضى الداخلية وحققت نموا اقتصاديا متواصلا وتنمية شاملة في البنية التحتية، دون اللجوء إلى القروض الغربية، وما يرتبط بها من شروط سياسية تنقص من السيادة الوطنية.

وتروج الصين لهذا النموذج بين الدول النامية على أنه أقل

(٥) باحث سياسي واقتصادي .

إيلاما في تكلفته السياسية والاقتصادية مقارنة بالنموذج الغربي، وتحرص على تقديم المساعدات والمعونات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية لعدد كبير من هذه الدول، دون اشتراطات أو مطالب سياسية، مع التأكيد فقط على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في الدول المتلقية لهذه المساعدات.

وتفخر الصين بأنها على مدى الأعوام الخمسين الماضية أسست تراثا كبيرا من المشاركة الاستراتيجية مع الدول النامية، تركز على التضامن السياسي والتعاون التنموي فيما بينهما، في الوقت نفسه الذي كانت الصين فيه معزولة دوليا وفقيرة ومحاصرة بالضغط والتحديات الداخلية الكبرى. وإيماناً منها بمبادئ مؤتمر باندونج في عام ١٩٥٥، قامت الصين بمساندة الدول النامية في الحفاظ على سيادتها وعدم التدخل في شئونها الداخلية، والاعتراف بحاجة الدول النامية حديثة الاستقلال إلى الحماية من إرهاب وهيمنة الدول الكبرى عليها. وتعتقد الصين أن هذا التاريخ المشرف لها أفضل مما خلفته سياسات السباق والتنافس بين الدول العظمى، وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، من تراث سياسي وأمني خطير لدى جانب كبير من الدول النامية، ومنها: أنجولا، وموزمبيق، وإثيوبيا في إفريقيا، وفيتنام، وكوريا، والهند، وباكستان، وأفغانستان، والعراق، وإيران في آسيا، وكولومبيا، وبيرو، وشيلي، وفنزويلا، والسلفادور في أمريكا اللاتينية، وتحالفها مع قيادات سياسية فاسدة لضمان هيمنتها على هذه الدول.

كما يدرك القادة الصينيون أن علاقاتهم مع عدد كبير من

الدول النامية قد أمدت الصين بدعم دبلوماسي هائل في المحن والأزمات الدولية التي تعرضت لها السياسات الصينية، ومن أهمها الدعم الحيوى الذى قدمته الدول النامية للصين فى مطلع السبعينيات من القرن الماضى لاستعادة مقعدها فى الأمم المتحدة. كما تعمل الصين حاليا على هذه الدول فى رفض الاعتراف بتايوان، وهو ما يعزز الجهود والسياسات الصينية لعزل تايوان فى الساحة الدولية، علاوة على توظيفها للأعداد الكبيرة للدول النامية فى منظمة التجارة العالمية فى عرقلة جولات تحرير التجارة الدولية الخاصة بضوابط استخدام الأيدي العاملة فى الأنشطة الصناعية والزراعية، وتحرير تجارة السلع الزراعية وفرض عقوبات خاصة بإغراق المنتجات الصينية للاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة.

ويرى العديد من الخبراء والمتخصصين الصينيين إلى أن جانبا كبيرا من الدول النامية قد عبرت فترات تاريخية صعبة، وأصبح لها مستقبل مشرق تستطيع الصين أن تقوم فيه بدور نشيط وإيجابى. وتعى القيادات الصينية أن هناك نزاعات وصراعات لا تزال مستمرة فى بعض الدول تستدعى من الصين التدخل لتهدئة وتسوية هذه النزاعات من خلال تقديم المساعدات التنموية، وكذلك إرسال مبعوثين خاصين لها يحملون حلولاً وأطروحات جديّة لتحقيق السلام والاستقرار فى هذه الدول. وتهدف الصين من ذلك إلى الحصول على مكاسب تنموية لها فى مرحلة ما بعد التسوية، ولذلك فقد أوفدت مبعوثين لتحقيق السلام والاستقرار فى دارفور بالسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وساحل العاج، والصومال، وكذلك كوريا الشمالية، والفلبين، وآسيا الوسطى، وكولومبيا، وفنزويلا، وغيرها.

وتعى الصين أن هناك مصالح وعلاقات حيوية تربط بين بعض الدول النامية والدول الكبرى والدول الإقليمية المحورية، لذا تحرص على طمأنة هذه الدول بأن العلاقات الصينية مع الدول النامية لن تكون على حساب مصالح وعلاقات هذه الدول. لذلك، سعد الصين إلى خلق وتشكيل لجان تنسيق وتشاور صينية مع دول مثل الولايات المتحدة وروسيا واليابان وفرنسا، بشأن قضايا النزاع والصراع فى إفريقيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية. غير أن هذه اللجان، ناهيك عن ضعف مستوى التمثيل فيها، لم يتم عقد اجتماعات مكثفة لها، كما أن أغلب أعمالها تقتصر على إخطار كل جانب للآخر بما يقوم به من جهود وسياسات بشأن الأزمات والصراعات محل النقاش، دون طرح خطط وبرامج وسياسات مشتركة لتسوية هذه النزاعات.

وكثيرا ما رفضت الصين الضغوط والمطالب الأمريكية والروسية واليابانية للإنصاح والشفافية عن سياساتها وبرامجها وخططها السياسية والاقتصادية فى إفريقيا وآسيا الوسطى وشبه الجزيرة الكورية، وهو ما يعكس استمرار المخاوف الصينية من السعى الأمريكى والروسى المشترك لكبح التطلعات الصينية للوصول إلى مصاف القوى العالمية الكاملة. لذا، فإن ما

تطرحه الصين من تنسيق مشترك مع الولايات المتحدة وروسيا ينبغى أن يستمر وينهض وفقا للشروط الصينية التى تتضمن: البطة، والمشروطية، والتحفيز الشديد، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والأطروحات والمشاورات السياسية الصينية مع الدول النامية.

وتحرص الصين على التزام الشكل الرسمى فى علاقاتها مع الدول النامية، على الرغم من إدراكها أن هناك أحزابا وقوى سياسية وجماعات مصالح بارزة فى العديد من الدول. وتصر الصين على عدم التعاون والتعامل مع هذه الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية، والتعامل فقط مع جهاز الدولة ومؤسساته الإدارية الرسمية، وذلك انطلاقا من أن غالبية هذه الجماعات والقوى لا تزال فى طور النمو والتشكيل، وتتسم بالضعف وعدم القدرة على التأثير فى السياسات الرسمية التى تتبناها غالبية الدول النامية. من ناحية أخرى، ترى الصين أن جانبا كبيرا من هذه الجماعات والقوى نشأ بدعم وتمويل صريح أو غير معلن من الدول الغربية، سواء ممثلة فى دول أوروبية أو الولايات المتحدة، وهو ما ينعكس سلبيا فى أفكارها وبرامجها عن الصين وسياساتها الخارجية. ناهيك عن أن جانبا كبيرا من هذه القوى والجماعات مصدر عدم ارتياح وعدم قبول من الأنظمة الحاكمة فى الدول النامية، نظرا لتبنيها سياسات ومواقف معادية أو غير مرحبة بالتوجهات الرسمية للدولة، خاصة فيما يتعلق ببرامج الإصلاح السياسى والاقتصادى، بالإضافة إلى رفض الصين لقيام علاقات تعاون وتنسيق بين هذه الجماعات والقوى ونظيرتها الصينية، خوفا من اختراق السياسات الرسمية الصينية.

وتعتمد الصين على الشركات الصينية المملوكة للدولة - أو الشركات التابعة والخاضعة لنفوذ الدولة - فى تنفيذ المشروعات المشتركة فى الدول النامية، وتفوضها فى اقتراح وتخطيط مشروعات التعاون المستقبلية مع هذه الدول، كما يتم اصطحاب رؤساء هذه الشركات فى الزيارات الخارجية للمسئولين الصينيين للدول النامية.

### السياقات الجغرافية للعلاقات الصينية مع الدول النامية :

ترى القيادات الصينية أن مصطلح ومفهوم الدول النامية يستوعب كافة الدول التى لا تندرج بشكل تقليدى فى مصاف الدول الكبرى والمتقدمة التى تنحصر فى دول الاتحاد الأوروبى (الخمسة والعشرين)، واليابان، والولايات المتحدة، وكندا، وروسيا، وهو المعيار نفسه الذى تتبناه هيئات ومنظمات دولية، مثل البنك الدولى التابع للأمم المتحدة. ووفقا لهذا التصور الصينى، يشمل مفهوم الدول النامية كافة الدول التى لا تندرج تحت مصطلح الدول المتقدمة فى آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية. وفيما يلى عرض للملامح وسمات السياسة الصينية فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى،

باعتبارها من أبرز المناطق الحيوية للسياسة الخارجية الصينية في مرحلة النظام العالمي الجديد، الذي تطمح فيه الصين إلى الوصول إلى مرتبة أحد الأقطاب الكبرى في صياغة السياسات الكونية في عصر العولمة.

#### ١ - السياسة الصينية في إفريقيا (٢):

على الرغم من قيام الصين، بعد تأسيس نظامها السياسي في عام ١٩٤٩، بالحفاظ على علاقات طيبة بالدول النامية عموماً، وبالدول الإفريقية على وجه الخصوص، إلا أن العلاقات بين الطرفين لم تكتسب حيويتها وأهميتها إلا بعد قيام الرئيس الصيني السابق جيانج زيمين في عام ١٩٩٦ بزيارة القارة الإفريقية، وطرحه لخطة الاقتراحات الخمسة لإقامة علاقات صداقة صينية - إفريقية مستقرة وأكثر تعاوناً في القرن الحادي والعشرين. وتشمل هذه المقترحات: إقامة علاقة صداقة متينة، وتحقيق المساواة بين الطرفين في التجارة البينية، والوحدة والتعاون والتنمية المشتركة، والنظرة الواحدة للمستقبل. وقد أصبحت هذه المقترحات الخمسة الركائز الأساسية للسياسة الصينية تجاه إفريقيا، والتي ارتكزت على تنفيذ المبادرات التالية في مجال تدعيم الوجود السياسي والاقتصادي الصيني بالقارة الإفريقية:

(أ) إعادة هيكلة مؤسسات صنع السياسة الصينية تجاه إفريقيا، حيث قامت الحكومة الصينية، بدءاً من عام ١٩٩٧، بإنشاء عدد من الإدارات الخاصة في وزارات: التجارة، والخارجية، والتعليم، والصحة، والزراعة، والدفاع الوطني، وكذلك تيسير إنشاء عدد من المراكز والمعاهد البحثية والتعليمية المختصة بالدراسات والشئون الإفريقية، وذلك بهدف تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية الصينية مع الدول الإفريقية.

(ب) تشكيل منتدى التعاون الصيني - الإفريقي، حيث توصلت الحكومة الصينية مع عدد من الدول الإفريقية في منتصف عام ٢٠٠٠ إلى اتفاق مشترك بشأن تشكيل وتأسيس منتدى لتعزيز التعاون الصيني - الإفريقي، أطلق عليه منتدى التعاون الصيني - الإفريقي:

#### The China- Africa Cooperation Forum

(CACF)، وذلك بهدف العمل على التشاور الثنائي، وتعميق التفاهم، وزيادة التوافق، وتمتين أواصر الصداقة، وتشجيع التعاون المشترك، ومجابهة التحديات في البيئة الدولية، وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية، والسعي نحو توطيد التنمية المشتركة من خلال التفاوض والتعاون. وتم الاتفاق في ميثاق المنتدى على عقد مؤتمر قمة لأعضاء المنتدى كل ثلاث سنوات، وبالتناوب بين الصين والدول الإفريقية الأعضاء. ووفقاً لتلك الآلية، عقد الاجتماع الأول لأعضاء المنتدى في العاصمة الصينية بكين في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠، والذي أقر فيه الطرفان الصيني والإفريقي إعلان بكين وبرنامج التعاون الصيني

- الإفريقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاتفاق على إقامة علاقة مشاركة طويلة الأجل ومستقرة تعتمد على المساواة وتحقيق المصالح المشتركة. وفي الاجتماع الثاني، الذي عقد في ديسمبر ٢٠٠٣ في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، تمت مناقشة وإقرار إعلان أديس أبابا ٢٠٠٤-٢٠٠٦، والذي يتضمن تنظيم زيارات متبادلة بين الصين والدول الإفريقية الأعضاء، وإقامة حوارات سياسية بين الطرفين بشأن قضايا: السلم والأمن الدولي والإقليمي، والإرهاب وتجارة الأسلحة الصغيرة، وتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية وجرائم غسل الأموال، والتنسيق والتشاور الثنائي في المنظمات الدولية، ومنها منظمة التجارة العالمية، ومجلس الأمن الدولي، علاوة على دفع التنمية الاقتصادية بين الطرفين، خاصة في مجالات: الزراعة، والبنى التحتية، والتجارة، والاستثمار، وخفض وإلغاء الديون، والتعاون في المجالات التعليمية، والثقافية، والرعاية الصحية، والتدريب الفني والتكنولوجي.

وفي نهاية عام ٢٠٠٦، عقد اجتماع آخر لهذا المنتدى في بكين، قام المجتمعون فيه بمراجعة ومتابعة المواقف والسياسات التي اتخذها الجانبان في المجالات السياسية والاقتصادية منذ عقد الاجتماع الأول في عام ٢٠٠٠، وكذلك متابعة تنفيذ إعلان أديس أبابا، خاصة فيما يتعلق بقضايا الأمن والسلم الدولي والإفريقي.

ويثور العديد من التساؤلات حول نتائج السياسة الصينية في إفريقيا، وما هي أبرز المؤشرات السياسية والاقتصادية لهذه السياسة في المنطقة الإفريقية؟ ويمكن عرض المؤشرات الخاصة بهذه السياسة على النحو:

(١) استحواذ الشركات الصينية على عقود امتياز التنقيب واستغلال مصادر الطاقة في عدد من الدول الإفريقية: فوفقاً لما أعلنته حكومة الكونغو في أواخر عام ٢٠٠٧، فإن الشركات الصينية المملوكة للدولة حصلت على عقود بمبلغ ١٢ مليار دولار لبناء وإعادة تطوير خطوط السكك الحديدية والطرق والمناجم في الكونغو، وعلى أن تقوم حكومة الكونغو في المقابل بمنح الشركات الصينية حق الامتياز والتنقيب عن الفحم واستغلاله اقتصادياً. ويفوق هذا المبلغ ثلاث مرات الموازنة السنوية لدولة الكونغو، كما أنه يزيد على عشرة أمثال المساعدات السنوية التي تقدمها الدول الغربية للكونغو حتى عام ٢٠١٠.

علاوة على ما سبق، وقعت شركة الصين الوطنية للبترول عدة اتفاقات مع حكومة السودان للتنقيب واستغلال البترول السوداني، وذلك بدءاً من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧. وتصل الاستثمارات الصينية في مجال استخراج البترول من السودان إلى نحو ١٥ مليار دولار. وتقوم الشركة الصينية حالياً بإنتاج وتصدير ما يربو على ٢٤٣ ألف برميل بترول يومياً من السودان، وهو ما يشكل نحو ٤٨٪ من إجمالي الصادرات السودانية من البترول، والتي تقدر بنحو ٥٠٠ ألف برميل يومياً. وتأمل الشركة

بفتح السوق الصينية الضخمة أمام الصادرات الإفريقية، وهو القرار الذي أثمر عن حدوث عجز في الميزان التجاري الصيني لصالح الدول الإفريقية بنحو ١٨٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، وقريبة ٢٣٣٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ و٢٤٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧. وترجع زيادة معدلات التبادل التجاري الصيني مع الدول الإفريقية إلى عدة أسباب، منها: قيام الحكومة الصينية بتوقيع اتفاقات للتبادل التجاري واتفاقات خاصة بمنع الازدواج الضريبي مع ٤٧ دولة إفريقية خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، وتمويل البنك الصيني للتنمية عمليات الاستثمار والتصدير، وإقامة المشروعات الصينية في إفريقيا، وسماح الصين منذ يناير ٢٠٠٥ لدولة إفريقية بإدخال صادراتها من السلع والبضائع والخدمات للسوق الصينية بدون جمارك، وذلك في إطار اعتماد قائمة متبادلة من ١٩٠ سلعة وخدمة وبضاعة تم الاتفاق بين الصين والدول الإفريقية على إعفائها من الجمارك.

(٣) طرح رؤية صينية للتعامل بين الدول المتقدمة والدول الإفريقية: يتخوف العديد من قيادات الكونجرس والبرلمان الأوروبي من بزوغ وطرح الصين لرؤية استراتيجية في مجال تعامل الدول المتقدمة والنظام الدولي مع الدول الإفريقية، أطلق عليها "اتفاق بكين"، وهو اتفاق جديد يتناقض مع "اتفاق واشنطن" تقوم الصين بموجبه بتشجيع الدول الإفريقية والآسيوية "المارقة" أو غير الديمقراطية على رفض الانصياع للمطالب الغربية والدولية الخاصة بالإصلاح السياسي والاقتصادي بمفهومه الغربي القائم على انسحاب الدولة من إدارة الاقتصاد لصالح القطاع الخاص، والسماح بالتعددية الحزبية والسياسية، وتداول السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة. وتعرّز الصين من خلال طرحها لاتفاق بكين سياسات الدول الإفريقية في مجال استمرار هيمنة جهاز الدولة على إدارة التنمية بمفهومها الاقتصادي والسياسي، ومساعدتها عددا من الدول الإفريقية، من قبيل السودان ونيجيريا والكونغو وإثيوبيا، للإفلات من قرارات العقوبات التجارية والاقتصادية التي فرضتها عدة منظمات ومؤسسات دولية من قبيل مجلس الأمن الدولي، ناهيك عن رفض الصين ممارسة أي ضغوط على هذه الدول للقبول بالقرارات الدولية الخاصة بتسوية الصراعات العرقية والمذهبية والدينية المتدلعة في مناطق، مثل دارفور بالسودان وكاتانجا في الكونغو.

## ٢- السياسة الصينية في أمريكا اللاتينية(٣):

لا تختلف توجهات وأهداف السياسة الصينية في أمريكا اللاتينية عن توجهاتها تجاه الدول النامية عموما، حيث يحكمها عاملان هما: الدخول للمصادر الطبيعية والاستحواذ عليها والحصول على أسواق جديدة لتصريف صادراتها الخارجية، وحجب الاعتراف الدولي عن دولة تايوان التي تعتبرها الصين جزءا من الصين الأم، يتعين العمل على إعادته إليها. وانطلاقا من حدوث طفرات كبرى في تجارة الصين العالمية،

في مد أعمال التنقيب والإنتاج الخاصة بها إلى مناطق أخرى في السودان بما يمكنها من إنتاج وتصدير مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٠. وتقوم الشركة الصينية للبترول بشراء كامل الصادرات السودانية من البترول، وتصل نسبة الواردات الصينية من البترول السوداني إلى نحو ١٠٪ من إجمالي الواردات البترولية الصينية. بالإضافة للسودان، تقوم الصين من خلال استثمارات شركاتها الوطنية للبترول باستخراج البترول من غينيا الاستوائية، ونيجيريا، وأنجولا، ويصل إجمالي واردات الصين البترولية من إفريقيا إلى نحو ٣٠٪ من إجمالي وارداتها الخارجية. ويعد هذا الرقم ضئيلا للغاية لمواجهة احتياجات الصين من البترول.

وسعت الصين إلى توقيع عقود احتكار استخراج واستغلال خامات: الكوبالت والتنتاليم، التي تستخدم في عمليات تصنيع التليفونات المحمولة وأجهزة الحاسب المحمولة المعروفة باللاب توب، والفحم، واليورانيوم، والذهب، والمنجنيز، والماس، والزنك، مع حكومات: الكونغو، ونيجيريا، وزامبيا، وكينيا، والسنگال، ومصر، والجزائر، وتشاد، وإثيوبيا. وقدرت قيمة هذه العقود بنحو ٢٩ مليار دولار، يقوم بنك التنمية الصينية بتمويلها بالكامل. كما أبرمت الصين عقودا أخرى بقيمة ١١ مليار دولار، بالمشاركة مع البنك الدولي لتطوير المناطق الفقيرة المجاورة لمناطق عمل الشركات الصينية، وهي العقود التي لاقت ترحيبا من مسئولى بعض هذه المناطق، حيث أشار حاكم منطقة كاتانجا في الكونغو إلى "أننا لا نهتم بلون من يقدمون لنا المساعدات والاستثمارات".

(٢) زيادة معدلات التعاون الاقتصادي والتجاري للصين مع الدول الإفريقية: قامت الصين في الفترة من منتصف عام ٢٠٠٢ إلى مايو ٢٠٠٧ بتقديم مساعدات مالية لنحو ٤٧ دولة إفريقية، قررت قيمتها بنحو ٨ مليارات دولار. كما أبرمت الصين عقود إقراض مع ثمانى دول إفريقية في عام ٢٠٠٧ بإجمالي ٩٤ مليار دولار لتنفيذ مشروعات في مجالات: رصف الطرق، وبناء المستشفيات، والمدارس، ومحطات مياه الشرب والصرف الصحي في المناطق الريفية والناحية، وذلك بفائدة سنوية تتراوح بين ٣ و٢٪ سنويا، مع منح فترة سماح تتراوح بين خمس وعشر سنوات لتسديد هذه القروض.

وفي مجال التجارة، ارتفع الحجم الإجمالي للتجارة الصينية - الإفريقية من نحو ١٠٦١ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٣٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، ثم إلى ١٣٤٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. إلا أن هذا الحجم شهد طفرة في عام ٢٠٠٤، حيث وصل إلى مبلغ ٢٩ مليار دولار بنسبة زيادة بلغت ٥٩٪ عن العام السابق. واستمر حجم التبادل التجاري بين الجانبين في الارتفاع، حيث بلغت قيمته في عام ٢٠٠٧ نحو ٥٥ مليار دولار بنسبة زيادة وصلت إلى أكثر من خمسة أضعاف ما كان عليه حجم التبادل في عام ٢٠٠٠. وقد استجابت الصين لمطالب الدول الإفريقية بتصحيح الخلل في الميزان التجاري، الذي كان يميل لصالح الصين طوال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣، وذلك





الدبلوماسية لتايوان مع دول أمريكا اللاتينية كأحد أهداف سياستها الخارجية الرامية لتنفيذ سياسة الصين الواحدة عالمياً.

## ٢ - السياسة الصينية تجاه آسيا الوسطى (٤):

منذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق إلى عدد من الجمهوريات المستقلة، ومنها جمهوريات آسيا الوسطى الخمس، اتجهت الصين في سياستها إلى البحث عن موطن قدم لها في هذه الجمهوريات في إطار ما أطلق عليه اللعبة الكبرى في آسيا الوسطى. وتنهض دوافع الاهتمام الصيني بهذه المنطقة في التوصل إلى مواردها الطبيعية، وفي مقدمتها البترول والغاز الطبيعي، والقلق من تنامي الوجود الأمريكي في هذه المنطقة التي تعد الجبهة الغربية للصين، والرغبة في ترويج مفهومها الجديد للأمن New Security Concept في المنطقة، والحاجة الملحة لمنع مظاهر عدم الاستقرار، التي تشمل الإرهاب والحركات الانفصالية ذات التوجهات الإسلامية، من الامتداد من هذه المنطقة إلى التأثير في مقاطعة اكسجيانج الإسلامية المطالبة بالاستقلال عن الصين.

وعلى الرغم من ضالة معدلات التبادل التجاري الصيني مع هذه الدول، والتي بلغت نحو ١٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، زادت إلى ١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، وقفزت إلى نحو ملياري دولار في عام ٢٠٠٧، تستأثر جمهورية كازاخستان بنحو ٧٨٪ منها، إلا أن الصين تطمح لزيادة هذه المعدلات لتصل إلى قرابة ٦ مليارات دولار سنوياً في نهاية عام ٢٠١٢، بعد تدبير وفتح اعتمادات مالية للشركات الصينية من البنك الصيني للتنمية للعمل في هذه المنطقة، وكذلك بعد حصول الشركة الوطنية للبترول في الصين على حقوق التنقيب والبحث واستخراج البترول والغاز الطبيعي في جمهوريات كازاخستان، وقرغيزستان، وأوزبكستان، وتنفيذ خط أنابيب لنقل البترول من أتاسو Atasu في وسط كازاخستان إلى منطقة أشنكاو Aa-shanku في غرب الصين وبخوله حيز العمل في أوائل عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى وجود خطط لنقل بترول منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين على هذا الخط.

وعلى الصعيد السياسي، اتجهت الصين، في إطار استراتيجيتها للتواجد في هذه المنطقة، إلى تسوية خلافاتها ونزاعاتها الحدودية مع أغلب دول المنطقة بروح المودة وحسن الجوار والنوايا الطيبة بينهما. كما قامت الصين بتوظيف خطوة تسوية النزاعات الحدودية في دعوة دول المنطقة إلى تأسيس منظمة شنهائى للتعاون

(Shanghai Cooperation Organization (SCO) والتي تضم كلا من: الصين، وكازاخستان، وقرغيزستان، وروسيا، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وذلك لمواجهة ما أطلق عليه الشرور الثلاثة التي تشمل: الإرهاب، والتطرف الديني، والانفصال، علاوة على تشجيع التكامل الاقتصادي والتنمية فيما بينها.

والتباينات والنزاعات التي تثور بين البلدين من أن لآخر، بسبب تزايد الفائض في الميزان التجاري بين البلدين لصالح الصين، بالإضافة إلى تزايد حدة المنافسة بينهما في الاستحواذ على السوق الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والسلع المصنعة، حيث تمكنت الصين من تبوؤ المرتبة الثانية في واردات السوق الأمريكية من هذه السلع بدلاً من المكسيك.

أما فنزويلا، فإن العلاقات الاقتصادية الصينية معها تعد ضعيفة للغاية، مقارنة بالعلاقات السياسية، ويعزى ذلك إلى ارتفاع تكاليف نقل السلع والمنتجات المصنعة من الصين إلى فنزويلا والعكس، نظراً لطول المسافة الفاصلة بينهما، مقارنة بالولايات المتحدة التي يرغب الرئيس الفنزويلي هيوغو شافيز في خفض الاعتماد الاقتصادي عليها. كما أن الصين لا تتحمس كثيراً لدعم التوجهات الثورية للرئيس شافيز في سياسته الخارجية تجاه الولايات المتحدة، حتى لا تتهم بدعم النظم اليسارية والثورية المناوئة للولايات المتحدة، ومن أبرزها فنزويلا، وهو الأمر نفسه الذي تتجنبه الصين في علاقاتها المحدودة للغاية مع كوبا التي تعد أقل دول المنطقة في علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الصين، بعكس دول مثل البرازيل والأرجنتين وشيلي التي أبرمت اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة مع الصين في نوفمبر ٢٠٠٥.

وقد استخدمت الصين تنامي علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول المنطقة في عزل تايوان وإجبار ١٢ دولة من الـ ٢٦ دولة في المنطقة على الاعتراف بسياسة الصين الواحدة، وإنهاء الاعتراف بتايوان. وتشمل قائمة هذه الدول كلا من: بلين، وكوستاريكا، والدومينيكان، والسلفادور، وجواتيمالا، وهائتي، وهندوراس، ونيكاراجوا، وبنما، وباراجواي، وسانت كيتزونيغز، وسانت فانسينس. وتستخدم كل من الصين وتايوان دبلوماسية الدولار وتقديم المساعدات الاقتصادية لمنع أو تشجيع دول المنطقة على الاعتراف بالصين الواحدة، وبالتالي قطع العلاقات الدبلوماسية مع تايوان أو الاعتراف بتايوان كدولة مستقلة عن الصين. واستخدمت الصين عضويتها كعضو مراقب في منظمة الدول الأمريكية Organization Of American States (OAS) لمنع تايوان من الحصول على وضع العضو المراقب بالمنظمة، ودعوة الدول الأعضاء في المنظمة لرفض الاعتراف بتايوان.

مما سبق، يتضح أن السياسة الصينية قد ركزت في إطار توجيهها صوب منطقة أمريكا اللاتينية على تقديم نفسها كدولة رائدة في الدول النامية، تبغى المشاركة في صياغة السياسات العالمية، من خلال إطار نظام دولي متعدد الاقطاب يشملها مع دول أخرى مثل الولايات المتحدة وروسيا. وتعتمد الصين في إطار سياستها بالمنطقة على البرامج والأدوات الاقتصادية أكثر من اعتمادها على الأدوات السياسية في دفع دول المنطقة للتجاوب مع أهدافها الاقتصادية والتجارية المتعددة وتحجيم العلاقات

الصينية التي تعد لغة غير منتشرة، ونادرا ما يتحدث بها أحد في مناطق إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ناهيك عن عدم إلمام الدبلوماسيين الصينيين، ورجال الأعمال، والأطباء، والفنيين، والخبراء، ومبعوثي السلام الصينيين باللغات الشائعة والمستخدمة في هذه المناطق، والتي تشمل الإنجليزية، والفرنسية، والروسية، والإسبانية، والبرتغالية، والهندية، مما يعمق من الفجوة الثقافية في هذه العلاقات. ناهيك عن عدم اهتمام الصين بموروثات المذاهب الدينية والتنظيمات المتعددة المروجة لها في هذه المناطق، والتي تنتشر فيها الديانات السماوية الثلاث: الإسلام، والمسيحية، واليهودية، ناهيك عن تجاهل الصين للإمكانات والقدرات الهائلة والمتزايدة للمنظمات الأهلية في هذه المناطق والعاملة في مجالات تقديم الرعاية الاجتماعية، والخدمات الصحية، والتعليمية، وعدم التنسيق معها في تقديم هذه الخدمات.

٢- ضعف الاهتمام الصيني بالوجود الاعلامي والبحثي في هذه المناطق: على الرغم من اتفاق الصين مع غالبية الدول النامية على زيادة التبادل الاعلامي فيما بينهما، إلا أن اهتمام الإعلام الرسمي الصيني بهذه الدول يعد محدودا وضعيفا للغاية، كما لوحظ ضعف الاهتمام العلمي والبحثي الصيني بهذه المناطق، وهو ما يبدو في قلة عدد المراكز والبرامج البحثية المتخصصة في دراسة هذه الدول وثقافتها وقيمها ودياناتها وعلاقاتها الخارجية السياسية والاقتصادية، واستمرارية اعتماد الصين على المراكز والبرامج البحثية الغربية في استقاء المعلومات والبيانات الخاصة بهذه الدول، مما يدعم نقل الصورة المغلوطة عن شعوب هذه المناطق إلى الصين.

٣- صعوبة تطبيق الصين لسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: تواجه الصين عددا من القيود الخاصة بتبنيها سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إما نتيجة وجود ضغوط محلية، خاصة فيما يتعلق بسياسات بعض الدول المتلقية للمساعدات والمنح الصينية، التي ترى فيها الصين مساسا بقواعد النزاهة والشفافية وشيوع مظاهر الفساد، خاصة في عدة دول مثل: أنجولا، وزيمبابوي، وإثيوبيا، أو لضغوط خارجية من قبل بعض الدول، مثل الولايات المتحدة التي تضغط على الحكومة الصينية لاستخدام علاقاتها ونفوذها السياسي والاقتصادي في السودان لإجبار النظام السياسي هناك على تسوية قضية دارفور، علاوة على طرح مسألة مشاركة الصين بقوات عسكرية ضمن قوات حفظ السلام الدولية في دارفور لمنع القوات الحكومية السودانية من إبادة سكان دارفور، وهي المطالب التي تتحفظ الصين في قبولها، حرصا على علاقاتها السياسية والاقتصادية مع النظام الحاكم في السودان. كما تواجه الصين الأمر نفسه في منطقة آسيا الوسطى، ولكن بضغوط من الولايات المتحدة وروسيا هذه المرة لوقف المساعدات الصينية للأنظمة غير الديمقراطية والمعادية لحقوق الإنسان في كل من كازاخستان وقيرغيزستان وأذربيجان.

وتقوم الصين باستخدام منظمة شنغهاي كآلية لتطبيق مفهومها أو سياستها الجديدة للامن، وتأكيد دعوتها لخلق عالم متعدد الأقطاب. وعلى الرغم من التزام الصين الصمت إزاء إقامة الولايات المتحدة قواعد عسكرية لها في أوزبكستان وقيرغيزستان، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بزعم محاربة تنظيم القاعدة في أفغانستان، إلا أنه بمرور الوقت بدأت الصين في الإعراب عن عدم ارتياحها تجاه البقاء العسكري طويل الأجل للولايات المتحدة على حدودها الغربية، وأصبحت على قناعة بأن الوجود العسكري الأمريكي على حدودها الغربية يستهدف احتواء الصين والتهديدات المستقبلية القادمة منها، علاوة على خلق وضع استراتيجي طويل الأمد يمنع الصين من مد نفوذها إلى جنوب آسيا.

وقد قامت الصين باستغلال بعض الخلافات مع دول منطقة آسيا الوسطى لتقليل الوجود والنفوذ الأمريكي في دول مثل أوزبكستان، حيث استضافت الصين الرئيس إسلام كاريموف، رئيس أوزبكستان، بعد أسبوعين فقط من ارتكاب أجهزة الأمن لديه مذبحه أنديجان، وإدانة الولايات المتحدة الشديدة له. ولم يمر وقت طويل حتى أمر الرئيس كاريموف الولايات المتحدة بسحب قواتها وعتاها العسكرية من قاعدة كارشي كانباد

(K2) Karshi-Khanabad في غضون ستة أشهر. كما تدعم الصين الرئيس كاريموف في مواجهة ما يعرف "بالثورات الملونة" التي اندلعت في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. ويؤكد بعض المسؤولين الصينيين أن الولايات المتحدة تدعم العديد من الحركات الانفصالية المطالبة بالاستقلال في هذه الجمهوريات. ويأتي الدعم الصيني للنظم الحاكمة في هذه الجمهوريات خشية قيام الولايات المتحدة بتمويل ودعم عدد من الحركات الانفصالية الصينية المشابهة، وكذلك خوف الصين من تأثير الحركات الانفصالية في كازاخستان وقيرغيزستان، حيث توجد لديها حدود مشتركة مع هاتين الدولتين، على الأمن الاجتماعي في الصين.

### معوقات تطوير السياسات الصينية مع الدول النامية:

على الرغم من قيام الصين بتحديد أولويات سياساتها الخارجية عامة وتجاه الدول النامية على وجه الخصوص، إلا أن هناك بعض التحديات التي يمكن أن تعوق الصين من تطوير هذه السياسات في المستقبل المنظور، وبالتالي تقلل من حجم المكاسب التي يمكن أن تفوز بها الصين من وراء علاقاتها السياسية والاقتصادية مع هذه الدول. وتتمثل هذه التحديات والمعوقات فيما يلي:

١- عدم توافر الروابط الثقافية والفكرية التي تدعم تنشيط العلاقات الصينية مع الدول النامية: حيث يطرح عدد من الخبراء قضية ضعف المكون الثقافي في سياسة الصين تجاه الدول النامية، والتي تركز على مجموعة من العناصر، منها: اللغة

السلبية التي يمكن أن يتعرض لها اقتصادها، نظير زيادة معدلات التجارة البينية مع الصين.

٥- تزايد مخاطر الاعتماد والمسعى الصيني الشره للحصول على المواد الخام وموارد الطاقة من الدول النامية: يشير بعض الخبراء إلى أن مساعي الصين في هذا الصدد -من خلال إبرامها لعقود الامتياز في عمليات البحث والتنقيب والاستغلال لهذه المواد بتكلفة زهيدة، وقيام شركاتها المملوكة للدولة في بعض الأحيان بدفع رشاوى وعمولات لمسؤولين في هذه الدول النامية الأكثر فقرا، دون الاهتمام بالمشاركة في عمليات التنمية بهذه الدول- يضع الصين في نفس المرتبة والمنزلة التي وصفت بها عمليات بحث وتنقيب الشركات الغربية في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن بأنها نهب لثروات وقدرات هذه الدول، علاوة على ضمها ضمن فئة دول الاستعمار الجديد، التي تضم، بالإضافة للصين، كلا من اليابان والهند وروسيا.

وتفرض التحديات والمعوقات السابقة على السياسيين الصينيين ضرورة التحرك لإزالتها أو الحد منها لضمان نجاح المساعي الصينية في الوصول لوضع القطب الدولي المنافس للولايات المتحدة وروسيا، وخلق نظام دولي جديد متعدد الأقطاب.

٤- بروز الآثار السلبية لسياسة إغراق المنتجات الصينية لأسواق الدول النامية: اتجهت الصين في إطار تسويق منتجاتها الصناعية إلى اتباع سياسات تصنيع تعتمد على انخفاض تكلفة الأيدي العاملة لديها، ورخص تكلفة المواد الخام الداخلة في عمليات التصنيع، علاوة على الرضا بهامش ربح بسيط للغاية، أو -في بعض الحالات- عدم وجود أى أرباح في بعض السلع المصنعة. وتعد صناعة الملابس الجاهزة وقطع غيار ومعدات التصنيع اللازمة للأغراض الزراعية من أبرز الصناعات التي تبنت فيها الصين هذه السياسات، وبالتالي جاءت تكلفة إنتاج هذه السلع منخفضة للغاية، مقارنة بالسلع المنتجة محليا في عدد من الدول النامية، مما تسبب في بعض الأحيان في عزوف المستهلكين عن شراء المنتجات المحلية وتفضيل السلع الصينية عليها، مما أدى إلى حدوث عمليات كساد ضخمة في بيع المنتجات المحلية وإفلاس الشركات والمصانع المحلية، مما ألجأ عددا من الدول النامية المتضررة من سياسات الإغراق الصينية إلى رفع دعاوى إغراق ضد الصين أمام منظمة التجارة العالمية، وتوتر العلاقات الصينية مع هذه الدول التي قامت في مرحلة تالية بمنع دخول المنتجات الصينية لأسواقها بهدف حماية المنتجات المحلية لديها ولا شك في أن شيوع هذه الممارسات والسياسات الصينية يزيد من مخاوف بعض الدول النامية بشأن الآثار

#### الهوامش :

(١) تم استقاء هذه المبادئ والمحددات من المصادر التالية:

- Joshua Kurlantzick China: Economic Power, Political Enigma, The Washington Quarterly, Summer 2002, pp. 59-67.
- Henry Chu, 'China's New Role as U.S. Ally Greeted with Relief and Dismay', Los Angeles Times, September 28, 2001, sec. A, p. 6.
- Ross Munro and Richard Bernstein, The Coming Conflict with China (New York: Knopf, 1997). PP. 78-98.
- Edwin Lim, Michael Spence, and Ricardo Hausmann, China and the Global Economy: Medium-term Issues and Options A Synthesis Report, Harvard University Center for International Development, China Economic Research and Advisory Programme, CID Working Paper No. 126, June 2006, PP. 12-18.
- Dr Frank Frost, Directions in China's foreign relations - implications for East Asia and Australia, <http://www.aph.gov.au/LIBRARY/Pubs/RB/2005-06/06rb.09htm#china#china>
- Zheng Bijian, 'China's Peaceful Rise to Great Power Status', Foreign Affairs, vol. 84, no. 5, September-October 2005, pp. 18-24.
- Ross Garnaut, 'The China boom and its discontents', in Ross Garnaut and Ligang

Song, (eds), *China's Boom and its Discontents*, Canberra, Asia Pacific Press, 2005, p. xiii.

- 58 Evan S. Medeiros and M. Taylor Fravel, 'China's new diplomacy', *Foreign Affairs*, vol 82, no. 6, November-December 2003, pp. 22-35.

- 60 Quoted in Yong Deng and Thomas D. Moore, 'China views globalisation: towards a new great-power politics?', *Washington Quarterly*, vol 27, no 3, Summer 2004, p. 121.

- Stuart Harris, 'China's regional policies: how much hegemony?', *Australian Journal of International Affairs*, vol. 59, no. 4, December 2005, p. 486.

- China seeks to make friends with all world', *People's Daily*, 1 October, 2005.

(٢) تم الرجوع في هذا الجزء إلى المصادر التالية:

- Bates Gill and James Reilly, *The Tenuous Hold of China Inc. in Africa*, *The Washington Quarterly*, Summer, 2007, pp. 37-52.

- Bates Gill, Chin-hao Huang, and J. Stephen Morrison, *China's Expanding Role in Africa: Implications for the United States* (Washington, D.C.: CSIS, 2007); Harry Broadman, *Africa's Silk Road: China and India's New Economic Frontier* (Washington, D.C.: World Bank, 2007); Andrea Goldstein et al., *The Rise of China and India: What's in It for Africa?* (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development, 2006); Chris Alden, 'Leveraging the Dragon: Toward an Africa That Can Say No', *YaleGlobal* online, March 1, 2005, <http://yaleglobal.yale.edu/display.article?id=5336>; Chris Alden and Martyn Davies, 'A Profile of the Operations of Chinese Multinationals in Africa', *South Africa Journal of International Affairs* 13, no. 1 (2006): 9683; Chris Alden, 'China in Africa', *Survival* 47, no. 3 (Autumn 2005): 147-164.

- Accenture Consulting Group, 'China Spreads Its Wings: Chinese Companies Go Global,' 2005, p. 5, <http://www.accenture.com/NR/rdonlyres/6A4C9C07-8C84-4287-9417-203DF3E6A3D0/1/Chinaspreadsitswings.pdf>.

- Jiang Zhuqing, 'Council Promotes Sino-African Cooperation', *China Daily*, November 18, 2004, [http://www.chinadaily.com.cn/english/doc/2004-18/11/content\\_.392419.htm](http://www.chinadaily.com.cn/english/doc/2004-18/11/content_.392419.htm).

- David Zweig and Bi Jianhai, 'China's Global Hunt for Energy', *Foreign Affairs* 84, no. 5 (September/October 2005): 26.

- Jean-Christophe Servant, 'China's Trade Safari in Africa', *Le Monde Diplomatique* Online, May 2005, <http://mondediplo.com/11/05/2005chinafrica>.

- Barry V. Sautman, 'Friends and Interests: China's Distinctive Links With Africa', *Center on China's Transnational Relations Working Paper*, no. 12 (2006), p. 31, <http://www.cctr.ust.hk/articles/pdf/WorkingPaper.12pdf>.

- Lydia Polgreen, 'China Makes Africa Its Business', *New York Times*, August 18, 2006, <http://www.ihf.com/articles/18/08/2006/news/africa.php>.

- Stephanie Hanson, 'Zambia's Vote: The China Issue', *October 2, 2006*, <http://www.cfr.org/publication/11552/>.

- Export-Import Bank of China, 'Nianbao [Annual report], 2005, <http://english.eximbank.gov.cn/annual/reportall.jsp>.

(٣) تم الاعتماد في هذا الجزء على ما استخلصه الباحث من الدراسات التالية:

- Jorge Dominguez, 'China's Relations with Latina America: Shared Gains, Asymmetric Hopes, Inter-American Dialogue Working Paper, June, 2006.
- EIA, U.S. Department of Energy, 'Country Analysis Briefs: China, August 2005, <http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/china.html>.
- Chietigj Bajpae, 'China's Quest for Energy Security, ISN Security Watch, February 25, 2005, <http://www.isn.ethz.ch/news/sw/details.cfm?ID=.10840>
- Derek Mitchell & Chietigj Bajpae, 'China and Latin America, Asia in the CSIS International Security Program (ISP), July, 2006.

(٤) رجع الباحث في تناوله للسياسات الصينية تجاه منطقة آسيا الوسطى إلى مايلي:

- John Henderson and Benjamin Reilly, 'Dragon in Paradise', The National Interest, Summer 2003, pp.98- 99.
- Susan Windybank, 'The China Syndrome', Policy, vol. 21, no. 2, Winter 2005, p. 31.
- the Shanghai Cooperation Organization: China's Ministry of Foreign Affairs, Shanghai Cooperation Organization, July 1, 2004, <http://www.fmprc.gov.cn/eng/topics/sco/t.57970htm5.5/.2008>
- Derek Mitchell & Chietigj Bajpae, 'China and Central Asia, Asia in the CSIS International Security Program (ISP), April, 2006.
- Richard Weitz, 'Averting a New Great Game in Central Asia, The Washington Quarterly, SUMMER 2006, pp. 155-167.
- C. J. Chivers, 'China Backs Uzbek, Splitting With U.S. on Crackdown, New YorkTimes, May 25, 2005, p. A.3
- EIA, U.S. Department of Energy, 'Country Analysis Briefs: China, August 2005, <http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/china.html>.
- Chietigj Bajpae, 'China's Quest for Energy Security, ISN Security Watch, February 25, 2005, <http://www.isn.ethz.ch/news/sw/details.cfm?ID=.10840>
- International Crisis Group, 'Is Radical Islam Inevitable in Central Asia? Priorities for Engagement, Asia Report, no. 72 (December 22, 2003), pp. 2420, <http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=2432&l=.1>
- Richard Weitz, 'The CIS Is Dead: Long Live the CSTO, Central Asia-Caucasus Analyst, February 8, 2006, [http://www.cacianalyst.org/view\\_article.php?articleid=.3989](http://www.cacianalyst.org/view_article.php?articleid=.3989)



## د. ج. حسن أبو طالب

### أولا- الشرق الأوسط كمجال للتحركات الصينية :

وفي الآونة الراهنة، يعد الشرق الأوسط إحدى أكثر مناطق العالم تأثيراً في عملية التنمية الصينية، وهو الذي يمتد من باكستان شرقاً إلى شمال إفريقيا غرباً، ويضم منطقة الخليج وبلدانا أساسية كإيران، وباكستان، والسعودية، ومصر، وإسرائيل. ويمكن تحديد أهمية الشرق الأوسط للسياسة الصينية في كونه المصدر الرئيسي للنفط العالمي من جهة، ولواردات الصين النفطية المتزايدة من جهة أخرى، ناهيك عن كونه الأسواق الكبيرة التي تلتهم المنتجات الصينية من كافة الأنواع، فضلاً عن صادرات السلاح الصينية المتنوعة التي تذهب إلى العديد من بلدان هذه المنطقة.

ومؤخراً، بدت القيمة الاستراتيجية للإقليم تتعاظم مع زيادة الموارد المالية للعديد من الدول الرئيسية فيه نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ومن ثم ارتفاع الوفورات المالية، لاسيما الخليجية التي لم تعد تشعر بالأمان الكافي في الولايات المتحدة أو بلدان الاتحاد الأوروبي. ومن ثم أخذت في البحث عن أسواق واقتصادات تقبل استثمار هذه الوفورات، وتكون قادرة على استيعابها في أنشطة اقتصادية، وخدمية، وصناعية، وزراعية، مما ولد حاجة صينية - شرق أوسطية متبادلة لتوظيف هذه الأموال المتعاظمة عبر بناء شراكات استراتيجية في مجالات التصنيع والخدمات والمبادلات الثقافية.

وفي المجال الثقافي، ثمة تحركات إيجابية، فقد أقيمت دورتان لندوة الحوار الحضاري بين الصين والدول العربية في إطار "منتدى التعاون الصيني - العربي"، وأقام الطرفان بصورة متبادلة "مهرجان الثقافة الصينية" و"مهرجان الثقافة العربية"، وأقيمت معارض للخزف الصيني، والتطريز الصيني، والفنون الشعبية الصينية، والعادات الاجتماعية الحديثة في الصين في عديد من الدول العربية، وفتحت العديد من الجامعات الصينية أقساماً لتدريس اللغة العربية التي تجد طلباً متصاعداً من قبل الطلاب الصينيين.

وما دام الأمر يدمج ما بين الاقتصاد والتجارة والتبادل الثقافي، فإن الحاجة إلى الاستقرار في الإقليم تمثل لدى السياسة الصينية أولوية قصوى، وهو استقرار يبعد عن الصين أعباء التورط

مع نمو الصين اقتصادياً وحاجتها المتزايدة إلى الأسواق الخارجية والاستثمارات والمواد الأولية، تغيرت ملامح سياستها الخارجية تجاه الكثير من مناطق العالم المختلفة. فالصين، التي كانت حتى أوائل الثمانينيات مجرد أكبر اقتصاد زراعي مكتف ذاتياً، أصبحت في عام ٢٠٠٥ سادس أكبر اقتصاد في العالم، وبلغ إنتاجها المحلي الإجمالي ١,٢ تريليون دولار أمريكي، ويتجاوز نموها الاقتصادي السنوي ٩٪، وتعد - وفقاً لبيانات ٢٠٠٦ - رابع قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا. كما تمتلك نحو ١٠٠ مليار دولار أمريكي من احتياطات النقد الأجنبي، لتصبح واحدة من كبريات الدول التي تملك احتياطات من النقد الأجنبي.

ويعد الهدف الأكبر للسياسة الصينية الآن هو تأمين عناصر عملية التنمية في الداخل، باعتبار أن الاستمرار في هذه التنمية سيؤمن للصين استقرارها في الداخل ودورها العالمي في الخارج. وعلى تلك أهداف أخرى، مثل تأمين سياسات عالمية تقود إلى عالم متعدد الأقطاب، تسوده المصالح المتبادلة عبر تعاون جماعي، والعمل على احتواء بؤر التوتر الإقليمية المختلفة عبر الحوار، والابتعاد عن المواجهات العسكرية، ومتابعة التنافس السلمي مع القوى الكبرى الأخرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي العامين الأخيرين، بدأ قادة الصين يتحدثون عما يعتبرونه مفهوماً الاسمى، وهو بناء عالم متناغم يعتمد الحوار والتعاون والانفتاح المتبادل. ففي خطاب الرئيس الصيني هو جنتاو، أمام مجلس الشورى في أثناء زيارة نادرة للمملكة العربية السعودية، في أبريل ٢٠٠٧، عبر عن رؤيته لبناء عالم متناغم بأنه يتطلب السعي من أجل الحفاظ على تنوع الحضارات ومسيرة التنمية والالتزام بالحوار وتبادل الآراء بين الحضارات، والتمسك بروح الشمول، والسماح للحضارات بتكملة كل منها الأخرى من خلال التنافس، والنمو معاً، وإيجاد أرضية مشتركة، مع تنحية الخلافات جانبا، وضرورة أن تقر جميع الدول بالاختلافات في التقاليد الثقافية، والأنظمة الاجتماعية، والقيم، ومسيرة التنمية للدول الأخرى.

من أجلها، مع الأخذ في الاعتبار أن دول المنطقة لها تاريخها وتراثها الحضاري الخاص بها، ويتعين احترام وضمأن جهود وحقوق الدول المختلفة بالمنطقة في الاختيار المستقل لأنظمتها الاجتماعية وطريق التنمية الخاص بها. ورابعاً، أن يكون التعاون في ظل ظروف العولة أسلوباً لتعزيز التفاهم والصداقة بين مختلف الدول، وأن يسهم في تحقيق الرخاء المشترك، وبالتالي في تحقيق سلام دائم في المنطقة والعالم بأسره.

قد لا يكون هناك الكثير مما يمكن الجدل بشأن هذه الرؤية، لكن يظل السؤال: ما هو الدور الذي تلعبه الصين بالفعل من أجل تحقيق هذه الرؤية؟ وهو تساؤل يعكس في جانب منه حالة الفجوة أو المسافة الكبيرة بين رؤية إيجابية في مضمونها، ودور يفترض أن تلعبه الصين بحكم مسئولياتها الدولية، وكعضو في مجموعة الخمس الكبار في مجلس الأمن الدولي، ولكنها تعترف عنه لسبب أو لآخر، أو تمارسه بصورة رمزية في كثير من الأحيان. وهو سبب يعود إلى تقدير الصين لنفسها وعدم رغبتها في تحدى الظروف المعاكسة التي تحول دون تحقيق هذه الرؤية، وأولها النفوذ الأمريكي في المنطقة، والذي عادة ما تعترف السياسة الصينية عن تحديه أو حتى ترشيده، وتفضل كثيراً أن تتماشى معه باعتبار أن هدفها الرئيس هو الحصول على الأسواق والموارد، والابتعاد عن التورط في مواجهة مباشرة مع القوة الكبرى في العالم. فالأولوية لدى الصين هي مصالحها المباشرة. وكما يقال دائماً، فإن قادة الصين لا يضحون أبداً إلا لدولة واحدة فقط، وهي الصين نفسها.

ولفترة طويلة، ورغم تأييد الصين لتسوية تاريخية للصراع العربي الإسرائيلي، فقد كانت تتعمد الابتعاد عن الدخول في تفاصيل هذه العملية التي تعتبرها تحت الوصاية المباشرة للولايات المتحدة التي لا يمكن تحديها. كما أن الرؤية العربية نفسها، وفقاً للإدراك الصيني، تتسم بكثير من الخلافات رغم استنادها إجمالاً على المبادرة العربية للسلام منذ عام ٢٠٠٢ ومبدأ الأرض مقابل السلام. ولذلك، كان الموقف الغالب للصين هو التأييد عن بعد لكل ما هو متصل بالمفاوضات العربية - الإسرائيلية دون التدخل المباشر في تفاصيلها، مع الاستمرار في نسج علاقات قوية مع كل أطراف الصراع دون الانحياز لأحد في مواجهة آخر، وهو ما يتمثل جلياً في إبلاغ الجانب الإسرائيلي أنهم - أي قادة الصين - يتفهمون قلق تل أبيب من امتلاك إيران أسلحة نووية. ويعتقدون أن على طهران أن تكف عن مساعي امتلاك هذه الأسلحة التي تعارض بكيين انتشارها، ولكنهم في الوقت نفسه لا يمكنهم قبول أو تأييد أي نهج عسكري ضد إيران أو تشديد العقوبات الاقتصادية الدولية عليها، وفي الآن نفسه يساندون كل جهد سياسي لاحتواء هذه الأزمة.

ولذلك أيضاً، لم يكن لبكين دور فيما يعرف باللجنة الدولية الرباعية المشكلة من الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي تستهدف متابعة ما يتصل بالمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية.

ومما يلفت النظر هنا أن تشارك الصين، بناء على دعوة أمريكية، في مؤتمر أنابوليس الذي عقد في نوفمبر ٢٠٠٧، وكان غرضه إحياء عملية تفاوض فلسطينية - إسرائيلية تنتهي بإعلان الدولة الفلسطينية أو - على الأقل - تحدد ملامحها النهائية. وفي هذا المؤتمر، طرح وزير خارجية الصين رؤية شاملة لما اعتبره تعزيز أسس السلام في الشرق الأوسط. وقد تضمنت خمسة مبادئ على النحو التالي:

في أي مواجهة أو توتر، سواء مع الأطراف الإقليمية المتورطة في هذا النزاع، أو مع الولايات المتحدة التي تعد القطب المهيمن على سياسات الإقليم بدرجة أو بأخرى. ولهذا، تتبع الصين دائماً سياسة حذرة يسودها الحياد تجاه أطراف الصراع، مع الاستمرار في تنمية علاقاتها الذاتية مع كل الأطراف في المجالات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية إن وجدت.

ولا يخلو الأمر أحياناً من القيام بعمل رمزي يقلل الانتقادات التي عادة ما توجه للصين، باعتبارها عازفة عن ممارسة دور يناسب مكانتها كقوة كبرى لها حق الفيتو في الأمم المتحدة، وعليها التزامات تجاه الأمن والسلم الدوليين لا يجوز التخلي عنها. بيد أن هذه التحركات والأعمال الرمزية لا تقود إلى تغيير رئيسي في طريقة التعامل الصيني مع هذه الصراعات. وأبرز تلك التحركات الرمزية تعيين مبعوث صيني خاص لأزمة الشرق الأوسط الكبرى منذ ٢٠٠٤ للتواصل مع أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي، وتشجيعهم على مواصلة الحوار والوصول إلى تسوية تاريخية. وتبدو مشاركة الصين في الآلية الجماعية التي تضم الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا لمعالجة أزمة البرنامج النووي الإيراني، بعد فترة امتناع وتردد، كنموذج آخر للتغيير النسبي في السلوك الصيني تجاه الأزمات الدولية، ولكنه لا يغير من منطلقات الصين شيئاً، لاسيما الإصرار على الحل التفاوضي للأزمة الإيرانية مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ورفض أسلوب العقوبات أو المواجهة العسكرية.

إن سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط، بقضاياها ومشكلاتها وفرصه الاقتصادية الرائعة، تعد نموذجاً حياً للطريقة التي تفكر بها الصين لتأمين مصالحها الحيوية، كما تعكس العلاقة الوثيقة بين متطلبات التنمية في الداخل، والنفاذ إلى أسواق الخارج مع مراعاة التغيرات التي باتت تفرضها العولة من جهة، والحرب على الإرهاب الدولي من جهة أخرى.

## ثانياً- رؤية الصين للشرق الأوسط ومشكلاته :

يدرك القادة الصينيون الأهمية الكبرى للشرق الأوسط وارتباطه باستمرار حالة النمو الاقتصادي الداخلي بوجه خاص، وبالصعود الصيني في السياسة الدولية بوجه عام. كما يدركون الحاجة إلى إشاعة نوع من الاستقرار النسبي في الإقليم ككل، بما يحول دون تطل المصالح الصينية المتنامية فيه. ويدركون أيضاً أن هذه المهمة ليست يسيرة، نظراً لما في الإقليم من صراعات ممتدة وعمليات تنمية متعثرة، فضلاً عن نفوذ أمريكي يصعب تجاوزه وسياسات دولية تقوِّدها واشنطن تميل نحو عسكرية الأزمات. وقد ذكر الرئيس الصيني هوجنتاو، في خطاب له في أبريل ٢٠٠٧، أن وجود شرق أوسط متناغم هو في مصلحة شعوب المنطقة والعالم بأسره على المدى الطويل، كما أن السلام والاستقرار في المنطقة يعتبر رغبة مشتركة للعالم بأكمله.

بيد أن بناء شرق أوسط متناغم، وفقاً للرؤية الصينية، يتطلب جهوداً في أكثر من اتجاه. فأولاً، ووفقاً للرئيس الصيني، ينبغي على جميع الأطراف تحقيق سلام واستقرار إقليمي من خلال تعزيز المشاورات والمفاوضات على قدم المساواة كسبيل وحيد وملائم لتسوية الصراعات والنزاعات. وثانياً، أن يكون هناك احترام متبادل وتسك بروح الشمول في معالجة الاختلافات بين مختلف الحضارات في المنطقة، والمشاركة في بناء منطقة متناغمة تتعايش فيها جميع الحضارات. وثالثاً، لا بد من تشجيع التنمية والتعاون

١- احترام التاريخ، ونظرا لما يشهده الشرق الأوسط من تغيرات عميقة، يجب على الأطراف المعنية ان تواجه الواقع وتتخذ خطوات جريئة تتماشى مع تيار العصر. ومن ثم، فمن المهم الشروع في عقد مفاوضات حول قضية الوضع النهائي والعمل من أجل حل القضايا المتعلقة بالحدود واللاجئين وموارد المياه، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تقوم على أساس خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

٢- نبذ العنف وإزالة العقبات ومواصلة الالتزام الصارم بمحادثات السلام، فالقوة لا يمكنها ان تحقق سلاما دائما.

٣- دفع محادثات السلام بطريقة كلية ومتوازنة وتوفير البيئة المؤدية الى محادثات سلام. وبما ان هناك ارتباطا بين القضية الفلسطينية والقضايا الأخرى في الشرق الأوسط وأنهما تؤثران على بعضهما بعضا، لذا ينبغي استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وسوريا، وبين إسرائيل ولبنان في الموعد المحدد، حتى يمكن لهذه المحادثات ولثيلتها الفلسطينية - الإسرائيلية ان تساندا وضع بعضهما بعضا.

٤- إعطاء أولوية للتنمية وتعزيز التعاون من أجل تدعيم أساس محادثات السلام. ومن هنا، تأتي أهمية قيام المجتمع الدولي بزيادة المساعدات الإنسانية ومساعدات التنمية إلى فلسطين، وتأييد الخطة التي اقترحتها الأطراف المعنية من أجل تعاون اقتصادي إقليمي كمدخل لضمان الأمن الإقليمي.

٥- بناء توافق وزيادة الاسهامات وتعزيز مساندة عملية السلام، إذ ينبغي على المجتمع الدولي أن ينفذ تعاونا وثيقا ويقيم آلية متعددة الأطراف ذات قاعدة عريضة ومتوازنة وفعالة لتسهيل ومساندة محادثات السلام، وأن الصين ترحب بجميع الجهود التي ستسهم في عملية السلام.

وتوضح مثل هذه المبادئ، وفقا للوعي الصيني، مدى ارتباط قضية بناء السلام بتأمين الاستقرار الإقليمي، والدور الذي يلعبه التعاون الدولي في هذا الصدد. كما يظهر أيضا أن الصين لا تعد بشئ محدد، اللهم إلا تأييد العملية السلمية وتقديم المساعدات التنموية للطرف الفلسطيني.

وفي السياق نفسه، يبدو الموقف الصيني من أزمة البرنامج النووي الإيراني مستندا إلى مبدأ أن الحوار والنهج السياسي السلمي هما الأمل لحل هذه الأزمة، مع الابتعاد تماما عن كل ما يتصل بالتهديد العسكري لما له من تأثيرات سلبية على الاستقرار الإقليمي وتأمين مصادر النفط. وبالنسبة للعراق، فلا يخرج الموقف الصيني عن هذا السياق، فهي مع العملية السياسية وتنادي بالمصالحة الوطنية الشاملة التي تقودها الحكومة العراقية، وترى أن مسئولية بول الجوار الجغرافي في مساندة الاستقرار العراقي مسألة حيوية ومن الواجب الالتزام بها.

غير أن الانصاف يقتضي الإشارة إلى بعض تحركات مادية تعكس نزوع الصين للتواجد الفعلي، كقطب دولي يهتم بالأمن والسلام العالمي والإقليمي حين تقتضي الحاجة، مثل قرار إرسال ١٠٠٠ جندي صيني للمشاركة في قوات الأمم المتحدة في لبنان المعروفة باسم اليونيفيل، والتي تمت زيادة عددها وفقا للقرار الدولي ١٧٠١ الخاص بانتهاء العمليات العسكرية في لبنان في أغسطس ٢٠٠٦. كما أرسلت الصين وحدة عسكرية هندسية للمساهمة في تفعيل القرار الدولي بتحويل القوات الإفريقية الموجودة في إقليم دارفور إلى قوات أممية يصل حجمها إلى ٢٢

الف جندي. وكلتا الخطوتين تعد أحدث مظاهر الاهتمام الصيني بالوجود المتزايد في الشرق الأوسط، ولعب دور مباشر في القضايا وثيقة الصلة بالاستقرار وإزالة التوترات.

### ثالثا- المصالح الصينية الجوهرية في الشرق الأوسط:

١- النفط يعد الشرق الأوسط المصدر الأساسي للنفط والغاز للصين ولدة طويلة مقبلة، إذ يزود الشرق الأوسط الصين بـ ٤٥٪ من احتياجاتها النفطية في الوقت الراهن. ويقدر أنه في عام ٢٠١٥، سيرتفع الاعتماد الصيني على نفط الشرق الأوسط إلى نسبة ٧٠٪ من احتياجاتها الضرورية. وتعد الصفقات الصينية الكبرى في مجال النفط والغاز مع كل من السعودية وإيران وقطر عنصرا أساسيا في التحركات الصينية في الإقليم. وتمثل إيران حاليا ثاني أكبر مصدر للنفط للصين، إذ تؤمن طهران ١٤٪ من النفط الصيني المستورد من الخارج. وتبرز دلالة الأهمية في توقيع البلدين لاتفاق طاقة عملاق يمتد لمدة ٢٥ عاما، في أكتوبر ٢٠٠٤، بقيمة ٧٠ مليار دولار، تزود بموجبه إيران الصين بالغاز المسال، LNG والنفط وتتولى مجموعة سينوبك الصينية ثاني أكبر شركة صينية في صناعة النفط تطوير حقل "يادوران" الإيراني العملاق للنفط جنوب غرب البلاد، والذي تقدر احتياطياته بنحو ثلاثة مليارات برميل، على أن تشتري الشركة الصينية، بموجب مذكرة التفاهم، ٢٥٠ مليون طن من الغاز المسال على مدى ما بين ٢٥ و٢٠ سنة من إيران، إضافة إلى اتفاق آخر لبناء مصفاة تكثيف غاز في مدينة بندر عباس، جنوب إيران، في غضون السنوات الثلاث القادمة.

وتعد السعودية القطب الثاني في الشرق الأوسط في مجال توريد النفط للصين، وقد وقع الطرفان اتفاقا عام ٢٠٠٥ للتنقيب المشترك عن الغاز في صحراء الربع الخالي بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، في حين ستقوم شركة أرامكو السعودية باستثمار ٢٠٥ مليار دولار في بناء مصفاة للنفط في مقاطعة "فوجيان"، ومصفاة أخرى بتكلفة ١,٢ مليار دولار في مقاطعة "شيكينجداو" بالاشتراك مع شركة النفط الصينية الوطنية.

وتهتم الصين بصورة أساسية، على الأقل كموقف مبدئي، بتأمين ممرات النفط الدولية، لاسيما القادمة من الشرق الأوسط ويبدو هذا الاهتمام جليا فيما أكدته الكتاب الصيني الأبيض عن الطاقة، الصادر في ٢٠٠٧، من أن حماية البيئة السياسية السلمية الآمنة والمستقرة، وحماية السلم العالمي والاستقرار الإقليمي، هما الشرط المسبق لتحقيق أمن الطاقة العالمية، وأنه على المجتمع الدولي أن يعمل على حماية استقرار الأوضاع في الدول المنتجة للطاقة والدول المسنولة عن نقل الطاقة، وعلى وجه الخصوص الدول المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وضمان أمن وسلامة ممرات الطاقة الدولية، وتفادي تشويشات الخلافات السياسية الإقليمية على إمدادات الطاقة العالمية، ولا فيسحدث تسييس لمسألة الطاقة.

٢- الشراكة الاقتصادية الصينية مع الشرق الأوسط: حيث تنمو التجارة الصينية مع بلدان الشرق الأوسط بنسب عالية، فقد ارتفع إجمالي التجارة الصينية السلعية من ٢,٥ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٠ إلى ٢٤,٤ مليار عام ٢٠٠٢، وتقارب ٣٥ مليار دولار، وفقا لبيانات ٢٠٠٦، مما جعل الشرق الأوسط سوقا مهمة للمنتجات الصينية، ومع ذلك فلا تمثل إلا نسبة ٣,٩٪ من إجمالي التجارة الصينية السلعية العالمية، وفقا لبيانات ٢٠٠٢. كما أن حجم الاستثمارات الصينية لا يزال ضئيلا جدا بين الجانبين. فحتى نهاية ٢٠٠٢، لم تستثمر في الصين إلا ٤٢٢ مؤسسة آتت من ١٢ دولة عربية بمبلغ ١,٤ مليار دولار أمريكي من الاستثمارات المسجلة،

وفورات مالية من أجل الاستثمار، سواء أسواق الشرق الأوسط نفسه، أو السوق الصينية الشاسعة. وهنا، تتضح الحاجة إلى مزيد من الخطوات المتبادلة على صعيد الشفافية الاقتصادية والقانونية وفرص الاستثمار وسبل الشراكة المتوازنة، من أجل تدعيم الارتباط العضوي بين اقتصادات المنطقة والاقتصاد الصيني.

ويشير د. يانج كوانج، مدير معهد دراسات غرب آسيا وإفريقيا التابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية - في دراسة له نشرت قبل عامين حول تقييم مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط - إلى أن ترجمة الفرص الاقتصادية والتنموية المتاحة لكل من الصين والشرق الأوسط تتطلب عددا من الإجراءات، منها:

١- أهمية تشجيع القطاع الخاص من كلا الجانبين على تطوير علاقاتهما التجارية وتحفيزه على دخول شراكات بعيدة المدى، على أن تقوم الدول المعنية بإزالة العقبات التي تحول دون ذلك، والإسراع بالإصلاحات الاقتصادية والقانونية وتوقيع المزيد من الاتفاقيات المعنية بضمان الاستثمار، وتجنب الازدواج الضريبي لخلق مناخ أفضل استثماريا وتجاريا لصالح القطاع الخاص، بالإضافة إلى توفير خدمات للمعلومات والاستشارات القانونية وضبط الجودة وتصديق شهادات الماركات التجارية الشهيرة، وتوفير الضمان والائتمان البنكي، بالإضافة إلى تنظيم دورات التأهيل والتدريب.

٢- إدراج بند إقامة منطقة تجارة حرة على جدول أعمالهما بعد دراستها ومناقشتها، باعتبار أن مثل هذه المناطق تزيد من فرص التبادل التجاري الحر، كما تفتح آفاقا كبرى لأطرافها في الدخول في شراكات اقتصادية استراتيجية.

٣- توسيع دائرة الأمن البترولي، وجعله منطلقا لتوسيع دائرة التعاون الاستثماري المتبادل، سواء في الاستثمار في الاكتشافات والمسوح الجديدة للنفط والغاز، أو تجديد وإنشاء المصافي النفطية الجديدة، أو بناء مرافق لنقل وتسويق النفط ومشتقاته، فضلا عن تأمين طرق وممرات نقل النفط.

٤- بناء آليات حوار استراتيجي متعددة المستويات، من قبيل منتدى التعاون العربي - الصيني، ومنتدى التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا وغيرها. فمثل هذه الآليات الجماعية تقدم سبلا واضحة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية المشتركة، كما تقدم الحلول المناسبة لما يطرا من مشكلات تطبيقية.

يلفت النظر هنا أن هناك محاولات جرت فعلا لترجمة بعض هذه الشروط من أجل تفعيل العلاقات الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط. ومنذ سنوات قليلة، بدأ الحديث عن إحياء طريق الحرير القديم الذي كان يربط الصين بمنطقة غرب آسيا منذ ٢١٠٠ عام، وكان يمر عبر مناطق تمثل اليوم دول باكستان، وأفغانستان، وإيران وصولا إلى الخليج العربي، والعراق، وسوريا، ولبنان، ثم شمالا إلى تركيا، وذلك في ظل هدف كبير لتنمية الصلات التجارية والاقتصادية والثقافية بين هذه المجموعة الكبيرة من الدول والمجتمعات، كلها ذات علاقات تاريخية قديمة جدا. واستلهاما لهذه الفكرة الكبيرة، عقد في مايو الماضي في بكين ما وصف بالقمة الأولى للشرق الأوسط والصين لعام ٢٠٠٨ بحضور نحو ١٠٠ منظم أعمال، أغلبهم من الصين، والسعودية، حيث ناقشوا الفرص والتحديات الرئيسية لإحياء "طريق الحرير" القديم، أو - بعبارة أخرى - تعزيز التبادلات المختلفة، ولكن وفق آليات حديثة، وفي ظل العولمة السائدة بكل ما تتيحه من فرص وتحديات في الوقت نفسه.

مشكلة بذلك ١٤، ٠٪ فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الصين، بينما وصل عدد المؤسسات الصينية المستثمرة في دول الشرق الأوسط إلى ٢١٧ مؤسسة بمبلغ ٠، ٢٢ مليار، مشكلة بذلك نسبة ٢، ٤٪ فقط من إجمالي الاستثمار الصيني الخارجي.

وقد ترتفع هذه الأرقام قليلا حتى نهاية ٢٠٠٧، ولكنها تظل أرقاما ضئيلة تعكس الحاجة إلى الاكتشاف المتبادل لفرص الاستثمار لدى الطرف الآخر، لاسيما في ظل العولمة الاقتصادية الراهنة التي تقوم على تشابك الأسواق والشراكات بين الشركات والدول.

ويستدل من بيانات التجارة الخارجية الصينية على أن التعاون بين الصين والدول العربية يتضمن الصناعة، والزراعة، والطاقة، والعلوم، والتكنولوجيا، والسياحة وغيرها من القطاعات. وقد بلغ إجمالي حجم التجارة الثنائية ٨٦، ٤ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٧. كما بلغ في العام نفسه الاستثمار غير المصرفي للدول العربية في الصين ١، ٢٨ مليار دولار أمريكي، بينما بلغ إجمالي الاستثمار غير المصرفي للشركات الصينية في الدول العربية ٢، ٤٤ مليار دولار أمريكي. وتمتلك كل من الصين ودول مجلس التعاون الخليجي نحو ٢، ٥ تريليون دولار من الأصول الدولية، في حين تصل التجارة بين الصين ودبي وحدها إلى نحو ١١، ٥ مليار دولار. وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي، والإمارات على وجه الخصوص، بوابة لتجارة الصين إلى الشرق الأوسط وإلى بلدان، مثل الهند وباكستان، نظرا لقربها وروابطها المتينة مع تلك الدول.

وتبدو هناك فرصة كبرى في الوقت الراهن لإعادة النظر في العوائق، سواء في الصين نفسها أو في بلدان الشرق الأوسط، والتي تحد من اجتذاب الاستثمارات المتبادلة، لاسيما في ظل تنامي الوفورات المالية لدى الدول الشرق الأوسطية المنتجة للنفط. فإقرار نظام الاقتصاد الحر من كلا الجانبين سيوفر لهما مناخا أكثر ملاءمة لحركة التجارة الخارجية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في ظل ضرورات التنمية الشاملة، ورفع مستوى المعيشة وتوسيع قاعدة التنمية في الداخل والارتباط بالاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة ما يلي:

١- إن صيغة بيع، أو بالأحرى مقايضة، النفط والغاز في صورته الخام، مقابل الحصول على سلع استهلاكية مصنعة في الصين، لم تعد صيغة مناسبة، لاسيما في ظل حالة المنافسة الشديدة بين الصناعات الاستهلاكية على المستوى العالمي ككل، الأمر الذي يفتح الباب أمام حوار موسع وعبر آليات ملزمة من أجل البحث في بناء شراكات اقتصادية ذات طابع استراتيجي بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط ككل، أو على الأقل البلدان الرئيسية فيه، وبحيث يكون تبادل الخبرات التنموية والتصنيعية هو الأساس، مع مراعاة شرطي التبادلية والإنصاف، وبما يقود إلى حالة تكامل بين الاقتصاد الصيني واقتصادات بلدان المنطقة، لاسيما وأن الصين الآن بدأت خطواتها الأولى نحو أن تكون مرسلا للاستثمارات الخارجية، بعد أن ظلت طوال العقدين الماضيين بمثابة مستقبل نهم لكل ما يأتي إليها من استثمارات الخارج.

ب- إن وفرة السيولة المالية لدى البلدان المنتجة للنفط، نتيجة الارتفاع الهائل في الأسعار في غضون الأشهر الستة الماضية، فضلا عن السيولة المتجمعة منذ عقد مضى، وبما يصل إلى نحو ٣ تريليونات دولار، تجعل الحاجة إلى أنماط تنمية حقيقية بعيدة عن الاستغلال وهدر الموارد مسألة لا غنى عنها لأصحاب تلك الوفورات، كما تقدم فرصة للأسواق والاقتصادات التي تتطلع إلى

### أولا- صورة الصين لدى العالم :

كيف يرى العالم الصين؟ هذا التساؤل أصبح محل اهتمام الخبراء والسياسيين في الصين، خاصة في ظل حملات التشويه المستمرة التي تتعرض لها الصين وتجربتها التنموية من قبل وسائل الإعلام الغربية، وبخاصة الأمريكية، والتي درجت على استعمال مصطلح "التهديد الصيني" في كثير من تحليلاتها، الأمر الذي يهدد التجربة الصينية السياسية. ولقد بدأت مسألة التهديد الصيني تنعكس بشكل أو بآخر على تصريحات الخبراء والمسؤولين في الصين. ويقول يانغ يى Yang Yi، وهو عميد بحرى، ومدير أحد مراكز الأبحاث العسكرية، "إنه في كل مرة تحاول الجمهورية الشعبية تأكيد ذاتها في مجال الدبلوماسية، أو تحديث قواتها العسكرية أو فتح علاقات مع بلدان أخرى، فإن الولايات المتحدة تظهر ذلك بمثابة التهديد، وبقيّة دول العالم في الغالب تأخذ بما تروج له الدولة العظمى المسيطرة على الخطاب الدولي" (١).

وهناك العديد من الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة للترويج لمصطلح التهديد الصينى، ومنها:

١- تهديد مكانة الولايات المتحدة عالميا: حيث يمثل الصعود الصينى تهديدا محتملا لمكانة الولايات المتحدة على قمة النظام الدولى، حيث ظهر داخل الولايات المتحدة بعض التقديرات الاستراتيجية والأيدولوجية السلبية نوعا ما للصين. ووفقا للإحصاءات السنوية لمعهد جالوب للشئون العالمية، فإن ٤٠٪ من

ينطلق الصين، العملاق الآسيوى الصاعد، بقوة نحو القمة فى إطار سياسة شاملة تنطلق من الداخل إلى الخارج، والصين قوة متنامية سياسيا واقتصاديا وعسكريا، تتحرك فى إطار سياسة خارجية شاملة، صينية التوجه، عالمية المجال، هدفها باختصار نهضة الصين وتقديمها والوصول إلى المكانة اللائقة بها على المسرح الدولى، بعد أن ظلت حبيسة محيطها الإقليمى إبان الحرب الباردة. لكن الصين اصطدمت بتفرد الولايات المتحدة بقمة النظام الدولى، فى وقت كانت تتطلع فيه إلى وجود نظام دولى متعدد الأقطاب يقوم على التعددية والمساواة والمنفعة المتبادلة فى إطار الشرعية الدولية. ورغم التوجه السلمى للصين، وتأكيدا الدائم أن هدفها هو مشاركة دول العالم فى الاستفادة من الفرص التنموية المتاحة، بما يدفع قضية السلام والتنمية للبشرية للأمام، إلا أنها تتعرض كثيرا لحملات تشويه دورها على المستوى العالمى، وبخاصة من وسائل الإعلام الغربية التى لا تتورع عن اعتبارها مصدرا للتهديد، كما يعتبر الأوروبيون الصين - وفقا لآخر استطلاع للرأى - بمثابة التهديد الأكبر للأمن والاستقرار فى العالم. وتأمل الصين، من خلال استضافتها للحدث الرياضى العالمى "أوليمبياد بكين ٢٠٠٨" - إلى جانب وسائل أخرى - فى تحسين صورتها على المستوى العالمى وإلقاء مزيد من الضوء والإيجابية عليها. الأمر الذى يلقى بمزيد من الجدل حول دور الصين فى العالم الخارجى، ورؤية العالم لهذا الدور ورؤية الصين لدورها، ووسائل وآليات الصين لتحسين صورتها عبر العالم.



للمصادر الصينية، نحو ٢٦.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦، في حين تشير المصادر الأمريكية إلى أنه بلغ نحو (٩٠) ملياراً في العام نفسه (٦).

٣ - ترايد الطلب على الطاقة والموارد الطبيعية حيث تعاطم الطلب الصيني عليهما بشراهة وقد أشار رئيس المكتب السابق للفاينانشيال تايمز في بكين إلى مدى تعطش الصين للفرض العمل، والمواد الخام، والطاقة، والأسواق الجديدة، وتصدير السلع، والعمال، والاستثمارات، مؤكداً أن شهية الصين الهائلة وإن كانت غير متعمدة، فإنها سوف تعيد تشكيل العالم في التجارة والسياسة، مستشهداً بقول نابليون "دعوا الصين نائمة لأنها عندما تستيقظ سوف تهر العالم" (٧).

٤ - انتهاكات حقوق الإنسان حيث تثير مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الصين الرأي العام الأوروبي والأمريكي، وكثيراً ما تسعى الولايات المتحدة لإثارة هذا الملف في مواجهة بكين، حيث دأبت واشنطن على إصدار تقرير سنوي عن حقوق الإنسان في العالم يتناول بالنقد والاتهام حالة حقوق الإنسان في الصين وقد أعلنت منظمة العفو الدولية مؤخراً أن الصين هي أكبر منقذ لعقوبة الإعدام في العالم، ففي آخر تقرير لها، جاءت الصين في المرتبة الأولى بإعدام ٤٧٠ شخصاً في عام ٢٠٠٧، إلا أن المنظمة تتوقع أن تكون حالات الإعدام في الصين أكبر من ذلك بكثير، وقد تصل إلى ٦٠٠٠ حالة في العام، وهذه الانتهاكات تستفز الرأي العام الأوروبي الذي لا يتوانى عن تقديم النقد اللاذع للسلوك الأوروبي الرسمي عما يحدث في الصين من انتهاكات لحقوق الإنسان، ضماناً للمصالح المتبادلة ومن هنا، ينتج التضارب في المواقف والقرارات بين المفوضية الأوروبية التي تمثل الدول والتي تدعو لتشجيع التعاون مع الصين، وبين البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من المواطنين، والذي يصدر قرارات ينتقد فيها الصين فيما يخص حقوق الإنسان وتايوان والتبت (٨).

وعقب أعمال القمع التي قام بها الجيش الصيني في إقليم التبت في منتصف مارس ٢٠٠٨، رداً على بعض مظاهرات الاحتجاج وأعمال الشغب، أظهر استطلاع للرأي - نشرته صحيفة الفاينانشيال تايمز في ١٥ أبريل ٢٠٠٨ - أن الأوروبيين ينظرون للصين باعتبارها أكبر تهديد للاستقرار العالمي وأشار الاستطلاع إلى أن نسبة ٣٥٪ من النخب في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا يرون الصين بوصفها أكبر تهديد، في حين تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة ٢٩٪، في الوقت الذي ظهرت فيه الولايات المتحدة في استطلاع مماثل العام الماضي باعتبارها أكبر تهديد للاستقرار العالمي (٩).

وقد أكد "مارك ليونارد"، المدير التنفيذي للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، في حديث للفاينانشيال تايمز أن صورة الصين لدى الأوروبيين قد تغيرت من أرض الفرص الاقتصادية

الأمريكيين يرون الصين بوصفها البلد المهيمن في العالم على العلاقات الدولية، وأنها القوة الاقتصادية الأولى في العالم، في حين تراجعت الولايات المتحدة للمرتبة الثانية بنسبة ٣٣٪ (١٠).

وقد كتب المؤرخ بيال فرحسون أن القرن العشرين قد شهد تراجع الغرب وإعادة توجه العالم نحو الشرق - كما أن هناك مؤشرات دولية تشير إلى ترايد قوة الصين، بينما تتنازل مكانة الولايات المتحدة، وبالتالي فإن القطب المتراجع، وهو الولايات المتحدة، سوف يعتبر الصين تهديداً أمياً (١١) وكان الرئيس جورج دبليو بوش قد أعلن في وقت مبكر من حكمه أن الصين خصم استراتيجي وليس شريكاً استراتيجياً، ويبدو أن الفلق الأمريكي من الصعود الصيني مرجعه التخوف من حدوث تحول للقوى وقد عبرت الصين صراحة عن أن هدفها هو خلق نظام عالمي متعدد القوى، وهذا خطر يهدد المصالح الأمريكية وكما يشير منظرو العلاقات الدولية، فإن أخطر موقف في أي نظام دولي هو الموقف الذي تصعد فيه قوى وتهبط فيه قوى أخرى، فهذا يؤدي إلى تغيير في معادلة القوى، وهذا قد يؤدي أيضاً إلى اندلاع الحروب وقد عبر عن ذلك صراحة العالم الأمريكي، جون ميرشماير، بقوله لو استمرت الصين في نموها الاقتصادي للفعل على مدى العقود القليلة القادمة، فمن المحتمل أن تتخربط الولايات المتحدة والصين في تنافس أمني شديد، مع إمكانية كبيرة لنشوب الحرب (١٢).

٢ - تنامي القوة الصينية: فهناك مؤشرات كثيرة تشير إلى أن الصين في طريقها لكي تكون قوة كونية هائلة، ومنها:

- التطور العلمي والتكنولوجي، حيث تولى الصين أهمية خاصة لتطوير قدراتها التكنولوجية. وقد أطلقت الصين ثاني قمر صناعي ضمن سلسلة من أقمار البحث العلمي التي طورتها بالاشتراك مع البرازيل، كما أصبحت الصين ثالث دولة، بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، تنجح في إرسال رجل إلى الفضاء، وأعانت بعد ٢١ ساعة، هذا فضلاً عن أن الصين لديها صواريخ قادرة على إسقاط أقمار صناعية، وبذا فقد كسرت الصين احتكار الفضاء الذي كان مقصوراً على الولايات المتحدة وروسيا وحدهما، وكسرت أيضاً احتكار التكنولوجيا البالغة التعقيد، هذا فضلاً عن قدرة الصينيين على إخفاء برامجهم الفضائية والعسكرية (١٣).

- حيازة مقومات القوة، سواء كانت هذه القوة قوة المال، أو السلاح أو الأفكار، حيث أصبحت الصين قوة اقتصادية هائلة، بعد أن تضاعف حجم اقتصادها أربع مرات منذ أن بدأت عملية الإصلاح، وأصبحت مركز التصنيع في العالم، وتستهلك ثلث الإنتاج العالمي من الحديد والصلب والفحم، ولديها احتياطي ضخم من النقد الأجنبي وصل في نهاية عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي. كما أن معدل الإنفاق العسكري قد تزايد بمعدل ١٨٪ سنوياً قياساً إلى نسبة التضخم. وقد بلغ، طبقاً



إلى التهديد الأول للأمن العالمى، لأنهم ينهلون معلوماتهم عن الصين من وسائل الإعلام الغربية، فى حين أنهم يرون الولايات المتحدة بصورة أقل حدة تأثرا بالثقافة الشعبية للولايات المتحدة (١٠).

٥- دعم النظم الديكتاتورية: حيث يرى الغرب الصين باعتبارها النموذج الرائد للنظم التسلطية الشمولية ونظم الحكم الواحد عبر العالم. فهناك جدل يثار حاليا بين علماء الصين بالغرب عما إذا كانت الصين تدعم بنشاط الدول التسلطية، أم أنها تتابع مصالحها الوطنية فحسب، حيث نجحت الصين فى تأكيد أن نظم الحكم الاستبدادية يمكنها أن تحقق النمو الاقتصادى، وأن تحظى بقدر من الشرعية الشعبية أيضا. لذا، فإن كثيرا من النظم الديكتاتورية فى العالم سوف تأخذ قوة من النموذج الصينى، الذى يسمح لدول الحزب الواحد بالبقاء على الحياة فى عصر العولمة ووسائل الاتصال الجماهيرية.

هذا فضلا عن تعاون الصين مع العديد من النظم الديكتاتورية فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، بغض النظر عن مدى شرعية هذه النظم وممارساتها الاستبدادية، وذلك وفقا لسياستها التى تعتمد على شعار براق، هو مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية (١١).

أما باقى دول العالم، فتنظر للصين نظرة إيجابية، وإن كانت هناك بعض الدول قد تضررت من سياسات الإغراق الصينى لأسواقها، مما تسبب فى ارتفاع معدلات الكساد والبطالة فى هذه الدول. إلا أن النظرة العامة تظل إيجابية فى ضوء إمكانية حل مشكلات التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية. وقد أظهر إحصاء، نفذته هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، أن تأثير الصين على العالم إيجابى أكثر من تأثير الولايات المتحدة أو روسيا. وقال ٤٨٪ من المشاركين فى الإحصاء من ٢٢ دولة إن دور الصين إيجابى بصفة عامة مقابل ٣٠٪ اعتبروه سلبيا، كما عبر أغلبية المشاركين بالإيجاب عن نمو الاقتصاد الصينى، فى حين لا يرغب فى تقدمها العسكرى إلا عدد قليل (١٢).

### ثانيا- الصين ودورها فى العالم الخارجى :

لا يزال كثير من الخبراء فى الصين ينظرون لبلادهم باعتبارها دولة نامية لا تزال فى حالة صعود، ومن ثم فإن أهدافها الأساسية تتركز فى السيادة والاستقلال وسلامة ووحدة أراضيها وتحقيق التنمية والسلام، وعدم التورط فى أى مواجهات عسكرية مع أى طرف، وبخاصة الولايات المتحدة، حتى لا تهدد مسيرة التنمية الداخلية (١٣).

فعلى المستوى النظرى، تسعى الصين منذ استقلالها إلى تدعيم التوجهات السلمية لدورها فى العالم الخارجى. وتشير جميع الوثائق والبيانات والتصريحات الرسمية الصينية صراحة إلى هذا التوجه، وأهمها على الإطلاق المبادئ الخمسة للتعاشى السلمى، التى التزمت بها منذ عام ١٩٥٤، والمتمثلة فى الاحترام

المتبادل للسيادة، وسلامة الأراضى، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للغير، والمساواة، والتعاشى السلمى، وهى المبادئ التى تعكس الالتزام القوى بميثاق الأمم المتحدة ومبدأ التعاون فى العلاقات الدولية. وتتم الإشارة إلى هذه المبادئ دائما باعتبارها مرجعا أساسيا للسياسة الخارجية الصينية. هذا فضلا عن الوثائق الحديثة مثل البيان الرسمى الذى صدر فى ١٨ أغسطس ٢٠٠٢، الذى حدد رؤية الصين لدورها فى ظل النظام العالمى الجديد، والذى أكد ضرورة احترام المبادئ المشار إليها سابقا، إضافة إلى دعم مفهوم جديد للأمن يكون جوهره الثقة المتبادلة، والمساواة فى السيادة بين الدول، أيا كانت ظروفها الاقتصادية والسياسية، واحترام الظروف القومية الخاصة بكل دولة، والبحث عن أرضية مشتركة، وتحقيق التعاون المنفعى المتبادل والتنمية المشتركة بين الدول كافة (١٤).

ولا تتوانى التصريحات الرسمية لقادة الصين على تأكيد هذه المبادئ، ومنها خطاب الرئيس الصينى هو جينتاو، الذى ألقاه فى ١٢ أبريل ٢٠٠٨ خلال حفل افتتاح المؤتمر السنوى لمندى بواو الآسيوى، والذى أكد فيه أن الصين حاليا تعد مشاركا أساسيا فى النظام الدولى، والذى أصبح فيه التوجه نحو تعددية الأقطاب أمرا لا يمكن التراجع عنه، وأن الصين تلتزم التزاما صارما بنهج التنمية السلمية، واحترامها لحق الشعوب الأخرى فى الاختيار المستقل لنهج تنميتها، واتباع سياسة أمنية ذات طبيعة دفاعية، وأن الصين لن تسعى مطلقا للهيمنة أو التوسع، وأن الصين ستتابع بثبات استراتيجية الانفتاح للكسب المتكافئ، وتعزيز النمو المطرد للاقتصاد العالمى، وتعزيز تحرير التجارة وتسهيلات الاستثمار، والسعى نحو حل جماعى للمخاطر المالية وأمن الطاقة، وحل النزاعات الاقتصادية والتجارية من خلال التشاور والتعاون، واستعداد الصين للتكيف مع المخاوف المشروعة للدول الأخرى، خاصة الدول النامية، و التزام الصين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومراعاتها القانون الدولى والمعايير الحاكمة للعلاقات الدولية، وتعزيز الديمقراطية والتناغم والتعاون والتقدم المشترك فى العلاقات الدولية واحترامها لتنوع الحضارات البشرية. علاوة على أن الصين ستظل تعمل من أجل نظام دولى أكثر عدلا وإنصافا، وتأكيد مشاركة الصين بجدية فى الشؤون متعددة الأطراف، ومحاولتها لعب دور بناء مهم فى دفع القضية النووية الكورية والقضية النووية الإيرانية وقضية دارفور وغيرها نحو الحل السلمى، معتبرا الصين قوة مهمة لصيانة السلام والاستقرار على المستويين الإقليمى والعالمى (١٥).

أما على مستوى الممارسة الفعلية، فقد دأبت الصين على إعطاء سياستها الخارجية قدرا كبيرا من المرونة والفاعلية والبراجماتية والواقعية التى تكفل لها تحقيق مصالحها الوطنية وفقا لمبادئها لتحقيق السلام والتنمية. ولعل السياسة الصينية هنا تكاد تكون متأثرة بالطبيعة البراجماتية للفكر والحضارة الصينية التى ترفض النظرة الواحدة للأمور أو أن تكون أسيرة اتجاه واحد وهذه البراجماتية الصينية التى عبر عنها الرئيس

الخلافاً الذي قد ينشأ بينهما بين الحين والآخر بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في الصين، واتباع الصينيين لسياسات الإغراق التجاري، واعتراض الصين على بعض صفقات الأسلحة التي يعقدها الاتحاد الأوروبي مع تايوان. ولكن الطرفين في النهاية يتفقان على أن المصالح المتبادلة تجب أي خلاف، كما أن هناك آلية دائمة لحل هذه الخلافات عن طريق التفاوض المباشر. وليس أدل على إيجابية السياسة الصينية مع الاتحاد الأوروبي سوى أن أصدر الأخير وثيقة بناء شراكة شاملة مع الصين ودفع التعاون مع الصين عبر آلية التجمع الآسيوى الأوروبى (اسيام) (١٩).

٢- الجوار الآسيوى الأمن حيث تدعو الصين دول الجوار الآسيوى إلى اتباع سياسة مشتركة تقوم على تعزيز الثقة السياسية المتبادلة التي من شأنها أن تنحى الخلافات جانباً وتحقق العيش في تناغم على أساس الاحترام والمساواة المتبادلين، وتعميق التعاون الاقتصادي والتصدى للتحديات المشتركة والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي، ومكافحة الجرائم عبر الوطنية والهجرة غير القانونية والاتجار في المخدرات، وكذلك زيادة التبادلات الثقافية والشعبية، والالتزام بسياسة الانفتاح (٢٠).

لكن المهم في هذا الصدد أن الصين تنشد سياسة الجوار الأمن من خلال مشاركتها الإيجابية في حل المشكلات الأمنية وتحقيق الاستقرار، خاصة في شبه الجزيرة الكورية، وتصفية خلافاتها مع دول الجوار، وطمأنة خصميهما التقليديين في المنطقة والتفاعل الإيجابي معهما وهما اليابان والهند.

فقد أعلنت الصين عن رغبتها في تسوية الأزمة الناتجة عن الاعتراف الكورى الشمالى بامتلاك الأسلحة النووية، ودعت كوريا الشمالية إلى تجنب إجراء تجارب صاروخية، لأن ذلك من شأنه زيادة التوتر وإطلاق سباق تسلح في المنطقة، وبخاصة مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان. ولذا، خرجت الصين عن صمتها تجاه الأزمة، واستضافت المحادثات السداسية في مارس ٢٠٠٧، ومارست ضغوطها على حكومة "بيونج يانج" للاستجابة لمتطلبات الحل السلمى.

كما سعت الصين منذ مطلع التسعينيات إلى تسوية النزاعات الحدودية مع دول الجوار، خاصة روسيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، ولاوس، وطاجيكستان، وفيتنام. ورغم عدم تسوية الخلافات الحدودية بين الهند والصين، إلا أن مناطق الحدود بينهما تشهد حالة من الهدوء. ويلاحظ أن الصين كثيراً ما كانت تقض تلك النزاعات دون أن تعود عليها أى فائدة. وقد حصلت الصين على ٥٠٪ فقط من الأقاليم المتنازع عليها أو أقل. فعلى سبيل المثال، عند فض النزاع القائم بخصوص جبال البامير، التي توارثتها طاجيكستان من الاتحاد السوفيتي، فقد قبلت الصين بالحصول على ألف م ٢ فقط من مساحة تبلغ ٢٨ ألف متر مربع (٢١).

الراحل أدانج شيانج بيتنج بقوله: إنه لا يهم أن يكون لون الهر أبيض أو أسود وإنما المهم أن يأكل الفأر - كما أن مرونة الدبلوماسية الصينية هي أشبه بليونة حركات التنين - الذي يرمز إلى الصين - ورهافة عضلاته التي يمكن لها أن تتحرك في كل الاتجاهات. والصين حضارياً هي بلد الوسط والتسامح والتناغم، وفلسفتها الأخلاقية والروحية تقوم على فكرة الانسجام والتناغم، وهذه المفاهيم لا تزال موجودة في فكر السياسيين الصينيين وفي نظرتهم إلى إدارة شئون العالم وقد تحولت هذه المفاهيم إلى استراتيجية ناعمة وفاعلة للدبلوماسية الصينية، عملاً بالمثل الصينى القائل: أعمد خنجرك في بسمة (١٦). وتظهر هذه السياسة جلية في سياسة الصين تجاه العالم الخارجى، والتي تقوم على عدة محاور، هي:

١- احتواء القوة العظمى: حيث ترغب الصين في تشكيل نظام دولى جديد متعدد الأقطاب، ومن ثم فهي ترفض نظام القطبية الأحادية، وتعارض سياسة الهيمنة الأمريكية على العالم. إلا أن الصين في كل الأحوال تبدو غير راغبة في سياسة المواجهة أو التحدى مع الولايات المتحدة، ولكنها تجنح إلى سياسة الاحتواء وتعتمد إلى الحلوس السلمية ولكن في إطار من الندية والمساواة (١٧). ففي مسألة تايوان، ورغم تأكيد الولايات المتحدة دعمها لتايوان التي تعتبرها الصين جزءاً من الوطن الأم، ورغم تأكيد الصين أنها لن تقبل باستقلال تايوان حتى لو اضطرت إلى استخدام القوة، إلا أنها تراهن على الوحدة بالطرق السلمية، وهي بذلك لا تعطى الولايات المتحدة فرصة المواجهة حول تايوان. ومع ذلك كله، فإن السياسة الصينية - من منظور واقعى مرن - تقبل التعاون مع الولايات المتحدة في كافة المجالات، خاصة في مجال التجارة، حيث تعتبر الولايات المتحدة هي الشريك التجارى الأول للصين، وتعد الأخيرة هي الشريك التجارى الثانى للولايات المتحدة، وإحدى المشكلات العالقة بين الطرفين أن هناك عجزاً في الميزان التجارى للولايات المتحدة لصالح الصين قدر في فبراير ٢٠٠٧ بنحو ٢٠١,٦ مليار دولار، وهو رقم قياسى، لكنه يعطى مؤشراً على ضخامة التبادل التجارى بينهما.

٢- توسيع جبهة الأصدقاء وبصفة خاصة الدول الكبرى، وفي مقدمتها روسيا والاتحاد الأوروبى، فقد نجحت الصين في إقامة اتفاقية صداقة مع روسيا -منافسها التاريخى على قيادة العالم الشيوعى في الماضى- خاصة في ظل تزايد أهميتها بالنسبة لبكين، حيث تشتركان معا في رفضهما للهيمنة الأمريكية، وفي رغبتهما في إيجاد نظام دولى متعدد الأقطاب، كما أن روسيا مصدر أساسى لإمداد الصين بالنفط والسلاح (١٨).

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبى، فتسعى الصين إلى تعظيم مصالحها معه، خاصة في مجال التجارة والاستثمار، إذ يعتبر الأخير الشريك التجارى الثالث للصين، ويأتى في الترتيب الثالث أيضاً من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين، رغم

والمشاركة فى عضوية المنظمات الإقليمية، مثل منظمة شنغهاى التى تضم الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى، أو رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمى "سارك"، وكذلك مد جسور التعاون مع رابطة الآسيان، ومنظمة التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا والباسيفيك وغيرها (٢٣).

٥- الوفاء بالتزاماتها الدولية: حيث تسعى الصين إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية، باعتبارها إحدى الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية بمجلس الأمن، وأعضاء النادى النووى الدولى، إلى جانب عضويتها فى أكثر من مائة منظمة حكومية دولية وطرف فيما يزيد على ٢٠٠ معاهدة دولية. وتشارك الصين بنشاط فى الشؤون الدولية والإقليمية وتنفذ بجدية التزاماتها الدولية. وقد بعثت الصين على مدى الأعوام الماضية ما يزيد على مائة ألف جندى لحفظ السلام فى إطار ٢٢ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويوجد حالياً أكثر من ١٩٠٠ من جنود حفظ السلام الصينيين فى الخدمة العاملة، مما يجعل الصين أكبر دولة تسهم بقوات من بين الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى (٢٤). كما أن الصين تساهم بإيجابية فى إيجاد حلول سلمية للعديد من القضايا الدولية المتوترة، مثل أزمات البرامج النووية فى كوريا الجنوبية وإيران. كما تسعى الصين إلى المشاركة الفعالة فى جهود منع الانتشار النووى والسيطرة على التسليح الدولى ونزع السلاح. وفى هذا الصدد، فقد انضمت الصين إلى جميع المعاهدات الدولية بشأن السيطرة على التسليح. وتؤيد الصين إصلاح الأمم المتحدة وتدعمها مع غيرها من الهيئات المتعددة الأطراف لمواصلة لعب دورها الحيوى فى معالجة الشؤون الدولية. وتعارض الصين بحزم جميع النشاطات الإرهابية بمختلف أشكالها، وتساهم بإيجابية فى الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب (٢٥).

### ثالثاً- وسائل تحسين الصورة :

وقد بدأت الصين تشعر بالقلق إزاء الصورة السلبية التى يروجها منظرو الغرب عبر العالم الخارجى، وأدركت أن ذلك قد يمثل تهديداً لدورها فى العالم ولتجربتها التنموية الرائدة التى تستند بالأساس على العالم الخارجى. فهى تدرك تماماً مخاطر العزلة الدولية عليها، خاصة بعد تعرضها لعزلة دولية بعد أحداث الميدان السماوى، ولذا تحاول الصين جاهدة تحسين صورتها الخارجية عبر العديد من الوسائل، ومنها:

١- تغيير الخطاب الصينى: فالصينيون أنفسهم بدأوا فى تغيير خطابهم السياسى والتنموى، فهم حالياً يتجنبون استخدام تعبير الصعود الصينى الذى كانوا يستخدمونه سابقاً بعد أن صدرت تعليمات فى عهد الرئيس "هو جينتاو" باستخدام تعبير "التطور السلمى للصين"، الذى لا يسعى إلى تغيير التوازنات الدولية، وأنه لن يفيد الصين فقط ولكن سيفيد الآخرين أيضاً. كما تنفى الصين أى تشابه بين الصعود الصينى الحالى والصعود الألمانى فى القرن التاسع عشر فى عصر غليوم الثانى،

ولقد سعت الصين إلى طمأنة خصومها التقليديين فى منطقة فبالنسبة لليابان، فرغم تعاظم المصالح الاقتصادية بينهما، إلا أن الرواسب التاريخية، وبخاصة فترة الاستعمار اليابانى للصين إبان الحرب العالمية الثانية، ظلت تلعب دورها فى رقلة أى انطلاقة للعلاقات الثنائية بين البلدين، ومع ذلك فقد سبغت الصين من أفكارها تجاه اليابان، وأصبح هناك اعتقاد اسخ بأن المصالح الاقتصادية المتبادلة يجب أن تكون فى قلب جوهر العلاقات بين البلدين، وأنه لا مجال للعاطفة أو رواسب لتاريخ فى تحقيق المصلحة القومية. ورغم المخاوف الصينية إزاء السياسة الأمنية لليابان وتحالفها مع الولايات المتحدة والشراكة فى مشروع الدفاع الصاروخى التكتيكى، فضلاً عن خطط اليابان بشأن مراجعة دستورهما السلمى بغية تسهيل نشر قوات عسكرية يابانية والتعاون بشكل أعمق مع الولايات المتحدة، إلا أن الصين أعلنت أنها لا تعترض إجراء مزيد من التجارب الصاروخية، وترقب على ذلك تعهد الطرفين بتوثيق التعاون فى مجال الدفاع والقضايا المتعلقة بالأمن الإقليمى بما يحافظ على السلام والاستقرار فى المنطقة. كما أعلنت الصين اليابان على سياساتها الخاصة بتحديث المؤسسة العسكرية وتأكيدها أنها ذات طبيعة دفاعية.

أما بالنسبة للهند، فقد نجحت الصين فى توقيع اتفاق للتعاون والمشاركة الاستراتيجية من أجل الرخاء والسلام، كما تبنت الصين موقفاً محايداً من قضية كشمير، واعترفت بسيادة الهند على منطقة سيكام سعياً لإقناع الهند بأن إقليم التبت يعتبر جزءاً من الصين، ومحاولة منعها من الاستمرار فى استضافة زعيم التبت "الدلاي لاما"، ومع ذلك تتحفظ الصين على البرنامج النووى للهند وتهديد باكستان، حليفها الاستراتيجية، فضلاً عن علاقاتها الإستراتيجية الوثيقة مع الولايات المتحدة، ومع ذلك لا تقوم الهند بأى أعمال ضد المصالح الصينية (٢٦).

٤- الشراكة الإيجابية مع الدول النامية: حيث تعتمد الصين إلى إقامة شراكات اقتصادية مع كافة الدول النامية فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، خاصة فى ظل اعتقاد القيادة الصينية أن الصين أصبحت مكوناً مهماً من مكونات النهوض العام للدول النامية، وذلك فى إطار من المساواة والكفاءة ودون التدخل فى الشؤون الداخلية، ودون التورط أيضاً فى مشاكلها الإقليمية، وهو الأمر الذى يلقى هوى لدى بعض قادة هذه النظم التى يفتقد كثير منها الشرعية، وتقوم على التسلط وانتهاك حقوق الإنسان. وتهدف الصين من وراء هذه السياسة إلى فتح أسواق هذه الدول أمام التجارة والاستثمارات الصينية، والاعتماد عليها فى تزويدها بالنفط والموارد الطبيعية، هذا إلى جانب الاستفادة من دعم هذه الدول فى المحافل الدولية، خاصة فى التصويت فى الأمم المتحدة، وكذلك فى تأييد سياستها الرامية إلى خلق نظام دولى يقوم على المساواة، وترسيخ مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية. وتعتمد الصين فى هذه السياسة على إقامة المنتديات، مثل منتدى التعاون الصينى - الإفريقى، ومنتدى التعاون الصينى - العربى،

كإحدى وسائل الاتصال بالعالم من أجل توضيح صورتها بشكل مباشر من خلال عدة مواقع، أهمها موقع مركز المعلومات الخاص بمجلس الدولة (www.china-org.cn)، وموقع وزارة الخارجية (www.fmprc.gov.cn)، وهذه تطورات لم تعدها الدبلوماسية الصينية من قبل (٢٨).

٤- تفعيل مصطلح "القوة الناعمة": وهو المصطلح الذي يستخدم في أدبيات العلاقات الدولية منذ أن قدمه عالم السياسة الأمريكي جوزيف ناي في عام ١٩٩٠، إذ بدأت دوائر السياسة الخارجية الصينية في تفعيل العمل بهذا المصطلح من خلال استخدام الأدوات الثقافية والدبلوماسية والأيديولوجية والفكرية والرمزية، ومنها تنظيم مؤتمر في بكين لبدء "حلم الصين" في أبريل ٢٠٠٦ في محاولة لربط الصين بثلاث أفكار كبرى، هي: التنمية الاقتصادية والسياسية، والسيادة السياسية، والقانون الدولي، إضافة إلى أن الصفة الغالبة لخطاب الدبلوماسيين الصينيين تجدها عن احترام السيادة وتنوع الحضارات، في حين تجد خطاب نظرائهم الأمريكيين عن القوة وتغيير النظام الدولي لصالح بلادهم. كما أن الدبلوماسية الصينية تعتمد على تقديم المساعدات والقروض وبدون أى شروط. كما أن الحوار هو اللغة الغالبة في علاقات الصين بحلفائها أو حتى الدول الصغيرة في إطار من المساواة ويعيدا عن ممارسات الهيمنة التي تتبعها الولايات المتحدة.

كما تشير الأدبيات الصينية إلى أن "التنين" الرمز الصيني الشهير، الذي يرمز إلى الأمة الصينية وروحها ووحدتها، ما هو إلا مخلوق خيالي مركب، تم استخدامه في إطار تسوية تاريخية توحيدية للقبائل الصينية القديمة، حيث كان لكل قبيلة رمزها الخاص في شكل حيوان ما، فجاء قائد عظيم فوحد هذه القبائل، فتم توحيد كل هذه الرموز في شكل كائن خرافي افتراضي وهو "التنين"، وهو بذلك يرمز إلى التنوع والتوحد والتناغم، وهو بذلك أيضا يختلف عن معناه الغربي "Dragon" الذي يرمز إلى الهيمنة والسيطرة والاقترام. ومن هنا، دعا المفكر الصيني كوان شيه جيه "Guan Shi Jie" إلى ضرورة الترويج للمفردة الصينية لكلمة التنين وهي (لونج) بدلا من المفردة الغربية "Dragon" حتى لا يتشوه معنى التنين الصيني الذي يرمز للوحدة والتناغم بالتنين الغربي الذي يرمز للهيمنة والاقترام (٢٩).

٥- استضافة الأولمبياد: فلا شك في أن الصين ستسعى إلى الاستفادة من استضافتها لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية ٢٠٠٨ سياسيا وثقافيا، وليس على المستوى الاقتصادي والتجاري والترفيهي والدعائي فقط. فالأولمبياد تعنى بالنسبة للسلطة الصينية فرصة لاستعادة وتقوية المكانة المرموقة للصين في المجتمع الدولي وتحسين صورتها، مع أن ذلك سيفتح أبواب الصين أمام الصحافة العالمية التي ستكتب عن كل شيء في الصين، الأمر الذي قد يحدث ضغوطا على الحكومة الصينية. ولكن الحدث في حد ذاته يعتبر فرصة ثمينة لحكومة بكين لدعم

والذي تسبب في الحرب العالمية الأولى. وتؤكد الصين أنها تعمل في إطار توافق المصالح، وأن الصعود الصيني ليس خطرا بالضرورة على العلاقات الدولية، لأن الصين ستندمج في النظام الدولي مع بقية الدول الأخرى. كما أن الصعود الصيني لا يعنى بالضرورة تحدى الولايات المتحدة الأمريكية، مثلما حدث في حالة الصعود الياباني والألماني. فالصين تعتمد على السوق الأمريكية، إن كيف ستتحداها، والأكثر من ذلك أن بعض المنظرين الصينيين يرون أن تحقيق مصالحهم يرتبط بشكل أكبر بالقوى العظمى، ولم يتحرج هؤلاء من القبول بمبدأ أن العالم أحادي القطبية، وأن الولايات المتحدة ستظل القوة المسيطرة لعقود قادمة. وعلى الرغم من أن الزعماء الصينيين قد أبدوا مرارا مبداء تعدد الأقطاب، وأدانوا في المقابل مبدأ أحادية القطب، إلا أن هؤلاء المنظرين -غير الرسميين- يرون أن الصين لن تستطيع مجابهة الولايات المتحدة في الوقت الراهن، وأن تحقيق الصين لأهدافها (السلام والتنمية) يمكن أن يتم في ظل العالم أحادي القطبية (٢٦).

٢- تأكيد الشفافية العسكرية: حيث قررت الصين رفع شفافية الشئون العسكرية بصورة متزايدة، تعزيزا للثقة العسكرية المتبادلة مع مختلف البلدان بالعالم. فشفافية التسليح تمنى وصف دولة لنواياها العسكرية أحادية الجانب وقدراتها ونشاطاتها العسكرية المعلن عنها علنا، ويتم تعهدها بها، وتتخلى عن بعض الحقوق أو تكشف عن سياساتها حول الدفاع الوطني. وقد تقدمت الصين إلى الأمم المتحدة بالوثائق المعنية، حيث أعلنت عن مشاركتها في نظام النفقات العسكرية للأمم المتحدة ابتداء من عام ٢٠٠٧، واستأنفت مشاركتها في سجلات الأسلحة التقليدية للأمم المتحدة، وقدمت بيانا عن النفقات العسكرية لعام ٢٠٠٦، إلى جانب حرص قادة الجيش الصيني على الزيارات المتبادلة والاتصالات المتكررة مع جيوش دول العالم المختلفة. وقد أجرى الجيش الصيني خلال السنوات الخمس الأخيرة ١٨ مناورات عسكرية مشتركة مع جيوش الدول الأخرى. وفي عام ٢٠٠٥، فتحت قوات الصواريخ الاستراتيجية الصينية لأول مرة أبوابها أمام قادة الجيوش الأجنبية. وبشكل عام، فإن الصين باتت تحرص على زيادة العلنية والشفافية في مجال التسليح، بما يساعد على تعزيز الثقة وتخفيف التوتر وتعزيز السلام والأمن الإقليمي والدولي (٢٧).

٣- تطوير أداء الدبلوماسية الصينية: حيث أثمرت نتائج التدريب المستمر الذي تقوم به وزارة الخارجية الصينية منذ عشرين عاما عن وجود جيل من الدبلوماسيين يتميز بالبراعة والفطنة، من الحاصلين على الشهادات العلمية من الولايات المتحدة وأوروبا، والمجيددين لأكثر من لغة أجنبية، صعب ذلك عملية تغيير إدراك القادة لأهمية طرح الصين لوجهة نظرها أمام العالم الخارجي من أجل تحسين صورتها، ولتعبئة رأى عام دولي مناصر لها ومتفهم لأبعادها وأهدافها. وفي هذا الصدد، قامت الصين أيضا باستخدام شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"

والخلاصة أن الصين قوة متنامية تسعى للاستفادة من كل الفرص التي يتيحها النظام الدولي في سبيل تعزيز مكانتها الدولية وتجربتها التنموية في إطار توجه سلمى عام للحيلولة دون المواجهة العسكرية مع أى طرف دولى، حتى لا تتبدد جهودها. وتعجز عن تحقيق أهدافها التنموية. وفى المقابل، فإن قوى النظام الدولى، وبخاصة الولايات المتحدة، ترى فى الصين تهديدا محتملا لمكانتها ونفوذها العالمى، وذلك نظرا لتقدم الصين الهائل اقتصاديا وتكنولوجيا وعلميا، فضلا عن دبلوماسيتها النشطة، التي تقوم على مفاهيم أكثر قبولا على المستوى الدولى.

تواصلها مع العالم، وباعتباره المدخل الرسمى للصين لنادى المجتمع الدولى، وتعزيز التواصل الكامل مع الغرب، على الرغم من حكمها الشمولى. كما ينظر البعض للأولمبياد على أنها أحد أوجه التغير السلوكى والثقافى والاجتماعى، أو إحدى وسائل التغيير فى حياة السكان، ومن ثم قد تحدث تغييرا فى الممارسة السياسية للحكومة الصينية واعتقد أن الدبلوماسية الصينية النشطة والذكية لن تفوتها أبدا مثل هذه الفرصة التي قد لا تتكرر (٣٠).

#### قائمة المراجع :

- 1- China's new intelligentsia Buy Issue, March 2008.  
[http://www.prospectmagazine.co.uk/article\\_details.php?id=10078](http://www.prospectmagazine.co.uk/article_details.php?id=10078)
- 2- <http://americanpowerblog.blogspot.com/2008/02/americans-see-china-as-world-economic.html>
- ٣- أحمد الطحلاوى (معد)، الصعود الصينى ومستقبل الغرب. هل يتمكن النظام الليبرالى من البقاء؟، قراءات استراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مايو ٢٠٠٨)، نقلا عن:
- G.john Ikenberry, The Rise of China and the Future of the West :Can The Liberal System Survive? Foreign Affairs Vol87., N0.1 January/February.2008
- ٤- المرجع السابق
- 5-[http://islamtoday.net/albasheer/show\\_articles\\_content.cfm?id=72&catid=76&artid=3069](http://islamtoday.net/albasheer/show_articles_content.cfm?id=72&catid=76&artid=3069)
- ٦- انظر: أحمد الطحلاوى، مرجع سابق.
- 7-<http://www.amazon.com/China-Shakes-World-Troubled-Challenge/dp/0618705643>
- ٨- ياسمين فاروق، فرنسا والتقارب الصينى - الاوروبى، السياسة الدولية، ع ١٦٧، يناير ٢٠٠٧.
- ٩- استطلاع للرأى يؤكد نظرة الاوروبيين للصين بوصفها أكبر تهديد للاستقرار العالمى
- <http://www.dwworld.de/dw/article/3268250,2144,0,00html> International Relations  
1.15.04.2008
- 10-<http://www.spiegel.de/international/world/547492,1518,0,00html&prev=/search%3Fq%3Dhow%2Bcan%2Bwor%2Bcxld%2B>
- 11- [www.prospect-magazine.co.uk/article\\_details.php?id=10078](http://www.prospect-magazine.co.uk/article_details.php?id=10078)
- 12- [http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/world\\_news/newsid\\_4324000/4324185stm](http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/world_news/newsid_4324000/4324185stm)
- ١٣- د. حسن ابوطالب، رؤية من بكين .. الصينيون والدور الخارجى لبلادهم، السياسة الدولية، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦.

١٤- عبد الفتاح الجبالي (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧) ص ٦٣-٨٠.

15- Full text of Hu Jintao's speech at the opening ceremony of the annual conference of the Boao Forum for Asia in 2008

[http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/13/200804/content\\_614031](http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/13/200804/content_614031)

١٦- بلال عبد الهادي، بأى ذهنية ستحكم الصين العالم عام ٢٠٢٠

<http://montada.arahman.net/t.9668html>

١٧- عبد الفتاح الجبالي (محرر)، مرجع سابق.

١٨- أبو بكر الدسوقي، الصين وروسيا .. محدّدات الخلاف وأفاق التعاون، السياسة الدولية، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧.

١٩- السيد صدقي عابدين، علاقات الصين مع الاتحاد الأوروبي، في د. هدى ميتكيس وخديجة عرفة (محرران) الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٦.

20- Full text of Hu Jintao's speech at the opening ceremony of the annual conference of the Boao Forum for Asia in 2008.

[http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/13/200804/content\\_614031](http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/13/200804/content_614031)

٢١- شيماء عاطف الحلواني، دبلوماسية الصين الجديدة:

Evan S. Medeiros and M. Taylor Fravel, China's New Diplomacy

[http://www.siironline.org/alabwab/arweqat\\_alketab\(20\)/.213htm](http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)/.213htm)

٢٢- شيرين حامد فهمي (قراءة وترجمة)، العلاقات الصينية - الهندية .. تطبيع أم تصادم؟، المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية، ٢٥ يونيو ٢٠٠٥، [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net).

٢٣- عبد الفتاح الجبالي (محرر)، مرجع سابق.

[www.xinhuanet.com](http://www.xinhuanet.com) 2008-04-13 16:43:35

٢٥- محمد عبد الفتاح الحمراوى، السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة:

<http://m.ankido.us/>

[news.php?action=view&id=392&PHPSESSID=4283855115a395e5afa8f7b4f10f](http://news.php?action=view&id=392&PHPSESSID=4283855115a395e5afa8f7b4f10f)

٢٦- شيماء عاطف الحلواني، مرجع سابق.

27- in armaments in the introduction to the Chinese world - reflected in the confidence of our army special

<http://translate.google.com/translate?hl=en&sl=ar&u=http://arabic.people.com.cn/31664/6255422>

٢٨- شيماء عاطف الحلواني، مرجع سابق.

29- <http://montada.arahman.net/t.9668html>-

٣٠- صهيب جاسم، أولمبياد ٢٠٠٨ .. هل تغير السياسة الصينية؟

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/07/2001/article.13shtml#top>



ليخ فاليسا

زعيم حركة التضامن العمالية البولندية.

رئيس جمهورية بولندا السابق:

"مركزنا للتخلص من الشيوعية كانت انتصارا عالميا"

حوار:

عائشة عبد الغفار



عاش السياسي الشهير ليخ فاليسا حياة حافلة، منذ أن كان عامل كهرباء بسيطاً، حتى رأس حركة التضامن العمالية التي قادت خروج بولندا من الشيوعية، حتى أطلق عليه "كاسحة ألغام الشيوعية الأوروبية". ولد فاليسا في مدينة جدانسك ببولندا، في ٢٩ سبتمبر ١٩٤٣، لعائلة من الفلاحين، والتحق في شبابه بالعمل في ساحة لتصنيع السفن الكبيرة على ساحل بحر البلطيق. صدم فاليسا عندما شاهد كيف كانت الدولة الشيوعية تقمع المظاهرات العمالية في السبعينيات من القرن الماضي، وبدأ في الاتصال بجماعات معارضة صغيرة. وقد انضم إلى الإضرابات العمالية التي اندلعت في ساحة لينين لتصنيع السفن في "جدانسك" في أغسطس عام ١٩٨٠، رغم أنه كان قد فصل من عمله فيها.

واستطاع فاليسا، الذي كان في السابعة والثلاثين من عمره، بفضل شخصيته وموهبته الخطابية وبديته الحاضرة، أن يقود تلك الإضرابات، وأن يوسع من مطالب الحركة العمالية من مجرد رفع الأجور إلى آفاق سياسية أبعد، وإنشاء نقابات عمالية حرة. وقد جاء إذعان الدولة الشيوعية في بولندا لهذه المطالب تنازلاً غير مسبوق في تاريخ الحركة الشيوعية.

وتم إنشاء حركة العمال الجديدة تحت اسم "سوليدار نوسك" أو "التضامن"، وسرعان ما انضم إليها عشرة ملايين عضو، وكان فاليسا هو زعيمها بلا منافس. وقد دخلت الحركة في مواجهة طويلة مع الدولة - استمرت ١٦ شهراً - كانت بولندا أثناءها مهددة باجتياح عسكري من الاتحاد السوفيتي. وقد انتهت هذه المواجهة بإعلان الأحكام العرفية في بولندا، واعتقال فاليسا لمدة ١١ شهراً، ثم إطلاق سراحه بعدها. ولم ينجح ذلك في القضاء على حركة "التضامن"، وظل فاليسا رمزاً لها، حيث منح جائزة نوبل للسلام في ١٩٨٣. وبدعم من البابا يوحنا بولس الثاني، والولايات المتحدة، استطاع هو وزملاؤه في القيادة السرية لحركة التضامن إبقاء روح المقاومة مشتعلة، حتى وصل ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة في الكرملين، مما أعطاهم أملاً جديداً.

وفي عام ١٩٨٨، اشتعلت الإضرابات مرة أخرى في ساحة لينين لصنع السفن في "جدانسك"، وانضم إليه فاليسا من جديد، اضطرت بعدها القيادة الشيوعية في بولندا للدخول في مفاوضات مع "التضامن" - في ١٩٨٩ - حيث تم الاتفاق على إجراء انتخابات جاءت "شبه نزيهة"، حصلت من خلالها بولندا على أول رئيس وزراء غير شيوعي منذ أكثر من ٤٠ عاماً.

ولكن نشاط فاليسا السياسي لم ينته عند هذه النقطة، فسرعان ما شن حملة على قيادات حركة التضامن، حيث شعر بأنهم يديرون الدولة بالتعاون مع الشيوعيين السابقين، وتم انتخاب فاليسا كأول رئيس غير شيوعي لبولندا، المنصب الذي شغله حتى عام ١٩٩٥.

وقد اتسم أسلوب فاليسا بالصراحة، واستخدام الخطابات النارية، وكان هناك من وجده غير مناسب لهذا المنصب. وفي مفارقة تاريخية، هزم فاليسا في الانتخابات الرئاسية على يد شيوعي سابق، هو "الكساندر كوزانسكي"، ثم عاد إلى قريته مرة أخرى مع زوجته وأطفالهما السبعة. وفي سن الرابعة والخمسين، أعلن فاليسا عن تكوين حركته الخاصة، ووجه نشاطه إلى المجتمع المدني. ولا يزال فاليسا متابعاً ومعلقاً على الأحداث السياسية في بلاده، حيث ينادي دائماً بالتشبث بالديمقراطية، كما يعلق آمالاً كبيرة على الوحدة الأوروبية.

## ما هو سبب زيارتكم لمصر؟ وماهى رؤيتكم للعلاقات المصرية - البولندية؟

● لقد حضرت إلى مصر بناء على دعوة وجهت لى لإلقاء محاضرة بمؤتمر منظمة شباب القادة، وهى منظمة غير حكومية تضم عشرة آلاف عضو من مختلف دول العالم، يعملون من أجل السلام. ولقد تحدثت أمام هذا المؤتمر السيدة مارى روبنسون، رئيسة أيرلندا السابقة، بالإضافة إلى شخصيات عامة أخرى. وأنا كرجل سياسة - قادة ثورة فى بلاده فتحت الباب أمام تحرير ألمانيا الشرقية من الشيوعية وتوحيد الألمانيتين دون سفك دماء - فخور بهذه الإنجازات، وشغوف بمتابعة التطورات فى مختلف بلاد هذا العالم، الذى تغير، ومن بينها مصر.

## ما هى رؤيتكم عن دور المجتمع المدنى والنقابات العمالية فى إقرار الديمقراطية؟

● أرى أنه لا بد أن ننظر لظروف كل دولة على حدة، حتى لا تصدر أحكاما غير مفيدة. وفى رأى أن هناك ثلاثة محاور لقضية الديمقراطية، هى: ١- وجود الحق الذى يسمح للمواطنين بممارسة الديمقراطية. ٢- أساليب ممارسة المواطنين للديمقراطية. ٣- سطوة المال وتأثيره على الديمقراطية، أى قضية الملكية. وتحتاج قضية الديمقراطية إلى التعاون على جميع المستويات، وشحن الأفكار والمناقشات، وشد أزر الأصدقاء للوصول إلى ما يجب عمله فى كل حالة. لقد تأسست حركة التضامن على فكرة أن المجتمع يجب أن ينظم نفسه، والدخول فى معركة لمقاومة الضغط الذى يأتى من أعلى والتخلص منه.

## ما هى، فى رأيك، أهم إنجازاتك السياسية؟

● لقد اشتركت فى سلسلة من الأحداث التاريخية المرتبطة ببعضها بعضا، ولا أستطيع أن أختار إنجازا دون آخر، كما أننى لازلت أعمل.

لقد أنجزت حركة التضامن الكثير فى بولندا، وخطوة .. خطوة، تخلصنا من النظام الشيوعى، وبدأنا حركة التحرر وانتهجننا نظام السوق، وحررنا الاقتصاد، ثم انضمت بولندا إلى الاتحاد الأوروبى. إن الأوضاع فى بولندا أحسن بكثير الآن، وسوف يكون للشعب البولندى مستقبل أفضل.

## ما هى رؤيتكم للعالم بعد سقوط الشيوعية وانهيار حائط برلين؟

● أنا مقتنع بأن معركتنا للتخلص من الشيوعية كانت انتصارا عالميا، فالنظام الشيوعى كان يريد مصارعة الغرب والعالم أجمع. ورغم أن الأوضاع الدولية حاليا ليست على أفضل ما يرام، فإن هناك فرصة لإنشاء علاقات أخوية وتكثيف التعاون. ويمكن الآن لمصر، مثلا، أن توثق علاقاتها مع بولندا دون خوف من الشيوعية. ومن خلال نشاطى فى المجتمع المدنى، فإننى أزر دول العالم المختلفة، وأتابع تطلعات الشعوب ورؤاهم لما يريدون فى عالم اليوم. وخلال زيارتى لمصر، سوف أتابع كيف تعمل وتتطور وتفكر.

## وما رأيكم فى العولمة؟

● إننى مع العولمة، ولكننى أعتقد أننا نحتاج إلى إجابات لأسئلة عديدة عن الأسس التى بنى عليها العالم، وكيف نريد استخدام العولمة. الغرب مثلا يقول إن المجتمع الدولى يجب أن يقوم على الحرية، ولكننى أقول إننا بحاجة إلى قيم، نريد إقرار احترام الأديان وتعزيز الروحانية والشفافية. يجب أن يشيد المجتمع الدولى على القيم، وإلا فسوف يتحول إلى عالم مشوش.

كيف تقيم الأوضاع الحالية ببولندا؟ وما علاقتكم بالحزب الحاكم الآن، حزب المنبر الوطنى البولندى، ورئيس الوزراء "دونالد توسك"؟ وهل لكم تأثير على صناعة القرار؟

● أنا لا أبحث عن التأثير ولا أحتاج إليه، ولدى أمل كبير فى رئيس الوزراء الحالى دونالد توسك. ولكن الديمقراطية فى بولندا تعاني من مشاكل كثيرة، وأنا أطالب البولنديين بالتعاون ثم التعاون. لقد كان إنتاجنا أيام النظام الشيوعى يذهب إلى الاتحاد السوفيتى، ولكننا خسرنا هذه السوق، ولهذا نبذل جهدا ضخما لتعويض كل ما ضاع، وبدأنا اليوم نتحسن.

## ما هي رؤيتكم لمستقبل السلام في الشرق الأوسط في ضوء الجهود الدولية الحالية؟

● الموضوع حاليا لا يتعدى "الدرشة"، ومن الممكن إبرام السلام ثم نقضه، ولكننا نريد نية سليمة من قبل كل الأطراف. فالسؤال هو: هل تريد إسرائيل السلام؟ هل الأمريكيون يريدون السلام؟ هل العرب يريدون السلام؟ وإذا لم يكن هناك حل بين الأمريكيين والإسرائيليين والعرب، فنحن نريد حلا نهائيا من خلال إطار دولي.

أعلنت بولندا رسميا انسحابها من قوات التحالف في العراق عام ٢٠٠٨ .. لماذا اشتركت بولندا أصلا في هذه الحرب؟

● لو كنت رئيسا للجمهورية في ذلك الوقت، لرفضت تدخل بولندا في العراق. لقد وقفت إلى جانب الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر، لأن ذلك كان عملا إرهابيا، وتوقعت أن هؤلاء المختلين عقليا سوف يضربون موسكو مرة أخرى - بعد عملياتهم الإرهابية في مسرح داربوفكا - وذلك بسبب قضية الشيشان، أو أي قضية أخرى.

وعقب غزو أفغانستان، كان يجب أن نعقد اتفاقا مع الولايات المتحدة، حتى نمنعها من دخول العراق. لقد خسرت الولايات المتحدة والأمم المتحدة ثقة المجتمع الدولي، ولذلك جرى ما جرى في العراق.

## ما رأيكم في انضمام بولندا لقوات حلف الأطلنطي في أفغانستان؟

● لدينا خبرة طويلة بالمعارك منذ الحرب العالمية الثانية، ولذلك وقفنا مع الولايات المتحدة، لأننا كنا لا نريد حربا عالمية ثالثة. ولكننا الآن نواجه مشكلة، وكنا نتصور أن الأمريكيين سوف ينجحون في حل الأزمة هناك، ولكن هذا لم يحدث.

## هل تشعر بالرضا عن إنجازاتك السياسية؟

● إنني سعيد بمشاركتي في الأحداث التي مرت بحياتي، وأشعر بالرضا، لأنني ناضلت من أجل القيم المرتبطة بالإنسان، ولأن يكون لكل إنسان فرصة في الحياة. إن بولندا، التي تقع في موقع دقيق بين روسيا وألمانيا، كانت لمدة ١٢٠ عاما تحت الاحتلال. لقد قمع ستالين العالم، وفُرضت الشيوعية على البولنديين الذين يتميزون بالفخر والاعتزاز بالنفس.

لقد ناضلت بولندا خمسين عاما لتخرج من أسر النظام الشيوعي، وحاربت في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، وحملت السلاح، كما عارضنا النظام في الستينيات والسبعينيات من خلال الإضرابات. لقد شعرنا بالاختناق من الشيوعية، ومللنا هذا النظام، وأردنا حياة طبيعية. وعندما كنت أحارب من أجل إنهاء الحكم الشيوعي في بولندا، تعرضت شخصيا لمحاولة اغتيال. إن التطورات التي حدثت في بولندا شجعت جورباتشوف على تبني سياسات الإصلاح والانفتاح. لقد نجح جيلنا في إنهاء عصر المواجهة والحرب، مما أتاح فرصة عظيمة لإرساء الاستقرار والتعاون الأوروبي وتوحيد ألمانيا.

# قضايا السياسة الدولية

لبنان



إسرائيل.. الترحال مع الخصاص



إفريقية



في الشأن السوي وداني



# لبنان

## الجيش والسياسة في لبنان



بعد نصف قرن من انتخاب قائد الجيش، اللواء فؤاد شهاب، رئيساً للجمهورية في ٣١ يوليو ١٩٥٨، وقرابة عشر سنوات من تسلم قائد الجيش أيضاً، العماد إميل لحود، رئاسة الجمهورية في ٢٤ نوفمبر ١٩٩٨، أصبح العماد ميشيل سليمان الذي انتخبه مجلس النواب يوم ٢٥ مايو ٢٠٠٨ ثالث رئيس للجمهورية يخلع بزته العسكرية لينتقل إلى ممارسة السياسة.

اللبناني في عام ١٩٥٢، أضحت المؤسسة العسكرية في لبنان فاعلاً أساسياً في العديد من الأحداث السياسية، ولا سيما في أوقات الأزمات السياسية الكبرى حينما يستنجد السياسيون بالجيش. لكن ولادة أربعين عاماً (١٩٥٨ - ١٩٩٨)، ورغم ظروف الحرب الأهلية، ظهر رئيس عسكري واحد، وبتجربة ناجحة، كان هو الرئيس فؤاد شهاب.

وإذا قدر للعماد سليمان أن يكمل ولايته الرئاسية (ست سنوات تنتهي عام ٢٠١٤)، فإن لبنان سيكون قد عرف حكم الجنرالات مرة أخرى، ولكن لمدة ١٦ عاماً متتالية منذ انتخاب الرئيس لحود في عام ١٩٩٨.

وهناك محطات أساسية كانت بمثابة علامات ميزت تطور علاقة الجيش بالسياسة حتى عام ٢٠٠٨:

المحطة الأولى: كانت حياد الجيش بقيادة شهاب في عام ١٩٥٢، مما أدى بالرئيس الخوري إلى تسليم شهاب مسئولية الحكم، ولم يرغب الأخير في أن يثبت حكم العسكر، ولم يشأ أن يكون رئيساً فسلم مقاليد الأمور إلى الرئيس الجديد كميل شمعون.

وعقب ثورة ١٩٥٨، وقف الجيش مرة أخرى بقيادة شهاب على الحياد، ولم ينفخ في اقتتال داخلي بعد أن اتهمت المعارضة شمعون بتزوير الانتخابات النيابية التي أجريت في يونيو ١٩٥٧ حتى يجدد ولايته الرئاسية. وبناءً على اتفاق مصري - أمريكي (لقاء الرئيس عبد الناصر مع الوفد الأمريكي روبرت مورفي) في ذلك الوقت، تم انتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب في

وبانتخابه رئيساً، تكون هذه هي المرة الثالثة التي يملأ فيها قائد الجيش فراغ الموقع الماروني الأول في الدولة. وكانت المرة الأولى عام ١٩٥٢ إثر استقالة الرئيس بشارة الخوري في ١٨ سبتمبر بعد يومين من إضراب شامل للمعارضة في بيروت، حيث عهد لقائد الجيش فؤاد شهاب تأليف حكومة انتقالية لحين انتخاب رئيس جديد فكانت هذه المرة الأولى التي يلعب فيها الجنرالات دوراً سياسياً مباشراً. والمرة الثانية عام ١٩٨٨، حين أدى عدم التوافق على الرئيس الجديد إلى قيام الرئيس أمين الجميل بتكليف قائد الجيش آنذاك العماد ميشيل عون بتشكيل حكومة انتقالية. ثم جاءت الثالثة بانتخاب العماد ميشيل سليمان رئيساً للجمهورية في ٢٥ مايو ٢٠٠٨ ليسكن قصر بعبدا الخاوي من رئيس منذ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٧.

وإذا يعيد لبنان بتلك الخطوة تجربة انتقال قيادة الجيش إلى موقع العمل السياسي المدني بعد عقدين كاملين، فمن الضروري إلقاء مزيد من الضوء حول طبيعة العلاقة بين الجيش والسياسة في لبنان، وبوابع اللجوء مجدداً إلى المؤسسة العسكرية كمصدر موثوق به لإنتاج شخصيات منقذة من وضع متأزم، وما يمكن أن يقدمه الرئيس الجديد أو "العسكري المنقذ" في ضوء تعقيدات الوضع اللبناني ومستجداته بعد اتفاق الدوحة.

### محطات في علاقة الجيش بالسياسة :

عرف لبنان تدخل الجنرالات في السياسة بعد تسع سنوات فقط من استقلاله عام ١٩٤٣. ومنذ دخل الجنرالات عالم السياسة

العسكريين على خط الصراع بين جيش التحرير الفلسطيني وبعض الميليشيات المسيحية.

وسط هذا الانقسام، لم تستطع المؤسسة العسكرية أن تمارس دورا يعتمد به في حفظ الأمن الداخلي أو مقاومة احتلال الجيش الإسرائيلي لبيروت في عام ١٩٨٢.

وفي عام ١٩٨٨، تظهر المؤسسة العسكرية مرة جديدة كفاعل سياسي محوري. وكان قائد الجيش آنذاك العماد ميشيل عون أحد الجنرالات الذين اكثروا موقعهم سياسيا وعسكريا. فأعلن الرئيس أمين الجميل ليل ٢٢ سبتمبر ١٩٨٨، موعد نهاية المدة الدستورية، حكومة مؤلفة من أعضاء المجلس العسكري برئاسة العماد عون، بعد أن رفض فرقاء لبنان اتفاق المبعوث الأمريكي مورفي - الذي عاد إلى المهمة نفسها بعد ٣٠ عاما - مع سوريا على انتخاب ميخائيل الضاهر.

ومع رفض الضباط المسلمين المشاركة في حكومة عون ورفض رئيس الوزراء سليم الحص شرعية هذه الحكومة - كان الدستور يخول في هذا الوقت لرئيس الجمهورية تشكيل حكومة انتقالية حال حدوث فراغ رئاسي - أصبح في لبنان حكومتين وقائدين للجيش، بعد أن قام الرئيس الحص بتعيين سامي الخطيب قائدا جديدا للجيش في المنطقة الغربية، في حين فتح العماد عون باب التطوع في الجيش في المنطقة الشرقية.

ومع مطلع عام ١٩٨٩، خاض العماد عون ما عرف باسم حرب التحرير، فحاول أن يسترد ما أخذته القوات اللبنانية (١٥ ألف مقاتل) من الدولة. كما أعلن تحرير لبنان من القوات السورية في ١٤ مارس من العام نفسه.

ومع موافقة فرقاء لبنان على صيغة اتفاق الطائف، ثم اجتماع المجلس النيابي في مطار القليعات في عكار يوم ٥ نوفمبر ١٩٨٩، وتصديقه على اتفاق الطائف وانتخابه رئيسه معوض رئيسا للجمهورية، لم يعترف العماد عون بشرعية ما حدث، فلم يخل قصر بعبدا للرئيس معوض الذي اغتيل بعد أيام من رئاسته. كما رفض عون انتخاب الرئيس إلياس الهراوي، وأعلن مواصلة السعي من أجل خلاص لبنان، ورفض اتفاق الطائف الذي حجم دور المسيحيين من وجهة نظره.

وعاد الاقتتال الدامي بين العماد عون والقوات اللبنانية في يناير ١٩٩٠، لتنفجر المنطقة الشرقية والوضع المسيحي برمته في أعنف حرب أطلقت عليها القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع "حرب الإلغاء"، فيما أعلن عون أنها "حرب توحيد بندقية الجيش".

وأثر فشل المحاولات الودية من الرئيس الهراوي، وتغير الوضع الإقليمي والدولي في ظل الحرب الدولية على العراق وفقدان العماد عون حليفه العراقي، تم إقرار استخدام القوة العسكرية ضد عون وأنصاره يوم ١٢ أكتوبر ١٩٩٠ بمشاركة الجيش السوري الذي استخدم سلاح الطيران، وكذلك الجيش اللبناني الموالي للرئيس الهراوي بقيادة العماد إميل لحود، إضافة إلى القوات اللبنانية، حتى لجأ عون إلى السفارة الفرنسية في نوفمبر ١٩٩٠، لينتهي بذلك دور أرواح الجنرال عون للجيش على الصعيدين السياسي والعسكري. ويدخل الجيش السوري والجيش اللبناني بقيادة لحود إلى مناطق بعبدا والمتن، ويتوحد جيش لبنان تحت شرعية واحدة، على رأسها الرئيس إلياس الهراوي وحكومة الدكتور سليم الحص.

وقد حدد اتفاق الطائف دور القوات المسلحة في الآتي:

٣١ يوليو رئيسا للبنان لإنهاء ثورة ٥٨ وتجنب لبنان سياسة التورط في المحاور الدولية، بعد أن طلب شمعون مساعدة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، ثم نزول رماة من البحرية الأمريكية على شاطئ خلدة جنوب بيروت في ١٥ يوليو من العام نفسه.

ومنذ تسلمه الرئاسة في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٨، وحتى نهاية عهده في عام ١٩٦٤، أرسى شهاب تنظيم عمل المؤسسات القائمة وأنشأ مؤسسات جديدة وبدأ سياسة الإصلاح المتوازن. وكان شهاب ممن يطالبون بتمثيل سياسي يراعى واقع لبنان ويثبت الوحدة الوطنية، فتمت انتخابات عام ١٩٦٠ وفق نظام القضاء الذي راعى في هذا الوقت الزعامات التقليدية والأحزاب الجديدة، فوصل زعماء غابوا عن المجلس النيابي في عام ١٩٥٧، ووصل أيضا بعض الشباب.

وخارجيا، اتبع الرئيس شهاب سياسة الحياد وعدم الانحياز إلى أي من المعسكرين الغربي أو الشرقي، وأمن بسياسة الاعتدال على المستوى العربي، فتجنب سياسة المحاور العربية في هذا الوقت.

بيد أن نجاح النهج الشهابي، كنمط للحكم وبناء الدولة الحديثة، لم يخل من سلبيات، كان أبرزها بروز دور الجيش ممثلا فيما عرف باسم "المكتب الثاني" في العمل السياسي. فقد أدت محاولة الانقلاب الفاشلة في ٣١ ديسمبر ١٩٦١ على حكم الرئيس شهاب - من قبل بعض الضباط الناقمين الذين رأوا أن شهاب فضل البعض عليهم - إلى اعتماده على الجيش لأنه لم يكن ينتمي إلى حزب سياسي أو يستند إلى قاعدة شعبية خاصة به، وذلك رغم أنه كان يفضل إبعاد الجيش عن السياسة. واستقل المكتب الثاني - وهو جهاز تابع للجيش مهمته الحفاظ على أمن البلاد - هذه الواقعة فتدخل في الشؤون السياسية بشكل كبير. وأدى ذلك إلى تشكل كتلتين من النواب، إحداهما تعارض تصرفات المكتب الثاني، والأخرى مؤيدة للنهج الشهابي.

ومنذ هذا الوقت، عرف لبنان العديد من العسكريين الذين تعمدا لعب دور سياسي برداء عسكري، مثل العقيد أنطون سعد في عهد الرئيس شهاب، والمقدم غابي لحود في عهد الرئيس شارل حلو، وقائد الجيش العماد إميل بستان في عهد حلو أيضا - والذي وقفت ضد مطامحه الرئاسية الغالبية الشهابية واستخباراتها العسكرية عام ١٩٧٠ عبر عزله من القيادة - والعقيد جوني عبده في عهد الرئيس إلياس سركيس، والذي ساهم في إيصال بشير الجميل للرئاسة عام ١٩٨٣.

المحطة الثانية الكبرى للعب الجيش دورا سياسيا كانت خلال فترة الحرب الأهلية. فعقب أحداث يوم ١٣ أبريل ١٩٧٥ في عين الرمانة وارتسام خطوط التماس وبداية الاشتباكات بين المسلحين الفلسطينيين وحلفائهم من جهة ومسلحي حزب الكتائب وحلفائهم من جهة ثانية، استقالت حكومة رشيد الصلح، وتشكلت حكومة عسكرية برئاسة العميد المتقاعد نور الدين الرفاعي، لكن عارضتها الشخصيات الإسلامية السنية، فتشكلت حكومة "الإنقاذ الوطني" برئاسة رشيد كرامي.

وعلى عكس حياد الجيش وقت اللواء شهاب، فإن الجيش قد انقسم هذه المرة وفق الاعتبارات السياسية ولم يحافظ على وحدته الوطنية. تفكك الجيش في مارس ١٩٧٦ فيما عرف بـ "حرب التكتات"، وكان هذا الانقسام طبيعيا في ظل وجود مؤيد لدخول الجيش السوري وآخر يعارضه، وعلى خلفية دخول بعض



لبنان، خاصة مع لحظة اغتيال الرئيس الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥.

ومجمل ذلك أن ولاية لحدود الثانية قد اتسمت بتوترات كبرى، قادت إلى عزله داخليا من قوى الأكثرية، وخارجيا من الدول المناهضة لاستمرار دور سوريا في لبنان بعد انسحاب القوات السورية في أبريل عام ٢٠٠٥.

وبالنظر إلى حالات تولي الجنرالات الرئاسة، وما سبقها كل مرة من فراغ رئاسي، يمكن رصد بعض الملاحظات. أولا: إن شغور الموقع المسيحي الأول في الدولة لم يملأه سوى قائد الجيش الذي يفترض أنه بعيد عن السياسة إلا بمقدار حفظ الأمن الداخلي. ثانيا: فإن لبنان لم يعرف حكم العسكر في وطأة الحرب الأهلية (١٩٧٥ - ١٩٩٠) بسبب وجود الجيش السوري وانقسام الجيش اللبناني على نفسه إزاء هذه الحرب. ثالثا: إن اختيار شهاب ولحدود جاء بالأساس وفق رغبات خارجية. فالأول بلغ الموقع وفق توافق مصري - أمريكي لإنهاء ثورة ١٩٥٨، وتجنب لبنان سياسة المحاور الدولية آنذاك، والثاني عهدت إليه ولاية عادية وأخرى استثنائية لمدة ثلاث سنوات، وفق رغبة سورية محضة في وقت كان فيه السوريون هم اللاعب المركزي في لبنان.

على أن الديمقراطية التوافقية في لبنان قد أنتجت على المستوى الرسمي العسكري عقيدة قتالية وطنية غير سياسية تنسجم مع هذه الديمقراطية. وبالتالي، لم يكن الجيش أداة طيعة في يد الطبقة السياسية، كما في حالة العديد من البلدان العربية التي يقبع على رأس مؤسساتها رجل عسكري، ولم يكن كذلك على احتكاك مباشر بالسياسة بالقدر الذي يجعله مشاركا جوهريا في الحياة السياسية، مثل حالات مصر وسوريا والعراق في الخمسينيات والستينيات، ومثل حالة تركيا التي تسود حتى اليوم.

ومن هنا، فإن المؤسسة العسكرية اللبنانية بوجه عام ليست مجرد أداة لمن يمسك بمقاليد السلطة، في ضوء وجود دائم لأكثرية ومعارضة تتنازعان وتتبادلان الأنوار بين الحين والآخر، وهي في الوقت نفسه لا تملك دورا مباشرا في تحديد اتجاهات الحياة العامة أو التأثير على الممارسة الديمقراطية وعملية تشكيل السلطات الدستورية بالبلاد.

### الجنرال الثالث .. وماذا بعد؟

قاد حكم الجنرالات بالتالي إلى تجربتين، إحداهما كانت ناجحة مع بعض السلبات، والأخرى انتهت بالفشل دون أن تخلو من الإيجابيات. كما وضحت حقيقة أن الجيش حينما وقف على الحياد في عام ١٩٨٥ استطاع تجنب لبنان فتنة الانقسام الداخلي، في حين أدى تشرذمه لمزيد من الانقسام السياسي خلال فترة الحرب الأهلية.

وقد استوعب العماد سليمان، ولا شك، هذين النموذجين لدور الجيش، خاصة في الأعوام الثلاثة الأخيرة التي عصفت بلبنان فيها أزمات كبرى بين الموالاة والمعارضة وحرب إسرائيلية على لبنان صيف عام ٢٠٠٦، ومواجهة التنظيمات الأصولية منذ عام ١٩٩٩، وحتى الانتصار في معركة نهر البارد ضد تنظيم فتح الإسلام.

جاء انتخاب سليمان بالتالي مخالفا لكافة الخبرات السابقة. فهذه المرة الأولى منذ اتفاق الطائف، التي يعين فيها رئيس لم تختره سوريا. وأيضا هذه المرة الأولى التي يتم فيها التوافق - الإجماعي - داخليا على شخص قائد الجيش بعيدا عن الضغوطات الخارجية العربية والإقليمية والدولية.

أولا- فيما يتعلق ببسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية، تم النص على تعزيز القوات المسلحة.

١- المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب- تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقرها مجلس الوزراء.

ج- يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسئولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د- عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية، تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

ثانيا- فيما يتعلق بتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي: نص الاتفاق على استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا، وأن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا، والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي وإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

عادت الجمهورية إذن من الدويلات إلى الدولة، لكن -على أرضية واقع إقليمي وبولي جديد- انفردت سوريا بعد اتفاق الطائف بالوضع اللبناني، فأصبحت الفاعل الأساسي في لعبة التوازنات السياسية الداخلية بل وتوجهات لبنان الخارجية.

ويمكن القول إن الجيش قد تمتع منذ هذا الوقت بدور مستقل عن السياسيين، دور لعبه العماد إميل لحود على رأس المؤسسة العسكرية في عهد الرئيس إلياس الهراوي، ولعبه العماد ميشيل سليمان في عهد رئاسة لحود.

وخلال هذه الفترة، كان الجيش في موقع الحياد السياسي وفي موقع الداعم للمقاومة وحزب الله من أجل تحرير الجنوب اللبناني. وأثبت العمادان (لحدود ثم سليمان) لدى قيادتهما الجيش أن العلاقة بين الجيش والمقاومة هي علاقة تنسيق لا تنافس، وهي الصيغة نفسها التي طبعت موقف غالبية السياسيين من حزب الله حتى تحرير الجنوب في عام ٢٠٠٠.

لكن حكم الجنرالات قد عاد إلى لبنان للمرة الثانية في عام ١٩٩٨ بسبب تمسك السوريين بالعماد لحود الذي أثبت ارتباطه بالمقاومة وبالعلاقات الطبيعية مع سوريا حتى بعد الانسحاب الإسرائيلي.

ومع مطالبة قوى داخلية برحيل السوريين في مرحلة ما بعد التحرير، وتغير الموازين الإقليمية والدولية في إطار الحرب الدولية على الإرهاب والاحتلال الأمريكي للعراق، وتعدد المطالبات الأمريكية والإسرائيلية من سوريا في سياق إعادة تشكيل المنطقة وفق مشروع الشرق الأوسط الجديد، عمد السوريون إلى التمديد للعماد لحود قسريا في ٣ سبتمبر ٢٠٠٤، بعد يوم واحد من صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩، لتشتعل بعد هذا الحدث سلسلة لم تنته من الأزمات السياسية والأمنية الكبرى في

سيفتح بابا جديدا للنقاش حول مسألة حزب الله

فالاول قد نص على "حصر السلطات الامنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة، بما يشكل ضمانا لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الاهلي اللبنانيين كافة". وتعهدت كافة الاطراف بذلك، بما فيها حزب الله الذي وقع للمرة الاولى نصا مكتوبا يتضمن مثل هذا التعهد.

اما خطاب القسم، فقد اشاد فيه سليمان بدور المقاومة، وأشار إلى بقاء مزارع شبعا تحت الاحتلال ومواصلة إسرائيل تهديداتها وخروقاتها، مما يحتم التوصل إلى استراتيجية دفاعية مناسبة تحمي الوطن. لكنه أشار إلى تلازم ذلك مع حوار هادئ للاستفادة من طاقات المقاومة، فلا تستهلك إنجازاتها في الصراعات الداخلية.

وتبقى قضية عودة العلاقات الطبيعية مع سوريا هي الأخرى ملفا شأنها أمام العماد سليمان، إذ من المتوقع أن تربط الأكثرية مدى التقدم حول قضية بسط سلطة الدولة على أراضيها وما سيتم التوصل إليه في مسألة سلاح حزب الله بقضية العلاقات مع سوريا ونمط وطبيعة هذه العلاقات.

ومن ثم، تبقى المهمة الأبرز أمام العماد سليمان هي إدارة حوار وطني حول مسألة سلاح حزب الله، مما سي طرح مجددا مسألة خلاف فرقاء لبنان حول الاستراتيجية الدفاعية المثلى في الفترة المقبلة، كما يثير إشكالية العلاقة بين الجيش وحزب الله.

أمام هذه الملفات المعقدة والمتشابكة، هل يكون باستطاعة العماد سليمان -وهو الذي قاد إعادة تأهيل الجيش ونظاميته وتمكن من نشر ١٥ ألف جندي جنوب نهر الليطاني بعد ثلاثة أشهر من انتهاء الحرب الإسرائيلية على لبنان يوم ١٤ أغسطس ٢٠٠٦، وحافظ على وحدة الجيش تسعة أعوام متتالية، وخاض بفاعلية نادرة حربا ضد التطرف والإرهاب- أن يخرج حلا مقبولا من جميع فرقاء لبنان لمسألة سلاح حزب الله، سيما وأنه الهاجس الأكبر لقوى الأكثرية في الآونة المقبلة.

في ظل الاعتبارات والتعقيدات السابقة، وفي ضوء الطبيعة التوازنية الدقيقة لموقع ودور الجيش في الحياة السياسية اللبنانية، من غير المتوقع أن يحدث تقدم يذكر في ملف سلاح حزب الله. فالحزب لديه اعتباراته الخاصة أيديولوجيا، وباتت مكانته السياسية أكثر رجحانا في لعبة السياسة الداخلية. كما أن الحزب لا يزال مستمرا على استراتيجيته القائمة على لعب السياسة بالقدر الذي يحفظ سلاحه وموقعه الأمامي في مجابهة إسرائيل.

والأهم من ذلك، أنه في ظل غياب قرار سياسي كبير حتى اليوم بتدعيم الجيش من قبل السلطة السياسية، سيبقى الجيش غير مؤهل للدفاع عن نفسه وعن الوطن ضد أية اعتداءات إسرائيلية، الأمر الذي يخول لحزب الله استمرار التمسك بذريعة غياب الدولة العادلة والقادرة، والجيش الذي يستطيع ردع أي عدوان.

ويمكن القول إنه ما دام حزب الله أقوى من الدولة والجيش، عتادا وسلاحا وقدرات وإمكانات، وما دام موقعه قد تعزز داخل المعادلة السياسية الداخلية، فإن النقاش حول سلاحه سيظل محصورا في نطاق محل النقاش الأحادي الذي لن يصل لنتيجة حقيقية، ولن يجد الجيش بديلا عن سياسته التي يتبعها مع حزب الله، والتي تقوم على التنسيق المشترك الذي يقضى باستمرار انتشار عناصر الجيش في الجنوب، مع تفادي مقاتلي حزب الله الظهور بمظاهر مسلحة.

وصحيح أن طرح اسم العماد سليمان كان خيارا مصريا بالأساس، وسعت مصر إلى ترويع اسمه منذ شهر أغسطس ٢٠٠٧ وحتى زيارة وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط لبيروت يوم ٢٥ أكتوبر من العام نفسه. وصحيح كذلك أن سائر الأطراف الإقليمية والدولية لم تعترض على فكرة ترشيحه -إلا أنه يجوز القول إن هذا الخيار كان لبنانيا أكثر منه خارجيا، وربما اضطر إليه فرقاء لبنان في ظل غياب المرشح التوافقي، بعد أن فشلت حزمة من المبادرات الداخلية والخارجية.

مرة جديدة، يعود الجيش شريكا في تسوية سياسية فرضتها الأزمات المتتالية بين قوى ١٤ أذار وقوى المعارضة، بعد أن استطاع الجيش ألا يخضع لمحاولة اجتذابه من هذا الطرف أو ذاك، وأكد قدرته على حفظ الأمن الداخلي على خلفية توترات أمنية ومصادمات مختلفة بين أنصار الأكثرية والمعارضة، وتمكنه عقب كل حادث من سحب المظاهر المسلحة وامتصاص صدمات العصيان والاعتصام المدني.

بيد أن اتفاق الدوحة يوم ٢١ مايو ٢٠٠٨، الذي أنهى جزئيا أزمة سياسية امتدت لأكثر من عام ونصف عام، قد جاء وفق توازن داخلي دقيق بين الأكثرية والمعارضة ووفق اعتبارات توافقية اضطرابية خارجية فرضها غموض الرؤية حول إعادة تشكيل النظام الإقليمي في المنطقة.

وكانت هذه المعطيات وراء عدم منح رئيس الجمهورية الصوت المرجح في مجلس الوزراء، كما كانت تقتضي بنود المبادرة العربية، فالأكثرية حصلت على نصف الوزراء + واحد (١٦ وزيرا) بما لا يمكنها وحصة الرئيس (٢ وزراء) من تمرير قرارات في موضوعات أساسية، بينما حصلت المعارضة على الثلث الضامن (١١ وزيرا). وبالتالي، فالرئيس الجديد لن يخوض سجال الصلاحيات الدستورية المنوطة له كما حدث مع أسلافه، ولن يكون سوى مدير لخلافات الأكثرية والمعارضة حول اختيار الوزراء إلى أن يتم تشكيل الحكومة التي ستعقد بمثابة إجراء تقرضه التطورات الراهنة، حتى ظهور ملامح خريطة سياسية جديدة في انتخابات صيف ٢٠٠٩.

وعلى عكس الرئيس شهاب الذي باشر بوضع قانون عام ١٩٦٠ الانتخابي، لن يتمكن العماد سليمان من خوض سجال داخلي حول نمط القانون الانتخابي أو العمل على تفعيل قانون لمشاركة سياسية أوسع، وذلك بحكم أنه قد تم الاتفاق على قانون الانتخاب لعام ٢٠٠٩ في اتفاق الدوحة، وجرى مبكرا، ما أمكن، حفاظ كل فريق سياسي، ولو بالحد الأدنى، على ما يعتبره مكسبا سياسيا حتى داخل الأكثرية وداخل المعارضة.

ولأن اتفاق الدوحة كان قد تم التوصل إليه بعد استخدام حزب الله السلاح للمرة الأولى -منذ نهاية الحرب الأهلية- في الداخل وتمكن حلفائه من السيطرة على مناطق عديدة في بيروت والجبل وغيرهما، فإنه قد قدر للرئيس الجديد أن يكون، وفق اتفاق الدوحة، عنوان مرحلة جديدة من استكمال الحوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كافة أراضيها، فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية بمشاركة الجامعة العربية بعدما أقر الوزراء العرب اتفاق بيروت يوم ١٥ مايو ٢٠٠٨، والذي يقضى بتعهد كافة الأطراف على عدم اللجوء للسلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية، وإطلاق حوار حول تعزيز سلطات الدولة.

ولا شك في أن كلا من اتفاق الدوحة وخطاب القسم الرئاسي

# الأزمة اللبنانية .. قراءة محلية وإقليمية



بعد توصل أطراف النزاع في لبنان إلى اتفاق "الدوحة" العاصمة القطرية، لحل الأزمة، جسد الحضور الرسمي والدبلوماسي الكثيف في جلسة انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية، العماد ميشال سليمان، والذي تمثلت فيه مختلف الأطراف الفاعلة والمتصارعة في الساحة الإقليمية، حرص جميع هذه الأطراف على احتواء الأزمة اللبنانية، قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة، ويتحول الملف اللبناني إلى زلزال ذي هزات ارتدادية تصيب المحيط الإقليمي برمته، وربما تؤدي إلى تغييرات جذرية تتهيبها دول المنطقة وتحاول تجنبها قدر الإمكان. كما أنه شكل مناسبة لكل هذه الأطراف لتسجل حضورها، باعتبارها طرفاً أساسياً وفاعلاً لا يمكن تجاوزه.

خارجي. فاتهمت الموالاة المعارضة، وعلى رأسها حزب الله، القوة الأساسية فيها، بأنها أدوات لتنفيذ المشروع السوري والإيراني في لبنان، متهمه أيضاً المعارضة بالاستقالة من الحكومة لعرقلة قيام المحكمة الدولية لكشف قتلة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. ورأت الموالاة أن حزب الله هو الأساس في المعارضة، بينما الأطراف الأخرى ليست سوى دمي يحركها حزب الله كيف يشاء. كما رأت أن المعارضة لا يمكنها بحال فرض وجهة نظرها بفرض أمر واقع على الأرض، لأن في ذلك مخالفة لإرادة اللبنانيين التي انتخبت البرلمان وأعطت صوتها للأكثرية الحاكمة. كما اتهمت حزب الله بأنه يقيم دولة داخل دولة، ويعرض سيادة لبنان للخطر، من خلال ارتباطاته الخارجية واقتنائه السلاح، وإعطاء نفسه حق الاستفراد بقراري السلم والحرب. ودعت بقوة إلى تطبيق القرارين ١٧٠١ و١٥٥٩ القاضيين بنزع سلاح كل الميليشيات المسلحة في لبنان، وعلى رأسها حزب الله. بينما اتهمت المعارضة الموالاة بأنها أداة للمشروع الأمريكي - الإسرائيلي، ورأت أن الأكثرية التي تتحدث الموالاة عنها هي أكثرية وهمية، لأن الموالاة خاضت المعركة الانتخابية بتحالف رباعي بين حزب الله، وحركة أمل، وسعد الحريري، والحزب التقدمي الاشتراكي، وبالتالي فإنها صعدت على أكتاف حزب الله ثم تنكرت له. ويؤكد حزب الله أن استقالة الوزراء الشيعة لم تكن بهدف عرقلة المحكمة الدولية، بل بسبب الإحساس بالمشاركة الحقيقية في صناعة القرار في لبنان. كما رأى حزب الله أن المقاومة من حقها امتلاك السلاح، مادامت هناك أرض محتلة، وأن هذا السلاح هو للمقاومة فقط، وليس موجهاً إلى الداخل أو ضد

وهذا يفسر سبب اجتماع المتناقضات تحت قبة البرلمان اللبناني في وقت واحد، خاصة أن لبنان كان دائماً، ولا يزال، أداة قياس لحرارة الاشتباك بين أطراف الصراع الإقليمي، ونعني بها، في الظروف الحالية، الولايات المتحدة وإسرائيل ومحور الاعتدال العربي من جهة، مقابل دول المواجهة، سوريا وإيران ومن ورائهما حماس وحزب الله من جهة أخرى. وهذا يعني أنه لا يمكن، بحال، دراسة تداعيات الأزمة اللبنانية التي تحولت من أزمة سياسية مستفحلة، استهلكت كل أوراق الضغط السياسي المتبادل، إلى معركة كسر عظام بين الفريقين المتنازعين، بمعزل عن استقرار الأجواء الإقليمية ومفردات لعبة عض الأصابع بين المحورين المذكورين، خاصة أن طرفي النزاع في لبنان يتبادلان الاتهامات بتبعية الفريق المنافس لهذا المحور أو ذاك، وهي اتهامات لا ينكرها أي طرف على نفسه بشكل قطعي.

## أحداث مايو .. الخلفيات المحلية :

أحدثت الخلافات السياسية التي استفحلت عقب انتهاء حرب يوليو ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله، ثم استقالة الوزراء الشيعة من الحكومة بحجة انقلابها على البيان الوزاري، ومواقفها خلال الحرب الإسرائيلية، وتغيب شريحة كبيرة من اللبنانيين عن المشاركة الفعلية في صنع القرار في البلد - انقساماً عمودياً بين الموالاة والمعارضة، رافقته حالة من الاستقطاب الحاد، والاحتقان الحزبي والطائفي في الشارع اللبناني، وتفاقت الأزمة السياسية، حتى الت الأمر إلى فراغ دستوري في سدة الرئاسة الأولى، استمر عدة أشهر. وترشق الفريقان بتهم التبعية لمشروع

(\*) باحثة بمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

المناطق اللبنانية، وأن هذه الشبكة تشكل خطراً على الدولة اللبنانية، وأن الهدف منها هو إرهاب معارضي حزب الله. كما اتهم حزب الله بنشر كاميرات لمراقبة مطار بيروت، تمكن عناصر حزب الله من القيام بعمليات تخريبية، ومراقبة وصول الشخصيات اللبنانية، وغير اللبنانية، وبذلك يستطيعون تنفيذ عمليات خطف أو اغتيال على طريق المطار. مشيراً إلى أنه لا قيمة للإجراءات التي تتخذ لتنفيذ القرار ١٧٠١ الذي يقضى بمنع دخول السلاح إلى لبنان، إذا كان رئيس جهاز أمن المطار وغالبية العناصر والضباط معه تابعين لحزب الله، الذي لا يعترف إلا بدولته على حد تعبيره. كما اتهم حزب الله بتلقي سلاح إيراني عن طريق المطار، ودعا إلى طرد السفير الإيراني من لبنان (٢).

وتشير مصادر مطلعة إلى أن جنبلات ضغط على حلفائه في الموالاة من أجل اتخاذ قرار حكومي بشأن شبكة اتصالات المقاومة، وإجراءات بحق قائد جهاز أمن المطار تحت وطأة التهديد بسحب وزرائه من الحكومة. وتؤكد تلك المصادر أن السنيورة ومعها قائد القوات اللبنانية، سمير جعجع، لم يكونا متحمسين لمثل هذا القرار، إذ كانا يريان فيه حرقاً للمراحل، واستخداماً لورقة قبل أوانها. وبعد جلسة، هي الأطول في تاريخ مجالس الوزراء، أعلن وزير الإعلام، غازي العريضي، مجموعة قرارات هي الأخطر من نوعها بوجه قوى المعارضة، انطلاقاً من العنوان الأمني المتصل بإجراءات المقاومة. فقد تبنت الحكومة اللبنانية، برئاسة فؤاد السنيورة، قراراً اعتبرت فيه إجراءات المقاومة الأمنية (شبكة الاتصالات) بمثابة اعتداء على أمن الدولة، رافعة سقف المواجهة السياسية الداخلية بقرار إقالة قائد جهاز أمن المطار، العميد وفيق شقير، من منصبه (٣).

فوجئ فريق الموالاة بردة فعل حزب الله العنيفة على خطوات الحكومة. ففي حين كانت حكومة السنيورة وفريق ١٤ آذار يراهنان على أن ردة فعل حزب الله لن تتعدى حملة تصريحات سياسية عنيفة لاستيعاب الموضوع وتهدة الشارع، كما دأب الحزب على فعله طوال فترة الاختلاف، بناء على حرص الحزب على اعتبار السلم الأهلي خطاً أحمر، فقد عقد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله مؤتمراً صحفياً قال فيه: "إننا أمام مرحلة جديدة بالكامل في لبنان، بعد القرارات الحكومية الأخيرة، وإن لبنان ما بعد تلك الجلسة المظلمة هو غير لبنان ما قبل تلك الجلسة. ووصف القرار الحكومي بأنه إعلان حرب والبدء بها لمصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل. وجدد التعهد والوفاء الذي قطعه سابقاً بأن اليد التي ستمتد إلى سلاح المقاومة ستقطع. وفي موضوع تنحية العميد وفيق شقير عن رئاسة جهاز أمن المطار، قال نصر الله: إن ردنا هو أن يبقى العميد شقير في موقعه، وأى ضابط يحل محله يعتبر منتحلاً لصفة رئيس جهاز الأمن ومنفذاً لقرار المخابرات الأمريكية والإسرائيلية، أيا كانت طائفة هذا الضابط. لكن نصر الله أكد أن المخرج للأزمة الحالية هو في إلغاء القرارات غير الشرعية، وتلبية دعوة الرئيس نبيه بري إلى الحوار. وقال نصر الله: إنهم تجاوزوا الخطوط الحمراء، ونحن لم يعد لدينا خطوط حمراء، ولسنا قلقين من فتنة سنية - شيعية، ولن تكون هناك فتنة (٤).

كان تسارع الأحداث مدوياً، حيث استطاع حزب الله - في فترة قياسية، وبعملية أمنية محدودة، لم يستقدم فيها أي من محازبيه من خارج بيروت - أن يحكم سيطرته على المدينة، مما دعا الحزب التقدمي الاشتراكي وتيار المستقبل إلى تسليم

أحد من اللبنانيين، وأن البيان الوزاري الذي تشكلت الحكومة على أساسه يدعم المقاومة. ورفض الحزب مقولة الموالاة بأنه يبني دولة داخل دولة، متهما الحكومات المتعاقبة بالتقصير والإهمال في الشؤون اليومية للمواطنين وفي الدفاع عن الأراضي اللبنانية، واسترداد الأراضي المحررة، مما اضطر أطرافاً أخرى غير حكومية، ومنها الحزب، للقيام بهذه المهمات عوضاً عن الدولة. واتهم الموالاة بأنها تريد من المحكمة الدولية أن تكون أداة للتلويح لسوريا بعصا الإدانة، كلما اقتضت المصلحة الأمريكية والإسرائيلية الضغط على سوريا ولتوريط المقاومة بهدف نزع سلاحها. واتهمت المعارضة الموالاة بأنها تضغط باتجاه تحييد لبنان من الصراع العربي - الإسرائيلي، وجعله مركزاً لتنفيذ مخططات الولايات المتحدة في المنطقة. واستندت المعارضة في اتهاماتها إلى الدعم القوي الذي قدمته الولايات المتحدة ومحور الاعتدال العربي لحكومة السنيورة، على الرغم من كل تحركات المعارضة، وأهمها الاعتصام الذي استمر ٥٢٨ يوماً.

والحقيقة أنه بعد حرب يوليو ٢٠٠٦، وجد حزب الله أن الحلف الرباعي الذي كان يستند إليه في حماية ظهر المقاومة لم يعد يؤدي دوره المفترض، خاصة مع غياب الإجماع الوطني على المقاومة، مما دفع السيد حسن نصر الله، في خطاب الانتصار في ٢٢ أغسطس ٢٠٠٦، للدعوة بداية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، قائلاً: نريد الدولة القوية والعادلة والنظيفة والمستقلة التي ترفض أية وصاية أجنبية، ثم يصرار بعدها إلى مناقشة الاستراتيجية الدفاعية (١). لكن هذه الخطة عُدت من قبل الموالاة محاولة من حزب الله للانقلاب على الداخل اللبناني، وللتأمر على المحكمة الدولية، وكرت بعدها سبحة التأزم السياسي، لكنها ظلت تحت سقف السجال السياسي الحاد، وتسجيل كل فريق النقاط على الفريق الآخر، وللذين أوصلا كل المبادرات السياسية المحلية والعربية والإقليمية والدولية إلى طريق مسدود. وكان هناك ما يشبه الاتفاق الضمني، غير المعلن بين الطرفين، على أن تكون مهمة حكومة السنيورة أشبه بحكومة تصريف أعمال، لا تتجاوز تلك إلى اتخاذ قرارات تتعلق بالأمور السيادية أو الخلافات الأساسية، مثل سلاح المقاومة. وخلال كل فترة السجال السياسي، كانت هناك اتهامات متبادلة بأن كل طرف يقوم بتدريب عناصره وتسليحها، استعداداً لمعركة عسكرية أو عملية أمنية تحسم المعركة لصالح هذا الفريق أو ذاك. وقد أسهمت حالة الشلل في المؤسسات الحكومية في إحداث خلل أمني تمثل في الاغتيالات المتتالية التي استهدفت شخصيات من فريق الموالاة. كما أنهك الجيش اللبناني، وهو المؤسسة الحكومية الوحيدة التي بقيت موحدة ومتماسكة، في حالة الاستنفار الدائم للحفاظ على الأمن، وبعد ذلك في الحرب التي خاضها ضد عصابة "فتح الإسلام" في مخيم نهر البارد، والتي تحولت إلى حرب استنزاف، راح ضحيتها ما يقارب الـ ١٦٢ عسكرياً من الجيش اللبناني. وقد نأى قائد الجيش، العماد ميشال سليمان حينها، بالجيش اللبناني عن التدخل في السجال السياسي، حفاظاً على وحدته، ولكنه كان يطالب الفرقاء السياسيين بضرورة الاتفاق، قبل أن يفقد الجيش قدرته على السيطرة على الأمور.

لكن الانعطافة الخطيرة التي حدثت كانت عندما فتح رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، النائب وليد جنبلاط، خلال مؤتمر صحفي، ملف شبكة اتصالات المقاومة، متهما حزب الله بعد شبكة اتصالات سلكية تتجاوز مناطق سيطرته لتشمل جميع

ووليد جنبلاط، على تجنب الجبل معارك درزية - درزية. وحتى في المناطق التي شهدت مواجهات مع حزب الله، ترك أنصار تيار التوحيد، بقيادة وناب وهاب، صفوف المعارضة، وانضموا إلى عشائهم وأقربانهم في القرى للقتال ضد حزب الله.

ثبت هذا الأمر أيضا بعد توقيع اتفاق الدوحة، حيث بدا الحديث عن تفكك الأحلاف القديمة داخل تيار الموالاة، تمهيدا لبناء تحالفات انتخابية جديدة قد تتسبب في تفكك فريق ١٤ آذار كليا.

تبين لزعيم تيار المستقبل، سعد الدين الحريري، أن المال السياسي وحده لم يكن كافيا لصمود أنصاره في المواجهات مع حزب الله، وهي حقيقة مرة، لا يمكن أن تختبئ رغم ادعاء سعد الحريري أنه ليس لديه مسلحون ولا سلاح. إذ أثبتت الوقائع أن تيار المستقبل يعاني من حالة اختراق قوية، حيث سجل في أكثر من مرة، إما هروب المسؤولين الأمنيين للتيار في أكثر من منطقة، أو سرعة انضمامهم إلى عناصر المعارضة المسلحة، والقيام بالتبليغ عن العناصر التابعين لتيار المستقبل.

وعلى الرغم من ذلك، فإن سيطرة تيار المستقبل على الحالة السنية في لبنان، وبسط نفوذه بشكل أساسي عليها على امتداد وجودها في لبنان، حرما حزب الله من حلفاء سنة أقوياء. نتيجة استفاد سعد الدين الحريري بالزعامة السنية واتباعه سياسة الإقصاء والتهميش للقيادات السنية الأخرى. إذ اقتصر الحضور السني في المعارضة على زعماء محليين، أمثال رئيس الوزراء الأسبق عمر كرامي، وبعض المشايخ والدعاة، وأبرزهم الداعية فتحى يكن، الذي انشق عن الجماعة الإسلامية وأسس جبهة العمل الإسلامي، وبعض الأحزاب السنية الناصرية. التي كانت ذات وزن في السبعينيات والثمانينيات، وأقل نجمها حاليا.

ثبت لفريق الموالاة أن استعراض العضلات الأمريكية في المياه الإقليمية قبالة شواطئ لبنان، والتصريحات النارية، سواء للولايات المتحدة الأمريكية أو للمسؤولين الغربيين الفاعلين على الساحة الشرق أوسطية، لا يعني، بحال من الأحوال، أن الولايات المتحدة أو غيرها من الدول الغربية، مستعدة للتدخل ميدانيا لصالح هذا الفريق أو ذاك، قبل أن تمهد جهات محلية الأمر بعملية عسكرية قوية، توجه فيها لحزب الله ضربة قاصمة، وهذا ما لم يحدث.

#### إضاعة إقليمية على الأحداث في لبنان

لا يمكن بحال من الأحوال استبعاد القراءة الإقليمية للحدث اللبناني. فإطراف الصراع أنفسهم، خاصة حزب الله، ومن بعدهم الكثير من المحليين، يرون بعدا إقليميا للموضوع، لا يقبض على شكل من الأشكال، هو العنصر الإسرائيلي، وعنصر الصراع الأمريكي - الإيراني. فيرى البعض أن ما حصل في لبنان هو عملية شد حبال و"بروفة" اختبار لاحتتمالات دخول الولايات المتحدة مع إيران في مواجهة. وترى تحليلات أخرى أن سرعة حسم حزب الله للأمور صدمت جهات غربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت ترى أن توجيه ضربة خاطفة وناجحة لإيران يقتضى أن تتدخل إسرائيل لضرب حزب الله في لبنان، لأن حزب الله لن يقف مكتوف الأيدي إزاء تعرض إيران لأي ضربة عسكرية. ويعزز هذا الكلام ما نشرته صحيفة المنار الفلسطينية، على لسان ضبير استراتيجي أمريكي أشرف على إعداد تقرير حول الجوانب المختلفة للمسألة الإيرانية، من أن هناك نقطة تحول دفعت الإدارة الأمريكية للعودة إلى أسلوب إدارة الأزمة مع

مراكزهما في باقي المناطق للجيش اللبناني، لتجنب المناطق شر المواجهات المسلحة. ولكن ذلك لم يمنع من حصول مواجهات محدودة في الجبل، معقل الدروز والبقاع، بينما شهدت مناطق الشمال أعمالا انتقامية من المعارضة، حصل على أثرها ما سمي بمجزرة حلبا، حيث قام متظاهرون تابعون لتيار المستقبل بمهاجمة مركز للحزب القومي السوري الاجتماعي في منطقة عكار، وقاموا بالتنكيل بـ ١١ من جرحى الحزب حتى الموت، كما أحرق عدد مراكز لأحزاب في المعارضة، وجرى إحراق بيوت لمسؤولين في حزب الله في طرابلس وإذا كان الضوض في تفاصيل المعارك وردود الفعل يستغرق صفحات كثيرة، فإنه لا بد من تسجيل الأمور التالية في حسابات تلك العملية الأمنية، التي انتهت بتراجع الحكومة اللبنانية عن قراراتها في ١٥ مايو ٢٠٠٨.

على الرغم من تأكيد أمين عام حزب الله أن الأمر لا علاقة له بالفئة المذهبية والحرب الأهلية، إلا أن ذلك لم يحل دون إطالة الفتنة المذهبية برأسها خلال الأحداث، نتيجة جو الاحتقان المذهبي الذي كان سائدا أصلا بين الطرفين. فحتى زعيم المعارضة السنية في طرابلس، رئيس الحكومة الأسبق عمر كرامي، الذي حرص على إبعاد شبهة الطابع المذهبي عن تحرك المعارضة، أقر بـ "عمق الجرح" الذي خلفته بين السنة والشيعة. وقال كرامي، في مؤتمر صحفي عقده أمس في مدينة طرابلس، "إذا لا سمح الله انقلب الوضع وأصبحت القضية قضية تناحر مذاهب، فنحن إما أن نجلس في بيوتنا، وإما أن نكون مع طائفتنا (٥)". وقد تجلى هذا الموضوع أكثر ما تجلى في طرابلس، حيث أعلنت شخصيات سنية متشددة "الجهاد ضد الشيعة". كما بقي جو الاحتقان المذهبي في جميع المناطق حاضرا حتى لحظة كتابة هذا المقال، وقد تحول هذا الاحتقان إلى معارك بالأسلحة في أكثر من مرة، خاصة في منطقة البقاع الأوسط في القرى التي تشهد اختلاطا طائفيا.

ومع هذا لا يمكن القول إن حالة الاحتقان المذهبي قد بدأت مع العملية الأمنية التي قام بها حزب الله. فحالة الاحتقان كانت في نروتها قبل حدوث هذه التطورات، بل إنها ترجع إلى حرب صيف ٢٠٠٦، حيث يرى الكثير من السنة أن حزب الله حمل لبنان ما لا يطيق، وأن تكلفة الحرب كانت مدمرة ولا توازي النتائج التي تحققت. ناهيك عن أن الشارع السني ناغم بشدة على سوريا وكل أنواتها في لبنان، باعتبار أن سوريا هي المتهم الأول لديهم في اغتيال رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري.

ثبت للمعارضة والموالاة، معا، أن ما يجمع القطابهما من أهداف على المدى القريب لا يكلي لأن يقيمهم متماسكين بعضهم بعضا. حين تحضر الأجندات الخاصة على المدى البعيد لكل طرف، إن كان في الموالاة أو المعارضة. وقد تبين ذلك بوضوح، حين توصل العماد ميشال عون، قطب المعارضة المسيحي الأساسي، إلى اتفاق مع الزعامات المسيحية في الموالاة، خاصة الرئيس الأعلى لحزب الكتائب أمين الجميل، وقائد القوات اللبنانية سمير جعجع، على تحييد المناطق المسيحية، وعدم الدخول في سميح الصراع، مع كل ما يعنيه ذلك من ترك حلفائهم في ساحة المعركة وحيدين، والاكتفاء بالمعركة السياسية. كما تجلى ذلك أيضا حين قام وليد جنبلاط بتسليم مراكزه للجيش اللبناني، وترك تيار المستقبل في أتون المعركة وحيدا. أما في مناطق الجبل، فقد اتفقت القطبان الدرزيان في المعارضة والموالاة، طلال أرسلان،



مواجهة حزب الله ولكنهم سيهزمون فى النهاية. نحن والأمريكيون فى مازق الآن، لأن لا قوة فى لبنان قادرة على ضرب حزب الله، ولسنا جاهزين لضربه نحن فى الوقت الحالى، ولا الأمريكيون مستعدون للتورط بأكثر من إرسال طواقم حراسة لمراكز إقامة كل من السنيورة والحريرى وجنبلاط.

ويعزز هذه المقاربة المحاولة المستميتة التى قامت بها حكومة أولمرت فى أثناء الأحداث اللبنانية لتحديد سوريا عن التدخل فى الصراع الحاصل، عبر إغرائها بعروض تفاوضية سخية جداً، لدرجة جعلت سوريا تشكك فى جديتها. وتعزز هذه التصريحات ارتباط فكرة توجيه ضربة لحزب الله تمهد لها قوى لبنانية داخلية، وتوجه فيه إسرائيل الضربة القضائية، فى حين تنشغل الولايات المتحدة الأمريكية بتصويب ضربة موجعة فى الوقت نفسه لطهران إلا أن اتجاه الأحداث جاء بغير ما تشتهى سفن الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث أعاد واشنطن إلى مربع سياسة احتواء إيران، خصوصاً مع دخول إدارة بوش حالة الموت السريرى مع قرب انتهاء ولايته، وهذا يعنى استبعاد حصول أى تحرك جدى قبل تسلم الإدارة الأمريكية الجديدة زمام الأمور.

### هل يصمد اتفاق الدوحة؟

على الرغم من كل المعطيات المتفائلة، والوعود المحلية، بأن يكون صيف لبنان دافئاً جداً، إلا أن اتفاق الدوحة لا يزال حتى الآن واقفاً تحت ضغط التجاذبات المحلية والإقليمية، حيث يحاول الجميع تسجيل نقاط وتحقيق مكاسب، من خلال الصراع على تشكيل الحكومة، خصوصاً أن ما فعله حزب الله ميدانياً على الأرض، وما حققته المعارضة من حصولها على الثلث الضامن، يعنى فى مضمونه تقدم إيران خطوة إلى الأمام فى المنطقة، وهذا ما يستدعى عملية شد وجذب سياسيين ودبلوماسيين من أجل الحيلولة دون جعل الطريق ممهداً أمام تأثيرها ونفوذها، فيما يتعلق بتشكيل الحكومة. ويبدو أن الأمور لا تشي بولادة يسيرة للحكومة اللبنانية. ومن ناحية أخرى، فإن الواضح الآن على الساحة السياسية اللبنانية أنه على الرغم من كل الهجوم على سلاح حزب الله من قبل فريق الموالات، والادعاء بأن شرعيته سقطت بعد غزو بيروت، ثم الحديث مطولاً عن ضرورة مناقشة سلاح المقاومة والاستراتيجية الدفاعية فى جلسات الحوار فى الدوحة، واعتبار ذلك جزءاً أساسياً من الاتفاق، والإشارة إلى ورقة ما أعدت حول هذا الموضوع فى الدوحة - فإن المصادر المطلعة تشير، بكثير من الثقة، إلى أن الحديث عن سلاح حزب الله لا يزال مبكراً جداً. قد يكون اتفاق الدوحة إطار تسوية مؤقتة، تنزع فتيل التفجير فى لبنان، إلا أن الوضع اللبنانى بحاجة إلى تفكيك الكثير من العقد السياسية المحلية والإقليمية، قبل أن تستقر الأمور فى لبنان.

طهران، لا حسمها، وهى الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان. وقالت المصادر إن إدارة بوش كانت لا تستبعد سيناريو استخدام القوة العسكرية ضد إيران، وتنفيذ ضربات خاطفة ضد المواقع النووية الإيرانية بمساندة من حلفاء الولايات المتحدة، وفى مقدمتهم إسرائيل. لكن الصدمة التى تلقتها الدوائر السياسية والعسكرية الإسرائيلية والأمريكية خلال الحرب على لبنان، وحالة الأرباك التى سادت المستويين السياسى والأمنى فى تل أبيب، دفعتا الإدارة الأمريكية إلى إدراك حقيقة أنه لا توجد فى إسرائيل قيادة يمكن الاعتماد عليها فى فترة الأزمات، مما أدى إلى تراجع الخطط العسكرية التى كانت واشنطن تريد تنفيذها ضد طهران (٦).

وتذهب بعض التحليلات التى يتبناها حزب الله، بشكل أو بآخر، إلى القول إن إسرائيل سعت، بعد مواجهتها مع حزب الله فى صيف ٢٠٠٦، إلى تحويل أزمته مع الحزب إلى الداخل اللبنانى. فالدروس المستفادة من تقرير فينوجراد كانت تشير إلى أن توجيه ضربة قاصمة إلى حزب الله يقتضى القيام بثلاث خطوات أساسية، هى: اغتيال شخصية أساسية فى الحزب، وتوجيه ضربة إلى البنية التحتية لحزب الله، وبالتحديد شبكة الاتصالات السلكية، وثالثاً: القيام باجتياح شامل من أجل القضاء على الحزب نهائياً. وإزاء الفشل الذى منى به الجيش الإسرائيلى فى صيف ٢٠٠٦، كان لابد من تحويل الأزمة إلى الداخل اللبنانى من أجل إيجاد أنزع لبنانية تقوم بمعظم هذه المهمات، تمهيداً للاجتياح الإسرائيلى. وقد بدأت بوادر هذه الخطة تظهر حين اغتيل القائد العسكرى فى الحزب عماد مغنية. وحكى من أكثر من جهة أن حزب الله أحبط عملية أمنية كبيرة، قبل فترة قصيرة من الحملة التى شنّها وليد جنبلاط على حزب الله وشبكة اتصالاته السلكية. فقد نشر موقع "فيلكا إسرائيل" مقابلة مطولة مع المدير الأسبق للاستخبارات الإسرائيلية، الجنرال أهرون زئيفى، أجاب فيها عن فشل مخطط لاغتيال حسن نصر الله فى ٢٥ أبريل الفائت، حيث قال زئيفى: "لا علم لى بالأمر، ولكن قتل نصر الله لم يكن مستحيلاً بوجود آلاف المخبزين اللبنانيين العاملين مع الأمريكيين بواسطة حلفائهم. الآن كل ذلك انتهى، لقد ضاعت جهود دولية وعربية مخبرية استمرت ثلاث سنوات فى ليلة واحدة، كل عملاء المخابرات فى بيروت خرجوا منها الآن، واللبنانيون لم يعودوا قادرين على التحرك بغطاء مهماتهم اليومية المتعلقة بمناصبهم فى الشرطة. خسر الغرب الكثير بمباغثة نصر الله لحلفائهم (٧). وادعى زئيفى فى المقابلة نفسها بأن إسرائيل تربت رجال جعجع أحسن تدريب، وسيظهر فى أى مواجهة مقبلة أن القواتيين (رجال جعجع) سيصمدون وقتاً أكبر فى

### الهوامش:

- ١- جريدة السفير، بيروت، ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٦.
- ٢- السفير، ٤ مايو ٢٠٠٨.
- ٣- السفير، ٦ مايو ٢٠٠٨.
- ٤- جريدة النهار، بيروت، ٦ مايو ٢٠٠٨.
- ٥- صحيفة الوطن السعودية، ١٢ مايو ٢٠٠٨.
- ٦- صحيفة المنار الفلسطينية، ١٣ يونيو ٢٠٠٨.



# إسرائيل .. التحالف مع الخصوم

## ألمانيا وإسرائيل .. نحو شراكة استراتيجية



مع تولي المستشار الألماني الأول "كونراد أديناور Konrad Adenauer" السلطة في عام ١٩٤٩، حرص على انتهاز سياسة خارجية تركز على أساس أن شرعية ألمانيا الاتحادية أو الغربية -فيما مضى- تتوقف بشكل جوهري على قيامها بالتكفير عن الجرائم التي ارتكبتها نظام الحكم "النازي" السابق بزعامة "أدولف هتلر" في حق اليهود، فيما يعرف بـ "الهولوكست".

وجه التحديد في عام ١٩٦٤، كشفت تقارير أوردتها الصحف الألمانية عن حدوث عمليات لشحن الأسلحة إلى إسرائيل، وأشارت الصحف إلى أن هذه العمليات كانت تتم في سرية تامة. وقد أثارت هذه العمليات جدلا واسعا داخل المجتمع الألماني، كما أدت إلى توتر العلاقات مع العالم العربي، الأمر الذي دفع ألمانيا وقتئذ إلى وقف عمليات شحن الأسلحة. وتعويضاً عن هذه الخسارة التي لحقت بإسرائيل جراء وقف هذه العمليات ولمواجهة الضغوط السياسية المتزايدة، أعلن المستشار الألماني أديناور في عام ١٩٦٥ عن إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل.

وخلال العقود التي تلت عام ١٩٦٥، حرصت السياسة الألمانية على تبني موقف محايد في منطقة الشرق الأوسط بما يكفل تحقيق التوازن بشكل أو بآخر. وعليه، فقد حرصت القيادات الألمانية التي أعقبت "أديناور" على الالتزام بالحيادية في تصريحاتها الرسمية، كما سعت أيضاً إلى تبني المواقف المشتركة للجماعة الاقتصادية الأوروبية في ذلك الوقت بهدف

وعليه، فقد ارتكزت السياسة الألمانية في تلك الفترة على أهمية الالتزام الأدبي والمعنوي بدعم قيام الدولة اليهودية. وفي هذا الإطار، جاءت "اتفاقية لوكسمبورج" التي وقعتها ألمانيا مع إسرائيل في عام ١٩٥٢، وتعهدت بموجبها بتقديم تعويضات مالية -لم يسبق لها مثيل- لدولة إسرائيل، بما في ذلك تقديم تعويضات لأفراد من ضحايا الاضطهاد "النازي".

وقد قامت ألمانيا بموجب "اتفاقية لوكسمبورج" بدفع ثلاثة مليارات مارك ألماني (ما يعادل ٧١٥ مليون دولار) لدولة إسرائيل، كما قامت أيضاً بدفع ٤,٥ مليون مارك ألماني (ما يعادل ١١٠ ملايين دولار) للمنظمات اليهودية التي كانت تسهم في توطيد اليهود خارج إسرائيل. وقد أصدرت ألمانيا أيضاً تشريعات تم بمقتضاها تعويض بعض الأفراد الذين كانوا ضحايا لنظام الحكم "النازي".

ومع بدايات عام ١٩٥٧، حرص الجانبان على تطوير العلاقات بينهما في المجالات العسكرية. وفي وقت لاحق، وعلى

الفلسطينية - الإسرائيلية، وذلك خلال الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠٠٧. وبالنسبة للتعاون في المجالات الاقتصادية، نجد أن التجارة البينية تقدر قيمتها بنحو ٣.٧ مليار يورو (أى ما يعادل ٤.٨ مليار دولار)، وعليه فإن ألمانيا تعد ثاني أكبر شريك تجارى لإسرائيل بعد الولايات المتحدة. وقد لوحظ أيضا تصاعد الاستثمارات الألمانية المباشرة في إسرائيل. وفي المقابل، فإن الاستثمارات الإسرائيلية في ألمانيا في تزايد مطرد. فمع حلول عام ٢٠٠٥، قدر عدد الشركات الإسرائيلية الموجودة في ألمانيا بنحو ٤٠ شركة.

وإلى جانب ذلك، فقد قامت جمعيات رجال الأعمال لدى الدولتين بتأسيس مجلس ألماني - إسرائيل لرجال الأعمال وذلك خلال عام ٢٠٠٥، بهدف دعم العلاقات بين الجانبين في مجال الأعمال الحرة. وتعد ألمانيا أيضا أكبر داعم لإسرائيل فيما يتعلق بمسألة توقيع اتفاقيات التجارة التفضيلية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة للمجالات العلمية والاجتماعية والثقافية، يمكن القول إن التعاون بين الجانبين في المجال العلمى قد بدأ في عام ١٩٦١. وتعد ألمانيا الراعى الثانى -بعد الولايات المتحدة- للأبحاث العلمية التى يتم إجراؤها في إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة العلماء الألمان العاملين في إسرائيل تعد أكبر نسبة ضمن إجمالي العلماء الأجانب في إسرائيل. وتعد "مؤسسة منيرفا Minerva Foundation" أبرز أليات التعاون في المجال العلمى، وهى تتلقى تمويلًا سنويًا من قبل الحكومة الألمانية، وتقوم بدعم المشروعات التى تديرها "مؤسسة فايتسمان Weizmann" الإسرائيلية. وفي المجال الاجتماعى، فقد حرص الجانبان على دعم برامج التبادل الشبابى، إذ يقدر إجمالي عدد الشباب المشاركون في هذه البرامج كل عام بنحو ١٠ آلاف شاب.

وبالنسبة للمجالات الثقافية للتعاون، فقد تطورت العلاقات والأنشطة الثقافية بين الجانبين خلال العقد الماضى بشكل واضح وملحوظ. ويشمل ذلك الجهود المبذولة لنشر وتطوير اللغة الألمانية في إسرائيل، وعقد الاتفاقيات بهدف النهوض بمستوى التعليم لدى الجانبين بشكل عام.

أما بالنسبة للتعاون في المجالات الدفاعية والعسكرية، فقد كشفت العديد من التقارير عن استئناف التعاون العسكرى بين الجانبين في أواخر الستينيات، ولكن بشكل سرى بهدف تجنب أية نتائج سلبية قد تنعكس على علاقات ألمانيا بالعالم العربى. وتتصدر إسرائيل قائمة المتلقين للتكنولوجيا الألمانية في المجالين الدفاعى والعسكرى. وعلى الرغم من عدم وضوح حجم وقيمة الأسلحة التى تم شحنها من وإلى ألمانيا خلال أواسط التسعينيات، فإن العديد من المحللين العسكريين يؤكدون أن الأسلحة الألمانية قد لعبت دورا مهما وأساسيا في الانتصارات العسكرية التى حققتها إسرائيل خلال أعوام ١٩٦٧ و ١٩٧٣ و ١٩٨٢.

تجنب الضغوط التى مورست عليها لدفعها إلى التخلي عن مواقفها المحايدة إزاء أى نزاع تكون إسرائيل طرفا فيه.

ونتيجة لذلك، امتنعت ألمانيا صراحة عن تقديم الدعم لإسرائيل خلال حرب ١٩٦٧، كما رفضت أيضا بشكل علنى تقديم الدعم والمساعدة لإسرائيل فى المراحل الأولى من حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣. من ناحية أخرى، أيدت ألمانيا القرار الصادر عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية فى عام ١٩٧٣، والذي طالبت بموجبه إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من مزاعم السياسة الألمانية بالتزامها بموقف محايد فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلا أنه قد كشفت العديد من التقارير فى وقت لاحق عن أن ألمانيا قد سمحت للولايات المتحدة باستخدام مينائها "بريمر هافن" خلال الحرب بهدف تقديم الدعم لإسرائيل. وعلى الرغم من حرص السياسة الألمانية خلال فترة السبعينيات على اتخاذ موقف محايد إزاء أى نزاع تكون إسرائيل طرفا فيه، إلا أن ألمانيا، من ناحية أخرى، قد احتفظت بعلاقات وطيدة مع إسرائيل من خلال مواصلة التعاون مع الدولة العبرية فى مجالات المساعدات الاقتصادية وفى المجالات الدفاعية والاستخباراتية، أو من خلال العمل على معارضة أو التخفيف من حدة المواقف التى تبنتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية تجاه إسرائيل.

وفى أواخر السبعينيات، امتنعت ألمانيا عن التصويت داخل الأمم المتحدة بشأن حق الفلسطينيين فى الدفاع عن الذات، كما امتنعت ألمانيا أيضا عن التصويت بشأن منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب. وقد وقعت ألمانيا فى عام ١٩٨٠ "إعلان فينيسيا Venice Declaration" الصادر عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والذي أقر حق الفلسطينيين فى تقرير المصير.

### مجالات التعاون :

يشمل التعاون بين الجانبين جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية. ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد أن التقرير السنوى لوزارة الخارجية الألمانية حول حقوق الإنسان لا يتطرق مطلقا إلى الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، على الرغم من أن الخارجية الأمريكية نفسها كثيرا ما تنتقد هذه الممارسات. كما تجدر الإشارة إلى أنه فى عام ١٩٩٢ -أى بعد عامين من إعادة توحيد ألمانيا- توسعت الحكومة الألمانية فى إصدار التشريعات الخاصة بالتعويضات عن جرائم الحكم "النازى"، وذلك بهدف تقديم التعويضات لبعض الأفراد الذين سبق أن رفضت حكومة ألمانيا الديمقراطية (الشرقية السابقة) منحهم هذه التعويضات. وتعد مسألة نشر فرق بحرية ألمانية -ضمن بعثة الأمم المتحدة- على السواحل اللبنانية فى أغسطس عام ٢٠٠٦ هى المرة الأولى التى استقرت فيها قوات ألمانية بالقرب من الأراضى الإسرائيلية، الأمر الذى دفع العديد من القيادات الألمانية إلى تأكيد ضرورة تفعيل الدور الأوروبى إزاء عملية السلام.

قضية الصراع العربي - الإسرائيلي في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. أما الركيزة الأخيرة، فتتعلق بالرؤية الألمانية لدور الولايات المتحدة في قضية الصراع، باعتباره دورا رئيسيا وجوهريا للتوصل إلى أية تسوية سياسية على المدى البعيد.

والواقع أنه مع تولي "إنجيلا ميركل" منصب مستشار المانيا، عقب الانتخابات التي أجريت في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٥، توقع العديد من المراقبين السياسيين عدم حدوث أى تغيير في السياسة الخارجية الألمانية إزاء منطقة الشرق الأوسط. إلا أنه قد لوحظ أن "ميركل" قد سلكت طريقا أقرب إلى سياسة الإدارة الأمريكية وابتعدت عن أوروبا باتجاه واشنطن، الأمر الذى أدى إلى إضعاف المحور الفرنسى - الألمانى، وبالتالي دور الاتحاد الأوروبي الذى بات يبدو فى الفترة الأخيرة أضعف من أى وقت مضى على صعيد السياسة الدولية عامة والشرق أوسطية خاصة. وقد حرصت المستشار الألمانية أيضا على عدم توجيه النقد لإسرائيل فى العديد من المواقف والأزمات السياسية الحرجة، بحيث أضحت السياسة الألمانية تبدو بشكل واضح وملحوس منحازة لإسرائيل، دون مراعاة لأهمية وخصوصية العلاقة مع العالم العربى. وقد ظهر ذلك جليا مع اندلاع الحرب فى لبنان. ففي أول تعليق "لميركل" على الحرب، كررت ما صرح به الرئيس الأمريكى "بوش" من حيث حق إسرائيل فى الدفاع عن النفس دون تأكيد ضرورة تجنب قصف المدنيين. كما حرصت فى الوقت نفسه على عدم توجيه النقد لإسرائيل.

وفى أثناء محاولة وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الاتفاق على بيان يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، أيد وزير الخارجية الألمانى "فرانك فالتر شتاينماير" الموقف البريطانى بشأن إصدار بيان يدعو فقط إلى وقف الأعمال القتالية.

#### نحو شراكة استراتيجية :

جاءت الزيارة التى قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلى "إيهود أولمرت" لألمانيا، فى العاشر من فبراير ٢٠٠٨، فى إطار الجهود الألمانية - الإسرائيلية المشتركة لخلق أرضية جديدة لعلاقتهما الثنائية. وقد التقى "أولمرت" خلال هذه الزيارة بعدد من كبار المسئولين الألمان، وعلى رأسهم المستشار الألمانية، والرئيس الألمانى "هورست كولر"، كما التقى أيضا برئيس البرلمان "نوربرت لامرت"، وعدد من أعضاء مجلس النواب "البوندستاج".

وعلى الرغم من أن أجندة المباحثات الألمانية - الإسرائيلية قد شملت العديد من القضايا المهمة، مثل: أمن إسرائيل، والملف النووى الإيراني، والأوضاع فى الشرق الأوسط، إلا أنه يمكن القول إن أبرز وأهم ما تمخضت عنه زيارة "أولمرت" لألمانيا ما تم الإعلان عنه خلال هذه الزيارة من حيث تأسيس -ولاول مرة- مجلس وزارى مشترك لحكومتى البلدين، على أن يجتمع هذا المجلس سنويا بالتناوب بين برلين وقل أبيب. ويضطلع هذا المجلس بتطوير العلاقات بين البلدين فى كافة المجالات، وهو

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال حرب الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١، حينما وجه العراق هجماته مستخدما صواريخ سكود ضد إسرائيل، قامت ألمانيا بتزويد إسرائيل بالأسلحة وبالمساعدات. وخلال عامى ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، تم شحن أسلحة ألمانية إلى إسرائيل، حيث تحملت ألمانيا أكثر من ٥٠٪ من تكلفة ثلاث غواصات تم تصميمها خصيصا للبحرية الإسرائيلية.

وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت الحكومة الألمانية فى أغسطس ٢٠٠٦ بتحمل ثلث تكلفة غواصتين (نحو ١,٣ مليار دولار) سوف يتم تسليمهما فى عام ٢٠١٠. وقد لاقت هذه الاتفاقيات الأخيرة معارضة من قبل أعضاء فى كل من حزب الخضر والحزب اليسارى الألمانين.

وفيما يتعلق بالمجالات الأمنية والاستخباراتية، نجد أن التعاون بين الأجهزة الاستخباراتية الألمانية (بوندس ناخرتن دينست Bundes nachrichtendienst) ونظيرتها الإسرائيلية (الموساد Mossad) والذى اتسم بالسرية التامة، يرجع فى واقع الأمر إلى فترة الستينيات. وقد برز التعاون بين هذه الأجهزة فى مجال مكافحة الإرهاب بشكل خاص عقب الهجمات الإرهابية التى وقعت فى عام ١٩٧٢ فى الأولمبياد بمدينة ميونخ، وقد نما هذا التعاون فى ظل تزايد العمليات الإرهابية عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١.

وفى عام ٢٠٠٢ ونتيجة للضغط الإسرائيلى الرسمية، قامت الحكومة الألمانية بحظر أنشطة إحدى المنظمات الخيرية تدعى "الأقصى" بسبب اتهامها من قبل إسرائيل بتمويل وتقديم الدعم لمنظمة "حماس" الفلسطينية. وقد جسد الموقف الألمانى فى هذا الشأن عمق التعاون بين السلطات الألمانية والإسرائيلية فى هذا مجال.

#### ثوابت السياسة الألمانية فى الشرق الأوسط :

صارت ألمانيا، منذ إعادة توحيدها فى عام ١٩٩٠، أكثر قوة وتأثيرا على الساحة الدولية. ومع نهاية هذا العقد، نشطت السياسة الألمانية وسعت إلى القيام بدور فاعل فى منطقة الشرق الأوسط. وتحتل قضية الصراع العربى - الإسرائيلى مكانة مهمة ضمن أولويات السياسة الخارجية الألمانية. وتنطلق السياسة الألمانية تجاه قضية الصراع من أربعة مرتكزات أساسية أو ما يسمى "بثوابت" تلك السياسة. وتتمثل الركيزة الأولى فيما ترتبط به ألمانيا من علاقة خاصة مع إسرائيل، واعترافها بحق إسرائيل فى البقاء، ومسئوليتها الأدبية والتاريخية فى ضمان وجود وأمن إسرائيل. أما الركيزة الثانية، فتتمثل فى الحفاظ على التوازن القائم ما بين التزامها بضمن أمن إسرائيل من جهة، واقتناعها بحق الفلسطينيين فى تقرير المصير من جهة أخرى، وتأكيدا فى هذا الشأن أن ضمان إقامة كيان فلسطينى أو دولة فلسطينية يصب فى صميم المصالح الأمنية الإسرائيلية. وفيما يتعلق بالركيزة الثالثة، فتتعلق بحرص السياسة الألمانية على صياغة مراقفها تجاه

الإسرائيلية إلى جانب مساعي الجانبين لإقامة شراكة استراتيجية بينهما، بما في ذلك وضع إطار مؤسسي لهذه الشراكة، إلا أن هناك بعض المتغيرات قد تنعكس بصورة أو بأخرى بشكل سلبي على علاقاتهما الثنائية، الأمر الذي يثير قلق الجانب الإسرائيلي. وتتمثل أبرز هذه المتغيرات فيما يلي:

أولاً- ظهور ونشاط ما يسمى "بالحزب النازي الجديد Neo-Nazi" في ألمانيا وارتكابه العديد من الجرائم، فقد سجلت دراسة -أجريت مؤخراً في أكتوبر ٢٠٠٦- تزايداً بنسبة ٢٠٪ في معدل الجرائم المرتكبة من قبل النازيين الجدد عما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٥. ويتزامن ذلك مع تحقيق الحزب مزيداً من المكاسب السياسية، حيث فاز بمقاعد في برلمان الدولة بولاية ميكلينبيرج Mecklenburg الشرقية وذلك خلال الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠٠٦، هذا إلى جانب احتفاظه بمقاعد في الهيئة التشريعية في ولاية "ساكسوني Soxony" منذ عام ٢٠٠٤. ولقد أدى صعود الحزب النازي الجديد ونشاطه الملموس داخل المجتمع الألماني وفي الحياة السياسية في ألمانيا إلى إثارة العديد من الانتقادات من قبل كل من رئيس المجلس المركزي لليهود في ألمانيا، والسفير الإسرائيلي لدى ألمانيا، على اعتبار أن مثل هذه الأنشطة تدخل في نطاق ما يسمى بـ "معاداة السامية".

ثانياً- تنامي المشاعر المعادية لإسرائيل والمؤيدة للفلسطينيين داخل أوساط الرأي العام الألماني، فقد لوحظ خلال السنوات الأخيرة تصاعد المعارضة السياسية الألمانية وتنامي الرأي العام المعادي للسياسات الإسرائيلية في الشرق الأوسط. ويدل على ذلك بأن المعارضة السياسية الألمانية للتفجيرات الإسرائيلية خلال الحرب التي خاضتها إسرائيل ضد "حزب الله" اللبناني في عام ٢٠٠٦ قد دفعت زعيم المجلس الألماني اليهودي إلى الزعم بوجود تيار معاد لليهود وإسرائيل في ألمانيا. وفي استطلاع رأي -تم إجراؤه عقب الحرب مباشرة- اعتبر ٧٥٪ من الألمان أن رد الفعل الإسرائيلي خلال هذه الحرب "غير متكافئ"، بينما اعتبر ٦٣٪ من البريطانيين أن هذه الحرب "غير ملائمة وغير متكافئة"، و ٥٠٪ من الأمريكيين رأوا أن هذه الحرب "مبررة".

وفي جميع الأحوال، فإن درجة تأثير هذه المتغيرات في واقع العلاقات الألمانية - الإسرائيلية مرهونة بمدى قدرة السياسة الألمانية على الموازنة وتحقيق التوازن بين التزامها الأدبي والتاريخي بضمان أمن وجود إسرائيل من ناحية، واقتناعها بضرورة التوصل إلى تسوية سياسية لقضية الصراع العربي - الإسرائيلي، وإقامة دولة للفلسطينيين من ناحية أخرى.

بذلك يعطى العلاقات الثنائية وضعاً أكثر تميزاً، ويجعل الدولة العبرية على قدم المساواة مع كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وروسيا التي تمتلك ألمانيا معها مجالس وزارية حكومية مشتركة.

وتأكيداً لمساعي الجانبين إلى إحداث نقلة نوعية في علاقاتهما الثنائية، إيداناً بتأسيس "شراكة استراتيجية Strategic Partnership" بينهما، قامت المستشار الألمانية بدورها -وبعد مرور شهر واحد على زيارة "أولمرت" لألمانيا - بزيارة رسمية إلى إسرائيل، والتي اتسمت برمزية سياسية عالية. فقد حرصت "ميركل" على تكريس هذه الزيارة للمشاركة في احتفالات الدولة العبرية بالذكرى الستين لقيامها، ومن ثم لم تجتمع برئيس السلطة الفلسطينية في رام الله، ناهيك عن إعلانها -قبيل توجهها إلى تل أبيب- تمسك برلين بموقفها المتعلق بمقاطعة منظمة حماس الإسلامية "الراдикаلية". وقد ابتعدت المستشار الألمانية خلال هذه الزيارة عن توجيه انتقادات علنية لسياسة الحكومة الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالاستيطان وسياساتها في قطاع غزة. وفي الوقت نفسه، أكدت المستشار مجدداً التزام بلادها بأمن إسرائيل، مشيرة إلى أن "أي تهديد لأمنها يمثل تهديداً مباشراً لأمن ألمانيا ذاتها".

وفي إشارة إلى مدى أهمية هذه الزيارة ودلالاتها، وصفت جريدة "دي تسيت Die Zeit" الألمانية الزيارة بأنها "تاريخية" وذلك لعدة اعتبارات، أبرزها أنها تعد المرة الأولى التي يسمح فيها لرئيس حكومة ألمانيا بإلقاء كلمة أمام البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" باللغة الألمانية، الأمر الذي اضطر الكنيست معه إلى إدخال تعديل على نظامه الداخلي لتحقيق هذا الغرض، فيما اعتبر في برلين لفظة سياسية تؤكد مدى عمق العلاقات الثنائية بين الجانبين. كما تكمن أهمية هذه الزيارة أيضاً فيما شهدته من مرافقة وفد مكون من سبعة وزراء -بمن فيهم وزير الخارجية "شتاينماير"- للمستشارة، والذي قام بعقد مشاورات مع الحكومة الإسرائيلية هي الأولى من نوعها، تم خلالها الاتفاق على عدد من المشروعات في مجالات التعليم والبيئة، بالإضافة إلى المجالات العسكرية والدفاعية والعلمية. وقد عكست هذه الاجتماعات -التي وصفتها المستشار الألمانية بأنها "تاريخية"- الرغبة والإرادة المشتركة في بدء عهد جديد في العلاقات الثنائية بين البلدين، والعمل على صياغة رؤية مشتركة لمستقبل هذه العلاقات.

### قيود وتحديات:

الواقع أنه على الرغم من عمق ورسوخ العلاقات الألمانية -

# تحولات العلاقات الهندية - الإسرائيلية



مع مطلع عام ٢٠٠٨، شهد التعاون التقني والدفاعي بين الهند وإسرائيل طفرة مهمة بإطلاق صاروخ هندي من قاعدة سريهاريكوتا الفضائية في المحيط الهندي، حاملا قمر التجسس الإسرائيلي "بولاريس" الذي يعد الأكثر تطورا بين أقمارها التجسسية. ولم تكن هذه الخطوة نقلة مفاجئة أو وليدة اللحظة، وإنما استندت إلى أرضية قوية من التعاون وتاريخ ممتد من العلاقات، مما يجعل تنويع التعاون والعمل المشترك بين الجانبين بتلك الخطوة أقرب إلى إظهار القمة فقط من جبل الجليد، وهو ما يثير التساؤل حول كيفية نجاح إسرائيل في الوصول بمستوى التعاون إلى هذا المدى. ورغم أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لم تنشأ إلا مع بداية تسعينيات القرن المنصرم، فهل ما وصلت إليه مستويات التعاون اليوم هو نتاج سبعة عشر عاما فقط أم أنه نتاج تعاون طويل ظل في جزء كبير منه خلف الكواليس؟

## تحولات السياسة الهندية نحو إسرائيل :

لكن بعد قيام دولة إسرائيل، شهدت العلاقات بين الجانبين تطورات وتحولات مهمة، جاءت على مرحلتين:

### أ- مرحلة التقارب الخفي :

ظل الموقف الهندي ثابتا على النهج السابق حتى عام ١٩٤٨، الذي شهد تغيرات على مستويين:

الأول: الوضع السياسي والجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط، حيث جاء إعلان قيام الدولة الإسرائيلية ليغير من طبيعة المنطقة ويصبح وجودها أمرا واقعا.

الثاني: التطورات الداخلية في الهند، إذ كان لاغتيال غاندي عام ١٩٥٠ أثر كبير في تحول الموقف الهندي بسبب الضغوط الداخلية والخارجية التي تعرضت لها الحكومة الهندية، مما دفعها إلى منح إسرائيل اعترافا واقعيا قانونيا في سبتمبر ١٩٥٠، تلاه خلال شهور قيام إسرائيل بفتح مكتب تجاري لها في بومباي، تحول تدريجيا إلى بعثة قنصلية في يونيو ١٩٥٣، وذلك عقب زيارة قام بها مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية وولتر إيتان إلى الهند عام ١٩٥٢.

إلى جانب ذلك، بحث الجانبان إمكانية قيام علاقات دبلوماسية بينهما، إلا أن التطور في هذا الاتجاه توقف بسبب بعض المعوقات السياسية الإقليمية والدولية، ومن أبرزها:

يعود تاريخ العلاقات الهندية - الإسرائيلية إلى ما قبل قيام دولة إسرائيل نفسها، وتحديدًا إلى عشرينيات القرن الماضي، عندما أيد الزعماء الوطنيون الهنود الموقف الفلسطيني من قضية الهجرة اليهودية إلى فلسطين. فقد حكمت السياسة الهندية إزاء إسرائيل عقدة الاستعمار البريطاني الذي هيمن على الهند لأكثر من أربعين عامًا، فقد تغذى الوعي الهندي بمعاداة الاستعمار البريطاني وجميع سياساته وممارساته، ولذا فقد اعتبرت الهند أن ما يحدث في فلسطين محاولة من الاستعمار البريطاني لتقسيم الأرض وتشجيت شعبها. وعلى هذا، تعاملت الهند مع القضية الفلسطينية في إطار حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار الغربي، لذلك كانت الهند من بين ١٣ دولة عارضت قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧، بل اقترحت الهند في العام نفسه إقامة فلسطين فيدرالية تمنح حكمًا ذاتيًا للسكان اليهود. واستند هذا الموقف الهندي إلى اعتبارين، الأول: التجربة المساوية التي عاشتها الهند في تقسيم شعبها إلى دولتين، وهو مبدأ يحظى برضا الرأي العام الهندي. الثاني: حاجة الهند إلى الأصوات العربية ومواقفها السياسية في نزاعها مع باكستان من ناحية، وأهمية أصوات المسلمين الهنود في الانتخابات (٢٠٠ ألف مسلم) من ناحية أخرى.

ومن بينها علاقاتها مع إسرائيل، نظرا لما تتمتع به إسرائيل واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة من نفوذ في دوائر صنع القرار الأمريكي.

فضلا عن ذلك، هناك التحولات التي شهدتها أيضا قطاع الطاقة العالمي، بانتقال السيطرة على السوق النفطية إلى المشتريين بدلا من المنتجين، وهو ما أضعف تأثير الضغط السياسي الذي دأبت البلدان العربية المنتجة للنفط على ممارسته تجاه الهند.

٢- على المستوى الإقليمي، أدى تدشين عملية السلام العربية- الإسرائيلية إلى التقليل من شأن الاعتراضات العربية ضد أية أطراف ثالثة تقيم علاقات مع إسرائيل. فقد تحول مؤتمر مدريد للسلام المنعقد في أكتوبر ١٩٩١ إلى فرصة أمام الدول التي ظلت مترددة في إقامة علاقات كاملة مع إسرائيل، أو الإعلان عنها.

٣- على المستوى الداخلي، نجم عن خسارة حزب المؤتمر انتخابات عام ١٩٨٩ تزايد دور حزب الشعب الهندي- بهاراتيا جاناتا في النظام السياسي الهندي، الأمر الذي ساعد على إزالة التردد الذي ساد المواقف المتخذة حيال إسرائيل، وذلك في ضوء توجهات هذا الحزب القومية الهندوسية، والذي رأى أن إسرائيل لم تعد تشكل عبئا دبلوماسيا، إن أمست حليفا للهند، في مواجهة باكستان والتيارات الإسلامية المتطرفة، وهو ما بزز في دعوة الحزب، خلال مؤتمره الذي عقد في أكتوبر ١٩٩١، إلى إقامة علاقات كاملة مع إسرائيل.

في ضوء ما سبق، أعلن رئيس الوزراء الهندي في ٢٩ يناير ١٩٩٢ إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين لتبدأ مرحلة جديدة من علاقاتهما، انتقلت فيها من السرية في معظم تحركاتها إلى العلنية في مختلف المجالات. وكانت بدايتها تصويت الهند في العام نفسه لصالح القرار الذي حركته الولايات المتحدة من أجل التراجع عن اعتبار الصهيونية شكلا من العنصرية، لتتبعها خطوات أكثر تقاربا في مختلف أطر التعاون العسكري والأمني والاقتصادي والتقني.

#### أهداف ودوافع الطرفين :

ثمة تداخل كبير في الدوافع والأهداف بين الطرفين، دفع كلا منهما إلى اتخاذ خطوات ايجابية للتقارب مع الطرف الآخر. وتبرز تلك الدوافع والأهداف على النحو التالي:

##### ١- الجانب الهندي :

١- رغبة الهند في تطوير وتحديث قدراتها العسكرية ببعديها التقليدي وفوق التقليدي، بما يدعم نفوذها ودورها.

٢- الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية لمواجهة ما سمته الإرهاب في ضوء ما تشهده الهند خلال السنوات الأخيرة من تفجيرات وأعمال إرهابية.

٣- تنظر الهند إلى إسرائيل على أنها البوابة إلى الولايات المتحدة.

٤- ترى الهند أن تدعيم علاقاتها مع إسرائيل يعد إضافة مهمة إلى رصيدها الاستراتيجي في مواجهتها مع باكستان في شأن قضية كشمير من ناحية، وتدعيما للتوازن بينها وبين الصين من ناحية أخرى.

- مشاركة الهند في حركة عدم الانحياز، وممارسة الكتلة العربية داخل الحركة مزيدا من الضغوط التي حالت دون رفع مستوى العلاقات بين البلدين، رغم المساعي الإسرائيلية المتكررة المطالبة بذلك.

- العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وإدانة الهند له.

- حالة الانقسام الدولي بين المعسكرين الغربي والشرقي والعلاقات الجيدة بين الهند والمعسكر الشرقي، في حين تنتمي إسرائيل إلى المعسكر الغربي.

أدت تلك العوامل إلى منع قيام تفاهم علني بين الهند وإسرائيل، إلا أن هذا لم يمنع وجود تعاون سرى بين البلدين منذ بداية ستينيات القرن الماضي، خاصة في المجالات الأمنية والدفاعية. وقد اتضح ذلك جليا في العديد من الزيارات السرية المتبادلة بين البلدين، والدعم الذي قدمته إسرائيل إلى الهند في حربها مع الصين عام ١٩٦٢، ثم مع باكستان عامي ١٩٦٥ و١٩٧١. وفي المقابل، دعمت الهند إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ بإرسالها كميات ضخمة من قطع غيار مركبات القتال، لاسيما بالنسبة للدبابات (مركس-١٣). واتسع مجال التعاون بين البلدين عقب حرب ١٩٧٣، حيث تعددت زيارات الوفود العسكرية المتبادلة بينها، خاصة الجانب الهندي، للحصول على الخبرة الإسرائيلية في مجال الحرب الإلكترونية، ومقاومة الصواريخ المضادة للدبابات. وتوسع التعاون الأمني كذلك عقب حرب لبنان ١٩٨٢، حيث حرصت الهند على الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مجال تشغيل طائرات الاستطلاع والإنذار المبكر، وكذلك الاستفادة في مجال تنظيم وإدارة مناطق الحزام الأمني في جنوب لبنان لمحاولة تطبيقها في منطقة الحدود بكشمير، ومكافحة عمليات التسلل عبر الحدود وتأمينها.

وشهدت الفترة التي أعقبت فوز راجيف غاندي -حزب المؤتمر- في انتخابات ١٩٨٤ مزيدا من التقارب الهندي- الإسرائيلي، شجع عليه حدوث ثلاثة تطورات مهمة، هي:

- قيام علاقات رسمية بين بعض الدول العربية وإسرائيل.

- تنامي قوة إسرائيل لدى الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة.

- بروز قوة التنظيمات الدينية المتشددة في الدول العربية والإسلامية واتساع نشاطها ليشمل "كشمير" الهندية وباكستان وأفغانستان، بما يعنيه ذلك من أثر على الأمن القومي الهندي.

#### ب- التحول إلى العلن:

حدث التحول الجذري في السياسة الهندية في علاقاتها مع إسرائيل مع بداية تسعينيات القرن العشرين بما شهدته من تغيرات وتحولات دولية وإقليمية وداخلية دفعت الجانبين إلى الخروج من مرحلة السرية والحرص على إخفاء التعاون، لتبدأ مرحلة العلنية في علاقاتهما. ومن أهم تلك التغيرات والتحولات ما يلي:

١- على المستوى العالمي، أدى سقوط الاتحاد السوفيتي، الحليف الاستراتيجي للهند، منذ استقلالها وما واكبه من تحلل لكتلة عدم الانحياز، وسيادة الولايات المتحدة، كقطب واحد على رأس النظام العالمي، إلى أن تعيد إعادة تقييم سياستها الخارجية،



## ١- التعاون العسكري والأمني :

يمكن القول، بشكل عام، إن مواقف المؤسسة العسكرية الهندية حيال إسرائيل أقل عداء من المواقف الحكومية الرسمية. ففور إقامة العلاقات الدبلوماسية، بدأت زيارات متبادلة لكبار العسكريين. وفي عام ١٩٩٧، أوفدت الهند أول ملحق عسكري لها في إسرائيل لتبدأ بذلك حقبة جديدة في العلاقات الثنائية.

لكن، لم يرتق هذا التنسيق العسكري بين الجانبين إلى مستوى التحالف العسكري، إذ لم يكن أي من الطرفين يريد التدخل في الصراع الإقليمي الذي يخوضه الآخر. فإسرائيل لم ترد الوقوف خصماً لباكستان، كما أظهرت حرصاً كبيراً على سلامة علاقاتها مع الصين. وعلى النحو نفسه، للهند هي الأخرى مصالح سياسية واقتصادية في العالم العربي، وسجل حافل بالمواقف الداعمة للفلسطينيين. أضف إلى ذلك أن مواقف الهند حيال إيران المجاورة لباكستان تختلف عن تلك التي تتخذها إسرائيل إزاءها. بيد أن ثمة مجالات للتنسيق والتعاون العسكري تشتمل على: مشتريات الأسلحة، خطط مشتركة لإنتاج المعدات الحربية، التعاون في مكافحة الإرهاب، التعاون في مجال النشاطات الفضائية، وذلك على النحو التالي:

١- نقل الأسلحة والتكنولوجيا: فقد جاء المسعى الهندي لامتلاك أحدث التقنيات الحربية متوافقاً مع حاجة إسرائيل لتوسيع سوق منتجاتها العسكرية، حيث شهدت السنوات الماضية إبرام الجانبين للعديد من الصفقات العسكرية، سواء لتطوير القدرات العسكرية الموجودة، أو لشراء قدرات عسكرية جديدة. ففي عام ١٩٩٦، اشترت الهند من إسرائيل منظومة متطورة لمناورات القتال الجوي، جرى نصبها في قاعدة جاناغار الجوية. وفي أواخر العام نفسه، فازت مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية بعقد قيمته ١٠ ملايين دولار لبناء زورقين من زوارق البحرية من طراز دفورا. كذلك، أبرمت وزارة الدفاع الهندية عام ٢٠٠١ عقداً مع مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية لتطوير المركبات الجوية الهندية بقيمة ٧,٢ مليون دولار للطائرة الواحدة. كذلك، أبرمت الهند عام ٢٠٠٢ مع مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية عقداً بقيمة ١٣٠ مليون دولار. وفي مجال السلاح البحري، قررت الهند في يناير ٢٠٠٣ تزويد عشر من سفنها الحربية بمنظومة باراك الإسرائيلية المضادة للصواريخ. ثم جاء إطلاق صاروخ هندي من قاعدة سريهاريكوتا الفضائية في المحيط الهندي حاملاً قمر التجسس الإسرائيلي "بولاريس" ليلقي بمزيد من الضوء على تنامي علاقات البلدين. وفي هذا الإطار، يشهد حجم مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى الهند نمواً متواصلاً، إذ بلغ في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦ ما قيمته مليار ونصف مليار دولار سنوياً، وهو ما يعني أن السوق الهندية تستحوذ على أكثر من ثلث إجمالي قيمة مبيعات الأسلحة الإسرائيلية التي بلغت ٤,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦. وتشمل المبيعات الإسرائيلية إلى الهند نماذج مطورة من طائرة "ميج ٢١" ودبابات "ت-٧٢"، ونظام باراك المضاد للصواريخ، ومعدات اتصال وقذائف موجهة بأشعة الليزر، ونظام فالكون للإنذار المبكر.

٢- الإنتاج المشترك: تصب برامج الإنتاج المشترك في صالح الشركات الإسرائيلية والهندية على حد سواء، الأولى من حيث قدراتها في مجال الأبحاث والتصاميم، والثانية من حيث إمكاناتها التصنيعية. ومن أبرز ما تم في هذا الخصوص اتفاق بين مؤسسة

## ب- الجانب الإسرائيلي :

١- سعى إسرائيل إلى كسب مؤيدين جدد لمواقفها من قضية الصراع العربي - الإسرائيلي أو - على الأقل - تحييد مواقف الأطراف المساندة للقضايا العربية.

٢- اختراق السوق الهندية، البالغ قوامها أكثر من مليار نسمة، والتي أصبحت مفتوحة بالفعل أمام المنتجات الإسرائيلية.

٣- سعى إسرائيل إلى تطوير برنامجها النووي دون اللجوء إلى إجراء التجارب بواسطة تفجيرات فعلية، نظراً لضيق رقعتها الجغرافية، وهو ما توفره الهند لها لإجراء تجاربها، سواء في المحيط الهندي أو في صحراء راجستان. ووفقاً لبعض المصادر، فإن تجربتين من التجارب الخمس التي أجرتها الهند في ١٩٩٨ كانتا لحساب إسرائيل.

٤- الرغبة في تطويق إيران ومراقبة تطوراتها العسكرية والنووية، حيث يمكن لإسرائيل - في ضوء القرب الهندي من الحدود الإيرانية من جانب، والتقارب الهندي - الإيراني من جانب آخر - الاطلاع عن كثب على ما حققته طهران من تقدم في هذه المجالات.

٥- حاجة إسرائيل إلى تصدير خبراتها التكنولوجية وجذب تمويلات خارجية لأبحاثها، بهدف إضافة المزيد من التطوير إلى قدراتها المتنوعة.

إضافة إلى تلك الدوافع والأهداف الخاصة بكل طرف، هناك عامل مهم تشترك فيه الدولتان، هو العامل الأمريكي، إذ تتوافق مساعي الدولتين إلى التقارب والتنسيق بينهما مع المصلحة الأمريكية والحسابات الاستراتيجية لواشنطن إقليمياً في غرب آسيا، أو عالمياً في ظل الصعود الصيني المخيف لواشنطن. ويتجسد أبرز ملامح هذا البعد الأمريكي الذي يعمل لصالح واشنطن في:

١- حصار روسيا وإضعافها بصورة تمنعها من استعادة دورها كقوة عظمى في المستقبل المنظور على الأقل، أو عزلها عن مجالها الحيوي، وذلك من خلال وجود قوة مولية لواشنطن على الحدود الروسية.

٢- التضييق على الصين، باعتبارها القوة المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة خلال العقود القليلة المقبلة، هذا فضلاً عن سعيها إلى ضرب التحالف الناشئ بين بكين وموسكو المناوئ لانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم.

٣- استكمال تطويق إيران من الجنوب الشرقي تمهيداً لإخضاعها للمطالب الأمريكية أو توجيه ضربة عسكرية إذا اقتضى الأمر وتصفية برنامجها النووي.

٤- منع تسرب التكنولوجيا والمواد والخبرات النووية، وكذلك تكنولوجيا الصواريخ وغيرها من الأسلحة التقليدية أو فوق التقليدية المتطورة، وتسريبها إلى الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دولا مارقة أو - حسب التعبير الشائع - "محور الشر"، كذلك منع تسريبها إلى الدول العربية حتى وإن كانت معتدلة، حرصاً على احتفاظ إسرائيل بتفوقها النوعي.

## مجالات التعاون الهندي - الإسرائيلي:

يمكن تناول مجالات التعاون بين البلدين من خلال محاور ثلاثة:

بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الهند عام ٢٠٠٦ مليارات ٢٧٠ مليون دولار أمريكي، وقيمة الواردات منها مليارات ٤٢٣ مليون دولار، ليتضاعف بذلك حجم التبادل التجاري بين البلدين بونيرة متسارعة أكثر من عشرة أضعاف مما كان عليه مع إقامة العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٩٢. فضلا عن ذلك، تنوعت علاقاتهما في مجالات أخرى، فقد أقام البلدان نحو ٢٠٠ مشروع مشترك في مجالات الهندسة، وإدارة المياه الجوفية، ومحاربة التصحر، والتكنولوجيا الرفيعة.

#### ج- مناطق اهتمام مشترك :

يجمع الدولتين بعض القضايا محل الاهتمام المشترك، حيث تعكس مواقفهما تجاه تلك القضايا مدى التباين أو التوافق في مصالحهما. ومن أبرز تلك القضايا:

١- الوضع الاستراتيجي في منطقة المحيط الهندي: تعد الهند أحد اللاعبين الدوليين الرئيسيين في هذه المنطقة التي أصبحت في السنوات الأخيرة موضع اهتمام بالغ من جانب إسرائيل، إذ تعتبرها تل أبيب ساحة مهمة يفضي إليها مضيق باب المندب الذي تمر عبره الصادرات الإسرائيلية المتجهة إلى جنوب آسيا وشرقيها. وقد شرعت إسرائيل منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين في تعزيز قدرتها على نشر منظومات بحرية وجوية عسكرية ذات مدى بعيد يزيد على ١٥٠٠ كم. كما حرصت على بناء قوة بحرية تصلح للعمل في المحيطات، ومن بينها المحيط الهندي، حيث وضعت إسرائيل طرادات (سفن الحراسة الصغيرة) من طراز سار-٥ القادرة على المكوث في البحر لفترات طويلة من الزمن، وهو ما دفع البعض إلى الحديث عن تعاون هندي - إسرائيلي بحري، خاصة في ظل عدم معارضة نيودلهي لتنامي الوجود الإسرائيلي في المحيط.

٢- آسيا الوسطى: ترتبط الهند بصلات استراتيجية وثقافية قديمة العهد مع آسيا الوسطى الغنية بمصادر الطاقة، والتي لم تفتح أبوابها أمام العالم الخارجي إلا مؤخرا، حيث تتسابق مع منافستها، الصين وباكستان، للفوز بمواقف نفوذ فيها، وإسرائيل ليست أقل اهتماما بهذه المنطقة، حيث يحدها الرغبة في استمرار تدفق النفط والغاز من هذه المنطقة بدون عوائق، وذلك بضمان أسعار منخفضة لمصادر الطاقة.

خلاصة ما سبق أن العلاقات الهندية- الإسرائيلية قد تخطت حدود الوفاق الآني المؤقت، وبخلت علاقاتهما في مرحلة جديدة تتناسب متطلباتها واستحقاقاتها مع حسابات ومصالح جديدة ومتجددة خاصة بكل طرف.

وعلى هذا، وفي ضوء ما يشهده الحاضر وما ينتظر في المستقبل من تقارب بين الطرفين، فإن الأمر يستوجب سرعة الانتباه من العالم العربي، باعتبار أن كل خطوة إضافية على طريق التقارب الهندي- الإسرائيلي تعني خصما من رصيد العلاقات العربية - الهندية ذات التاريخ الممتد، وهو ما يشكل بدوره تهديدا للأمن العربي، سواء القومي أو القطري، يتطلب سرعة التحرك للحفاظ على رصيد العلاقات العربية الطويل، ليس مع الهند فقط، لكن مع مختلف القوى الدولية المساندة للحقوق العربية.

الصناعات الجوية الإسرائيلية وشركة هندوستان لصناعة الطائرات في سبتمبر ٢٠٠٢، يتم بمقتضاه إنتاج مشترك لمروحيات خفيفة متطورة، يتيح لها تصميمها الأساسي تنفيذ عمليات هجومية واستخبارية، إضافة للعمليات المضادة للدبابات والفواصات. كما تم التوصل إلى عقد اتفاقيات مماثلة تدخل في نطاق نقل التكنولوجيا لإنتاج قطع المدفعية. إلى جانب ذلك، أبرمت مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية مع شركة نيلكو الهندية في فبراير ٢٠٠٣ اتفاقا لتطوير وتصنيع وتسويق سلسلة من المنتجات الإلكترونية لصالح قوات الدفاع الهندي. ومن أبرز ما تم في هذا الإطار الاتفاقية الموقعة عام ٢٠٠٧ لتطوير وصناعة أنظمة صاروخية من طراز باراك متوسطة المدى.

٣- التعاون النووي: يرجع تاريخ التعاون النووي بين البلدين إلى عام ١٩٦٢، عندما وقعا اتفاقا للتعاون النووي، يتم بمقتضاه تبادل الخبرات والمعرفة النووية وتنظيم الزيارات بين العلماء في البلدين. ويذكر أن الهند قامت بتزويد إسرائيل بمادة اليورانيوم مقابل تزويد إسرائيل لها بالتكنولوجيا النووية الجديدة والخبرات النووية. ومن أهم مجالات التعاون النووي بينهما: التعاون في مجال تصنيع الأسلحة النووية، والتجارب النووية.

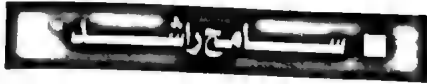
٤- مكافحة الإرهاب: مع بدء إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كشف وزير الدفاع الهندي في فبراير ١٩٩٢ عن أن هناك تعاونا قائما بالفعل بين إسرائيل والهند في ميدان مكافحة الإرهاب، مشيرا إلى أهم ما تضمنه بنود هذا التعاون، التي تدار بعيدا عن الأنظار، حيث شمل تبادل المعلومات، حول الجماعات الإرهابية وتمويلاتها، أساليب التجنيد والتدريب التي تتبعها. وقد تجسد ذلك جليا فيما أعلنه وزير الخارجية الهندية، جاسوانت سينج، في أول زيارة لوزير خارجية هندي لإسرائيل عام ١٩٩٨، حيث تم الاتفاق على: إنشاء لجنة وزارية مشتركة تجمع وزيري خارجيتي البلدين، وتلتقي تباعا في عاصمتي البلدين مرتين في السنة لبحث وتوسيع أوجه التعاون بينهما، وإنشاء مجموعة عمل مشتركة تجمع كبار مسئولى الأمن والمخابرات في البلدين. وشهد التعاون في هذا المجال مزيدا من التقارب عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

٥- المشاريع الفضائية: شهد التعاون في مجال الفضاء تقاربا سريعا بين البلدين. ففي نوفمبر ٢٠٠٢، توصلت وكالتا الفضاء في الهند وإسرائيل إلى اتفاق للتعاون فيما بينهما. وعلى الرغم من أن البرامج الفضائية ذات طابع مدني من حيث المسمى، إلا أنها تؤدي مهام عسكرية ومخابراتية. وليس أدل على ذلك من إطلاق صاروخ هندي في ٢١ يناير ٢٠٠٨ من قاعدة "سريهاريكوتا" الفضائية في المحيط الهندي، يحمل قمر التجسس الإسرائيلي "بولاريس" الذي يعد الأكثر تطورا بين أقمارها التجسس.

#### ب- التعاون الاقتصادي والتجاري :

لم تقتصر العلاقات بين الطرفين على المجالات العسكرية والأمنية فحسب، بل شهدت المجالات الاقتصادية بينهما تطورا كبيرا، خاصة بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية كاملة بينهما، إذ

# الخليج في سياسة إسرائيل الخارجية



شهدت العلاقات الخليجية - الإسرائيلية في الآونة الأخيرة تطورات مهمة، واكب بعضها المستجدات الإقليمية والدولية، بينما بدأ البعض الآخر غير متسق مع المعطيات والتطورات الحاصلة، خصوصا في قضية الصراع العربي - الإسرائيلي.

ورغم أن الوزير العماني استبعد في لقائه مع ليفني إعادة فتح مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في مسقط قبل قيام الدولة الفلسطينية، إلا أن مجرد عقد اللقاء، فضلا عن الزيارة ذاتها، خطوة لا تتسق والتطورات السلبية المتتالية التي تشهدها عملية التسوية السلمية بين إسرائيل والعرب، خصوصا على المسار الفلسطيني الذي يتعرض لانتكاسات متلاحقة، مصدرها الأساسي التعتن الإسرائيلي في المفاوضات، واستمرار عمليات الاستيطان، والاجتياحات والمذابح المستمرة ضد الفلسطينيين المدنيين.

ومن شأن هذه التطورات في العلاقات الخليجية - الإسرائيلية، سواء المتسقة مع مجمل التطورات الإقليمية أو تلك المتعارضة معها، أن تدعو إلى النظر في مسيرة العلاقات بين الجانبين، واستكشاف كيفية نجاح إسرائيل في كسر طوق المقاطعة الخليجية لها، بل والخروج بالعلاقات - التي كانت تشهد في الماضي (٢) خطوات محدودة وعلى استحياء - إلى دائرة العلن. ثم الدعوة التي وجهتها ليفني، لدى وجودها في الدوحة، بالارتباط الدول العربية تطبيع علاقاتها مع إسرائيل بالتقدم في المفاوضات، وصولا إلى ما أعلنته ليفني قبل وصولها إلى الدوحة بأنها ستعمل خلال زيارتها على إقناع الدول العربية بأن إسرائيل لم تعد هي العدو، وأن مصدر التهديد حاليا يكمن في إيران و"المتطرفين" مثل حزب الله وحماس، الأمر الذي يفرض على المراقب عدم التقليل من أهمية تصريحات سامي الفرج. فرغم أنها لا تعكس - حتى الآن - موقفا رسميا، إلا أنها في سياق تلك التطورات ربما تعطى إشارة مبكرة إلى موقف

فقد تسربت مؤخرا إشارات حول احتمال استعانة دول مجلس التعاون الخليجي بإسرائيل كمظلة نووية حمائية ضد القدرات النووية الإيرانية. ففي ١٢ فبراير ٢٠٠٨، أعلن سامي الفرج، وهو مدير مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية ويعمل مستشارا للحكومة الكويتية وللمجلس التعاون الخليجي، أن امتلاك طهران قدرات نووية من شأنه إطلاق سباق تسلح نووي في المنطقة، وأبدى قبولا صريحا بمظلة نووية إسرائيلية لحماية دول مجلس التعاون حال امتلاك إيران سلاحا نوويا (١).

ويمكن فهم دوافع مثل هذا التوجه الخليجي نحو إسرائيل بالنظر إلى إدراك دول مجلس التعاون للقدرات النووية الإيرانية باعتبارها تهديدا، مما يؤكد أن المستجدات التي طرأت بالفعل على العلاقات الخليجية - الإسرائيلية، أو المحتمل حدوثها مستقبلا، إنما تعكس تغيرا في أوضاع المنطقة، خصوصا لجهة التوازنات الإقليمية الاستراتيجية.

من ناحية أخرى، قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيبي ليفني، بزيارة لقطر في شهر أبريل ٢٠٠٨، شاركت خلالها في أعمال منتدى الديمقراطية والتنمية الثامن. والتقت ليفني في أثناء الزيارة كبار المسؤولين القطريين وبحثت معهم - إضافة إلى الموضوعات السياسية - مسألة تزويد قطر لإسرائيل بالغاز الطبيعي، في صفقة تبلغ قيمتها ١١,٤ مليار دولار. كما التقت الوزيرة الإسرائيلية في الدوحة وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي، وهو اللقاء الأول من نوعه (علنا) على هذا المستوى بين إسرائيل وسلطنة عمان.

(٥) مساعد مدير تحرير مجلة "السياسة الدولية".

تعتبر ذلك التفوق ضمانا كافيا لامنها، وسرعان ما تعود ثانية إلى الوسائل والأدوات "التقليدية" للحفاظ على الأمن، مثال ذلك "الجدار العازل"، وقبله بالكثير من ثلاثة عقود "خط بارليف".

وفي هذا السياق، كانت -ولا تزال- إسرائيل تتملك دائما رغبة محمومة نحو إقامة سياج أمني ضخم -رأسيا أو أفقيا- يحول دون الوصول إلى مكان وجود اليهود. ولما تجسد هذا المكان بعد عام ١٩٤٨ في دولة على أرض فلسطين، كان من الطبيعي أن يمتد هذا السياج، المرغوب دائما، ليصل إلى شاطئ الخليج. ولهذا الدافع أوجه عدة، أولها: الامتداد الجغرافي الشاسع الذي لو فرضت إسرائيل سيطرتها عليه، لقلصت احتمالات الخطر إلى حد كبير. وثانيها: أن تلك المساحة تسمح ليهود العالم بالتجمع ثم التوسع ديموجرافيا دون مواجهة مشكلات قلة الأرض أو ندرة الموارد.

٣- الاعتبار الثالث اقتصادي: فدول مجلس التعاون الخليجي تعنى بالنسبة لإسرائيل قلال أموال ترقد فوق بحيرة نفط، أي تمويل وسيولة نقدية لمشروعات اقتصادية، ومصدر طاقة لتشغيل تلك المشروعات. وقبل هذا وذاك، مصدر مالي أساسي للإنفاق على بعض جوانب الخطط والتصورات الإسرائيلية لإنهاء الصراع مع العرب عموما والفلسطينيين خصوصا، مثال ذلك عمليات توطين فلسطينيي الشتات وصرف تعويضات مالية لهم.

٤- الاعتبار الرابع ديني: فحدود الدولة اليهودية المزعومة في أرض فلسطين ليست مقصورة على الحدود الحالية لإسرائيل، فالحدود القائمة أو حتى المتنازع عليها مع العرب ليست سوى حدود سياسية صيغت بواسطة الأمم المتحدة (في قرار التقسيم) وانطلقت أصلا من تقسيمات معاهدة سايكس بيكو. أما الحدود "الدينية" أو بالأحرى "التوراتية" للدولة اليهودية، فهي أوسع كثيرا، فتمتد من شمال العراق حتى ساحل الخليج شرقا إلى النيل غربا، ومن البحر المتوسط شمالا إلى المنطقة الشمالية من الجزيرة العربية جنوبا، باعتبار تلك المساحة من الأرض هبة ربانية لليهود بموجب وعد إلهي كما جاء في الآية: "لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات" (٤). لذلك، تشير الخرائط القديمة، التي وردت في كتابات هيرتزل وغيره من آباء الصهيونية العالمية، إلى أن حدود الدولة اليهودية المفترضة تمتد إلى هذا النطاق (٥).

ومن الواضح أن الاعتبارات المشار إليها تجمع بين الشقين السلبي والإيجابي، فبعضها يعنى (في الرؤية الإسرائيلية) أن دول الخليج مصدر تهديد أو خطر على إسرائيل، بينما تعد في اعتبارات أخرى مصدر قوة أو إضافة لها. وبالتالي، كان من الطبيعي أن تتنوع اتجاهات التعامل الإسرائيلي مع دول الخليج، فتتباين وتتطور بدورها من التحرك الدفاعي ضد الخطر أو التهديد أو العدائية الموجهة ضدها من تلك الدول، إلى السعي نحو الاستفادة من تلك الدول وإقامة علاقات تعاونية انتفاعية معها.

### السياسات الإسرائيلية تجاه الخليج :

لم يكن مستغربا -في ضوء الاعتبارات السابقة- أن تظهر

خليجي جديد لا يتخلى فحسب عن العداء التاريخي لتل أبيب، لكن ربما أيضا يذهب إلى حد الاستقواء بإسرائيل في مواجهة إيران.

### الخليج في الإدراك الإسرائيلي :

حتى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، أي إلى ما قبل انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، كان المتصور لدى كثير من الساسة والمحللين الخليجين أن منطقة الخليج في منأى عن التأثيرات المباشرة لمجريات الصراع العربي - الإسرائيلي، أو على الأقل هي ليست متغمسة فيه بشكل مباشر. إلا أن التاريخ المكتوب والسلوك الفعلي يشيران إلى غير ذلك، إذ لم تكن إسرائيل يوما بعيدة بانظارها عن منطقة الخليج، ليس قبل حرب الخليج الثانية فحسب، ولا أيضا قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ والدور الحاسم الذي لعبه النفط الخليجي في تشكيل نتائجها، لكن أيضا من قبل قيام دولة إسرائيل ذاتها. ورغم أن البعد الاقتصادي الغالب على الصورة الذهنية المأخوذة عن تلك المنطقة يمثل محمدا جوهريا في تشكيل الرؤية الإسرائيلية لمنطقة الخليج، إلا أن أهمية الخليج في الإدراك (٢) الإسرائيلي (اليهودي قبل قيام الدولة) تشكلت بتراكم حزمة من الاعتبارات والمحددات، يتلخص أهمها فيما يلي:

١- الاعتبار الأول فكري وعقيدي: ينبع من ارتباط هذه المنطقة وامتدادها إلى الإطار العربي الذي يمثل بيئة معادية لإسرائيل، حيث يسود العالم العربي انطباع بأن إسرائيل هي العدو الأول والأساسي للعرب والمسلمين. وفي ضوء ترسخ القيم الإسلامية في دول الخليج وتنامي الحس الإسلامي هناك فكريا وحركيا، تدرك إسرائيل أن شعوب تلك الدول تمثل شقا مهما من تلك البيئة العربية المعادية لها، وهو أمر له أهميته في استراتيجية إسرائيل للتعامل مع العرب، خصوصا مع تزايد التأثير الخليجي في السنوات الأخيرة على وسائل الإعلام العربية، سواء من خلال الصحف واسعة الانتشار والتأثير (الحياة/ الشرق الأوسط/ السياسة/ الراية ..)، أو بواسطة الشبكات التليفزيونية الأوسع انتشارا والأكثر تأثيرا على الشارع العربي (الجزيرة/ العربية/ دى.بي.تي.).

٢- الاعتبار الثاني جيواستراتيجي: نظرا لموقع دول الخليج كمعبر وممر بين غرب آسيا وشرقها أفقيا، وبين البحر المتوسط والمحيط الهندي رأسيا، فإذا ضمنت إسرائيل مسارات نقل آمنة إلى مياه الخليج عبر السعودية أو الكويت، فإنها بذلك تكون قد حققت نفاذية أوسع إلى العالم الخارجي، ووفرت لنفسها إمكانات أكبر للاضطلاع بدور محطة تجارية مركزية على مستوى العالم، خصوصا في النقل البحري والبري. وهنا، تأتي أهمية وجود هذا الممر (الافتراضي) عبر الخليج والدول المطلة عليه كمنفذ بديل للبحر الأحمر، في حالة إغلاقه أمام الملاحة أو التجارة الإسرائيلية.

ويرتبط بهذا الاعتبار أيضا الدافع الأمني، أي رغبة إسرائيل (واليهود عموما) في تدعيم مقومات الأمن والدفاع لديهم إلى أقصى حد ممكن. ومن اللافت أنه رغم التقدم التكنولوجي الكبير والتفوق النوعي الذي تتميز به إسرائيل على كافة الدول المحيطة بها في المنطقة منذ سنوات طويلة، إلا أنها لا

وتنوعت أشكال ووسائل تطبيق هذا النهج في السجل الإسرائيلي تجاه دول منطقة الخليج، وذلك كما يلي

#### ١- الأداة الأمريكية :

حيث نابت واشنطن عن تل أبيب في كثير من المراحل التي كانت تحتاج إليها إسرائيل للتأثير على توجهات دول مجلس التعاون الخليجي ومواقفها من إسرائيل ومن قضية الصراع في المنطقة بشكل عام، فضلا عن التأثير غير المباشر الناجم عن الترابط الوثيق الذي جمع دول المجلس بواشنطن أمنيا واقتصاديا، وبالتالي سياسيا.

فراحت إسرائيل تتابع عن كثب الاضطلاع الأمريكي بمهنة صد "العداء" ووقف تدفق الدعم الخليجي للفلسطينيين بشكل خاص، وبدرجة أقل لكل من سوريا ولبنان. وفي هذا السياق، شهد العقدان الأخيران سلسلة طويلة من التحركات والإجراءات الأمريكية الرامية إلى إخراج دول مجلس التعاون الخليجي من دائرة الأطراف المنغمسة في الصراع العربي- الإسرائيلي في مساره المسلح، أي مقاومة الاحتلال ورفض التطبيع معه وقد نجحت بالفعل الضغوط الأمريكية الرامية إلى هذا الهدف خاصة بعد التطورات الدرامية التي شهدتها الساحة الفلسطينية تحديدا منذ وفاة الرئيس ياسر عرفات، ثم بروز الدور السياسي لحركة حماس ومشاركتها في مؤسسات وممارسات السلطة الفلسطينية، والانقسام الداخلي الذي أعقب ذلك. فمن أهم النتائج السلبية التي ترتبت على هذه التطورات، التي تلاحقت في السنوات الخمس الماضية، أن وجدت دول مجلس التعاون الخليجي نفسها أمام واقع فلسطيني منقسم على نفسه، وواجهت معضلة اختيار إلى من من الفلسطينيين تقدم دعمها

وساعد هذا الوضع الفلسطيني "غير السوي" في تصعيد الضغوط الأمريكية الرامية إلى التحكم في وتيرة واتجاه الدعم الخليجي للفلسطينيين، وضبط إيقاع حركة المساعدات الخليجية حسب تطور عملية التفاوض مع إسرائيل من جانب، وحسب مدى تجاوب كل طرف فلسطيني (سواء حماس أو مؤسسة الرئاسة) مع مطالب واشنطن وتل أبيب.

ورغم أن الهدف الإسرائيلي النهائي تجاه الخليج ظل كما هو بوجهيه (السيطرة على منابع أهم مصدر للطاقة في العالم، ووقف الدعم المالي الخليجي لدول المواجهة في الصراع مع إسرائيل)، إلا أن تضافر العوامل المؤثرة مع نجاح الوسائل والأدوات المستخدمة، في تطبيق الرؤية الإسرائيلية للخليج، جعل تل أبيب تنتقل من التركيز على مواجهة "العداء" الخليجي لها، ومحاولة وقف أو تقليص مختلف أشكال الدعم والمساندة الخليجية للفلسطينيين وللحقوق العربية المسلوبة، إلى العمل بداب على جذب دول مجلس التعاون الخليجي إلى مصاف الدول الصديقة لإسرائيل أو على الأقل المحايدة معها، بعد أن خفت بالفعل حدة العداء الخليجي لها، وتقلص إلى حد كبير حجم الدعم المادي والمعنوي والسياسي الخليجي، ليس للفلسطينيين مباشرة فحسب، لكن للقضية الفلسطينية ولمختلف مسارات الصراع العربي - الإسرائيلي بوجه عام.

في المخططات اليهودية، لإنشاء دولة يهودية في المنطقة العربية، فكرة امتداد حدود هذه الدولة لتشمل جزءا من الجزيرة العربية وساحل الخليج، قبل أن تصدر دعوات واضحة وصريحة لاحتلال منطقة الخليج في توقيتات مختلفة، كان آخرها إثر حرب ١٩٧٣ وبرزت الأهمية النفطية والاستراتيجية لمنطقة الخليج (٦).

ولا توجد معلومات كافية في تفسير عدم إقدام إسرائيل على خطوة احتلال منطقة الخليج أو القيام بعمل عسكري ضد شعوبها، سواء في المراحل الأولى لقيام الدولة أو بعد ذلك. لكن باستقراء سلوك مختلف الأطراف في ضوء التطورات والمعطيات الإقليمية والعالمية، يمكن القول إنه خلال الفترة الأولى لقيام دولة إسرائيل، انهمك الإسرائيليون في بناء الدولة من الداخل، مع تركيز الاهتمام الخارجي على مواجهة الخطر القريب المتمثل في الطوق العربي المحيط بها (الأردن وسوريا ومصر ولبنان). كما كان مصدر تأجيج العداء العربي الجماعي ضد إسرائيل هو الزعامة المصرية للمنطقة في ظل قيادة عروبية راديكالية (جمال عبد الناصر). وكان التنافس - أحيانا التوتر - المصري - السعودي، في بعض فترات عقدى الخمسينيات والستينيات، في صالح إسرائيل. لذا، لم تكن منطقة الخليج ضمن أولويات إسرائيل في تلك الفترة، خصوصا أنها (منطقة الخليج) لم تكن اكتسبت بعد ثقلها وأهميتها، سواء النفطية أو الاستراتيجية. أما بعد احتلال أراضي عدة دول عربية في ١٩٦٧، فقد عاشت إسرائيل حالة "نشوة قومية" بتحقيق نصر كبير والاقترب من تحويل حلم "أرض إسرائيل الكبرى" إلى واقع، ثم لم تكد تخرج من تلك الحالة إلا وبوغت بحرب ١٩٧٣. ورغم اهتمام إسرائيل الشديد بالبحث والتدقيق في أسباب هزيمتها والأطراف التي وقعت وراء النصر العربي عام ١٩٧٣، وفي مقدمتها دول الخليج العربية، إلا أن عوامل متعددة وقفت وراء عجز إسرائيل عن ترجمة تهديداتها التي صدرت بعد الحرب بمهاجمة تلك الدول النفطية التي مولت ودعم مصر وسوريا في الحرب. فقد ظلت إسرائيل ترزح تحت وطأة الهزيمة ذاتها والخسائر العسكرية والسياسية التي تكبدتها بضع سنوات بعد الحرب. كما أن النظام الدولي السائد، والمحكوم بالقطبية الثنائية والحرب الباردة، لم يكن يسمح بتوسيع نطاق أي مواجهة عسكرية بين العرب والإسرائيليين لتشمل الخليج. كما تغيرت معطيات الصراع ذاته، واستراتيجية أطرافه المباشرة، فوجدت إسرائيل نفسها - تحت تأثير هزيمة ١٩٧٣ - مضطرة لتحويل استراتيجية إدارة الصراع إلى الوجه السلمي، تجاوبا مع التحول المصري في هذا الاتجاه.

وقد فرض السلام مع مصر واقعا جديدا على السياسة الإسرائيلية، من أبرز مقتضياته الرغبة في الحفاظ على تحديد القاهرة وضمان عدم ارتدادها إلى مربع المواجهة المسلحة. كما ساهم في هذا التوجه الجديد ونجاحه أيضا النفوذ المتنامي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية ككل وفي منطقة الخليج بصفة خاصة. وبفعل تلك التطورات، تطورت بدورها الرؤية الإسرائيلية لكيفية التعامل مع دول الخليج لتتجه إلى السياسة الناعمة لتحقيق السيطرة المرجوة.

[illegible]

: የጥንታዊ ስራ ዘመናት

[illegible][illegible]

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

३-। ज्ञानेन मयि साधितः :

الطهونة معها. ورايت اسرائيل على وضع مسأله اقامة علاقات  
مع دول الخليج بصيغة خاصة ضمن اولوياتها القصوى في اي  
طرح يتعلق بمستقبل المنطقة ككل، خصوصاً ما يتعلق من  
بعض عناصره السلام. وكثيراً ما كان يتكلم ان الهدف  
الحقيقي لاسرائيل هو فتح خطوط اتصال سياسية مع دول  
الخليج، بل ربما مجرد مصافحة. كما ان اسرائيل كثير لتقبل  
الخليجي، ومثال ذلك تسلكه في اثناء مجزاة خليجية في  
مؤتمر انابوليس للسلام الذي عقد في نوفمبر ٨٠٧ (٩) وهو  
الذي يقف الى يميني لتبني الداعي الى الوحدة العربية في  
التي اعتبر ان توقف او تقدم مقاضاة السلام يجب ان يعود  
بطور الاعتراف مع الدول العربية.

ကျွန်းမြို့

[illegible][illegible][illegible]

۲- اجیرانی :







# مداخل إسرائيل إلى الدول المناوئة

أحمد صلاح البهنسي

كان لافتا نواكب الاحتفالات الإسرائيلية بمرور ٦٠ عاما على إنشاء الدولة مع حدوث تحولات مهمة على مستوى العلاقات الخارجية الإسرائيلية مع عدد من البلدان التي يربطها بإسرائيل تراث من العداء والكراهية التاريخية (مثل معظم بلدان أوروبا الشرقية خصوصا بولندا)، في الوقت الذي تمكنت فيه إسرائيل من ترسيخ علاقاتها مع عدد من البلدان والمنظمات التي كانت تناهضها سياسيا (الاتحاد الأوروبي ومعظم بلدان إفريقيا واستراليا). ويمكن تحديد أهم الوسائل والمداخل التي استخدمتها إسرائيل لهذا الهدف فيما يلي:

## ١- المدخل الاقتصادي :

انعكس الإدراك الإسرائيلي لأهمية تأثير العامل الاقتصادي في تحولات سياساتها الخارجية تجاه كل من الاتحاد الأوروبي ومعظم بلدان إفريقيا. لقد نجحت إسرائيل خلال السنوات العشر الماضية في أن تكون الشريك التجاري الأكبر للاتحاد الأوروبي، برغم حالة الجدل المستمر بين الدوائر السياسية الإسرائيلية ونظيراتها الأوروبية فيما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى حدوث حالة فتور في العلاقات بين تل أبيب والاتحاد. كما تمكنت إسرائيل من كسر المقاطعة الدبلوماسية والسياسية التي فرضتها الدول الإفريقية عليها تدعيما للحق العربي والفلسطيني، حتى صارت لها حاليا علاقات دبلوماسية مع ٤٢ دولة من أصل ٥٢ دولة إفريقية.

ومن أهم وسائل التعاون الاقتصادي التي تستخدمها إسرائيل مع إفريقيا وأوروبا، في أن واحد، ما يعرف باسم مشروع مركز التعاون الدولي الإسرائيلي (MASHAV) وهو قسم في وزارة الخارجية يقوم بدور أشبه بـ "الوسيط" بين الدول النامية ودول يمر اقتصادها بفترة انتقالية من جانب، وبين الدول الاقتصادية الكبرى ومنظمات ووكالات الإغاثة الدولية، مثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)، ومشروع التطوير التابع للأمم المتحدة (UNDP)، ومنظمة

الصحة العالمية (WHO)، والبنك الدولي من جانب آخر.

وتتركز أنشطة المشروع في دول جنوب ووسط إفريقيا، خاصة الدول التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل عقب حرب عام ١٩٧٣، إذ إنه يهتم - وفقا لبرنامج المعلن على شبكة الانترنت - ببناء علاقات أكثر صداقة مع دول كانت مناهضة في السابق لإسرائيل (١).

وقد نجح (MASHAV) منذ تأسيسه في تدريب ٢٠٠ ألف رجل وامرأة من مختلف الدول الإفريقية، سواء داخل إسرائيل أو في دول أوروبية، وذلك لإكسابهم خبرات تقنية وفنية لبناء مشروعات صغيرة بهدف مواجهة التحديات التنموية في مجالات مثل الحد من الفقر، وتقديم الخدمات الصحية الأساسية، وضمان الغذاء، ومكافحة التصحر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وإقامة شركات صغيرة ومتوسطة، وتطوير متكامل للمناطق الريفية، حيث يتم إرسال خبراء ومدرسين إسرائيليين إلى مناطق يتم اختيارها وفق دراسات جدوى اقتصادية، بحيث يتم وضع برنامج تدريبي متكامل لمجموعات بشرية على استخدام تقنيات تكنولوجية وعلمية في مشاريع اقتصادية وإنمائية تمول من جهات أوروبية بحيث - في النهاية - تخرج سلعا رخيصة التكاليف وعالية الجودة تستفيد منها كل من إسرائيل وأوروبا. وبذلك، تكون إسرائيل قد نجحت في بناء قواعد لمشاريع اقتصادية كبرى تستخدم فيها الأموال الأوروبية والأممية

(٥) باحث متخصص في الشؤون الإسرائيلية .



(٨) - أن العلاقات بين تل أبيب وسيدني دائما ما كانت تمر بالكثير من الازمات والصعوبات، الأمر الذي ترتب عليه عدم تحسن العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين إلا في أواخر عقد الثمانينيات، وتحديدًا عام ١٩٨٨ الذي شهد الاعتراف الرسمي من استراليا بإسرائيل.

وقد وظفت إسرائيل ما يعرف بـ "مجلس الشئون اليهودية الاسترالية" (٩)، وهو أكبر منظمة ليهود استراليا، ليكون بمثابة "لوبي" يهودي في استراليا يخدم المصالح الإسرائيلية، حيث دائما ما كانت تضغط من خلاله على الحكومات الاسترالية المتعاقبة بملف المعاداة للسامية، واضطهاد الطائفة اليهودية في البلاد. ووصل هذا الأمر إلى ذروته في عهد رئيس الوزراء الاسترالي الأسبق، جون هوارد، بعدما قامت تيانا بليرسكي إحدى نائبات البرلمان الاسترالي - تمثل الجناح اليساري في الحزب الليبرالي الاسترالي - بشن هجوم على رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون، ووصفته بأنه مجرم حرب، حيث تمكنت تل أبيب بمساعدة المنظمات اليهودية الاسترالية من توظيف هذا الأمر من أجل الضغط على حكومة سيدني وابتزازها سياسيا، والتخفيف من حدة مناهضتها للسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين.

كما تمكنت الجالية اليهودية في استراليا من استخدام لعبة الاستقطابات بين الأحزاب السياسية الاسترالية المختلفة، الأمر الذي أدى في النهاية إلى اضطراب عدد كبير من هذه الأحزاب لتأييد دعم العلاقات مع إسرائيل لكسب دعم الطائفة اليهودية في استراليا، والحصول على أكبر عدد من أصواتها الانتخابية، وتجنبًا للضغوط الدولية المتعلقة بملف المعاداة للسامية في الوقت نفسه، وهو ما أثمر عن تطور العلاقات بين إسرائيل واستراليا بشكل كبير. وبرز ذلك في اتخاذ الحكومة الاسترالية مجموعة من الخطوات، كان آخرها وأهمها تمرير مشروع قانون في البرلمان الاسترالي، حظي بدعم سائر الأحزاب الاسترالية لتقديم التهنئة لإسرائيل بمناسبة الاحتفال بالذكرى مرور ٦٠ عاما على تأسيس الدولة.

في عام ٢٠٠٣ تقدر بنحو ٢٦٠ مليون دولار، اشترت بموجبها صواريخ مضادة للدبابات يصل مداها إلى ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ كيلو متر لتدعيم قدرات الجيش البولندي كما أعربت بولندا أكثر من مرة عن رغبتها الشديدة في الاستعانة بخبرات سلاح الجو الإسرائيلي لتدريب الطيارين البولنديين.

### ٣- الجاليات اليهودية :

معروف أن إسرائيل تكونت بفعل الهجرات اليهودية من مناطق مختلفة، إلا أنها لم تنجح حتى الآن في تهجير كل يهود العالم، إذ لا تزال هناك الكثير من الجاليات اليهودية في عدد من بلدان العالم، والتي تصرص الحكومة الإسرائيلية على التواصل معهم بأشكال مختلفة، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو إعلاميا. إذ تلعب هذه الجاليات دورا كبيرا في خدمة مصالح إسرائيل وتوجيه سياسات البلدان التي تعيش بها نحو تدعيم وخدمة سياساتها الخارجية، وهو ما يفسر اهتمام الحكومة الإسرائيلية البالغ في إطار سياساتها الخارجية - بالعمل على تدعيم البعد التضامني للجاليات اليهودية في شتى أنحاء العالم، وتطوير شبكة أشبه بـ "الأواني المستطرقة" بين اليهود خارج إسرائيل عن طريق وسائل مختلفة، من أهمها "الاقتصادية"، ولاسيما التبرعات المالية، بشكل يسهم بالنهاية في تحقيق أهداف إسرائيل (٧).

وفي إطار ما سبق، تمكنت إسرائيل من توظيف إمكانيات الجالية اليهودية في استراليا، للعب دور كبير في توجيه سياسات سيدني نحو مزيد من التقارب مع تل أبيب، وذلك نظرا لكون استراليا إحدى الدول التي عارضت قيام إسرائيل والاعتراف بها عام ١٩٤٨، وهو ما دفع الدكتور حنان رايج، الخبير الإسرائيلي في شئون العلاقات الدولية الإسرائيلية، لتأكيد - في دراسة نشرت له على موقع أوميديا الإسرائيلي بعنوان:

Israel and Australia: An Ambiguous Relationship.

### الهوامش :

1- mashav.mfa.gov.il

٢- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، www.mfa.gov.il

3- www.mod.gov.il

4- www.rafael.co.il

٥- ران فورت، علاقات إسرائيل والهند .. والتوازن بين واشنطن والقدس وطهران، موقع أوميديا الإسرائيلي على شبكة الإنترنت www.amedia.co.il، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٦.

٦- يديعوت أحرونوت، ٢٥ أبريل ٢٠٠٨.

٧- إسرائيل ٢٠٢٠، المجلد السادس، إسرائيل .. والشعب اليهودي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٢٤٦، ٢٠٠٥.

8- www.amedia.co.il

٩- حول أنشطة هذا المجلس، انظر موقع "يهود استراليا" على شبكة الإنترنت www.jewishaustralia.com

الدولة	مستوى التمثيل	سنة الانضمام	المنطقة
مصر	السفراء	1982	أقيمت العلاقات الدبلوماسية بعد توقيع معاهدة سلام عام 1979
الأردن	السفراء	1994	أقيمت العلاقات فور توقيع معاهدة وادي عربة للسلام في 26 أكتوبر 1994
عمان	مكتب تمثيل تجاري	1996	
قطر	مكتب تمثيل تجاري	1996	
المغرب	مكتب ارتباط	1994	أعلى إثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية نهاية سبتمبر 2000
موريتانيا	السفراء	1999	
تونس	مكتب رعاية مصالح	1996	أعلى إثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية نهاية سبتمبر 2000
الولايات المتحدة	السفراء	1948	تخالف استراتيجيتي تم توثيقه عام 1987 بموجب تشريع أقره الكونجرس الأمريكي يعتبر إسرائيل الحليف الرئيسي خارج الناتو
		1948	
روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقا)	السفراء	1993	
اللاتيفيان	السفراء	1965	
المانيا	السفراء	1992	
كازاخستان	مكتب تمثيل تجاري	1992	
		1995	
أوزبكستان	السفراء	1992	
الهند / الصين	السفراء	1948/1956	قطعت العلاقات عام 1973 واستؤنفت مطلع الثمانينات
عراق / ليبيا	السفراء	1948	تمتعت بفترة عطف سقوط نظام الصدام الحصري
جنوب أفريقيا	السفراء	1990	تمتعت العلاقات مؤقلا عام 2004 بسبب محادثة
بولندا	السفراء	1949	عطلت للموسم ترويس جولات سفر بولندية

۱۰۰۰ یورو  
 ۱۰۰۰ یورو





كل المناطق الخارجية تدخل في إطار منظومتها الاستراتيجية. وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض الدول والمناطق اكتسبت أهمية استراتيجية أكبر من غيرها بحسب ما تملكه من قدرات وإمكانات، مثل مصادر الطاقة أو وقوعها على خطوط الإمدادات الدولية.

- عدم الاكتراث بطبيعة الدول الموالية، وقد أدى ذلك إلى ظهور واستمرار ما أطلق عليه البعض اسم الدول الهشة أو الفاشلة، أو ما يمكن أن يطلق عليه اسم "أشباه الدول"، حيث لم تأبه الإدارة الأمريكية بمدى توافر خصائص الدولة الوطنية في الدول "الموالية" لها. كما أن سيادة مبدأ المحافظة على السلامة الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن تبني منظمة الوحدة الإفريقية مبدأ عدم جواز تغيير الحدود الموروثة عن الاستعمار، أدت إلى المحافظة على واستمرار الدول الصغيرة في إفريقيا.

### إعادة تقويم موقع إفريقيا في التسعينيات من القرن الماضي :

بعد انتهاء الحرب الباردة وانحياز الاتحاد السوفيتي، احتلت إفريقيا مكانة ثانوية في قائمة أولويات السياسة الأمريكية (٧)، حيث تركز الاهتمام على دول أوروبا الشرقية ومنطقة آسيا الوسطى التي تحررت من النفوذ السوفيتي. اتضح ذلك في توجهات إدارة الرئيس كلينتون الخارجية الساعية إلى نشر قيم الديمقراطية والمؤسسات الاقتصادية التي تعكس قيم الليبرالية الجديدة، كما أنه سعى إلى تدعيم الروابط مع دول أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. وبات الاهتمام الغربي منصبا على ما يمكن أن نسميه إعادة صياغة وتشكيل ما كان يطلق عليه اسم "العالم الثاني".

من ناحية أخرى، أضحت إفريقيا أكثر هامشية خلال التسعينيات، وهو ما عبر عنه الانخفاض في المساعدات الثنائية الأمريكية - الإفريقية بمقدار الثلث خلال ذلك العقد. وربما يعزى ذلك إلى تبني إدارة كلينتون شعار "التجارة بدلا من المساعدات"، وإقرار قانون النمو والفرص في إفريقيا. وقد اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا خلال تلك المرحلة بالانتقائية ومحدودية التدخل في القضايا الصراعية. وربما يمكن الإشارة في هذا السياق إلى مبدأ التدخل لأغراض السياسة. وفي أوائل فترة إدارة الرئيس كلينتون، قادت الولايات المتحدة عمليات الأمم المتحدة في الصومال عقب مقتل عدد من الجنود الأمريكيين في مقديشيو. ولكنها أحجمت عن التدخل في مواقف صراعية أخرى خطيرة في رواندا وسيراليون والكونغو كينشاسا.

وقد أدى غياب مبدأ المباداة الصفوية الذي ساد زمن الحرب الباردة إلى أن تفقد الدول "الموالية" للولايات المتحدة رصيدها الاستراتيجي. ولنضرب على ذلك الأمثلة، فقد أضحت الصومال، وهي حليف سابق للولايات المتحدة، مجرد دولة منهارة. كما أن جبهتي "اليونيتا" في أنجولا، والكونغو الديمقراطية، قد واجهتا المصير نفسه. وربما يصدق هنا قول جاك سبنسر، المحلل الأمريكي، بأنه "عندما انتهت الحرب الباردة، انتهى الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بالقارة الإفريقية".

وقد تبدى في هذا الوقت استمرار نسق التفكير الاستراتيجي السائد في زمن العصر الباردة بعدم الاكتراث

محتملة من قبل الحركات والتنظيمات الإسلامية الراديكالية. ولعل ثالث جبهة يشنها الرئيس بوش في حربه ضد الإرهاب بعد كل من العراق وأفغانستان تقع على الأراضي الإفريقية في الصومال. وتحاول الإدارة الأمريكية دعم دول إفريقية موالية، بحيث تكون مستعدة للتدخل المباشر إذا دعت الضرورة لذلك. ومن الملاحظ أن القائمة الأمريكية تركز على دول ذات ثقل إقليمي معين تراها مهمة في إدارة حملتها العالمية للحرب على الإرهاب ولتأمين المصالح الأمريكية العليا في إفريقيا (٤).

وسوف نحاول في هذه الدراسة الموجزة متابعة تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا منذ عصر الحرب الباردة، وحتى سيطرة الاعتبارات الأمنية على توجهات الولايات المتحدة الخارجية في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

### مرحلة الحرب الباردة :

يكاد يجمع الكتاب والمتخصصون على أن إفريقيا احتلت مكانة هامشية وصلت إلى حد الإهمال في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية منذ تأسيس الجمهورية عام ١٧٨٩ وحتى سنوات الحرب الباردة. فإفريقيا كانت بمثابة منطقة جغرافية بعيدة وغير مهمة استراتيجيا، وفقا للغة المصالح القومية الأمريكية، وذلك مقارنة بمناطق جغرافية أخرى نظر إليها صانع القرار الأمريكي بحسبانها ذات أهمية استراتيجية كبرى. وقد أدى غياب الفهم لحقيقة تاريخ وأوضاع إفريقيا إلى رسم صورة ذهنية نمطية سلبية عنها في وسائل الإعلام ولدى الرأي العام الأمريكي (٥).

ويبدو أن تلك النظرة لم تتغير كثيرا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ لم تكن إفريقيا تحتل في سنوات الحرب الباردة حيزا كبيرا على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. فقد كانت مجرد ساحة للمناورات والحروب بالوكالة، ولم تكن أبدا الميدان الأول للمواجهة بين القوتين العظميين آنذاك، وعليه فقد نظرت النخب الأمريكية، خاصة صانعي القرار منهم، إلى إفريقيا بحسبانها منطقة مهمة لتجنيد الدول "الموالية" للولايات المتحدة الأمريكية.

ويشير Kraxberger إلى أن موقع إفريقيا في خريطة مدركات صانع قرار السياسة الخارجية الأمريكية في زمن الحرب الباردة اتسم بما يلي (٦):

- سيادة مبدأ المباداة الصفوية من الناحية الجيوبوليتيكية في التنافس بين القوتين العظميين، وهو ما تضمن الحروب بالوكالة والتنافس من أجل تجنيد الدول "الموالية". وباستثناء مجموعة دول عدم الانحياز، فقد اختارت الدول الأخرى أن ترتب في أحضان أي من القوتين العظميين. وقد انتشرت في ألبانيات تلك المرحلة مصطلحات مثل "نظرية الدومينو"، التي عبر عنها بوضوح الرئيس أيزنهاور. وتطبيقا لذلك المبدأ، قامت الدول الغربية والولايات المتحدة بتطبيق سياسة "الاحتواء" للمد الشيوعي، ولاسيما في آسيا وفي بعض المناطق الإفريقية المهمة، مثل أنجولا وزائير ومنطقة القرن الإفريقي.

- تبني استراتيجيات شمولية على الصعيد الجيوبوليتيكي العالمي. إذ رأت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أن

الشعر، ومعسكر الفقر. وربما يتحول "ميسر" في سر ما استمر على حاله من الفقر. يدعو ذلك التحليل إلى دعوة الولايات المتحدة إلى تبني استراتيجية للتنمية مناهضة للإرهاب (١٢).

وقد رأى كثير من المحللين أن الربط بين الفقر والإرهاب عملية بالغة الخطورة في الحملة العالمية للقضاء على الفقر. إذ يمكن للمجتمع الدولي أن يفقد الرغبة والمصلحة في توفير الدعم للدول النامية، حالة زوال خطر الإرهاب، كما أن ذلك يدفع بالاهتمام بعيدا عن الجذور الحقيقية المسببة للإرهاب.

إن عملية الربط بين الفقر والإرهاب قد يدفع بالاهتمام بعيدا عن هؤلاء المحرومين والأشد فقرا، ومعظمهم في إفريقيا. صحيح أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر قد جذبت اهتمام معظم الناس في الدول المتقدمة إلى مشاكل الفقر حول العالم، إلا أنها في الوقت نفسه قد أدت إلى غض الطرف عن أوضاع الأشد فقرا في إفريقيا.

وثمة مخاوف كبيرة من تغليب الاعتبارات الأمنية والعسكرية في التعامل الدولي مع إفريقيا، إذ لا يخفى أن التركيز على قضايا محاربة الإرهاب قد انعكس بوضوح على سياسة توزيع المساعدات الخارجية، وعلى تحديد علاقات الأطراف الدولية المانحة بالدول النامية. ولا شك في أن عسكرة سلاح المساعدات لإفريقيا تنطوي على مخاطر جمة (١٣).

#### الأفريقيكوم .. وعسكرة السياسة الخارجية الأمريكية :

أعلن الرئيس جورج بوش في السادس من فبراير ٢٠٠٧ أن الولايات المتحدة سوف تؤسس قيادة عسكرية جديدة خاصة بإفريقيا، يطلق عليها القيادة الإفريقية أو اختصارا "أفريكوم" "Africom" (١٥). ومن المعلوم أنه خلال سنوات الحرب الباردة وما بعدها، كانت أنشطة الولايات المتحدة العسكرية الخاصة بإفريقيا يتم تنفيذها من خلال ثلاث قيادات عسكرية: القيادة الأوروبية التي تولت مسئولية معظم أنحاء القارة الإفريقية، والقيادة الوسطى التي أنيط بها مسئولية مصر ومنطقة القرن الإفريقي، بالإضافة إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وقيادة المحيط الهادي التي تولت مهام الروابط العسكرية مع مدغشقر وغيرها من جزر المحيط الهندي.

ولا يخفى أن هذه القيادات العسكرية الأمريكية الثلاث كانت تهتم أساسا بشئون مناطق أخرى أكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي. بيد أنها مع ذلك، كانت تخصص بعض موظفيها من القيادات الوسطى للتعامل مع الملفات الإفريقية. وربما يعكس ذلك وضعية إفريقيا في سلم الأولويات الأمريكية. فهي لم تكن ذات أهمية محورية بالنسبة لصانعي القرار الأمريكيين.

على أن هذه الوضعية المتدنية لإفريقيا في قائمة الأولويات الأمريكية سرعان ما تغيرت بشكل درامي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. فمع إعلان الرئيس بوش عن حملته العالمية للحرب على الإرهاب، وربطه بين الفقر وانتشار الإرهاب، أضحت إفريقيا تحتل مكانة بارزة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي. ولعل ثنائية النفط والحرب على الإرهاب تشكل أهم ملامح مشهد السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية.

بظاهرة الدول المنهارة في إفريقيا، رغم أنها أبدت بعض الاهتمام بظواهر غير قانونية معينة، مثل تهريب المخدرات وغسل الأموال. ويمكن للمرء هنا أن يتذكر المقالة المشهورة للدبلوماسي الأمريكي روبرت جاكسون عن "الفرص القادمة" في غرب إفريقيا، ودعوته لضرورة أن تتجاهل الولايات المتحدة هذه الدول المنهارة في المنطقة (٨).

وأيا كان الأمر، فإن خطاب السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا ظل يحتفظ بأمرين مهمين، ولو من الناحية الرمزية والبلاغية، خلال عقد التسعينيات، أولهما: تجديد خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتباره إحدى النتائج الإيجابية لما بعد الحرب الباردة. ثانيهما: تأكيد ضرورة انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي وذلك في سياق ما سمي بالمشروطية السياسية والاقتصادية التي مارستها الولايات المتحدة والدول الغربية بحرية أكبر تجاه إفريقيا.

#### موقع إفريقيا بعد ١١ سبتمبر:

يمكن القول إن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ تمثل نقطة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة والعالم بأسره، حيث أعيدت صياغة السياسة الكونية للولايات المتحدة في إطار إدراكها لخطر ما سمته "الأصولية الإسلامية" وإعلانها حملة عالمية للحرب على الإرهاب.

وفي هذا الإطار، بدأ التفكير الاستراتيجي الأمريكي يعطى إفريقيا أهمية كبرى على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وبدأ هذا الاهتمام يتجه صوب الدول المنهارة، والتي يمكن أن تمثل ملاذا آمنا للتنظيمات التي تضعها الولايات على قائمة الإرهاب (٩). وعلى صعيد آخر، طرحت مبادرات كبرى مثل القرن الإفريقي الكبير، ومحاولة تبني سياسة تدخلية أكثر فاعلية في القضايا الإفريقية.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية بدأت تنظر إلى إفريقيا من منظور الأمن، ولعل ذلك يفسر التحول الكبير في موقف الرئيس جورج بوش الابن من قضايا المساعدات الخارجية التي تقدمها بلاده للدول الفقيرة. إذ من المعروف عنه أنه رئيس "محافظ" اتخذ وحزبه موقفا رافضا لزيادة الدعم الأمريكي للدول الفقيرة في العالم، معتبرا أن ذلك يمثل إهدارا للموارد الأمريكية. وعليه، فقد نظر كثير من المراقبين والمحللين بحذر شديد إلى إعلانه في ١٤ مارس عام ٢٠٠٢ عن مشروعه الذي أطلق عليه "حساب تحدي القرن"، والذي يهدف إلى زيادة المساعدات التنموية التي تقدمها الولايات المتحدة للدول الفقيرة بنحو خمسة مليارات دولار خلال سنوات ثلاث تبدأ من السنة المالية لعام ٢٠٠٤ (١٠). وربما يمكن للمرء أن يفسر هذا التحول في موقف هذه الإدارة المحافظة من خلال النظر إلى هذه السياسات الجديدة بحسبانها أداة أمريكية جديدة تحارب "الإرهاب". يؤكد هذا المعنى الرئيس بوش نفسه، حينما يقول "إننا نحارب الفقر لأن الأمل هو خير رد على الإرهاب .. إننا سوف نتحدى الفقر وغياب الأمل وقلة فرص التعليم وإنهيار الحكومات، وهي الأمور التي تدفع بالعناصر الإرهابية إلى السيطرة واستغلال الأوضاع السائدة لمصلحتها" (١١).

ويجادل أحد الباحثين بأن ربط الفقر بالإرهاب يمكننا من تقسيم العالم إلى ثلاثة معسكرات: معسكر الخير، ومعسكر

أساسية هي: الحرب على الإرهاب، والوصول إلى منابع النفط والغاز الطبيعي، ومواجهة النفوذ الصيني المتزايد، وهو ما يضاف بعدا عسكريا جديدا على السياسة الإفريقية للولايات المتحدة، وإن حاولت التجميل من خلال إضفاء أبعاد سياسية وحقوقية عليها.

وأيا كان الأمر، فإن أفريكوم سوف تتولى مهام البرامج العسكرية وكافة الأنشطة التي تمولها وزارتا الخارجية والدفاع في القارة الإفريقية، ومن ذلك:

- برامج التدريب والمناورات العسكرية المشتركة، والتي تتم على أساس ثنائي أو جماعي. فالولايات المتحدة تقدم التدريبات اللازمة للعسكريين الأفارقة عبر برامج تعليمية وتدريبية متنوعة. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تقوم بمناورات مشتركة مع القوات الإفريقية وكذلك القوات الأوروبية الحليفة بهدف تدريب الأفارقة والجنود الأمريكيين أنفسهم لمواجهة احتمالات تدخلهم في إفريقيا، إذا اقتضت الضرورة ذلك.

- برنامج المساعدة والتدريب على عملية الطوارئ الإفريقية "ACOTA". وقد بدأ العمل بهذا البرنامج في عام ٢٠٠٢ ليحل محل مبادرة التدخل في الأزمات الإفريقية التي طرحتها إدارة كلينتون عام ١٩٩٧. ويهدف برنامج "أكوتا" إلى توفير التدريب والمساعدة للقوات الإفريقية لتولى مهام حفظ السلام في مناطق صراعية معقدة. وتشمل هذه التدريبات القيام بمهام شرطية في مواجهة المدنيين العزل، وكذلك القيام بعمليات عسكرية هجومية ضد أية قوات معادية. وقد شاركت نحو (١٩) دولة إفريقية حتى العام الماضي في برنامج "ACOTA".

- برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي "IMET". وهو يهدف إلى إحضار العسكريين الأفارقة إلى الأكاديميات العسكرية وغيرها من المؤسسات التعليمية داخل الولايات المتحدة، وذلك بغية الحصول على تدريبات مهنية. ويمكن القول إن جميع الدول الإفريقية تقريبا شاركت في هذا البرنامج. وإذا استثنينا مصر، لوجدنا أنه في عام ٢٠٠٦ وصل عدد المتدربين الأفارقة الذين استفادوا من هذا البرنامج إلى نحو "١٤٧٣١" عسكريا بتكلفة ١٤,٧ مليون دولار.

- برنامج المبيعات العسكرية الخارجية. إذ يتولى هذا البرنامج مهمة بيع المعدات العسكرية للدول الإفريقية. وعادة ما تقوم الحكومة الإفريقية بتوفير القروض اللازمة لهذه المشتريات وذلك من خلال برنامج التمويل العسكري الأجنبي. وقد جرت العادة على أن تقوم الولايات المتحدة بإعفاء الدول الإفريقية من سداد هذه القروض. وفي عام ٢٠٠٦، حصلت الدول الإفريقية جنوب الصحراء على نحو (١٤) مليون دولار من برنامج التمويل العسكري، بينما حصلت كل من المغرب وتونس على نحو (٢١) مليون دولار أخرى.

- برنامج أمن الحدود والسواحل الإفريقية. ويوفر هذا البرنامج المعدات المتخصصة اللازمة للدول الإفريقية للقيام بهذه المهام الأمنية، مثل عربات ومعدات المراقبة، ويهدف البرنامج إلى زيادة قدرة الدول الإفريقية على مراقبة وحماية حدودها البرية والبحرية في مواجهة عمليات التهريب والإرهاب وكافة الأنشطة غير المشروعة.

- برنامج المعدات العسكرية الزائدة. ويهدف هذا البرنامج

ومن الملاحظ أن القيادة الإفريقية الجديدة، التي تتولى مهامها بالكامل في موعد لا يتجاوز الأول من أكتوبر ٢٠٠٨، تختلف عن القيادات المركزية الأخرى في عدة جوانب، لعل من أبرزها:

١- عدم تخصيص قوات عسكرية كبيرة لخدمة هذه القيادة الجديدة، فالإدارة الأمريكية تسعى إلى تخفيض أعداد القوات الأمريكية العاملة في الخارج بهدف تقليص النفقات وعودة الجنود للوطن. يأتي ذلك في ظل زيادة مقدرة وزارة الدفاع على إرسال عدد كبير من الجنود إلى مناطق بعيدة في وقت قصير، إن دعت الضرورة إلى ذلك.

٢- تتألف إدارة أفريكوم من موظفين مدنيين وعسكريين، بمن في ذلك مسئولون من وزارة الخارجية وهيئة التنمية الدولية (USAID). كما أن القائد العام لهذه القيادة الإفريقية، وهو جنرال بأربع نجوم، سوف يكون له نائبان، أحدهما عسكري والآخر مدني.

٣- تتولى أفريكوم، بالإضافة إلى المهام العسكرية التقليدية مثل سائر القيادات الأمريكية الأخرى، مراقبة تنفيذ الأنشطة والبرامج التي يتم تمويلها من خلال وزارة الخارجية الأمريكية. ولعل ذلك يمثل تمايزا واضحا لقيادة أفريكوم، وهو ما جعل بعض مؤيديها ينفي السمة العسكرية الخالصة عنها. لكن السؤال المطروح - والحالة هذه - هو: ما هي الأسباب الحقيقية التي تفسر لنا إنشاء قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا في هذا الوقت بالتحديد؟ نستطيع أن نشير إلى أربعة أسباب رئيسية:

أولاً- أسباب بيروقراطية وإدارية، حيث كانت المهام الإفريقية موزعة على أكثر من قيادة عسكرية. ومع تزايد الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر، باتت القيادة الأوروبية تركز جانبا كبيرا من جهدها لمناقشة القضايا الإفريقية. وعليه، كان من الضروري إنشاء قيادة جديدة خاصة بإفريقيا، وتستطيع مثل هذه القيادة أن تنافس القيادات الأخرى على تخصيص الموارد والنفوذ.

ثانياً- أسباب تتعلق بدعم دول إفريقية موالية، بحيث تكون مستعدة للتدخل المباشر إذا دعت الضرورة لذلك. ومن الملاحظ أن القائمة الأمريكية تركز على دول ذات ثقل إقليمي معين تراها مهمة في إدارة حملتها العالمية للحرب على الإرهاب ولتأمين المصالح الأمريكية العليا في القارة الإفريقية. وعليه، فإن تزايد أهمية الاعتبارات الأمنية والدفاعية لإفريقيا يفسر لنا إقدام إدارة بوش على تخصيص قيادة عسكرية جديدة لإفريقيا.

ثالثاً- أسباب تتعلق بالنفط والموارد الطبيعية. إذ يرى بعض المحللين أن قيام الرئيس بوش بالربط بين الوصول إلى مصادر النفط والغاز الطبيعي في إفريقيا وبين المصالح القومية الأمريكية يمثل الدافع الأساسي لإنشاء أفريكوم، أي أن أحد الأهداف الرئيسية لهذه القيادة سوف يتركز على حماية موارد النفط الإفريقية.

رابعاً- أسباب تتعلق بتزايد النفوذ الصيني في إفريقيا، والتي سبق أن استعرضناها في الحديث عن سياسة إدارة بوش تجاه إفريقيا.

وباختصار شديد، فإن أفريكوم موجهة إلى محاور ثلاثة

## الموانئ ومناطق الآبار النفطية

اتفاقيات التعاون والتسهيلات العسكرية. إذ استطاعت إدارة الرئيس بوش التفاوض مع العديد من الدول الإفريقية للحصول على قواعد عسكرية في أراضيها، ومن بين هذه الدول الجابون، وكينيا، ومالي، والمغرب، وتونس، وناميبيا، وساو تومي، والسنغال، وأوغندا، وزامبيا. وطبقا لهذه الاتفاقيات، تتمتع الولايات المتحدة بحق استخدام القواعد العسكرية وغيرها من التسهيلات في تلك الدول للقيام بمهام استطلاعية أو حربية أو غيرها من العمليات العسكرية.

إن تأسيس أفريكوم يعنى - من وجهة النظر الأمريكية - أن إفريقيا قد أضحت جزءا لا يتجزأ من المنظومة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في مواجهة تحديات ما بعد ١١ سبتمبر. وقد أكدت السيدة تيريزا ويلان Theresa Whelan، وهي من وزارة الدفاع الأمريكية، هذا المعنى في دراسة نشرتها عن الأفريكوم في معهد الدراسات الأمنية بمدينة بريتوريا في جنوب إفريقيا أواخر العام الماضي. وتبدو الإدارة الأمريكية مترددة في اختيار الدولة الإفريقية المناسبة لاستضافة مقر هذه القيادة العسكرية الجديدة، وهو ما دفعها إلى الإبقاء على مقر هذه القيادة مؤقتا في مدينة شتوتجارت الألمانية.

## السياسة الأمريكية تجاه الصومال نموذجا :

في عام ٢٠٠١، قام المخرج رايدلى سكوت بتحويل قصة كتاب الصحفي "مارك باودن" المعنون "إسقاط البلاك هوك .. قصة الحرب الحديثة" (١٥) - والذي يعد محاولة لتدوين أحداث معركة مقديشيو عام ١٩٩٣ - إلى فيلم سينمائي يحمل الاسم نفسه، وعرض في دور السينما الأمريكية والعالمية. ولعل توقيت عرض هذا الفيلم يعكس مدى الاهتمام الأمريكي بالصومال بعد هجمات سبتمبر، إذ نظر إلى حالة الفوضى العارمة وانهايار الدولة في الصومال باعتبارها تهديدا للأمن القومي الأمريكي. فقد ساد اعتقاد جازم لدى أركان الإدارة الأمريكية بأن الصومال يمثل ملاذا آمنا لعناصر القاعدة الفارين من بلاد الأفغان.

على أن فهم السياسة الأمريكية تجاه الصومال يقتضى الرجوع إلى الوراء، وبالتحديد إلى خبرة الحرب العالمية الثانية، حينما شكلت كل من مقديشيو وأسمرأ وجيبوتي مراكز إمداد للقوات الأمريكية العاملة في الشرق الأوسط في صراعها ضد القوات الإيطالية وقوات المحور. ففي عام ١٩٤٤، اقترحت بريطانيا توحيد الصوماليين في إطار دولة الصومال الكبرى (بما في ذلك إقليم الأوجادين الذي تسيطر عليه إثيوبيا)، بيد أن الولايات المتحدة اعترضت على ذلك، لأنها أرادت مكافأة الحليف الإثيوبي الذي وقف بجانبها في الحرب ضد المحور. وللأسف نفسه، وافقت الولايات المتحدة على ضم إثيوبيا لإقليم إريتريا دون موافقة الشعب الإريتري (١٦).

وبعد استقلال الصومال عام ١٩٦٠، نظرت إليه الولايات المتحدة باعتباره دولة محورية في القرن الإفريقي تطل على البحر الأحمر وقريبة من الخليج العربي. بيد أنه سرعان ما وقعت المنطقة في أتون الصرب الباردة، حيث اشتدت حدة المنافسة عليها بين موسكو وواشنطن، ولاسيما بعد تبني الرئيس سياد بري الماركسية اللينينية كسياسة رسمية للدولة

إلى التخلص من فائض المعدات العسكرية الأمريكية من خلال منحها لحكومات أجنبية. وقد اشتمل هذا البرنامج على منح جنوب إفريقيا وبتسوانا طائرات نقل من طراز C-130، وإعطاء عربات عسكرية لاوغندا، ومدافع M16 للسنغال، فضلا عن معدات لمراقبة السواحل النيجيرية.

- القوة الخاصة المشتركة في القرن الإفريقي. وقد لعبت القيادة العسكرية الوسطى دورا أساسيا في إنشاء هذه القوة في أكتوبر ٢٠٠٢. صممت هذه القوة الخاصة من أجل تنفيذ مهام المراقبة الجوية والبحرية في البحر الأحمر وخليج عدن، بالإضافة إلى السواحل الشمالية للمحيط الهندي. وتتركز القوات - التي تتألف من نحو ٧٠٠ عسكري أمريكي - في معسكر لامونيه بجيبوتي. ويعمل هؤلاء الجنود، وأغلبهم من البحارة والمارينز والقوات الخاصة، بالتعاون مع قوات بحرية أخرى من دول حلف الأطلسي، مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا. وفي يناير ٢٠٠٧، قامت هذه القوات بتوفير المساعدات الاستخباراتية واللوجيستية لإثيوبيا في أثناء غزوها للصومال. كما أنها قامت باستخدام التسهيلات العسكرية الموجودة في كل من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا لشن ضربات ضد أفراد تنظيم القاعدة في المنطقة. وتخضع هذه القوات الخاصة المشتركة لإدارة القيادة المركزية الوسطى، إلى أن يتم عمل قيادة "أفريكوم".

- القوات المشتركة الخاصة أزيك سيلانس (وهو اسم ذو دلالة استخباراتية رمزية). أنشأت وزارة الدفاع في ديسمبر عام ٢٠٠٣ هذه القوات تحت قيادة الأسطول السادس المتمركز في أوروبا، ومن ثم فهي بالتبعية تخضع لإشراف القيادة الأوروبية. وعلى المستوى الإفريقي، تسعى هذه القوات إلى القيام بعمليات لمحاربة الإرهاب في شمال وغرب إفريقيا، والتنسيق مع الدول الإفريقية المعنية. أضف إلى ذلك أنه يتم تبادل المعلومات الاستخباراتية من كافة الأجهزة الأمريكية مع السلطات المحلية في الدول الإفريقية. ولعل المسؤولية الكبرى في تنفيذ هذه المهام تقع على عاتق وحدة الأسطول الأمريكي المتمركز في جزيرة صقلية. ففي عام ٢٠٠٤، قامت هذه الوحدة بأعمال مراقبة جوية في الجزائر وتشاد لرصد أنشطة الجماعة السلفية للدعوة والجهاد، وإبلاغ المسؤولين في البلدين عنها.

- الأعمال البحرية في منطقة خليج غينيا. إذ إنه على الرغم من أن مراقبة سواحل خليج غينيا الغنية بالنفط وغيرها من السواحل الإفريقية تقع على عاتق الأسطول السادس القابع في مياه المتوسط، وكذلك وحدات البحرية الأمريكية الأخرى، فإن أفريكوم سوف تقوم بتنسيق العمل فيما يخص السواحل الإفريقية. ولتأكيد زيادة وجود الأسطول الأمريكي في المياه الإفريقية، قامت البارجة العسكرية "يو اس اس فورت ماكهنري" بمهمة في سواحل خليج غينيا تمتد لمدة ستة أشهر، ابتداء من نوفمبر ٢٠٠٧. وتحمل هذه السفينة على متنها ما بين مائتين وثلاثمائة من البحارة وخفر السواحل. ويتوقع أن ترسو هذه البارجة في موانئ ١١ دولة إفريقية، هي: أنجولا، وبنين، والكاميرون، والكونغو الديمقراطية، والكونغو برازافيل، وغينيا الاستوائية، والجابون، وغانا، ونيجيريا، وتوجو، وساو تومي وبرنسيب. ولعل المهمة الرئيسية لهذه السفينة الحربية تكمن في كونها مركز تدريب متحركا لخدمة القوات الإفريقية المحلية في



سبتمبر، والخوف من تنظيم القاعدة، دفعا بالصومال ليحتل مكانة بارزة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد، ولكن هذه المرة بالاستفادة من دروس الماضي القريب.

نظرت إدارة الرئيس بوش إلى المعارضة الإسلامية، التي أفرزت قوات اتحاد المحاكم الإسلامية بعد ذلك، على أنها امتداد لتأثير أسامة بن لادن وفكر القاعدة، حينما كان موجودا في السودان (١٨). وقد دفعت تلك المخاوف هذه الإدارة إلى مساندة تحالف أمراء الحرب في الصومال، لمواجهة تيار الإسلام السياسي هناك. وحينما سنحت الفرصة لعودة الاستقرار في الصومال بعد صعود نجم المحاكم الإسلامية في النصف الثاني من ٢٠٠٦ وسيطرتها على معظم أرجاء البلاد مع محاصرة الحكومة الانتقالية في مدينة بيدوا الحدودية، تم تفويت هذه الفرصة، وكان القرار الأمريكي بغزو الصومال عن طريق القوات الإثيوبية لدحر الإسلاميين ويسيطر سيطرة الحكومة الشرعية.

لقد بدا الأمر بسيطا: أن توفر أمريكا الدعم المادي واللوجيستي للقوات الإثيوبية في غزوها للصومال، وتضرب عصفورين بحجر واحد، أولهما: القضاء على المحاكم، والآخر: التخلص من عناصر القاعدة المختبئين في الصومال. لكن الرياح قد تأتي بما لا تشتهي السفن. فقد تورط الأمريكيون وحلفاؤهم مرة أخرى في دائرة مفرغة، تغمرها حسابات خاطئة لأطراف الصراع الأساسية، سواء من الداخل أو الخارج (١٩)، وليصبح الصومال تكرارا - ولو من زاوية معينة - للمشهد العراقي.

#### خاتمة:

إن ثمة مؤشرات ودلائل قوية على دخول الولايات المتحدة بشكل حثيث في نمط من العلاقات التفاعلية مع القارة الإفريقية، يولى الاعتبار الأمن والمصلحة أولوية قصوى. وقد حاولنا إبراز هذا التطور من خلال متابعة التغيرات والتحولات في مدركات صانع القرار الأمريكي. فقد حصرت الحرب الباردة الاهتمام الأمريكي في محاربة النفوذ الشيوعي في القارة ودعم بعض الدول الموالية. بيد أن عقد التسعينيات شهد مراجعة كبيرة لتوجهات السياسة الأمريكية وتحويل الاهتمام والموارد الأمريكية إلى مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي سابقا في أوروبا الشرقية وشرق آسيا، وهو ما أدى إلى تهميش إفريقيا في منظومة العلاقات الدولية للولايات المتحدة.

ترتب على أحداث ١١ سبتمبر تحول هائل في مسيرة العلاقات الأمريكية مع إفريقيا، حيث باتت محاربة ما يسمى بالارهاب الإسلامية ومحاصرة ظاهرة الإسلام السياسي، بالإضافة إلى الوصول إلى آبار النفط الإفريقي واحتواء المد الصيني في إفريقيا، تمثل أهدافا استراتيجية بالغة الأهمية لصانع القرار الأمريكي. وقد نظر كثير من المحللين إلى إنشاء القيادة العسكرية الإفريقية "أفريكوم" باعتباره تجسيدا لعملية عسكرية السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، الأمر الذي دفع بكثير من الأفارقة إلى التردد في قبول الأهداف المعلنة للأفريكوم، بل ورفضهم استضافة مقرها العام على التراب الإفريقي. فهل تشهد السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا عملية مراجعة أخرى في مرحلة ما بعد إدارة بوش، بحيث يعود التوازن إليها مرة أخرى، وتمارس الولايات المتحدة ما تبشر به؟

الصومالية. على أن البعد القومي لسياسة الصومال في عهد برى مثل تهديدا خطيرا لمنطقة الأوجادين، وهو ما أفضى إلى قيام صراع مسلح في القرن الإفريقي عام ١٩٧٧. وقبل ذلك عامين، حدث تحول دراماتيكي في موازين القوى الإقليمية مع انقلاب مانجستو في إثيوبيا، وتبنيه هو الآخر نظاما ماركسيا لينينيا. وقد قامت موسكو بمحاولات للتقريب بين الأخوين في الماركسية مانجستو وبرى، لكنها باءت بالفشل نتيجة رغبة الصومال الجارفة في ضم الأوجادين. عندئذ، انتهزت الولايات المتحدة الفرصة وحافظت على وجودها في الصومال لمواجهة المد السوفيتي في القرن الإفريقي.

وقد جاء الاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ ليؤكد أهمية فرض المنظومة الأمنية العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج وشرق إفريقيا. وبالفعل، حافظ الأمريكيون على دعمهم لنظام سياد برى الذي أصبح أكثر استبدادا ووحشية في تعامله مع المعارضة خلال عقد الثمانينيات. وظل الوضع على حاله حتى انهيار نظام سياد برى في الصومال، وسقط نظام مانجستو في إثيوبيا، وأضحت الحرب الباردة من معالم الماضي القريب. عندئذ، سقطت مقديشيو في حالة من الفوضى العارمة وانهارت جميع مؤسسات الدولة المركزية.

فقد أضحي الصومال مرة أخرى في قلب اهتمامات الحكومة الأمريكية بعد جهود الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي والمنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية بغرض التدخل الدولي لإنقاذ الصوماليين. ففي أغسطس ١٩٩٢، أمر الرئيس بوش الأب الجيش الأمريكي بإقامة جسر إغاثة جوي للصومال، ينطلق من ميناء مومباسا الكيني. لكن العقبة التي وقفت دائما في الطريق هي تأمين جهود الإغاثة والتصدي لأمراء الحرب الصوماليين الذين اتخذوا مواد الإغاثة أوراقا مهمة للمساومة وكسب النفوذ. وقبل أن يترك مهام منصبه الرئاسي، أمر الرئيس بوش الأب بتنفيذ عملية عسكرية تقودها الولايات المتحدة لإنهاء حالة المجاعة في الصومال، وذلك بشرط موافقة مجلس الأمن الدولي ومشاركة قوات من دول أخرى، وعلى أن تتولى الأمم المتحدة عمليات الإغاثة في غضون ستة أشهر. وبالفعل، وصلت طلائع القوات الأمريكية إلى الصومال في أوائل ديسمبر ١٩٩٢. وكما هو مخطط سلفا، فقد تم تسليم هذه المهمة للأمم المتحدة في مايو ١٩٩٣، حيث عين بطرس غالي الأدميرال الأمريكي المتقاعد، جونثان هوي، قائدا عاما لقوات حفظ السلام في الصومال. بيد أن بعض أمراء الحرب، وأبرزهم محمد فارح عبيد، رفضوا هذا التدخل الأممي، وطالبوا بخروج القوات الأجنبية من بلادهم، حتى إنهم قاموا بعمل كمين في سبتمبر ١٩٩٣، قتلوا فيه ٢٥ جنديا باكستانيا من العاملين في قوات حفظ السلام (١٧).

يبدو أن رد الفعل على هذا الحدث كان فريدا، ولم يتم التنسيق مع الأمم المتحدة، فقد قام أحد القادة الأمريكيين بتنفيذ عملية مقديشيو الشهيرة عام ١٩٩٣، والتي صدمت الرأي العام الأمريكي. ودفعت بالرئيس كلينتون إلى اتخاذ قراره بسحب القوات الأمريكية من الصومال. وظل الوضع الصومالي على حاله من الفوضى والانهيار، وكان العالم تعود على أخباره فينفس منه وقرر أن يتناساه. وبات لسان حال الإدارة الأمريكية وكأنه يقول "وداعا للصومال". لكن أحداث ١١



الهوامش :

- 1- Quoted in :Peter J. Schraeder, "Forget The Rhetoric and Boost the Geopolitics: Emerging Trends in The Bush Administrations Policy Towards Africa"; 2001, African Affairs, Vol 100, No. 400, 2001, pp 387-404.
- 2- Wafula Okumu, "Africa Command: Opportunity Bor Enhanced Engagement or the Militarization of US-Africa Relations?" Testimony before the House Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on Africa and Global Health, August 2, 2007.
- ٣- انظر في تفصيلات ذلك د. حمدي عبدالرحمن حسن، العلاقات الصينية - الإفريقية .. شراكة أم هيمنة؟ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد ١٧٢، فبراير ٢٠٠٧.
- 4- Princeton N. Lyman and J. Stephen Morrison, "The Terrorist Threat in Africa", Foreign Affairs, January/February, 2004.
- 5- M.A. Fitzgerald, "The News Hole: Reporting Africa", Africa Report, July/ August, 1989, pp 59-61.
- 6- Brennan M. Kraxberger, "The United States and Africa: Shifting Geopolitics in an Age of Terror", Africa Today, Vols.2, No1, Fall 2005, PP47-68.
- ٧- لمناقشة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في التسعينيات تجاه إفريقيا، انظر:
  - Peter J. Schraeder, United States Foreign Policy Toward Africa: Incrementalism, Crisis and Change, Cambridge: Cambridge, MA, 1994.
- 8- Robert D. Kaplan, "The Coming Anarchy", The Atlantic Monthly, February, 1994.
- 9- Sebastian Mallaby, "The Reluctant Imperialist: Terrorism, Failed States, and the Case for American Empire", Foreign Affairs, March/April, 2002.
- 10- Francis Y. Owusu' "Post-11/9 U.S. Foreign Aid, The Millennium Change Account, and Africa: How Many Birds Can One Stone Kill?", Africa Today, Vol 54., No1. fall, 2007.
- 11- Remarks by the President at United Nations Financing for Development Conference, Cintermex Convention Center, Monterrey, Mexico, 22 March 2002, retrieved from <http://www.whitehouse.gov/news/releases/20020322/03/2002-.1.html>
- 12- Nicola Bullard, "Will September 11th Save the G8 from Oblivion?", Development Vol. 45, No 2, 2002, pp32-35.
- ١٣- انظر في ذلك:
  - Padraig Carmody, "Transforming Globalization and Security: Africa and America post- 9/11" "Africa Today 2005, vol 52, No1, pp 85-120. See also: Antonio Tujan, Audrey Gaugharm and Howard Mollet, "Development and the Global War on Terror" ,Race and Class, 2004, vol 46, No1, pp53-74.
- 14- Theresa Whelan, "Why Africom? An American Perspective" Situation Report Pretoria: Institute of Security Studies, 17 August 2007. and Sean McFate, "U.S. Africa Command: A New Strategic Paradigm?" Military Review, Vol. 88, No1, Feb 2008.
- 15- Mark Bowden, Black Hawk Down: A Story of Modern War , Atlantic Monthly Press; 1st edition (1999).
- ١٦- لمزيد من التفصيلات، انظر: حمدي عبدالرحمن حسن، تطورات القضية الصومالية وازمة النظام العربي، مجلة افاق إفريقيا، العدد ٢٦، خريف ٢٠٠٧.
- 17- Menkhaus, K, "Somalia: Political Order in ■ Stateless Society", Current History New York - 1998, VOL 97; No 619, pp 220-224.
- ١٨- حول تأثير حركة الإسلام السياسي على الواقع الصومالي قبل المحاكم، انظر:
  - Roland. Marchal, "Islamic Political Dynamics in the Somali Civil War". In, Islamism and its Enemies in the Horn of Africa, edited by Alex de Waal. London: Hurst, 2004.
- 19- K.Menkhaus, "The Crisis in Somalia: Tragedy in Five Acts", African Affairs -London- Royal African Society, 2007, VOL 106; No 424, pp 357-390.

# الهجوم على أم درمان .. الأبعاد والدلالات

هاتف - كيان

فى تطور لافت، قامت حركة العدل والمساواة السودانية، فى حوالى الساعة الثانية من ظهر يوم السبت ١٠ مايو ٢٠٠٨، بهجوم عسكرى واسع النطاق على مدينة أم درمان، التى تمثل إحدى المدن الثلاث التى تتشكل منها العاصمة القومية المثلثة "الخرطوم"، محاولة بذلك نقل معركة دارفور إلى داخل العاصمة الخرطوم.

الإذاعة والتلفزيون بأم درمان، والثانية والثالثة كانتا تقصدان القصر الجمهورى والقيادة العامة للجيش بالخرطوم. وأوضح أنه قد تم التصدى للمجموعة الأولى التى جاءت عن طريق شارع العرضة بأم درمان، وحسمت فى زمن وجيز، وأن القوات المسلحة تصدت للمجموعتين الثانية والثالثة عند جسر الإنقاذ (الذى يصل بين أم درمان ومدينة الخرطوم، حيث يوجد القصر والقيادة العامة) وحسمتها أيضا فى أقل من ساعة.

وقد أشارت التصريحات الحكومية إلى أن الهجوم انطلق باكثير من ثلاثانة سيارة ذات دفع رباعى محملة بالمدايع ومضادات الطيران ومضادات الدروع وصواريخ سام ٧، بالإضافة إلى أجهزة اتصالات متصلة بالقمر الصناعى، وكذلك كميات كبيرة من الوقود والمواد اللوجيستية، وأن هذه القوات تسللت إلى داخل السودان من دولة تشاد، وتجمعت فى منطقة شمال وادى هود، وتوجهت صوب العاصمة. وقبل أن تصل هذه القافلة إلى العاصمة بيومين، كان قد تم كشفها بواسطة سلطات ولايتى الشمالية وشمال كردفان، حيث رصدت منذ يوم الأربعاء ٧ مايو ٢٠٠٨ فى منطقة "سودرى" و"حمره الوز" فى ولاية شمال كردفان على بعد نحو ٥٠٠ كيلومتر غرب أم درمان. وتم رصد مجموعة أخرى قرب منطقة "الدبة" على بعد ٤٥٠ كيلومترا شمال

وقد حشدت الحركة معظم عتادها العسكرى وقادتها الميدانيين والعسكريين فى هذا الهجوم، الذى أثار الكثير من التساؤلات حول أهدافه ومراميه الرئيسية، وعمّا إذا كانت تقتصر على توجيه رسالة إلى النظام الحاكم، تهدف إلى إحداث نقلة نوعية فى مجريات أزمة دارفور، وإعطاء دفعة لعملية التسوية السياسية وتعزيز مكانة حركة العدل والمساواة نفسها فى هذه التسوية - خاصة وقد دأبت حركة العدل والمساواة فى مرحلة ما بعد اتفاق أبوجا، على اعتبار نفسها القوة الأساسية فى دارفور على المستويين السياسى والعسكرى، والنظر إلى الحركات الأخرى على أنها محدودة الوجود والتأثير، أو مجرد صنائع لأجهزة الأمن السودانية - أم أن الهدف الفعلى للهجوم على أم درمان كان إسقاط النظام والاستيلاء على السلطة، كما أوضحت العديد من المؤشرات التى تكشف فى أثناء وبعد فشل عملية الغزو؟

## وقائع الهجوم :

فى التصريحات التى أدلى بها وزير الدفاع السودانى، الفريق عبد الرحيم محمد حسين، أمام البرلمان بعيد صد الهجوم وتدميره، قال إن قوات العدل والمساواة جاءت فى ٣ مجموعات رئيسية، كانت إحداها تستهدف الوصول إلى مبنى

(٥) رئيس برنامج دراسات السودان وحوض النيل بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

معلومات بأن خليل إبراهيم استطاع التسلسل عائدا مرة أخرى إلى دارفور، رغم الإعلان عن مكافآت سخية لمن يساعد في القبض عليه، وإن كانت بعض التحليلات لا تزال تشكك في أن خليل إبراهيم قد دخل إلى أم درمان بالفعل، وترجح أنه كان يقف على بعد خمسين كيلومترا خارجها في انتظار إشارة من قواته لكي يتقدم.

وقد أشارت التقارير شبه النهائية إلى أنه قد تم دفن ٤٥٠ من قتلى الهجوم في مقبرة جماعية لم يعلن عن مكانها كما تم أسر أكثر من ١٥٠ فردا، بخلاف الذين قبض عليهم بعد ذلك في أنحاء متفرقة من البلاد وهم في طريقهم إلى الحدود في اتجاهات مختلفة.

### موقف حركة العدل والمساواة :

من جهتها، أطلقت حركة العدل والمساواة على هجوم أم درمان "عملية الذراع الطويلة" وأعلنت في اليوم الأول للهجوم أنها استولت على قاعدة وادي سيدنا الجوية بغرب أم درمان، معللة ذلك بأن القاعدة تنطلق منها طائرات الجيش لقتل الأبرياء من النساء والأطفال. وقالت الحركة إنها جاءت من أجل تحقيق تطلعات الشعب السوداني في السلام والتحول الديمقراطي، وأكدت التزامها بمواثيق حقوق الإنسان الدولية، وأن قواتها دخلت إلى الخرطوم لبعث رسالة واضحة بأن جرائم النظام الحاكم لن تمر من دون حساب أو عقاب.

وأكد الناطقون باسم الحركة في ذلك الوقت أنها تتجه نحو العمق في العاصمة الخرطوم، ونفوا استهدافها للمدنيين أو إحداث التخريب. واستمر هؤلاء القادة في تأكيد سيطرة الحركة على أجزاء واسعة من العاصمة، وأن المواطنين يرحبون بها وهي تواصل التقدم حتى صباح الأحد، وهو اليوم الثاني للهجوم، رغم أن الهجوم كان قد تم دحره قبل نهاية اليوم السابق (السبت). وبعد عدة أيام من الهجوم، أدلى خليل إبراهيم بتصريحات أعلن فيها أنه استطاع الخروج من أم درمان بأمان، وعبر عن رغبته في حل مشكلة دارفور عبر التفاوض، وإلا فإنه سوف يعاود الهجوم على العاصمة، كما نفى أنه تلقى أي دعم خارجي، حيث أكد أن أسلحته كلها من غنائم الحركة في معاركها مع الجيش السوداني.

### الإطار العام للحدث :

من المؤكد أن يوم السبت العاشر من مايو ٢٠٠٨ الذي شهد هجوم حركة العدل والمساواة الدارفورية على أم درمان، من الأيام التي حفرت في ذاكرة العاصمة السودانية محفوفة بالخوف والقلق والترقب. وهو بذلك يشابه عدة أيام أخرى في التاريخ الحديث للعاصمة المثثة، من بينها يوم الجمعة الأسود الذي أعقب مقتل الزعيم الجنوبي جون قرنق، إلا أنه أكثر شبها بيوم آخر يعود إلى أكثر من ثلاثين عاما، حين قامت قوات الجبهة الوطنية المعارضة في يوليو ١٩٧٦ بغزو معازل للخرطوم، منطلقة من الحدود الليبية - السودانية لمحاولة إسقاط نظام الرئيس الأسبق جعفر نميري. ورغم تشابه اليومين في الهدف، وهو إسقاط النظام، إلا أن الفوارق بينهما هائلة. لقد كانت محاولة يوليو ١٩٧٦ تعبر عن إجماع قطاع واسع من القوى

العاصمة الخرطوم في الولاية الشمالية، في يوم الأربعاء نفسه.

وقد تعددت تصريحات المسئولين السودانيين عن كيفية تسلسل هذه القوات ونجاحها في الوصول إلى أم درمان، رغم رصدتها منذ وقت مبكر ورغم إعلان حالة التأهب الأمني في الخرطوم منذ مساء الخميس ٨ مايو ٢٠٠٨. وخلاصة القول إن القوات المهاجمة تم تعقبها بسلاح الطيران إلا أنها كانت تسير ليلا وتتوقف نهارا، وأنها لجأت إلى مناطق يوجد بها مدنيون، الأمر الذي حال دون قدرة الطيران على ملاحقتها بشكل ناجز. من ناحية أخرى، فإن الطائرات التي تستخدمها القوات المسلحة السودانية قديمة سوفيتية الصنع، تستخدم في قصف أهداف عريضة وثابتة، وليس في متابعة أهداف صغيرة متحركة بسرعات عالية، مثل هذه القوات المتسلسلة. وبالرغم من ذلك، فقد تم تدمير أكثر من ٢٠ عربة من القوة الزاحفة. وبينما ركزت القوات الحكومية خط دفاعها الأول على مداخل معروفة لمدينة أم درمان، فقد سلكت سيارات القوة المهاجمة طرقا غير مألوفة، مما أدى إلى تجاوز القوات المهاجمة لخط الدفاع الأول، واستطاعت الوصول إلى ضواحي أم درمان. وقال مسئولون حكوميون آخرون إن القوات الحكومية أتاحت الفرصة عمدا للقوة للدخول إلى مشارف المدينة لتواجه قوة الدفاع الثانية. وعندما حاول المتسللون العودة من حيث أتوا، وجدوا خلفهم قوة الدفاع الأولى، مما سهل محاصرتهم ودحرهم. وطبقا لمصادر حكومية، فإن القوات المهاجمة وجدت مساعدة ممن تمت تسميتهم "الطابور الخامس" في العاصمة، ويرجح أنهم تلقوا مساعدات تخبرهم بأماكن تركز خط الدفاع الأول، فلبجأوا إلى الطرق غير المعتادة للتسلل. وقد وقع الصدام مع خط الدفاع الثاني في عدة مواقع، وتم حسم المعركة في نحو ثلاث ساعات تقريبا عبر تدمير عدد كبير من السيارات المهاجمة وإعطاب بعضها، وكذلك قتل وأسر عدد كبير من أفراد قوة الهجوم التي قدرتها المصادر بما يتراوح ما بين ألف وخمسمائة وألفين من المقاتلين، الذين يوجد بينهم عدد كبير من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٥ عاما. ونتيجة لذلك، ترك عدد كبير من أفراد الهجوم أسلحتهم وارتدوا ملابس مدنية واختفوا بين المواطنين، الأمر الذي ترتب عليه قيام حملات تعقب وتفتيش واسعة استمرت لعدة أيام. وكانت الحكومة السودانية قد أعلنت حظر التجوال في كل أنحاء العاصمة في أثناء وقوع الاشتباكات، ثم عادت ورفعت في الخرطوم بعد وقت وجيز، وأبقت عليه في أم درمان إلى أن تمت السيطرة على الوضع بشكل كامل.

وكشفت المعلومات التي تدفقت عبر العديد من المصادر عن أن القوة المهاجمة تحركت بقيادة خليل إبراهيم، رئيس حركة العدل والمساواة، ومعه معظم قيادات الصف الأول في الحركة، وعلى رأسهم عبد العزيز نود عشر (الأخ غير الشقيق لخليل إبراهيم)، وأبو بكر حامد نور، وسليمان هسندل، وجمالي حسن جلال الدين. وقد أشارت المعلومات المنشورة فيما بعد إلى مقتل جمالي حسن جلال الدين، أمين شئون الرئاسة بالحركة، والقبض على عبد العزيز عشر، ومقتل قائد استخبارات الحركة، وقتل وأسر عدد آخر من القادة الميدانيين الأساسيين. وتواردت

إلى إلحاق ضربة قاصمة بحركة العدل على كل مستوياتها، كان من نتائجها شل الجانب الأكبر من القدرات العسكرية والسياسية للحركة، التي خسرت معظم عناصر الصف الأول في قياداتها، سواء بالقتل أو بالأسر.

ويمكن القول إن ما قامت به حركة العدل لتنفيذ هذا الهجوم يعد أحد ردود الفعل المتأخرة للانقسام الذي وقع في صفوف نظام الإنقاذ عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، وانعكاسا للضغائن التي صاحبت هذا الانقسام. فخليل إبراهيم، الذي كان قياديا نشطا في التنظيم الإسلامي ومسئولا عن قطاع دارفور، انحاز إلى الترابي عند وقوع الانشقاق، وبقي فاعلا في صفوف المؤتمر الشعبي إلى أن أعلن عن خروجه إلى العمل المسلح، والأمر نفسه ينطبق على عدد كبير من قيادات الحركة، وهذا ما يفسر رغبتهم الشديدة في الانتقام من رفاقهم السابقين، وربما يفسر أيضا بعض مناحي القوة والتنظيم اللذين اتسم بهما الهجوم.

كما أن هروب خليل إبراهيم، بعد أن تم تدمير القوة وقتل وأسر معظم عناصرها، يوضح أنه تلقى المساعدة على الهرب عبر شبكة منظمة ومدربة، وكانت متاهة لتقديم هذه المساعدة من داخل المدينة، بالإضافة إلى المساعدات التي تلقتها القوة المهاجمة عند دخولها لتفادي أماكن تمرکز القوات التي خرجت لملاقاتها. وهذا يثير التساؤل عما إذا كان هناك ترتيبات للدعم أو الإسناد من الداخل لم يتم الكشف عنها حتى الآن أم لا.

#### الأبعاد الجهوية والإثنية :

تبقى النقطة الأهم في أحداث أم درمان هي تلك المتعلقة بالأبعاد الإثنية والجهوية للهجوم، فقد سعى خليل إبراهيم - عبر التصريحات التي أدلى بها للفضائيات من داخل أم درمان - إلى كسب تعاطف أبناء دارفور وتكريس نفسه مدافعا عنهم، من خلال التشديد على أن الهجوم كان انتقاما لمعاناتهم، رغم أن ذلك يهدم ما كانت تعلنه حركته من قومية توجهاتها ورؤاها، ويفتح بابا جديدا في السياسة السودانية يحاول تقويض بنية وطبيعة الدولة القائمة في السودان، ويرتد بها من صراعات سياسية، حول الرؤى والسياسات اللازمة للتحديث والتكامل الوطني ودفع التنمية ومحاولة الخروج من أزمة الهوية، إلى عهد جديد يتم الصراع فيه عبر العودة إلى الانتماءات الأولية، مناطقية كانت أو إثنية أو قبلية. إن الاستسلام لهذا النوع من الخطابات المفخخة قد يقود إلى تفكك الدولة السودانية بحدودها الحالية. وفي اعتقادي أن هذه هي الدلالة الأكثر عمقا للهجوم على أم درمان. لم يكن ما حدث تهديدا للنظام القائم فقط، بل كان في الحقيقة استهدافا لبنية وطبيعة الدولة في السودان، ولذلك يجب التعامل السليم مع الأسباب التي أفرزته، والسعي إلى استجابات تصب في الاتجاه الصحيح.

#### ردود الأفعال الداخلية :

أدى الهجوم إلى إعادة اصطفاف وفرز من نوع جديد على الساحة السياسية السودانية. فقد توالى الإدانات الفورية والحاسمة من كل من السيد الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة القومي، والفريق سلفا كير، زعيم الحركة الشعبية، والسيد محمد عثمان الميرغني، زعيم الحزب الاتحادي. كذلك، ساد

السياسة الأساسية الأساسية في البلاد، ضمت إلى جوار حزب الأمة كلا من الحزب الاتحادي، والحركة الإسلامية الحديثة، غير أن تحرك العدل والمساواة جاء معزولا من الناحية السياسية بشكل كامل، ولم يعبر سوى عن فصيل واحد من الحركات المسلحة الأخرى في دارفور، متجاهلا كل الفصائل الأخرى.

وقد كشف الهجوم عن وجود ثغرات أمنية في الدفاع عن العاصمة، حيث ظهرت بعض الارتباكات الأمنية التي سمحت للقوة المهاجمة بدخول أم درمان، رغم أن الهجوم كان معروفا ومرصودا قبل ٤٨ ساعة من وقوعه على الأقل. وقد دارت المعركة الرئيسية عند رأس كوبري الفتيحاب المؤدى إلى الخرطوم، حيث يقع القصر الجمهوري والقيادة العامة. ورغم بعض التبريرات التي أشارت إلى أن القوات المسلحة أحجمت عن التعامل المباشر مع الهجوم، وأنه جرى نوع من التفضيل لاستخدام أجهزة الأمن وقوات الدفاع الشعبي، إلا أن كل ذلك لا ينفي أن هناك تقصيرا من نوع ما في منع الهجوم من الوصول إلى العاصمة أو ضواحيها.

وعلى الناحية الأخرى، يمكن ملاحظة نجاح القوة المهاجمة في الدخول إلى أم درمان، بعد أن قطعت مسافة تزيد على آلاف كيلومتر، منطلقا من أقصى الحدود الشرقية للسودان، وهو أمر استلزم قدرا كبيرا من التخطيط، والمهارة في التنفيذ، وأيضاً العون الاستخباري واللوجيستي، الذي أثار الكثير من علامات الاستفهام حول مصادره ووسائله. إلا أن القوى الأمنية وقوات الدفاع الشعبي استطاعت تصفية الهجوم وتحطيمه في وقت قياسي، ومنعت من الوصول إلى أهدافه الرئيسية، أو حتى مجرد الاقترب من المؤسسات الحيوية. وقد لعب عنصر السرعة في بحر الهجوم دورا أساسيا في تأمين السكان، والحد من أي تداعيات قد تنتج عن بعض التحركات من هنا أو من هناك، من القوى التي يفترض أن الهجوم كان يعول عليها في الحصول على الدعم أو المؤازرة.

والاستنتاج الأساسي في هذا الإطار يعني أن الهجوم، رغم التخطيط الفني الدقيق له، إلا أنه لم يكن قادرا بأي حال على الوصول إلى أي من أهدافه الرئيسية، سواء السياسية أو الأمنية.

وقد تأكد أن هدف الحركة من الهجوم هو إسقاط النظام والاستيلاء على السلطة، نظرا لدخول قادة الحركة مع القوات المهاجمة لتقديم أنفسهم، باعتبارهم قادة النظام الجديد، وعبر محاولات التلمين، التي وردت في التصريحات الإعلامية لبعض قادة حركة العدل الذين كانوا موجودين خارج السودان، للحركة الشعبية بأنهم سوف يحترمون اتفاقية نيفاشا.

ولو تم تحديد هدف الهجوم بأنه توجيه رسالة خاطفة ذات دلالات سياسية وإعلامية لتحريك عملية التسوية أو تعزيز مكانة حركة العدل فيها، فإن هذه الأهداف كانت سوف تتحقق بمجرد وقوع الهجوم ووصوله إلى ضواحي أم درمان، سواء استطاعت القوة المهاجمة الانسحاب من عدمه.

ومن ثم، فإن الهجوم في التحليل النهائي كان عملا طائشا بكل المعايير ويمثل مغامرة غير محسوبة، أدت في نهاية الأمر

العدوان، الذي تم في وقت تتواصل فيه الجهود من قبل الاتحاد الإفريقي ودول الجوار لحل مشكلة دارفور، وإعادة الأمن والاستقرار إلى هذه المنطقة. ودعت الخارجية الليبية إلى الحوار بين تشاد والسودان لتخفيف التوتر بين الدولتين، والمساعدة في تسوية أزمة دارفور.

على المستوى العربي، كان للموقف المبذون الواضح والسريع لمصر بالإدانة منذ اللحظة الأولى أثر كبير في دعم الاستقرار في السودان، حيث أدانت مصر بشدة الاعتداء الذي قامت به عناصر من حركة العدل والمساواة على مدينة أم درمان، ودعت كل القوى السياسية السودانية للتوحد والالتفاف حول هدف حماية السودان وسيادته، وحذرت في الوقت نفسه من أي محاولة للمساس بأمن واستقرار السودان. وأكدت وزارة الخارجية المصرية خطورة توسيع دائرة الصراع في الإقليم، مشيرة إلى أن نقل الصراع إلى مناطق أخرى، مثل كردفان أو الخرطوم، سيزيد من تعقيد الأزمة ويقوض جهود التسوية السلمية.

كما أدانت كل من الأردن والسعودية الهجوم على الخرطوم، فيما اعتبرت الجامعة العربية حركة العدل والمساواة حركة إرهابية. وأدان المجلس الوزاري للجامعة العربية، في اجتماعه الطارئ في ١١ مايو ٢٠٠٨، الهجوم على الخرطوم، وأكدت الجامعة وقوفها إلى جانب السودان فيما يتعرض له من اعتداءات تستهدف أمنه واستقراره وسلامة أراضيه، وطالبت حركة العدل بنذ كافة أشكال العنف وصوره.

غير أن اللافت للنظر هو الإدانة القوية أيضا من المجتمع الدولي، حيث أدان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الهجوم بشدة، ودعا إلى وقف المعارك، معربا عن خشيته من أن تعرقل جهود السلام في المنطقة. وقالت ميشال مونتاس، المتحدثة باسم الأمين العام، إنه أعرب عن خشيته من أن يفسد هجوم حركة العدالة والمساواة الوضع العام في السودان، وكذلك اتفاق السلام الشامل والاتفاق حول دارفور، ويؤثر على حياة المدنيين والممتلكات.

كما أدانت الولايات المتحدة الأمريكية الهجوم في سابقة نادرة انحازت فيها إلى موقف الحكومة السودانية. حيث قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، شون ماكورماك، إن واشنطن تدين الهجوم الأخير الذي شنته قوات حركة العدالة والمساواة قرب الخرطوم، ودعا إلى وقف فوري للمعارك، موضحا أن هذا الهجوم ينسف الجهود التي تبذلها المجموعة الدولية للمساعدة على إيجاد حل للنزاعات في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت إدانات أخرى عديدة على المستوى الدولي من بريطانيا ومن مجلس الأمن، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، مع التركيز على الدعوة إلى تحكيم صوت العقل، ووقف المعارك في العاصمة ودارفور، الأمر الذي بدا أنه قد يعيد إلى أزمة دارفور بعض التوازن في المعالجات المفضية إلى الحل.

شعور واسع من السخط والإدانة لما قامت به حركة العدل في أساط الرأي العام السوداني في الداخل، وأيضا في المهجر، الأمر الذي يعني أن القوى السياسية الرئيسية في البلاد وقطاعات واسعة للغاية من الرأي العام ترى أن لها مصلحة أساسية في استمرار النظام الحالي الذي هو إفران مباشر لتطبيقات اتفاقية نيفاشا، وأن هناك اتجاها غالبا يتوافق على أهمية الحفاظ على النظام الحالي والاستمرار في التحول التدريجي نحو الديمقراطية والحفاظ على السلام، للعبور بالسودان إلى بر الأمان. وقد عبر السيد الصادق المهدي عن ذلك ببلغة، حين قال إننا لا يمكن أن نقبل بشمولية جديدة محملة بفواتير خارجية مستحقة الدفع على حساب الشعب السوداني. وهذا يعني أن هناك إمكانية كبيرة للتوافق الداخلي يمكن البناء عليها، انطلاقا من الإدراك الواضح للمخاطر الناتجة عن استمرار الاحتقانات هنا أو هناك.

### الإبعاد والمواقف الخارجية:

تجدر الإشارة هنا إلى وجود دلالات على أبعاد خارجية للهجوم. فالهجوم بالطريقة والكيفية التي تم بها، وبهذا الكم الكبير من السيارات المسلحة والمجهزة بطريقة خاصة، والتمويل المالي الوفير الذي قدرته مصادر سودانية بما يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليون دولار، يفوق بكثير قوة وقدرة حركة العدل والمساواة، الأمر الذي يثبت الدور التشادي، وربما أدوارا أخرى لم يتم الكشف عنها بعد. وقد سارع الرئيس السوداني عمر البشير إلى قطع العلاقات مع تشاد وتوعدا بالرد على هذا العمل، وإن كانت بعض الصحف السودانية قد أشارت إلى وجود نور لبيبي في الهجوم عبر تمويل الحركة بالعتاد وبالأموال اللازمة للتحرك، وأسندت ذلك إلى الاعترافات التي أدلى بها عبد العزيز عشر، القائد الميداني للحركة عقب إلقاء القبض عليه. ولكن الحكومة السودانية أمسكت عن توجيه أي اتهام رسمي لليبيا بالتورط في الهجوم، كما سارعت، عقب انتشار الاتهامات ضد ليبيا في بعض وسائل الإعلام السودانية، إلى التأكيد - مرة أخرى - على أنها لا توجه اتهامات إلى ليبيا، وانصرفت إلى تأكيد وجود أدوار خارجية أكثر قوة وقدرة من تشاد. وأشار وزير الدفاع إلى أن هناك جهة أمدت حركة العدل بمعلومات تستند إلى صور الأقمار الصناعية، تبين مواضع تركز القوات الحكومية التي خرجت لملاقاة المهاجمين، وبدا أن المقصود بهذه التصريحات هو فرنسا. وربما يمكن فهم وتفسير هذا الموقف الملتبس للحكومة السودانية تجاه ليبيا إلى خشيتها من اندفاع ليبيا في العداء للسودان، لو توترت العلاقات بين البلدين ووصلت إلى نقطة اللاعودة، حيث يمكن لليبيا، من خلال وجودها المباشر على الحدود مع دارفور، وصلتها الوطيدة مع الرئيس ديبى، وقدرتها العالية على تقديم الدعم المالي واللوجيستي، أن تلعب أدوارا متصاعدة في تعقيد الأزمة بدلا من المساعدة على حلها. وكانت ليبيا قد أدانت الهجوم. وقالت وزارة الخارجية الليبية في بيان إنها تدين بكل قوة هذا

# قراءة في اتفاق "التراضي الوطني" بين حزب المؤتمر والأمة



في خطوة اختلف في تقييمها الكثير من المراقبين للشأن السوداني - بين مؤيد ومعارض - أبرم اتفاق بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم بزعامة الرئيس عمر البشير، وحزب الأمة القومي بزعامة السيد الصادق المهدي. تضمن الاتفاق - الذي أنجز في ٢٠ مايو ٢٠٠٨ وعرف باسم اتفاق التراضي - سبعة موضوعات هي: الثوابت الوطنية، وأولها الثوابت الدينية، وتهيئة المناخ، ودارفور، والانتخابات، والسلام، والمطلوب عمله، ثم الحريات.

الشعبية"، خاصة في ظل تعقد تطبيق اتفاقيات نيفاشا، وتعلق الحركة قبل عدة أشهر مشاركتها في الحكومة من أجل إجبار النظام على ترشيحات معينة، خاصة فيما يتعلق بحقيبة الخارجية، فضلا عن التعقيد المستمر في قضية أبيي، وقيام الحركة - بصورة منفردة - بتعيين مسئول للإقليم، وما ترتب عليه من حدوث صدامات بين قبائل المسيرية الموالية للنظام، وقوات الجبهة الشعبية من ناحية، تلاها دخول قوات الجيش الحكومي في المواجهات التي أسفرت عن وقوع عشرات القتلى والمصابين.

ومن ناحية أخرى، فإن النظام يسعى أيضا لتقوية موقفه السياسي في مواجهة حركات التمرد في دارفور، والتي ترفض الانضمام لاتفاق أبوجا، مستغلة في ذلك وجود المزيد من الضغوط الدولية على الخرطوم بشأن تسليم بعض المتهمين بارتكاب جرائم حرب للمحكمة الجنائية الدولية، وفي مقدمتهم وزير الشؤون الإنسانية في الحكومة، وقائد ميليشيا الجنجويد. هذه الضغوط الدولية، فضلا عن الدعم الإقليمي، خاصة من قبل تشاد، لهذه الفصائل، دفعتها ليس فقط لرفض الانضمام لاتفاق أبوجا، وإنما الإعلان عن رغبتها في الوصول إلى العاصمة الخرطوم، وإسقاط النظام. ومن هنا، يمكن فهم رغبة النظام في إيجاد حلقات له في مثل هذه اللحظة الفارقة، لأن وجوده ذاته صار محل نظر كبير.

ويشير الاتفاق تساؤلات كثيرة، يتعلق بعضها بتوقيته، ويتعلق بعضها الآخر بالأسباب الدافعة له من ناحية، وثالثها يتعلق بانعكاساته على فرص تحقيق الاستقرار الشامل في السودان.

## أولا - دلالات التوقيت :

استغرقت المفاوضات التمهيدية التي سبقت الاتفاق ستة أشهر، حيث كانت هناك لجان مشتركة تخللتها بين الحين والآخر اجتماعات لرئيسي الحزبين لتسهيل التوصل إليه. ومعنى ذلك أنه ليس وليد اللحظة، أو مجرد رد فعل للأحداث التي شهدتها السودان في الفترة السابقة عليه مباشرة، ونقصد بها الظروف السياسية المضطربة التي شهدتها البلاد في شهر مايو ٢٠٠٨، والتمثلة في انفجار مشكلة أبيي، وتواصل توتر العلاقات بين شريكي الحكم، فضلا عن تعقيد أزمة دارفور، وما تمخض عنها من هجوم سريع لحركة العدل والمساواة صوب العاصمة الخرطوم للمرة الأولى. لكن يمكن القول إن هذه الأحداث ساهمت في التعجيل بالاتفاق، خاصة من جانب الطرف الحكومي.

## ثانيا - دوافع الاتفاق :

تتباين الدوافع الخاصة بكل طرف من وراء توقيع هذا الاتفاق. فبالنسبة للحزب الحاكم، تمثلت هذه الدوافع في الرغبة في تقوية موقف النظام في مواجهة قوى الجنوب الحركة

(٥) باحث دكتوراه في الشؤون الإفريقية .



الإعلامية، واحترام الثوابت المتفق عليها وعدم المساس بها.

وتم تخصيص القسم الثالث من الاتفاق لمشكلة دارفور، حيث تضمن بنوداً فرعية كثيرة، لعل أهمها هو البند الرابع عشر، الذي يدعو إلى ملتقى دارفوري جامع بحضور أطراف النزاع، وتفويض الملتقى لبحث أجندة دارفور السياسية، والتنمية، والخدمات، والإدارية، والقبلية، والأمنية، وأسس التصالح والتعايش، وفق إعلان المبادئ الموقع عليه من كافة أطراف النزاع.

وتناول القسم الرابع قضية الانتخابات التي يفترض إجراؤها العام القادم (العام الرابع وفق اتفاق نيفاشا)، حيث تضمن تفاصيل كثيرة، بدءاً من تشكيل مفوضية "لجنة" خاصة لهذه الانتخابات، وفق الدستور الانتقالي لضمان الشفافية والمراقبة، مروراً بالنظام الانتخابي، وما يتضمنه من تفاصيل خاصة بتشكيل الدوائر الانتخابية، وتمثيل المرأة انتخاباً وترشيحاً، ووصولاً إلى الرقابة الإقليمية والدولية عليها.

وفي الأجزاء الثلاثة الأخيرة من الاتفاق، تم تناول قضية السلام والإجراءات المطلوبة لمواجهة مشكلات السودان، ثم موضوع الحريات. فيما يتعلق بالسلام، تطرق الاتفاق إلى الموقف من اتفاقيات السلام السابقة، مثل اتفاقية السلام من الداخل (الخرطوم وفاشودة) ١٩٩٧، واتفاقية إعلان نداء الوطن (جيبوتي) ١٩٩٩، واتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) ٢٠٠٥، واتفاقية التجمع الوطني الديمقراطي (القاهرة) ٢٠٠٥، واتفاقية دارفور (أبوجا) ٢٠٠٦، واتفاقية الشرق (أسمر) ٢٠٠٦. وإن كان قد تم التركيز على اتفاقية نيفاشا، حيث امتازت عن غيرها - حسب الاتفاق - بأنها الأكثر شمولاً وأصبحت الأساس للنظام السياسي والدستوري للبلاد اليوم، حيث حققت عدداً من الإنجازات، لعل أبرزها وقف الحرب في الجنوب وإقرار مبدأ نبذ العنف والتبشير بالسلام.

وحول الإجراءات العملية والتنفيذية لمواجهة مشكلات السودان، طالب الاتفاق القوى الوطنية، التي أبدت تحفظات على اتفاقيات السلام الموقعة، بالقيام بواجبها الوطني الذي يدعو إلى دعم هذه الاتفاقيات وتقويمها واستكمال النواقص فيها عبر الحوار وبالوسائل السلمية للوصول إلى حلول تستمد فاعليتها وشرعيتها من التراضي الوطني. ولم يغفل هذا الجزء الحديث عن أزمة أبيي، حيث طالب بالإسراع في تطبيق الإجراءات الأمنية وسحب القوات إلى حدود ١٩٥٦، وترسيم وتثبيت الحدود، والاستعجال بإقامة إدارة انتقالية مؤقتة متفق عليها لمنطقة أبيي، وذلك لبسط الأمن وتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان، والإسراع بالوصول لحل نهائي للأزمة، مع ابتدار آلية للحقيقة والمصالحة لتنقية الحياة السياسية وإزالة الاحتقان.

أما الشق الخاص بالحريات، فقد تضمن إلغاء أو تعديل كافة القوانين المقيدة للحريات وغيرها لتتوافق مع الدستور والمواثيق والعهود الدولية، وهو ما يتطلب تعديل القوانين التالية للتأكد من دستوريته وتماسيها مع مواثيق حقوق الإنسان، وهي - على سبيل المثال - قانون الصحافة والمطبوعات (٢٠٠٤)، قانون مفوضية الخدمة المدنية القومية (٢٠٠٤)، قانون تنظيم الاتحادات المهنية (٢٠٠٤)، قانون نقابات العمال (٢٠٠١)، قانون

علاوة على ذلك، هناك أسباب أخرى، لعل أبرزها السعي لتفويض المعارضة. فحزب الأمة بهذا الاتفاق يصبح الضلع الثالث في المعارضة، الذي يقوم بتوقيع اتفاق سلام مع المؤتمر الوطني، أسوة بما فعلته الحركة الشعبية والتجمع الوطني الديمقراطي. وباتفاق التراضي، ينهار الضلع الثالث في مثلث المعارضة، ويبقى فقط الحزب الشيوعي والمؤتمر الشعبي بزعامة الترابي خارج تلك الاتفاقيات. فضلاً عن ذلك، فإن هذا الاتفاق ذاته قد يضعف حزب الأمة، صاحب النفوذ القوي في الشمال. فهناك قطاع كبير من كوادير ونشطاء الحزب يعارضون على الدوام نظام الإنقاذ منذ وصوله للحكم في ٢٠ يونيو ١٩٨٩، وكذلك يعارضون أي شكل من أشكال التقارب أو التحالف معه، اللهم إلا إذا تم اعتبار حزب المؤتمر لا ينتمي إلى الإنقاذيين الآن، بل هو يقف نفس موقف كوادير الأمة من الإسلاميين، خاصة الترابي.

أما بالنسبة للأسباب الدافعة لحزب الأمة من توقيع هذا الاتفاق، فهي متعددة أيضاً. فمن ناحية، يرغب الحزب في ألا يصبح خارج المعادلة السياسية، خاصة أنه - كما سبق القول - لم يقم منذ أوائل هذا القرن بتوقيع اتفاق منفصل مع الحزب الحاكم، أسوة بالحركة الشعبية والتجمع الوطني. علاوة على ذلك، فإن مثل هذا الاتفاق يساهم في تقوية الحزب بعدما شهد عدة تصدعات في السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بخروج مبارك المهدي وجماعته عنه. فضلاً عن ذلك، فإن الحزب يعتبر الاتفاق فرصة، ليس لإلغاء وإنما لتعديل اتفاق نيفاشا، خاصة فيما يتعلق بنسب التمثيل والمشاركة في السلطة والثروة (حدها اتفاق نيفاشا بـ ١٤٪ فقط لقوى الشمال، مقابل ٢٨٪ للحركة الشعبية، و٥٢٪ للمؤتمر، و٦٪ للقوى الجنوبية الأخرى). لذا، فإن إلغاء نيفاشا ظل هو مسعى الصادق المهدي الذي لم يكل أو يمل عنه منذ توقيع الاتفاقية، خاصة أنه يراه اتفاقاً ثانياً لا يهتم بباقي الأطراف. وحيث إن الإلغاء صعب في مثل هذه الظروف، فإن عملية التعديل قد تكون هدفاً في حد ذاته، خاصة إذا ما أقدم المؤتمر - صاحبة الحصة الأكبر - على التنازل عن جزء من حصته، سواء لقوى الشمال أو حتى قوى الغرب.

### ثالثاً- مضمون الاتفاق :

تضمن الاتفاق سبعة أقسام رئيسية، حوى كل منها قضايا فرعية كثيرة.

جاء القسم الأول تحت عنوان "الثوابت الوطنية"، وتناول دور الدين كمرجع موجه وهاد للناس، مع تأكيد حرية العقيدة، والتعايش السلمي بين الأديان.

كما أكد هذا القسم أهمية الالتزام بسيادة الوطن، ونبذ العنف وانتهاج الحوار والطرق الديمقراطية والشورى في سبيل تحقيق المقاصد السياسية، مع المشاركة العادلة في الثروة والسلطة، وبناء مؤسسات الدولة النظامية والمدنية دون إقصاء.

وينتقل الاتفاق في القسم الثاني إلى "تهيئة المناخ"، ويقصد به خلق مناخ إعلامي صحي يقوم على تحقيق قومية الإعلام والتناول الموضوعي لقضايا، ووقف أي تراشق في الوسائط

مفوضية العمل الإنسانى (٢٠٠٦)، قانون الأمن الوطنى، قانون الشرطة، قانون القوات المسلحة، ومجموعة قوانين أخرى.

#### رابعاً- تقييم الاتفاق :

بصدد التقييم الموضوعى، يمكن رصد النقاط التالية للاتفاق:

أ- إن الموضوعات السبعة جمعت بين قضايا وإجراءات مثل قضايا الثوابت الوطنية، مثل دارفور، والسلام، والانتخابات، والحريات، وإجراءات مثل تهينة المناخ، والمطوب عمله، دون التمييز بين الأمرين، فضلاً عن وجود بعض التداخل الملحوظ مثل الحديث عن مبادئ السلام فى موضوع الثوابت الوطنية، ثم تكرار الأمر عند الحديث عن موضوع السلام.

ب- إن الاتفاق ليس هو الاتفاق الأول الذى تعقده قوى سياسية معارضة مع الحزب الحاكم، ولن يكون الأخير، كما أنه ليس الاتفاق الأول بين الجانبين، لكن سبقته اتفاقات أخرى، مثل اتفاق جيبوتى (١٩٩٩) بين الحكومة وحزب الأمة، وأعقبه اتفاق السلام الشامل مع الحركة الشعبية (٢٠٠٥)، واتفاق القاهرة مع التجمع الوطنى (٢٠٠٥)، وأبوجا (٥ مايو ٢٠٠٦)، مع بعض فصائل دارفور، وأسمرأ مع جبهة الشرق (أكتوبر ٢٠٠٦).

ومن ثم، فإن الاتفاق قد تضمن قضايا سبق تناولها فى هذه الاتفاقيات. لكن الجديد فيه هو حرص طرفيه على تأكيد أن الاتفاق ليس ثانياً، وإنما هو نواة لحوار قومى شامل، وذلك من أجل تلافى سلبيات نيفاشا تحديداً، وكذلك كل الاتفاقات السابقة التى كانت تتضمن بعض الفصائل دون بعضها الآخر.

ج- ذهب حزب الأمة مباشرة إلى التفاوض دون التنسيق مع شركائه فى المعارضة، وهو ما قد يؤدى إلى حدوث مزيد من الانشقاق داخل المعارضة، أو دفعها لإعادة تقييم الأمور من جديد.

د- باتفاق "التراضى"، ينهار الضلع الثالث فى مثلث المعارضة، ويبقى فقط الحزب الشيوعى والمؤتمر الشعبى اللذان لم ترضهما اتفاقية التراضى. وقد فسر حزب المؤتمر الشعبى هذا الاتفاق بكونه نكوصاً من حزب الأمة عن تفاهمات تم إبرامها من قبل مع أحزاب التحالف الوطنى فيما يخص توزيع الدوائر الانتخابية فى الانتخابات القادمة، بل اعتبر أنه اتخذ - أى الأمة - من الآخرين سلماً وتكتيكاً، وصولاً إلى تفاهمه الثانى مع حزب المؤتمر، وسط توقعات بعدم حصوله - أى الأمة - على شئ على غرار ما حدث فى اتفاقات سابقة.

هـ- إن هذا الاتفاق جاء ليضع مبادرة الميرغنى للوفاق الوطنى فى مأزق حقيقى، تلك المبادرة التى تحدث عنها الميرغنى منذ نحو عامين. وبالرغم من أن الميرغنى أجرى بشأنها اتصالات مع كافة الأطراف الرئيسية "حزب المؤتمر، الأمة، الحركة الشعبية" وغيرها، إلا أن هناك من يرى أن هذه المبادرة تحتاج الآن إلى إعادة تقييم فى ضوء المعطيات الجديدة، خاصة

أن اللجان التى أنيط بها تسويقها لا تزال فى مراحلها الأولى. سواء فيما يتعلق بالتشكيل أو أداء المهام المنوطة بها. وهنا ينبغى القول إن هناك فارقاً بين اتفاق التراضى، ومبادرة الميرغنى. فالاتفاق تم بين طرفين فى حدودهما ويسعيان لعرضه على الآخرين، بينما المبادرة مقدمة للجميع، بما فيها منظمات المجتمع المدنى لخلق وفاق وطنى يشمل الجميع، وتدعولان يجلس فرقاء الساحة من أجل تصميم شكل للتراضى. أو كما قال الميرغنى - عقب لقائه مع الأمين العام للجامعة العربية - فإن المبادرة تتضمن اجتماع أهل الحل والعقد فى السودان من أجل الوصول للحد الأدنى من التوافق اللازم لحل مشاكل السودان ولتبع التدخلات فى الشأن السودانى، ومن ثم، فهى لا تتضمن تفاصيل عكس اتفاق التراضى، وإنما تتضمن القضايا العامة التى يكاد يتفق الجميع على أنها أزمات تستوجب الاجتهاد الجماعى بشأن وضع آليات حلها.

وبالرغم من هذا الفارق، إلا أنه يمكن الجمع بين الاتفاق والمبادرة، فهناك قواسم مشتركة. أما القضايا الخلافية، فيمكن الاجتماع الوطنى عليها من أجل الخروج بصياغة توفيقية لها، وهذا ما نص عليه الاتفاق.

و- عدم إعطاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية الاهتمام الكافى فى الاتفاق، خاصة فى ظل انتشار الفقر (يعيش أكثر من ٩٠٪ من السودانيين دون خط الفقر، وبمتوسط دخل يقل عن دولار فى اليوم) والمرض "انتشار الملاريا والسل وغيرها من الأوبئة الفتاكة)، والأمية (تبلغ نسبة الأمية الأبجدية بين مواطنيه ٧٠٪) وزيادة أعداد اللاجئين الذين يقدر عددهم بمئات الآلاف بسبب الحروب ..

ز- يمكن أن يكون الاتفاق نواة لتحالف انتخابى مرتقب، خاصة أنه توسع واستطرد فى تناول قانون الانتخابات، وكذلك دعوة منسوبى وقواعد الحزبين للتعاون.

بشكل عام، هناك مخاوف من ألا يحقق اتفاق التراضى الإجماع الوطنى بشأنه، لأن القوى الأخرى قد ترفض توقيع اتفاق لم تشارك فى صياغته بداية، بل إن هذه القوى السياسية قد تشعر بالتهميش والتجاهل. فالحركة الشعبية قد تشعر بأن الاتفاق موجه ضدها بشكل خاص وضد الجنوب بشكل عام. يضاف إلى ذلك أن هناك مبادرات أخرى حول (الوفاق الوطنى)، أبرزها مبادرة جمع الصف الوطنى، ومبادرة الميرغنى، ومبادرة الحركة الشعبية حول المصالحة الوطنية، والتى وافق عليها المؤتمر الوطنى ضمن المصفوفة التى طرحها الشريكان فى ديسمبر ٢٠٠٧. ومن ثم، قد يقود ذلك إلى استقطاب واسع بين الأمة والمؤتمر الوطنى من جهة والقوى السياسية الأخرى من جهة ثانية، بكل ما يحمله ذلك من صراعات وانقسامات، بما فى ذلك صراعات الجنوب والشمال، والختمية، والانصار، وأنصار الدولة الدينية، وأنصار الدولة المدنية الديمقراطية وغيرها. لكن تظل كل هذه توجهات، سوف يؤكدتها أو ينفيها الواقع العملى المتمثل فى تحركات طرفيه مع باقى الفصائل الأخرى.

# ملاح أزمة الغذاء العالمية



فرضت مشكلة ارتفاع أسعار الغذاء في العالم نفسها على مختلف التجمعات الدولية والتصريحات السياسية في الآونة الأخيرة، نظرا لتشابكها مع عدد كبير من القضايا السياسية والاقتصادية، وتعلقها بحق رئيسي من حقوق الإنسان، هو الحق في الغذاء. فقد شهد العالم في الشهور الأخيرة واحدة من أسوأ موجات الغلاء في التاريخ الحديث، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية، خاصة الحبوب، بشكل قياسي لم يتكرر سوى ثلاث مرات طوال القرن الماضي، في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وخلال الصدمة النفطية الأولى في السبعينيات.

ولم ترتبط موجة الغلاء الأخيرة بأحداث درامية في العالم، كما حدث في المرات السابقة، وإنما كانت انعكاسا لأزمات متراكمة في مجال الغذاء، لم تهتم الدول الأكثر تقدما بعلاجها حتى تفاقمت، وأضيفت إليها عوامل اقتصادية ومناخية تلاقت لتشكل هذه الأزمة، التي مست بقطاعات واسعة من البشر في مختلف دول العالم. ورغم تنوع العوامل التي ساهمت في رفع أسعار الغذاء، فإن المتهم الرئيسي والأكثر إثارة للجدل فيها هو إنتاج الوقود الحيوي، الذي اعتبره أحد مسئولي الأمم المتحدة جريمة ضد الإنسانية.

## تطور الأزمة وتداعياتها :

يرى الخبراء أن ظاهرة ارتفاع أسعار الغذاء قد بدأت قبل سنتين، وتسارعت في عام ٢٠٠٧ لتظهر نتائجها بشكل واضح في العام الحالي. وقد سجل مؤشر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، الذي يقيس أسعار المواد الغذائية في العالم، ارتفاعا بنسبة ٤٠٪ خلال عام ٢٠٠٧. وكان القمح في مقدمة هذه المواد، حيث سجل ارتفاعا بنسبة ٢٨٧٪ في الأسواق العالمية للمواد الأولية منذ يناير ٢٠٠٦، بينما ارتفعت أسعار الذرة (١٤٩٪)، والصويا (١٢٩٪)، والأرز (٦٠٪)، والبن

(١٣٩٪). أما في العام الحالي، فقد ارتفعت أسعار السلع الغذائية بنسبة ٥٣٪ خلال الأشهر الأربعة الأولى منه مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٧. وأدت تلك الارتفاعات المتوالية إلى موجة من الاحتجاجات بدأت في الدول النامية، حيث ثارت احتجاجات في بعض دول آسيا. ففي فيتنام -الدولة الثانية المصدرة للأرز في العالم- دارت شائعات عن أزمة محتملة في وفرة الأغذية، فتعرضت متاجر كبرى ومحال للنهب. وفي الفلبين، بلغ التوتر درجة أمسى ضروريا فيها توكيل الجيش بتوزيع الأرز في أحياء مانيفلا الفقيرة، وتحدث وزير العدل رافول جونزالس عن "حالة طوارئ". ووصلت الاحتجاجات إلى الحد الذي أدى لسقوط الحكومة في هايتي. وحذر رئيس منظمة الفاو من خطورة استمرار أزمة الغذاء، ليس فقط على الفقراء، وإنما على استقرار العديد من الديمقراطيات الناشئة التي قد تسقط نتيجة غضب شعوبها. إلا أن الاحتجاجات قد امتدت إلى الدول المتقدمة في الأيام القليلة الماضية، حيث احتج المواطنون في بعض الدول الأوروبية بسبب تراجع القوة الشرائية مع ارتفاع أسعار مواد أساسية مثل الخبز والحليب والبطاطس.

وتواجه دول صاعدة بقوة في المجال الاقتصادي، مثل

عدم زيادة المعروض من هذه المحاصيل فى السوق العالمية. كذلك، تزايد الطلب الهندى على الغذاء مع تحسن أوضاع نحو ٢٠٠ مليون شخص يمثلون ثلث الشعب الهندى.

كما أن العوامل المناخية قد لعبت دورا خلال السنوات الثلاث الماضية، وكان لها أثرها على نقص إمدادات الغذاء، خاصة الجفاف الذى شهدته عدة مناطق فى العالم، ومحاصيل القمح السينة فى استراليا التى تعد أحد المصادر الرئيسية لهذا المحصول فى العالم. كما أن تطور استخدام الطاقة النظيفة فى أوروبا والولايات المتحدة يعد متما رئيسيا فى تلك الأزمة، حيث أصبح استخدام الحبوب والزيوت لإنتاج أنواع الوقود الحيوى يتنافس مع الاستهلاك الغذائى لهذه المنتجات. وكان للمضاربة فى المواد الأولية دور فى زيادة الأزمة، حيث دخلت صناديق الاستثمار الخاصة سوق السلع بكثافة هروبا من عدم اليقين الذى ساد الأسواق المالية، وانهيار العملة الأمريكية. كذلك، ساهمت المضاربة على النفط بشكل غير مباشر فى زيادة الأزمة، حيث أدى الارتفاع القياسى فى أسعار النفط دورا مهما فى تفاقم أسعار الغذاء، سواء من خلال إسهامه فى زيادة التضخم العالمى ومن ثم زيادة أسعار السلع بما فيها الغذاء، أو نتيجة دخول منتجات النفط فى تسيير العملية الزراعية وفى عملية نقل المنتجات، مما أسهم بدوره فى رفع تكلفة المنتجات الزراعية.

أما السبب الهيكلى لازمة الغذاء، التى تترادى منذ سنوات قبل انفجارها فى شكلها الأعنف مؤخرا، فيعود إلى تراجع الاستثمارات فى مجال الزراعة والتنمية الزراعية، خاصة مع تراجع دور الدولة فى إدارة الاقتصاد لدى معظم الدول. وكان لتراجع المعونات الزراعية كذلك دور مهم فى تدهور أحوال الأمن الغذائى فى الدول الأكثر فقرا، حيث تراجعت القيمة الحقيقية لتلك المساعدات فيما بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٥ بنسبة ٥٨٪. رغم تزايد مشكلات الفقر وسوء التغذية فى تلك الفترة. وفى الوقت نفسه الذى تتراجع فيه الدول الأغنى عن مساعدة الأفقر، فإنها تحثها على فتح أسواقها وتحرير منتجاتها الزراعية، بينما لا تلتزم تلك الدول بخفض المساعدات التى تمنحها لمزارعيها، وهو ما يؤدى إلى وضع تنافسى غير مشروع حيال المزارعين فى الدول النامية، بحيث تباع الفاكهة والخضراوات الأوروبية فى أسواق إفريقيا بنصف أو ثلث أسعار المنتجات المحلية.

#### التناقضات الغربية :

ورغم أن استخدام الحبوب فى إنتاج الوقود الحيوى لم يكن السبب الوحيد وراء أزمة الغذاء، إلا أنه الأكثر إثارة للجدل. فالمعهد الدولى لسياسات الغذاء، ومقره واشنطن، ذكر فى تقرير له أن زيادة الطلب على الوقود الحيوى بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ أسهمت فى ٣٠٪ من الزيادة فى أسعار الحبوب، بينما قدر صندوق النقد الدولى ذلك الإسهام بـ ١٥٪، وأعلنت منظمة الفاو أن الوقود الحيوى هو أحد "المحركات الرئيسية" لتوقعات زيادة أسعار الغذاء بنسب تتراوح بين ٢٠٪ و ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٦. واعتبر مدير صندوق النقد الدولى، دومينيك ستراوس، أن الوقود الحيوى يمثل مشكلة أخلاقية، مادام يتم إنتاجه من منتجات زراعية تستخدم فى الغذاء، مؤكدا ضرورة الموازنة بين معالجة مشكلات البيئة والحاجة لضمان عدم موت الناس جوعا.

الصين، تحدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الذى قد يشل القدرة الشرائية للملايين هناك ويهدد الاستقرار الاجتماعى، وكذا الأمر بالنسبة للهند التى ما زال نحو ٣٠٠ مليون من سكانها يعيشون بأقل من دولار يوميا.

وتعانى الدول الفقيرة والنامية، حتى الزراعية منها، بشكل أكبر من أزمة الارتفاع الهائل فى أسعار الغذاء فى العالم، ذلك أن أهمية الغذاء فى أولويات الإنفاق الإجمالى للمستهلكين تتناسب عكسيا مع مستويات الدخل. فبينما يمثل الغذاء ٦٠٪ من سلة الاستهلاك للسكان فى إفريقيا جنوب الصحراء، فإنه لا يمثل أكثر من ٣٠٪ من هذا الإنفاق فى الصين، و ١٠٪ فقط فى الولايات المتحدة، حسب تقديرات صندوق النقد الدولى. من جهة أخرى، فإن الأسعار المرتفعة للحاصلات الزراعية لا تفيد الفلاح العادى ومن ثم تساهم فى تحسين معيشته، لأنها تذهب للشركات الكبرى والتجار العالميين فى الحبوب والمحاصيل الزراعية، الذين يحصلون عليها من الفلاح بأثمان أقل كثيرا.

ولجأت العديد من الدول النامية لوقف الصادرات، بشكل كامل أو جزئى، فى بعض السلع الأساسية، حفاظا على الأسعار المحلية ومحاولة لضمان توفير ما يكفى احتياج مواطنيها لفترات قادمة. فأعلنت الهند تعليق صادراتها الزراعية تماما، ثم خفضته ليقصر على صادرات الأرز (الهند ثالث مصدر للأرز بالعالم)، وتراجعت الحكومة الهندية بعد ذلك جزئيا عن قرارها، لكنها واصلت فرض قيود كبيرة على الصادرات. وللأسباب نفسها، أعلنت فيتنام، وهى ثانى مصدر للأرز بالعالم فى مارس ٢٠٠٨، خفض صادراتها، وأوقفت مصر، وهى سابع مصدر عالمى للأرز، صادراتها منه فى الفترة نفسها.

وقد توقعت منظمة الفاو أن يشهد العالم ارتفاعا فى إنتاج المحاصيل الزراعية هذا العام، لكنها لن تكفى لحماية الدول الفقيرة من ارتفاع أسعار الغذاء. وقالت الفاو فى تقرير لها إن ارتفاع فاتورة الغذاء للدول الفقيرة يمثل تطورا يبعث على القلق بشكل كبير، حيث ستترفع سلة غذائها المستورد إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه عام ٢٠٠٠، رغم أن التقرير توقع زيادة فى إنتاج العالم من الحبوب بنسبة تصل إلى ٣٠،٨٪، خاصة القمح بنسبة ٨،٧٪ هذا العام مقارنة بالعام الماضى، إلا أنه توقع أن تؤدى زيادة الطلب وارتفاع التكلفة والحاجة لإعادة بناء المخزونات إلى منع الأسعار من الانخفاض بشكل كبير.

#### أسباب ارتفاع الأسعار :

لم تشهد كمية المحاصيل الزراعية الغذائية التى ينتجها العالم نقصا حادا فى السنتين الأخيرتين بقدر ما ارتفعت الأسعار. وقد اختلف الخبراء فى تقدير الوزن النسبى للعوامل التى أدت لتفاقم أزمة الغذاء العالمية. فهناك عدة عوامل تسببت فى زيادة أسعار الغذاء، منها تزايد القدرة الشرائية فى الدول الصاعدة، مثل الصين مع تحسن مستويات المعيشة فيها، حيث أصبح هناك ميل للاعتماد على نظام غذائى يستند أكثر إلى اللحوم، وهو ما يتطلب مزيدا من الماشية وبالتالي تخصيص المزيد من الذرة والقمح والمساحات المزروعة لإطعامها، مقابل

## الأراضي المخصصة للاحتياجات الغذائية

يقترح المشرعون بالاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي خفض سقف الأهداف التي وضعها الاتحاد للتوسع في استخدام الوقود الحيوي في السيارات، حيث كانت دول الاتحاد السبع والعشرون قد أقرت خطة العام الماضي لزيادة مساهمة الوقود الحيوي في وقود سيارات الركاب والشاحنات لتصل إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠. وتعتبر هذه الأهداف جزءاً من التزام قطعه دول الاتحاد لتوفير ٢٠٪ من احتياجات المواطن الأوروبي من الطاقة من مصادر متجددة عام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع ٨,٥٪ حالياً.

إلا أن رئيس منظمة الفاو يتوقع زيادة الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي سريعاً في السنوات العشر المقبلة بدعم من الخطط الحكومية ذات الأهداف الطموح في هذا المجال. وتوقع أن يبلغ إنتاج الإيثانول العالمي نحو ١٢٥ مليار لتر في عام ٢٠١٧، بما يعادل ضعف حجم الإنتاج في عام ٢٠٠٧. وذكر تقرير شاركت فيه منظمة الفاو أن نمو إنتاج الديزل الحيوي سيكون أسرع من الإيثانول ليبلغ نحو ٢٤ مليار لتر بحلول عام ٢٠١٧، مقارنة بنحو ١١ ملياراً في نهاية العام الماضي. وأشار التقرير إلى أن نمو الإنتاج يحدث رغم توقع أن أسعار الديزل الحيوي العالمية ستبقى أعلى كثيراً من تكاليف إنتاج الوقود المعتمد على النفط ومشتقاته، وستستمر في نطاق من ١٠٤ إلى ١٠٦ دولارات لكل مائة لتر لمعظم فترة التوقعات.

## قمة عالمية للغذاء :

دعت منظمة الفاو، التابعة للأمم المتحدة، دول العالم لقمة في روما في الفترة من ٣ إلى ٥ يونيو ٢٠٠٨ لبحث كيفية انقاذ العالم، لمنع انتشار الجوع والعمل على تقليصه، والتخطيط حتى ينتج العالم قدر احتياجه من الغذاء. وعرضت الخلافات السياسية القمة للفشل، فقد خرجت في النهاية دون اتفاق على حلول جديّة للآزمة. وبدون اتفاق بشأن الوقود الحيوي، خاصة مع وجود معارضة أمريكية وبرازيلية لأي مراجعة لإنتاج الإيثانول. وقال البيان الرسمي للقمة "نحن مقتنعون بأن الدراسات المتعمقة ضرورية لضمان أن إنتاج واستخدام الوقود الحيوي قابل للاستمرار". وأعلن المشاركون في قمة روما في بيان لدى اختتامها أنهم ملتزمون بتقليص عدد الجياع في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وتعهدوا بمحاربة الجوع. ولكن من الجدير بالذكر أن القمة التي عقدت من أجل مشكلة الغذاء في ٢٠٠٢ كانت قد تبنت الهدف نفسه، بينما كان عدد الجوعى في العالم ٨٠٠ مليون شخص، ولم تتحقق تلك المعدلات بعد مرور ستة أعوام، وإنما بلغ عددهم الآن ٨٥٠ مليون، إضافة إلى ١٠٠ مليون آخرين مرشحين للانضمام للجوع نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء.

وأكد بان كي مون -الأمين العام للأمم المتحدة- في كلمة أمام قمة الغذاء بالعاصمة الإيطالية روما، عرض فيها خطة عمل أعدتها خلية الأزمة التي شكلت قبل شهر، وتضم رؤساء وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية الدولية -ضرورة زيادة إنتاج الغذاء بنسبة ٥٠٪ بحلول ٢٠٣٠ لمكافحة الفقر. وقال

ومع ذلك، فإن الدول المنتجة لهذا النوع من الوقود تحاول تبرئته من أزمة الغذاء، حيث أكد الرئيس الأمريكي، الذي تعد بلاده رائدة في هذا المجال، أن إسهام الوقود الحيوي في الأزمة هامشي، وصرح وزير الزراعة الأمريكي بأن دوره لا يتجاوز ٣٪ من زيادة أسعار الغذاء، بينما تعود الأسباب الأخرى إلى ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الطلب.

أما المستشارة الألمانية ميركل، التي تشغل المنصب التنفيذي الأعلى في أكبر بلد منتج للوقود الحيوي في أوروبا، فصرحت بأن ارتفاع أسعار الغذاء لا يرجع إلى إنتاج الوقود الحيوي، وإنما إلى تغير العادات الغذائية في الأسواق الناشئة، فمن يسافر إلى الهند هذه الأيام، فسيلاحظ أن النقاش الرئيسي يدور حول الوجبة الثانية... الناس يأكلون مرتين في اليوم، وهذا ينطبق على ثلث الشعب الهندي البالغ تعداداه مليار نسمة.

وتعكس مثل تلك التصريحات طغيان المصالح المادية والسياسية على مبدأ التضامن الإنساني الذي تصور الدول الغربية نفسها من خلاله، فلا ترى المستشارة الألمانية غضاضة في الحديث عن استخدام ١٠٠ مليون طن من القمح كوقود للسيارات (فضلاً عن الحاصلات الأخرى) كأمر غير مؤثر، في الوقت نفسه الذي تشير فيه إلى أن ٣٠٠ مليون إنسان قد بدأوا يتناولون وجبة ثانية لأول مرة، على اعتبار أن تلك هي المشكلة (أخذاً في الاعتبار أن طن القمح يصنع نحو ١٢ ألف رغيف بلدي في مصر على سبيل المثال).

ورغم أن هناك شبه إجماع على كون التلوث البيئي، وما نتج عنه من اضطرابات مناخية مثل ظاهرة الاحتباس الحراري، هي أمورا تسببت في معظمها تاريخياً الدول الصناعية الغنية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا واليابان، فإن بعض هذه الدول تسعى اليوم للتخلص من هذا التلوث على حساب حياة الفقراء، الذين لم يكونوا مسئولين عن هذا الإثلاف من الأساس. وإذا حاولت إحدى الدول النامية مساهمة هذا الاتجاه الجديد في إنتاج الطاقة لتحقيق مكاسب مادية، فستكون أيضاً خاسرة. فدول أمريكا اللاتينية مثلاً تحول قدراً كبيراً من الذرة والقمح الذي تنتجه إلى إيثانول لتصنيع السيارات الأمريكية والأوروبية بالوقود، لأن إنتاج الوقود من الزراعة أكثر ربحاً لها من بيع الحبوب، إلا أنها لا تدرك عواقب ذلك على تغذية مواطنيها والعالم. وهي من جهة أخرى، تخسر خسائر بيئية فادحة، حيث يتم تدمير الغابات لصالح زراعة المحاصيل المربحة دون اعتبار لتزايد الأضرار البيئية.

ويتجلى التناقض في سياسة الدول الغربية تجاه هذه القضية بالنظر إلى تشكيك الكثير من المتخصصين في الآونة الأخيرة في إمكانية خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للمحافظة على البيئة، وهو الهدف الرئيسي من اللجوء لهذا النوع من الوقود. كما أن علماء البيئة، الذين كثيراً ما أيدوا إنتاج الوقود الحيوي الصديق للبيئة، أصبحوا يعتقدون بأن إنتاجه يزيد من عمليات التصحر في العالم، كما يحول الأراضي المزروعة بمحاصيل زراعية للغذاء إلى زراعة الحبوب المخصصة لإنتاج الوقود الحيوي، ومن ثم تراجع مساحة

سيخصص ١,٢ مليار دولار لتخفيف أزمة الغذاء فى العالم، من ضمنها ٢٠٠ مليون دولار على شكل هبات ستستفيد منها جيبوتى وهائيتى وليبيريا. كما أعلن البنك أنه سينشئ صندوقاً للمانحين للمساعدة فى تمويل صغار المزارعين بالبذور والأسمدة قبل موسم الزراعة الجديد.

وتشير التقارير الأخيرة إلى حدوث تحسن فى الإنتاج الغذائى المتوقع فى السنة الزراعية الجديدة، كرد فعل على الأزمة، حيث رفع مجلس الحبوب العالمى، فى تقرير له، تقديراته لإنتاج القمح فى العالم هذا العام إلى مستوى قياسى يرجى أن يخفف من أزمة غلاء الأغذية. فتوقع المجلس أن يرتفع إنتاج الموسم الحالى بمقدار خمسة ملايين طن ليبلغ ٦٥٠ مليون طن. وأوضح أن أسعار القمح تراجعت بالفعل بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٥٠٪ عن المستويات القياسية التى سجلتها فى مارس ٢٠٠٨. كما توقع المجلس وفرة محصول القمح الهندى، وتحسن معدل سقوط الأمطار فى أوروبا وروسيا وأوكرانيا ومناطق القمح الشتوى فى الولايات المتحدة.

كما يشار إلى أن أسعار الأرز التايلندى قد انخفضت من أعلى مستويات لها، بعد أن كانت قد تضاعفت فى آسيا ثلاث مرات هذا العام. وتشير التقارير إلى وفرة بالمحصول فى فيتنام، التى أعلنت عن زيادة ٦٪ فى محصولها من الأرز، مما قلل المخاوف إزاء الإمدادات من آسيا، ثانى أكبر مصدر بعد تايلاند. وقد أدت الظروف الجديدة لخفض سعر الأرز التايلندى القياسى إلى أكثر من ١٠٪ إلى ٩٣٠ دولاراً للطن بدلا من ١٠٣٠ دولاراً بنهاية مايو ٢٠٠٨.

إلا أن هذا التحسن لن يحل المشكلة الهيكلية التى تقتضى فى الأساس إرادة سياسية من دول العالم لإعادة الوزن للاستثمار الزراعى، وإصلاح مشاكله المزمنة فى الدول الأكثر فقرا، وهو أمر يقتضى إعادة ترتيب الأولويات بشكل يجعل الدول الأكثر اهتماما بحقوق الإنسان فى العالم تضع قضية الجوع والحق فى الحياة قبل السلاح وحتمية الموت.

المسنول الأمى إنه ليس هناك ما هو أكثر إذلالا من الجوع، وبصفة خاصة حين يكون من صنع البشر. كما ركز جاك ضيوف، رئيس منظمة الفاو التى تستضيف القمة، على أن الدول الغنية تنفق مليارات الدولارات على الدعم الزراعى لمزارعيها، وعلى الاستهلاك الزائد للغذاء أو إهداره، وعلى التسلح الذى بلغ حجم الإنفاق عليه ١٢٠٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٦.

وناقشت القمة اقتراحات الحل الواردة فى تقرير خلية العمل الخاصة التى شكلتها الأمم المتحدة لمتابعة أزمة الغذاء فى اجتماع وكالاتها المعنية بسويسرا فى شهر أبريل ٢٠٠٨، الذى يتضمن سلسلة إجراءات قصيرة وطويلة المدى، ربما يتطلب تطبيقها إنفاق مبلغ يتجاوز ١٥ مليار دولار. فعلى المدى القصير، يدعو التقرير لخفض الرسوم على الغذاء، وتوفير الدعم المادى للمزارعين الأكثر فقرا. أما على المدى البعيد، فيعمل التقرير على أن يزيد العالم استثمارات فى القطاع الزراعى.

قال جاك ضيوف، مدير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، إن على الدول الغنية مضاعفة المعونات التى تقدمها للدول النامية من أجل تطوير الزراعة فيها، وذلك للتغلب على أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية التى يواجهها العالم حاليا. وقال ضيوف -فى مقابلة صحفية أجرتها معه صحيفة الفاينانشال تايمز اللندنية- إن حجم المعونات يجب أن يتضاعف عشر مرات ليصل إلى ثلاثين مليار دولار سنويا لمساعدة الدول النامية على رفع إنتاجها الزراعى (وهى نسبة لا تتجاوز ٢٥ فى الألف من الإنفاق السنوى على السلاح).

وتسعى المؤسسات الدولية إلى البحث عن آفاق للخروج من أزمة الغذاء، حيث شهد التاريخ أزمات شبيهة كانت مرتبطة بازدياد الطلب والنمو السكانى، لكنها أدت إلى ازدياد الاستثمار فى الزراعة، لأن عائدها صار مجديا، ومن ثم أعادت بعض التوازن للدورة الاقتصادية. وقد أعلن البنك الدولى أنه



# المضاربات تشمل أسعار الغذاء

## نظرة الأولى

الرغبة في الحماية من تقلبات الأسعار، وبخاصة النزوع إلى الانخفاض بالنسبة للدولار الأمريكي، إلى جانب أزمة الائتمان العقاري الأمريكية، التي امتدت إلى القطاعات المصرفية والعقارية في العديد من دول العالم... وانعكاس كل ذلك على أوضاع البورصات العالمية، كل ذلك جعل الجميع يرغب في حماية استثماراته بعيدا عن هذه المجالات المتقلبة، التي تنحو تجاه الانخفاض وانكماش القيمة النقدية.

الاستثمار المكثف في مجال السلع الأساسية جنبا إلى جنب مع الذهب والبتروول. بينما رأت الإدارة الأمريكية أن هذه التطورات هي الأداة الرئيسية لتقليل أظافر الدول المنتجة والمصدرة للبتروول وذات الثروات المالية المتراكمة، مثال "الصين"، بل ذهبت الإدارة الأمريكية إلى أبعد من ذلك برفعها شعار "الوقود الحيوي" المستخرج من الذرة بصفة أساسية "الإيثانول".

وإذا كان هناك العديد من العوامل التي تقدم في مجال تبرير وتفسير أزمة "الغذاء العالمية" - التي ألقى بتبعاتها الرئيس الأمريكي "جورج بوش" على عاتق الدول النامية والصناعية الجديدة، خاصة الآسيوية، نتيجة ارتفاع مستويات المعيشة بها وتزايد الطلب على المعروض العالمي من الغذاء، إلى جانب الاتهامات المعتادة لمنظمة "أوبك" - فإن كل هذا لم يقلل من أثر ووضوح "البصمة الأمريكية" في هذه الأزمة وتفاقم أوضاعها، نتيجة "حمى المضاربة" التي اجتاحت الأسواق السلعية، وفي مقدمتها الغذاء والطاقة. لقد شكل ذلك فقاعة مضاربات زادت من ارتفاع الأسعار، مما يهدد بحدوث "هزة مالية" ضخمة إذا انفجرت هذه "الفقاعة" على غرار "الفقاعات العقارية" في كل من اليابان والولايات المتحدة. ومن أسباب اشتعال المضاربات في الأسواق السلعية:

وإذا أضفنا إلى ذلك تعدد وتنوع الأدوات المالية الجديدة، التي تنافست عليها البورصات العالمية، وكذلك بنوك الاستثمار ذات الطبيعة العابرة للحدود والقوميات، بالإضافة إلى تراكم فوائض مالية ضخمة لدى العديد من الدول، وأخيرا - وليس آخرا - التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والانترنت، فسوف نجد أن النتيجة الطبيعية والمنطقية هي هذه الغزوة العالمية من جانب المضاربين في الأسواق السلعية، والتي ترجمت في الارتفاع الجنوني لأسعار المواد الغذائية والطاقة، وامتدت إلى سخونة اجتماعية ومواجهات سياسية في العديد من دول العالم بشقيه النامي والمتقدم على حد سواء.

لقد شكلت هذه العوامل الخمسة مجتمعة الواقع الراهن الذي تشهده الأسواق العالمية والنظم السياسية والحكومات جنبا إلى جنب مع المواطنين فيما يسمى أزمة "ارتفاع أسعار الغذاء". ويتضح من واقع استقرار النذر الأولى للأزمة وتطوراتها المتلاحقة، وجود البصمة الأمريكية بالدرجة الأولى وتوابعها العالمية. والقول بذلك ليس من قبيل الاختزال أو مجرد إلقاء التبعات، ولكنها الحقيقة الأساسية التي فجرها ضعف قيمة الدولار، وتوالي انخفاض أسعار الفائدة عليه، وتوافق ذلك مع الأزمة الائتمانية العقارية. فقد كانت هذه التطورات "دافعا" إلى

## ١- التأثيرات السلبية للأزمات النقدية والمالية الأمريكية.

٢- بما أن الطلب على الغذاء قائم ويتزايد مع تزايد السكان وارتفاع مستويات المعيشة، فإن الاستثمار فى "الغذاء" يظل حصنا آمنا فى مواجهة التضخم على النقيض من تقلبات مجالات استثمار أخرى.

٣- تعد الأدوات المالية المستحدثة فى مجال الاستثمار المالى على صعيد البورصات العالمية، تتقدمها "البورصة الأمريكية"، مثل "المشتقات" و"صناديق التحوط" و"الخيارات"، والتي ترتبط بصفة أساسية بالعقود المستقبلية، من الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع الأسعار. ونخص بالذكر "صناديق المؤشرات" التي تصاعدت الاتهامات الموجهة إليها باعتبارها السبب الأساسى فى انفجار أسعار المواد الغذائية والطاقة، ممثلة فى النفط الخام، حيث تجاوزت الزيادة فى قيمة مؤشرات هذه الصناديق أضعاف الزيادات فى المؤشرات العالمية الخاصة بالزراعة.

٤- أدى نجاح أداء هذه الصناديق إلى تدافع الصناديق الاستثمارية التقليدية، مثل صناديق الاستثمار والمعاشات، إلى التعامل فى هذه المجالات، حيث شكل الطلب المتزايد منها جميعا عاملا مساهما فى زيادة الأسعار للسلع الغذائية، وجاءت عقود "المقاصة" لتضيف بعدا آخر.

٥- الدور الذى تلعبه البنوك الاستثمارية العالمية ذات المنشأ الأمريكى، مثال "مورجان ستانلى"، و"جولدمان ساكس"، و"بيير ستيرنز"، والتي سعت جاهدة إلى تنويع مجالات الاستثمار أمام عملائها وإدارة محافظها المالية، فكانت صناديق التحوط ومن ثم المضاربة أحد نوافذها الرئيسية.

وفى ظل هذه التطورات وانعكاساتها السلبية على أزمة الغذاء العالمية، كان القرار الذى اتخذته حكومة "الهند" بمنع المضاربة على العقود الآجلة والمستقبلية فى السلع الغذائية، وتلك كانت نقطة البداية التى تلتها اجراءات مماثلة فى العديد من الدول المتقدمة، ابتداء من الولايات المتحدة إلى ألمانيا. وقد كانت العقود الآجلة فى مجال السوق العالمية للبتروول أحد المؤشرات الرئيسية التى ركزت الانتباه على دور المضاربين والصفقات التى تتم خارج نطاق المقصورة، حيث ارتفعت هذه العمليات خلال الفترة منذ عام ٢٠٠٤ حتى نهاية عام ٢٠٠٧، بما يعادل ثلاثة أمثال الرقم المسجل فى سنة الأساس وهى ٢٠٠٤. إن هذه العقود لا تترجم إلى تدفق فعلى وإنما مجرد عقود لبراميل من النفط الخام أو كميات من السلع الزراعية، وكلاهما على الورق ولا يمكن شراؤها أو بيعها، أى أنها مجرد "مضاربة" فى ظاهرها الحماية من انخفاض الأسعار. لكن الواقع أثبت أن العقود الآجلة وعملية المضاربة عليها خارج المقصورة، ومن خلال الانترنت، خرجت عن مسارها من مجال "الحماية من المخاطر" إلى مجال "المضاربة" المطلقة. لقد اتضح الجانب السلبي لهذه العملية، حين أصبح تدفق السيولة -ممثلة

فى صناديق استثمار تقليدية، أو صناديق تحوط، ومؤشرات، وكذلك البنوك الاستثمارية، والصناديق السيادية، والأفراد- سببا أساسيا فى إذكاء نيران أسعار السلع الغذائية التى أشعل وقودها الأساسى "المشتقات". وأبرز دليل على ذلك لجوء العديد من الصناديق الزراعية الجديدة إلى إغلاق الاكتتاب فى إصداراتها بعد تعاظم الاتجاه إليها، بل واللجوء إلى المفهوم الواسع والمطلق لصناديق الاستثمار الزراعية، ليشمل إلى جانب السلع الزراعية: الآلات والمكينات الزراعية والمبيدات والأسمدة، إضافة إلى البذور والتقاوى الخاصة بهذه السلع والمحاصيل.

وقد تأكد هذا الاتجاه فى الأشهر الأخيرة، من خلال النزوح العالمى للاستثمارات المالية من "الدولار المنكمش" والعقارات المتهاوية" إلى جبهة أكثر ضمنا فى مجال الطلب، ومن ثم تحقيق أرباح أكثر ارتفاعا وأكثر أمانا بالنسبة لمعدلات التضخم فى الأسعار والانكماش المتوالى فى قيمة الدولار وسعر الفائدة عليه، وانعكاس ذلك على أسعار الأوراق المالية فى البورصات العالمية. وقد دلل على ذلك أحد بنوك الاستثمار "مورجان ستانلى" بالإشارة إلى القفزة التى حققتها العقود المستقبلية للذرة، والتى ارتفعت من ٥٠٠ ألف عقد فى عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٢.٥ مليون عقد مؤخرا.

وإذا كانت "الهند" قد أطلقت إشارة "البدء" فى مواجهة المضاربات فى سوق السلع الزراعية، فإن "صندوق النقد الدولى" قد لمس هذه الحقيقة منذ عام ٢٠٠٦، ثم بدأت الأحزاب الاشتراكية فى دول أوروبا الغربية، وتحديدا فى ألمانيا وبلجيكا، تطالب بحظر انشاء صناديق استثمارية تعتمد فى تحقيق إيراداتها وأرباحها من المضاربة على أسعار السلع الزراعية. كما طالب الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى ألمانيا بضرورة فرض حظر دولى على الاقتراض من أجل التعاقد على عقود آجلة، سواء فى مجال النفط أوغيره. وقد دفع موقف هذه الأحزاب وتزايد حملة النقد العالمية لدور المضاربة على أسعار السلع الغذائية والنفط الخام، بوزراء المالية فى الاتحاد الأوروبى إلى الاعلان عن عزمهم دراسة الأساليب الكفيلة بتقليل المضاربة على أسعار السلع الغذائية. وقد عبر عن ذلك رئيس وزراء لوكسمبورج "جان كلود جونكر" بقوله: "يحب ان نكون أكثر يقظة إزاء أثر هذه المشكلة وضرورة اتخاذ فعل إزاءها". وقد جاءت هذه التصريحات عقب الاعلان عن "تكلفة الغذاء" فى المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبى) خلال شهر ابريل، والتي تضاعفت خلال فترة العام بين ابريل ٢٠٠٧ وابريل ٢٠٠٨. ويمكن القول "رب ضارة نافعة"، وذلك بالإشارة إلى مطالبة وزراء المالية فى الاتحاد بضرورة اجراء تغييرات فى السياسة الزراعية الأوروبية لتكون أكثر توافقا مع قوى السوق، ودفع القطاعات المختلفة فى "القطاع الزراعى الشامل" لتكون أكثر قدرة على المنافسة.

وتأتى الجبهة الأمريكية لتكشف عن المزيد من الحقائق من خلال إلقاء الضوء على الدور الذى تلعبه "المضاربة" بالنسبة

## حجج المدافعين

إذا كانت الانتقادات تتصاعد والانتهاكات توجه إلى المضاربة والمضاربين، فإنه يوجد في الوقت نفسه بعض الآراء المدافعة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وترى أنها تطور طبيعي وليست "فقاعة صناعية". ويستندون في ذلك إلى أن انخفاض قيمة الدولار جعل القيمة الفعلية لأسعار هذه السلع، على الرغم من ارتفاعها، لا تصل إلى مستواها الذي سجلته قبل ذلك، ويتضح هذا الوضع بالنسبة للأسعار التي سجلتها "الذرة" في عام ١٩٧٤.

يضاف إلى ما سبق أثر معدلات التضخم على مدى السنوات الممتدة منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن. فأخذت هذه المعدلات في الاعتبار يبرر الزيادة في الأسعار السوقية لهذه السلع الغذائية. ويدللون على ذلك بأن أسعار بوشلة الذرة، التي سجلت ٦ دولارات مقابل دولارين في عام ٢٠٠٥، لا تزال أقل من السعر الفعلي الذي سجلته في عام ١٩٧٤ بما يقرب من ٧٥٪.

ويستند أصحاب هذه الآراء إلى أن السلع والحاصلات الزراعية لم ترتفع خلال العقود الماضية بما يتفق أو يتناسب مع الزيادة التي شهدتها أسعار المعادن والطاقة.

بل يذهب البعض إلى أكثر من ذلك بالإشارة إلى أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية والحاصلات الزراعية يشكل حافزا على زيادة الاستثمارات وتدفق الأموال على القطاع الزراعي، سواء من داخل الدولة أو من خارجها، مما يجعل بعملية التنمية في هذا القطاع على صعيد الدول النامية والصناعية الجديدة. ويضرب في هذا الصدد المثل بالبرازيل والأرجنتين وكذلك المكسيك. حيث تشهد الدولتان الأولى والثانية تدفقات مالية متعددة الأطراف في مجال الاستثمار الزراعي. وبالنسبة للدولة الثالثة المكسيك، فإن التدفقات المالية الأمريكية أبرز ما تكون في هذا المجال.

وفصل الختام في هذه الآراء ينصرف إلى أن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع والحاصلات الزراعية، بالإضافة إلى الطاقة، أدى إلى تفاقم عبء المساعدات الغذائية المتدفقة من الشمال إلى الجنوب، وتزايدت تكلفة النقل والشحن إلى المناطق التي تتلقى المساعدات العينية، ومن ثم كان التحول في فلسفة المساعدات إلى التركيز على التدفقات المالية التي تركز بدورها على الاستثمارات الزراعية. ويتفق هذا مع مصلحة الدولة المتلقية للمساعدات المالية، ويدعم مستقبل الإيرادات الزراعية، وفي الوقت نفسه مصلحة المستثمرين الأفراد في الدول المانحة، والذين يستثمرون أموالهم في الصناديق والعقود الآجلة بمختلف أنواعها.

لأسعار السلع الغذائية. فإذا كان "جورج سورس"، المليادير العالمي، قد أعلنها صراحة بقوله إن الزيادة في أسعار الطاقة نتيجة طبيعية "لفقاعة" التي تولدت عن المضاربات التي مارستها صناديق المؤشرات، فإن "جولبيرمان"، رئيس لجنة الأمن الداخلي في مجلس الشيوخ، قد صعد من درجة المواجهة لهذه الممارسات الخاصة من نطاق الكلمات إلى التلويح باللجوء إلى التشريعات لمواجهة المضاربة على الأسعار، حيث قدم اقتراحا يحظر على المؤسسات الاستثمارية الضخمة التعامل في السوق السلعية بصفة نهائية. كما شهدت قاعات الكونجرس عدة جلسات استماع تتعلق بالقضية نفسها. وقد وافق البيت الأبيض على اقتراح مقدم من الكونجرس "مجلس الشيوخ" من أجل تشكيلي لجنة فيدرالية متعددة الأطراف للبحث وتقصى الحقائق حول المضاربات في الأسواق السلعية.

وجاء التطور الأخير، الذي يحمل في ثناياه الإقرار بالشك

بل والانتهاك لدور المضاربة في إذكاء نار أسعار السلع الغذائية والطاقة - ممثلا في قرار "لجنة التجارة والعقود السلعية الآجلة" - باتخاذ مجموعة من الخطوات تضمن الحصول على مزيد من المعلومات عن المستثمرين ودورهم في هذه التطورات الأخيرة. يضاف إلى ما سبق دخول اللجنة في محادثات مع مراقبي البنوك والقطاع المصرفي الأمريكي للتعرف على حجم الائتمان المخصص لقطاع الزراعة، وخفض التكلفة التي يتحملها المزارعون في مواجهة التحوط من تقلبات الأسعار الزراعية، حيث ازدادت قيمة هذه التكلفة مع التقلبات في الأسعار.

ولابد أن نشير في هذا الصدد إلى نقطة جديرة بالملاحظة، وتعد ذات صلة بما سبق أن أشرنا إليه في بداية هذا التناول، ألا وهي "الصبغة أو البصمة الأمريكية" في هذه القضية من حيث الأسباب وأساليب المواجهة. فإذا كانت "المشتقات" وصناديق المؤشرات و"المقاصات"، وعجز الدولار، وانخفاض

[illegible][illegible]

المركب الاخير - مثلاً في الكونجرس والبيت الابيض  
المركب الاخير - مثلاً في الكونجرس والبيت الابيض  
المركب الاخير - مثلاً في الكونجرس والبيت الابيض

# الرابحون والخاسرون من ارتفاع الأسعار العالمية

جميل علمي - جليل الراجحي

واجهت ٣٧ دولة في العالم أزمات غذائية طاحنة، في ديسمبر ٢٠٠٧، نتيجة الموجة التضخمية في الأسعار العالمية للعديد من السلع في كافة القطاعات السلعية (قطاع الوقود، قطاع السلع الغذائية والحبوب، قطاع الأسمدة) والتي بدأت منذ أوائل عام ٢٠٠٥ وتصاعدت حدتها حتى وصلت حالياً إلى مستويات غير مسبوقة، وليس من المعلوم لدى أشد المتفائلين موعد انتهائها. ويرجع ذلك لكونها ترجع بالأساس إلى أسباب هيكلية طويلة الأجل، وليس إلى أسباب عرضية قصيرة الأجل يمكن علاجها بمسكنات اقتصادية. وتتمثل تلك الأسباب في عوامل العرض والطلب، فقد تزايد الطلب من قبل الاقتصادات الناشئة، مثل الصين والهند وجنوب إفريقيا ودول الشرق الأوسط، وذلك نتيجة نمو حركة التصنيع، والنمو المتزايد للسكان، وتزايد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في هذه الدول.

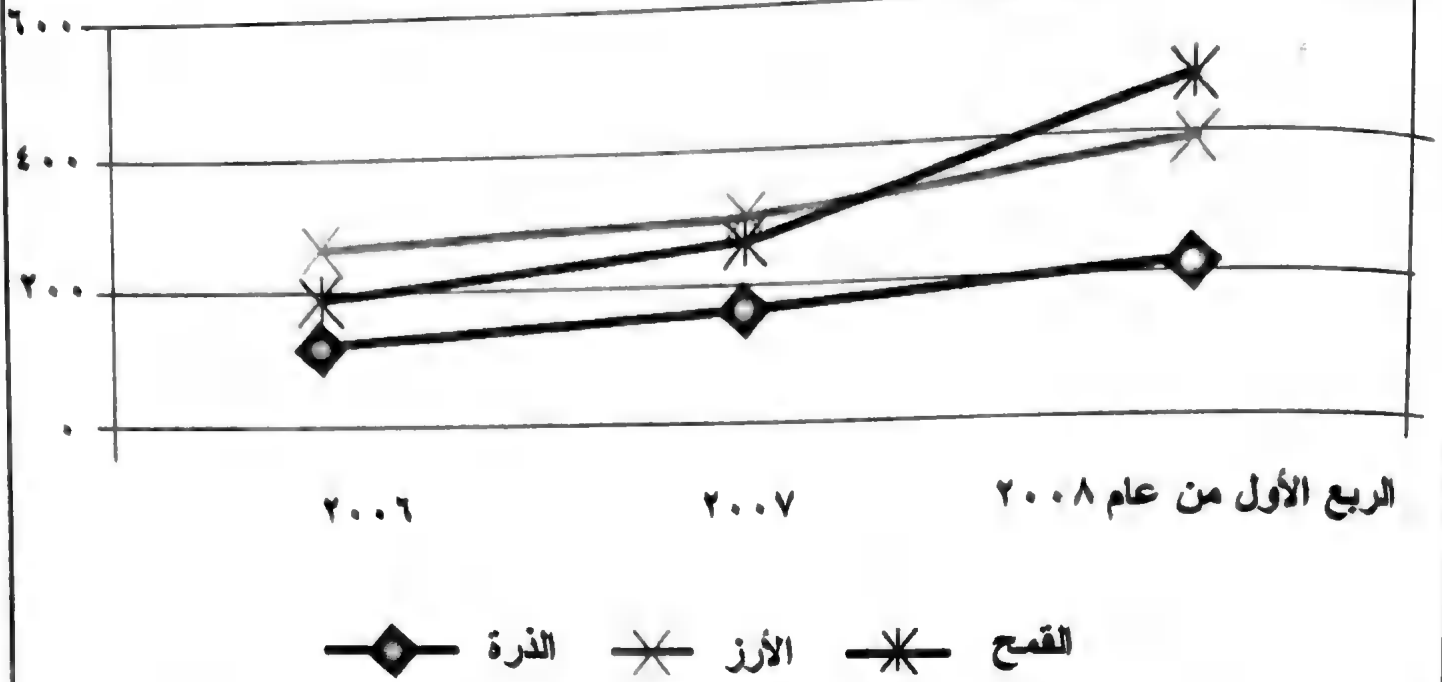
الطلب على المحاصيل الغذائية، حيث أدى كل من ارتفاع أسعار البترول وسياسات الدعم المتزايدة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لصناعة الوقود الحيوي، إلى زيادة استخدام الوقود الحيوي كمكمل للوقود في الدول المتقدمة. وتجدر الإشارة إلى أنه في عام ٢٠٠٥، كانت البرازيل هي أكبر منتج للوقود الحيوي في العالم، حيث كانت تساهم بنحو ٨٠٪ من الاستهلاك العالمي من الوقود الحيوي، وكان الاتحاد الأوروبي أكبر منتج للديزل الحيوي. وفيما يخص الوقود الحيوي، فله أثر كبير على أسواق السلع الغذائية، حيث تم تحويل ما بين ٢٠ و ٥٠٪ من المخزون العالمي للذرة في الدول المنتجة إلى صناعة الوقود الحيوي، وهو ما لم يكن له أثر على أسواق المنتجات البترولية، حيث إن الوقود الحيوي لا يساهم سوى بنسبة ١,٥٪ من المعروض الخاص بوقود النقل. يذكر في هذا الصدد أن الولايات المتحدة أعلنت عام ٢٠٠٧ عن تحديد المستهدف في

وفيما يخص تحسن مستويات الدخل، فقد كان له أثر كبير يمكن تفسيره بتحول أنماط الاستهلاك تجاه السلع الغذائية ذات البروتينات المرتفعة مثل اللحوم والفواكه والمأكولات البحرية. ففي عام ٢٠٠٦، شكل استهلاك الصين نحو ٢٠٪ من الاستهلاك العالمي من القمح، والذرة، والأرز، وفول الصويا. وفي الواقع، فإن الصين حالياً تعد أكبر مستورد لفول الصويا في العالم، حيث تستهلك ٤٠٪ من صادرات العالم من فول الصويا. والجدير بالذكر أن الاستجابة البطيئة من جانب العرض قد ضخمت من حدة المشكلة، حيث تمت الاستجابة لضغوط الطلب بالسحب من المخزون مع استمرار ارتفاع الأسعار، كون العديد من السلع التي ارتفعت أسعارها ذات طلب غير مرّن، بما يعنى أن التغير الكبير في أسعارها قد نتج عنه تغير طفيف في جانب الطلب، خاصة في الأجل القصير.

ولقد أدت زيادة الانتاج العالمي من الوقود الحيوي الى تزايد

(\*) محلل اقتصادي بالمكتب الفني لوزارة التجارة والصناعة .

دولار/طن



### تطور أسعار الحبوب (٢٠٠٦ - الربع الأول ٢٠٠٨)

كثيرة، منها "اللحوم، والدواجن، والالبان". ونتيجة أيضا لزيادة الاستهلاك الأمريكي من وجبة فول الصويا، فقد أدى ذلك أيضا الى ارتفاع أسعار زيوت الطعام وذلك نتيجة لأثر الإحلال، وايضا أدى تزايد انتاج الديزل الحيوى الى تزايد أسعار الزيوت بسبب أن زيوت فول الصويا وزيت النخيل يستخدمان في انتاج الديزل الحيوى. ويذكر أيضا أن اثر الاحلال قد أدى الى ارتفاع أسعار المطاط الطبيعى، كون بديلها، وهو المطاط الصناعى، يعتمد على مشتقات البترول في صناعته والتي ارتفعت نتيجة ارتفاع أسعار البترول. وقد ارتفعت أيضا أسعار الفحم نتيجة التحول من استخدام أنواع الوقود المرتفعة الثمن إلى استخدام الفحم.

وفيما يخص قطاع الوقود، فقد شكل طلب الصين والهند والشرق الاوسط نحو ٥٦٪ من الاستهلاك العالمى (٢٠٠١-٢٠٠٧) وقد قاد هذا النمو فى الاستهلاك جزئيا زيادة تملك السيارات، والذي صاحب تحسن مستويات الدخل. ففي الصين، زادت مبيعات السيارات بمعدل ٥٠٠٪ خلال الفترة نفسها، وفى الوقت نفسه لعبت حركة التصنيع دورا مهما فى زيادة الطلب على الوقود لتوليد الطاقة اللازمة لعملية التصنيع. وكنتيجة لذلك، فقد ارتفعت كافة انواع الوقود، خاصة الفحم الذى يعد من السلع الضرورية لتوليد القوى اللازمة للتصنيع.

إنتاج الوقود الحيوى ليصل عام ٢٠٢٢ لنحو ٢٥ مليار جالون، وهو ما يزيد بخمسة أضعاف عن الإنتاج الحالى. كما أعلن الاتحاد الأوروبى عن ضرورة استخدام الوقود الحيوى بنسبة ١٠٪ كوقود للنقل وذلك بحلول عام ٢٠٢٠، وهو ما يعنى أن هناك ضغوطا متزايدة سوف تلقى على أسواق العديد من السلع الغذائية.

وفقا للبيانات الصادرة عن الأمم المتحدة، فإنه يتم استخدام ٢٣٢ كجم من الذرة لكى يتم ملء تانك سيارة بـ ٥٠ لتر إيثانول، وهو ما يكفى لتغذية طفل لمدة عام كامل. والجدير بالذكر أن البرازيل تنتج الإيثانول من قصب السكر منذ عام ١٩٧٥ لاستخدامه وقودا لسياراتها، بينما تنتج الولايات المتحدة هذا الوقود الكحولى من الذرة، وتستأثر هاتان الدولتان بنحو ٩٠٪ من الانتاج العالمى. والإيثانول الذى يتم انتاجه أساسا من قصب السكر والذرة، يشكل أكثر من ٩٠٪ من مجمل انتاج الوقود الحيوى فى العالم. أما "البويديزل" المستمد من زيوت نباتية، فهو النوع الرئيسى الثانى من الوقود الحيوى، وقد قفز انتاجه عام ٢٠٠٥ بنسبة ٦٠٪.

ونظرا لوجود روابط قوية بين العديد من السلع، فقد أدى ذلك الى نقل عدوى ارتفاع الأسعار. ويذكر أن تزايد انتاج الوقود الحيوى لم يؤثر فقط على الذرة ولكن على منتجات أخرى



يتميز بارتفاع معدل النمو الاقتصادي في مصر، وهو ما يعكس  
تغيرات اقتصادية كبيرة في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع معدل  
النمو الاقتصادي من ٨.٢٪ في عام ١٩٧٩ إلى ١٠.٢٪ في عام ١٩٨٠،  
وكانت نسبة التضخم منخفضة نسبياً، حيث لم يتجاوز ١٠٪ في عام ١٩٨٠.  
كما شهد الاقتصاد المصري تحسناً ملحوظاً في مجال الاستثمار  
والتجارة الخارجية، مما ساهم في تحقيق معدلات نمو عالية.

في ظل هذه الظروف، فإن الاستثمار في مصر أصبح خياراً جذاباً  
للمستثمرين الأجانب، خاصة في مجالات البنية التحتية والصناعة.  
وتتوقع الحكومة المصرية أن تستمر معدلات النمو الاقتصادي في الارتفاع  
في السنوات القادمة، مما سيعزز مكانة مصر كواحدة من الاقتصادات  
النامية في المنطقة.

كما تشير التوقعات الاقتصادية إلى أن مصر ستواصل تحقيق  
معدلات نمو عالية في المستقبل القريب، مما سيعزز مكانة مصر  
كواحدة من الاقتصادات النامية في المنطقة. وتعتبر مصر من  
البلدان التي لديها إمكانات كبيرة للنمو الاقتصادي، خاصة في  
مجال البنية التحتية والصناعة.

في ظل هذه الظروف، فإن الاستثمار في مصر أصبح خياراً جذاباً  
للمستثمرين الأجانب، خاصة في مجالات البنية التحتية والصناعة.  
وتتوقع الحكومة المصرية أن تستمر معدلات النمو الاقتصادي في الارتفاع  
في السنوات القادمة، مما سيعزز مكانة مصر كواحدة من الاقتصادات  
النامية في المنطقة.

كما تشير التوقعات الاقتصادية إلى أن مصر ستواصل تحقيق  
معدلات نمو عالية في المستقبل القريب، مما سيعزز مكانة مصر  
كواحدة من الاقتصادات النامية في المنطقة. وتعتبر مصر من  
البلدان التي لديها إمكانات كبيرة للنمو الاقتصادي، خاصة في  
مجال البنية التحتية والصناعة.

في ظل هذه الظروف، فإن الاستثمار في مصر أصبح خياراً جذاباً  
للمستثمرين الأجانب، خاصة في مجالات البنية التحتية والصناعة.  
وتتوقع الحكومة المصرية أن تستمر معدلات النمو الاقتصادي في الارتفاع  
في السنوات القادمة، مما سيعزز مكانة مصر كواحدة من الاقتصادات  
النامية في المنطقة.

في ظل هذه الظروف، فإن الاستثمار في مصر أصبح خياراً جذاباً  
للمستثمرين الأجانب، خاصة في مجالات البنية التحتية والصناعة.

وتتوقع الحكومة المصرية أن تستمر معدلات النمو الاقتصادي في الارتفاع  
في السنوات القادمة، مما سيعزز مكانة مصر كواحدة من الاقتصادات  
النامية في المنطقة.

كما تشير التوقعات الاقتصادية إلى أن مصر ستواصل تحقيق  
معدلات نمو عالية في المستقبل القريب، مما سيعزز مكانة مصر  
كواحدة من الاقتصادات النامية في المنطقة.

في ظل هذه الظروف، فإن الاستثمار في مصر أصبح خياراً جذاباً  
للمستثمرين الأجانب، خاصة في مجالات البنية التحتية والصناعة.

وتتوقع الحكومة المصرية أن تستمر معدلات النمو الاقتصادي في الارتفاع  
في السنوات القادمة، مما سيعزز مكانة مصر كواحدة من الاقتصادات  
النامية في المنطقة.

كما تشير التوقعات الاقتصادية إلى أن مصر ستواصل تحقيق  
معدلات نمو عالية في المستقبل القريب، مما سيعزز مكانة مصر  
كواحدة من الاقتصادات النامية في المنطقة.

في ظل هذه الظروف، فإن الاستثمار في مصر أصبح خياراً جذاباً  
للمستثمرين الأجانب، خاصة في مجالات البنية التحتية والصناعة.

حتى الدول النامية في إفريقيا، مثل مالاي و زيمبابوي اللتين كانتا من الدول المصدرة للمنتجات الغذائية، لم تعد تستفيد من قطاعها الزراعي بعد تراجع صادراتها الزراعية. بل إن عددا من الدول النامية الفقيرة، مثل بنجلاديش ونيبال في آسيا والنيجر في إفريقيا، تعاني كغيرها من دول نامية أخرى مثل السعودية والمكسيك من ارتفاع أسعار الغذاء، باستثناء أن الأخيرتين تستطيعان تحمل عبء هذا الارتفاع. وسنعرض هنا للخاسرين والرابحين في قطاعات الطاقة والسلع الغذائية والأسمدة.

### أولا - قطاع الطاقة :

وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإنه من بين ٧٥ دولة ذات دخل متوسط ومنخفض ومستوردة لصافي الوقود، توجد ٣٥ دولة تنتمي لمجموعة الدول الأقل دخلا في العالم، بما أدى إلى تأثرها بنسب تتراوح بين ٢ و ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويا. ففي أثناء الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦، تأثرت كل من تنزانيا، وكينيا، ونيكاراجوا بنسب ١، ١٪، ٢، ١٪، ٣، ٣٪ من الناتج المحلي على التوالي، وكانت كينيا ونيكاراجوا الأكثر تأثرا نتيجة ارتفاع وارداتها البترولية كنسبة من جملة الواردات، حيث تبلغ نحو ١٧٪ و ٢٠٪ على التوالي. كما كان لزيادة أسعار الوقود أثر كبير على زيادة تكلفة الإنتاج في قطاعات التصدير، خاصة في نيكاراجوا، حيث إن قطاعات التصدير بها كثيفة استخدام الطاقة. ولكن عند الأخذ في الاعتبار ارتفاع أسعار السلع غير البترولية أيضا، تكون الخسائر عند أقل حد. ففي تنزانيا، أدى ارتفاع الأسعار العالمية للقهوة إلى رفاهية إضافية بنحو ٠،٧٪ من الناتج المحلي.

وقد بلغ متوسط ارتفاع الأسعار العالمية لسلع قطاع الطاقة نحو ٥١٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨، مقارنة بعام ٢٠٠٦. وقد تركزت أهم الارتفاعات في الفحم بمعدل نمو بلغ ١٣٦٪ ليصل إلى ١١٦ دولارا للطن، يليه البترول الخام بمعدل نمو ٥٠٪ ليصل إلى ٩٧ دولارا للبرميل. ويتحليل هيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول النامية المستوردة للبترول الخام في العالم، نجد أن البرازيل من بين هذه الدول (١٪ من واردات العالم) حيث بلغت قيمة ما استوردته عام ٢٠٠٦ من البترول الخام نحو ٩ مليارات دولار، وبكمية استيراد بلغت ١٧ مليون طن، وقدرت تكلفة استيراد الطن آنذاك بنحو ٥٠٧ دولارات. وبالأخذ في الاعتبار معدل نمو الأسعار العالمية للبترول الخام بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، والبالغ نحو ١١٪ وللتبسيط وبفرض ثبات الكمية التي تم استيرادها عام ٢٠٠٧ عند ١٧ مليون طن، فتقدر التكاليف الإضافية التي تحملها الميزان التجاري البرازيلي بنحو ٩٥٢ مليون دولار.

كما أنه بالنظر لهيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول المصدرة للبترول الخام في العالم - والتي تعد مصدرا صافيا للبترول الخام بما يعني أنها من أهم الدول المصدرة في العالم، كما أن صادراتها تفوق وارداتها بدرجة كبيرة، بما تحقق معه

عكاسا لمعدلات التضخم المرتفعة على مستويات دخول الأفراد في دول الخليج، حيث انخفضت القوة الشرائية للعملاء الخليجية والقيمة الحقيقية لمعدلات دخل الأفراد.

٦- تأثير الأزمة على تحقيق أهداف الألفية: حيث أعلن برنامج الغذاء العالمي أن ارتفاع المواد الغذائية سيكون له تأثير على تحقيق كافة الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة، خاصة الهدف الأول المتعلق بتخفيض معدل الفقر المدقع والجوع، والهدف الرابع الخاص بتخفيض معدل وفيات الأطفال، حيث تقول منظمة الصحة العالمية إن الجوع ونقص الغذاء يشكلان الخطر الأول على الصحة العامة، وما زال هناك طفل يموت كل ست ثوان بسبب الجوع، وأن الجوع يؤثر أيضا على فرص الأطفال في الذهاب إلى المدارس، حيث يضطر الكثيرون منهم، ممن لا يحصلون على الغذاء الكافي، إلى البحث عن وسيلة يحصلون بها على احتياجاتهم. كما أنه يؤثر أيضا على تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية، الخاص بصحة الأمومة. فكما يشير البنك الدولي، فإن عشرين في المائة من الوفيات في أثناء الولادة يعود إلى أزمة سوء تغذية.

٧ - وقف التصدير: حيث قامت بعض الدول بوقف تصدير السلع التي ارتفعت أسعارها في السوق المحلية مثل الأرز، حيث قامت كل من "ماليزيا، والفلبين، والهند، وفيتنام" بوقف تصدير الأرز، الأمر الذي وصفه البعض بأنه ردة للخلف أدت إلى فقدان المصدرين لعقود تصدير عديدة قد أبرموها.

كما أن هناك تداعيات سياسية واجتماعية نتجت بالفعل عن هذه الأزمة، ومنها حالات الشغب والإضراب والمظاهرات بما أثر على الاستقرار السياسي في العديد من دول العالم، مثل: هايتي، الكاميرون، مصر، إندونيسيا. والأمر هنا يمكن تشبيهه بتوالي من الأضرار بتبدئ بضغط حجم الإنفاق على الغذاء من الدخل الشهري لطبقة محدودي الدخل والطبقة المتوسطة في تلك الدول، فيدفعها هذا من جهة للسخط العام أو للخروج إلى الشوارع، معبرة عن مطالبها للحكومات القائمة.

### الخاسرون والرابحون :

على الرغم من أن نحو نصف سكان العالم، أي ثلاثة مليارات نسمة يعيشون في المناطق الريفية، بحسب تقديرات البنك الدولي، منهم ٢،٥ مليار نسمة يشتغلون في الزراعة، فإن المستفيد من موجة ارتفاع أسعار الغذاء ليست شريحة المزارعين الفقراء، التي تجنى من وراء ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، لكن المستفيد الأبرز من هذا الارتفاع هي الولايات المتحدة التي تعتبر أكبر مصدر للغذاء في العالم، إذ جنت عام ٢٠٠٧ نحو ٨٧ مليار دولار من صادراتها الزراعية، وهو ما يزيد ٥٠٪ على متوسط إيراداتها في السنوات العشر الأخيرة، كما استفادت أيضا سويسرا والدول الغربية الرئيسية المصدرة للمنتجات الغذائية.

استيراداً لزيت النخيل (٢٠٠٢/٢٠٠٣) من واردات العالم، وبقيمة بلغت ٢٧٨ مليون دولار عام ٢٠٠٦ بكمية بلغت ٦٤٠ ألف طن، وبمتوسط تكلفة للطن بلغت آنذاك وفقاً للأسعار العالمية ٤٧٨ دولاراً. وبالنظر لمعدل ارتفاع الأسعار خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ والبالغ ٦٣٪ - ويفرض أن مصر قامت باستيراد الكمية نفسها خلال عام ٢٠٠٧، مع العلم بأن معدل نمو الواردات بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بلغ ١٢٪ - فإن التكلفة الإضافية التي تحملها الميزان التجاري المصري تقدر بما يزيد على ٢٤٠ مليون دولار.

كما أنه بالنظر لهيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول المصدرة لزيت النخيل في العالم، والتي تعد مصدراً صافياً لزيت النخيل، وبالتالي تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية، نجد أنها تتركز بنسبة ٨٤٪ في "ماليزيا، إندونيسيا" والتي تشهد صادراتهما من الزيوت ارتفاعات مستمرة. فبين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، نمت صادرات هاتين الدولتين بمعدلات بلغت على التوالي "٢١٪، ٨٪".

### ٣- الحبوب :

شهدت أسعار كافة أنواع الحبوب "الشعير، الذرة، الأرز بأنواعه، القمح بأنواعه" ارتفاعاً غير مسبوق وبمعدلات نمو بلغت على التوالي "٨٧٪، ٨١٪، ٤٠٪، ١٣٠٪" وذلك خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٦. وكما هو واضح، فقد تركزت أهم الارتفاعات في القمح خاصة التايلاندي الذي ارتفع بمعدل ١٨٧٪ ليصل سعر الطن إلى ٦٢٢ دولاراً مقارنة بـ ٢١٧ دولاراً عام ٢٠٠٦. ويتحليل هيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول النامية المستوردة للقمح (H.S CODE ١٠٠١)، نجد أن مصر تحتل المركز الرابع عالمياً ضمن أهم الدول المستوردة للقمح في العالم، حيث قامت مصر باستيراد قمح عام ٢٠٠٦ بنحو ١٠.٢٧ مليون دولار، وبكمية بلغت نحو ٦.٨ مليون طن وبمتوسط تكلفة بالسعر العالمي والبالغ ١٨٩ دولاراً كمتوسط لكل الأنواع "الكندي، الأمريكي الصلب، الأمريكي الناعم". ويفرض ثبات الكمية التي قامت مصر باستيرادها من القمح خلال عام ٢٠٠٧ عند ٦.٨ مليون طن، نجد أن التكلفة التي أضيفت إلى الميزان التجاري المصري تقدر بنحو ٥١٦ مليون دولار، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن معدل نمو واردات مصر من القمح بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بلغ ٣٢٪، بما يعني أن هذه التكلفة المقدرة أقل من التي تحملتها مصر بالفعل.

كما أنه بالنظر لهيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول المصدرة للقمح في العالم، والتي تعد مصدراً صافياً للقمح، وبالتالي تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية، نجد أنها تتركز بنسبة ٩٢٪ في "الولايات المتحدة، كندا، فرنسا، استراليا، الأرجنتين، روسيا، ألمانيا، أوكرانيا، كازاخستان، المملكة المتحدة، المجر، سوريا، بلغاريا، الصين، بلجيكا"، والتي تشهد صادرات العديد منها من القمح ارتفاعات مستمرة. فبين عامي ٢٠٠٥

فانضاً تجارياً ضخماً يفيد ميزانها التجاري، وبالتالي تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية - نجد أنها تتركز بنسبة ٨٢٪ في "السعودية، روسيا، الإمارات، فنزويلا، نيجيريا، النرويج، إيران، المكسيك، الكويت، كندا، ليبيا، أنجولا، الجزائر، العراق، كازاخستان"، وهذه الدول تشهد صادراتها من البترول الخام ارتفاعات مستمرة. فبين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، نمت صادرات هذه الدول بمعدلات بلغت على التوالي "١٨٪، ٢١٪، ٤٢٪، ١٦٪، ٣٦٪، ١٠٪، ٤٪، ٢٣٪، ٤٤٪، ٣٥٪، ٢٩٪، ٤٧٪، ٢٤٪، ٦١٪".

### ثانياً - قطاع السلع الغذائية :

#### ١- المشروبات:

بلغ متوسط ارتفاع الأسعار العالمية في قطاع المشروبات (الكاكاو، القهوة، الشاي) معدل ٣٦٪ خلال الربع الأول ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٦، وكانت أكبر الارتفاعات قد تركزت في القهوة بمعدل نمو ٦٦٪، وليصل سعر الكيلو جرام إلى ٢٤٧ سنتاً. ويتحليل هيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول النامية المستوردة للقهوة، سواء لأغراض الاستهلاك أو التصنيع الغذائي في العالم، يلاحظ أن المكسيك تحتل المركز رقم ١٦ على مستوى العالم (١، ٣٪) من واردات العالم من الكاكاو، وقد بلغت قيمة واردات المكسيك عام ٢٠٠٦ من الكاكاو نحو ٢٨٥ مليون دولار، بما حقق عجزاً في الميزان التجاري المكسيكي من الكاكاو بلغ ١٢٨ مليون دولار، مع الأخذ في الاعتبار أن معدل نمو واردات المكسيك من الكاكاو بلغ بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ نحو ١٢٪.

كما أنه بالنظر لهيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول المصدرة للكاكاو في العالم، والتي تعد مصدراً صافياً للكاكاو، وبالتالي تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية، نجد أنها تتركز بنسبة ٥١٪ في "هولندا، ألمانيا، بلجيكا، كوت ديفوار، غانا، إندونيسيا، إيطاليا، سويسرا، بولندا، البرازيل، نيجيريا، سنغافورة، أيرلندا، الكامبيرون، أوكرانيا"، التي تشهد صادراتها من الكاكاو ارتفاعات مستمرة. فبين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، نمت صادرات هذه الدول بمعدلات بلغت على التوالي "٢٪، ١٩٪، ١١٪، ١٪، ٣٪، ٢٨٪، ٢٤٪، ١٠٪، ٢٥٪، ٦٪، ٢٢٪، ١٩٪، ٦٪، ٩٪".

#### ٢- الزيوت :

شهدت أسعار كافة أنواع الزيوت ارتفاعاً شديداً خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٦ وبمتوسط بلغ لجميع الأنواع نحو ١٢٥٪. وقد تركزت أهم الارتفاعات في زيت النخيل، حيث بلغ سعر طن زيت النخيل نحو ١٤٢ دولاراً. ويتحليل هيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول النامية المستوردة لزيت النخيل (H.S CODE ١٥١١)، نجد أن مصر تحتل المركز الحادي عشر ضمن أهم دول العالم

(५५)

האם יש להוסיף?

**Source: FAO, Food out look, June2007.**

האם תוכלו לראות את המסמך?

Source: FAO, Food out look, June2007.

॥३॥ ॥३॥ ॥३॥

Source: FAO, Food out look, June 2007.

1954

לחיינו וכל צרכינו וכל חילוקינו

وبالتالى تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية، نجدها تتركز بنسبة ٨٥٪ فى تايلاند، الهند، الولايات المتحدة، باكستان، فيتنام، إيطاليا، الصين، مصر، والتي تشهد صادرات العديد منها من الارز ارتفاعات مستمرة. فبين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، تغيرت قيم صادرات هذه الدول بمعدلات بلغت على التوالى: ١١٪، ١٠٪، ١٪، ٥٪ - ٧٪ - ٤٪، ٨٢٪، ١٣٪.

#### ٤- اللحم البقرى :

ارتفعت الاسعار العالمية للحم البقرى خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٦، وذلك بنحو ١١٪ ليصل ثمن الطن إلى ٢٨٢٠ دولارا. وتحليل هيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول النامية المستوردة للحم البقرى (٢٠١ H.S CODE)، نجد أن المكسيك تعد سادس أكبر مستورد فى العالم (بعد إيطاليا، وفرنسا، واليابان، والولايات المتحدة، وألمانيا)، حيث بلغت قيمة وارداتها نحو ٩٣١ مليون دولار عام ٢٠٠٦، الأمر الذى جعل عجز الميزان التجارى المكسيكى فى اللحم البقرى يقدر بنحو ٨٤٣ مليون دولار، وتقدر الكمية التى تم استيرادها بنحو ٢٥٤ ألف طن وبمتوسط تكلفة للطن بلغ ٢٥٤٧ دولارا. وبالنظر لمعدل نمو الأسعار العالمية البالغة ٢٪ خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ - وبفرض ثبات الكمية المستوردة، مع العلم بأن معدل نمو واردات المكسيك من اللحم البقرى بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بلغ ١٤٪- فإن التكاليف المقدرة أن تكون قد تكبدتها المكسيك على الأقل تبلغ ١٣ مليون دولار عام ٢٠٠٧، نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية.

و بتحليل هيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول المصدرة للحم البقرى فى العالم، والتي تعد مصدرا صافيا له، وبالتالى تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية، نجدها تتركز بنسبة ٥٢٪ فى "هولندا، استراليا، ألمانيا، أيرلندا، كندا، البرازيل، الأرجنتين، بلجيكا، بولندا، النمسا"، والتي تشهد صادرات العديد منها من القمح ارتفاعات مستمرة. فبين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، تغيرت قيم صادرات هذه الدول بمعدلات بلغت على التوالى: ١٠٪، ٢٪، ٢٤٪، ١٤٪، ٢٦٪، ٦٪، ٣٪ - ٤٨٪.

#### ثالثا- قطاع الأسمدة :

شهدت أسعار الأسمدة بكافة أنواعها ارتفاعا هائلا خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٦، وبمتوسط ارتفاع عام لجميع الأنواع بلغ ٢١٧٪. وقد تركزت أهم الارتفاعات فى الأسمدة الفوسفاتية الصلبة، حيث ارتفعت خلال الفترة المذكورة بنحو ٤٣٠٪ ليصل سعر الطن منها إلى نحو ٢٣٤ دولارا. وبالنظر لأهم الدول النامية المستوردة للأسمدة، نجد أن البرازيل والمكسيك تعدان من أهم الدول النامية المستوردة للأسمدة (٣١ H.S CODE) فى العالم. وفيما يخص البرازيل، فتحتل المركز الرابع عالميا ضمن أهم الدول المستوردة

و ٢٠٠٦، تغيرت قيم صادرات هذه الدول بمعدلات بلغت على التوالى: ٣٪ - ٤٤٪، ١٢٪، ١٢٪، ١٥٪، ٢١٪، ٣٦٪ - ٩٪، ١٣٨٪، ٢٪ - ٤٢٪، ١١٢٪، ٢٩٪، ٣٣٩٪، ٢٣٪.

وفيما يخص أهم الاتجاهات العالمية المتوقعة للقمح خلال الفترة القادمة، يمكن الإشارة الى ما يلى:

من المتوقع انخفاض الأسعار العالمية للقمح عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ لتصل إلى ٢٠٠٨ دولار/طن وذلك نتيجة زيادة انتاج وانتاجية كبار الدول المصدرة، وذلك بزيادة المساحة المنزوعة بنحو ٨ ملايين هكتار. يذكر أن انخفاض المساحة المنزوعة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ نتيجة انخفاض المساحة المنزوعة خاصة فى استراليا، وروسيا، وأوكرانيا، والولايات المتحدة، وكذلك نتيجة سوء الأحوال الجوية.

ومن المتوقع ارتفاع الاستهلاك العالمى الغذائى والصناعى من القمح ليصل إلى ٦٤٠ مليون طن بحلول عام ٢٠١٦/٢٠١٧، وذلك نتيجة زيادة الطلب لصناعة الإيثانول، وزيادة استهلاك الدول الآسيوية نتيجة زيادة السكان وزيادة مستوى الدخل بما سينتج عنه نمو الواردات بنحو ٥٪ سنويا.

كما أنه من المتوقع زيادة الاستهلاك فى الدول الإفريقية ودول الشرق الاوسط بما سيؤدى الى زيادة واردات هذه الدول ليصل صافى الفجوة المستوردة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ فى مصر إلى ٨.٩ مليون طن، وفى الجزائر إلى ٦.٣ مليون طن.

وفيما يخص تحليل هيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول النامية المستوردة للارز (١٠٦ H.S CODE)، نجد أن كوت ديفوار تحتل المركز الثامن عالميا ضمن أهم الدول المستوردة للارز، حيث قامت باستيراد أرز عام ٢٠٠٦ بنحو ٢٩٢ مليون دولار، وبكمية بلغت نحو ٩٠٣ آلاف طن، وبمتوسط تكلفة بالسعر العالمى والبالغ ٣٢٣ دولارا كمتوسط لكل الأنواع. وبفرض ثبات الكمية التى قامت كوت ديفوار باستيرادها من الارز خلال عام ٢٠٠٧ عند ٩٠٣ آلاف طن، نجد أن التكلفة التى أضيفت الى الميزان التجارى فى كوت ديفوار، نتيجة ارتفاع الاسعار العالمية، تقدر بنحو ١١٧ مليون دولار، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار أن معدل نمو واردات كوت ديفوار من الارز بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بلغ ١٥٪، بما يعنى أن هذه التكلفة المقدرة اقل من التى تحملتها كوت ديفوار بالفعل.

والجدير بالذكر فى هذا الصدد أن من أهم الدول النامية المستوردة للارز فى العالم، والتي من المؤكد انها تأثرت نتيجة ارتفاع الاسعار العالمية للارز، هى "نيجيريا، بنين، السنغال، المكسيك، البرازيل، حيث تحتل مراكز متقدمة ضمن أهم الدول المستوردة للارز فى العالم.

كما أنه بالنظر لهيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول المصدرة للارز فى العالم، والتي تعد مصدرا صافيا للارز،

بيلاروسيا، أوكرانيا، إسرائيل، قطر، السعودية، ليتوانيا، المغرب، الأردن، مصر، والتي تشهد صادراتها من خام الحديد ارتفاعات مستمرة. فبين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، نمت صادرات هذه الدول بمعدلات بلغت على التوالي ٥٠٪، ٣٠٪، ٤٠٪، ١٦٪، ٥٪، ١٠٪، ٢٠٪، ١٠٪، ١٦٪، ٢٠٪، ٩٥٪.

### الجميع خاسرون ولكن مع الفارق :

المشكلة في الأزمة الحالية أن آثار ارتفاع أسعار الغذاء وشحها لم تعد مقتصورة على الشعوب الفقيرة، والتي يمكن أن نسميها شعوبا أجبرت على التخلف، بل باتت تهدد أيضا الأفراد والمجتمعات في الدول المتقدمة، وإن تباين بالطبع الوضع ودرجة التأثير في كلتا الحالتين، وفقا للقدرة على التحمل والتعاطي مع الأزمة من قبل الحكومة والشعوب. حتى إن كانت هناك دول متقدمة تعتبر مستوردا صافيا للغذاء، فإن الوضع يختلف. وكما يقول جاري بيكر، من جامعة شيكاغو والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، إذا ارتفعت أسعار الغذاء بمقدار الثلث، فإن من شأن ذلك أن يخفض مستوى المعيشة في الدول الغنية بنسبة ٣٪، في حين يصل تدهورها في الدول الفقيرة إلى نسبة ٢٠٪.

للأسمدة (٧٪ من واردات العالم)، وقد بلغت قيمة وارداتها عام ٢٠٠٦ نحو ٢.٤ مليار دولار، مما جعل الميزان التجاري البرازيلي للأسمدة في حالة عجز بقيمة ٢.٢ مليار دولار يتحملها الميزان التجاري الكلي للبرازيل. ومما يؤكد تنامي الطلب البرازيلي على واردات الأسمدة هو معدل نمو الواردات الذي بلغ ١٧٪ بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦. وفيما يخص المكسيك، فتحتل المركز الثامن عالميا ضمن أهم الدول المستوردة للأسمدة (٢.٦٪ من واردات العالم)، وقد بلغت قيمة وارداتها عام ٢٠٠٦ نحو ٨٤١ دولارا، مما جعل الميزان التجاري المكسيكي للأسمدة في حالة عجز بقيمة ٧٧٠ مليون دولار يتحملها الميزان التجاري الكلي للمكسيك. ومما يؤكد تنامي الطلب المكسيكي على واردات الأسمدة هو معدل نمو الواردات الذي بلغ ٢٠٪ بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦.

كما أنه بالنظر لهيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول المصدرة للأسمدة في العالم، والتي تعد مصدرا صافيا للأسمدة، وبالتالي تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية، نجدها تتركز بنسبة ٤٥٪ في روسيا، كندا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا،



# العرب ومخاطر أزمة الغذاء العالمية

د. حنان رجائي عبد اللطيف

أصبحت قضية تأمين الغذاء من أهم القضايا المثارة في عالم اليوم، في ظل الأزمة الغذائية التي تمر بها معظم دول العالم، والتي تمثلت في تناقص إنتاج أهم السلع الغذائية، وتزايد الطلب عليها والارتفاعات القياسية في الأسعار، بشكل يفوق القدرة الشرائية لدى الأفراد، الأمر الذي أدى إلى حدوث العديد من الاضطرابات السياسية في بعض دول العالم. يأتي ذلك في ظل التوقعات والتحذيرات المستمرة من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية من استمرار ارتفاع أسعار الغذاء لعدة سنوات قادمة قد تصل إلى عام ٢٠١٥، ودخول العالم في نفق مظلم من المجاعات والصراع على الغذاء، الأمر الذي يؤدي إلى إفشال جميع المساعي والجهود الرامية للتخفيف من حدة الفقر في العالم.

للأمن الغذائي يهدف إلى زيادة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، والعمل على استقراره، خاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب والبذور الزيتية، التي تمثل واردات الدول العربية منها ثلث الواردات العربية من السلع الغذائية، بالإضافة لتبنيه برنامج غذاء عربيا لدعم الدول الأكثر تضررا من نقص الغذاء وارتفاع أسعاره. ورغم خلو هذا الإعلان من الآليات والخطط الكفيلة بتحقيق هذه البرامج (١)، إلا أنه يعتبربادرة لتحرك عربي نحو تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية، بعد موجة الاضطرابات والمظاهرات التي شهدتها بعض الدول العربية في بداية هذا العام.

والجدير بالذكر أنه رغم التحذيرات والدعوات الكثيرة المستمرة منذ عشرات السنين خطورة الوضع الغذائي العربي، وضرورة تحقيق التكامل الزراعي كآلية لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أن هذه الدعوات لم تجد لها صدى، بدليل استمرار معاناة الدول العربية من مشكلة انعدام الأمن الغذائي. وتأتي أهمية طرح هذا الموضوع في ضوء تفاوت توجهات الدول العربية في التعامل مع مشكلة الغذاء العالمية الراهنة، حيث يعتبر بعضها

وما يزيد من تفاقم المشكلة ارتباطها وتزامنها مع ظهور أزمات أخرى، منها ارتفاع أسعار النفط، والأزمة المالية العالمية، إلى جانب تدهور قيمة الدولار الأمريكي، وما نتج عنه من ارتفاع معدلات التضخم في العالم، الأمر الذي يعني استمرارية معاناة العالم لسنوات طويلة من ارتفاع أسعار الغذاء، حتى مع إمكانية توافره.

وتواجه الدول العربية وضعا حرجا بالنسبة للأمن الغذائي في ظل هذه الأزمة، نتيجة اعتمادها على استيراد الغذاء من الخارج، وعدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي منه، ويزداد هذا الوضع تأزما في ظل تناقص المعروض العالمي من الغذاء، ومن ثم صعوبة الحصول عليه حتى في ظل توافر الأموال في بعض هذه الدول، خاصة النفطية منها. ويأتي الإعلان العربي، الصادر بالرياض في ٣٠ أبريل ٢٠٠٨ عن اجتماع وزراء الزراعة العرب والخبراء الزراعيين بالجمعية العمومية الثلاثين للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، تجسيدا لأهمية المشكلة الغذائية العربية والمخاطر التي تتعرض لها هذه الدول في ظل أزمة الغذاء العالمية، حيث تم طرح مبادرة لبرنامج عربي طارئ

(\*) خبير بمعهد التخطيط القومي .

تختلف عن الأزمات السابقة من حيث إجراءات المواجهة وسرعتها، فقد دفع ارتفاع أسعار الغذاء حكومات الدول المختلفة لاتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير المختلفة للتخفيف من حدة الأزمة، وتقليل أعبائها على مواطنيها، حيث اتخذت هذه الإجراءات عدة أشكال، منها:

١- فرض المزيد من الرسوم على صادرات الأغذية لضمان الاكتفاء من الإمدادات المحلية، كما في حالة الصين التي فرضت ضرائب على صادرات الأرز بنسبة ٥٪، وصادرات القمح بنسبة ٢٠٪، وزيادة الضرائب المفروضة على شحنات الأسمدة.

٢- وقف تصدير السلعة خارج البلاد لفترة زمنية معينة، كما في حالة الهند وباكستان ومصر بالنسبة لمحصول الأرز.

٣- اتخذت بعض الدول إجراءات أخرى، منها (٦):

\* تنويع الواردات من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية مع حكومات الدول المصدرة للسلع الغذائية، كالاتفاق بين ليبيا وأوكرانيا.

\* فرض قيود (حد أقصى) على أسعار السلع الزراعية كما في حالة الإمارات والكويت وبعض الدول العربية.

\* زيادة الإنتاج الزراعي المحلي، كما في حالة إيران وسوريا.

\* الاتجاه للاستثمار الزراعي والاستزراع في مناطق أخرى من العالم بهدف توفير موارد زراعية أرخص تكلفة وطويلة الأمد من السلع الرئيسية، كما في حالة الإمارات التي اشترت ٨٠٠ ألف فدان من الأراضي الزراعية في باكستان (٧)، وكما في حالة توجه مصر والسعودية نحو الزراعة في السودان.

### حالة الأمن الغذائي العربي :

ينطوي مفهوم الأمن الغذائي بشكل عام على ثلاثة أبعاد رئيسية ومهمة هي (٨):

\* البعد الاقتصادي: الذي يعنى ارتباط الأمن الغذائي بالفجوة الغذائية، وعدم كفاية الغذاء لحاجات السكان.

\* البعد السياسي: الخاص بما يؤدي إليه انعدام الأمن الغذائي من احتمالات التبعية السياسية والاقتصادية للدول.

\* البعد الاجتماعي: الذي ينظر للغذاء على أنه حق أساسي للفرد لا بد أن يكفله له المجتمع.

وقد أظهرت أزمة ارتفاع أسعار الغذاء الحالية أن قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي تنبع من قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي لمواطنيها. ومن هنا، يظهر بوضوح البعد الاستراتيجي في أزمة الغذاء، فمن لا يملك غذاءه لا يملك حريته. وينطبق هذا القول على الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على استيراد الغذاء، الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بالتغيرات السلبية التي تطرأ على الأسواق العالمية. ويمكن استعراض الوضع الغذائي العربي من خلال المؤشرات التالية:

في الاتجاه غير الصحيح. ومن ثم، فإن هذا الملف يستعرض بالتحليل الأبعاد الحقيقية للأزمة من حيث أسبابها وتداعياتها، مع التركيز على المستوى العربي والتوقعات المستقبلية لوضع الأمن الغذائي العربي في ظل هذه الأزمة. يتناول هذا التقرير الأبعاد العالمية لأزمة الغذاء وسبل مواجهتها، وحالة الأمن الغذائي العربي واليات تحقيقه.

### الأبعاد العالمية لأزمة الغذاء :

رغم الأزمات الغذائية المتعددة التي مر بها العالم في سنوات سابقة، إلا أن الأزمة الراهنة تتميز بتضرر جميع دول العالم، سواء الفقيرة أو الغنية منها على السواء، واتصاف الأزمة بالاستمرار، حيث كثرت التحذيرات من المؤسسات والمنظمات الدولية من أضرار تفاقم هذه الأزمة وتهديدها للاستقرار العالمي، وأن السنوات القادمة ستشهد اتساعاً في هذه الأزمة في ظل تزايد الطلب العالمي على الغذاء ونقص كل من الإمدادات الغذائية والمخزون الغذائي العالمي بما ينذر بانتهاء عصر الغذاء الرخيص. من ناحية أخرى، أكدت معظم المنظمات الدولية أن هذه الأزمة هيكلية وليست عابرة، وأنها تتطلب التحرك السريع من جانب دول وحكومات العالم للسيطرة عليها. فقد طالب برنامج الغذاء العالمي الدول المانحة بضرورة تقديم مليار ونصف مليار دولار لسد العجز لدى البرنامج، وحذر من عواقب تأمين هذا المبلغ في أسرع وقت، والتي تتمثل في نقص توزيع المساعدات بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وما يترتب عليه من زيادة الاضطرابات التي ستشمل معظم دول العالم (٢).

الجديد في هذه الأزمة هو توجيه الاتهامات للمنظمات الدولية، خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بتسبب سياساتهما في هذه الأزمة وفشل هذه المنظمات في مواجهتها (٣)، هذا إلى جانب فشل برامج الإصلاح والعولة وغيرها من الشعارات التي نادى بها هذه المنظمات لوقت طويل.

وتشير توقعات المنظمات الدولية باستمرار الارتفاعات في الأسعار حتى عام ٢٠١٥، موضحة أن الأسوأ في الأزمة لم يأت بعد (٤). ويعزز هذه التوقعات ارتفاع الطلب العالمي على الغذاء خلال الفترة القادمة نتيجة تزايد السكان، حيث يتوقع المعهد الدولي لبحوث الأرز ارتفاع عدد السكان الذين يعتمدون على الأرز كمصدر رئيسي للغذاء من ٢,٧ مليار إلى ٣,٩ مليار شخص بحلول عام ٢٠٢٥ وبنسبة ٤٠٪ (٥).

من ناحية أخرى، تزداد المخاوف بشأن هذه التوقعات من أن تؤدي الارتفاعات المستمرة في أسعار الغذاء إلى إعادة الملايين إلى دائرة الفقر، ومحو ضياع مكاسب النمو والتنمية لعقود طويلة في العديد من دول العالم. كما قد يفاقم الأزمة الهلع لدى بعض الدول والاتجاه نحو تكوين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية، خاصة الحبوب، مما سيساهم في مزيد من ارتفاع الأسعار.

### - أساليب مواجهة الأزمة عالمياً:

كما سبق القول، فإن أزمة ارتفاع أسعار الغذاء الحالية

## الوقود الحيوى وأزمة الغذاء

- \* إن إنتاج لتر واحد من الإيثانول يحتاج إلى ٢.٥ كيلو من القمح أو الذرة
- \* إن إنتاج ١٠٠ لتر من هذا الوقود يستهلك نصيب فرد واحد من القمح في العام
- \* تشير إحصاءات تقرير التنمية في العالم، الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠٠٧، إلى أن حجم الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي قد بلغ في عام ٢٠٠٦ نحو ٤٠ مليار لتر مكعب من الإيثانول المستخرج من حبوب الذرة وقصب السكر والقمح، و٦.٥ مليار متر مكعب من زيت الديزل الحيوي المستخرج من المحاصيل المنتجة للزيوت
- \* تعتبر البرازيل من أكثر دول العالم إنتاجا للإيثانول، حيث تنتج نحو ٩٠٪ من الإنتاج العالمي من الإيثانول المستخرج من قصب السكر، ويطلق عليها البعض "سعودية الوقود الحيوي"
- \* يبلغ إنتاج الاتحاد الأوروبي من زيت الديزل الحيوي المستخرج من المحاصيل الزيتية نحو ٧٥٪ من الإنتاج العالمي لهذا النوع من الوقود
- \* تنتج الولايات المتحدة الإيثانول من نبات الذرة الذي توجه له ربع إنتاجها من الذرة
- \* تستخدم فرنسا نحو ٢٠٪ من إنتاجها من القمح لإنتاج ٢٠٠ مليون جالون من الوقود الحيوي سنويا
- \* ارتفاع أسعار المواد الخام المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي بأكثر من ٨٠٪، الأمر الذي اعتبره البنك الدولي والكثير من المؤسسات الدولية جريمة في حق الإنسانية
- \* تتمثل أهم الدول المنتجة للحبوب في العالم في الصين (١٨,٢٪)، الولايات المتحدة الأمريكية (١٧,٥٪)، الهند (١٠,٢٣٪)، الاتحاد الأوروبي (٥,٣٪)، روسيا (٣,٣٦٪) من الإنتاج العالمي للحبوب في ٢٠٠٤، والبالغ ٢,٢٧ مليار طن

جراما من الحبوب سنويا، بينما يبلغ معدل استهلاكه من القمح فقط ١٥٨ كيلو جراما سنويا، وهو من أعلى المعدلات العالمية، حيث يبلغ المعدل العالمي لاستهلاك الفرد من القمح نحو ١٤٢ كيلو جراما.

ونستنتج من المؤشرات السابقة أن الوضع الغذائي العربي يعتبر في مرحلة خطيرة جداً، في ظل تواضع معدلات الإنتاج الزراعي وعدم كفايته للحاجات الاستهلاكية المتزايدة السكان، واعتماد البلدان العربية بشكل أساسي على استيراد الغذاء من الخارج، أي أن هذه البلدان منكشفة بشكل كبير على أزمة الغذاء العالمية الراهنة، وهو ما يعني أن البلدان العربية ستكون في عین عاصفة أزمة الغذاء العالمية، وإن كان تأثرها بنسب متفاوتة من دولة إلى أخرى.

## معوقات تحقيق الأمن الغذائي العربي :

يواجه القطاع الزراعي بالدول العربية العديد من المعوقات التي تحد من إمكانيات تحقيقها للاكتفاء الذاتي للغذاء، وتدفعها للاستيراد من الخارج، الأمر الذي ينعكس على مستقبل التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بهذه الدول. ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

١- عدم وجود مناخ جاذب للاستثمار الزراعي : فالملاحظ أن الدول العربية ركزت في جهودها على تشجيع الاستثمار في المجالات الصناعية والتجارية والمالية وتهينة المناخ الجاذب للاستثمار في هذه القطاعات، والواضح أن ذلك كان على حساب إهمال تهينة المناخ للاستثمار في المجال الزراعي. وعلى

١- اتسم الناتج الزراعي العربي لفترة طويلة بالضآلة وعدم كفايته لحاجة السكان، حيث لم تتعد نسبة النمو فيه ٤,٧ ٪ على مدى الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥، كما لا تتعدى نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٦,٧ ٪ خلال الفترة نفسها (٩).

٢- فيما يعتبر أقوى دليل على ضعف الأمن الغذائي وتأثير الدول العربية بالأزمة العالمية للغذاء، تزايدت قيمة الواردات الغذائية العربية لتبلغ نحو ٢٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م، وينسبة زيادة تبلغ ٤٠٪ عن عام ٢٠٠٧، و(١٧٠٪) عن عام ٢٠٠٠(١٠). وتشكل قيمة الواردات العربية من الحبوب نحو (٤٠٪) من إجمالي الواردات الغذائية، تليها واردات الألبان ومنتجاتها بنسبة (١٤٪)، ثم الزيوت النباتية بنسبة (١٣٪)، فاللحوم بنسبة (١٠٪)، فالسكر بنسبة (٧٪) (١١).

٣- بلغت قيمة الفجوة في السلع الغذائية الرئيسية بالدول العربية نحو ١٨,٤٪ عام ٢٠٠٦، تساهم مجموعة الحبوب وحدها بالجزء الأكبر فيها بنسبة ٤٨,٩٪ (١٢). ومن المتوقع أن تزداد هذه الفجوة في المرحلة القادمة في ظل زيادة الطلب على الغذاء بسبب المخاوف من نقص الإمدادات نتيجة أزمة الغذاء العالمية.

٤- ما زالت معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية بالدول العربية دون المستوى المأمول، حيث بلغت (٥٦٪) في الحبوب، و(٣١٪) في الزيوت النباتية، و(٣٥٪) في السكر (١٣).

٥- يبلغ استهلاك الفرد في الدول العربية نحو ٣٢٥ كيلو

موجة الجفاف وشح الأمطار في معظم البلدان العربية.

### البيات تحقيق الأمن الغذائي العربي :

إن أزمة الغذاء العالمي هي بمثابة جرس إنذار للدول العربية لتحريك الجدي نحو العمل على كل ما من شأنه تأمين الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي للشعوب العربية، وتقليص الفجوة الغذائية بقدر المستطاع، حيث يتطلب هذا الأمر في البداية إزالة ومعالجة المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي والعمل على سرعة علاجها بأقصى ما يمكن، وذلك لضمان حد أدنى من الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية. ومن ثم، فإن الأمر يتطلب وضع تصور للأمن الغذائي العربي يأخذ في اعتباره الاستفادة من الموارد الزراعية غير المستغلة كالتالي:

١- التوسع الزراعي الأفقي والرأسي والعمل على استغلال المساحات الصالحة للزراعة وغير المستزرعة، والتي تقدر بنحو ١٢٩ مليون هكتار، ولن يتم ذلك إلا من خلال التكامل الزراعي العربي الفعلي. ولاشك في أن الخطوة التي اتخذتها بعض الدول العربية، والمتمثلة في التوجه نحو الاستثمار الزراعي في السودان، هي خطوة جيدة على طريق التكامل الزراعي العربي، رغم ما يحيطها من مخاطر بسبب الظروف والقلق التي يعاني منها السودان في الوقت الحالي، والتي قد يكون لها تأثير سلبي على هذه الاستثمارات.

٢- تشجيع القطاع الزراعي في الدول العربية ودعمه بكل الوسائل الممكنة ماديًا وتقنيًا وفنيًا، والعمل على زيادة إنتاجيته وصولاً لرفع نسب الاكتفاء الذاتي.

٣- تشجيع القطاع الخاص ودعمه للقيام بدوره في النهوض بالقطاع الزراعي، من خلال إدخال التقنيات واستخدام الأساليب والمعدات والأجهزة الحديثة في الزراعة، فضلاً عن ضرورة التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص في البلدان العربية لتحقيق الأمن الغذائي من خلال تهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات الزراعية من خلال تسهيل القوانين، وخفض الرسوم والضرائب على المشروعات الزراعية، ووضع سقوف معينة لأسعار مستلزمات الإنتاج، حتى لا يؤثر ذلك على الأسعار النهائية للمنتج الزراعي، والمساهمة في ضخ المزيد من الاستثمارات في القطاع الزراعي، وإنشاء بورصات عربية للحبوب والمحاصيل الزراعية لضمان أسعار عادلة للمزارعين وضمان الشفافية في هذه الأسعار، مع منع عمليات المضاربة عبر هذه البورصات.

٤- الاهتمام بالتصنيع الزراعي والعمل على إقامة المزيد من المصانع الخاصة بحفظ المنتجات الزراعية وتجميدها وتجفيفها وتعليبها، حتى تكون السلع الزراعية متاحة بأسعار مناسبة في جميع المواسم، بالإضافة لرفع الطاقة التصديرية لها في الأسواق الزراعية.

الرغم من نجاح بعض المشروعات الزراعية الكبيرة في عدد من البلدان العربية، إلا أنه لا تزال هناك ضرورة لإزالة المعوقات التي تواجه الاستثمار في المجال الزراعي.

ب- ضعف مستوى التقنيات المستخدمة في الزراعة : أدى تدنى معدلات الاستثمار في الزراعة بالبلدان العربية إلى محدودية استخدام التكنولوجيا، نظراً لضخامة التكاليف الاستثمارية والأعباء التنظيمية لهذه التكنولوجيا، والمتمثلة في المعدات والخبرات، والدعم المؤسسي وغيره، ومن ثم عدم اتباع الأساليب الحديثة في الزراعة، مما أدى إلى تدنى الإنتاجية الزراعية ونقص الإنتاج الزراعي. فمثلاً، يوجد ٨ جرارات لكل ألف هكتار في الدول العربية، مقارنة بأكثر من ٣٠ لكل ألف هكتار من الأراضي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما يقدر متوسط إنتاجية الحبوب في الدول العربية بنحو ١.٧ طن/هكتار، مقارنة بنحو ٥.٩ طن/هكتار في الولايات المتحدة الأمريكية.

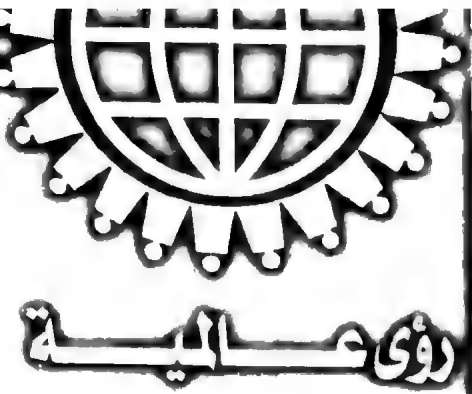
ج- ضعف القدرات الفنية والمهارة للعمالة الزراعية : تشكل القوى العاملة الزراعية نحو ٢٨.٩٪ من العمالة الكلية في البلدان العربية، تمثل العمالة الماهرة منها نحو ٦٧.٣٪ فقط، في حين تساهم النسبة الباقية في النشاط الزراعي بشكل محدود. كما تتسم إنتاجية العامل الزراعي العربي بالانخفاض الشديد مقارنة بالدول المتقدمة والدول النامية الأخرى، حيث تمثل نحو ٩٪، ٦.٥٪، ٨.٤٪، ١٢٪، ١٥٪ من إنتاجية العامل الزراعي في الدول المتقدمة لكل من الحبوب، والخضر، والفاكهة، والبقول، والدرنيات (١٤).

د- ضعف وعدم كفاية البنى الأساسية للقطاع الزراعي : لا تزال البنية الأساسية في القطاع الزراعي العربي غير متطورة، حيث يعاني القطاع الزراعي من عدم كفاية وانعدام وسائل النقل الحديثة والمجهزة للمحاصيل الزراعية، والطرق غير الممهدة، وعدم توافر الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء، وضعف وتخلف الخدمات والأجهزة التسويقية.

يضاف إلى ما سبق ضعف الخدمات الإرشادية والوقائية والمخبرية، وخدمات الأبحاث الزراعية، والخدمات التدريبية، بالإضافة لضعف الكفاءات المؤهلة والمتخصصة في هذه الخدمات، نظراً لانخفاض الدعم المالي المقدم لهذه الخدمات.

هـ- نقص الموارد المائية : تعتبر مشكلات شح الموارد المائية والجفاف في بعض البلدان العربية، وعدم توافر السدود والخزانات الكافية والجيدة لتخزين المياه والحفاظ عليها واستخدامها في أوقات المواسم الزراعية، أهم المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي، علاوة على ملوحة التربة في بعض الأماكن الزراعية. ومن المعروف أن البلدان العربية تعاني من مشكلة نقص في المياه تنعكس بشكل مباشر على القطاع الزراعي، وقد زادت هذه المشكلة في العامين الأخيرين بسبب

- (١) عمر عبدالعزيز، وزراء الزراعة العرب يطلقون إعلاناً مبهماً من الرياض للأمن الغذائي  
<http://www.Alaswaq.net/articles/1/5/2008/15642.html>
- (٢) جريدة المصرى اليوم، الأمم المتحدة تحذر من اندلاع (مظاهرات جوع) و كارثة وشيكة بسبب ارتفاع الأسعار، العدد ١٤٠٤، ١٧ أبريل ٢٠٠٨، ص ١.
- (٣) اتهم مقرر الأمم المتحدة الجديد "أوليفيه دوشاتر" البنك والصندوق الدوليين بأنهما السبب فى زيادة أسعار الغذاء، حيث أشار إلى أن هذه الزيادة ما هى إلا تسديد لفاتورة أخطاء تم ارتكابها على مدى الأعوام العشرين الماضية، حيث إن الصندوق قلل من أهمية الحاجة للاستثمار الزراعى، وأجبر الدول المدينة على تصدير حاصلاتها الزراعية لتسديد مديونياتها، دون تحقيق اكتفاء ذاتى زراعياً.
- (٤) جريدة الاقتصادية السعودية، صندوق النقد يعلق الجرس: القادم سيكون الأسوأ فى الأزمة الغذائية، العدد ٥٣٠٤، ١٩ أبريل ٢٠٠٨، ص ١١.
- (٥) منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائى فى العالم، ٢٠٠٤، ص ٣٠.
- (٦) خافير بلاس، الشرق الأوسط يفتيق على واقع سوق الغذاء الصعب، جريدة الاقتصادية، (فاينانشيال تايمز)، العدد ٥٣٢٤، ٩ مايو ٢٠٠٨.
- (٧) جريدة الرياض السعودية، الإمارات تشتترى ٨٠٠ ألف فدان من الأراضى الزراعية فى باكستان، العدد ١٤٥٦٩، ١٤ مايو ٢٠٠٨.
- (٨) عزة إبراهيم عمارة، سياسة الأمن الغذائى، المؤتمر الحادى عشر للاقتصاديين الزراعيين، ٢٤ - ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٥٢٣.
- (٩) التقرير الاقتصادى العربى الموحد، سبتمبر ٢٠٠٦.
- (١٠) خافير بلاس، الشرق الأوسط يفتيق على واقع سوق الغذاء الصعب، مرجع سابق.
- (١١) الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعى، التقرير السنوى ٢٠٠٦.
- (١٢) عمر عبد العزيز، وزراء الزراعة العرب يطلقون إعلاناً مبهماً من الرياض للأمن الغذائى، مرجع سابق.
- (١٣) الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعى، مرجع سابق.
- (١٤) التقرير الاقتصادى العربى الموحد، مرجع سابق.



# الولايات المتحدة.. صعود أم انحدار؟

د. السيد أمين شبيب

نفسه على تواضع توقعاته الأولى، وجادل بأن لحظة القطب الأوحـد قد أصبحت "عصر القطب الأوحـد The unipolar era". واعتبر أن السيطرة الأمريكية ليس لها مثيل في التاريخ، فقوتها البحرية والجوية والفضائية لا تجارى قدراتها التكنولوجية، فهي مسيطرة بكل المقاييس. كذلك ردد آخرون نفس النظرة المنتصرة.

ومنهم جون اكبرى الذى ادعى بـ "أنا نعيش فى عالم القوة الأعظم الواحدة وليس هناك أمامها منافس جاد". وعلى المستوى الاقتصادى، فإن الولايات المتحدة تسيطر، لأن أوروبا قد تحولت الى الداخل". كما جادل وليام وفوت بأنه ليس من المحتمل أن نتعرض -لمدة عقود قادمة - لآى تجاوز فى أى من عناصر القوة الرئيسية"، وليست هناك إشارات عن محاولات من لاعبين آخرين لكى يوازنوا الولايات المتحدة. أما صمويل هنتجتون، فكان رأيه أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التى تمتلك تفوقا فى كل مجال من مجالات القوة والقدرات للترويج للمصالح فى كل مكان فى العالم تقريبا".

وبحسب الرؤية التى طرحها شيفر Shafer، فإن الاستثنائية الأمريكية تعنى أن الولايات المتحدة خلقت بشكل مختلف، ونمت بشكل مختلف ولهذا فيجب أن تفهم بصورة مختلفة، وفقا لشروطها وداخل سياقها. والقيم الأساسية، الاقتصادية والثقافية التى تعتمد عليها الولايات المتحدة، متميزة، كما أنها تقدم فرصا غير عادية. وبالتأكيد، فإن ادعاءات الاستثنائية قد استخدمت لكل تفسير وتبرر أعمال الولايات المتحدة.

وقد انعكست الاستثنائية الأمريكية فى محاولات رونالد ريجان لإحياء الروح الأمريكية بعد حرب فيتنام وفضيحة ووترجيت، عن طريق إعادة تأكيد الأفكار والقيم التى اعتقد أنها جعلت الولايات المتحدة عظيمة وفريدة. كما عبر بيل كلينتون عن إحساسه بهذه الاستثنائية، بوصفه الولايات المتحدة بأنها القوة "التي لاغنى عنها" والبلد الوحيد الذى يمكن أن يصنع الفرق بين السلام والحرب، وبين الحرية والقمع، وبين الخوف والأمل. وقد أعيد إحياء فكرة الاستثنائية، ولكن بشكل عدوانى، من جانب إدارة بوش الحالية، ربما لأنها تتلام مع الفكرة المحافظة التى تقول إن الولايات المتحدة يجب أن تستغل قوتها بشكل كامل. وفيما عبر بوش، فإن الولايات المتحدة قد استهدفت فى ١١ سبتمبر لأنا المارة الأكثر إضاءة للحرية فى العالم". وفى مؤتمر الحزب الجمهورى فى سبتمبر ٢٠٠٤، قال إن

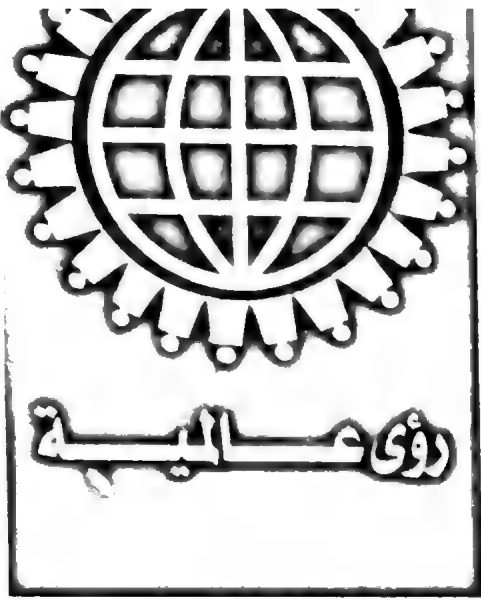
بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء عصر الثنائية القطبية، وحيث كان الاتحاد السوفيتى يشارك وينافس الولايات المتحدة على القوة والمكانة الدولية، بدت الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأولى والوحيدة فى العالم، بل إن عبارة "القوة الأعظم Super Power" لم تعد تكفى لوصف الولايات المتحدة والتعبير عن وضعها الدولى، لذلك وصفها وزير الخارجية الفرنسى السابق، هيربرت فيدرين، بأنها أصبحت Hyper Power تتمتع بمستوى من النفوذ العالمى غير مسبوق فى التاريخ. وتحدث آخرون عن هيمنة أمريكية جديدة، وظهور نظام أحادى القطبية لا تواجه الولايات المتحدة فيه أى منافسين. فى هذا السياق، تصبح القوة المهيمنة قادرة على أن تفرض قواعدها ورغباتها فى الساحات: الاقتصادية، والسياسية، والفكرية، والدبلوماسية، بل وحتى الثقافية. وكما عبر جوزيف جوف، L'offre فإن القوة المهيمنة هى التى لها مصالح تمتد عبر كل النظام الدولى، وقوتها تفوق قدرات منافسيها بهامش كبير. والولايات المتحدة وحدها هى الدولة التى تملك مثل هذه القوة. وفى تحليل الدور العالمى الجديد للولايات المتحدة، تجرأت بعض المدارس بتشبيه الولايات المتحدة بالامبراطورية، خاصة بالامبراطورية الرومانية. غير أن هذا التشبيه لم ينصرف إلى الغزو الامبراطورى القائم على الاستيلاء على الأراضى، بل إلى نظام تراتبى من علاقات القوة، تصبح فيه قوة واحدة أقوى بشكل واضح من أى قوة أخرى، وبشكل يمكنها من أن تقيم وجودا دائما فى دول أخرى غالبا فى صورة قواعد عسكرية.

هذه الأفكار والأوصاف حول قوة ومكانة الولايات المتحدة يستدعيها الأستاذ الأمريكى John McGromick فى كتابه الذى صدر هذا العام عن The European Superpower. ويناقش من خلاله علاقات القوى بعد الحرب الباردة. وخلال هذا النقاش، يطرح سؤالاً جوهرياً حول الولايات المتحدة، هو: هل هى فى حالة انتصار أم انحدار؟ Triumph or Decline وهو يرجع الإحساس بانتصار الولايات المتحدة حتى إلى ما قبل انتهاء الحرب الباردة. وفى محاضرة عام ١٩٩٠، أعلن المعلق الأمريكى "Charles Kvauthmmer" عن وصول لحظة القطب الواحد uni polar moment مجادلاً بأنه ليس هناك فى العالم إلا قوة واحدة من الدرجة الأولى، وليست هناك مؤشرات عن ظهور قوة منافسة لها فى القريب العاجل. وفى عام ٢٠٠٢، لام

(\*) سفير مصرى سابق، المدير التنفيذى للمجلس المصرى للشئون الخارجية.



[illegible]



## الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال

د. عمرو عبد المطلب

روسيا والولايات المتحدة الأمريكية - يصل عدد سكانها إلى ما يقرب من نصف سكان العالم، ويمثل ناتجها القومي الإجمالي ما يقرب من ٧٥٪ من الناتج الإجمالي العالمي، وأن إنفاقها العسكري يفوق ٨٠٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي. وعلى خلاف هؤلاء، يرى هاس أن النظام الدولي الجديد يتجه نحو نظام عديم الأقطاب (Age of Nonpolarity)، حيث إن هناك تعديدا في مراكز القوى، ولكنه تعدد مختلف عن التعددية القطبية التقليدية.

يتميز هذا النظام الجديد، من وجهة نظر هاس، بصعود فاعلين غير الدولة القومية (Non State Actors)، في الوقت الذي تشهد فيه تلك الدول القومية العديد من التحديات، سواء على المستوى الدولي من المنظمات الدولية، أو على المستوى القومي من الجماعات المسلحة، أو في الداخل من المنظمات والتجمعات غير الحكومية.

وسيشهد هذا النظام تعدد وتشتت مراكز القوى من حيث انتشارها وتعدد من يملكها. فبجانب وجود ست قوى كبرى - السابق الإشارة إليها - يرى "هاس" أن هناك دولا صاعدة كقوى إقليمية، مثل البرازيل، وفنزويلا، والسعودية، ومصر... وهناك قوى أخرى مثل المنظمات الدولية - بشقيها الدولي والإقليمي - والشركات متعددة الجنسيات، ووسائل الإعلام، والجماعات المسلحة والإرهابية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، فضلا عن بعض المدن داخل دولها كمدینتی نیویورک وشنغهای.

ورغم تزايد ظهور قوى جديدة، إلا أن "هاس" يرى أن الولايات المتحدة سوف تظل القوة الكبرى، حيث تنفق أكثر من ٥٠٠ مليار دولار سنويا على قواتها العسكرية، ويرتفع هذا الرقم إلى ٧٠٠ مليار دولار سنويا عند إضافة العمليات العسكرية في العراق.

إن التحديات المختلفة التي تواجهها الولايات المتحدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، منذ تولى الرئيس جورج بوش الابن الحكم، ودخول الولايات المتحدة في حربين: أفغانستان (٢٠٠١)، والعراق (٢٠٠٣) شجع بعض المراقبين على القول إنها تواجه الآن بداية النهاية لعصر هيمنتها الأحادية. ويستند المراقبون في ذلك إلى تحليل بول كيندي في كتابه الشهير "صعود وسقوط القوى العظمى"، والذي ذهب إلى أن التمدد المفرط "Overstretch"، كان نقطة البداية لزوال امبراطوريات عظمى مثل الرومانية والبريطانية. من ناحية أخرى، يذهب آخرون إلى القول إنه رغم المأزق الذي تواجهه الولايات المتحدة، فإن المجال لا يزال مفتوحا أمامها للحفاظ على تماسكها وتفوقها وهيمنتها على جميع المستويات. وقد كان التساؤل حول مستقبل القوة الأمريكية محور العديد من الكتابات الغربية والأمريكية، نستعرض منها هنا ما نشرته مجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs الأمريكية، الصادرة عن مجلس العلاقات الخارجية Council On Foreign Relations في عددها عن شهرى مايو ويونيو ٢٠٠٨، من مقالتين متميزتين، تبحثان هل انتهى عصر الهيمنة والأحادية الأمريكية. المقالة الأولى (١) لرئيس مجلس العلاقات الخارجية، والأكاديمي والسياسي الأمريكي البارز "ريتشارد هاس"، والثانية (٢) لمحرر مجلة النيوزويك للنسخة الدولية "فريد زكريا".

### نظام دولى جديد :

في بداية طرح "هاس" لرؤيته لمستقبل النظام الدولي في ظل احتدام الجدل حول مستقبل هذا النظام، يعارض من يقولون إنه نظام متعدد الأقطاب (Multipolar)، الذين يرون أنه يضم ست قوى فاعلة - الصين، الهند، الاتحاد الأوروبى، اليابان،

(\*) منسق ومحرر تقرير واشنطن، أحد مشاريع معهد الامن العالمى بواشنطن.

مصادر الثروة فى تلك البلدان مع استمرار ارتفاع أسعار الطاقة وتزايد الطلب الصينى والهندي.

وفى سياق التعبير عن مخاطر انتقال الثروة إلى الدول المصدرة للنفط، يقول أحد الخبراء الأمريكيين فى مجال الطاقة، جلسة استماع بالكونجرس الأمريكى، إن الارتفاع فى أسعار الطاقة يمكن دول الأوبك من شراء بنك أمريكا بعائدات شهر واحد، وشركة أبل للكمبيوتر بعائدات أسبوع، وشراء جنرال موتورز بعائدات ثلاثة أيام (٣).

هذا، وقد تراجعت مكانة الولايات المتحدة فى سواق الأوراق المالية والتبادلات التجارية، فأصبحت لندن محل نيويورك كمركز عالمي. كما حلت عملات أخرى محل الدولار الأمريكى فى المعاملات المالية، وهناك تحرك لإجراء المعاملات النفطية باليورو أو عملات أخرى محل الدولار، وهو ما يزيد من الأزمة الاقتصادية الأمريكية.

ثانيا- فى المجال العسكرى: الإنفاق العسكرى الأمريكى الذى يفوق العديد من القوى الصاعدة لا يعد مؤشرا كافيا على القدرة العسكرية الأمريكية، فأحداث الحادى عشر من سبتمبر أظهرت أن حدثا إرهابيا صغيرا قد ينتج عنه خسائر مادية وبشرية هائلة. كما أن العديد من مناطق النزاع التقليدية تحتاج إلى عدد كبير من الجنود ذوى تسليح قليل أكثر من مجموعة صغيرة من الجنود الأمريكيين المدربين والمسلحين تسلحا جيدا، فالكثير من الأسلحة الحديثة قد لا تكون مناسبة فى النزاعات التقليدية، كما تراجعت قدرة الولايات المتحدة فى الولوج فى أى نزاعات مستقبلية.

ثالثا- سياسيا ودبلوماسيا: فقد تراجعت القوة التأثيرية للولايات المتحدة، وتراجعت نتائج المساعدات والضغط والعقوبات على دول الممانعة. فالولايات المتحدة لم تستطع أن تضغط وتفرض قيودا على النظام الإيرانى بمفردها وبدون مساعدة الدول الأوروبية (الترويك الأوربية). وقد تراجع دورها أمام قوى دولية أخرى كالصين، التى أضحت لها دور جلى فى الأزمتين النوويتين الإيرانية والكورية الشمالية، وتمتلك أوراقا للضغط فى عدة ملفات.

رابعا- ثقافيا ومعلوماتيا: تراجعت القوة الأمريكية على الجانبين الثقافى والمعلوماتى، فبوليوود (السينما الهندية) تنتج أفلاما أكثر من هوليوود الأمريكية. كما أصبحت هناك خيارات متعددة ومنافسة للبرامج والتلفزيونات الأمريكية، فى وقت أضحت فيه المدونات والمواقع الإلكترونية فى الكثير من الدول منافسا قويا للولايات المتحدة فى تقديم الأخبار والتحليلات.

وأفغانستان. ويرجع هاس عدم قدرة مجموعة من الدول على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، رغم تزايد قوة معاداة الولايات المتحدة عالميا إلى ثلاثة أسباب رئيسية، هى كالاتى:

١- عدم تكافؤ تلك القوى الصاعدة مع القوة الأمريكية. فعلى الرغم من تزايد الناتج الإجمالى القومى الصينى ومعدل النمو الاقتصادى عن نظيره الأمريكى، إلا أن تلك الزيادة لا تذهب إلى الدفاع والقوة العسكرية نظرا لتزايد عدد السكان. كما أن الهند أيضا تواجه معضلة تزايد عدد السكان وتزايد معدل البيروقراطية وتراجع البنية التحتية. أما الاتحاد الأوروبى، الذى يفوق ناتجه القومى الإجمالى نظيره الأمريكى، فإنه لا يتحرك كلمة واحدة -بولة قومية- وليس قادرا على لعب دور القوى الكبرى. من ناحية أخرى، تعاني اليابان من غياب القوة السكانية والثقافة السياسية اللازمة للعب دور القوى الكبرى، فضلا عن أن روسيا -وريثة الاتحاد السوفيتى السابق- تعاني من أزمات اقتصادية وتحديات داخلية تفقدها تماسكها.

٢- السلوك الأمريكى الذى يقوض ظهور قوى منافسة: نجحت إدارة بوش فى عزل مجموعة من الدول، لكنها فى الوقت نفسه ساعدت على ظهور قوى أخرى ترى أن السياسة الأمريكية تمثل تهديدا لمصالحها الوطنية.

٣- استمرار اعتماد القوى الكبرى الأخرى على النظام الدولى الحالى لرفاهيتها الاقتصادية واستقرارها السياسى، فهى لا تريد إحداث اضطرابات فى ذلك النظام الذى يخدم مصالحها، وهى تلك المصالح التى ترتبط بصورة أساسية بتدفق البضائع والخدمات والأفراد والاستثمارات عبر الحدود، وللولايات المتحدة دور كبير فيها.

ولكن هذا التفوق لا يصرفنا عن تراجع المكانة الأمريكية عالميا -حسبما أشار هاس - والذى يستتبعه تراجع فى القوة الأمريكية، وبالتالي تراجع فى القدرة على التأثير. وقد ظهر هذا التراجع فى عدد من المجالات، منها:

أولا- فى المجال الاقتصادى: فقد انخفض الناتج القومى الإجمالى الأمريكى عند مقارنته بالعمالقة الآسيويين، فقد وصل معدل النمو فى تلك البلدان إلى ضعف أو ثلاثة أضعاف نسبته بالولايات المتحدة. وليس انخفاض معدل النمو والناتج القومى الإجمالى للولايات المتحدة المؤشر الوحيد على تراجع مكانة واشنطن اقتصاديا، ولكن ارتفاع الثروة المحلية داخل بلدان، مثل المملكة العربية السعودية والصين والكويت وروسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة، يعد سببا آخر. فقد أصبح هناك تركيز لمصادر القوة فى تلك البلدان نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعى، فهى تنمو بمعدل تريليون دولار سنويا، ويستمر تركيز

## أفول القطبية الأحادية :

فى الوقت الذى لا يتوقع فيه صعود قوى أخرى -للاسباب السابق الإشارة إليها- فإن النظام الدولى الأحادى القطبية سوف ينتهى ويتحول إلى نظام جديد عديم الأقطاب يشهد نموًا فى مراكز القوى. وهناك ثلاثة تفسيرات لذلك، وهى كالتى:

التفسير الأول: ذو بعد تاريخى ويتعلق بعملية نمو الدول، التى تشهد توليد وتراكم الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية، التى تؤدى إلى الرفاهية، والتى تشكل العماد الرئيسى للشركات والمؤسسات، وهو الأمر المحفز لصعود قوى جديدة لا يمكن إيقافها، حيث ينتج مجموعة من مراكز القوى القادرة على التأثير إقليمياً وعالمياً.

وهو ما ذهب إليه دافيد روثكوبف David Rothkopf، الأستاذ الزائر بمؤسسة كارنيجى للسلام الدولى، فى كتابه "الطبقة العليا .. نخبة القوى العالمية والعالم الذى يشكلونه"، الذى يرى فيه أن هناك قوى جديدة تتمثل فى الشركات والمؤسسات، وبعض الأفراد، وجماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، وبعض الإعلاميين، ورجال دين، وأن القليل منهم مسئولون سياسيون يمكنهم إدراك حجم التأثير الذى يمكن أن يحدثوه (٤).

التفسير الثانى: يتعلق بالسياسة الأمريكية فى مجال الطاقة. فبعد أزمة النفط العالمية فى عام ١٩٧٣، زاد الاستهلاك الأمريكى من النفط بنسبة ٢٠٪، وتزايد الطلب الأمريكى على النفط الخارجى، وهو ما سبب زيادة فى أسعاره، مما جعل الدول المصدرة للنفط قوى عالمية لها قدرة على التأثير بعد انتقال مصادر الثروة إليها، وزيادة معدل النمو فيها لارتفاع أسعار النفط.

كما أن الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة الأمريكية فى أفغانستان والعراق أحدثتا تراجعاً فى الاقتصاد الأمريكى. فبعد أن كانت الولايات المتحدة تحقق فائزاً يفوق ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠١، أصبحت تعاني من عجز يقدر بـ ٢٥٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٧. وما الأزمة الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد الأمريكى خلال الأشهر الماضية من أزمة الرهن العقاري وأزمة الائتمان وارتفاع أسعار النفط، إلا انعكاس لتلك السياسات.

التفسير الثالث: يتعلق بظاهرة العولمة، التى زادت من سرعة تدفق المنتجات الصناعية والإشارات التلفزيونية والأموال والمخدرات عبر الحدود، وبالتالي دعمت نظاماً دولياً عديم الأقطاب من خلال اتجاهين:

الاتجاه الأول: إن التدفق عبر الحدود يكون خارج إدارة وسيطرة الحكومات وبدون علمها، بما قلل من تأثير القوى التقليدية.

الاتجاه الثانى: إن هذا التدفق يعزز من قوى الفاعلين غير الدول القومية، مثل مصدرى الغاز والجماعات الإرهابية والشركات متعددة الجنسيات، مما مكن من أن تمتلك جماعات وأفراد مصادر قوة قد تفوق مثيلاتها لدى الدول القومية التقليدية.

تغير الدور الأمريكى فى ضوء تحديات النظام الدولى الجديد :

لا يؤثر هذا النظام الدولى الجديد الذى يصفه هاس بأنه عديم الأقطاب على الولايات المتحدة فقط، ولكن على باقى دول العالم أيضاً. حيث إنه فى ظل تعدد مراكز القوى والتأثير، يصعب إحداث إجماع دولى عند مواجهة الأزمات الدولية، مما يحمل فى طياته تفويض عمل المنظمات الدولية أيضاً.

ويمثل تزايد الدول العاصية -كإيران حالياً- والجماعات الإرهابية تهديداً لواشنطن فى إطار هذا النظام. كما يهددها أيضاً منتجو الطاقة الذين قد يختارون تقليل إنتاجهم، أو البنوك المركزية التى قد تتخذ - أو تتوقف عن اتخاذ - إجراءات من شأنها التأثير على قوة ودور الدولار الأمريكى عالمياً.

ويعول "هاس" على دور للولايات المتحدة فى تقليل التحديات والفوضى التى ستعم هذا النظام الدولى الجديد. وهذا لا يعنى - حسب هاس - أحادية قطبية، بل يعنى أن الولايات المتحدة ستظل لها قدرة على ترتيب وتحقيق استقرار النظام الدولى أكثر من أى قوة أخرى.

ويرتبط نجاح واشنطن فى لعب هذا الدور بتقليل استهلاك الطاقة والاعتماد على الخارج، مما يقلل من الضعف الأمريكى أمام موردى النفط. ولكن هل يمكن أن يحدث ذلك بدون التأثير على الاقتصاد الأمريكى؟

يركز "هاس" أيضاً على ضرورة تعزيز الأمن القومى الأمريكى لمواجهة أى هجمات إرهابية، ومكافحة انتشار الأسلحة النووية والمواد النووية غير المؤمنة، وأن يكون هناك بنك لليورانيوم المخصب خاضع لمؤسسة دولية لإمداد الدول الراغبة فى امتلاك طاقة نووية سلمية، وتقديم الدعم العسكرى والأنظمة الدفاعية للدول التى تواجه تحديات نووية من دول الجوار، بدلاً من أن تلجأ لامتلاك إمكانات نووية غير سلمية، وفرض عقوبات، بل واستخدام القوة العسكرية لتفويض سلوك الدول الراغبة فى امتلاك تكنولوجيا نووية غير سلمية.

اضعاف ما تحققه أوروبا، ويوازي ٧٦٪ من العائدات العالمية من التقنية الحيوية

ويخلص زكريا في مقالته إلى أنه من الصعوبة بمكان المقارنة بين سقوط الإمبراطورية البريطانية وحالة الولايات المتحدة اليوم. فقد سقطت الأولى لأسباب تتعلق بسوء أحوالها الاقتصادية، ولكن الثانية لا تزال تمثل القوة الفاعلة في تشكيل العالم، خاصة إذا تغلبت على تآزمها السياسي وأعادت صياغة سياساتها لتلائم عالمًا يشهد صعود قوى أخرى.

ويشير زكريا إلى أن هذا النظام العالمي الجديد الذي يشهد صعود قوى أخرى لا يتعارض مع قوة الولايات المتحدة. فالقوى الصاعدة تؤمن بحرية السوق والقيم الديمقراطية - التي تختلف من دولة إلى أخرى - وأيضًا قيم الشفافية والمحاسبية، التي هي قيم أمريكية. وعلى الرغم من الدور الأصغر للولايات المتحدة في هذا النظام الدولي الجديد، إلا أنه عالم تهيمن عليه القيم والنماذج الأمريكية بشكل قوى.

#### كيف تتعامل الولايات المتحدة مع النظام الدولي الجديد؟

على عكس "هاس"، يرى "زكريا" أن النظام الدولي الجديد سيكون نظامًا متعدد الأقطاب. وفي ظل هذا النظام، على الولايات المتحدة الاختيار بين محاولة الحفاظ على استقرار هذا النظام الدولي الجديد الذي بدأ في التشكل، أو مشاهدة صعود تلك القوى، محدثة تفكك في النظام العالمي الذي أنتجته الولايات المتحدة خلال الأعوام الستين الماضية.

وقد اختارت واشنطن الخيار الأول الذي كان محور مقالة دانيال دريزنر (٦) بعدد مارس/أبريل ٢٠٠٧ من مجلة الشؤون الخارجية. فقد عملت الولايات المتحدة على إجماع القوى الصاعدة - الصين والهند - في المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وفي قضايا متنوع ما بين الحد من انتشار الأسلحة النووية، وحتى قضايا البيئة، وذلك إحياء لما كان ينادي به "بوش الأب" من نظام عالمي جديد، ولكنه اليوم - حسب دانيال - (ما بعد النظام العالمي الجديد).

ولواجهة هذا الصعود القوى، بدأت واشنطن في إجراء العديد من التغييرات لمواجهة صعود تلك القوى الكبرى، تمثل أحدها في إعلان الرئيس الأمريكي بوش الابن في أغسطس ٢٠٠٤ خفض حجم القوات الأمريكية المربطة في الخارج، وإغلاق ٢٥٪ من القواعد العسكرية في الخارج بحلول عام ٢٠١٤. كما سعت وزارة الخارجية الأمريكية إلى نقل المئات من موظفيها من أوروبا إلى تلك البلدان لصاعدة.

وهنا يفرق "هاس" بين الضربات الإجهاضية (Preemptive) والاستباقية (Preventive) التي قد تؤدي إلى عدم استقرار نظام اللاقطبية، وتدفع الدول إلى امتلاك قوى نووية لردع الدول الأخرى عن مهاجمتها. ويضيف مجالات أخرى للدور الأمريكي في هذا النظام الدولي الجديد، تتمثل في محاربة الجماعات الإرهابية، وتقويض أنشطتها، ولن تنجح الولايات المتحدة في هذا بدون محاربة سبل تجنيد وتعبئة الأفراد لتلك الجماعات.

وفي ظل هذا النظام الذي تتعدد فيه مراكز القوى، يصعب الحصول على موافقة جميع الأعضاء، مما ينتج عنه أن تكون العلاقات انتقائية وموقفية، فيكون هناك حلفاء في قضية، وأعداء في قضية أخرى، وتتعدد الوسائل الدبلوماسية. ويختتم "هاس" مقالته بأن هذا النظام الدولي الجديد صعب وخطير، ولكن تزايد درجات الاندماج الدولي سوف يسهم في دعم الاستقرار.

#### موقع الولايات المتحدة في النظام الدولي الجديد:

أما فريد زكريا (٥)، فيؤكد أيضًا أن العالم يشهد حاليًا المرحلة الثالثة من التحولات العالمية. وقد تمثلت المرحلة الأولى في صعود العالم الغربي في بدايات القرن الخامس عشر، وانتهت في أواخر القرن الثامن عشر. أما المرحلة الثانية، فقد بدأت مع نهايات القرن التاسع عشر، وتمثلت في صعود نجم الولايات المتحدة، وقد كانت أكبر قوة منذ الإمبراطورية الرومانية. وتتمثل المرحلة الثالثة - وهي التي نشهدها حاليًا - في صعود دول ذات معدلات نمو غير متوقعة. ورغم تركيز هذه الدول حاليًا في آسيا، فإن قصر هذا التحول على القارة الآسيوية لا يعد وصفًا دقيقًا لهذه المرحلة الثالثة من تطور النظام الدولي.

يؤكد فريد زكريا أن الولايات المتحدة لا تزال لها مكانتها العالمية في كافة المجالات. كما أن تراجع الاقتصاد الأمريكي يعد، في نظره، غير ملحوظ، حيث تشير بعض التوقعات إلى أنه في عام ٢٠٢٥ سوف سيصل الاقتصاد الأمريكي إلى ضعف حجم الناتج القومي الإجمالي الصيني. كما أن الولايات المتحدة لا تزال أكبر قوة عسكرية من حيث الإنفاق العسكري، حيث تنفق واشنطن أكبر من باقي الدول الأربع عشرة التي تليها في مرتبة الإنفاق العسكري على الأبحاث والتطويرات الدفاعية، والذي يقدر بـ ٥٠٪ من الإنفاق العالمي على الدفاع، وما نسبته ٤,١٪ من الناتج القومي الإجمالي.

وتعد واشنطن مهد الصناعات النانوتكنولوجية (الصناعات التكنولوجية الدقيقة) والبيولوجية، حيث تتفوق على باقي الدول الأخرى، وتحقق منها أرباحًا طائلة، فقد بلغت عائداتها من الصناعات التقنية الحيوية أكثر من ٥٠ مليار دولار، وهو خمسة

كوارث وحروب تكون الولايات المتحدة فاعلا رئيسيا فيه بجانب بعض القوى الأخرى.

وفى واقع الامر، لا تستطيع أى قوة أن تزيج الولايات المتحدة من موقع الزعامة، ولن تنتهى الولايات المتحدة إلا فى الحالات الثلاث التالية (٧):

الحالة الاولى: إذا ما توسعت الولايات المتحدة فى اهتماماتها وأدوارها العالمية بما يحملها اعباء تفوق طاقتها، وإذا ما أمعت فى تادية دورها الاحادى المنفرد.

الحالة الثانية: إذا ما تفجرت التناقضات الداخلية الإثنية والدينية والعرقية والاقتصادية، التى تؤدى فى نهاية المطاف إلى شذمة الولايات المتحدة وإضعافها.

الحالة الثالثة: إذا استشرى فيها الفساد الذى سيؤدى إلى زعزعتها وتدميرها اقتصاديا وبنويا وسياسيا، وإحلال الفوضى محل الاستقرار والتماسك الداخلى.

من ناحية أخرى، تزخر المكتبة العربية بالأدبيات التى ترى أن سقوط القوة العظمى الأمريكية وشيك استنادا إلى ما تشنه من حروب توسعية، مضيعة أن كافة الإمبراطوريات على مر التاريخ لجأت إلى استخدام القوة وأصبحت أكثر دموية فى مراحل سقوطها. وترى العديد من الكتابات العربية والغربية، بل والأمريكية، أن استراتيجية التوسع العسكرى الخارجى الذى أرادته الإدارة الأمريكية كحل لأزمته الاقتصادية، وإمعانها فى التمدد المفرط الذى تحدث عنه بول كيندى فى كتابه -السابق الإشارة إليه- ستكون سببا أساسيا فى انهيار الإمبراطورية الأمريكية "الوشيك" و"المدوى" (٨).

هذا بالإضافة إلى إقامة علاقات جديدة وقوية مع تلك القوى الصاعدة مثل الصين، حيث أعلن العديد من المسؤولين الأمريكيين عن حاجة الولايات المتحدة إلى أن تكون الصين عضوا مسئولا فى النظام العالمى الجديد، وبدأت قضايا التعاون تتصدر أجندة لقاءات مسئولى البلدين، والتى تتنوع ما بين التعاون فى مجال الطاقة والخدمات المالية وأسعار الصرف، وكذلك التعامل مع ملفى كوريا الشمالية ودارفور، والكثير من الملفات الأخرى.

وفى هذا الإطار، حسنت الولايات المتحدة علاقاتها مع الهند، فكان الاتفاق النووى بين البلدين لأغراض مدنية، والاعتراف الأمريكى بالهند كقوة نووية، والاتفاق على الالتزام الهندى بمبادئ الحد من الانتشار النووى فيما يخص برنامجها النووى، وإن كان خارج دائرة تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

#### رؤية ختامية :

فى التحليل الأخير، يمكن القول إن مستقبل مكانة الولايات المتحدة ودورها الفاعل عالميا يرتبط بمدى قدرتها على التعامل مع مستجدات هذا النظام العالمى الجديد، الذى يشهد صعود قوى جديدة وجماعات ومنظمات تملك من القوة ما يجعلها ذات قوة وتأثير يفوق بعض الدول القومية. فعلى الرغم من كونها القوة العسكرية الكبرى فى العالم، إلا أننا نجدها اليوم تتعثر بشدة فى حروبها التوسعية، ونجد اقتصادها يضعف أكثر فأكثر بسبب المنافسة الشديدة التى يتعرض لها من قبل اقتصادات القوى العظمى الأخرى. وفى حال تكيف الولايات المتحدة مع تلك التحولات، وتعاونها بشكل أفضل مع القوى الصاعدة، فإننا سنشهد انتقالا سلسا وسلميا إلى نظام تعددى جديد، من دون

#### الهوامش :

1- Richard N. Haass, The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance, Foreign Affairs, May/June 2008, at:

[www.foreignaffairs.org/20080501faessay87304/richard-n-haass/the-age-of-nopolarity.html?mode=print](http://www.foreignaffairs.org/20080501faessay87304/richard-n-haass/the-age-of-nopolarity.html?mode=print)

2- Fareed Zakaria, The Future of American Power: How America Can Survive the Rise of the Rest, Foreign Affairs, May/June 2008, at:

[www.foreignaffairs.org/20080501facomment87303/fareed-zakaria/the-future-of-american-power.html?mode=print](http://www.foreignaffairs.org/20080501facomment87303/fareed-zakaria/the-future-of-american-power.html?mode=print)



٢- توماس فريدمان، تهاوى موازين القوى، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٤ مايو ٢٠٠٨.

٤ - لعرض موجز لهذا الكتاب، يمكن الرجوع إلى:

- David Rothkopf, Superclass: The Global Power Elite and the World They Are Making, Publisher: Farrar, Straus and Giroux, March 2008, at Carnegie Endowment for International Peace,

[www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=20002&prog=zgp&proj=zusr&zoom\\_highlight=superclass](http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=20002&prog=zgp&proj=zusr&zoom_highlight=superclass)

٥- تلك المقالة هي جزء من كتابه الجديدة المعنون "عالم ما بعد أمريكا" The Post-American World، الصادر في شهر مايو ٢٠٠٨. ولعرض لهذا الكتاب، يمكن الرجوع إلى:

- Michiko Kakutani, A Challenge for the U.S.: Sun Rising on the East, New York Times, May 6, 2008 At:- [http://www.nytimes.com/06/05/2008/books/06kaku.html?\\_r=1&oref=slogin](http://www.nytimes.com/06/05/2008/books/06kaku.html?_r=1&oref=slogin)

6- Daniel W. Drezner, The New New World Order, Foreign Affairs , March/April 2007 at:-

[www.foreignaffairs.org/20070301faessay86203/daniel-w-drezner/the-new-new-world-order.html?mode=print](http://www.foreignaffairs.org/20070301faessay86203/daniel-w-drezner/the-new-new-world-order.html?mode=print)

٧- غازي شعيا، النظام الجديد مدول لا معولم (العولة الثقافية والنظام)، شئون الأوسط، السنة ١٤، العدد ١١٣، شتاء ٢٠٠٤، ص ١٢١.

٨ - لمزيد من الرؤى العربية والغربية والأمريكية التي تتحدث عن سقوط الولايات المتحدة نتيجة لسياساتها الحالية، يرجى الرجوع إلى: فنسان الغريب، مآزق الإمبراطورية الأمريكية، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس ٢٠٠٨).



क्या कहें

## الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين

د. زينب عبدالعظيم محمد

القاهرة، مكتبة الشروق، ٢٠٠٧

يتناول الكتاب القضية الأكثر أهمية وجدلا على الأجندة العالمية، ألا وهي قضية الملف النووي في الشرق الأوسط وما لهذا الملف من أهمية، خاصة أن القوى الكبرى تستخدم ازدواجية المعايير في التعامل مع أطرافه. فعلى الرغم من تساهلها مع إسرائيل، فهي ترفض تماما امتلاك إيران للسلاح النووي أو لأي دولة أخرى في المنطقة، وما يكمن وراء ذلك من أسباب غير معلنة وأخرى معلنة، مثل إحضار الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

ويتناول المؤلف الموضوع من خلال خمسة فصول، أولها جاء بعنوان "السلاح النووي والولايات المتحدة الأمريكية .. من الاستخدام الفعلي إلى منع الانتشار"، وتعرض فيه بداية استخدام السلاح النووي، الأمريكي ضد اليابان في الحرب العالمية الثانية إلى أن احتكرت السلاح النووي مما دعم وضعها الدولي وسعت للمحافظة عليه، ولكن هذا الاحتكار لم يدم طويلا حيث بدأ السباق النووي بين القطبين مما أتاح الفرصة لاتضمام أعضاء جدد للنادي النووي.

وتحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدأ العمل لمنع الاستخدام النووي إلا في الأغراض السلمية، إلى أن تم التوصل لمعاهدة منع الانتشار النووي ١٩٧٠ والتي تعتبرها الدول غير النووية تحيزية، فهي تضحى بعدم امتلاكها سلاحا نوويا دون مقابل من الدول النووية التي تحررها حتى من الاستخدام السلمي لها بدعوى أنها تنوى استخدامه في أغراض عسكرية. وزاد الحرص على منع الانتشار الأفقي بعد أحداث ١١ سبتمبر، فقد تم اللجوء إلى كافة الوسائل المتاحة في إطار الحرب على الإرهاب الذي ربطت الولايات المتحدة بينه وبين امتلاك السلاح

إن حماس سبق أن أوقفت عملياتها ضد إسرائيل، وقررت وقف إطلاق النار أكثر من مرة، كما عرضت عقد هدنة طويلة مع الدول العبرية مقابل انسحابها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ولأنك في أن قبول إسرائيل لهذه العروض سوف يرسى الأسس لإقامة سلام دائم وعادل بين إسرائيل والأطراف العربية، ويؤدي - بالتالي - إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

ومن الخطأ اعتبار النزاع العربي - الإسرائيلي نزاعا دينيا، بل هو نزاع سياسي، فالإسلام يعترف باليهودية كديانة توحيد سامية، بوصاياها العشر وتعاليمها وعباداتها وطقوسها. كما لم تعرف الدول الإسلامية ظاهرة عداة اليهود على نحو ما تفشت في الدول الغربية، وذلك إلى أن تسببت الصهيونية في إثارة عداة المسلمين والعرب. والواقع أن الصهيونية قد استغلت بعض العقائد اليهودية ذات الطابع القومي، وأسأت تفسيرها، بل وأدت إلى تشجيع التطرف والأصولية الدينية، وسلكت طريق العنف لتحقيق هدفها. ولا تزال الحكومات الإسرائيلية تسير على النهج نفسه الذي رسمته الحركة الصهيونية. ويرى كثيرون من المفكرين والكتاب اليهود أنه حان الوقت لإعادة النظر في الأهداف الصهيونية، وينتقدون بشدة سياسة إسرائيل العدوانية تجاه الفلسطينيين والدول العربية. ومن المؤسف أن بعض الكتاب يدافعون عن سياسة إسرائيل، أيا كانت، وعن مواقفها حتى المتعنتة والخاطئة منها، ويمارسون نوعا من الإرهاب الفكري ضد من ينتقدها، أو ينتقد الصهيونية، وهم بذلك يلحقون الضرر بإسرائيل، ولا يفيدونها ويساعدون على استمرار الصراع العربي - الإسرائيلي.

أما الولايات المتحدة، فعسى أن تدرك أن علاقتها الخاصة مع إسرائيل قد سببت لها عداة العالمين العربي والإسلامي، وأن تأييدها للسياسة الإسرائيلية العدوانية هو السبب الرئيسي للإرهاب الدولي الذي عجزت عن القضاء عليه، وأنه لا سبيل إلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط إلا بحل النزاع العربي - الإسرائيلي حلا عادلا شاملا ودائما ينهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ويعيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس، وحل مشكلة اللاجئين حلا عادلا على أساس قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

أمنية السيد حجاج

النووي، وحددت كلا من كوريا الشمالية وإيران والعراق كمنظمة ترعى الإرهاب، وأنها لن تنتظر وقوع الخطر، بل ستقوم بضربات وقائية.

وأما الموضوع الأكثر جدلا على الساحة الدولية، خاصة العربية، فهو البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث تطرح المؤلف في الفصل الثاني تساؤلا رئيسيا، هو: هل من مجال لاستمرار سياسة الغموض؟ حيث يشير هذا الفصل للسياسة الإسرائيلية النووية الغامضة، وكيف عملت على امتلاك السلاح النووي منذ قيام الدولة بمساعدة فرنسية ثم أمريكية في إطار من السرية والغموض، إلى أن كان تقرير فانونو الذي نشرته صحيفة صنداي تايمز البريطانية ٥ أكتوبر ١٩٨٦، الذي أكد أن إسرائيل تمثل سادس قوة نووية في العالم، وهو ما أكدته أولمرت فيما بعد.

وتعددت دوافع إسرائيل لامتلاك السلاح النووي، أهمها أن تكون الرادع النهائي ضد أي هجوم عسكري عربي. وعلى الرغم من أنها شجعت حركة منع سباق التسلح النووي منذ البداية، إلا أنها لم تنضم (بالتصديق) لآية معاهدة في هذا الصدد حتى الآن، بدعوى ارتباط ذلك بالامن الإسرائيلي.

ورغم جهود الوكالة الدولية والجهود العربية لوضع بند القدرات النووية الإسرائيلية على جدول أعمال مؤتمرات الوكالة، إلا أنه نتيجة لضغط إسرائيل وحلفائها يتم حذفه، لذا لن يكون هناك سلام حقيقي في المنطقة، مادامت لم تخضع إسرائيل لما خضعت له الدول العربية.

ويجب ألا تغفل تعدد محددات استخدام السلاح النووي الإسرائيلي، وأهمها أن تتحول مصر لدولة نووية أو حدوث انخفاض حاد في قدرة إسرائيل العسكرية التقليدية.

أما الفصل الثالث، فقد جاء تحت عنوان "البرنامج النووي العراقي .. مرحلة جديدة في سياسات منع الانتشار"، وأهم ما يميز هذه المرحلة كونها استخدم فيها القوة العسكرية بدلا من غيرها، وضد العراق دون إسرائيل وكوريا الشمالية.

كانت بداية البرنامج النووي العراقي أواخر الخمسينيات بدافع التصدي للتحدي الصهيوني في المنطقة، وكذلك مواجهة الاطماع الإيرانية. وكانت المواقف الدولية والإقليمية من المشروع تصب في بوتقة الرفض، وإن لم يكن بنفس الدرجة، وكانت إسرائيل الأكثر رفضا، حيث قامت بضرب المفاعل النووي العراقي، ووصولاً لمرحلة غزو الكويت والتي اتخذت ذريعة لإضعاف البرنامج النووي العراقي.

وزاد على ذلك قرار مجلس الأمن ٦٨٧ الذي نص على تدمير وإزالة جميع الأسلحة الموجودة في العراق من خلال لجنة "اليونسكوم"، حيث



ويؤكد المؤلف في الفصل الثاني الدين والمستقبل العربي أن ما تردده الأوساط الغربية من أفكار ضد الإسلام، هو بمثابة أفكار مغلوطة ومدمرة لهدم قيم الإسلام ومثله العليا في الحياة. فالإسلام دين حضاري رفع من قيمة الإنسان وجعله خليفة لله في هذا الكون، كما أرسى أسس الحفاظ على كرامته، وحرم دمه وماله وعرضه. وجعل من التعارف بين الإنسانية على اختلاف أديانها وأجناسها ولفاتها رابطاً جامعاً لذلك على العرب والمسلمين أن يعوا حقيقة موقف الإسلام من الوحدة والحضارة والتاريخ. وذلك حتى لا تقع في الغموض والتعميم

أما الفصل الثالث والمعنون "الإسلام السياسي والمستقبل العربي"، فيؤكد أن الواقع يتطلب من الجميع التغيير في أسلوب الخطاب السياسي مع مراجعة شاملة للأحداث الماضية وإعادة بناء الثقة بين الجميع

ويركز الفصل الرابع على الثقافة والمستقبل العربي ويؤكد أن الأمة الإسلامية والعربية تعاني من الغزو الفكري، الذي يعمل على شغل الناس بكل ما هو بعيد عن الفهم الصحيح لمبادئ الإسلام والعربية. فالتيارات الغازية تعمل بكل ما تمك من إمكانيات على غزو المجتمعات الإسلامية والعربية، غزوا يفتت الأمة ويضعف انطلاقها ويقيد حركتها ويبعدها عن الواقع. والغزو الفكري هو تصفية العقول لتكون تابعة للغازي، وقد يكون أشد وأقسى لأن الأمة المهزومة فكراً تسير إلى غازيها طواعية. ويستعرض الكتاب مظاهر الغزو الفكري والتي هي كثيرة ومتعددة، ومن أهمها الاستشراق، حيث يرى الكاتب أنه يشكل الجذور الحقيقية، التي تقدم المدد للتنصير والاستعمار. كما أن ممارسة الخصوصيات وإدارة المشاريع والمشاركة في الشأن العالمي في عصر تتعولم فيه العلاقات بين البشر وتقوم على الاعتماد المتبادل، كل ذلك يحتاج إلى أفكار جديدة لكي تكون له أثاره الإيجابية ولكي يؤتي ثماره البناءة أو الطيبة تنمية وفتحاً.

أما الفصل الخامس والمعنون "الاقتصاد والمستقبل العربي"، فيؤكد أن الوطن العربي هو في أسوأ أوضاعه وأقل فرص نجاحه اقتصادياً، إذا واجه تحديات المستقبل الاقتصادي والسياسة الحضارية كدول منفردة متفرقة. ولكنه يكون في أفضل أوضاعه وأكبر الفرص المتاحة له إذا واجه المستقبل كمجموعة منسقة ومتناسكة تعرف كيف تتعامل مع هذه التحديات لخدمة مصالحها الوطنية والجماعية، وكيف تدبر علاقاتها الاقتصادية والإقليمية والدولية. فالوطن العربي لا يمكنه مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والتعامل معها إلا من خلال منظور قومي جماعي يشمل الفكر والتخطيط والعمل، ويديره ويوجهه عقل عربي جماعي واحد، يعمل على مختلف مستويات صنع السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذ الالتزامات والاضطلاع بالمسئوليات. ويتم التركيز في هذا الفصل على

أهم التحديات الاقتصادية الراهنة، التي تتمثل في التحديات على المستوى القطري والتحديات على المستوى القومي، والتحديات على المستوى الإقليمي. وأخيراً التحديات على المستوى الدولي. كما يتعرض المؤلف لمختلف القطاعات الاقتصادية بالعالم العربي، وذلك لبيان الآثار المحتملة عليها من جراء تطبيق حولة أوروحواي وذلك بالنسبة لقطاع الصناعة، حيث يتم تناول أثر اتفاقية الجات على الصناعات الثلاث الرئيسية وهي الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية وصناعة النسيج والملابس. أما بالنسبة للبترو، فهو في حقيقة أمره يشكل قوة الردع العربية الاقتصادية الرئيسية، لو خلصت الإرادة وصمدت الفية، حيث إنه يمثل النقل المهم في منظومة القوة الشاملة العربية. فالعالم العربي بالتصديق مع عدد من الدول الإسلامية وأيضاً مع بعض الدول النامية مثل فنزويلا، يمكن أن يضمن تفعيل دور النفط ويحوله إلى قوة ردع عالمية كما أن تحديد وزن البترول كقوة ردع عربية لا يرتبط بالدرجة الأولى بحسابات الحاضر وحده، بل أيضاً يرتبط في الأساس بحسابات المستقبل القريب والبعيد، حيث يمتلك العالم العربي ٦٢٪ من احتياطات النفط الخام العالمية، بالرغم من كل أحداث الاكتشافات النفطية الجديدة وتوقعاتها. وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي وحدها، فإنها تملك ٥٧٪ من احتياطي دول الأوبك، و٤٥٪ من جملة الاحتياطي العالمي. ودولة واحدة فقط هي المملكة العربية السعودية تملك ٥٦٪ من احتياطي دول المجلس، ونحو ٢٢٪ من احتياطي الأوبك ونحو ٢٥٪ من الاحتياطي العالمي. ولا يتجاهل هذا الجزء أبرز المشاريع الإسرائيلية النفطية من مشروع تشغيل وتوسيع خط أنابيب إيلات - عسقلان، ومشروع جعل ميناء إيلات منطقة تجميع للنفط القادم من خلال مجموعة شبكات الأنابيب، حيث تركز الاستراتيجية الصهيونية في المجال النفطي على الانتقال من دور الحارس للمصالح النفطية الأمريكية واحتكارها إلى دور المشارك في الثروة النفطية، مع إتاحة صناعة تكرير إسرائيلية متقدمة لإنتاج المواد المشتقة من النفط للتصدير الخارجى، وتشغيل وإنشاء خطوط أنابيب لنقل النفط العربي بين الشرق والغرب في منافسة قناة السويس وخط أنابيب سوميد، والارتكاز على هذه الخطوط لبيع النفط الخاص للأسواق الأوروبية والأمريكية، وبذلك تتحول إسرائيل إلى مركز دولي لتجارة النفط والمشتقات النفطية والغاز

ويأتي الفصل السادس تحت عنوان "التعليم والمستقبل العربي"، ويركز على التحديات والمخاطر التي تواجه التعليم في الوطن العربي، محاولاً الإجابة على سؤال أساسي شغل المفكرين طويلاً، خاصة في العصر الحديث، يدور حول طبيعة العلاقة بين التعليم والمجتمع، حيث يؤكد أن العلاقة كبيرة بين منجزات التنمية في الأقطار العربية ومدى انتشار المؤسسات التربوية. وبما أن التنمية من أجل الإنسان ويقوم

بها الإنسان، إذ هو هدف التنمية ووسيلتها فإن التربية هي وسيلة تنمية القوى البشرية التي تصنع التنمية وتحدد معانيها بل إن أهم معلم من معالم التنمية هو تنمية القوى البشرية. ويؤكد هذا الفصل أهمية دور البحث العلمي في تطوير المجتمع العربي

في حين يركز الفصل السابع والآخر والمعنون "امتلاك السلاح والمستقبل العربي على الدور العراقي ومفاحدة ما كشفت عنه المراجع العراقية لتطوير الأسلحة البيولوجية وإساحتها ونشرها لكن التطورات بين نهاية الحرب مع إيران عام ١٩٨٨ واحتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠. حالات دور تحقيق الكثير من هذه التطورات كما يركز هذا الفصل على مدى السوق النووية العامة التي تتمثل في الآتي

- ١- شح حرب نووية لتدمير أسلحة العدو النووية في أماكنها
- ٢- اعتراض أسلحة العدو النووية وهي في طريقها إلى أهدافها
- ٣- اتخاذ التدابير الفعالة لتقليل تأثير أسلحة العدو النووية الانتقامية
- ٤- الرد المقابل بالأسلحة النووية

كما يتناول هذا الفصل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كسبيلية لتناول الحرب الصاروخية والتسلح الصاروخي في الشرق الأوسط، مع توضيح كيف ولجأت إسرائيل للوضع الاستراتيجي الجديدة في المنطقة بعد تعرضها لسيل الصواريخ عام ١٩٩١

ويوجد فصل ختامي تحت عنوان الاحتلال والحرب من العراق إلى لبنان، حيث يركز على نقطتين، النقطة الأولى احتلال العراق، حيث تتمثل في إبراز الأهداف الأمريكية بعد إسقاط الحكم العراقي، والتي تتمثل في الآتي

- الحفاظ على وجود عسكري استراتيجي أمريكي في المنطقة، يضم الولايات المتحدة السيطرة على مصادر الطاقة، والتحكم في الأسعار، وتشديد الحصار على كل من إيران وسوريا لتغيير سلوكهما، والضغط على أنظمة عربية حليفة للولايات المتحدة، ولكنها تناور في تنفيذ المشروع الأمريكي، من خلال اعتماد العراق أحد الأعمدة الرئيسية للسياسة الأمريكية - الشرق أوسطية.

أما النقطة الثانية، فيتم التركيز فيها على حرب يوليو ٢٠٠٦ بين حزب الله وإسرائيل، ودور حزب الله في لبنان فسمند انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني، أمضى الحزب سنوات في نهية جبهة الجنوب للمعركة المقبلة مع الجيش الإسرائيلي بتدعيم دفاعاته، لكي يملك مقدره أكبر على التصدي للغزو الإسرائيلي أو - في أضعف الأحوال - إعاقة تقدم القوات الإسرائيلية الغازية

الشيءاء عبد السلام إبراهيم



تسبب استطلاعات الرأي العام في إسرائيل  
 واحدة من أهم التحولات التي حدثت في  
 إسرائيل منذ بداية التسعينات. في  
 إسرائيل، كانت توجهات الرأي العام  
 إزاء جميع القضايا بشكل دائم ومستمر، في  
 إطار حرسها على تغييرها باتجاهها  
 الأوسط. الشرق الأوسط في  
 التغييرات التي حدثت في  
 باتجاه من العالم العربي استطلاعات  
 الرأي الذي أدى إلى استطلاعات  
 الرأي استطلاعات دول عربية، مجتهد، وإيران،

١ - في الحقوق والواجبات  
 ٢ - في الحقوق والواجبات  
 ٣ - في الحقوق والواجبات  
 ٤ - في الحقوق والواجبات  
 ٥ - في الحقوق والواجبات  
 ٦ - في الحقوق والواجبات  
 ٧ - في الحقوق والواجبات  
 ٨ - في الحقوق والواجبات  
 ٩ - في الحقوق والواجبات  
 ١٠ - في الحقوق والواجبات

מתוך רגל ישרת

الرأي العام فيها. وقد كان للتطورات التي شهدتها ملف التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي في بداية التسعينيات من القرن العشرين أثر إيجابي - بشكل أو بآخر - على توجهات الرأي العام الإسرائيلي إزاء إمكانية التسوية السلمية للصراع إذ أدت التطورات المتعلقة باندلاع الانتفاضة الفلسطينية السلمية وانتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية إلى تهيئة المناخ للبدء في عملية التسوية السلمية بانعقاد مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١، وهو الأمر الذي انعكس بالإيجاب أيضا على توجهات الرأي العام الإسرائيلي. فمن جهة، ساعدت الانتفاضة الفلسطينية الأولى السلمية في اتجاه دفع الرأي العام الإسرائيلي نحو تفضيل الحل السلمي، أو ما يرتبط به من قضايا. وعلى الأقل، فقد بدا الرأي العام الإسرائيلي في بداية التسعينيات من القرن الماضي منقسما بالتساوي إلى نصفين، أحدهما متشدد، والآخر معتدل فيما يتعلق بالتسوية مع الفلسطينيين. ثم جاءت حرب الخليج الثانية فخلقت لدى الطرفين الإسرائيلي والعربي استعدادا أكثر لقبول التسوية - بصرف النظر عن عدالتها - لاسيما الطرف العربي الذي فقد الكثير من عناصر قوته بخروج الطرف العراقي من معادلة القوة العربية.

ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية الدراسة محل العرض، نظرا لمناقشتها العوامل التي تدفع نحو تحول الرأي العام الإسرائيلي أو تقلبه من توجه إلى آخر، وتناولها - بشكل تفصيلي ومتكامل - العلاقة بين تطورات عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتوجه الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين، في وقت اقتصر فيه ما تناولته الدراسات المعنية بالرأي العام الإسرائيلي على التركيز على وصف ومتابعة تطور توجهات الرأي العام إزاء قضية معينة، دون الوقوف كثيرا على تفسير أسباب التحول الذي يطرأ على تلك التوجهات.

وقد حاولت الدراسة من خلال فصولها الثلاثة الإجابة على تساؤل رئيسي مفاده: ما هي العلاقة بين تطورات عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتحول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين؟ بمعنى آخر: هل جاء تحول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين نتيجة لتعثر عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، أم أن تعثر التسوية السلمية للصراع قد حدث بسبب يمينية الرأي العام الإسرائيلي؟ ثم ما هي العوامل أو الأسباب التي أدت إلى تحول الرأي العام الإسرائيلي في نهاية فترة الدراسة نحو اليمين؟

وفي الفصل الأول، تناول الباحث طبيعة الرأي العام في إسرائيل وتوجهاته إزاء عملية التسوية، من خلال مبحثين رئيسيين، ركز الأول على تحديد طبيعة تأثير الرأي العام الإسرائيلي في

الحياة السياسية في إسرائيل، من خلال أربعة محاور، ناقش أولها طبيعة الديمقراطية الإسرائيلية وعلاقتها بالرأي العام، بينما ناقش ثانياً بنية وتكوين المجتمع الإسرائيلي وتأثير ذلك على توجهات الرأي العام. أما ثالثها، فقد عرض للمفولات النظرية المتصلة بكيفية تأثير الرأي العام في الحياة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، بينما عرض المحور الأخير عملية قياس الرأي العام في إسرائيل والمراكز التي تتولى تلك المهمة. أما المبحث الثاني، فقد عرض بقدر من التفصيل لتوجهات الرأي العام الإسرائيلي إزاء عملية السلام على مرحلتين، الأولى في ظل تأثير الانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى والثانية في ظل عملية التسوية مع الفلسطينيين خلال فترة الدراسة ١٩٩١ - ٢٠٠٢، مع التركيز على خمس قضايا أساسية تمثل في مجملها مؤشرا لقياس توجهات الرأي العام الإسرائيلي إزاء التسوية مع الفلسطينيين، وهي: الدولة الفلسطينية، واتفاق أوسلو، والمستوطنات، واللاجئون، والقدس.

أما الفصل الثاني، فقد خصصه الباحث لمناقشة تأثير العوامل الداخلية على تحول الرأي العام نحو اليمين. حيث ركز المبحث الأول على العوامل الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بتحول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين، من خلال محورين أساسيين، عرض الأول لطبيعة النظام الاقتصادي في إسرائيل منذ نشأتها وحتى الآن، بينما عرض الثاني للاقتصاد الإسرائيلي في ظل انتفاضة الأقصى. أما المبحث الثاني، فقد تناول العوامل السياسية، وتحديدًا الائتلافات الحكومية أو تأثير الحكومة الموجودة في إسرائيل في دفع الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين. وقد تعرض هذا المبحث لدراسة الرأي العام الإسرائيلي في ظل خمس حكومات، منها اثنتان لحزب العمل، هما حكومة اسحاق رابين في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥، وحكومة إيهود باراك في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١، وثلاث حكومات لحزب الليكود، الأولى حكومة بنيامين نتنياهو في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، والثانية والثالثة هما حكومتا أرييل شارون في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣. ثم عرض المبحث الثالث لتأثير العوامل أو التغيرات الديموجرافية، لاسيما تلك المتعلقة بالهجرة إلى إسرائيل، على توجهات الرأي العام الإسرائيلي.

أما الفصل الثالث، فتناول فيه الباحث تأثير العوامل الإقليمية وتأثيرها على تحول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين، من خلال ثلاثة مباحث. عرض الأول منها لتأثير تطورات عملية التسوية على المسار الفلسطيني، والمقاومة المسلحة الفلسطينية على الرأي العام الإسرائيلي، من خلال محورين أساسيين، ناقش أولهما تأثير تقدم أو تحرك عملية التسوية مثلما حدث أثناء

وبعد اتفاق أوسلو كمثال لاتفاق تم في عهد حكومة عمالية، واتفاق وائ ريفر كمثال لاتفاق تم في عهد حكومة ليكودية، وقمة كامب ديفيد التي لم تنته إلى شيء في عهد حكومة باراك. أما المحور الثاني، فتناول تأثير توقف عملية التسوية واللجوء إلى نمط العمليات الفدائية والعنف المسلح. أما المبحث الثاني، فقد تناول تأثير تطورات التسوية على المسارين المتراخين السوري واللبناني على تحول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين. بينما ناقش المبحث الثالث تأثير تطورات القضية العراقية منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٣ على الرأي العام الإسرائيلي.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج في نهاية دراسته، يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

١- يتمتع المجتمع الإسرائيلي بعدة خصائص ساهم بعضها في تفعيل دور الرأي العام الإسرائيلي، بينما ساهم البعض الآخر في الاتجاه العكسي. فقد ساهم مستوى الديمقراطية الذي يتمتع النظام السياسي الإسرائيلي بها في تفعيل دور الرأي العام، على نحو ما يوجد في الديمقراطيات العريقة مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ومقابل ذلك، فإن الطريقة التي نشأ بها المجتمع الإسرائيلي قد أثرت بالسلب إلى حد بعيد على طبيعة ودور الرأي العام الإسرائيلي. فالمجتمع الإسرائيلي هو مجتمع مهاجرين بالأساس، ويتكون من لفيف من المجموعات الإثنية التي تشكل فسيفساء غير متجانسة على كافة المستويات، ولم تنجح المحاولات الإسرائيلية العديدة في صهر تلك الاختلافات لخلق ما يسميه الإسرائيليون المواطن الإسرائيلي، بصرف النظر عن انتماه السابق.

٢- إن توجهات الرأي العام الإسرائيلي ليست من المعطيات الثابتة أو الجامدة، فقد تأثرت بالتغيرات التي شهدتها البيئة الداخلية في إسرائيل، خاصة تلك التي تتعلق بالتغيرات التي طالت النواحي السياسية والاقتصادية والديموجرافية، والتي بدأت قبل فترة الدراسة وتعمقت خلالها، لاسيما ما يتصل باستمرار عملية الخصخصة وتزايد نسب البطالة، التي أفرزت أوضاعا لم تكن في صالح حزب العمل بالمرّة، لاسيما في ظل عجز الحزب خلال العقد الأخير من القرن الماضي عن طرح بديل اقتصادي واجتماعي لما طرحه اليمين، لا في أثناء اشتراكه في الحكومة ولا في حملاته الانتخابية ولا في أثناء توليه الحكومة بمفرده. وهو الأمر الذي مثل سببا مهما في ابتعاد الإسرائيليين عن اليسار، ممثلا في الابتعاد عن حزب العمل، متجها نحو اليمين بأطروحاته المختلفة.

٣- على المستوى السياسي، اتضح أن وجود حكومة إسرائيلية يمينية يعتبر من العوامل

## الجزاءات الدولية كاسلوب لإدارة الأزمات.. دراسة لحالتى الحظر الجوى على كل من العراق وليبيا

محمد إبراهيم ملتيم خليل

رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية، جامعة

القاهرة، ٢٠٠٨

متعلقة بالحظر الجوى، تبنتها كل من الولايات المتحدة و إنجلترا وفرنسا إثر حادثة لوكيربي. وفى هذا السياق، صدر القرار رقم ٧٣١، الذى طالب ليبيا بالكف عن ممارسة الإرهاب، كما كان هذا القرار تمهيدا لما صدر بعده من القرارين ٧٤٨ لسنة ١٩٩٢ و ٨٨٣ لسنة ١٩٩٣. وهما القراران اللذان فرضا الحظر الجوى ضد ليبيا. كما عبر هذان القراران عن الضغط الذى مارسه الدول الغربية ضد ليبيا لتسليم المتهمين بتفجير الطائرة الأمريكية عام ١٩٨٨ وأشار الباحث الى مدى قدرة الدول الغربية الثلاث على استخدام مجلس الأمن فى تبني سياسات وإصدار قرارات لا تتناسب مع طبيعة الأزمة. إلا أن تلك القرارات قد عكست دوافع وأهداف الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، فى الهيمنة على النظام الدولى، كما عكست تجاوز مجلس الأمن لاختصاصاته وصلاحياته المنصوص عليها بالميثاق.

قسم الباحث الدراسة إلى أربعة فصول وخاتمة، بحيث تناول الفصل الأول دراسة نظام الجزاءات الدولية فى التنظيم الدولى وتأثير المتغيرات الدولية على إدارة الأزمات، حيث أشار الباحث إلى أن التنظيم الدولى عرف نظام الجزاءات كوسيلة يتصدى بها لمواجهة الأزمات والنزاعات التى تنشأ بين أعضائه، وذلك على الرغم من اختلاف الفلسفات والقيم التى استند إليها استخدام تلك الوسيلة، الأمر الذى عكس بالضرورة الاختلاف فى طبيعتها ومصدرها وشرعيتها من زمن إلى آخر وطبقا للنظور التنظيمى للمجتمع الدولى. وخلصت الدراسة إلى أن نظام الجزاءات قد اكتمل بشكل كبير كوسيلة للتصدى لمواجهة الأزمات فى ميثاق الأمم المتحدة، كما أن تلك الآلية ازداد تفعيلها بعد انهيار نظام القطبية الثنائية.

وتوصل الباحث إلى أن انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم قد زاد ويكثف من استخدام آلية الجزاءات الدولية للتصدى لمواجهة الأزمات والنزاعات الدولية، سواء كانت الحقيقية أو المقتعلة. كما طرح قضايا جديدة منها قضية نزع وتدمير أسلحة الدمار الشامل، وقضية مكافحة ما عرف بالإرهاب الدولى، بالرغم من عدم تحديد ماهية ذلك الإرهاب، وقضية العولة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية. وقد ظهر من توظيف معطيات تلك القضية تاكل سيادة الدول الصغيرة أو تضاولها فى مواجهة سيادة الدول الكبيرة، الى أن وصل الباحث الى أن الشرعية الدولية أصبحت بمثابة غطاء للتبرير للسياسات والممارسات الأمريكية.

وفى الفصل الثانى المتعلق بالجزاءات الدولية ضد العراق كآلية من آليات إدارة الأزمات معه، فقد خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من سياسة

تتناول هذه الدراسة التحول الذى طرأ على أسلوب الأمم المتحدة فى إدارتها للأزمات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة والتغير فى هيكل النظام الدولى. كما تبحث الدراسة إشكالية العلاقة بين أجهزة الأمم المتحدة وتعاضم دور بعضها (مجلس الأمن) على حساب أدوار الأجهزة الأخرى (الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية). وتقود تلك الإشكالية إلى البحث فى تكيف النزاعات الدولية، أى التفرقة بين النزاعات الدولية ذات الصفة القانونية والنزاعات الدولية ذات الصلة السياسية. وعلى هذا الأساس، يمكن تحديد الجهة ذات الاختصاص الرئيسى فى إدارة تلك النزاعات.

والعراق حالة فريدة رفعت خلالها الولايات المتحدة شعار النظام العالمى الجديد، الذى يقوم على فكرة قيام الأمم المتحدة بدورها كما رسمه الميثاق. ولما كانت تلك الحرب الباردة قد انتهت، فإن العقوبات التى تعترض تفعيل نظام الأمن الجماعى لابد أن تنتهى إلى الأبد وحسب الرؤية الأمريكية. وقد ترتب على طرح تلك الفكرة الوقوع فى شرك الخديعة، بحيث تعامل مجلس الأمن مع أزمة الخليج الثانية بطريقة غير مسبقة، واتخذ العديد من القرارات الدولية التى استندت إلى الفصل السابع من الميثاق، وبدأت آليات الأمن الجماعى المنصوص عليها فى الميثاق فى العمل لأول مرة فى تاريخ الأمم المتحدة وبدقة متناهية، وليفرض مجلس الأمن ضمن ما فرضه أنواعا متعددة من الجزاءات ضد العراق، ازدادت إحكاما يوما بعد يوم.

وبخصوص ليبيا، صدرت ثلاثة قرارات متعلقة بفرض الجزاءات ضدها، والتى كانت أساسا

المساعدة والمهمة ضمن قائمة العوامل التى تدفع بالرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين ومع التسليم بأن دور الرأى العام يكون سابقا على وجود الحكومة، فهو الذى انتخبها، إلا أن وجود حكومة بتوجهات يمينية يعمق من التوجهات اليمينية لدى الرأى العام وفى مقابل ذلك، فإن وجود حكومة يسارية فى الحكم يدفع الرأى العام الإسرائيلى فى اتجاه اليسار فيما يتعلق بالتسوية مع الفلسطينيين. كما لابد من الإشارة أيضا إلى أنه فى حال اتخذت حكومة ما مواقف تقترب من مواقف التيار الآخر -اليمين أو اليسار- فإن الرأى العام ينحاز إلى تلك المواقف، ويبدو أقرب إليها مما هو أقرب لتوجهات الحكومة القائمة، على نحو ما شهدته توجهات الرأى العام الإسرائيلى من تغيرات حينما قام نيتانياهو بتوقيع اتفاق الخليل، وحينما تبني باراك أساليب العنف لقمع الانتفاضة.

٤- لم تتأثر توجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء التسوية مع الفلسطينيين بتطورات الموقف على المسار السورى، بل إن توجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء الجولان المحتل لم تتأثر كذلك بتطورات التسوية على المسار السورى ذاته، حيث ظلت المعارضة الشديدة للانسحاب من الجولان هى السمة الأساسية لتوجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء ملف الجولان. أما عن تأثير الانسحاب الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى على توجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء التسوية، فقد اتضح أن التأييد الذى حظى به هذا الانسحاب من جانب الرأى العام الإسرائيلى قد أدى إلى خلق حالة معنوية جيدة لديه، انعكست فى تقييمات إيجابية لأداء رئيس الوزراء، وتفضيل لخيارات التسوية بشكل عام، حتى اندلعت انتفاضة الأقصى، فتغيرت كافة الحسابات.

٥- بصرف النظر عن العوامل التى أدت إلى دفع الرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين، فإن الأمر الذى لا خلاف عليه هو أن الرأى العام الإسرائيلى قد وصل إلى نقطة من اليمينية غير مسبقة -تجاوز تلك الحالة التى كان عليها عندما أتى باليمين إلى الحكم للمرة الأولى فى إسرائيل فى عام ١٩٧٧- وهو الأمر الذى انعكس سلبا على عملية التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى، خاصة فى بعدها الفلسطينى، التى عادت - بوصول شارون إلى الحكم - إلى ما يطلق عليه المربع رقم واحد، أى إلى ما قبل انطلاق عملية التسوية فى مدريد عام ١٩٩١.

رانيا مكرم

## الإسلاميون التقدميون

## ..عن وجه آخر للفكر

## والسياسة في إيران

د. وليد محمود عبد الناصر

مركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية بالأهرام،

القاهرة، ٢٠٠٨

يتناول هذا الكتاب، في ٧ فصول وخاتمة، ما اصطلح على تسميته بالتيار الإسلامي التقدمي في إيران على الصعيدين الفكري والسياسي. ويعرض الكتاب بشكل خاص لتطور هذا التيار وفكره ونشاطه السياسي خلال الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الراهن. وإن كان هذا الكتاب سيركز بالذات على المفكر الراحل الدكتور على شريعتي، ورجل الدين الراحل آية الله سيد محمود طالقاني، ومنظمة "مجاهدي خلق إيران" كمثلين أساسيين لهذا التيار في إيران في الفترة موضع الدراسة.

فتناول المؤلف في الفصل الأول المعنون "ثلاثة على الطريق" ثلاث شخصيات يعدهم جزءاً من هذا التيار وهم: أحمد قسراوي وجلال الأحمد اللذان غلب على نشاطهما الجانب الفكري، والدكتور أبو الحسن بنى صدر، الذي جمع بين العطاء الفكري والسياسي بشكل متوازن، وهو أول رئيس للجمهورية الإيرانية الإسلامية. وعرض المؤلف للأسباب الموضوعية التي تتصل بمحتوى الطرح الفكري والمشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني لدى كل من الشخصيات الثلاث والدور الفكري والسياسي للتيار الإسلامي التقدمي في إيران، باعتبارهم مثلاً - بشكل أو بآخر - إسهاماً في مسيرة هذا التيار وفي تطوره المعرفي والأيدولوجي، بحثاً عن صياغة بديل آخر في إيران، يكون إسلامياً وتقدمياً في آن واحد، ويكتسب الانسجام والتناغم الداخلي بين مكوناته، ومصادقته مع ذاته ومع الشعب الإيراني، وبالتالي القاعدة الشعبية المؤيدة له واللازمة لترجمة هذا المشروع الفكري والبرنامج السياسي إلى واقع ملموس.

وفي الفصل الثاني، قدم المؤلف عرضاً شاملاً وموجزاً لحياة الراحل الدكتور على شريعتي

في المحافل الدولية. كما توجت الدبلوماسية الليبية بحكم محكمة العدل الدولية بمرجعية اتفاقية مونتريال للحكم في القضية، الأمر الذي شكل عقبة حقيقية أمام الدبلوماسية الغربية لاسيما الأمريكية، لم تملك أمامها سوى قبول محاكمة المتهمين على مرجعية اتفاقية مونتريال.

وتناول الفصل الرابع مواقف بعض الدول وبعض المنظمات الدولية الإقليمية من الجزاءات على كل من العراق وليبيا. فقد انتهت الدراسة إلى أن مواقف الدول تتحدد طبقاً لما تمليه عليها المصالح الوطنية، وليس طبقاً لما تمليه اعتبارات العدالة أو اعتبارات المواثيق الدولية أو حتى الاعتبار الإنسانية.

وفي الخاتمة، يوصي الباحث ببعض التوصيات التي يراها ضرورية في ضوء ما توصل إليه من عدم شرعية للجزاءات التي فرضت على العراق، لاسيما مع استمرارية الجزاءات والتي كان لها التأثير السلبي الكبير الذي نال الأبرياء. حيث ثبت بالدليل القاطع خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وذلك بصدر قرار مجلس الأمن رقم ١٧٦٢ الصادر في ٢٩ يونيو ٢٠٠٧ الذي قضى برفع الجزاءات عن العراق، ناهيك عن عدم شرعية الجزاءات التي فرضت على ليبيا كما ثبت من الدراسة. وهذه التوصيات هي: أولاً: خلق آلية جديدة للجزاءات الدولية بخلاف مجلس الأمن في صورته الحالية والذي تسيطر عليه بعض القوى الدولية وتسخره لخدمة أهدافها ومصالحها. أي أن الدراسة توصي بضرورة إصلاح الأمم المتحدة ميثاقاً وآليات. ثانياً: النظر للمقاصد النهائية للجزاءات التي تفرض على الدول ودراسة آثارها المحتملة والحقيقة على الشعوب بكل دقة وبما لا يتعارض مع الأهداف الإنسانية العامة والمقاصد والأهداف الكلية للأمم والشعوب، وبحيث لا يكفى لشرعية تلك الجزاءات أن تكون صادرة عن صاحب الاختصاص، أي التشريعية القانونية، وإنما يجب أن ينال استخدام تلك الآلية قبول ورضاء المجتمع الدولي استناداً إلى الأسباب التي أدت إلى استخدام تلك الآلية. ثالثاً: ضرورة وضع تقارير الهيئات الدولية المعنية بالشؤون الإنسانية موضع الاعتبار، بحيث تصبح تقاريرها في هذا الشأن صاحبة القول الفصل، لاسيما في مجال الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان. رابعاً: ضرورة تحديد المخالفات التي تستوجب إجراءات الجزاءات تحديداً دقيقاً من الناحية المعيارية والأخلاقية والقانونية، وبحيث لا يصبح غموض التحديد وسيلة من الوسائل التي تستخدمها بعض القوى لفرض هيمنتها على العالم وخدمة أهدافها.

محمود حمدي أبو القاسم

الوفاق التي سادت أثناء أزمة الخليج الثانية بين الشرق والغرب والاتفاق على إدانة الغزو العراقي للكويت واحتلاله والتأكيد على انسحاب العراق من الكويت، إلا أن الأزمة أظهرت اختلافات أساسية بين القطبين الرئيسيين في النظام الدولي آنذاك وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. كما أظهرت الأزمة أيضاً تراجع دور الاتحاد السوفيتي الذي لم يستطع إلا قبول الرؤية الأمريكية لإدارة الأزمة. كما كشفت الأزمة عن محدودية القدرة الأوروبية الجماعية على ممارسة دور دولي مستقل وفاعل نتيجة للاختلافات فيما بين الرؤى الفردية لكل دولة على حدة، وأيضاً بسبب القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على الدور الأوروبي المستقل.

أما في الفصل الثالث، فقد تناول الباحث إدارة الأزمة الليبية - الغربية واستخدام الية الجزاءات الدولية في مواجهة تلك الأزمة. وقد انتهت الدراسة إلى أن الأزمة الليبية - الغربية تكاد تكون مختلفة تماماً عن أزمة الخليج الثانية من حيث مبررات ودوافع صدور قرارات مجلس الأمن. وبينما اكتسبت قرارات مجلس الأمن في أزمة الخليج الثانية شرعية دولية جماعية، فإنها في الأزمة الليبية - الغربية اقتصر على الدول الغربية الثلاث وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. كما لاحظ الباحث أن تلك الدول لم تحظ بتأييد يذكر لوضوح افتعال الأزمة، ولكن الأزمة قانونية في جوهرها، كما أن مرونة الموقف الليبي في مواجهة الأزمة قد أظهر تجاوز الدول الغربية في مطالبتها. ولقد انتهت الدراسة إلى أنه إذا كان طلب تسليم المتهمين الليبيين تحكمه اعتبارات قانونية، وأن الاتهام غير مؤكد وتحكمه اعتبارات سياسية، فإن الجزاءات التي فرضت على ليبيا بموجب قرارات مجلس الأمن - قبل إجراء المحاكمة - هي جزاءات غير شرعية وحكمتها الاعتبار السياسية للدول الغربية التي تهيمن على مجلس الأمن ولم تحكمها اعتبارات العدالة واعتبارات إقامة نظام عالمي يسوده السلام والأمن.

ومن ناحية أخرى، فقد أثارت الأزمة الليبية - الغربية إشكالية العلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية. ومن ناحية ثالثة، فإن حكم المحكمة الصادر عام ١٩٩٨ بمرجعية اتفاقية مونتريال بشأن محاكمة المتهمين قد أظهر بوضوح أن مجلس الأمن حينما أصدر قراراته المتعلقة بالجزاءات على ليبيا قد افتات على اختصاص المحكمة واغتصب حقاً لم يكن له. ومن ناحية رابعة، إذا كانت الجزاءات الدولية على العراق قد أدت إلى عزله السياسية والديبلوماسية، فإن الأزمة الليبية - الغربية قد أنتجت دوراً نشطاً للدبلوماسية الليبية، حاولت ليبيا من خلال هذا الدور أن توضح أبعاد الأزمة

(١٩٣٣ - ١٩٧٧)، وللسياق السياسي والاجتماعي الذي كان يطرح فيه فكره وكتاباته ونشاطه، وذلك أملا في أن يسهم هذا العرض في تحسين قدرتنا على التعرف على فكر شريعتي وتحليله بشكل نقدي يسمح بإدراك البعد الإسلامي التقدمي في المشروع الفكري لشريعتي. أو إطار التأثيرات الفكرية التي تعرض لها، أخذا في الاعتبار الظروف السياسية والأوضاع الاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة في إيران خلال حياته، وهي مسئولية علمية وموضوعية، فكرية وتاريخية، يتعين القيام بها لتعريف الكثيرين بالطابع الإسلامي التقدمي لفكر شريعتي، وإلى أي درجة مثل فكره مشروعا بديلا للمشروع الفكري الذي جسده الراحل آية الله الخميني، وأثر في آخرين من أبناء النخبة السياسية والثقافية.

وأشار المؤلف إلى أن الدكتور على شريعتي كان على معرفة متعمقة بالتاريخ والفلسفة الغربية مع وعيه الذاتي بدينه وتقاليدته، وبالتالي كان الأجدر على إدماج الفكر الراديكالي في الغرب والعالم الثالث مع المبادئ والتقاليد الشيعية. إلا أنه انتقد الأفكار الأجنبية بنفس القدر الذي انتقد به الفكر الإسلامي التقليدي. فقد انتقد الفكر العالم الثالث لفرانز فانون، خاصة دعوته لشعوب العالم الثالث للتخلي عن تقاليدها الدينية، حتى يتمكن من الانتصار في نضالها ضد الإمبريالية الغربية. ورغم أن البعض نكر أن شريعتي كرس حياته لمهمة إدماج الاشتراكية مع المبادئ التقدمية الموجودة في المنهج الشيوعي، فإن الواقع يؤكد أن هدف شريعتي كان جعل الأصالة وسيلة للتحرير والتغيير. ولهذا الغرض، استخدم شريعتي كافة المفاهيم والأساليب وأنوات التحليل التي وجدها مفيدة له في تلك المهمة، مهما تعددت مصادرها. ولم يكن كافيا بالنسبة لشريعتي أن يقول إن المسلمين لديهم القرآن والسنة، بل كان من الضروري فهم جوهرهما ودراسة ما هو موجود لدى غير المسلمين في بقية أنحاء العالم لمعرفة ما قد يفيد المسلمين ويتفق مع مبادئ الإسلام.

وأشار المؤلف في الفصل الثالث "الإجابة على سؤال: هل يوجد رجل دين إسلامي شيعي تقدمي؟"، إلى أنه رغم كثرة ما كتب وذكر عن ثورة عام ١٩٧٩ في إيران، فإن الكثير من جوانب هذه الثورة لا يزال بعيدا عن متناول أيدي الباحثين. ومن بين تلك الجوانب شخصيات لعبت أدوارا رئيسية، سواء في الإعداد للثورة على المستويين الفكري والحركي، أو في قيادتها وفي المراحل التي تلت انتصار هذه الثورة. من هذه الشخصيات هو آية الله سيد محمود طالقاني (١٩١١-١٩٧٩) الذي عرض هذا الفصل لأهم أفكاره وممارساته في محاولة لاستكمال حلقة جديدة من حلقات فهم الثورة الإيرانية، فكرا وأحداثا، خاصة من منظور إسهامه في صياغة طرح إسلامي تقدمي في الحياة الفكرية والسياسية الإيرانية.

وكان تعريف طالقاني للجهاد متصلا بتفسيره المتمدن عالميا لمفهوم المستضعفين وتفسيره السياسي والاجتماعي لأسباب الحروب. إلا أنه كان يعي دائما أولوية الحفاظ على قوة الثورة الإيرانية كقوة دعم لثورات المستضعفين على مستوى العالم كما كان طالقاني صارما في عدائه للاستعمار بكافة صوره، وإسرائيل، خاصة من حيث ربط هذا العداء بأسباب داخلية في إيران، سواء كانت أحداثا أو مشكلات بعينها. فقد تنازعت اختيارات طالقاني فكرة الإجماع والانسجام والتناغم بين كافة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحت قيادة إسلامية من جانب، ومفهوم الصراع بين الأضداد من جانب آخر.

وخلص المؤلف في الفصل الرابع المعنون "التيار الإسلامي التقدمي في إيران بين الفكر والحركة" إلى أن غياب التصور المؤسسي الشامل الذي يجسد أيديولوجية مجاهدي خلق كان عاملا في فشل المشروع السياسي لمجاهدي خلق ورؤيتها الإسلامية التقدمية، وبالمقابل في انتصار خصومها الذين بلوروا وطبقوا هذا التصور سريعا، وهو ما يكشف عن أن المنظمة لم تستفد من دراسة التجارب الثورية السابقة التي أظهرت أهمية دور الأطر المؤسسية في ترجمة الأهداف الأيديولوجية وتنظيم صفوف المؤيدين وضمان التزامهم.

وفي نهاية الفصل، أشار المؤلف إلى أن تجربة مجاهدي خلق في إيران تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الأديان في حد ذاتها لا توجه لليمين أو اليسار، وإنما الأمر يتصل بالقوى التي تحمل لواء الدين في المعترك السياسي وانتماؤها ومصالحها العقائدية والاجتماعية والاقتصادية والإطار العام الذي تتحرك فيه.

وتناول المؤلف في الفصل الخامس "قراءة في فكر الرئيس السابق محمد خاتمي" موضوع الحوار بين الحضارات، الذي يشير فيه خاتمي إلى ضرورة أن يتأسس هذا الحوار على أساس المساواة بين الدول والشعوب والاحترام المتبادل. ويبرز أن الدعوة للحوار جاءت من العالم الإسلامي، مما يعكس الثقة بالنفس، ولكنه يقر بوجود مشكلات تواجه العالم الإسلامي، أبرزها غياب الوحدة عنه لأسباب داخلية وخارجية، والتناقض المزعم بين العقل والنقل، وسعي بعض المسلمين للعودة إلى الماضي وهو ما يشكل نزعة رجعية.

وينتقد خاتمي ضمنا إقصاء قوى عديدة خلال مسيرة الثورة الإيرانية بحجة أن رؤيتها للإسلام اختلفت عن الرؤية السائدة، كما ينتقد من سعوا لاستبعاد المرأة من أماكن العمل والدور السياسي، وأدان دور بعض رجال الدين في التأثير على الإمام الخميني بشأن هذه المسائل، وأصفا إياهم بالرجعية والدوجماطيقية.

وتتسم معالجة خاتمي للمشكلات الراهنة للمجتمع الإيراني بالتباين نظرا لتنازع طبيعته

كمفكر ومثقف ينتمي أصلا للتيار الإسلامي التقدمي، ثم كزعيم لتيار عريض يضم فئات كثيرة تجتمع تحت راية "الإصلاحيين"، وأخيرا كرئيس للجمهورية في ظل حكم توجهه محددات عديدة، في مقدمتها نظرية "ولاية الفقيه".

وتناول الفصل السادس "التيارات التقدمية من منظور تاريخي مقارن" تيار يسار البلشفيك في روسيا السوفيتية والتيار الإسلامي التقدمي في إيران، مقارنة آراء ومواقف اليسار البلشفيكي خلال الثورة الروسية والتيار الإسلامي التقدمي خلال الثورة الإيرانية فيما يتصل بقضايا بعينها وتطورات لحقت بالحالة الثورية في البلدين، وترتبط بالحالة الإقليمية والدولية القائمة في زمن كل منهما. وهناك عوامل ضعف نجدها في اليسار البلشفيكي في روسيا دون حالة التيار الإسلامي التقدمي في إيران. ومن ذلك الصراعات ذات الطابع الشخصي أو الفصائلي التي دارت، والتي خدمت فقط مصالح منافسيهم اللينينيين. كما أن التزام اليسار البلشفيكي وإصراره على الاستمرار داخل صفوف الحزب اللينيني، أسهما بشكل سلبي على تأثير اليسار وعلى هامش حرية الحركة المتاحة لها. كما أثبت في نهاية المطاف أنه يصب لصالح لينين الذي كان في الأساس مناضلا من أجل سيطرة الحزب، كما أثبت هذا الموقف أنه شكل ضربة قاضية لليسار البلشفيكي.

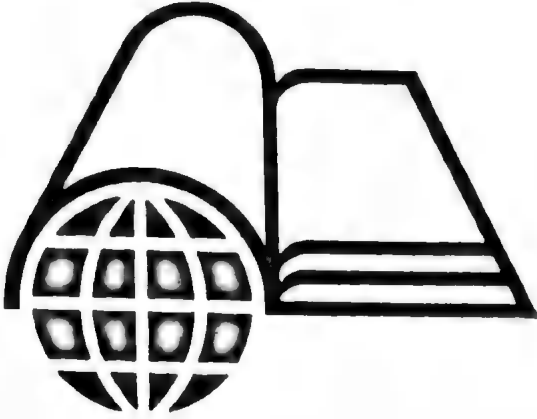
وأشار المؤلف في الفصل السابع والأخير من الكتاب والمعنون "رؤية مقارن للتيار الإسلامي التقدمي في إيران بين ثلاثة عهود" إلى أنه في ظل ما يمكن اعتباره المرحلة الانتقالية التي مر بها نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، منذ نجاح ثورة فبراير ١٩٧٩ عقب انتخاب الرئيس محمد خاتمي المنتمي للتيار الإسلامي التقدمي داخل المؤسسة الدينية الحاكمة لرئاسة الجمهورية في مايو ١٩٩٧، والتي يجوز أن نطلق عليها مرحلة التحول من الثورة إلى الدولة وبناء مؤسساتها، سواء خلال الفترة الأولى للثورة أي ما بين ١٩٧٩ و ١٩٨١، أو في فترة الولاية الثانية للرئيس الأسبق علي أكبر هاشمي رافسنجاني ما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٧ خاصة الفترة التي انتهت بالانتخابات النيابية لمجلس (البرلمان) الإيراني في ٨ مارس ١٩٩٦، أو خلال فترة حكم الرئيس السابق خاتمي.

وخاتما، فإن تجربة التيار الإسلامي التقدمي في إيران أثبتت - بما لا يدع مجالا للشك - أن الأديان ليست في حد ذاتها أفينا للشعوب، ولا هي أيضا دعوات ثورية، وإنما يتحدد دورها السياسي - إلى حد كبير - بناء على القوى التي تعمل لواء هذا الدين وأفكارها ومصالحها، بالإضافة إلى الإطار الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي المحلي والإقليمي والدولي الذي تتحرك داخله.

سمير محمد شحاتة



# مكتبة السياسة الدولية مؤلفات أجنبية



**War by Other Means,  
Building Complete  
and Balanced  
Capabilities for  
Counterinsurgency  
David C. Gompert  
and John Gordan,  
Rand, 2008.**

الحرب بطرق مختلفة .. بناء قدرات  
كاملة ومتوازنة لمواجهة المقاومة

هي الانضمام الى حركات التمرد المحلية وجعلها أكثر تطرفاً.

ويوضح الكتاب انه قد حدث خلط واساءة فهم للعلاقة بين التمرد والارهاب، ويرجع ذلك الى ما بعد أحداث ١١ سبتمبر وإعلان الولايات المتحدة الحرب على الارهاب، ومعاملة الولايات المتحدة لكل حركات التمرد الاسلامي على أنها حركات ارهابية وقيامها بتحركات عسكرية كبيرة تجاه العالم الاسلامي، مما زاد من كراهية الشعوب لها. فليس كل تمرد يوظف الإرهاب وليس كل الارهابيين متمردين. فالتمرد لديه رؤية مغايرة لتنظيم المجتمع ويستخدم وسائل مختلفة من الخدمة العامة الى الارهاب لتحقيق هذه الرؤية. انن الارهاب قد يكون ملحقا بالتمرد، لكن الارهاب قد يكون متواجدا ايضا بعيدا عن التمرد.

ويعتبر الكتاب ان المعضلة في مواجهة التمرد تكمن في انه اذا كنا نريد الشعوب الاسلامية تختار التقدم وترفض العنف الديني، فذلك يتناقض مع ان الشعوب المسلمة لم تر التقدم والنمو مع الانظمة الحالية ذات التوجه الغربي، فالتمرد الاسلامي يعتمد على العودة الى الاصولية الدينية التي تعيد الامل الذي اضاعته الحكومات غير الكفء.

ويحدد الكتاب المشكلة بعد ذلك بتوضيح التحديات التي تفرضها الاشكال المختلفة للتمرد، وأوجه مواجهة التمرد والقدرات المطلوبة لمواجهته. فلقد أثرت العولمة تأثيراً كبيراً على اشكال ووسائل التمرد، فاصبحت هناك سهولة في الحركة، سواء للمعلومات أو للأفكار أو للأموال، وزيادة في قدرة الفاعلين غير الدول، وسرعة انتشار الاحداث في الإعلام العالمي.

العنف لإزاحة الحكومات قد انخفض منذ نهاية الحرب الباردة. ففي ظل الحرب الباردة، كان القطبان يدعمان حركات التمرد فكان فيما بين ١٩٥٠ و١٩٩٠ يظهر نحو ١٢ حركة تمرد، لكن منذ عام ٢٠٠٠، انخفض العدد الى نحو ٥ حركات.

ولكن لماذا هناك اهتمام الآن بمواجهة حركات التمرد؟ يرى الكتاب أن السبب الرئيسي هو النزاع في العراق، خاصة في ظل تزايد خسائر الولايات المتحدة فيه، في الوقت نفسه تتزايد خسائر حلف الناتو في افغانستان. وأضاف الكتاب مثالين آخرين لحركات التمرد هما حزب الله وحماس اللذان يمارسان العنف ضد اسرائيل. وبالطبع يتجاهل الكتاب ان هذه الحركات هي حركات مقاومة ضد محتل وان سبب ظهورها هو الاحتلال. ويوضح الكتاب أن هذه الاشكال من التمرد قد اعطت شكاً كبيراً في قدرة افضل الجيوش في مواجهة هذا العدو.

ويوضح الكتاب ان الخطورة من التمرد تكمن في الاندماج بين التطرف الديني، المتمثل في الحركات الجهادية العالمية كالقاعدة، وحركات التمرد السياسية المحلية. فدرجة وحدة التطرف الديني تؤثر بشدة على حركات التمرد مما يجعلها أكثر تعقيداً. وتعتبر "القاعدة" أكثرها تطرفاً وتؤمن بالجهاد والعمليات الانتحارية ضد "الصليبيين الجدد" وهم الديمقراطيات الغربية واليهود واسرائيل. بالإضافة الى الانظمة العلمانية في العالم الاسلامي والشيعية. وتهدف لإلغاء نظام الدولة القومية في العالم الاسلامي واقامة الخلافة. ويرى زعماء القاعدة ان الولايات المتحدة هي الشر الأكبر والسبب في استمرار الوضع المقسم للعالم الاسلامي، واستراتيجيتهم

تعتبر الفكرة الرئيسية التي يتناولها هذا الكتاب هي أنه نتيجة الصعوبات وارتفاع تكلفة تأمين الوضع الأمني في العراق وافغانستان أمام الولايات المتحدة، فقد أثير التساؤل حول ماهية القدرات التي تحتاج إليها الولايات المتحدة في مواجهة المقاومة "التمرد" في الادبيات الامريكية، والذي لن يكون الاخير.

ويمكن الفهم من قول "لن يكون الاخير" أن الولايات المتحدة لن تتوقف عن التدخل في شئون الدول لتحقيق مصالحها، وأنه نتيجة لتدخلها الذي يأخذ اشكالا مختلفة من الضغط على الحكومات الى الاحتلال، سوف تواجه بحركات تمرد. وتحدد هذه الدراسة القدرات التي يجب أن تحوزها الولايات المتحدة وتنميتها لمواجهة الاشكال المختلفة للتمرد، والذي يحتاج الى الاعتماد على وسائل جديدة مختلفة غير المواجهة العسكرية التقليدية والتي تكلف الولايات المتحدة الكثير، سواء في المعدات أو الأرواح كما اتضح من الوضع في افغانستان والعراق.

وبالنظر الى فصول الكتاب، نجد أن الفصل الأول يسعى لتعريف المشكلة وهي حركات التمرد. ويسعى الفصل الثاني الى تحديد المشكلة بمعنى ما هي التحديات المختلفة التي تفرضها حركات التمرد المختلفة لتحديد القدرات المطلوبة. أما الفصل الثالث، فيركز على النوع الثالث للتمرد، وهو التمرد العالي المحلي الذي تعتبره الدراسة أكثر الانواع خطورة. والفصل الرابع يحاول وضع مجموعة متوازنة من القدرات المطلوبة لمواجهة التمرد بشكل عام، ثم يفصل هذه القدرات في الفصول اللاحقة للكتاب.

ويبدأ الكتاب بتعريف المشكلة وهي حركات التمرد، فعند حركات التمرد التي تستخدم



ويصنف الكتاب أنواع التمرد الى اربعة انواع، هي أولا: التمرد المحلي الذي يهدف لتحقيق اهداف محلية، والذي لا يزال يمثل ٦٠٪ من انواع التمرد، ومثال ذلك التمرد الفلبيني ١٩٩٩-١٩٠٢. وثانيا: التمرد المحلي الدولي، الذي يحصل فيه المتمردين المحليون على دعم خارجي من مال وسلاح وخبراء وإعلام ومقاتلين، ومثال ذلك فيتنام وكوسوفو والشيشان وثالثا: التمرد العالمي المحلي وهو التمرد المحلي المدعوم خارجيا، إلا انه يصبح جزءا من صراع دولي أو اقليمي اوسع، ومثال ذلك العراق وأفغانستان. وترجع خطورة هذا التمرد الى ارتباط الاراء الدينية المتطرفة العابرة للقوميات مع الحركات المحلية، مما يجعلها أكثر شدة واصعب في المواجهة. وقد أصبح هذا النوع في ظل العولمة أكثر الاشكال تهديدا وديناميكية، واصبح النوع الثاني للتمرد يتحول تدريجيا الى النوع الثالث في العالم الاسلامي. ورابعا التمرد العالمي، وهو التمرد الذي يجعل قضيته ليس فقط الدولة بل نظم الدول، ومنها حركات سبقت العولمة كالحركة البلشفية الشيوعية، ولكن لم تكن لديها ميزات اليوم من سهولة الاتصال والحركة. ولقد زادت العولمة خطورة هذا النوع من التمرد، الذي يعتمد على وجود روابط قوية تجمع اعضاء المجتمعات عبر القومية مثل الأمة بين المسلمين.

ولمواجهة التمرد، فلا بد من الفهم الجيد لتشكيل السياسات الملائمة ثم التحرك لمواجهة. ويؤكد الكتاب اهمية التوقيت ففي حالة التمرد البدائي، فان المواجهة يجب أن تكون بوسائل غير عسكرية مباشرة، أي أنه ما دامت قدرة التمرد صغيرة، فيجب ان تظل مسئولية الشرطة والمخابرات. اما اذا تحول التمرد الى تمرد واسع النطاق نتيجة لقصور الحكومة والفشل في فهم خطورته، ووصوله لمرحلة تدمير المنشآت الحيوية وان يكون لديه تعاطف شعبي، ففي هذه الحالة فان المواجهة العسكرية تصبح محتومة. وقد تزيد قوة التمرد على قوة الدولة وتحتاج لدعم خارجي، وبوصول القوة الخارجية يظهر التمرد انه يقاوم تدخلا خارجيا.

أما بالنسبة للقدرات المطلوبة لمواجهة التمرد، فهي قدرات تتعلق بالتحكم في الارض وتأمين الحدود وتحقيق الامن الداخلي، وأخرى تتعلق بإحداث تعديلات في الابنية والاجهزة المختلفة استجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين، وأخرى تتعلق بأهمية الاستخدام الأفضل للمعلومات وفهمها واقامة روابط بينها وتنسيقها. ويؤكد الكتاب انه يجب ان يكون هناك توازن بين القدرات المختلفة، إلا انه في الواقع لا يوجد هذا، فالقوة العسكرية لها الغلبة بين القدرات الأخرى. ويركز الكتاب على النوع الثالث للتمرد، حيث

انه الأكثر خطورة وانتشارا في عصر العولمة. فالجهاديون العالميون يرون ان النوع الثالث للتمرد هو استراتيجيتهم الأساسية، وذلك بجعل التمرد المحلي أكثر تطرفا ضد الانظمة الحاكمة، لكن لا يشترط ان يتحول كل تمرد محلي إلى عالمي.

ويشير الكتاب الى نقطة مهمة، هي ان السبب الرئيسي لوجود النوع الثالث للتمرد، أي التمرد المحلي المرتبط بالجهاد في المنطقة العربية، هو وجود احتلال، سواء الأمريكي في العراق أو الاسرائيلي في فلسطين. فالجهاد العالمي يعتمد على ان "الأمة" معرضة للخطر. وذلك يتضح من عدم تأثير الجهاد العالمي في جنوب شرق اسيا أو في افريقيا جنوب الصحراء، وتأثيره الشديد في المنطقة العربية. فوجود قوات عسكرية غربية في قلب العالم الاسلامي يعطي الشرعية للجهايين لمقاومة الغرب المعتدى على الأمة.

لذلك، يجب ان تكون هناك مواجهة افضل ومختلفة لمواجهة هذا النوع من التمرد. فمفتاح استراتيجية مواجهة التمرد يكمن في تقوية القدرات البديلة لاستخدام القوة العسكرية، وذلك بالتركيز على عدة بدائل، منها الاستخدام المبكر للادوات المدنية (الناعمة)، بالإضافة الى زيادة كفاءة قدرات الامن المحلية، والاستخدام الافضل للمعلومات. ولكن ليس هناك ضمان بأن تحسين القدرات المدنية سوف يحقق نجاحا في مواجهة التمرد، لذلك يجب المحافظة على تحسين القدرات العسكرية ايضا بجانب تنمية النواحي المدنية والمعلوماتية والامنية المحلية.

لذلك، يسعى الكتاب لوضع مجموعة متوازنة من القدرات لمواجهة التمرد. فتحسين القدرات المدنية والاستخدام الافضل للمعلومات اقل تكلفة من التدخل العسكري، بالإضافة الى انها لا تؤدي لخطورة إشعال التمرد كمحاولة تدميره بالقوة.

ويثار تساؤل هو: لماذا هناك قصور في السياسات الأمريكية تجاه القدرات المدنية؟ ويرجع الكتاب ذلك الى ان التحرك تجاه التمرد لا يتم الا بعد ان يصبح له تهديد ويستخدم العنف. وعندما يبدأ العنف، تصبح هناك صعوبة في المواجهة المدنية. ثانيا: إن البنية المؤسسية الأمريكية غير معدة للمواجهة المدنية من ناحية الكوادر أو الموارد. وأخيرا، فان المشكلة الرئيسية في المواجهة المدنية انها تأخذ وقتا طويلا لاعطاء نتائج ملموسة.

وبالنسبة للقدرات المدنية، فوضع الولايات المتحدة سيئ، من وجهة نظر الكتاب ولكن ليس لا امل منه، لذلك فان تنمية الادوات المدنية لمواجهة التمرد هي قضية مركزية لاستراتيجية المواجهة.

ويحدد الكتاب ثلاث استراتيجيات لمواجهة تحديات النوع الثالث للتمرد وهي أولا: استراتيجية العصا والجزرة، وهي خليط من الادوات المدنية والعسكرية، فالحوافز المدنية

تستخدم للمكافأة والقوة تستخدم للعقاب. ثانيا: استراتيجية العقول والقلوب وجوهرها تحقيق اشياء تريدها الشعوب مما يكون رابطة مع الشعب، وبالتالي يتجنب الشعب التعاطف مع المتمردين. ثالثا: استراتيجية التحول وهي تقوم على إحداث تحول في بنية المجتمع والحكم. وفي هذه الاستراتيجية، فان اصلاح التعليم والنظام القضائي مثلا جزء من اصلاح سياسي واقتصادي شامل وليس منحة كاستراتيجية العقول والقلوب ولكن يعيب هذه الاستراتيجية انها تأخذ سنين واحيانا اجيالاً، الا انها تظل الاستراتيجية الافضل في المدى الطويل. وتحتاج مواجهة النوع الثالث للتمرد إلى خليط من هذه الاستراتيجيات واقامة تنسيق بينها لتكون استراتيجية واحدة متكاملة.

ان أي استراتيجية ناجحة تحتاج إلى تنسيق الجهود المدنية والعسكرية، والبداية، مبركاً، أي استخدام الادوات المدنية مبركاً، حتى يشعر المجتمع بتأثيرها في المراحل الاولى للتمرد وبالتالي يؤخر تأثيرها من نمو التمرد. بالإضافة الى ان تصاعد النزاع يجعل هناك صعوبة في نجاح الجهود المدنية.

ويتضح من الممارسة الأمريكية في العراق وأفغانستان انه لم يتم استخدام المعلومات بالشكل الملائم، وان مواجهة التمرد من الممكن ان تتحسن بالاستخدام الافضل للمعلومات. فهذه الدراسة تؤكد اهمية المعلومات، بالإضافة الى اهمية تحسين القوات الامنية المحلية، فالقوات المحلية هي الافضل في مواجهة التمرد، فهي الأكثر دراية بالعادات والتقاليد. بالإضافة الى ان تقليل الاعتماد على القوات الأمريكية يقلل الخسائر في صفوف القوات الأمريكية، أي ان القوات المحلية هي الدرع الامامية لهم والتي تحصد الخسائر كلها.

ولان المواجهة المدنية وتطوير القوات المحلية قد لا تنجح بالشكل الكامل، فلا بد من تحسين قدرات القوات الأمريكية على الارض، وجعلها أكثر مهارة وأكثر قدرة على الحركة واقل اعتمادا على القوة وأكثر تحملاً.

وتستنتج الدراسة انه من الخطأ الاعتماد على القوة في مواجهة التمرد الاسلامي، فذلك غير كفء، بالإضافة لعدم ترحيب الشعوب الاسلامية بالتدخل الاجنبي. وترى الدراسة ان هناك ارتباطا بين استخدام قوات اجنبية على نطاق واسع وفشل مواجهة التمرد.

ولان قدرات مواجهة التمرد كثيرة وهناك صعوبات امام الولايات المتحدة في الحفاظ على هذه القدرات المطلوبة، خاصة تلك التي تتعلق بتحسين أداء الحكومة المحلية وأداء القوات الامنية المحلية، لذلك ترى الدراسة ان حلفاء الولايات المتحدة، كحلف شمال الاطلسي

وفي الجزء الثاني من الكتاب، عرض المؤلف لدور وسائل الإعلام في حقن هذه الحرب، حيث لعبت وسائل الإعلام العالمية الدور الأبرز في صياغة واقع دولي جديد يخضع لثوابت لم تكن معروفة في السابق، وهي الثوابت العقائدية القائمة على أساس التمايز بين العالمين الإسلامي والمسيحي. الخطاب الأمريكي نفسه أخذ منحاً آخر أشد تطرفاً في البداية من موضوع ما تطلق عليه الصحافة الأمريكية بالإرهاب، لذلك كانت ردود الأفعال من الطرف الآخر موازية لذلك التطرف، وخضعت العملية بأسرها لمجموعة من المواقف غير المدروسة أصلاً، لاسيما في ظل عدم توصل المجموعة الدولية إلى تعريف صحيح للإرهاب، لأنه موضوع معقد ولا يمكن الوصول إلى اتفاق حوله. فبعض الدول تعتقد أن كل ممارسات الإدارة الأمريكية هي ممارسات إرهابية منذ إلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناجازاكي. ومن يدور في الفكر الأمريكي نفسه من البلدان يمارس أيضاً سياسات لا تقل تطرفاً عن تلك التي تمارسها الولايات المتحدة، لكنها خاضعة لتعتيم إعلامي شديد، مادام الموقف الأمريكي يناصرها. وكذلك الحال بالنسبة للأحزاب الإسلامية التي راحت تعود إلى ممارسات دينية وفتاوى عفى عليها الزمن. وتعتقد الولايات المتحدة أن هذه الأحزاب ومعها بعض الدول التي تشجعها هي إرهابية الطابع وينبغي الوقوف بحزم ضدها.

وهذه الولايات المتحدة لصياغة خطاب إعلامي متوازن يضع كل حلفائها في إطار السياسة التي ترغب في بسطها على الساحة العالمية بإدارة منفردة، وسخرت كل الأقلام التي تعتبرها من الموالية والمبدعة للأفكار التي تحملها في سبيل جعل العالم الغربي مجنداً على الأقل فكرياً لمواجهة خطر المد الإرهابي إلى العالم الغربي. والكثير من الكتاب والصحفيين الأمريكيين حذروا من أن أي حرب من هذا النوع ستؤدي إلى خسارة الولايات المتحدة لها، والمقصود هنا حرب الأفكار، وهم أدركوا جيداً العوامل التي قادتهم إلى تبني هذا الرأي. فهناك حالة من النفور موجودة أصلاً في هذه المجتمعات سببها المواقف الأمريكية المتصلبة من قضايا الدول العربية، رغم أن لها حلفاء أقوياء في البلدان العربية كالأردن والسعودية ومصر وتونس والمغرب، لكن الحكومات هذه على الأغلب تفضل تحالفها مع الولايات المتحدة على النظر إلى المواقف الأمريكية من الزاوية التي تنظر لها الشعوب عادة.

والخطاب العربي والإسلامي نفسه يخضع

الحادي عشر من سبتمبر، تغير وجه العالم بشكل يدفع إلى التركيز فعلاً على الجوانب التي تحكمت في الأحداث لتقود العالم إلى هذا المكان

ويعرض الكتاب للحرب التي يخوضها التيار "الجهادي" العالمي، ممثلاً في تنظيم القاعدة والجماعات الأخرى، ضد الغرب، بوصفها أكثر الحروب احتداماً على الإطلاق والتي تدور رحاها من أفغانستان والعراق إلى أوروبا والولايات المتحدة.

ويؤكد د. فارس، وهو كبير الباحثين في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات في واشنطن، أن الجانب الأكثر أهمية في هذه الحرب إنما يدور على المستوى الفكري، وتحديدًا في قلوب وعقول سكان العالم.

ومن أجل ذلك، قام بسبر غور الاعتقادات والأفكار التي ينطلق منها كلا الطرفين. فالأول يقف في صف الديمقراطية وحقوق الإنسان، والثاني يرفض فكرة المجتمع الدولي ويدعو للجهاد ضد الغرب.

ويكشف عن استراتيجيات المعسكرين، موضحاً أن التكنولوجيات الحديثة والاستخدام المتنامي والمبتكر من جانب الجهاديين للإعلام، قد رفعت من مستوى التحدي في هذا الصراع.

لكن يحذر من أن الغرب قد يواجه خطر خسارة هذه الحرب، بسبب أن النقاش والتنظير الدائرين هنا نادراً ما يترجمان إلى أفعال، بينما قوى "الجهاد" تحرص على ربط أقوالها بأفعالها.

إن حرب الولايات المتحدة على ما تسميه الإرهاب نشأت بالأساس من خلال الصراع الطبيعي بين ظاهرتي المصالح الاقتصادية والعقيدة الدينية التي تتحكم في مركز القرار الأمريكي، وهذا بدوره أدى إلى إحداث نوع من التوازن بدل التشابك في العلاقة التي تربط الموضوعين، وأدى في النهاية إلى تحول الصراع إلى حرب حقيقية للأفكار بين الولايات المتحدة والعالمين العربي والإسلامي، وهذا ما دفع بالحال إلى التآزم أكثر من المتوقع، لاسيما أن العالمين العربي والإسلامي - مثلاً - أرض خصبة للأفكار الدينية عبر العصور. لذلك، فإن حرباً دينية الطابع لا يمكن للولايات المتحدة أن تربحها بأي شكل.

لقد بدأت الولايات المتحدة نفسها هذه الحرب بعد الضربات التي تعرضت لها في الحادي عشر من سبتمبر، ووجهت الرأي العام الأمريكي توجيهها يصب في اتجاه تحويل الحرب إلى حرب أفكار بين عالمين مختلفين. وفي المقابل، وجدت الحركات والأحزاب الإسلامية نفسها أمام واقع جديد يعطيها الفرصة التي حلمت بها طويلاً، وهي امتلاك حجم يفوق حجمها وتأثيرها على الساحة بكثير.

والاتحاد الأوروبي والمنظمات العالمية كالأمم المتحدة والبنك الدولي، لديها من الكفاءة والقدرة ما يكمل قدرات الولايات المتحدة.

فالولايات المتحدة إذا قامت بتنظيم تعاون متعدد الأطراف لمواجهة التمرد، فإنها بذلك ستستثمر جهودها في قدرات يكون شركاؤها غير قادرين على الوفاء بها.

ويخلص الكتاب إلى أن هناك فجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق الواقعي لعملية مواجهة التمرد، خاصة من النوع الثالث "العالمي المحلي" لما يحتويه من تحد كبير عن التمرد التقليدي.

ولن تكون الولايات المتحدة ناجحة في مواجهة هذا النوع من التمرد بقدراتها الحالية، فاعتمادها على القوات التقليدية الكبيرة في العالم الإسلامي سوف يؤدي إلى هزيمة شاملة لها في هذا النزاع. لذلك، فإن هذه الدراسة تقدم خطة شاملة لتحسين القدرات المختلفة لمواجهة التمرد.

إيمان العيوطي

**The War of Ideas..  
Jihad against  
Democracy, Walid  
phares, Palgrave  
Macmillan. 2008.**

**حرب الأفكار .. الجهاد في مواجهة  
الديمقراطية**

صدر هذا الكتاب للمفكر الأمريكي من أصل لبناني، الخبير في شئون الإرهاب والحركات الإسلامية، د. وليد فارس حول "حرب الأفكار"، والذي حذر فيه من أن الغرب قد يخسر حرباً مع قوى "الجهاد" العالمي بسبب ترهله وتقايسه.

وفي الجزء الأول من الكتاب، يدور الحديث حول طبيعة حرب الأفكار التي يشهدها العالم منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فهي ليست بجديدة. وتتميز هذه الحرب ببروز الأفكار الدينية إلى السطح بطريقه كانت متعارضة مع مسيرة التطور في معظم بلدان العالم. وبعد

**Narasaiah, Lakshmi.**  
**Agriculture and**  
**Rural Poverty. New**  
**Delhi: Discovery**  
**Publishing House,**  
**2007.**

**الزراعة والفقر في الريف**

يعتبر د. لأكشمي نراسايا من أبرز علماء الاقتصاد المتخصصين في مجال التنمية الريفية على المستوى العالمي. فبجانب عمله كاستاذ للاقتصاد بجامعة كريشنايديفارايا الهندية، فقد شارك، على مدى واحد وعشرين عاما، مع حكومة أندرا براديش المحلية في الجهود المتصلة بتخطيط وتنفيذ الدراسات والمشاريع التنموية.

وللدكتور نراسايا ٨١ مؤلفا في مجال الاقتصاد والتنمية، خاصة ما يتعلق بالتنمية الريفية. وقد صدر له في العام الماضي كتاب بعنوان "الزراعة والفقر في القطاع الريفي".

وتأتي أهمية عرض هذا الكتاب الآن لزامه مع الحديث الدائر حول موضوعين رئيسيين، هما: الآثار السلبية للعولمة على القطاع الريفي وزيادة معدلات الفقر به، وازمة الغذاء الحالية والمتمثلة في الارتفاع الهائل في أسعار السلع الغذائية.

يتكون الكتاب من مقدمة وعدد من الأجزاء تتناول موضوع الزراعة والفقر في القطاع الريفي في الدول النامية بوجه عام، ثم يعطى دراسة حالة حول هذا الموضوع في الهند.

في مقدمة الكتاب، يقول د. نراسايا إنه حتى ستينيات القرن الماضي، لم يكن الفقراء يأخذون حيزا كبيرا من اهتمام المسؤولين أو المنظمات الدولية، على أساس أنهم سيستفيدون بشكل أوتوماتيكي من ثمار النمو الاقتصادي ولكن تلك النظرة قد تغيرت بعد ثبوت عدم صحة تلك المقولة. لذلك، فقد تم البدء في تنفيذ سياسة جديدة متمثلة في تقديم مختلف طرق الدعم للفقراء. لكي يكونوا شركاء في عملية التنمية، خاصة في المناطق الريفية، حتى يستطيعوا زيادة دخولهم وبالتالي، تقليل نسبة الفقر ويمكن التعرض للقضايا الأساسية التي ناقشها هذا الكتاب، وأهم النتائج التي توصل إليها من خلال المحاور التالية

وقد صدر تقرير عن البنتاجون حول نتائج الحرب الأمريكية العالمية على ما تسميه الإرهاب، اشتمل على انتقادات حادة لإدارة بوش لهذه الحرب، واختص هذا التقرير بوضع تصور عن كيفية كسب حرب الأفكار ضد ما سماه (الجماعات المعادية للولايات المتحدة). ونصت خلاصة التقرير على ضرورة العمل على إجراء تحول في الاتصالات الاستراتيجية للولايات المتحدة بعد أن فشلت في إيصال رسالتها في الداخل والخارج عن أهمية الحرب على الإرهاب، وبدأت تخسر معركة الأفكار أيضا. وأكد التقرير أن أساليب إدارة بوش كانت فاشلة في إدارة تلك الحرب بشقيها العسكري والفكري. وأشار إلى أن جموع الشعوب الإسلامية لا تكره الولايات المتحدة لذاتها، ولا تكره الحرية التي تنادي بها، ولكنها تكره سياستها التي يحركها بوش وفريقه منذ بداية الألفية الثالثة. وعبر التقرير أيضا عن القلق من حالة الارتباك الحادة التي وضعت الولايات المتحدة نفسها فيها عندما سلكت تكتيكات خاطئة لمحاربة الإرهاب، تسببت في الوصول إلى خلل جسيم في استراتيجية تلك الحرب. وجاء فيه: (إن الولايات المتحدة قد تورطت في صراع عالمي بين الأجيال بشأن المعتقدات والأفكار، لم يعد مقصورا على مواجهة بين الإسلام والغرب فقط، بل بين الغرب وبقية العالم. ولأجل كسب هذه المعركة العالمية الخاصة بالأفكار، ينبغي اعتماد سياسة جديدة للعلاقات تعتمد على التعامل مع الواقع كما هو على الأرض، لا كما يريد ساسة الولايات المتحدة). لكن مع تلك الهزيمة التي تبدو جسيمة في هذه الحرب الفكرية، قياسا بما رصد لها من إمكانات، وما رسم لها من توقعات، فإن الحرب ضد الإرهاب بشقيها: الفكري والعسكري هي حرب طويلة، وإنها يمكن أن تستمر لثلاثين عاما أخرى، وإنها تمثل المركز الأكبر في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنوات عديدة قادمة.

وفي نهاية الكتاب، يرى المؤلف أن المواجهة بين حركات الجهاد الإسلامي والديمقراطية - من وجهة نظر الغرب - ربما لن تكون لصالح الغرب، حيث إن حركات الجهاد الإسلامي ترى أن الإسلام ليس نك الشك الكاريكاتيري الذي يتم تصويره في الغرب أو وسائل الإعلام الغربية على العكس، فإنه دين متفتح وتعددي وتسامحي، دين يبنى على المبادئ الديمقراطية والشورى والإجماع على نحو يؤدي في النهاية إلى حكم صالح، مؤكدة أن المبادئ المشار إليها تعد جزءا من عناصر وبنائيات المؤسسات الديمقراطية والحكم الديمقراطي.

**ولاء على البحيري**

لشأوبت لا ترغب وسائل الاعلام العربية في الخروج من إطارها وامتلاك مدى أوسع، وهي المواقف الأمريكية من القضية الفلسطينية، وكذلك مواقفها من قضية الإسلام وانتشاره، وفوق ذلك مواقفها المؤيدة باستمرار لإسرائيل في مختلف الموضوعات دون النظر إليها على أنها موضوع يخص الموقف من القوانين الدولية.. هذا كله شكل لدى المواطن في البلدان العربية والإسلامية تراكمات سلبية في المواقف لاشك في أنها ستفاعل لتولد مواقف مختلفة أشد عنفا وتعصبا عن السابق بحق الولايات المتحدة، والأخيرة تكون بشكل طبيعي المسئول عن وصول القناعات والمواقف عند الآخرين إلى هذا الحد تجاهها. كما عرض المؤلف تفصيلا للاستراتيجيات التي تتبناها الجماعات الإرهابية ضد الولايات المتحدة، وأمثلة عما قد تستطيع هذه الجماعات القيام به في المستقبل.

وفي الجزء الثالث والأخير من الكتاب، طرح المؤلف احتمال خسارة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب (مناصري الديمقراطية وحقوق الإنسان) ضد تنظيم القاعدة والجهاد الإسلامي (مناصري الوقوف في وجه الغرب)، موضحا أن الولايات المتحدة تخسر حربها الدعائية والفكرية ضد (المتشددين) الإسلاميين وأن هناك ضرورة لإيجاد وسائل أخرى بديلة لكسب قلوب وعقول الناس في العالم الإسلامي، حيث نجح المتشددون في تسميم الأفكار عن الولايات المتحدة. مستشهدا على ذلك بتقرير أعدته هيئة استشارية تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون). إن الولايات المتحدة عجزت عن إقناع العالم الإسلامي باستراتيجيتها الدبلوماسية والعسكرية، وهو ما اعتبره التقرير خسارة لما يسمى (حرب الأفكار). وقال التقرير الذي قدم في نوفمبر ٢٠٠٤: (إنه لا أحد يصدق وعود الولايات المتحدة عن الحرية والديمقراطية). وبين أن تدخلات الولايات المتحدة في العديد من بقاع العالم الإسلامي، رفعت من أسهم القوى المناوئة لها.

وقد أشار المؤلف إلى تصريح السفير الأمريكي السابق في المغرب (مارك جنزيرج)، وهو أحد الخبراء الأمريكيين المتخصصين في شئون الشرق الأوسط، بأن الولايات المتحدة تواجه هزيمة في حرب الأفكار، رغم ضخامة الإمكانيات المرسودة لها. وقال - في حديث له نشرته صحيفة واشنطن بوست - نحن نهزم في حرب الأفكار لسببين، الأول: إننا تركنا الساحة للمتشددين الإسلاميين ليزاحمونا بما عندهم، والثاني: إننا لم نساعد حلفائنا بالقدر الكافي في مواجهة هؤلاء المتشددين.



أولاً- فيما يتعلق بالزراعة والفقر والتنمية الريفية في الدول النامية بشكل عام

لقد نالت الدول النامية معاملة خاصة خلال مفاوضات تحرير التجارة، ممثلة في إجراءات أقل صرامة من التي فرضت على الدول المتقدمة - وفي المفاوضات المستقبلية حول تحرير التجارة في المجال الزراعي، وستستطيع تلك الدول التحدث بحرية حول عدة موضوعات تهمها مثل استقرار الأسعار - تحقيق الأمن الغذائي - زيادة المعونات الغذائية - رفع القيود المفروضة على الحاصلات الزراعية وفتح الأسواق العالمية أمام تلك المنتجات، ولذلك فإنه على الدول النامية اتباع عدة خطوات بغية نجاحها في المفاوضات المستقبلية لتحرير التجارة، خاصة في المجال الزراعي، من أهمها:

أ- دراسة النتائج الاقتصادية والاجتماعية لاختلاف السيناريوهات المطروحة.

ب- دراسة ماهية الموضوعات القانونية المطروحة (الالتزامات - التوقيعات ... إلخ).

ج- الجانب السياسي، أي معرفة الأطراف الرئيسية وماهية التحالفات التي تدير المفاوضات.

وعلى الرغم من وجود عدد من المعوقات أمام تنفيذ النقاط السابق ذكرها كقلة الموارد المادية والبشرية، إلا أن الحل أمام التنفيذ الدقيق يتمثل في المشاركة الفاعلة لكافة الدول النامية والتحدث ككتلة واحدة بمعنى توحيد المواقف فيما بينها.

ويشير الكتاب إلى أن قائمة الفقراء تتضمن في القطاع الريفي: المزارعين والنساء والعائلات لأسر، وفي بعض الأحيان -كاوقات الأزمات- من الممكن أن تتضمن أيضاً تلك القائمة أصحاب الأراضي والمنتجين.

كما يمكن الاستفادة من التكنولوجيا الحيوية للحد من الفقر في القطاع الريفي وتحسين مستوى المعيشة به في الدول النامية في النقاط التالية:

- تقديم حلول فعالة للآزمات التي من الممكن أن يتعرض لها السكان الريفيون، سواء كانت فيضانات أو مجاعات أو سوء تغذية.

- تقديم حلول مستدامة وبتكلفة أقل للمشاكل الرئيسية التي تواجه المزارعين وتناسب البيئة التي يعملون بها، مع زيادة العائد الذي سيحصلون عليه.

- دعم دور منظمات المجتمع المدني كالقطاع الخاص في إنتاج تلك التكنولوجيا.

ومن الممكن أن يتسبب النمو السكاني غير المحسوب في الدول النامية في: تقليل نسبة الأراضي المزروعة وتقليص إنتاجيتها أو انعدام تلك الانتاجية، وبالتالي زيادة نسبة الفقر في القطاع الريفي مثل الذي حدث في الفلبين وبنجلاديش. فقد زادت نسبة السكان الريفيين في بنجلاديش الذين لا يملكون أراضي زراعية من ٣٥٪ عام ١٩٦٠ إلى ٥٣٪ في أوائل تسعينيات

القرن الماضي.

فقد تقلصت بشدة مساهمات الدول المتقدمة في التنمية الدولية في التسعينيات لأسباب مالية. لذا، يجب على تلك الدول زيادة استثماراتها خاصة في مجال الزراعة، وبالتالي، تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين، فذلك يعد استثماراً في الحياة وفي السلام.

وقد تطرق الكاتب في هذا الإطار للآثار السلبية للعولمة على الحياة في القطاع الريفي، حيث كان من المفترض أن يجنى الجميع ثمار العولمة، سواء الفقراء أو الأغنياء ولكن العولمة ارتبطت بعدم المساواة، فلقد زادت من غنى الأغنياء وفقر الفقراء خاصة في المناطق الريفية في الدول النامية.

ولقد تعددت الأسباب وراء ذلك ومنها: عدم تحرير تجارة السلع الغذائية والزراعية حتى الآن بسبب إصرار الدول المتقدمة على عدم تحريرها، إضافة إلى وجود نسبة كبيرة من السكان الريفيين، خاصة النساء، إما تجهل القراءة والكتابة أو المهارات التكنولوجية والقانونية اللازمة لدخول هذا العصر، وصعوبة الحصول على قروض ميسرة، وصعوبة الوصول إلى مصادر تسويقية، إلى جانب عدم الاهتمام بالريف مثل المدن، كقلة الاهتمام بالبنية الأساسية كوجود وسائل للنقل، ومصادر المياه النقية وخدمات صحية وخدمات الصرف الصحي.

وحتى يستفيد السكان الريفيون في الدول النامية من ثمار العولمة وعملية تحرير التجارة، فيجب اتباع عدد من الخطوات تعتمد في الأساس على الاستثمار في البشر، وأهمها: تأسيس نظام اقتصادي عالمي عادل، وإزالة العراقيل التي تضعها الدول المتقدمة لاستيراد المواد الغذائية من الدول النامية، إلى جانب محو أمية السكان الريفيين، سواء كانت أبجدية أو تكنولوجية أو قانونية، خاصة بين النساء، وتوفير قروض ميسرة للسكان الريفيين، خاصة للشباب والنساء، وفتح أسواق جديدة للسكان الريفيين، خاصة الشباب والنساء، لبيع وتسويق منتجاتهم، ووجود توازن في الخدمات التنموية المقدمة لكل من الريف والمدن، فضلاً عن تضافر جهود الهيئات الدولية العاملة في مجال الزراعة كمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)، وبرنامج الغذاء العالمي (WFP)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) لتنفيذ السياسات التي تساعد على الحد من الفقر في القطاع الريفي، وذلك بالتعاون مع الحكومات وهيئات المجتمع المدني كالمنظمات غير الحكومية (NGO's) والقطاع الخاص.

ثانياً- فيما يتعلق بدراسة الحالة حول الفقر في القطاع الريفي في الهند:

فتتعدد مظاهر الفقر في القطاع الريفي في الهند، ومن أهم تلك المظاهر أن أقل من نصف السكان الريفيين باستطاعتهم الحصول على مياه نظيفة وخدمات الصرف الصحي، كما أن باستطاعة ٦٠٪ فقط من السكان الريفيين

الحصول على خدمات صحية، مما قد يؤدي إلى زيادة الإصابة بعدد من الأمراض كسوء التغذية، هذا إلى جانب تزايد نسبة الأمية، خاصة بين النساء في الريف.

وتتعدد الأسباب وراء تلك المظاهر، ومن أهمها قلة الخدمات المقدمة للسكان الريفيين والتي تتمثل في: عدم حصولهم على الأراضي، وصعوبة حصولهم على قروض ميسرة حتى في حالة وجود أراض، وعدم وجود مصادر تسويقية لمنتجاتهم، ونسبة الأمية العالية، سواء كانت أبجدية أو تكنولوجية أو قانونية، وعدم كفاءة الخدمات الإرشادية المقدمة لهم وقلة عدد الجمعيات والتعاونيات التي تخدمهم.

إلى جانب استمرار وجود النظم الزراعية المزروعية والتي كانت قائمة إبان الاحتلال الإنجليزي للهند. فمزال كبارالملك يحتكرون الأراضي والعمال ومصادرالمياه، إضافة للنمو السكاني السريع الذي لا يتناسب مع مساحة الأرض المزروعة، وتدمير بعض السكان الريفيين في المناطق النائية للموارد الطبيعية كالأخشاب، والأخطر من ذلك تهيش بعض الجماعات العرقية والقبلية وعدم توفير الخدمات لهم.

أما بالنسبة للحلول المقترحة للحد من معدلات الفقر العالية في القطاع الريفي في الهند، فتعتمد على زيادة الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة أمام السكان الريفيين، خاصة الفقراء منهم لأنه سيضمن حدوث استقرار وتحسن في نوعية الحياة، وذلك من خلال محو الأمية الأبجدية والقانونية، وسهولة الحصول على الموارد الرئيسية كالأراضي والمياه، والتركيز على التكنولوجيا الحيوية لتأقلمها مع البيئة الريفية أكثر من وسائل تكنولوجية أخرى كالثروة الخضراء.

فضلا عن ضرورة توفير قروض ميسرة لصغار المزارعين بدلا من توفيرها فقط لكبار المزارعين كما يحدث حالياً، وضرورة وجود احصاءات دقيقة حول مختلف نواحي الحياة الريفية والقبائل والسكان الريفيين، خاصة المرأة، حيث لا توجد حتى الآن احصاءات رسمية يمكن الاعتماد عليها في التخطيط التنموي.

فضلا عن حتمية العمل على مشاركة كافة اطراف المجتمع الريفي في عملية التنمية، فالحل ليس فقط في اعطائهم الأموال بل في مساعدتهم في أن يحلوا مشاكلهم بأيديهم والايتمان بقدراتهم ودورهم الفعال في تحقيق التنمية. وتتضمن تلك الأطراف الشباب وصغار المزارعين والنساء. فبالرغم من الدور الرئيسي الذي تلعبه المرأة الريفية في تحقيق التنمية الزراعية، سواء كانت ربة منزل أو عاملة في الحقل، فإنها تعيش في فقر مدقع تبلغ نسبته ٥٠٪ مقارنة بـ ٣٠٪ بين الرجال.

د. ماهيتاب مكاوي